

كِتَاب

البرهان لأفضل المتأخرين * علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ أسماعيل
ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكانبوي المتوفى سنة ١٢٠٥

ويليه حواشيه عليه (يعني منهواته) ويليه أيضا حاشية العلامة
المحقق ملا عبد الرحمن البنجيوني. وحاشية الفاضل المدقق المشهور
بابن القره داغي * تلاهما من مشاهير محققى علماء الأكراد

﴿ تنبيه ﴾

وضعنا البرهان في صدر الصلب * وبعده حواشى المصنف * وبعدها
حاشية البنجيوني * وبعدها أيضا حاشية ابن القره داغي * وفصلنا
الكل بمداول مع راعات موافقة المسألت في الجميع فليعلم
الكل بمداول مع راعات موافقة المسألت في الجميع فليعلم
قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود
الامام المنصوري من كبار العلماء المدرسين بالازهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة لناشره ومباشر طبعه وتصحيحه (فرح الله زكى الكردى)

يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص * وشرح المسابره لابن الهمام
وحواشى العقائد الذفيه وفرائد الآلى من رسائل الغزالي وشرح
المضنون به على غير أهله وآفات الاجتماع وغيرها

من ملزم طبعها بيومئذ الازهر بمصر

في دار الكتب

أو يطلب ايضا مع الكتب المذكورة في العراق العربى من الفاضل
1 د * ملا عبد الرحيم المربواني * بجامع حمزة اغا بسلماى

(مطبوعة السعادة بدار محافظة مصر)

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده الكلبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كلنبه) التابعة لولاية آيدين بالاناطول * توفي ببلدة ينكيشهر التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية (سابقاً ينكيشهر قاضي افضل المتأخرين عمدة المصنفين * مرحوم ومغفور له كلبوي اسماعيل أفندي روحبجون فاتحه) ﴿ وترجمتها الفاتحه على روح المغفور له افضل المتأخرين * وعمدة المصنفين * قاضي ينكيشهر سابقاً المرحوم اسماعيل أفندي الكلبوي ﴾ وهو من كبار محقق علماء الأتراك المتأخرين ذو التصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة * أكثرها مطبوعة ومتداولة بين الطلاب * منها حاشيته على حاشية مير أبي الفتح على شرح ملا حنفي على آداب البحث للعضد * ومنها حاشيته العظيمة على مير أبي الفتح على شرح تهذيب المنطق * ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفية * ومنها حاشيته على قاضي مير علي الهداية * ومنها حاشيته العظيمة على العقائد العضدية * يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال في خطبها (بعد المقدمة) واني كنت صرفت جل همي في عنقوان الشباب في الفنون العقلية والفقلية لحسن المآب * وحررت مايتعلق بفني المنطق والآداب * وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب * فكرهت أن تكون الآلات المهمة مجردة عن الأثر * بحيث تكون خلافاً بلا نمر * ودار في خلدي أن أكتب بعض مايتعلق بعلم الكلام * حسب مايساعده الطاقة في تحقيق المرام * الى قوله فلما اتفق لي الشروع في تعليم شرح العقائد العضدية قصدت أن أجمع مايتعلق به من كلام الاكابر * وماسح في أثنائه للفكر الفاتر الخ * وله أيضاً بعض الكتب في الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع عليها * واذا اطلمت عليها أدرج أسماءها في آخر الكتاب * وأما رسائله التي اطلمت عليها فكثيرة منها رسالته المشهورة في الآداب المعروفة باسمه * ومنها رسالة في علم المعاني ومنها رسالة في دخول الباء المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور * ومنها رسالة في الواسطة في الانبات والثبوت * ومنها رسالة في مدلولات الأبواب ودوال المقصود * ومنها رسالة في أحوال الاسناد الخبري * ومنها رسالة في تقديم الفن الثاني (علم البيان) على البديع * ومنها رسالة في الألفاظ المخصوصة المعينة بالشخص على المشهور وبالنوع في التحقيق * ومنها رسالة في قول صاحب التلخيص (ولا شك

أن قصد الخبر بخبره افادة المخاطب * ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجي * ومنها رسالة في التغليب * ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث * ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والتقسيم * ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات * ومنها رسالة في تحقيق مادية الممتنع * وعنه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة * ومنها رسالة في الريع الحبيب أولها له الحمد في الارض والسماوات رتبها على مقدمة وسبعة

عشر مرصدا * رأيتها في المكتبة الملكية بمصر

مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما ما لم تطبع

ولم أره فكثيرة أيضا

﴿ فرج الله زكي الكردى ﴾

﴿ ترجمة المحشي الأول المشهور بالبنجيوني رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق * الفهامة المدقق * الذي انتشر فتاواه ونآليفه وحواشيه شرقا وغربا وعربا وعجماء سيدنا الامام العالم العلامة الخبير البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين * بركة بلاد الله الأمين * ملا عبد الرحمن الشهير بالبنجيوني رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة * اكتسب العلوم عند أفاضل الاكراد فتقأ أكثر أهل عصره * واشتهر بمزيد الفضل بين مصره * وانتفع بماومه كثير من الافاضل * ووصلوا الى أوج الكمال * وأدرجوا في مسالك الابطال * وصرف عمره النفيس في التحرير والتدريس وألف حواشي مفيدة * منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب * ومنها حاشيته على قريب المرام شرح تهذيب الكلام * ومنها حاشيته

على رسالة الآداب للكتنبوي * ومنها حاشيته على انخالي * ومنها حاشيته

على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك * وتوفى في حدود ألف

وثلاثمائة وتسعة عشر * وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين * رحمه

الله رحمة الابرار * وأسكنه الجنة دار القرار * بحمزة النبي

الحنار * وآله الاخيار * صلى الله عليه وعليهم وسلم

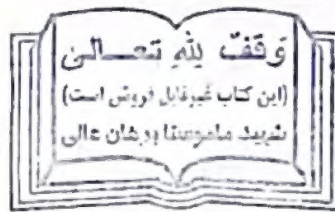
كتبه الفقير الى عفوره ذى الجلال محمد الشهير

بإبن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين

الخال وقته الله لما يحبه سنة ١٣٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنواع محامد عالية بسطت مقدمة لفتح الابواب • واجناس مدائح
تالية ركبت موجهة لذلك الجنب •



حاشية ابن القره داغی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمدا ينجينا عن غياهب الازعاج • ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الانام • وعلى آله وأصحابه الملازمين لنشر ضروريات الدين وكليات الاحكام . مشروطة بالاتصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام •

وبعد • فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغی عفا عنهما الملك الهادي هذه فوائد لطيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه للعلامة المحقق والفهامة المدقق المعنوي . الشيخ اسماعيل الكلبوي . أفاض الله عليه شأ ييب الرضوان كاشفا عن وجوه خرائده اللثام . واضعا كنوز فرائده على طرف الثمام . دافعا لظلمات الازعاج . معتمدا في جل ذلك على ما منحه بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله في المتن بقول وفي الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادي الى طريق الصواب (قل أنواع) فيه براعة الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالنوع وفيما يأتي بالجنس تنبيها على أن المدح أعم من الحمد لأنه خاص بالاختياري بخلاف المدح كما رجحه الدواني . وقيل الحمد يعهما أيضا . وقيل المدح خاص بالاختياري ففي اختلاف التعبير تفتن (قل عالية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله تاليه (وقوله بسطت) خبر أو صفة لأحدهما والمراد بالجملة إيجاد الحد لا الاخبار به والالم يمثل بها حديث الحمدلة وكذا قوله ركبت (قل مقدمة) بكسر الدال أي متقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر المبتدأ (قوله لفتح) منملق به . ويمكن جملة خبرا وكذا قوله موجهة (قل لذلك الجنب) يتجه عليه أن

این کتاب از آن قدر است
که در کتابت آن
تنبه بر آن
که در کتابت آن
تنبه بر آن
که در کتابت آن
تنبه بر آن
که در کتابت آن
تنبه بر آن

المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض
والنقص بلا ارتياب * على أن عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص
الانسان بنعماء منتشرة سببا المنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
والمخابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى بدئهما في عجائب
عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التبجيل والانتخاب * محتوية على

أسماء تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا أن يقال اختار مذهب المعتزلة من
جواز اطلاق ما اتصف به عليه تعالى ان لم يؤم تقصا اسما أو صفة أو مذهب الغزالي من جوازه في الصفة
(هذا) ومثلها اسم النبي ﷺ (قال المتنزه) تليح الى حديث سبحانك ما عرفناك حق معرفتك (قال
عن حدود) بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي وعلى الثاني اضافته الى المدارك جمع مدرك بمعنى ادراك الى
المتعلق بالكسر. والاختصاص الشخصي في قوله ذاته غير مراد فلا يتجه أن المتنزه موجود في غيره
تعالى لأن الشخص لا يحد فلا مدح في نعمته تعالى به (قال جل) جملة معترضة أو الجمل مصدر فاعل
للمتقدس والاضافة الى الموصوف أي صفاته الجليلة (قال رسوم) أي علاماتها أو المراد بالرسم مقابل
الحد أي رسم دال على النقض وهو الرسم التام المتوقف على وجود الجنس له تعالى (قال بلا ارتياب)
متعلق بالمتقدس أو جل. والمراد نفي الارتياب الواقع أو هو من تنزيل الموجود منزلة المعلوم كما في قوله
تعالى (لا ريب فيه) (قال على أن) على للتعليل متعلق بجملتي الحمد والمدح (قال في مداد) متعلق
بالحصر أي الكتاب المهدود أو المداد الحبر يعني أن نعمته تعالى لا يمكن احصاؤها بالكتابة فضلا عن
غيرها وفيه تليح الى قوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) (قال بنعماء) لم يصفها بالجليلة لأنها
لا تكون غيرها بخلاف الآلاء (قال المنطق) أي النطق العرب عما في الضمير في كل مقصود.
وفيه تنبيه على وجه احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الاشارة والمثال بانها تعم الموجود وغيره
بخلافها. ويمكن حمل المنطق على علم الميزان (قال فسبحان) نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتباعد
من السوء أي امسح سبحاتا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو
مصدر مجرد استعمل بمعنى المزيد كما في أنبت الله نباتا. ولا يجوز كونه من سبح كنع أو سبح تسبيحا
بمعنى قال سبحان الله للزوم الدور كما قاله عبد الحكيم. أو التسلسل كما تقول (قال ردت) أي رجعتا الى
مبدئهما لعجزهما عن الخ والاحبار جمع حبر على غير القياس بمعنى العالم أو مجبرة وهي محل المداد. ومراده
بالملك ومقابله عالم السفلى والعلوى (قال جبروته) فعلت بالفتح للعبادة في الجبر أي القوة والسلطنة (قال
مرتبة) خبر أو صفة للمضاف أو المضاف اليه فالخبر حينئذ قوله على من الخ هذا وفي المرتبة استعارة

كليات الاخلاص وافراد الآداب * على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما أنه المتوسط بيننا وبين نتائج أم الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراهين قاصمة لظهور مغالطات مصانع الخطباء وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا كليات أحكامه الخمسة (١) الموصلة الى رب الارباب * وشرحوا أقواله بينات

(١) قوله أحكامه الخمسة * هي الوجوب والندب والاباحة والكرهية والحرمة * منه *

مصرحة تبعية والاسناد الى ضمير الصلوات قرينة أو في التبجيل استعارة مكنية والبد تخیيل ويمكن غير ذلك (قال كليات) أى وافراده وقوله وأفراد أى وكلياتها ففيه احتباك (قال عرف) من المعرفة أو التعريف (قال الحق) أى الامور الثابتة في الواقع أو المراد به ذاته تعالى فاضافة الحقائق مبطة للجمعية وفي استعمالها له تعالى تسامح . وممرقتها اضافية فلا ينافيها حديث ما عرفناك المار (قال حدائقها) جمع حديقة وهي بستان له حائط كما في الصحاح ففيها استعارة مصرحة أصلية والاضافة الى الضمير قرينتها أو فيه استعارة مكنية والحدائق تخیيل (قال بخواص) أى البيان المختص به والخطاب الفاصل أو المفصول به بين الحق والباطل وهو القرآن (قال لما أنه) تعليل لاستحقاقه ﷺ لهذه الصلاة (قال نتائج) أى ثمرات اتباع القرآن من معرفته تعالى وسعادة الدارين (قال بقوانين) الباء للسببية متعلق بالمتوسط والمراد بها القرآن أو البراهين الكلامية والمسائل الاصولية المستفادة منه وكذا قوله ببراهين (قال قاصمة) القسم الكسر مع بينونة والوصم الكسر بدونها ففيه تنبيه على أن البرهان المذكور في مقابلة الخطابة ينبغي كونه أقوى مما ذكر في مقابلة ما بعده (هذا) و بينهما جناس ناقص (قال مصانع) جمع مصقع وهو البليغ أى مغالطة الخطباء البلقاء وغيرهم فالاضافة كجهد قطيفة وفي الكلام اكتفاء بذكر الأقوى عن الاضعف (قال لمشاغبات) أى منازعات الشعراء والخيلاء التي تخیل الى الناظر القاصر أنها على الحق وفيما ذكره ايماء الى الصناعات الخمس (قال الذين) صفة الاصحاب أو والآل ايضا لكن ثبوت تلك المعرفة لكل منهم ادعائى (قوله هي الوجوب) الانسب بقوله أحكامه الايجاب وان كان التغاير بينهما اعتباريا لأنه مبرر بالايجاب مثلا اذا نسب الى الحكم بالوجوب مثلا اذا نسب الى ما فيه الحكم وهو الفعل (قوله والكرهية) أدخل فيها خلاف الاولى خلافا لما أخرى الفقهاء كما أدخل الغرض في الواجب خلافا للحنفية رعاية لبراءة الاستهلال (قال الموصلة) أى العمل بها امتثالا الى زيادة معرفة رب الخ

تتمثل لها صور الصواب من وراء حجاب • حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات (١) المحمولات • المشروطة بمدومة الانفصال عن أهل العناد وملازمة الاتصال بأشرف المكفات • فتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب • وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب • اذ بينوا لوازمها الخفية بمصاييح مقدمات دائمة بانوار اليقين • وعدلوا في تحصيل نظرياتها الموجهة الى ضروريات الدين • فبدهم مسلمات الهدى

(١) قوله الامانات المحمولات وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف ﴿ منه ﴾

(قال تتمثل) أى تظهر بسبب التأمل فيها صور الصواب الذى كان من وراء حجاب هو ظلمة الكفر فقوله من وراء مرتبط بالصواب ويمكن جمعه متعلقا بنتمثل (قال حيث) تعليل أو تقييد (قال مقاساة) أى نحملها (قال فى الامانات) أى فى تبليغها أو العمل بها متعلق به أو بقوله قضوا (قوله وهو الامانات) أى الفرائض وحدود الدين (ومعنى) عرضها عليهم أنه تعالى خلق فيهم العقل والفهم وقال لهم ان أدبتموها أثبتكم وان ضيعتموها عذبكم فامتنعوا من قبولها اشفاقا وخوفا من تضيعها لا استكبارا وبهذا فارق إياه ابليس عن السجود (قوله فاشفقن) أى ولم يحملها (وقوله وحملها الانسان) أى ولم يشفق منها ففيه احتباك (قال المشروطة) صفة المقاساة أو الامانات (وفيه) إشارة الى وجوب تقدم التخلية عن الرذائل على التحلية بالفضائل (قال بأشرف) هو سيدنا محمد ﷺ (وفيه) أنه مشعر بأنه أشرف من صفاته تعالى على القول بوجودها وزيادتها على الذات الا أن يراد بالممكن ما هو غيره تعالى وصفاته تعالى ليست غيره (قال فى الصراط) أى دين الاسلام ففيه استعارة مصرحة (قال مسورات المقاصد) كلجين الماء أى أزالوا الأمور المانعة عن نيل المقاصد ويمكن حمله على الاستعارة (قال وقدحوا) أى طعنوا فى الظنون السقيمة التى هى كالجنود مثل قدح الشهاب الثاقب فى جنود الشياطين المبين بقوله تعالى (وجعلنا رجوما للشياطين) (قال من خلفهم) إشارة الى أن الطعن فيها بعد انهمزامها (قال اذ بينوا) علة قوله فتحوا وضمير لوازمها للمقاصد وكذا فى نظرياتها • والاضافة فى قوله بمصاييح الخ كما فى لجين الماء (قال الموجهة) أى المقبولة أو المراد بها الآيات التى وجهها الخلف مثل يد الله فوق أيديهم أى أنهم ما وجهوها وفوضوا علمها اليه تعالى وما لوا عنها الى ما هو معلوم من الدين ضرورة (قال مسلمات الهدى) اضافة الى السبب أى استقبالهم القضايا المسلمة التى هى سبب الهداية بان فاضت عليهم من

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهد من المشهورات من وهيات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الزهاب * وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق وحملوا في بوادى المبادئ القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق ما طلع على جنان الجنان طوالع العرفان من افق الاكتساب * وما سطم إذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب *

﴿وبعد﴾ فلما كان المنطق نطاق الافكار وبه يرتفع طباق الانظار وميزان عدول يشخص المصدق عن المكذاب ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجباب ويهتدى بهداه كل

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الحدس أى سريرة فقيه تجريد (قال بمقبولات) الباء بمعنى مع أو للسببية فهو متعلق ببده أو بمحدسة (قال وشاهد من) أى أدركوا المشهورات متميزة عن وهيات هى سبب الضلال فالمعنى على القلب والشاهدة منضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أى رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادى الخ (قال عن قيود) متعلق باطلقوا وهو بصيغة المجهول كقوله الا تنى حملوا ضمن معنى التوجه والانتقال ولذا عدى بالى (قال بوادى) جمع بادية (قال جياذ) بالكسر جمع جواد وهو الفرس والاضافة هنا كما في لجين الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ ويمكن حملهما على الاستعارة (قال ما طلع) قيد اسكل من جمل الحمد والمدح والصلاة (قال الجنان) بفتح الجيم القلب وفيه استعارة مكنية واثبات جنان بكسره جمع جنة بفتحها تخييل أو الكلام كالجين الماء كقوله طوالع العرفان وافق الاكتساب وبينهما جناس تام (قال سطم الخ) أى ظهر تصديق الاذهان (قال بمطالع) كأنه أشار بها وبالطوالع الى الكتابين المشهورين أو الى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفن والثانى أوفق بالطولع والافق (قال نطاق) هو ما تشدبه المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أى الانظار التى هى طباق أى بعضها فوق بعض فالطباق هنا مثله في قوله تعالى خلق سبع سموات طباقاً أو جمع طبق وهو الغطاء فالمعنى ترتفع الاغطية عن الانظار (قال وميزان) عطف على نطاق أى ميزان لاشخاص ذوى عدل (قال المصدق) المبالغة غير مرادة والالم يفدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال العقم) كحذر أو المراد ذى العقم وهى من لا تلد والمنجباب المرأة التى تلد النجباء ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيدة

نظار * كأنه علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادهم
بالأثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي مشتغلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكي
ذكاء قابلا للتجلي بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلي زواهر الانوار
الخدسية حين أناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد
فوائد * ورتبتها على مقدمة وخمسة ابواب * نفهم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج
وما توفيق الا بالله الجميل وهو حسبي ونعم الوكيل .

ففيه استعارة (قل نظار) بفتح النون صيغة مبالغة وبضمه جمع ناظر (قل علم) بفتح العين أى جبل
وهذا مثل يضرب به في الظهور كما في قول الخنساء .

وان صخر اثنان الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

(قال فهذا) أشار به الى صفى الشكل الاول بدليلها وهى المنطق سيد العلوم وبقوله وسيد الخ
الى كبراه وبقوله كان الى النتيجة فتأمل وخرجه بهذا أن من سماه خادم العلوم أراد به المدح لا الذم
(قال سيد الخ) قال السيوطى فى الدرر المنتثرة رواه ابن ماجه عن أبى قتادة (قل ذكاء) بالفتح أى
فطنة والاشتغال فيها كناية عن سرعة الفهم (قال يحكى) أى يشبه الشمس والذكاء بالضم (قال
بجواهر) شبه بها المسائل ففيه استعارة مصرحة والتجلي ترشيح والخدسية تجريد أو قرينة (قال من
بين) تنازع فيه مشتغلا ويحكى وقابلا والاتراب الأقران (قل الانوار) أى الانوار المطهرة عن شائبة
الظنون التى هى كالازهار (قال أناب) أى رجع ذلك البعض الى مطالبه مرة بعد أخرى ف قوله حين
ظرف مائلا (قال موائد) بالاضافة أو التوصيف وكذا (قوله فرائد) أى مسائل كالماوائد عائدة من
الغير الى أو منى الى الطلبة والثانى أولى (قال ونظمت) فيه استعارة مصرحة تبعية أو فى البيان استعارة
مكنية واطافة السالك اليه تخييل أو الاضافة كما فى لجين الماء أو فى الفرائد وهى الدرر الكبار استعارة
مصرحة أصلية والبيان قرينة والسالك ترشيح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار
موائد الخ (قل ورتبتها) الترتيب لغة جعل الشئ متصفا بالنوب أى الثبوت فتعلق كلمة على به بلا
تكلف ولو حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايقاعه على الرسالة
لاقتضائه التعدد الا أن تعتبر أجزاؤها ولا تعلق على به للزوم التكرار الا أن يضمن معنى نحو الاشتغال
أو يحمل على التجريد (قال ونعم الوكيل) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف
على حسبي بتأويل يحسبى أو على وهو حسبي وهو ممتنع وأجيب بجواز عطف الجملة التى لها محل من
الاعراب على المفرد وبالعكس فهو عطف على حسبي بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

﴿ مقدمة وفيها بحثان البحث الأول ﴾

﴿ أن العلم وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ﴾

﴿ حاشية العلامة ملا عبد الرحمن البنجيوني ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالمنطق المفصح عما في الجنان * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بسواطع الحجج وأقوم البرهان * وعلى آله وصحبه الواصلين بمتابعتهم إلى أعلى مراتب التصديق والايان (وبعد) * فهذه فوائد شريفة وموائد لطيفة كتبها الفاضل المحقق والعلامة المدقق المولى عبد الرحمن البنجيوني على كتاب البرهان وحواشيه للشيخ اسماعيل الكلبوي تعتمد على ما الله بغفرانه * وأسكنهما فراديس جنانه * وأردت تدوينها تسهيلا للطلاب مشيرا إلى قوله في المتن بلفظ قال وقوله في الحاشية بقوله * وربما كتب على كلمة حاشيتين فأوردت بينهما لفظ وكتب أيضا تميزا بينهما * نفع الله بها جميع الطلاب بحزمة من أوفى الحكمة وفصل الخطاب (قال أن العلم) مقدمة أولى من مقدمات الاحتياج إلى

بالشرط المذكور وقد يجاب بأن وهو حسي لانشاء التوكل فيصبح العطف بقى أن القول يكون فعل المدح انشاء مشكل لانه محتمل للصدق والكذب فيكون خبرا الا ان يراد أنه خبر استعمال مجازا في انشاء المدح (قال وفيها بحثان) التثنية لاقتصار العطف والربط مقدم عليه فالكلام من ظرفية الكل للجزء ولا يبعد جعله من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الا أنه يلزم حذف المضاف على الموضوع أو المحمول في (قوله البحث الأول) أي دال البحث الخ أو البحث الأول مدلول أن العلم الخ فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه (قال وهو الصورة) كأن في الضمير استخداما ويمكن ارتكابه في ضمير كان (قال الصورة الحاصلة) خارجية أو ذهنية لا ما يبايل الاعيان الخارجية والا لم يشمل العلم الحضورى والحاصلة بمعنى الثابتة لا بمعناه الحقيقي لئلا ينتقض به ولا الحاضرة والا لتوهم الانتقاض بالحصول * ثم انه لم يقل حصول صورة الشيء للتخصيص على أنه من مقولة الكيف كما هو الراجح لأن المتبادر من حصولها قبول الذهن لها فاقبل ان كونه نفس الحصول لم يقل به أحد وهم وثلا يخرج عنه الجهل المركب لان المتبادر منه الصورة المطابقة (قال عند العقل) المراد بالمجاورة المستفادة منه ما يعم الظرفية ولو حكى لئلا ينتقض جمعا بعلم الشيء بنفسه والعقل بمعنى مطلق المدرك فلا يراد أنه ان أريد به الجوهر المجرد

بشرط شيء صادر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله شروط اه وكذا بقدر الفائدة والصدق لها ولاذعان
افعه وما ذكره اختيار المذهب المذهب الكائن من جهة
الصدق وهو الان في العلم لا لذهب المذهب من تركيب
من الاذعان افعه والنصوات الثلاث ولا لذهب من جهة
من تركيب الفهم لكن من النصوات الثلاث فاعلموا
في هذا المذهب ثلاثة وستة عشر حكيمية الحيات المذهب
وهو مذهب الشيخ ابو سينا من ان هو المصطفى ليه

(على حاشية على سيد
سورة ارميا فاه لسي الاذعان الفقه
بقدر صراحة
أول ما ذكره البيهقي انما ينتش الا في تحرير جميع مذهب المتقدمين لا في تحرير
الشيخ الكلبيني طافا في عليه صراحة

المعقول (١) لتحصيل المجهول وقيل ترتيب أمور معلومة للتأدي

(١) قوله وهو ملاحظة المعقول الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختياري كما هو المتبادر من الأفعال الاختيارية المستندة الى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرارية في الحسنيات وغيرها كما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات منه

(قال المعقول) جنس يشمل الواحد والمتعدد (قوله من الملاحظة) أى فى التعريف الأول (قوله والترتيب) أى فى التعريف الثانى (قوله المستندة) إشارة الى أن المراد بالأفعال الاختيارية ما صدرت عن المختار وأن صدرت بالاضطرار لا ما صدرت بالاختيار فإنه حينئذ لا معنى لقولهم المتبادر من الأفعال الصادرة بالاختيار هو الاختيارى (قوله وغيرها) من التجريبات والمتواترات وقضايا قياساتها معها (قوله الخفى) أى بمادته وصورته

بديهية لا مكتسبة بالنظر والا تقوم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما اه عند كثير فلو قال بعد قوله بالنظر ضرورة ليرجع الى كليهما كان أولى (قال وقيل ترتيب اه) أشار بصيغة التبرئة الى أنه منقضى جعاً بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفعه بأنه لا بد معهما من قرينة عقلية مصححة للانتقال منهما الى المعرف يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهومهما منه غير نافع لانه يجوز كفاية المساواة صدقاً للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود له على أن انضمامها معه لا يستلزم وقوع الترتيب بينهما لجواز كفاية مجرد الانضمام وأنها مع الفصل تخرجه عن الخدية ان لم يجوز الحد الناقص بالركب من الداخل والخارج وكذا دفعه بأنهما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستلزامه دخول المرض فى فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالفرد غير منحصر فى المشتقات نعم يمكن الجواب بأن التعريف بالمعاني المفردة غير معتبر لقلته (قال ترتيب أمور) لم يقل ترتيب علوم لان العلم مرتب تبعاً والمعلوم مرتب أصلاً نعم قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره فى التعريف وبجواب بان القرينة وهى عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدمها (قال للتأدي) لم يقل مؤدية الى اه يشمل التعريف النظر الفاسد صورة أو مادة وليصح قوله الآتى وقد يقع الخطأ اه (قوله ماهو الاختيارى) الاولى ماهو بالاختيار لئلا يتوهم عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج الملاحظات) أى على التعريف الاول والترتيبات الاضطرارية على الثانى وتركه إما لعدم الاعتداد به أو ليكون المسار قرينة عليه (قوله فى الحسنيات) أى فى الاقيسة الخفية الملعوطة باعتبار الحسنيات

ذكره من انما يفرق من الترتيب
ليشترط العقل الرابع حيث يفرق
بلفظ الملاحظة الى الفاعلية و
بالمعقول الى المادة و
بغيره الى الزم
وبتحصيل ما افادته وكذا
قوله للتأدي في التعريف الثاني
المضغف في قوله بالمراد لا
ترتيب امور
بما افادته في النظر
الاولى ولم يفسد البواع
الموقوف عليها شرطاً وانما
اذخر في قوله في المركب
او الثاني في قوله في المركب
المادة او الحكم الاول
وجعل البواع شرطاً فلا
يرد لان شيئاً منها لا يكون
في البديهيات صادرة

لا يمكن تصور النظرية
 كشيء منفصل عن الموضوع
 بل هي جزء من الموضوع
 (١٤)

هذا
 هو
 المبدأ
 الثالث
 ان
 لا
 يمكن
 ان
 يكون
 الموضوع
 منفصلاً
 عن
 الموضوع
 بل
 هو
 جزء
 منه

الى المجهول فالموصل الى التصور النظري يسمى معرفاً وقولاً شارحاً واجزأؤه (١) الكليات
 الخمس المعلومة بداهة واكتساباً والموصل الى التصديق النظري يسمى دليلاً وحجة
 واجزأؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين

(١) قوله واجزأؤه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي
 ليس بجزء منه اصلاً

(قال فالموصل) القريب (قال الى التصور) بناءً على أن الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي
 يسمى دليلاً مبني على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتساباً) الواو الواصلة بمعنى
 أو الفاصلة (قوله ليس بجزء) وأما كون النوع الحقيقي جزءاً من تعريف الصنف كقولنا الرومي انسان
 أبيض فلان الصنف ماعية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتباري لها ثابتي (قال كذلك) أي
 بداهة واكتساباً (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال خطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من
 الاكتسابين) هنا مقدمتان مطويتان احدهما عدم وفاة بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد

فكلمة في لاعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوض به مافي الاقيسة الخفية لانها منظور فيها لا الحدسيات
 فإخراجها تحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المعنى في اقيسة الحدسيات ثم أقول تلك الارادة لإخراجها
 أولاً فلا ينتج أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فتلك الارادة مستغنى عنها (قال فالموصل) أي
 الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم ايصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب
 والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفاً وكذا في ما يأتي (قال يسمى معرفاً) صريح في عدم اكتساب
 التصور من التصديق وقوله الآتي يسمى دليلاً صريح في عكسه (قال واجزأؤه) أي أجزاء الموصل
 أو المدرف أي أجزاء أفراده معروضات الكليات المنطقية لا أنفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء
 للموصل بخلاف معروضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والكلية
 الطبيين وقس عليه قوله وأجزأؤه القضايا (قال بداهة واكتساباً) أي بعضها بداهة وبعضها اكتساباً
 ففيه توزيع وايست الواو بمعنى أو (قوله على التغليب) أو حذف المضاف أي بعض الكليات
 (قال وأجزأؤه) أي الاولية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع
 الخطأ شيئاً مستموراً عدم كفاية الفطرة في العصمة اذ لو كفت لما وقع كذلك وعدم امكان عد الجزئيات
 بسهولة لان عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من العقل ممتنع فلا ينتج منه ملازمة
 الشرطية المطوية وهي كلما كان العلم منقسماً الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

الغاية من هذا الكتاب هي بيان ما يتعلق بالعلوم من حيث الاتصال بالحقائق والافكار
 والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق
 (١٥) ان هذا الكتاب هو الذي يتناول في نفسه موضوعات كثيرة من العلوم والافكار
 والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق

فاحتيج الى قانون باحث عن أحوال المعلومات من حيث الاتصال طاصم عن الخطأ وهو المنطق فوضعه المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار

والاخرى عدم امكان حد الجزئيات (قال الى قانون) متعلق بالمادة والصورة وكتب ايضا اطلاق اسم الجزء على الكل ولم يقل الى قوانين باحثة اه اشارة الى اتحادها في جهة الوحدة الذاتية أو العرضية (قال من حيث) الحيثية للتقييد ان كانت حالا من المعلومات والتعليل ان كانت صلة باحث أو الموضوع المستفاد من اضافة الاحوال الى المعلومات ويستفاد منه تقييد الموضوع أيضا وعلى كل فالمراد من حيث استعداد الاتصال فظهر مغايرة القيد للمحمول (قال الاتصال) القريب أو البعيد أو الابد (قال عاصم) لم يقل مراعاته اشارة الى أن العاصم حقيقة هو ذلك القانون أما المراعاة فشرط (قال المعلومات) لام العهد مفعلي عن ذكر الحيثية المارة (قال في الافكار) الجزئية

والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه خطأ احتيج الخ مستنداً بجواز الكفاية والعد المارين ولا القول بان هما مقدمتين هما عدم كفاية الفطرة في العصمة وعدم امكان عد الجزئيات طريقا لبعدهما ثم ان الغاء في قوله احتيج اه داخله على النتيجة والمقدمات الاربع اشارة الى الواضحة وجعلها أقيسة اقترانية تصف (قال فاحتيج اه) أي لاساط الناس (قال من حيث) الحيثية قيد الموضوع في نظر الباحث لاني نفس الامر أو علة للبحث بمعنى ملاحظتها في جميع المباحث ولم يجعلها محمولة في المسئلة أو المراد بها صحة الاتصال أو مطلق الاتصال بالمحمولات الاتصالات المخصوصة فلا يرد أن الحيثية ان كانت للتقييد يلزم اثبات الشيء بعد تسليم نبوته في ما كان المحمول فيه الاتصال لان الموضوع وقيدته يجب تسليمه قبل الحكم أو للتعليل يلزم مع ذلك تقدم الشيء على نفسه لانها لما كانت علة لمروض الأحوال عليها كانت من تنمة العلة الفاعلية أو للاطلاق يلزم مخالفة ماقرر من وجوب اتحاد الحثيث معها فيه (قال الاتصال) أي تحققاً أو القضاء فقوله التعريف بالاخفى غير موصل مثلاً من

مسائل المنطق بلا تكلف والمراد بالاتصال القريب لا مايعم البعيد فاصح ان لا يكون
 والابعد ليزول تعدد الموضوع بقدر الامكان فقوله الجنس الجنس (قال لم يبدل) نفس الامر
 حكمة كذا في قوة الحد التام جزؤه الأعم حكمة كذا (قال لم يبدل) نفس الامر
 عاصم أي اذا روعي ولم يقل عاصم مراعاته لئلا يورم تقييد المراجعة في ما كان علة
 أنها العاصمة حقيقة (قال عن الخطأ) لو زاد عن العاصم ثم صار
 هنا في الافكار وتركه في ما يأتي استغناء
 عنه بلام العهد لكان أولى

الافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق
 (١٥) ان هذا الكتاب هو الذي يتناول في نفسه موضوعات كثيرة من العلوم والافكار
 والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق
 (١٥) ان هذا الكتاب هو الذي يتناول في نفسه موضوعات كثيرة من العلوم والافكار
 والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق والافكار هي التي تتكون من الحقائق

في البحث الثاني ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل (١) من فهمه فهم شيء آخر

(١) قوله بحيث يحصل الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقرينة أنهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق علي ما ذكرنا تأمل يا هذا العلم لا يدل على العلم

(قال بحيث) أي بحالة من الموضوعية في الدال بالوضع وكونه مقتضى الطبع في الدال بالطبع والأثرية والمؤثرية في الدال بالمقل الصادق بالزعم والحد والبرهان الآتي والشي وغيرها كدبر والدخان (قال يحصل) أي بالضرورة فكأنه قل يلزم (قال فهمه) المراد بالفهمين أعم من التصور الصادق بالاحساس ومن التصديق (قال فهم) أي بعد فهم تلك الحالة (قوله كناية) بطريق ذكر اللازم أعني الدوام المستفاد من المضارع وإرادة اللزوم أعني اللزوم فإن الدوام لازم للزوم (قوله تأمل) كأن وجه التأمل عدم الاحتياج الى القول بان الدوام كناية عن اللزوم فإن الحصول في وقت دون وقت يخرج باعتبار الدوام وحقا القرينة فإن المدول عن عبارتهم مشعر بحصول نكتة في المدول اليه دون المدول منه فكيف يكون

في البحث الثاني (قال يحصل) أي بالضرورة كما نبه عليه في الحاشية وقديقال ينفيه ما قلناه

عبد الحكيم من أن المراد باللزوم في تعريفهم اللزوم في الجملة ويتجه عليه أن مراد المصنف ضرورة الحصول بعد العلم بالحيثية التي هي أعم من وجه الدلالة أعني الوضع واتمضاء الطبع والعلية والمعلولية ومن القرينة ان قيل بدخول دلالة اللفظ على المعنى المجازي في التعريف وهو مراد عبد الحكيم بقوله في الجملة هذا وان المراد بالشيئين أعم من الوجوديين والمدميين والمختلفين وبالفهمين بمجرد الالتفات تصورين أو تصديقين والا لانجه أنه يلزم أن لا يكون للفظ دلالة عند التكرار لاستحالة فهم المفهوم (قوله فلا يكون اه) فعلى هذا يخرج الدلالة على المعنى المجازي الذي ليس بمجرد ولا لازم وجعل الدال المجاز مع القرينة وان أفاد اللزوم الكلي الا انه يخرج عن الدلالة الوضعية اذ لا وضع للمركب منه ومن القرينة الا ان يبني على مذهب القائلين بانه معها موضوع بالوضع النوعي وعن اللفظية أيضا في ما كانت القرينة عقلية ثم إن هذا التأويل انما يلزم اذا اعتبر اللزوم العقلي فقط وأما اذا اعتبر مطلقا ولو عرفيا فلا (قوله من اللزوم) الذي هو ملزوم الدوام (قوله تأمل) وجهه دفع ما يقال من عدم الاحتياج الى جعل الدوام كناية عن اللزوم بأن الغرض اخراج امكان الحصول في وقت دون آخر لا الحصول بالفعل كذلك فقط نعم لا وجه حينئذ للمدول عن عبارتهم والقول بانه عدل لان الكناية أبلغ من التصريح معارض بلزوم الاجتناب عن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية في التعريفات

المراد من قوله بالوضع الموضوعية في الدال بالوضع وكونه مقتضى الطبع في الدال بالطبع والأثرية والمؤثرية في الدال بالمقل الصادق بالزعم والحد والبرهان الآتي والشي وغيرها كدبر والدخان (قال يحصل) أي بالضرورة فكأنه قل يلزم (قال فهمه) المراد بالفهمين أعم من التصور الصادق بالاحساس ومن التصديق (قال فهم) أي بعد فهم تلك الحالة (قوله كناية) بطريق ذكر اللازم أعني الدوام المستفاد من المضارع وإرادة اللزوم أعني اللزوم فإن الدوام لازم للزوم (قوله تأمل) كأن وجه التأمل عدم الاحتياج الى القول بان الدوام كناية عن اللزوم فإن الحصول في وقت دون وقت يخرج باعتبار الدوام وحقا القرينة فإن المدول عن عبارتهم مشعر بحصول نكتة في المدول اليه دون المدول منه فكيف يكون

ويلزمها المطابقة يقينا بخلاف العكس (١)

(١) قوله بخلاف العكس أى ليس لزومهما للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما فى التضمن فان المطابقة متحققة بدونها فى الماهيات البسيطة أو لم يكن شئ من اللزوم وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام.

(قال ويلزمها) أى يلزم نوعها كاشخاصها (قوله لزومها) أى التضمن والالتزام (قوله للمطابقة) أى أنواعها وان كان لزومها لبعض أفرادها متيقنا (قوله كان عدم الخ) هذا مبنى على أن ليس فى تفسيره متوجه الى المقيد (قوله كما فى التضمن) أى فى لزوم التضمن للمطابقة (قوله أو لم يكن الخ) بناء على أن ليس متوجه الى المقيد (قوله فى لزوم الالتزام) المطابقة

(قال ويلزمها المطابقة) استدل عليه بهما تابعا للمطابقة والتابع من حيث عو تابع لا يوجد بدون المنبوع واعترض بمنع الصغرى ان أراد بالتبعية التأخر فى الوجود ومنع الكبرى ان أراد بها التبعية فى القصد لوجود المقصود بالتبع بدون المقصود بالذات كما فى قطع المسافة للحج والجواب انا نختار الشق الأول وتقول فهم الجزء واللازم من اللفظ متأخر عن فهم الكل والمزوم وان كان فهمها من حيث الذات متقدما عليه ثم المراد أنهما تابعا دائما فلا يرد أنه لو صح هذا لاستلزمها المطابقة اذ لا يصح أن يقال انها متبوعة لها دائما (قال بخلاف العكس) المراد بالعكس هنا جعل قيد المحمول موضوعا والموضوع قيد المحمول بان يقال ويلزمها التضمن والالتزام فالقول بان المراد العكس اللغوى أو الكلى فاسد (قوله أى ليس) صدق هذه السالبة لانتفاء الموضوع أو المحمول كما أشار اليه بقوله سواء الخ (قوله فان المطابقة اه) حاصله ان الاحتمالات المتصورة مست اللزوم فى اثنين منها وعدمه فى واحد متيقنان وليس اللزوم ولا عدمه فى الثلاثة الباقية متيقنا (قوله فى الماهيات) فيه ان وجود البسائط وان كان محققا عند الحكماء كالنقطة الا أن وضع الانماط لها مشكوك فيه ونحقق المطابقة بدون التضمن يتوقف على الوضع الا أن يقال اذا تحقق البسيط نضع له لفظا فيتحقق بدون (قوله أو لم يكن شئ) الاخصر الاولى ترك قوله شئ من اللزوم وعدمه والاقصا على أو لم يكن متيقنا بل الاولى أولا (قوله من اللزوم وعدمه) رد على الامام حيث حكم بأن المطابقة تستلزم الالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها وما ذكره انما يتم لو اعتبرنا الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاعم وكذا على من زعم أنها لا تستلزمه واستدل عليه تارة باننا نتصور كثيرا من المعاني مع الذهول عن جميع ماعداه ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون الذهول عن

كلزوم أحديهما للآخرى (١) واللفظ الدال بالوضع

إذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها
(١) قوله كلزوم أحديهما للآخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما
مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قل للآخرى) أي لنوع الآخرى (قوله لازم ذهني) أي فحينئذ يكون الالتزام لازما للمطابقة فيمتنع
أن يوجد بدون (قوله وأن لا يكون لبعضها) أي فحينئذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازما
لها (قوله من قبيل الثاني) المراد بالثاني الثاني في الحاشية لا الثاني في المتن يدل عليه البيان وهو
أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفيه رد على غيره نظرا إلى لزوم التضمن للالتزام حيث قلوا
لنا علم بعدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أما لزوم الالتزام) أي أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم
لزومه للتضمن (قوله وأما لزوم التضمن) أي أما عدم تيقن لزوم (قوله يجوز أن يختص) أي
فحينئذ يكون التضمن لازما للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى باتا إذا أخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يخرج منها شيء ووضعنا له
لفظا تحققت المطابقة بدون ورد عبد الحكيم بأن تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وهو خارج عن
مفهومها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم
من المفاهيم وأقول هذا إنما يتم لو كان عدم التناهي لازما بينا بالمعنى الخاص لما وكان المعنى الذي
له جهتا الدخول والخروج مداولا التزاميا لاتضمنيا وكل منهما ممنوع (قوله إذ يجوز (هـ) هذا ناظر
إلى المعطوف أعني قوله وعدمه (وقوله وإن لا يكون) ناظر إلى المعطوف عليه في المتعاطفين نشر
مكوس (قل كلزوم) الكاف للقران (قل أحديهما (هـ) الإضافة للاستفراق أي كل منهما واللام
يكن كلام للصنف وأقيا بالاحتمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أي من قبيل الشق الثاني من
متعلق التسوية وهو أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفي هذا مخالفة لما قاله في شرح الانثيرة
حيث قل هناك بعدم استلزام الالتزام للتضمن وبأن الحق عدم استلزام التضمن إياه (قوله وإن لم
يوجد لبعضها (هـ) رد على من قل أن التضمن يستلزمه لأن مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة
وفيه أنه بين بالمعنى الأعم

للمسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بينه وبين المراد مجاز (١) وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها فمجاز مرسل كاستعمال اليد (٢) في النعمة والجملة الخبرية في معنى الانشاء وبالعكس والافستعارة إما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية

باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند اهل العربية وهو اللزوم في الجملة كلياً كان أو جزئياً عقلياً كان أو عرفياً وهو ظاهر (١) قوله مجاز قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز (٢) قوله كاستعمال اليد الى آخره مثال المجاز المرسل المفرد وقوله والجملة الخبرية في معنى الانشاء الى آخره مثال المركب

ماوضع له فلاحتمالات ثلاثة ولا ينحقق الكناية الا في الأخير فالمجاز أعم منها بحسب المادة هذا ماقرئنا به فيما رأينا من تقرير الناظرين (قال مجاز) كذلك (قال وبدونها) عدل مع العلاقة (قال فمجاز مرسل) سكت عن تقسيمه الى الاصل والتبني كاستعمال اذا قرأت القرآن في أردت قراءتها بتبعية استعمال القراءة في الارادة التي هي سبب لها وكاستعمال نطقت في دلت بتبعية استعمال النطق في الدلالة اللازمة له على ماقله بعضهم في نطقت الحال بكذا (قوله مثال المجاز) أي بعلاقة المظهرية (قال في معنى الانشاء) بارادة الأعم أعني مطلق النسبة من الأنخص أعني الخبرية مثلاً ثم ارادة الأنخص الآخر أعني الانشائية من ذلك المطلق أو بارادة أحد الضدين من الآخر بناء على أن النسبتين ضدان هذا غاية مايمكن أن بوجه به كلام المصنف وأما من جعل تلك الجمل من الاستعارة فالملاقة بين النسبتين حينئذ عنده هي المشابهة فتأمل (قوله مثال المركب) جعلهم الاستعارة باعتبار النسبة من الاستعارة المفردة يقتضي جعل المجاز المرسل باعتبارها من المجاز المفرد (قال إما في المركب)

فيها لا عهد أو عند البيانين فالمراد فع اعتبارها ويمكن كون المعتبرة معتبرة بالاعتبارين فافهم (قال بينه) قيد للعلاقة أو للمعتبرة (قال وبدونها) أي بدون اعتبارها فلا يرد أن هذا يخالف لعدم الغلط من اللفظ المستعمل في اللازم بالمعنى المار (قال بغير علاقة) الاولى بعلاقة غير المشابهة (قال مثل الحلول اه) هذه العلاقة تكون في المفرد والمركب كما هو الظاهر وما قيل إنها لا تكون في المركب ممنوع كيف وقد جوز ذلك القائل كون العلاقة في الجمل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء العموم والخصوص (قال كاستعمال اليد) أي كاليد المستعملة (قال في المركب) وتكون مصرحة ومكنية كما قالوا في قوله تعالى (أذن حق عليه كلمة العذاب أفانت تنقد من في النار) ولا يلزم من السكوت عن التقسيم

كاستعمال الامثال المضروبة في اشباه معانيها واما في المفرد المصرح به في الكلام وتسمى
استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر ولو في ضمن المشتقات
كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب الشديد او تبعية ان كانت في المشتقات

ولا تكون الا مصرحة على ما يشعر به سكوتها عن التقسيم اليها والى المكنية وتمثيله من الاولى قط
(قل في اشباه) جمع شبه بالكسر فالسكون صفة مشتقة من المشابهة لا جمع شبه بالتحريك (قل في
الاسماء الجامدة) تشمل اسماء الاشارة والموصولات والاعلام المشتهرة بأوصافها كحاتم (قل والمصادر)
أقول المصدر ان المستعار والمستعار له متناوفا في التبعية قد يكونان متغايرين بالذات كالقتل والضرب
الشديد او باعتبار التقييد كالنداء في الماضي والمستقبل في نادي أصحاب الجنة وكأرجنتين للمأمور
بها والخبر بها المشبه أولهما بالناسية في تحقق الوقوع حرصا ^{وتلا في رحمه الله المستعمل في ارج}
وكالتبوين الخبرية والمأمور به المشبه أولهما بالثاني في الازوم والوجوب في قوله عليه السلام فليقبوه مقدم
من النار المستعمل في يتقبوه فعلى هذا كما يكون التبعية في الافعال تبعية المصدر باعتبار البدن
والزمان كذا ان يكون باعتبار النسبة وفي كلام بعضهم ان المشبه والمشبه به في الغالبين الاخيرين م
النسبة الانشائية والخبرية والظاهر من كلامه السابق ان نحو هذين داخل في المجاز المركب المرسل
وكتب ايضا لم لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف ايضا فتأمل (قل في المشتقات) وهي هنا

اليهما وتمثيله من الاولى الانحصار فيها كما توهم والا لكان المجاز المرسل أصليا ليس الا مع انه يكون
تبعيا ايضا (قل كاستعمال الامثال) من اضافة مبدأ الصفة الى الموصوف والمراد بالامثال المضروبة
المعنى العرفي أى كالألفاظ المشتهرة بالامثال المضروبة المستعملة في اشباهها فلا يرد أن الاستعارة
قبيل الألفاظ والاستعمال من المعاني فكيف يصح التنبيل ولا أن المضروبة بمعنى المستعملة فتكون
أو الاستعمال لغوا أو يلزم تحصيل الحاصل (قل وإما في المفرد) ظرفية الخاص للعام أو كلمة في لا اعتبار
المدخول أو في ضمير متعلقها استخدام والا لزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاستعارة لكونها بمعنى
اللفظ المستعار متحدة مع المفرد المصرح به في الكلام وقس عليه قوله المار في المركب (قل المصرح
بالمعنى الاغوى فلا دور ولم يقل المذكور في الخ مع أخصريته وعدم توهم الدور اشارة الى وجه التسمية
(قل في الاسماء الجامدة) أي حقيقة وحكما إن قيل يجوز أن الاستعارة التبعية في نحو اسماء الاشارة
والاعلام المشتهرة بأوصافها وحقيقة قط ان لم يقل به (قل والمصادر ولو في ضمن المشتقات) لم يقل
والمطلقات ولو في ضمن الحروف لان الاستعارة فيها من استعارة المصادر ان لم يكن في ضمنها والا امت
استعارتها أصلا لعدم استقلالها (قل في المشتقات) المراد بالاشتق ما يعم اسم الزمان والمكان والا

بشأنه ان المطلقات
مصادر ايضا مع انها
كانت في ضمنها لا
استعارتها لانها
في حيزها

وا. اروف كنادى فى معنى ينادى والقاتل فى الضارب الشديد بتبعية استعمال أحد المصادر (١) فى الآخر وكلام الغرض فى الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض فى (١) قوله بتبعية استعمال أحد المصادر الى آخره لان المشتقات وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون بتبعية الاستعارة فى المادة كما فى القاتل بمعنى

يأتى تشمل الفعل وأسماء الزمان والمكان والآلة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفضل التفضيل (قل كنادى فى معنى الخ) وكرمه الله فى معنى ارحمه وكأيدوه فى معنى يتدوه (قل أحد المصدرين) أى مصدر نادى والقاتل (قل فى الآخر) أى فى مصدر ينادى والضارب الشديد (قل وكلام الغرض) الجزئى (قل استعمال مطابق الخ) أى استعمال مادل عليه فان الاستعمال للفظ لا للمفهوم تضمنا وجه اللام لا مطابقة كلفظ الغرض فانه لا وجه لاستعارته فى استعارة اللام والحاصل انه استعمال اللام أولا باعتبار المعنى التضاعى ثم باعتبار الاستعارة فيها باعتبار المعنى المطابق بقى ان ذلك التضاعى ان كان مستقلا اختل تعريف الاداة حيث اعتبر فيه عدم الاستقلال باعتبار شئ من معنيه كما مر أو غير مستقل فلا وجه للمدول عن الاستعارة فى المقيد الى الاستعارة فى المطلق (قوله ووضع الهيئة) ان أراد بوضع الهيئة

وجه كون الاستعارة تبعية فى غير الفعل منه ان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الا ان الحرى بان يعتبر فيه التشبيه دون الذات لابهامها وتبين الحدث وفى الحرف والفعل عدم استقلال معانها (قل كنادى) قد يقال ان عد نحو نادى المستعمل فى معنى ينادى من الاستعارة المصروفة التبعية دون ابالى الخيرية المستعملة فى معنى الانشاء نحكم ولا يبعد اقول بجواز كون كل منهما منها ومن الجواز المرسل المركب وان لم يقل وحرك كلام المصنف على الاحتباك (قل والقاتل) اشارة الى تعميم المشتق من الافعال والصفات (قل وكلام الغرض) كما فى قوله تعالى فانقطع آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قل استعمال مطابق اه) أى استعمال دال مطابق الغرض فلا يلزم التجوز فى استعمال الاستعمال والمراد داله مطابقة كلفظ الغرض لاتضمنا كاللام فلا يرد ان مطلق الغرض ان كان مستقلا انتقض تعريف الاداة جمعا لا اعتبار عدم استقلال المعنى المطابق والتضاعى فيه والا فلا وجه للمدول عن الاستعارة فى المقيد اصالة الى الاستعارة فى المطلق لأن الدليل على عدم جواز الاستعارة فى المقيد اصالة اعنى عدم الاستقلال جار فى المطلق حينئذ والقول بانه لا وجه لاستعارة لفظ الغرض فى استعارة اللام ممنوع لم لا يجوز أن يكون اشتراكه مع اللام فى المعنى وجها لها وان كان مدلولها مطابقا ومستقله دون اللام (قوله لان المشتقات) علة لكون الاستعارة فى المثاليين بتبعية المصدر (قوله بتبعية) هذا جار فى

بعدم تشابه المشتقات

دشهر الغرض المطلق فى التام
المعنى صدر

بأن يلفظ مصدرى وبالعين
مشتق منه
بما والى الخ الفهم وقوله كنادى
في حاشية ان تبعية الظاهر
لأنه الهزة ان
المؤيد صدق
فثبت لم يلد والحق

وإما في المفرد المرموز اليه (١) في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى استعارة مكنية
كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة
اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة تخييلية

الفعل لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية ايها فتكون الاستعارة في الفعل بتبعية
الاستعارة في الهيئة فتأمل ^{وهو ان اللفظ لا ينفك عن المعنى} (١) قوله وإما في المفرد المرموز اليه الى آخره هذا مذهب
السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح
به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن

الحاشية بتبعية الاستعارة في الهيئة يدل على ذلك قوله بأن يشبه النداء اه مع قوله ثم يستعمل اه (قال
للمشبه) المستعار له (قال كلفظ المتكلم) والناطق المستعمل في النفس (قال بقرينة اثبات الخ) صلة
المقدر أي بالمتكلم المستعار لها بقرينة اه (قوله ولا يخفى أن لفظ الخ) في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب
اليه السكاكي كما ان قوله الآتي ولا يخفى اه أيضا في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب اليه الخطيب

(قوله فتأمل) وجهه دفع ما يتوهم من أن بين المتن والحاشية منافاة حيث يستفاد منه أن الاستعارة
في المشتقات بتبعية الاستعارة في المصدر دائما ومنها أنها فيها قد تكون بتبعيةها في الهيئة بأن المراد
أنها تكون بتبعية المصدر اما باعتبار نفسه أو الهيئة (قال المرموز اليه) يجري فيه الاصلية كما في مثال
المصنف والتبعية نحو أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولم يلفت الى التبعية لعدم وقوعها في كلام
الفصحاء (قال باثبات) متعلق بالرموز (قال نطقت) يجوز أن يكون في نطقت استعارة مصرحة بتبعية
وافظ الحال قريبتها وأن يكون نطقت مجازا مرسلًا تبعيا عن ذات بعلاقة الزوم أو السببية فتقسيم
المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة اعتباري (قال بالمتكلم) أي بالإنسان المتكلم في الدلالة على
المقصود (قال وهذه القرينة) إشارة الى الجفت أو التسمية بمعنى الاطلاق (قوله ما ذهب اليه السكاكي)
يجوز حينئذ كون الاستعارة بالكناية استعارة مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لسكال المبالغة في
التشبيه فهي أبغ من المصرحة كما قاله عصام كان يقال استعيرت الحال بعد تشبيه المتكلم بهام ادعاء
للمتكلم وأريد بها معناها بعد جعلها متكلمًا تنبيهًا على أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي
أن يستعير المتكلم عنها اسمها (قوله ولا يخفى) علة لعدم كونه مختارًا المستفاد من قوله بخلاف وقس
عليه الآتي (قوله حقيقة) أي وكل ما يكون حقيقة الخ لا يكون استعارة مكنية (قوله فضلا) انما يتم
لو كانت الاستعارة أخص مطلقا من المجاز وهو ممنوع كيف وقد قل عصام المنقسم الى الاستعارة

لأنه اضبط اللفظ للمعنى
فقد تضمن ان اللفظ
من قبل اللفظ المشبه
المتكلم ليس بلفظ الاصل
ولم يوافق من العرض
مع انما ان المعنى
من ادب المحققين لا يتأخر
بما هو بطلان المعنى

فالمراد ان الاستعارة الكناية
من التشبيه المقلوب
ان المعنى من قوله (١)

ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فشارك بينهما أو في

الاستعارة وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من أنها التشبيه المضمر في النفس وهو في المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معنى قائم بالذهن لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى ^{فيهم}

(قوله قائم بالذهن) أى ان كان مصدر المبني للفاعل والا فهو إما قائم بالمشبه أو بالمشبه به (قوله من قبيل اللفظ) أى ان كان بمعنى المستعار والا فان كان مصدر المبني للفاعل فهو معنى قائم بالذهن وان كان مصدر المبني للمفعول فصفة لفظ المشبه أو المشبه به والتسمية على أى تقدير باعتبار المجاورة (قل ثم اللفظ) في جمل اللفظ المفرد مقسماً رد على من جعل الاسم مقسماً ووجه الرد انه كما يكون الاسم أحد الأقسام الثلاثة كذلك الفعل يكون مشتركاً كـ معس بمعنى أقبل وأدبر ومنقولاً كـ صلى بمعنى دعا وفعل العبادات المختصة ومختصاً وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركاً كـ من للتبيين والتبويض ومختصاً وهو ظاهر ويمكن أن يكون منقولاً (قل معناه الموضوع) بالوضع الحقيقي (قل في اصطلاح) بالمعنى اللغوى وكذا قوله المار في اصطلاح به المخاطب (قل فشارك بينهما) افعلى لغوى أو شرعى أو عرفى

بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليه الاستعارة فلذلك الاستعارة بالكناية حقيقة (قوله التشبيه المضمر) قد يقال لوجه حيث لا اعتبار بالاستعارة في اسمها ويمكن الجواب بأنه شبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله والاستعارة) كبرى الشكل الثانى ينتج التشبيه ليس باستعارة (قوله من قبيل اللفظ) أى باعتبار الاكثر فلا ينافيه قول التلخيص كثيراً ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه (قوله بخلاف لفظ) مرتبط بقوله ان لفظ الحال الخ . قوله ان المشبه الخ (قل ثم اللفظ) في العدول عن جعل الاسم مقسماً الى جعل اللفظ المفرد اشارة الى قوله الشيخ في الشفاء وهو اننا نغنى بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يختص باسم الاسم أو الكلمة انتهى أى لا المعنى المشهور حتى يتجه أن الكلمة والاداة يكونان متقوابين ومشاركين ومختصين فلا معنى لتخصيص التقسيم بالاسم على أن لنا أن نقول المراد المشترك والمنقول بالذات ووجودهما في الفعل بتبعية المصدر فما قيل إنه رد على من جعل الاسم مقسماً ليس بذلك لانه بيان لمراعاة فتأمل (قل ان تعدد اه) أى بحسب تعدد الوضع فلا ينتقض مانعية تعريف المشترك باسم الاشارة (قال فشارك اه) قد يقال ينتقض تعريفه الضمنى جمعا بالمشترك اللفظى اللغوى لان الاصطلاح عرفاً هو العرف الخاص كما مر ومنما بالمجاز اتعدد معناه وبجواب عن الاول بحمل الاصطلاح على معناه اللغوى أى مطلق الاتفاق وعن الثانى بحمل الوضع على الحقيقي أو بناء الكلام على مذهب من لا يقول بوضع المجاز (قل بينهما) ناظر الى أقل مراتب التعدد والاولى تركه

اصطلاحين بان ينقل من أحدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام أو الخاص والا فمختص وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين إن تشخص ذلك المعنى يسمى جزئياً حقيقياً إما علماً كزيد أو غيره كاسماء الاشارة والا فان تفاوت في

(قال من العرف العام) كاستعمال الدابة في الانسان (قل أو الخاص) ومنه عرف التمرع (قال والا فمختص) لغوى ليس إلا (قل وكل من هذه الثلاثة) فيه رد على من جعل القسم الثالث مقسماً لأنه كما يكون المختص كلا من الاقسام الآتية كذلك يكون المشترك كلا منها والمقول كلا من الأخيرين وإن لم يكن جزئياً حقيقياً (قل بالقياس) الاحتياج الى هذا القيد بالنسبة الى القسمين الاولين دون الثالث (قل الى المعنى المعين) بالتمييز النوعي أو الشخصي (قل جزئياً حقيقياً) تسمية للدال باسم المدلول (قل كاسماء الاشارة) التمثيل باسماء الاشارة مبنى على أقول بوضعها للجزئيات ثم انها من المختص لعدم تعدد المرآة وقد يتوهم انها من المشترك نظراً الى تعدد الموضوع له في نفسها وفيه انه لا بد في المشترك من تعدد الوضع المستلزم لتعدد الواضع أو الزمان (قل والا فان تفاوت) أى والا فكلياً فان تفاوت اهـ (دل فان تفاوت الخ) والمعنى على القلب أى فان تفاوت افراده فيه لان وعن التفاوت يجب

(قل من العرف العام اهـ) وهو مالا يكون ناقله معلوماً لا ما يكون ناقله جميع الناس ليلزم المحال ولا ما يكون بعضاً معيناً يشقه بالعرف الخاص وهذا والمراد به أهل العرف العام أو المراد بالناقل ما يعد ناقلًا عرفاً والا لانجيه أن العرف محل النقل فيمتنع بيان الناقل به ثم ان كلامه يقتضى امتناع النقل من اللغة الى اللغة وهو ممنوع كيف والحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليس مجازاً ولا مشتركاً للملاحظة المعنى الاول فيه فيكون منقولاً ولا يمكن الا بان يكون من اللغة اليها كما قلّه عبد الحكيم لكن لا يوافق رأى المصنف من اعتبار تعدد الاصطلاح في المنقول الا أن يعمم من الاعتبارى (قل والا فمختص) قضيته ان ماله معنيان من المرتجل داخل في المختص ان كانا باعتبار اصطلاحين ولم يقل به أحد ولو ترك في تعريف المنقول قوله لمناسبة بينهما ليندرج فيه لكان أولى (قل بالقياس الى المعنى) اشارة الى أن من جعل المختص مقسماً أراد به المختص في الملاحظة وان كان مشتركاً أو منقولاً في نفس الامر ومن جعل الكل مقسماً اعتبره بالقياس الى المعنى المعين فلا نزاع بينهما معنى ولذا جعل المصنف القسم في شرح الانثوية واحد المعنى (قل يسمى) أى ان كان كل من الثلاثة اسماً بناء على المختار من عدم انقسام الكلمة والاداة الى الكلى والجزئى (قل كاسماء الاشارة) بناء على وضعها للجزئيات (قل والا) أى والا فكلياً فان الخ ففيه اقامة الاقسام مقام القسم للاختصار (قل تفاوتت) أى تفاوتت حصص افرادها فيها فلا حاجة الى جعل المعنى على القلب لتحصيل التعدد في فاعل التفاوت

افراده بأولية أو أولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والا فتواطىء كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفاوت في العوارض والاصناف ولذا اشهر أن لا تشكيك

أن يكون متعدداً وكتب أيضاً أى في حمله عليها (قل بأولية) أى ذاتية لازمانية فقط (قل أو أولوية والمراد من الأولوية ما يشمل الالئقية والازيدية والاشدية فالاول كالوجود فانه في الواجب البقي منه في الممكن لا انتفاء العدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمال المصنف (قال كلابيض والاحمر) انما يكون الابيض والاحمر من عوارض الافراد اذا كان المراد به الامور المعروضة للويزن الخصوصيين وأما اذا كان المراد به مجموع المعارضات والمعارضين فهما ذاتيان لها لانهما حيزان من الماهيات الاعتبارية وقس عليهما نحو الماشي والضاحك (قل في افراده) أى في حمله على افراده (قل وانما التفاوت في التعبير بالتفاوت هنا وبالتشكيك فيما يأتي تفنن (قل في العوارض) بعض وكتب أيضاً معنى الخوارج المحمولة (قل والاصناف) كأنه أشار بزيادة والاصناف الى أن التفاوت كما يقع في العوارض كذلك يقع فيها كالبياض والحمر وان كانت ذاتية لجزئياتها خلاف ما اشهر من أنه لا يقع الا في الاولى (قال ولذا اشهر) اشارة الى الجزء السلبى من الحصر فافهم *

فافهم (قل بأولية) أى ذاتية اذ لا اعتبار للتقدم الزمانى في التشكيك فله عبد الحكم (قال مشككا) بكسر الكاف من تسمية الدال باسم صفة جزئيات المدلول فان تفاوت الافراد مشكك الفاظ في أنه متواطىء أو مشترك لفظى وبفتح أى المشكك فيه من تسمية الدال باسم المدلول وقس عليه قوله فتواطىء (قل كلابيض) مثال الاولوية المتحققة في ضمن الاشدية ولو بدل الاحمر بالاطول تنبيه على الازيدية اسكان أولى (قل والا) قضيته دخول السكيات الفرضية في المتواطىء لان عدم التفاوت في الافراد صادق بعدم الافراد ولذا لم يقل وان تساوت فتواطىء (قال وانما اه) دفع لما يتوهم من أن عدم تفاوته في الافراد يستلزم انحصاره في فرد (قل في العوارض) أى الخوارج المحمولة اذ غيرها كالسواد لا يتصور فيه التشكيك أما بالنسبة الى حصصه فلاستلزامه التشكيك في الذاتيات لانه ذاتى لها وأما بالنظر الى معروضه فلان المشكك يحمل على افراده مواطاة والسواد لا يحمل عليه كذلك قوله والاصناف عطف تفسير للعوارض لاي معنى الخوارج الغير المحمولة كما قيل فان قيل ينافى ما ذكره المصنف ما قالوا من أنه لا تشكيك في الماهيات ولا العوارض بل في انصاف الافراد بالعوارض فلا تشكيك في البياض والجسم بل في حمل الابيض على أفراد الجسم قلت أرادوا بالعوارض مبدء المحمول مواطاة كالبياض لا الخوارج المحمولة على أنه يمكن أن يكون معنى قوله في العوارض في انصاف الافراد بالعوارض فلا يتنافيان وهذا هو التحقيق وان كان مخالفا لما في الحاشية

في الذوات (١) والذاتيات * واعلم أن المعنى أيضا إما مفرد أو مركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب *

(١) قوله لا تشكيك في الذوات الخ الذوات ههنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن للعوارض أيضا ماهيات واجزاء ماهيات فإذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في العرضيات والافاضات أيضا مع أنكم اعترفت بوجوده فيهما وحاصل الدفع أن ماهيات العرضيات كالضاحك والمشي حاصله باعتبارنا الضحك والمشي مثلا مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا أصلا فهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان فان ما عيته

(قل في الذوات) أي الماهيات النوعية (قل والذاتيات) أي الاجناس والفصول (قوله بمعنى الماهيات) أي النوعية (قوله الحقيقية) لا الاعتبارية (قوله بمعنى اجزائها) من الاجناس والفصول الحقيقية (قوله حتى يتوجه) غاية للمنفى لا النفي (قوله مطلق الماهيات) أي سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وسيأتي الفرق بينهما (قوله من الماهيات) حقيقة أو اعتبارية (قوله والمشي) وسائر مفهومات المشتقات سواء

(قل هما) قضيته أن الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة وللمعاني تبعاً فيلزم كون الكلّي والجزئي القسمين للمفرد كذلك وهو مخالف لقولهم اطلاق الكلّي والجزئي على الالفاظ من اطلاق اسم المدلول على الدال الا أن يقال بعدم وجوب موافقة الاقسام للعسم (قل اللفظ المفرد الخ) يفيد أن مدلول الانسان يكون مفرداً من حيث أنه مدلوله ومركباً من حيث كونه مدلول الحيوان الناطق فيتغيران بالاعتبار (قوله يتوجه) أي على تقدير ارادة مطلق الماهيات واجزائها (قوله للعوارض) الاولى تركب اللام ويمكن حملها على أشخاص العوارض أو على التجريد كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد (قوله فإذا) أي كما وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائي وقوله ان للعوارض دليل الملازمة (وقوله مع أنكم ام) دليل المقدمة الراجعة المطوية (قوله اعترفتكم) قد يقال الماعترف به وجود التشكيك فيها من حيث إنها عوارض لامن حيث أنها ذوات لكن يمكن القول بعدم الفرق بين الحقيقتين هذا وان قوله فيهما مشعر بان المراد بالافاضات غير العرضيات (قوله وحاصل) جواب بتحرير المراد أو منع الملازمة مستنداً بان اء (قوله الضحك والمشي) أي الذين لا مدخل فيهما لا اعتبارنا فلو زاد هذا القيد لسكان أوفق (قوله مثلاً) لو آخر مثلاً عن قوله مع الماهية الانسانية لكان أشمل ثم كلامه مشعر بتعيين الذات المأخوذة في المشتقات تعييناً نوعياً وهو ممنوع (قوله فهما الخ) وان كان كل من المنضم والمنضم اليه من الماهية

في هذا الموضع علم
 والمحققين فلا يجوز انحاء
 (٣٥) وان كان الموضع في الموضع
 معلوم في الموضع
 العلم والحق في علمها

من العلم والحق في علمها
 والنفس والحق في علمها
 عند بعضهم صريح

مع قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى ذاته (١)
 ان لم يجوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيق كزيد المرئي والا فكل
 سواء امتنع فرده في الخارج

(١) قوله بمجرد النظر الى ذاته الخ أي

من مقولة الكيف (قال مع قطع النظر الخ) أي وملاحظة اتحاده مع مافي الخارج (قال ومفهوم)
 وموجود ذهني وعلمي وظلي ليس بمندرج تحت مقولة من المقولات * وكتب أيضا أفاد هنا ان العلم
 والمعلوم متحدان ذاتا ومتغايران اعتبارا وان الصورة تطلق على كل منهما وان السكينة والجزئية من
 صفات المعلوم والموجود الذهني لا العالوم ولا الماهية ولا الأمر الخارجى وسياتي الكلام فيه (قال فذلك
 المفهوم) بشرط التعبير باللفظ المفرد كما يقتضيه العنوان (قال بمجرد النظر) كجورد قطيفة (قال ان لم
 يجوز العقل) أي ان لم يمكن وامتنع تجويز العقل الاتحاد (قال والا) أي وان أمكن ولم يمتنع تجويز العقل
 إياه ويعلم من ذلك ان الممتنع في الجزئي الحقيقي تجويز الاتحاد كالاتحاد وفي السكلى الفرضي الاتحاد
 فقط (قال كزيد المرئي) حال الرؤية وبعبارة وأما قبله فكللى ويعلم من ذلك ان ما لا دخل للحس
 الظاهر أو الباطن فيه كالجردات لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا فكللى) حقيق * وكتب أيضا
 سائلة كلية (قال امتنع فرده) المراد بامتناع الفرد وامكانه امتناع وجوده المحمول وامكانه سواء كان له

بما ان الراد
 المنع منها بمنزلة الانطوائ
 العام المقترن بها
 فليكن من فقيه الاستماع
 صريح

الاولى بذهنك (قال المفهوم) جعل السكينة والجزئية من صفات المعلوم لامتناع كون الصورة العلمية
 كليا لاعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص (قال لم يجوز) أي امتنع تجويز العقل (قال اتحاده)
 أي مطابقته لكثيرين هو ظل لها فلا تنقض مانعية تعريف السكلى بصورة زيد المتصور لجامعة
 وان لم يذكر قوله في الخارج لانها ظل للأمر الخارجى لا لاسائر الصور (قال المرئي) قيده به لان
 غير المحسوس لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا) مشعر بان السكلى يقابل الجزئي تقابل الايجاب والسلب
 (قال فكللى) ترك قيد الحقيقي إما لان السكلى مفهوم واحد يسمى بالقياس الى الجزئي الحقيقي حقيقيا
 والاضافي اضافيا وإما لجورد الاكتفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيها يأتي مشعر بان له مفهومين
 (قال فرده) عدل عن ايراد الجمع اثلا بنقض الحصر بواجب الوجود ويحتاج الى الدفع بان اللام
 الداخلة على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والمهد بمجمل للجنس على ما قاله عبد الحكيم وان الاضافة
 مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والتبني الضمنى كالصرحى فيندرج في الشق الثانى (قال في
 الخارج) أي فقط كما في المثال الاول وفي الأمور العامة من الوجود والحديث والامكان وغيرها أولا

كالا انسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكل على جزئياته مواطاة وصدقها عليها إما في الواقع ان كانت الجزئيات موجودة فيه أو في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض

مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكل مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكرره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج أيضا مفهوم الاشياء لان امتناع صدقه على شيء من الاشياء عند

(قال كالانسان) وكانفس الناطقة على رأى المشائين النافين للتناسخ لا الاشراقيين القائلين به * وكتب أيضاً على رأى الفلاسفة القائلين بقدوم النوع وحدوث الاشخاص إما مع التناسخ أولاً (قال وذلك الاتحاد) أى الاتحاد مع كثيرين بدون ملاحظة التقييد بالخارج بقرينة التعميم الآتى (قال على جزئياته) الحقيقة الكلية (قال إما في الواقع) أى في نفس الامر الشامل للوجود الاصيل والظالي المحققين بالفعل أو الامكان هذا في الكل الاضافى والكل النفس الامري (قال أوفى الفرض) كلمة في الاعتبار المدخول كما كتب أيضاً هذا في الكل الفرضي فهو ما لا يمكن لفرد من أفراد وجود أصلي أو ظلي الا بحسب التقدير (قال ان لم توجد) أى لا في الخارج ولا في الذهن لا بالفعل ولا بالامكان (قوله لان امتناع) أى امتناع اتحاده مع الكثرة الخارجية (قوله والا لاستغنى) يعنى ان نبوت امتناع التكرار لمفهوم واجب الوجود نظري لا بديهي والا لاستغنى كل أحد عن ذلك البرهان

السيار اكان أوفق بسابقه ولاحقه (قال كالانسان) أى على رأى الكل ان أريد غير المحصور عادة وعلى رأى الفلاسفة القائلين بقدوم نوع الانسان ان أريد غير المحصور حقيقة (قال إما في الواقع) أى نفس الأمر أعم من الخارج والذهن (قال موجودة) بان لم تكن أفراداً للكل الفرضي (قال ان لم توجد) بان كانت جزئيات للكليات الفرضية (قال في مجرد) تأكيداً للحصر ولو قل الا فيه لكان أوفق وأخصر (قوله مع قطع الخ) تفسير لمجرد وفيه تنبيه على أن اضافته الى الموصوف ومتعلقه محذوف لقصد التعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) (قوله فلا يخرج) الاخصر الاوفق بقوله لان امتناع الخ فيخرج عن الجزئي مفهوم الخ (قوله تكرره) في الضمير استخدام أو الكلام على حذف المضاف أى تكرر ما صدقه وتمنده (قوله من) أى من ذوى العقول السليمة فلا يرد نحو الصبي والمجنون (قوله بملاحظة) أى حمل الشيء مواطاة على كل مفهوم متصور ولو

دور الواصل بينه وبين انفسه
منه الحفظ

ثم الكلى ان ثبت لا يفراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول

ثبت لها في الخارج

العقل بملاحظة كون كل شئ شيئا في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم الذات

فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله في الخارج

في قوله مع كثيرين في الخارج فلتلا يلزم أن يكون زيد كليا اذا تصوره جماعة

ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الازدهان لا في الخارج ولكن

هو الثاني فلا يلزم شئ

(قوله بملاحظة) أى بملاحظة حمل الشئ الذى هو تقيض الاشئ على كل شئ (قوله زيد كليا)

فلتلا يلزم أن يدخل زيد في تعريف الكلى فلا يكون مانعا ويخرج عن تعريف الجزئى فلا يكون

(قوله مطابق لكثيرين) معنى المطابقة لكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد (قوله

فلا يلزم شئ) من عدم المنع في تعريف الكلى وعدم الجمع في تعريف الجزئى (قال ثم الكلى

تقسم للكلى الى المعقول الأول والمعقول الثانى والمعقول الأول الى العوارض الخارجية وذاتيا

الاعيان ولوازم الذاتيات تأمل (قال معقول أول) فالجزئى الحقيقى كزيد وعمر ولا ينسب معقولا

ان كان المعقول الأول قسما لا قيد قسم (قال ثبت لها) أى لتلك الافراد المحققة الوجود أو المقد

الوجود مثال الثانى الطائر للمنعاه (قال في الخارج) أى يكون افراده متصفة به أصليا في الوجود الاص

لها ولا تكون متصفة به كذلك في الوجود الظلى لها ثم ان هذا القسم لا يتصور الا في العرضيات الخارج

كان لاشئنا (قوله وأما قوله) أى ادخال واجب الوجود ونحو الاشئ في تعريف الكلى فائدة لا على

المجرد وأما فائدة قوله اه (قوله فلتلا يلزم) أى فائدة في الخارج عدم انتقاض تعريف الكلى

كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاض جمعا (قوله أن يكون) أى الصورة الحاصلة من زيد للمراسته

والمراد بضميره في قوله اذا تصوره الفرد الموجود في الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاه لا يتر

مر من أن الكلى والجزئى قسما المعلوم الذى هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا الخارج

يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر فتأمل

الكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زى

(قل ثم الكلى) تقسم للكلى الى المعقول الاول والثانى وتعميم الاول مما ثبت في الخارج فقط ونم

ثبت فيه وفي ذهن (قل ثبت) سواء كان عرضا لازما كالتال الاول أو مفارقا كالثانى

لا لاشئنا (قوله وأما قوله) أى ادخال واجب الوجود ونحو الاشئ في تعريف الكلى فائدة لا على

المجرد وأما فائدة قوله اه (قوله فلتلا يلزم) أى فائدة في الخارج عدم انتقاض تعريف الكلى

كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاض جمعا (قوله أن يكون) أى الصورة الحاصلة من زيد للمراسته

والمراد بضميره في قوله اذا تصوره الفرد الموجود في الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاه لا يتر

مر من أن الكلى والجزئى قسما المعلوم الذى هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا الخارج

يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر فتأمل

الكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زى

الاشئ بالكلية الماصلة للوجود
مثلا الذين لا يلاحظون
الكل المنقطع ولا يتصل به
بشأنين لذلك في الخارج
لذلك في الخارج
تأثيره في الخارج
ان يكون
اذا كان
لا يكون
تصنيفه
بمعنى
صاحبه

فقط كالخار للنار والبارد للماء أو في كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان أو المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة (١)

(١) قوله مثل الزوج للاربعة الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج كاربعة من الناس أو في الذهن فقط كاربعة شمس

لازمة أو مفارقة (قال كالخار للنار) وكلا سود والأبيض للجيشي والرومي (قال أو في كل من الخارج) أي يكون الافراد متصفة بذلك السكلي في كل من الوجود الاصيل والظلي لها الاصيلي للاصيلي والظلي للظلي انصاف السكلي بالجزء كما في المثال الاول أو يكون متصفا به أصلياً في كل من الوجودين كما في المثال الثاني ولا يكون الشق الثاني الا في الامور الاعتبارية لامتناع استلزام الظلي للاصيلي في الامور الحقيقية (قال كذاتيات الاعيان) أي الافراد الموجودة في الخارج سواء كانت قائمة بنفسها أو بغيرها (قال والحيوان) والنار والماء والحرارة والبرودة والسود والبياض (قال مثل العنقاء) والاربعة والثلاثة (قال وكلوازم) أي وكلوازم نفسها مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين فلا يشمل الحار لانه عارض للنار باعتبار الوجود الاصيلي ولا المقولات الثانية لانها لوازم باعتبار الوجود الظلي لمزوماتها * وكتب أيضاً كأنه لم يقل كوارض الذاتيات حتى يشمل الاعراض المفارقة لها لعدم تحقق وجودها بخلاف الاعراض اللازمة (قوله في الخارج) أي اصالة (قوله أو في الذهن) أي ظلا

(قل أو في) الاخصر أو فيه وفي الذهن (قل أو في كل) يؤخذ منه بمعونة ما في الحاشية أن المعتبر في ثبوت السكلي لافراده في الوجود الاصيلي والظلي انصافها به فيهما أصالة والا لكان الحار من الشق الثاني لا الاول فما قيل ان انصاف الاعيان بذاتياتها في الاصيلي أصلي والظلي ظلي لا يوافق مذاق المصنف على أن ذاتياتها اجزأؤها والجزء لازم السكلي ووجود اللان في أي ظرف كان أصلي كما قرر فيلزم القول اما بعدم كونه لازماً في الذهن والخارج المتنافي لجزئيته فيهما أو بخلاف المقرر * ثم أقول كلامه ظاهر في استلزام الوجود الظلي للاصيلي خلافا لما قلّه عبد الحكيم من عدم الاستلزام مستدلاً بان الامر الظلي لا يترتب عنه أثر خارجي ويتجه عليه أن العنقاء والكفر الموجودين في الذهن ظلا متصفان بعدم الخارجى والوجود الذهني أصالة الا أن يقال مراده بالآثر الخارجى مالا يكون من الامور الاعتبارية فتأمل (قل كذاتيات) الكاف هنا وفيما يأتي استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قل وكلوازم) أي من حيث هي فلا يتجه أن هذا يشمل الحار للنار والبصر للعمى فلا يصح مثالا لقوله أو في كل اه ثم الاولى وكلوازم المساهية لجريان الاصطلاح على تسمية الزوج بالنسبة الى الاربعة مثلاً به لا بلوازم ذاتيات (قوله كاربعة) لو قل من العنقاء بدل الشمس لكان أولى كيلا يوجد فرد منه في الخارج

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) كفهوم الكلبي العارض

(١) قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الى اخره لا يقال مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمرو وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلبي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان الموجود الذهني من حيث انه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيرا الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق (قوله لا يقال) ^{فقط} للجامعة تعريف المقول الثاني كما عرفت تعريف المقول الاول بمفهوم الجزئي بقياس من الشكل الثالث تقريره مفهوم الجزئي فرد من افراد المقول الثاني ومفهوم الجزئي ليس فردا لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد المقول الثاني ليس فردا لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اه والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئي منطقي) ومقول ثلث (قوله لا على أنفسهم) وكذا لا على أنفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجوده) وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي باعتبار الخ (قوله الذهني) فقط (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في الذهن اصالة والمعلومات موجودة فيه تبعا (قوله مثل) مفهوم هذا الخ (قوله مشيرا الى زيد) أي مشارا به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف المقول الثاني

خلافا لما توهم تدبر (قوله منطقي) أي من المفاهيم المبحوث عنها في المنطق فيكون مقولا ثانيا مع اه (قوله انما يصدق) ينتج عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلا هو الموجود الخارجي لم يكن فرد جزئيا أو الصورة الذهنية كان الانسان مقولا ثانيا كجزئي (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار وجوده الذهني جزئي وكله وقد يظن أنه تناقض وليس كذلك فانه قبل الرؤية كل واحد بعدها جزئي ولو قل ليس بجزئي بل باعتبار الخ لكان أخص وأولى (قوله من حيث) الاولى تركه ليناسب ما مر من جعل المنقسم الى الكلبي والجزئي هو المعلوم (قوله فافرادهما) أي الكلبي والجزئي المنطقي (قوله هذا المانع) المراد به الصورة العقلية وبضميره في قوله مشيرا دالها بالاستخدام وانبات الإشارة له باعتبار أنه غلة ناقصة لها لكونه آتيا فلا حاجة الى تأويل المشير بالشاربه ولا الى حذف المضاف على الضمير أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بأنه يلزم اما جعل اللفظ جزئيا أو الصورة اسم إشارة (قل ما يبحث) مشعر بان موضوع المنطق هو المقولات الثانية فيخالفه ما في المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم التصوري

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وكذا البواقي وكه مفهوم القضية والقياس وغيرها من المفاهيم البحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كه مفهوم الواجب والممكن (١) والمتنع ولا شيء (من هذه الكليات)

شي
بالحامز المحدثه ليست الا الحامز الاسمه معقول

والفصل والخاصة والعرض العام الطبعيات أى معروض النوع العارض ومعرض الجنس العارض وهكذا
فالقسم مفهوم الكلّى الطبيعى والانواع هذه المفهومات وكذا الكلام فى قوله الآتى منقسماً الخ أى
حال كون المجموع المركب من الكلّى الطبيعى والمنطقى المسمى بذلك الاسم منقسماً الى أنواعه الخمسة
وهى النوع والجنس وأماهما العقليات أى المجموع المركب من النوع الطبيعى والمنطقى وهكذا فالقسم
مفهوم الكلّى العقلى والانواع تلك المفهومات وكل من اللقامين وأنواعها من المعقولات الثانية كالكلّى
المنطقى وأنواعه (قل مفهوم الحيوان) بيانية أولامية وكتب أيضاً حمل الجنس الطبيعى على مفهوم
الحيوان وحمل الجنس العقلى من بعد على مجموع المفهومين حمل الكلّى على الجزئى المندرج تحته بخلاف
حمل الجنس المنطقى على مفهوم الجنس فانه حمل المساوى على المساوى (قل جنس طبيعى) أى يصدق
عليه الجنس ويعرّفه . وكتب أيضاً أى وفرد من أفراد ما صدّق من صدقاته وكذا فى الآتين
(قل الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أى مقولاً ثانياً بقرينة ما باتى (قوله اذ لا يمكن)
تنبيه (قوله فرع وجود الخ) كما انه فرع وجود الثابت فيه

لما مر تأخيرها لانه مروض وهو مقدم رتبة (قال وكنهوم القضية) الظاهر أنه يجري فيها بل في سائر مصطلحات العلوم نظير اعتبارات الكل من المنطوق وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي ومفهوم الاسم اسم نحوي والمجموع اسم عقلي (قل وغيرهما) العطف مؤخر على الربط أو الكاف استقصائية والاولى ترك قوله وغيرهما الخ (قوله والمعدوم) أي الممكن ليحسن التقابل (قوله اذ لا يمكن) علة لكون الحكم بديهيا لا للحكم البديهي ولا يلزم من ككون الشيء بديهيا كون بدهاته بديهية فلا حاجة الى جعله تنبيها (قوله فرع) ان أراد أنه فرع وجوده تحقيقا ينتجه أنه يستلزم كون العنقاء معقولا ناننا فيناني مناسب في تعريف المعقول الاول أو فرع وجوده ولو تقديراً برد عليه أن

الحق في حق
عاش اصطلح الهندسة
والهندسة في عداها من
من العوارض التي هي من
الهندسة والعوارض
الدنيا من الهندسة
بأن عدم من العوارض
التي باعتبار العلم
الاسمية ليس إلا
هذه

تقليد القائل على المثال فانهم متساوي

اذا علمت ذلك اتفقت بان المذهب سبعة الاول ان الكل الطبيعي
 موجود في الخارج مع عروض الكمية له في الخارج وهو مذهب شريفة قليلة
 من المتكلمين وبطلانه ضروري وان استدلوا عليه بما هو في شرح التبيين
 والثاني ان الموجود كالوجود واحد وافضات البر الفتح ان ثلث ان الموجود
 اثنان والوجود واحد ظلي تبصير للكل اصلي ذاتي للفرد فلا يتجه به
 عدم صحة الحكم ولا قيام وجود واحد باثنين واختاره الله والى وغيره الرابع
 ان الموجود اثنان والوجود واحد قائم بالجميع ونسبه عجب الى الاقدمين
 التي مسك الموجود كالوجود اثنان وهذا هو الاحتمال الثاني في المذكور في شرح التبيين
 ونسبه الى البعض ورتده هو وغيره كاجل الفتح بانه يستلزم عدم صحة الحكم
 اقول هذا الذي يترتب من هذا لان الكلام في كليات الهيولى والصور وهي
 غير محركة وفاقا لكليات الاجناس والفصول المحركة وتلك الاربعة الاربعة
 طوماء بالثانية اختار كلاً منها فرقة كتب فيها لمذهبهم السادس
 انه لا وجود الطبيعي اصلاً لكنها صور لاص واحد مأخوذة من امور
 متعددة وهو مذهب المتكلمين السابع انه لا وجود لها وصور لاص
 واحد بسيط ذاتي ووجودا وهو مذهب الاشراقية صادق كاتبه مرتد
 موسيكون راجع هبة له وحق نظر انظر مرصفت له كسر كاتبه ثم نرسدا
 بين ود عارفين بربك هيكه هيكه انتظر فيض هيكه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

(١) قوله ولذا جعلوا الكفاية الخ بأن أخذوا وهو الفرد واحد

المفهوم ٥ وكتب أيضاً أي وإن الطلابع مفهومات انتزاعية من الافراد (قال لا إن نفسه) مقتضي

مسمى بالخاصة والمرض العام لانها ليست جزء الموجود في الخارج وهو ذلك (قل في الخارج)
 صغرى الشكل الاول وبكراه مطوية (قل لكنه) منع للصغرى ان اريد بالجزء في المقدمتين الخارجى
 متناهي الكبري ان زاد به العقل فمتناهي (قل في التحققة) يتجه أن الجزء مابه تقوم الشيء

أى لأن الواحد دائماً حيث رد أنه حينئذ لا يصح حمله على الشخص فله وجود اثنان والوجود واحد

فلا بد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد بمحلين وهو ممتنع فلي هذا يلازم الوجود الخارجي وجوب
ظلي كما يكون للوجود الذاتي وجود أصلي كالأزواج الموجودات الذهبية فما توهم من مساواة الأصل
الخارجي والظلي الذي هو ظاهر (قال أدام) قد عرفت أن الكل الظاهر عند المصنف عبارة عن

ل عبد الحكيم نافلا عن الشرح الجديد للتجريد ان من قل بوجود الحكيم الطبيعي في الخارج قال
تصافه فيه بالكلية كثر المقولات الثانية فما قيل معترضا على المصنف بانه قائل بتشخصه ووجوده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني وأما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود
لأنفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه لكونها أموراً اعتبارية كسائر العقولان

في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثير عارضة لما في الخارج
أيضاً لما قيّدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجيّ والذهني جميعاً

(قال وأقسامها) أي المنطقيات (قوله ليعم الموجود) ويكون من عوارض الماهية (قال فكما لا وجود
في جعل نفى وجودها أنفسهما مشبهاً به إشارة إلى أنه معلوم مما سبق أعني من قوله ولا شيء من هذه
الكليّات (قال لا وجود لافرادهما) الاحتياج إلى نفى افرادهما بعد نفى وجود افراد الطبيعي ونفى وجود
مفهوم المنطقي مبني على ما حققه أبو المنع من أن افراد الطبيعي ليست افراد المنطقي لا كما زعمه عاصم
وغيره حتى يكون نفى افراد الاول نفى افراد الثاني ولا أن تلك الافراد مع مفهوم المنطقي افراد العقل
حتى يكون نفى تلك الافراد ونفى مفهوم المنطقي نفياً لافراد العقلي بل الكلّي المنطقي اسم لمفهوم الكلّي
العارض الصادق على مفهوم مالا يمتنع له لا لمفهوم مالا يمتنع له بل هذا فرد المفهوم الاول وكذلك
الكلّي العقلي اسم لمفهوم المعارض مع الكلّي العارض الصادق على افراد الطبيعي مع مفهوم مالا يمتنع
لأمع مفهوم الكلّي العارض (قال لكونها الخ) كونه افراد العقلي أموراً اعتبارية مطلقاً مبني على أن

(قوله في مفهومها) ظاهره مشعر بأن الكلّي المنطقي مفهوم مالا يمتنع الخ لا ما وضع له لفظ الكلّي
العارض وهذا المفهوم فرد (قوله حيث هو) ظاهرها الاطلاق لانها عين المحيث ومعناها على التقييد
(قوله ولو) مقدمة شرطية لقياس استثنائي غير مستقيم ومقدسته الرافعة مطوية وقوله المار بان أخذوا له
إشارة إلى دليلها (قال لا وجود) الغرض من نفى افرادهما استيفاء الاقسام صريحاً إذا كان الحكم في
قوله المار إلى وجود الطبيعي على الافراد والا فلا حاجة إليه بعد نفى وجود الطبيعي وأفراده ومفهوم
المنطقي أما على تقدير اتحاد افراد الطبيعي والمنطقي فظاهر وأما على تقدير اختلافها فلأن فرد الطبيعي
يكون فرد الفرد للمنطقي إذا كان المنطقي مفهوم الكلّي العارض والطبيعي مفهوم معروض الكيان
ونفى فرد الفرد يستلزم نفى الفرد ضرورة أنه لا تحقق للكلّي إلا في ضمن الجزئي والطبيعي نفسه يكون
فرد المنطقي إذا كان مفهوم مالا يمتنع الخ وكان الطبيعي نحو الانسان والحيوان فيكون نفى الطبيعي نفى
لفرده وظاهر أن فرد العقلي مركب من فردهما فتفيه لازم مما ذكر أما على التفسيرين الاولين فظاهر
وأما على الثالث المختار كما سبق فلأن المركب من الموجود وغير الموجود غير موجود (قال فيه) إشارة
إلى صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال كثر) مرتبط بقوله أموراً الخ أو بقوله كما لا وجود الخ

الثانية والجزئي أما مادي ان كان جسماً كزيد أو جسمانيا كعوارضه المحسوسة وإما مجرد كالواجب تعالى عند الكل (١) وكالمقول العشرة والنفوس الانسانية

(١) (قوله عند الكل الخ) أي عند المتكلمين والحكام ولا يتجه عليه أن الواجب تعالى لا يتصوره أحد دائماً عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والسككية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهويته الخارجية

المركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قل والجزئي) أي الطبيعي (قل اما مادي) أي منسوب الى المادة نسبة الجزئي الى السككي كالمهيولى المخصوصة قلها فرد من مطلق المادة أو الكل الى الجزء أو الحال الى المحل كمال المصنف (قل أو جسمانياً) أي منسوباً الى الجسم نسبة الجزء الى الكل كالمهيولى والصورة أو المعارض الى المعارض كمال المصنف (قل المحسوسة) أي بالحواس الظاهرة أو الباطنة (قل وأما مجرد) أي من حيث الذات وإن كان مادياً من حيث الافعال كالنابين الاخيرين (قل كالواجب) وصفاته ذاتية أو سلبية أو فعلية (قوله أي عند المتكلمين) أي كلهم ان لم يكن المجسم منهم أو جهوهم ان كانوا منهم (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الثاني (قوله والجزئية والسككية) كبرى (قوله لانا نقول) منع للصغرى ان أريد بالواجب تعالى هويته الخارجية وتسلم لها كالكبرى مع التزام النتيجة ان

(قل والجزئي) استطرادي والمراد بالجزئي الجزئي المجازي الذي هو منشأ انتزاع الجزئي الحقيقي أو الحقيقي وحينئذ فالمراد بضميره في قوله كان المعنى الاول بطريق الاستخدام أو الكلام من حذف المضاف فلا بردان هذا التقسيم ينافي بجملة الجزئي من أقسام المعلوم ان أريد به الموجود الخارجي المتشخص ويستلزم جملة بعض الصور الذهنية جسماً إن أريد به المعنى المار (قل المحسوسة) فيدها بالمحسوسة تنبيهاً على أن الشيء قبل احساسه باحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لا يكون جزئياً ولم يقيد زيدا للاستغناء عنه هنا بما مر في تقسيم المفهوم (قوله ولا يتجه) مبنى الانجاء على كون السكاف للتمثيل كما في سابقه ولاحقه ولو كانت للتنظير لم يتجه (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الاول فهي معدولة المحمول وكبراه مطوية وقوله (والجزئية الخ) اشارة الى دليل الكبرى وذكر السككية فيه استطرادي (قوله دائماً) جهة النسبة لا قيد المنفى والا لانجاء ان الدليل جار في نحو زيد لان تصوره لا يكون إلا في أحد الأزمنة وليس ضرورياً (قوله للتصور) أي بالفعل عند البعض الاول وبالامكان عند الثاني (قوله كنه) يعني ان أراد بموضوع المطلوب كنهه تعالى فالكبرى ممنوعة بمنع المقدمة المذكورة من دليله مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يتصوره الخ أو هويته تعالى فالصغرى ممنوعة (قوله لاهويته)

وهو الصورة الذهنية

بالحسوس

والفلكية عند الحكماء (١)

فيجوز أن يتصوره أحد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما إذا رأينا شبحاً من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فيما فرعان للتصور المفروض لا للتصور المحقق ولا شك أن هويته تعالى لو تصورت لكانت مانعة عن وقوع الحركة فيها وإن لم يتصور أبداً أو بالضرورة (١) (قوله عند الحكماء) إنما قيده بذلك لأن هذه الأشياء أجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ^{مصدر من المذهب} ~~مصدر من المذهب~~

أريد به كنهه تعالى بناء على أن التمثيل بهويته (قوله فيجوز) أي جوازاً وقوعاً فلا يتبعه أن الجواز لا يستلزم الوقوع فيجوز الدليل في الهوية أيضاً فأمل (قوله أن يتصوره) أي بأحدى الحواس الظاهرة هو رأى الأشاعرة من جواز رؤيته تعالى حتى لا ينافيه قوله ولا ترسم صورة جزئية اهـ (قوله ولو لم يكن) أي أن غير المتصور هويته الخارجية أيضاً بناء على امتناع رؤيته تعالى كما هو رأى غير الأشاعرة وقوله فيما فرعان اهـ منع للصغرى أيضاً أن أريد بنفي التصور فيها نفي فرض التصور وبالتصور في الكبرى التصور المفروض وتكليم لها ومنع الكبرى أن أريد بالأول نفي محققة التصور وبالثاني التصور المحقق (قل والفلكية) وصفاتها (قوله الأشياء) فيه تغليب فإن المتكلمين لم يقولوا بالنفوس الفلكية وإن

وسلم أن المفروض الممنون
المحقق منه

الاختصار الأوضح لأوجهه (قوله فيجوز الخ) أن أراد أنه يجوز عند الكل فممنوع كيف وقالت الفلاسفة بعدم إمكان ارتسام صورة مالا دخل للحس فيه جزئية كما سينبئ عليه اهـ وعند الأشاعرة القائلين بجواز رؤيته تعالى فلم يكن لا يناسب قوله عند الكل ومنه يظهر أن تشبيهه بالشبح المرفى إنما هو على رأيهم اهـ بقى أن المراد به الامكان الوقوعى الأخص من الذاتى والا لا ينجم أن إمكان التصور لا ينافى عدم التصور بالدوام فلا يصح بالنسبة إلى البعض الأول ولا يجوز إرادة ذلك بالنسبة إليه والذاتى بالنسبة إلى الآخر لثلاث يلزم استعمال المشترك في معنييه (قوله يعرضه) أي يعرض صورته فلا ينافى كون الجزئى قسم المعلوم بالمعنى المار (قوله فهما) إنما يناسب هذا الجواب التسليمي لو قال بدل إذا في قوله المار إذا علمت شيئاً ولو لأن إذا لتحقق الوقوع (قوله للتصور) أي مطلقاً سواء كان محققاً أو مفروضاً فقوله المفروض في قوة ولو مفروضاً ولا يبعد تعميم المفروض من المحقق وغيره (قوله المتكلمين) في التهذيب وزعموا أي الحكماء أن الملائكة هم العقول العشرة والنفوس الفلكية وإن الملائكة عندنا أجسام لطيفة شأنهم الخير والطاعة. ومنه يظهر أن المتكلمين لم يقولوا بشئ منهما وإن الحكماء زعموا أن الذى نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فما قيل فيه تغليب فإن المتكلمين

ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك بأحدى الحواس الظاهرة أو بالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا ثم الكليان ان كان بينهما تصادق في الواقع (١) بالفعل

ولا عند الكل كما لا يخفى (١) (قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ) أشار بقوله

قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تأويل (قوله ولا عند الكل) رفع للإيجاب الكلي وعطف المسبب على السبب (قال ولا يرسم) أي لا يمكن أن يرسم (قال من الشيء) أي عند الفلاسفة ولذلك نفوا عنه تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئي تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأما غنظنا فيجوز ارتسامها بدون الآلات الجسمانية (قال من الشيء) ماديا كان أو مجرداً (قال في الذهن) أي عنده تدبر (قال ما لم يدرك) مبنى على أن الوجوه الكلية لا تكون مرآة لمشاهدة الجزئي على الوجه الجزئي وسيأتي من المصنف أن انضمام الكلي إلى الكلي لا يفيد الجزئية ففقورة المحسوسات قبل احسامها كالحج ذلت كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أي بالواهمة (قال تصادق) مع اتحاد الزمان أو مع اختلافه (قال في الواقع) أي في الخارج والذهن (قال بالفعل) المحقق والمفروض فرض ممكن أو محال

لم يقولوا بالنفوس الفلكية وإن قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تقول بهم (قال في الذهن) أي عنده فقوله يدرك مضارع مجهول أو الكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرد فهو معلوم وعليه ما سنده ولو ترك قوله في الذهن لكان أولى (قال ما لم يدرك) أي الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى الحواس وليس الباء داخلية على الفاعل الحقيقي والفعل مجهول فلا يرد أنه يفيد أنه لو كان المدرك هو الحواس لكانت الصورة مرسمة في الذهن فينافى القول بان الارتسام يكون في المدرك لأنها على ما ذكرنا طريق الإدراك لا مدرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم إطلاق ذوى الإدراك على البهائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الأولى الحس (قال ثم الكليان) أي كل كليين لا يخلو عن إحدى هذه الأنواع الأربعة للنسبة فالمراد حصر الأنواع فيها والمراد بها أعم من الحكمة فلا يرد إبطال الحصر بالمباينة الجزئية لأنها جنس كما سيظهر ولا بالعموم والخصوص مطلقا حتى يستلزم جعل أقسام سنة لانهما نوع حكى حيث عد النسبة واحدة لامتناع انفكاك أحدهما عن الآخر عندهم ولا اعتبارهما من حيث الرابطة بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدهما بأحدهما عند عبد الحكم (قال تصادق) أي صدق كما أشار إليه في الحاشية ففيه تجريد فلا يتجه أن قوله من الجانبين مستدرك وعطف قوله من جانب فاسد لمتناقضته لدلول التصادق

عن المراتب في النسخ
 هذا الفقه المصنف في المراتب في النسخ
 من المصنف في المراتب في النسخ

هذا الفقه المصنف في المراتب في النسخ
 من المصنف في المراتب في النسخ
 هذا الفقه المصنف في المراتب في النسخ
 من المصنف في المراتب في النسخ

كلية من الجانبين فتساويان كالانسان والناطق
 في الواقع الى أن مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق في الواقع سواء كان في
 الخارج كما بين الانسان والحيوان أو في الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم
 الصدق بحسب تجويز العقل ولا مطلقاً ولا لا محصوراً بالنسبة في المساواة إذ كل شيء بحسب
 ذلك التجويز صادق على كل شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المتساويين لأن
 تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي وبقوله بالفعل هنا وبالدوام

(قال فتساويان) سواء لم يكن لهما فرد لافي الخارج ولا في الذهن كالاشياء واللاممكن العام أو كان فرد
 فرد في الذهن فقط كالممتنع والمستحيل أو كانا منحصرين في فرد كالواجب بالذات والقديم بالزمان
 أولاً ولقطة كل في المرجع لا يقتضي التعدد الخارجى بل يكفيه التعدد الذهني ولو فرضاً (قال والناطق)
 والنائم والمستيقظ (قوله ولا مطلقاً) أي لا بشرط شيء من الواقع وتجويز العقل (قوله والا لا محصوراً)
 وإن كان المدار الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل أو مطلقاً لا محصوراً بالنسبة اهـ وقوله إذ كل شيء
 دليل الملازمة على التقديرين أما على التقدير الأول فظاهر وأما على التقدير الثاني فلأن المطلق منصرف
 الى المقيد ولا ينصرف الى المقيد الأول لأنه المطلوب بل ينصرف الى الثاني فيقول الى التقييد بتجويز
 العقل (قوله بحسب ذلك الخ) المناسب بحسب ذلك القصر

(قال والناطق) ان كان من النطق الظاهري ينبغي حمل النطق على ماهو طبيعي وبالقوة والا افتقر
 الناطق عن الانسان في الطوطى وبالعكس في الانسان الأبيكم فتكون النسبة بينهما عموماً وجهياً (قوله
 سواء كان) ذلك المدار (قوله الصدق) أي الكلي والجزئي من الجانبين أو من جانب وقد فسر
 اللاتقي حينئذ أن يقول في المتن ثم الكليان ان كان بينهما في الواقع تصادق بالفعل ليتوجه قصد
 الواقع الى التفارق أيضاً (قوله بحسب تجويز العقل) عند تصور مفهوم أحد الكليين لا كليهما (قوله إذ كل
 دليل الملازمة بالنظر الى المتعاطفين لكنه إنما يتم بالنظر الى المعطوف إذ انصرف المطلق الى النسب
 بحسب تجويز العقل وهو ممنوع لجواز أخذه لا بشرط شيء (قوله بحسب) أقول ان أراد التجويز المطابق
 للواقع فمنوع وإن أراد غيره يتجه عليه أن العقل كما يجوز ذلك يجوز الافتراق الكلي والمعدوم
 والخصوص مطلقاً أو من وجه فالملازمة ممنوعة فالصواب أن يقول واللام تنضبط إذ للعقل فرض صدق
 أحد المتساويين دائماً بدون الآخر وصدق أحد المتباينين كلياً مع الآخر مثلاً فليتنامل

(قوله الى ما قالوا) أى الى المطلقة العامة والدائمة فيما قالوا من أن الخ أو المراد انه أشار بهما مع سابقهما ولا حقهما الى ما قالوا (قوله مرجع) أى رجوع بقرينة الى (قوله مطلقتين) قيل تخصيص الموجبة في المرجع بالامتناع العام والسالبة فيه بالدوام يقتضى كون النسبة بين النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم أو الخصوص فينتقض بهما قاعدة ما مبينة عين أحد المتساويين مع تقيض الآخر ومبينة عين الأخص المطلق مع تقيض الآخر ولو عكس في التخصيص لكانت النسبة في المثالين هي المبينة ولا يتجه شئ وأقول اقتضاء ذلك في المثال الأول ممنوع كيف والاستبقاء على ما قاله عبد الحكيم (بيدار شدن از خواب) فيكذب كل نائم مستيقظ لجواز أن يتولد شخص بنائم ويموت فيه ولو سلم فانتقاض القاعدة بين بهما فاسد لان المتساويين هما النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة ضرورة انهما مقيدان بقيد الضرورة أو الدوام أو الامكان ليسا بمتساويين وتقيضاهما ما ليس بمستيقظ أصلا وما ليس بنائم أصلا إذ لا بد في أخذ تقيض المفردات بناء رعاية شرائط التناقض مهما أمكنه على ما صرح به العلامة التفتازاني فمس سره فيصدق ولا شئ مما ليس بنائم أصلا بمستيقظ وبالعكس والأعم من الكاتب ساكن الاصابع في الجملة لما مر فيصدق لا شئ مما ليس بساكن الاصابع أصلا بكاتب دائما وبالعكس نعم ان العكس في التخصيص فاسد لانه يقتضى كون اللامتنفس أخص مطلقا من الانسان فينتقض به قاعدة كون تقيض الأعم أخص لكذب كل انسان متنفس دائما سواء أريد الدوام الذاتي أو الوصفى مع عدم كون الثاني عكسا (قوله من جانب) هو جانب الأعم (قوله التباين) ومرجع التباين الجزئى سالبان جزئيتان دامتان قط لانه وان صدقت فيه الموجبتان

[illegible]

والله اعلم
بالحق

قوله المراد بالحيض ما من
ثأنه الا سقاء في المراد
باللحس حفظ بالمسكن
ثأنه وذلك دفعه عليه السلام
عن ثأنه ثأنه الفرض
سواء وكذا الكلام في ما كان
الاصابع والناصب فانه اسم
منه ومنه

ع
اذ لم يصدق له الا ان
لا ياتى بصديق ليس يقبل الا ان
لا ياتى بغيره ان لا يصدق
معنى الا ان ان لا
وسه ما في
عارة العنق
صاحب
على ان لا ياتى بالذي
منه

أو من أحد الجانبين فقط فاعم واخص

الى صدق سالتين كليتين دائمتين من الجانبين ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبيتين جزئيتين مطلقتين علميتين وسالتين جزئيتين دائمتين من الجانبين (قوله بالفعل الخ) هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن ولذا كان الطائر اعم مطلقا من الغناء أو فرض محال ولذا كان الاشئ مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلما حكما ذهنيا فرضيا لانه كلما كان أمرا متصفا بالاشئ يلزم أن يكون متصفا باللا ممكن العام لا يقال كل ما انصف بمفهوم فهو شئ وممكن عام فلا نسلم أن المتصف بالاشئ

في التخصيص لكانت النسبة في المثالين المذكورين المبينة ولا يتجه شئ (قوله في الواقع) أي أن الخارج تدبر (قوله فيما وجد) أي في كليتين وجد افرادهما في الواقع (قوله المفروض) في الواقع (قوله لانهما) علة العلية والكبرى أعني وكل متصادقين كذلك فاحدهما مساو للآخر مطوية والمشار اليه بقوله ولذا دليلها حقيقة (قوله حكما ذهنيا) مفعول مطلق على غير لفظ العامل (قوله لأنه) وهو مع مطوية المحذوف أعني وبالممكن اشارة الى الصغرى أعني انهما مفهومان انصف افراد كل منهما بالآخر اتصافا ذهنيا فرضيا والكبرى أعني وكل مفهومين كذلك متصادقان في الواقع الى آخر ما ذكره مطوية أيضا والقياس دليل للصغرى المذكورة (قوله بالاممكن) أي وبالعكس (قوله فلا نسلم) منع لما أشبهه الى الصغرى من قوله لانه كلما كان أمرا متصفا اه وقوله السابق كل ما انصف بمفهوم اه مستند فهم عليه وهو حقيقة قياس مركب حذف صفراء أعني أن المتصف بالاشئ متصف بمفهوم مع الكبرى

الجزئيتان المطلقتان حين تحققة في ضمن العموم من وجه لكنهما ليسا بصادقتين حين تحققة في ضمن التباين الكلي (قوله سالتين) لوقال سالبة كلية دائمة لكنني (قوله الى صدق اه) لوقال الى صدق موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتين اه لكنني (قوله وسالتين) لم يكنف باحدى السالتين للالتباس بالعموم المطلق (قوله هذا) اشارة الى جريان النسب الاربع في جميع الكليات ولو فرضنا (قوله للاممكن العام) أي الغير المقيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم لا المقيد باحدهما والام يكن مساويا للاشئ (قوله بالاشئ) لوقال متصفا باحدهما لزم أن ينصف بالآخر لكان أخصرو لم يتجه منع التقريب مستندا بأن قوله لانه كلما الخ انما يثبت الصدق الكلي من جانب لامن الجانبين فلا تثبت المساواة (قوله لانه) يعني أن استلزام المحال المحال ليس بمحال واستلزام الممكن للمحال

مطلقا كالحيوان والانسان وتقيضاها بالعكس كاللاحيوان واللاانسان أو تفارق دائم
متصف باللا يمكن بل متصف بنقيضه لانا نقول اتصافه بالممكن لا يقدح اتصافه
بنقيضه أيضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه باللاشئ يلزم اتصافه بالنقيضين
في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الخ) كون الناطق مساويا للانسان مبنى
على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والضحك
منهما والا فعلى مذهب المتكلمين القائلين بأنهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم
من الانسان

يتبين ان المتصف باللاشئ لا يتصف باللا يمكن صح

الثانية أعني وكل شئ. ويمكن لا يتصف باللا يمكن وإيراد السند في صورة الدليل تنبيهها على قوته جائز
(قوله لانا نقول) اثبات المقدمة المتنوعة بإبطال الكبرى الثانية من القياس المركب ولك أن تقول لما
أورد السند في صورة الدليل جاز القول بأن الجواب منع الكبرى الثانية من السند وإنهم قالوا انه لا يمنع
السند وحاصل الجواب ان ذلك المتصف لكونه محالا يستلزم المحال الذي هو الاتصاف بالنقيضين على
تقدير الوجود والاتصاف باللاشئ (قوله كون الناطق) أى اذا كان من النطق الظاهري وأما اذا كان
من النطق الباطني أعني ادراك المعاني الكلية فلوجوده في الملك والجن مطلقا لا فائدة في البناء على
رأيهم المذكور على أن الفلك مع كونه جسما ناطقا بالمعنى الثاني على رأيهم (قال كالحيوان) أو الشئ (قال
والانسان) وكذا كن الأصابع والكتائب (قال كاللاحيوان) أو اللاشئ (قال أو تفارق دائم) به

محال واللازم هنا هو الاول (قوله واتصافه) أى اتصاف المتصف باللاشئ بالممكن محالا الخ والواضح
أن يقول لما كان محالا جاز استلزامه لمحال آخر هو اتصافه بنقيضه فيلزم اتصافه الخ (قوله فتأمل) وجهه
أن قولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما قال عبدالحكيم
ولا يتصور للشئ علاقة للاتصاف بالنقيضين ضرورة فالحق في الجواب منع التناقض مستقداً بأن
الاتصاف باللاشئ واللا يمكن من حيث الذات وبالشئ والممكن من حيث انه صورة حاصلة في العقل
فتتغير جهتها الايجاب والسلب (قوله مبنى) أى اذا كان من النطق بمعنى القوة العاقلة الموجودة في
الجنان أو بمعنى النطق الظاهري الطبيعي وأما اذا كان بمعنى القوة الادراكية الكائنة في قلب الانسان
فلا يحتاج الى البناء على مذهبهم لكنه لم يحمله عليه لايهام الدور (قوله أجسام) الاوفق جسمان
لطيفان (قوله أعم من الانسان اه) أى أعم مطلقا من الانسان ومن وجهه من الحيوان (قال بالعكس)
ولو كان الأعم من المفهومات الشاملة كما بين الانسان واللاشئ

كلياً من الجانبين فتباينان كلياً كالانسان والفرس وكعين أحد المتساويين مع تقيض الآخر وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي أعم من المباينة السككية كما في تقيض المتناقضين كالانسان واللا انسان ومن العموم من وجه كما في تقيض المتضادين وأمثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كليان

خرج نحو النائم والمستيقظ (قال من الجانبين) لا حاجة الى هذا التقييد لان التفارق المذكور لا يكون الا من الجانبين (قال كالانسان) والسود والبياض (قال وكعين) كالانسان واللائناطق والنائم واللامستيقظ لكن في كون مرجع الأخيرين سالبتين كليتين دائمتين نظر كما سبق (قال أحد المتساويين) كل من الاضافة واللام للاستغراق (قال وعين الاخص) كالانسان واللاحيون والسكاتب واللاماكن الاصابع وفي مرجع هذين ماهر (قال مع تقيض الاعم) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كاللاشيء (قال كما في تقيض) هذان النقيضان من حيث انهما عينان النسبة بينهما تباين كل ومرجعهما سالبتان كليتان دائمتان ومن حيث انهما تقيضان النسبة بينهما تباين جزئي والمرجع سالبتان جزئيتان دائمتان (قال كالانسان) اما مثال للمضاف أو للمضاف اليه (قال المتضادين) المتضادان كالسود والبياض وتقيضاهما كالاسود والابيض مادة الاجتماع الحرة ومادة الافتراق الاول بياض مخصوص ومادة الافتراق الثاني سواد مخصوص وهما من حيث انهما عينان بينهما عموم وخصوص من وجه ومرجعهما سالبتان جزئيتان دائمتان وموجبة جزئية مطلقة عامة ومن حيث انهما تقيضان بينهما تباين جزئي ومرجعهما الاوليان فقط (قال وأمثالهما) من المتضايفين كالأبوة والبنوة والعدم والملكية

(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو التأكيد وبرى ان قيد الكل مستغنى عنه لان التفارق الدائم لا يكون الا كلياً وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السككية في قولنا بعض الانسان ليس بابيض دائماً (قال فتباينان) وعين أحدهما وتقيض الآخر اما متحدان كما في المتناقضين أو متساويان كما في الانسان واللائناطق أو عموم وخصوص مطلقاً كما في الانسان واللاحيون (قال وكعين) أي والمتناقضين وقوله الآتي كما في تقيض المتناقضين أي وتقيض أحد المتساويين الخ ففيه احتياط قال وعين الاخص اللام للاستغراق وكذا الاضافة (قال ومن العموم) أشار بإعادة من الى ان الكلام من تقديم الربط على المطف وان أعمية المباينة الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع (قال في تقيض) أي وفي عين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وقوله وكعين الاعم الخ أي وتقيض المتضادين ففي كلامه احتياطك (قال وأمثالهما) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين المتقابلان تقابل التضايف أو العدم والملكية لا الايجاب والسلب أيضاً لان المفردين اللذين بينهما ذلك

لا يرتكب التجريد أو التأكيد وبرى ان قيد الكل مستغنى عنه لان التفارق الدائم لا يكون الا كلياً وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السككية في قولنا بعض الانسان ليس بابيض دائماً (قال فتباينان) وعين أحدهما وتقيض الآخر اما متحدان كما في المتناقضين أو متساويان كما في الانسان واللائناطق أو عموم وخصوص مطلقاً كما في الانسان واللاحيون (قال وكعين) أي والمتناقضين وقوله الآتي كما في تقيض المتناقضين أي وتقيض أحد المتساويين الخ ففيه احتياط قال وعين الاخص اللام للاستغراق وكذا الاضافة (قال ومن العموم) أشار بإعادة من الى ان الكلام من تقديم الربط على المطف وان أعمية المباينة الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع (قال في تقيض) أي وفي عين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وقوله وكعين الاعم الخ أي وتقيض المتضادين ففي كلامه احتياطك (قال وأمثالهما) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين المتقابلان تقابل التضايف أو العدم والملكية لا الايجاب والسلب أيضاً لان المفردين اللذين بينهما ذلك

بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان والايض وكعين الاعم المطلق
مع تقيض الاخص وبين تقيضيهما مبيانة جزئية هي اعم أيضا اذ بين تقيضى مثل الحيوان
والا انسان مبيانة كلية وبين تقيضى مثل الانسان والايض عموم من وجه والجزئى
الحقيقى اخص مطلقا من الكلى الصادق عليه ومباين

وأما نحو الانسان والفرس فيحتمل كونه مما أشار اليه بالسكاف ١ قل وكعين الاعم (كالحيوان
والانسان وساكن الاصابع والا كاتب وكتب أيضا بشرط أن لا يكون الاعم من المفهومات الشاملة
كالشئ والآفينة وبين تقيض الاخص كالانسان عموم وخصوص مطلق كما بينه وبين عين الاخص (قال
تقيضى) كاللاحيوان والانسان وهما من حيث عينيهما بينهما تبين كلى كما مر ورجعهما سالبتان كليتان
ومن حيث تقيضيهما بينهما تبين جزئى والمرجع سالبتان جزئيتان (قال مثل الحيوان) والمراد به كل
كليتين كان أحدهما عين الأعم والآخر تقيض الاخص بالشرط المذكور حتى يكون بين العيين
عموم من وجه (قال الحقيقى اخص) مرجعهما موجبة مطلقة عامة شخصية من الجزئى وسالبة جزئية
دائمة من الكلى (قال من الكلى) ذاتيا وعرضيا (قال الصادق) أى ولو كان منحصرآ فيه كالواجب
والشمس وأفظة البعض كالكل لا تقتضى التعدد الخارجى (قال ومباين) مرجعهما سالبتان دائمتان

بين تقيضيهما تبين كلى كما أشار اليه بقوله كما فى تقيضى المتناقضين وأما نحو الانسان والفرس فمن
المتضادين ان فسرا بالامرين الوجوديين الغير المجتمعين فى محل من جهة كما هو ظاهر رأى الفلاسفة ومما
أشير اليه بالسكاف ان فسرا بالمعنيين الغير الخ كما هو رأى المتكلمين (قال بل جزئيان) إشارة الى أن
توجه النفى الى القيد لا المفيد (قل فاعم واخص الخ) وبين عين أحدهما وتقيضى الآخر عموم من وجه كما
فى الانسان والايض أو عموم وخصوص مطلق كما فى الا انسان والحيوان وترك المصنف بيان النسبة بينهما
هنا وفى التباينين لعدم انضباطها واندراجها تحت جنس (قل الاعم) أى ولو كان من المفهومات
الشاملة فإن بين الشئ والا انسان عموماً وجهياً. مادة الاجتماع الفرس ومادة الافتراق الأول الانسان
والثانى الاشئ ٥ وما قبل ان هذا مشروط بعدم كونه من المفهومات الشاملة والآفينة وبين تقيض الاخص
عموم وخصوص مطلقا انما يتم لو اعتبر فيه التصادق بالفعل المحقق أو المفروض فرض ممكن وأما اذا
عتبر فيه أهم منهما ومن المفروض فرض محال كما هو رأى المصنف فلا لان اعتبار الاطلاق العام كذلك
سنلزم اعتبار تقيضه الذى هو الدوام فى السوالب كذلك (قال وبين تقيضى) أى بين عين الاخص
تقيض الاعم ولو كان من المفاهيم الشاملة كالشئ (قال ومباين) لم يقل لغيره لئلا يتوهم توجه النفى الى

لسائر الكليات وأما الجزئيان فهما أما متباينان (١) كزيد وعمر و إماما متساويان كما إذا

(١) (قوله وأما الجزئيان فهما أما متباينان الخ) فإن قلت كيف تجري بينهما المباشرة الكمية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكلين بين الجزئيين قلت سيأتي أن الشخصيتين الموجبتين أو السالبتين الصادقتين من الجانبين في حكم القضيتين الكائيتين فلا اشكال

شخصية من الجزئي وكلية من الكل (قال أما متباينان) ان كان بينهما تباعد بالذات (قوله فإن قلت) نقض للتقسيم باستلزامه تقسيم الشيء الى الغير المبين . توجيهه ان كلا من القسمين خارج عن القسم وكلا منهما داخل في الاقسام ينتج من الشكل الثالث بعض الخارج عن القسم داخل في الاقسام بيان الصغرى انهما لو لم يخرججا عن القسم لكان الجزئيان متصادقين أو متفارقين كلياً لكن آتوا باطل فالقدم مثله والجواب منع الصغرى يمنع ملازمة الدليل ان أريد بالكلية الكلية حقيقة وبطلان التالي ان أريد به ما هو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فقوله كيف تجري اه إشارة الى صغرى الشكل الثالث وقوله مع امتناع اه الى المقدمة الرافعة لثبوتها (قال وإماما متساويان) ان كان بينهما تغاير بالاعتبار ولما لم يعتمد السيد قدس سره بهذا التغاير لم يعتبر التساوي بين الجزئيين (قال متساويان) النسبة بين تقيضي كل قسم من قسمي الجزئي والكلية وقسمي الجزئيين وبين المختلفين

المقيد فينافي ما يأتي من أن الجزئيين قد يكونان متساويين (قال وأما الجزئيان) المتعرض لهما استطراد (قال إماما متباينان) وبين تقيضيهما عموم من وجه مطلقاً فلا حاجة الى اعتبار التباين الجزئي بينهما قوله الآتي والنسبة بين تقيضي كل قسم منها الخ إمامي على التغليب أو مخصوص بالنسب بحسب التخصر فلا ينافي ما ذكرنا (قوله كيف) وكذا كيف يجري بين الكلية والجزئي العموم والمخصوص المخصوص والمباشرة مع الخ (قوله الجزئيين) وكذا بين الكلية والجزئي (قوله قلت) أقول كون المساواة بين الكلين موقوفة على التصادق الكلية من الجانبين لا يقتضي كون مطلق المساواة كذلك وقس على التباين ويؤيده ما قاله عبيد الحكم من أن رجوع التباين الكلي في الكلين الى سالبين كليتين لا يقتضي أن لا يتحقق التباين بينهما فلا حاجة الى تعميم الكلية في المرجع من الحقيقة والحكمة لدفع نقض التقسيم المذكور بقوله فإن قلت الخ (قوله أن الشخصيتين) لو قال أن الشخصية الموجبة أو السالبة في حكم الكلية لكان أسلم وأخصر وأوفق (قال وإماما متساويان) النزاع بين من اعتبر المساواة بين الجزئيين ومن لم يعتبرها لفظي مبني على اعتبار المغايرة بالاعتبار وعدمه (قال كما إذا اه) الاولى كهذا الضاحك وهذا الكتاب المشار بهما الى زيد *

من مستند بالاستدلال
باعتقاد المدعي بالحدود
صادق

لعدم صحة المرجع فيها
هذه ولا يلحق الخ بطلان
بعض التفاضل بتغير
صادق

حيث منقح بعين الخ
مع ان لا يصح المرجع فيها
تيسر فلا يخلو وبما ذكرنا
تقريباً لتساوي الطرفين
بشيء قباينها لا يخطئ
معاودة لا اعتبار
مباشرة بين الطرفين
دون الجزئيين صادق

أشرنا الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان وهذه هي النسب
الاربع بحسب الصدق والحل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما

(١) قوله باعتبار الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه لم يقل باعتبار الازمان
والاوضاع المحققة لانه لا ينطبق على نسب الزوميات بل

عيناً وتقبضاً كما سبق كما سيصرح به المصنف ثم إن تقيض الجزئين كزيد وعمر وكيان كتقيض
الجزئي والكلّي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فتقيض الجزئي كلّي أيضاً وتقيض
الكلّي جزئي (قال هي النسب) وهي حقيقة سنة أنواع المساواة والمباينة والعموم والخصوص المطلق
ومن وجه الا انه على التقديرين عد العموم والخصوص نسبة واحدة وإن كانا واحدَيْن بالجنس وعبارة بلفظين
كالابوة والبنوة فعند عصام الدين لا متناع انفكاك أحدهما عن الآخر وعند عبد الحكيم لاعتبارهما
من حيث انهما رابطة بين الطرفين بين غير اعتبار لحق أحدهما بطرف والاخر بالآخر يقال النسبة
بين هذين الامرين عموم وخصوص (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمًا (قال والحل) تفسير
وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حمليات (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمًا (قال والتحقيق) تفسير
قال والمرجع حينئذٍ أمر مايات (قوله نسب الزوميات) سواء كان مقدماً مفروضاً أو محققاً لأن الاتصال
إذا كان مقصوداً على الاوضاع المحققة لم يكن لازماً وكذا لا ينطبق على العناديات مطلقاً ويجوز أن

(قال فالهذيتان) أي الحقيقتان المنسوبتان الى هذا نسبة المعبر عنه الى جزء المعبر به (قال متصادقتان)
مستدرك (قال بحسب) أي المعتبرة بحسب اهـ (قال تلك النسب) اشارة الى جنس النسب المارة
بلا ملاحظة التقييد بقوله بحسب الصدق والحل ففيها استخدام (قال بحسب الصدق) أي وعدمه ففيه
اكتفاء وكذا مامر (قوله الممكنة) أضافها الى الاجتماع ايشمل وضماً بمنعاً في نفسه ممكننا اجتماعه
مع المقدم كصاعلية زيد في كلما كان زيد فرساً كان حيواناً ولم يعمم الأوضاع من ممنعة الاجتماع لئلا
يلزم عدم تحقق التساوي والتباين الكلّي في الزومية والعنادية لعدم الاتصال على تقدير عدم صدق
التالي وعدم الانفصال على تقدير صدقه مع المقدم (قوله لا ينطبق) لانه اعتبر فيها الزوم بين القضيتين
بحسب الاوضاع سواء كانت محققة أو ممكنة فإذا اقتصر على الأولى يلزم منه عدم تحققه باعتبار الثانية
دون العكس فيخرج بعض الزوميات عن كونها لزومية (قوله الزوميات) أي القضايا المنسوبة الى
الزوم فيشمل العناديات لانها حكم فيها يلزم انفصال التالي عن المقدم لعلاقة كما سيصرح به فلا يكون

لأنه إذا نسبته المستقلة قد
يعبر عنها في الما بين منظر
كالأخوة وتبر يعبر عنها في
بأنه يلفظ في الآف
بنظره لا لا كانت النسبة
وأمة لا لا بدوة والنسبة
في الحكم والعلامة والنسبة
من تيسر الشان وتغير بحسب
وأما عيش انفكاكاً عن
وغيرها أحد الطرفين
عن فاعلمها ووجهها
الآخر منها ووجهها
فليس بينهما من احد خصم
الان الاول راعى في العمل
جانب المفسر الشان
جانب المفسر الشان
لهذا

اتصال كلي من الجانبين بأن يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والامكان
الممكنة الاجتماع معه فتساويان

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الازمان الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الازمان
في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الازمان المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة
أعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع

يراد باللزوميات ما يشتملها لأن الافتراق فيها لازم أيضاً (قوله الاتفاقيات) أي الاتفاقيات الخاصة
بقرينة ما يأتي فيفيد عدم انطباقها على الاتفاقيات من المنفصلة إذا كان مقدمها أو كل من جزئيه
مفروضاً ممكناً لأن المقدم إذا كان مفروضاً كيف يكون أوضاعه محققاً (قوله فالمراد من الازمان) أشار
بترك الازمان إلى أن الازمان محققة مطلقاً ليس إلا (قوله والاتفاقيات العامة) والاتفاقيات العامة قد
يكون مقدمها محققاً فيكون مادة اجتماعها مع الخاصة وممكناً صرفاً أو ممتنعاً كقولنا إذا كان المنقاه موجوداً
أو كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً (قوله من المفروضة) فرض ممكن أو محال (قوله الاجتماع) مع
المقدم (قال اتصال كلي) لزومي أو اتفاق (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال (قال جميع الازمان)
معنى الكلي (قال الممكنة الاجتماع) أي في الاتصال اللزومي أو الازمان المحققة في الاتصال الاتقائي
(قال فتساويان) ومرجعها متصلتان موجبتان كليتان مطلقتان

كلامه قاصراً (قوله على نسب) أي نسب اطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)
وكذا الاتفاقيات المنفصلة إذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الازمان) أي الممكنة المنحقة في ضمن
المحققة (قوله وفي نسب) الاخصر الاولى وفيها عداها أعم منها اه ليشمل الاتفاقيات المنفصلة فإن
الازمان فيها محققة إذا كان مقدمها محققاً ومفروضة ان كان مفروضاً فهي في حكم الاتفاقيات العامة
(قوله الاجتماع) أي مع المقدم وان كانت ممتنعة في نفسها (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال
الكلي من الجانبين (قال كل منهما مع الآخر) مدخول مع مقدم وما قبله نال فالضمير في قوله مع
للآخر ويمكن عكسه (قال والازمان) سواء كانت محققة أيضاً كما في الاتصال الاتقائي أولاً كما في
الاتصال اللزومي فلا حاجة إلى تقدير قولنا أو الازمان المحققة (قال فتساويان) مرجعها سالتان
منفصلتان كليتان مانعتان الجمع ويمكن جعله متصلتين موجبتين كليتين ومرجع العموم والخصوص المطلق
سالبة كلية منفصلة كذلك من جانب الاخص وموجبة جزئية متصلة من جانب الاعم أو متصلة
موجبة كلية من جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط فاعم وأخص مطلقا كإضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الأزمان والأوضاع فتباينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل والا فاعم وأخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا (١)

وبأنها لا تنهاى بغيره
بغيره بغيره بغيره
بغيره بغيره بغيره

(١) قوله وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الخ

(قال كطلوع) وكانسانية زيد وناطقينه (قال وأخص) ومرجمها متصلتان أحدهما موجبة كلية من جانب الأخص والآخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كإضاءة المسجد) وكنيوانية الشيء وإنسانيته (قال بينهما افتراق) حقيقى أوجمى عنادى أو اتفاق (قال من الجانبين) مستغنى عنه (قال بأن لا يتحقق) معنى الافتراق (قال فى شيء) معنى الكلى (قال فتباينان) والمرجع متصلتان سالتان كليتان مطلقتان * ثم الظاهر عندى أن كون الشيء قائماً وكونه متيقظاً متباينان وإن كان النائم والمتيقظ متساويين كما مر (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وفريسته (قال وإلا فاعم) أى وإن لم يكن بينهما اتصال كلى أصلاً ولا افتراق كلى (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع الخلو ككون الشيء لاشجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وأبيضيته (قال بين القضايا) سواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجمع مافوق الواحد واللام للاستغراق أى بين كل قضيتين

(قال كإضاءة المسجد) أى بالشمس لا مطلقاً والا لكان أهم من وجه من طلوع الشمس وعلى هذا أخص مطلقاً فى المثال نشر مكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج اليه لأن الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدهما كالاتصال فيما مر. نعم لو جعل الافتراق بمعنى التفارق لاستغنى عنه لكنه مع عدم موافقته لقوله المار اتصال والتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه أنه تكلف * ويجاب بأن الافتراق وإن لم يفس عنه إلا أن تقييده بالكلى يغنى عنه (قال فى شيء) لم يقل فى جميع الأزمان كما فى ماصر لانه يكون رفعاً للإيجاب الكلى ويكون (قال بأن لا الخ) تصوير الافتراق الجزئى (قال فتباينان) مرجمها موجبتان كليتان منفصلتان كما مر أو متصلتان سالتان كليتان (هذا) والأحسن جعل مرجع ماحكم فيه بالاتصال متصلة والافتراق منفصلة وإن لم يكونا على وتيرة (قال بين القضايا) أى بالقوة أو بالفعل فلا يرد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث المطابقة وأخبرها لأن قولهم المطابقة أعم من التضمن فى قوة تحققها أعم من تحققه كما يشعر به تعليمهم

فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق أو المفروض وإذا تحقق مضمون القضية يلزم أن تكون تلك القضية صادقة لا كاذبة (هذا) وإنما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لصدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي

وقد تعتبر تلك النسبة بين غير القضايا أيضاً كما في الدلالات الثلاثة المطابقة واختيها (قوله فالتحقق) يعني أن التحقق والاتصال بين كل قضيتين فرع تحقق مضمون كل منهما في الواقع تحققاً محققاً أو مفروضاً فقوله المحقق أو المفروض صفة لتحقيق المضمون أو صفة الواقع باعتبار ما فيه وأما عدم التحقق والافتراق فهو فرع انتفاء أحدهما أو كل منهما كلياً أو جزئياً تأمل (قوله في ضمن) قد يقال لا معنى لتحقيق المضمون الذي هو أمر ذهني وفي ضمن العلم في الواقع إلا مطابقته للواقع وهل هذا إلا معنى الصدق المقابل للكذب كما لا معنى لعدم تحققه في الواقع إلا عدم مطابقته له وهذا هو معنى الكذب (قوله صادقة) من غير عكس كلي (قوله صدقها) وكذبها بمعنى عدم التحقق (قوله لصدقها) ولا كذبها

بأنه كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة بدون العكس (قوله الى القضايا) يعني ان التحقق بين القضيتين فرع تحقق مضمونها معاً في الواقع مطلقاً ويلزمه كونهما صادقتين لمطابقتها للواقع بدون العكس لجواز تحقق مضمون كل فيه لاعم الآخر فالتحقق بهذا المعنى أخص مطلقاً من الصدق كما أن عدمه الذي هو فرع الانتفاء لهما أو لأحدهما أعم مطلقاً من الكذب فظهر من هذا الفرق بين الصدق والتحقق والكذب وعدمه خلافاً لما وهم تأمل (قوله مضمونها) أي لافي ضمن تحقق مضمون كل منهما بدون الآخر والا لزم عدم الفرق بين هذا التحقق وبين الصدق المقابل للكذب (قوله تحقق مضمون) أي مع الأخرى والا لم يبق الفرق بين الصديقين ثم انه إن أراد بالتحقق التحقق المحقق فالملازمة مسلمة لكن يأتي عنه قوله أو المفروض أو ما يعم المفروض فهي ممنوعة . كيف وصاهلية زيد متحققة بهذا المعنى مع فرسيته مع انها كاذبة وتعميم المطابقة للواقع في الصدق المقابل للكذب من الفرضية يستلزم كون التباين بينه وبين الكذب اعتبارياً وحشوية قوله لا كاذبة وقوله الآتي الصادقة فالذي يتجه أن النسبة بين الصديقين العموم الوجهي . مادة اجتماعهما طلوع الشمس ووجود النهار وافتراق بأنها صاهلية زيد وفرسيته والآخر طوفان نوح وبعث محمد صلى الله عليه وسلم لا العموم المطلق كما هو ظاهر كلامه (قوله القضايا الصادقة) وجميع القضايا الكاذبة متباينة كالصادقة والكاذبة

أشار إلى التباين بين
الصدق والكذب
بمعنى هذا
أنه متى ما
توافق مضمون
القضية مع
الواقع كان
الصدق
وإلا كان
الكذب

فظهر من هذا أن
التباين بين
الصدق والكذب
هو التباين
بين
الصدق والكذب
بمعنى هذا
أنه متى ما
توافق مضمون
القضية مع
الواقع كان
الصدق
وإلا كان
الكذب

الا أنها قد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجبات
 ككون الكلية أخص من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها
 وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم
 صادقة ازلا وأبدا بخلاف تحقق مضمونها الا يرى أن قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع
 صادق في كل وقت مع أن تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض
 الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق

بمعنى عدم المطابقة (قال إلا أنها) بيان للفرق بين النسب في القضايا وبين النسب في المفردات بأن
 الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر إلا في مواد مختلفة (قال
 بحسب تحققها) وفي التعبير بالانصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه أخرى فتن وكتب أيضا
 السكلى من الجانبين أو من جانب واحد (قال وعدم تحققها) السكلى أو الجزئى من الجانبين (قال
 ككون السكلية) موجبة أو سالبة وكتب أيضا وككون الموجبة السكلية مبانسة لالسالبين وكون
 الموجبة الجزئية أخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهلة والجزئية متساويتين (قال أخص)
 مطلقا (قال من الجزئية) موجبة أو سالبة (قال والضرورية) عطف على معمولى عاملين مع تقديم
 المجرور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كما تحقق كل

(قوله في كل وقت) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق (قوله لا في كل) فلا يكون
 بينه وبين جميع القضايا الصادقة اتصال كلى فلا يصح مثلا كما كان آدم مثلا كما كان الطوفان واقعا كان
 موسى منذراً لفرعون (قوله فتأمل) وجهه دفع ما قاله عبد الحكيم من انه لا فرق بين اعتبار الصدق
 بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق بأنه يلزم حينئذ انحصار النسب بين القضايا في التباين
 والتساوى المخالف لما قررره على أن القضايا الخارجة الى الفعل مرة مثلا يقال انها مطابقة لا واقع دائما
 لا متحققة فيه دائما وانه يستلزم تركيب المتصلة الكلية من كل مطلقتين عامتين صادقتين (قال الا أنها)
 أى بخلاف نسب المفردات فانها معتبرة في مواد مختلفة بالذات (قال بحسب) الاولى تركه لئلا يحتاج
 الى التكلف في دفع اعتبار الشئ في نفسه (قال ككون السكلية) فيه اشعار بان المراد بالقضايا أعم من
 المنطقية والطبيعية (قال من الجزئية) أى الموافقة لها في الكيف وأما النسبة بينها وبين الجزئية المخالفة
 لها فيه فبيان كلية وقس عليه قوله والضرورية من الدائمة اذ الدائمة المخالفة لها كيفا أخص من تقيضها
 التى هي الممكنة العامة وبين الشئ وأخص من تقيضه عناد كلى جمعى (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى

لانه استدرك ما
 يمكن ان يفتقر منه قوله
 ونحوه بنسب اعم
 عدم الفرق بين تحقق
 سبب في كل قضية
 مدرسين بذكر
 لذكر

التحقق المعتبرين في نسب الاتفاقيات الخاصة ما هو بحسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيها
الانصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة والذروميات والعنادبار
ما هو اعم منه ومما بحسب

انسان حيوان تحقق بمض الانسان حيوان وقد يختلفان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة الخ (قل
نسب) أي نسب أطرافها (قال الخاصة) والاتفاقيات المنفصلة (قال المحقق) أما صفة الموصول الذي
هو عبارة عن التحقق وعدم التحقق أو صفة الواقع أي الواقع المحقق ما فيه من التحقق وعدمه (قل
الاتصال) ناظر الى التحقق في المدعى وكتب أيضا الاتصال في موجبات المتصلة وسوالب المنفصل
والافتراق بالعكس (قل والافتراق) أي الانفصال ناظر الى عدم التحقق في المدعى (قل اتفاقا)
ناظر الى قوله ما هو بحسب الواقع المحقق (قل ومما بحسب) مثال التحقق المحقق في كل من الأول
والثانية ظاهر ومثال التحقق المفروض في الأولى كلما كان الفرس ضاحكا كان الانسان ناطقا وفي الثانية
كلما كان زيد حاراً كان ناعقاً أو حيواناً فمحققية التحقق والاتصال وفرضيته بمحققية المقدم وفرضيته
وأما محققية عدم التحقق والافتراق وفرضيته فبهما إشكال لأن فرضيته إن كان بفرضية أحد الطرفين
لابحصوصه لزم أن لا يكون الانفصال في الحقيقية وممانعة الجمع مطلقاً محققاً أصلاً أو بفرضية المقدم
بخصوصه لزم أن لا يكون ذلك فيهما إذا كانتا اتفاقيتين محققاً لكن اذا كان المفروض في الأولى مقدماً

عنه والمراد من المواد ما فوق الواحد ومن الاختلاف الحقيقي لا الاعتباري فلا يتحد مع القسم الأول
(قال المعتبرين) الأولى تركه لثلايتوم المصادرة في قوله الآتي اذ المعتبر الخ (قل المحقق) صفة الواقع
كما يشعر به قوله الآتي مما بحسب الفرض اذ لو أراد توصيف الموصول يقال بدله من المفروض مع انه
أخصر وتوصيفه بالمحقق من توصيف الظرف بصفة المظروف (قال الاتصال) أي في الصدق المحقق
فلا برد ان هذا الدليل جار في الاتفاقيات العامة لان المعتبر فيها اتفاق الاتصال في الصدق المفروض
(قل وفي نسب) الأولى ونسب ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين على شرطه (قال من
الاتفاقيات) والاتفاقيات المنفصلة وما يقال انها في حكم الاتفاقيات الخاصة ففيه أن مقدمها قد يكون
مفروضاً فلا يكون انفصالها بحسب الواقع المحقق (قل والافتراق) لا ينبغي أن محققية التحقق وفرضيته
بمحققية وفرضية المقدم ولا يبعد أن يحمل محققية عدمه وفرضيته بمحققية المقدم وفرضيته بمعنى أن عدم
التحقق في كل قسم من المتصلة السالبة والمنفصلة الموجبة إما بحسب الواقع المحقق او بحسب الفرض على
سبيل منع الخلولاً بمعنى انه في كل قسم منهما بحسبها معاً فلا يتجه أن فرضية عدم التحقق والافتراق
ان كان بفرضية أحد الطرفين لا بخصوصه لزم أن لا يكون الانفصال في الحقيقية وممانعة الجمع محققاً أصلاً

الفرض اذ المتبرفيها الاتصال والافتراق لزوماً أو فرضاً وقد يكون طرفاهما أو أحدهما (١)
محالاً والنسبة بين تقيضي كل قسم منها وبين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق

(١) قوله وقد يكون طرفاهما أو أحدهما الخ (كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات

كقولنا للزنجي الأبي إما كاتب أو أسود أو بفرضية كل منهما لزم عدم محققة الانفصال في مانعة
الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثاني ويراد بالحقق ماهو
بالفعل أو بالا مكان وبالفرض ماهو مفروض فرض محال كما أشار الى ذلك بقوله وقد يكون طرفاهما
فناهل (قال الفرض) فرض ممكن أو محال (قال الاتصال) ناظر الى التحقق في المدعى (قال لزوماً)
كان أو لمنع الخلو أي لزوماً بدون الفرضية أو فرضاً بدون اللزوم أو لزوماً وفرضاً فاللزوم فقط في اللزوميات
والعناديات المحققة والفرض فقط في الاتفاقيات العامة واللزوم والفرض في اللزوميات والعناديات المفروضة
فقوله لزوماً أو فرضاً كل منهما قيد لكل من الاتصال والافتراق وكنتب أيضاً ناظر الى عدم التحقق
في المدعى (قال وقد يكون) أي اذ (قال كل قسم) أي من الاقسام الأربعة أعني المتساويين والأعم
والأخص مطلقاً وهكذا (قوله اللزوميات) نحو كلما كان زيد حمراً كان ناهقاً

اصدق الاولى عن صادق وكاذب والثانية عن غير الصادقين فلا بد أن يكون أحدهما كاذباً فقط أو مع
الآخر أو بفرضية المقدم لزم أن لا يكون ذلك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين والمفروض في الأولى مقدماً
محققاً كقولنا للزنجي الأبي هذا إما كاتب أو أسود أو بفرضية التالي لزم ذلك اذا كان المفروض فيهما
تالياً كقولنا للرومي : الرومي إما أبيض أو كاتب أو بفرضية ما لزم عدم كونه محققاً في مانعة الجمع
الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب والجواب باختيار الشق الثاني أو الثالث وإرادة
الحقق بالفعل أو بالا مكان من المحقق والمفروض فرض محال من المفروض تعسف اذ المتبادر من المحقق
الحقق بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سبق نظيره من المصنف في
الحاشية ٥ على أنه يرد على اختيار الثالث أنه لا يكون التحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي تحقيق
المقام (قال لزوماً) قد يقال الفرض ليس مقابلاً للزوم واستعمال اللزوم لعدم التحقق في العناديات
خلاف المتبادر فلو قل تحققاً أو فرضاً لكان أولى وأنسب بقوله أعم منه وما الخ (قال وقد يكون)
علة لقوله المعتبر (قال طرفاهما) أي الاتصال والانفصال (قال من غير) تأكيد والاختصر تركه
(قوله في نسب الخ) الاختصر الأولى أن يقول في اللزوميات والعناديات وكون أحدهما محالاً فيهما وفي
الاتفاقيات الخ

وأعلم ان بين المفهومين مفردين كانا أو مركبين أو مختلفين نسباً أخرى بحسب تجويز العقل
بمجرد النظر الى ذاتهما (٢) مع قطع النظر عن الخارج عنهما

والعناديات وكون أحدهما محالاً في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد
من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة (١) قوله وبين المختلفين الى آخره
من عين أحدهما وتقيض الآخر (٢) قوله بحسب تجويز العقل الى آخره (هذا غير
ما اعتبر في كلية كل كلي من قطع النظر عما سوى ذلك الكلي ولذا يجوز العقل صدقه على
كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتناقضين كالانسان واللانسان بل قطع النظر

(قوله والعناديات) كقولنا دائماً إما أن يكون زيد شجراً أو حجراً ولا يتصور ذلك في الحقيقة وماذا
الخلو لا متناع صدقهما على المحالين (قوله اللزوميات) كقولنا كلما كان زيد حمراً كان جسماً (قوله
والعناديات) كقولنا في الحقيقة إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ولا مندوحة للحقيقة عن ذلك
وفي مانعة الجمع إما أن يكون الخلاف شجراً أو حجراً وفي مانعة الخلو إما أن يكون الرخام لا حجراً
أو لا شجراً (قوله والاتفاقيات) كقولنا كلما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً وظاهر أن الواحد
المذكور مختص في كل من طرفي غير العناديات بالمقدم وفيها أعم من كل من طرفيها فافهم (قوله فلا بد)
تفرعه بالنسبة الى كون أحدهما محالاً إنما يحسن اذا كان ذلك الاجد هو المقدم تأمل (قال أو مركبين)
تصورين أو تصديقين (قال نسباً أخرى) أي بحسب الصدق والخل أو بحسب الصدق والتحقق
وإن كان بيانه مقصوداً على الاول (قال مع قطع النظر) تفسير (قوله هذا) أي تجويز العقل (قوله
كل كلي) أي حقيق (قوله ولذا يجوز العقل) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بل قطع النظر) لما
يفقد قوله هذا غير ما اعتبر الخ المبينة بين التجويزين لاحتمال أن يكون الغيرية بالعموم والخصوص
مطلقاً أو من وجه أو بحسب المفهوم فقط قال بل قطع النظر الخ قبل هذه انتقالية

وكرر المصنف في قوله (قوله فلا بد) ويلزمه عموم الاتصال والافتراق من المحقق والمفروض في كلامه اقامة المزموم مقام الإلزام
(قال أو مركبين الخ) نامين أو ناقصين أو مختلفين (قوله هذا) أي قطع النظر المعبر في تجويز العقل
هنا غير قطع النظر المعبر في تجويز العقل المذكور في الحاشية المنوطة على قوله المسار في الواقع وهو
المعبر في كون المفهوم كلياً فلا بد أن النسبة حينئذ منحصرة في المساواة عند المصنف فلا يجوز
التقسيم الى هذه الاقسام لئلا يلزم جعل القسم قسماً (هذا) ولو قل بدل قوله غير ما الخ غير ما اعتبر في
تجويز العقل في الحاشية المارة من قطع الخ لكان أوضح (قوله على كل الخ) الاخصر الاولى على كل

ط
ان كان المبرص الحلية او المبرص
ان كان المبرص الشرقي
صالح

او المبرص
او المبرص
حسب المقدم
اصباح صالح

ونسى نسبا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كلياً من الجانبين
فتساويان كالحل التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحل
الناقص مع المحدود (١) وان تفارقا كلياً

وما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل
واحد اصلاً كما لا يخفى (١) قوله كالحل الناقص مع المحدود الى آخره (كالجسم الناطق
مع الانسان)

(قال فتساويان) والمتساويان بهذا المعنى اخص منهما بالمعنى المار مطلقاً وهذا ظاهر ولا يتحقق هذا
القسم إلا في مفهومين متقاربين بالاجمال والتفصيل فقط فليس منه التام والمستيقظ (قال فاعم)
ولا يتحقق هذا القسم إلا في مفهومين أحدهما جزء الاخر سواء كان مساوياً له كالناطق للانسان
أو أعم كالحيوان والجسم والجوهر له (قل وأخص مطلقاً) وبين الأعم والأخص المطلق بهذا الاعتبار
وبلا اعتبار السابق عموم من وجه لتصادقهما في الحيوان والانسان واقتراق الثاني في الماشي والانسان
والاول في الناطق والانسان وبين الأعم والأخص من وجه بالاعتبارين عموم مطلق من هذا الاعتبار
مادة الاجتماع الانسان والابيض والاقتراق الانسان والضحك (قال كالحل الناقص) المساوي أو الأعم

شئ (قوله متباينان) اذ في الثاني يلزم عدم الألفة الأولى في الأول يلزم ملاحظته فيلزم اجتماع
المتناقضين على شئ واحد (قل بان يقال) أقول معرفة هذه الغيب مما ذكره المصنف صعب ولو وضع
لها ضابطة لكان أولى بان يقول كل مفهوم اذا نسب الى آخر فلما أن لا يشتركا في شئ أصلاً فتباينان
كالتناقضين أو يشتركا فيه فلما أن يكون كل واحد ذاتي لأحدهما ذاتياً للآخر وبالعكس فتساويان
كالحل التام والمحدود أو بدون العكس فينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والانسان والافيهما
عموم وخصوص من وجه كالانسان والماشي (قل فتساويان) والمتساويان بهذا المعنى أعم منهما بالمعنى
المار عموماً وجهياً. مادة اجتماعهما الانسان والبشر واقتراق ما عدا مثال المصنف لان الاعتبار فيهما كونهما
كائنين والحل التام ليس بكلي وما سبق الانسان والناطق هذا اذا اعتبر التقارب الاعتباري ولو بغير
الاجمال والتفصيل والا فالنسبة بينهما مباينة كلية. وعلى التقديرين القول بظهور كونهما بهذا المعنى
أخص منهما بالمعنى المار غير ظاهر (قل كالحل الخ) كأن الكاف اشارة الى الرسم التام الاكمل مع
الرسم لا للأفراد الذهنية

لكن يجب
أن يلاحظ
أنه لا يمكن
أن يكون
الناطق
والحيوان
والجسم
والجوهر
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك
لأنه لا
يوجد
شيء
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك
لأنه لا
يوجد
شيء
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك

والناطق
والحيوان
والجسم
والجوهر
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك
لأنه لا
يوجد
شيء
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك

الناطق
والحيوان
والجسم
والجوهر
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك
لأنه لا
يوجد
شيء
أعم من
الانسان
والابيض
والضحك

من الجانبين فتباينان كلياً كالتناقضين نحو الانسان والا انسان واخص من
وجه كالانسان مع الضاحك أو مع الماشي (تنبيه) قد يطلق الكل على الإعم والجزم
على الأخص

العام والمخصوص
العام والمخصوص
العام والمخصوص

إذا ما اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ في الحيوان
المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما أن كل انسان جسم ناطق
بدون العكس اذ يجوز عند العقل أن يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسم
ناطق ولا يكون انساناً فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالاً في نفس
بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في (أحدهما)

لا بد من التناقض في التصريح
بالانسان والضاطر
او بالانسان والناطق

(قوله هو الحساس) والنامي المأخوذ من الجسم النامي المأخوذ في الحيوان (قوله هناك) أي افراد
الجسم (قوله غير حساس) أو غير نام (قال من الجانبين) مستغنى عنه كما مر غير مرة (قال فتباينان)
وبين المتباينين بالاعتبارين عموم من وجه مادة الاجتماع مثال المصنف والافتراق لما مر في الأقسام
والضاحك فان بينهما مبانة بالاعتبار الاول وعموماً من وجه بهذا الاعتبار ولما هنا التام والمنبسط
ومانة الجع بالمعنى الإعم والأخص فان بينهما مبانة بحسب المفهوم صرح به عصام (قال وأخص)
ومن هذا القسم المرسوم مع كل من الرمحين التام والناقص (قال قد يطلق) بالاشتراك اللفظي

(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو التاكيد كما مر غير مرة (قال كالتناقضين)
أشار بالكاف الى العدم والملسكة وأمثالهما (قال من وجه) ومنه المرسوم بالنسبة الى الرسم الناقص
نبه عليه وكذا الرسم التام ان لم يكن أكمل من الحد التام والا فهو أخص مطلقاً من الرسوم (قوله اذ
لما اعتبر) أي علم انه معتبر بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاعتبار مناف لكون الانسان واجب
حقيقية (قوله وقيد آخر) أي مثلاً (قوله صدق) أي حكم العقل بصدق هذه القضية ومطابقتها للواقع
بمجرد الخ ولم يحكم بصدق عكسه اذ يجوز الخ (قوله وان كان) الاخصر الاولى أن يقول بعد قوله
غير حساس وان كان محالاً في نفسه ويترك قوله وان الخ (قوله ما اعتبر الخ) أي اعتبار الجزء في
الكل فالمراد بما الجزء فلا ينتج لزوم اعتبار الشيء في نفسه بالنسبة الى الحد (قال على الأعم) أي
انطلق لامن وجه ولا مطلق الأعم الشامل للعموم المطلق ومن وجه وكذا قوله على الأخص أي المطلق
لا مطلقاً (قل على الأخص) لم يقل على أخص تحت الأعم كما هو المشهور لئلا يتجه عليه أنه أخص

وحقيقته فذاتي له سواء كان عين حقيقته كالحیوان الناطق للانسان او جزأها المساوي لها
مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والناظر

الثاني للعرض وفيه اشارة الى أن الذاتية والعرضية لا يوصف بهما السكلي إلا بالنسبة الى أمر آخر غير
عليه فلا يكون الفرس مثلا عرضيا بالنسبة الى الانسان كما لا يكون ذاتيا (قال وحقيقته) أقول أن المراد
بالحقيقة ما به الشيء هو هو فعلى تقدير كون الشيء المحمول عليه جزئيا لا ينصور العين والجزء المساوي
من أقسام الذاتي ولا الأمر المساوي أو الاخص من أقسام العرضي أو ما به يجاب عن السؤال بما مر
نوعية أو جنسية فعلى تقدير كون الشيء المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالنسبة الى الفصول
ولا بعض الفصول بالنسبة الى بعضها ولا بعض العرضي بالنسبة الى بعض آخر في شيء من الاقسام وكذا
مفهوم الواجب وصانع العالم والقديم الذاتي فتأمل وكتب أيضاً النوعية أو الجينية تأمل (قل فذاتي)
بالمعنى الاعم وهو ثلاثة أقسام (قل الحيوان الناطق) في التمثيل السكلي المحمول بالحيوان الناطق ما
لا اعتبار الافراد في السكلي (قل مميزاً لها) أي بالذات لا بواسطة الجزء وكتب أيضاً حال كانت
(قل ما عداها) من المشاركات الجنسية (قل مميزاً لها) أي بالذات لا بواسطة الجزء من المشارك
الجنسي فبالقييد الاول خرج الاجناس المتوسطة والسافلة وبالقييد الاخير خرج الاجناس العالية

بالسكلي أعم من أن يكون موجوداً بالوجود المحمول أو الرابطي (قال وحقيقته الخ) المراد بها ما يجاب عن
السؤال بما هو وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالقياس الى
الفصول ولا بعض الفصول بالقياس الى بعضها ولا بعض العرضي بالقياس الى بعض آخر في شيء من
الاقسام ففيه أن كل كلى بالقياس الى حصصه نوع فكل فصل وعرضي حقيقة لوقوعه في جواب السؤال
بما هو عن الحصص فكل من المنوبات الاربع بالقياس الى المنسوب اليه الأعم منها خاصة كما يسأل
المتحقق فيما عدا الثالث والقياس الى المنسوب اليه الاخص عرض عام (قل فذاتي) قيد قسم
أطلق الذاتي على الحد الثام والا قسم (قل كالحیوان) المراد بالحيوان الناطق ما به أعني الانسان
فقوله للانسان أي لافراده في العبارة تامل فلا يرد انه لا يصح التمثيل للسكلي المحمول بالحيوان الناطق
لانه ليس بكلى لتركبه ولا محمول الا على مذهب من يقول ان المغايرة الذهنية بالاجمال والتفصيل كذا
في الحل ولا يبعد القول بان جعل موضوع البحث السكلي باعتبار الاغلب وبان المراد به ما ليس بمجمل
تجوزاً أو ان السكاف للتظهير (قل كالناطق له) لو حذف له هنا اكتفاء بقوله الا في جميع ذلك
اكان أولى

والذات الحقيقية للناطق
بالذات الفرد صادرة
عن الذات الفرد صادرة
الاخر اعلم صادرة

الذات المنزلة اليه
المفصلة فالنسبة
المظهر المنفصل بالنسبة
الى الذات والجزء الى الكل
بالنظر الى الجنس والنفس
وهذا ما تقرر به وقيل
بمعنى الافراد
فمنه نسبة الى الجزء
نبات به من غير

وبين المنهين للحقيقة
منهم مادة الا فبما
الانسان بالنظر الى
ومادة اخرى بالاجزاء
ما به الشيء الانسان
بالنظر الى زهر شلا ومادة
انسان الشيء عن الاجزاء
بما به الاشخاص
فتم صادرة

أو غير مميز أصلاً (١) كالجواهر والحيوان والأفعرضي له سواء كان

أحدهما اعتبر في الآخر فينبهما بحسب ذلك التجويز مساواة (١) (قوله أو غير مميز أصلاً إلى آخره) هذا مبني على أن المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عن جميع ما يشاركه في الجنس فوقه تميزاً بالذات فلا يكون الحيوان مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم وإن ميز الإنسان عما عدا الحيوان لأن تميزه للإنسان بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنأي والقابل للإبعاد بالذات إذ قد أخذ فيه الجنس العالي الذي لا يتصور أن يكون مميزاً للإنسان عما يشاركه في جنس فوقه إذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملاً على المميز في الجملة وعلى غير المميز أصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل بواسطة بعض أجزائه * ولك أن تقول

(قل كالجواهر والحيوان) كل من الجواهر والحيوان ميز الإنسان عن المشارك الوجودي بالذات إلا أن الأول لا يميزه عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا يميزه عنه بالذات مع أن المراد بذلك (قوله في المميز الذاتي) وكتب أيضاً معرف أي بخلاف المميز العرضي فإنه أعظم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي أو الوجودي كما في خواص الاجناس العالية (قوله هو المميز) تعريف (قوله في اصطلاحهم) أي إذا اعتبر في المميز الذاتي ما ذكر لا يكون الحيوان من أفراد المعارف أعني المميز الذاتي كما لا يكون من أفراد التعريف (قوله عما عدا الحيوان) من المشاركات الجنسية (قوله لأن تميزه) علة لتفرع فلا يكون عاقبته * وكتب أيضاً أي عن المشاركات الجنسية بواسطة الفصول وإن كان تميزه عن المشاركات الوجودية بالذات (قوله المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي ميز الإنسان (قوله في الجملة) أي ناقصاً (قوله غير المميز) وهو الجنس العالي (قوله بعض أجزائه) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

(قوله أن المعتبر) أي المعتبر فيه اعتبار المعارف بالكسوف في المعارف فلا يرد أن المميز الذاتي عين المميز لا عما يشاركه الخ فيلزم اعتبار الشيء في نفسه . ولو قل هو التميز الذاتي بالذات عن المشارك الجنسي فلا الخ إلى المكان أخصر وأولى (قوله لأن تميزه) علة لتفرع لا يكون الخ عما قبله أشار به إلى صفري الشكل الثاني * وقوله المعتبر . إلى كبراه الخ تقريره أن الحيوان ليس مميزاً للإنسان بالذات والمميز الذاتي له يميزه بالذات (قوله كالحساس) الكاف استقصائية إن كان العطف مقديماً على الربط (قوله فوقه) الأولى تركه (قوله إذ لا الخ) إشارة إلى أن صدق السالبة هنا بانتفاء القيد الأخير وتميز الجنس العالي للإنسان عما يشاركه في الوجود (قوله ولك أن الخ) فلي هذا لا يحتاج إلى اعتبار تقييد التميز بقوله بالذات

بالنوع ذاته وإن قسم الذات إلى الذات بالذات والذات بالعرض
بالنوع ذاته وإن قسم الذات إلى الذات بالذات والذات بالعرض
بالنوع ذاته وإن قسم الذات إلى الذات بالذات والذات بالعرض
بالنوع ذاته وإن قسم الذات إلى الذات بالذات والذات بالعرض

بمع
أشارة إلى الصفوف والكبرى
سطر في تقرير القياس
المميزان شتم على المميز وغير
المميز ولا يركز كذلك
مميز بالذات فيتم المميزان
عن المميز بالذات ثم يضمن
هذا إلى كبرى أخرى تستلزم
من أول المسئلة معنى
لا شريك غير المميز بالذات
مفصل ينتج المطلوب

صالح

ط
وإن كان يكون المميز بالذات
أدبر السطر فيتم المميز بالذات
الجنس به نفس المميز بالذات

مساويا لها أو أخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم مميزا
 في الجملة أو غير مميز أصلا كالشيء جميع ذلك للانسان (١) ثم الذاتى المشترك
 المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا في جواب أى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان
 لا يكون مشتركا دائما كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا أصلا (١) قوله كالشيء
 فانه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى

مميزة بالذات بناء على عدم تركبها من الجنس والفصل (قل عرضي) وهو ثلاثة أقسام أيضا (قل مساويا)
 ومنه الانواع والاجناس بالنسبة الى فصولها المساوية (قل أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الانواع
 وفصولها المساوية لها والانواع وتلك الفصول بالنسبة الى الاجناس وفصولها المساوية أو الأعم (قل
 مميزا) صفة كاشفة لكل من الشقين ٥ وكتب أيضا والمراد بالتمييز هاهنا وفي ما يأتى أعم من التميز
 بالذات أو بواسطة الجزء كما لا يخفى (قل ماعداها) من المشاركات الجنسية أو الوجودية (قال في الجملة) ومنه
 الاجناس والفصول المعومة بالنسبة الى الفصول المقسمة ٥ وكتب أيضا كالشئ والمنجز (قل ذلك) من
 الامثلة السبعة (قوله أن يعلم) من العلم بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق والتصور أعم
 من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإين قلنا بامتناع تعقله بالسكنه على المذهب المرجوح
 من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من انه علم بذلك الوجه (قوله
 ويخبر عنه) أى ولو في غير قالب اللفظ الموضوع بازائه فيشمل المعاني الحرفية لكن الأولى تركه
 (قوله أى شئ هو) أى في ذاته أو في عرضه كما يفيد عدم تقييد المميز بالذاتى في قوله ولك (قوله
 مشتركاً) أى بالنسبة الى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفرع نظراً لان الحيوان ليس بمشتركاً
 بالنسبة الى افراد الانسان فيلزم كونه مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم (قل أو أخص) ومنه الاصناف
 بالنسبة الى الانواع وفصولها مساوية أو أعم. وتخصيصها بالمساوية تحكم وكذا الاصناف والانواع وفصولها
 المساوية بالنسبة الى الاجناس وفصولها مطلقاً (قل مميزاً) المراد بالميز هنا وفيما يأتى المميز بالذات
 فيما سبق وتعميمه من المميز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج مامر حشولان التميز هنا أعم
 من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضى مميزاً
 المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التميز عن الأولى فقط لاحتجج اليه لادخال الانواع والاجناس
 مثلاً بالنسبة الى فصولها فى أقسام العرضى (قوله فانه بمعنى) الاحسن معنى ترك بمعنى (قوله ويخبر عنه الخ)
 أفاد بذلك ان المراد بالعلم به تصويره بالوجه المصحح للحكم عليه سواء كان بالسكنه أو بالوجه فلا ينتقص
 جامعية التعريف بذاته تعالى لا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق ولا التصور بالسكنه فلا يرا

بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص
بينها كالحیوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق أيضا وكالناطق
حيث اشتركت في الحيوان أيضا والا فاشترك تام كالانسان بالنسبة الى افرادہ

عارض لكل شيء واجبا كان أو ممكنا أو ممتنعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شيء
فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل

اذ لا فائدة في ذكره مع أنه يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكل شيء)
بل لنفسه أيضا (قوله فتأمل) كأنه اشارة الى ما قاله عبد الحكيم انه يميز الماهية عن تقيضه اللاتشي وابن
كان ذلك التقيض فرداً له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسبان مشترك تام ومشترك ناقص لانها ان الخ
(قال ان اشتركت) لو قل نعم الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الخ لكنني نعم المراد بالجزئيات كلها
ان كان الذاتي الآخر أعم وبعضها ان كان أخص (قال في ذاتي آخر) أخص كما في المثال الاول أو أعم
كما في المثال الثاني * وكتب أيضاً لتلك الجزئيات (قال خارج الخ) سواء كان ذلك الذاتي الخارج
خاصة غير شاملة للذاتي الاول كما في المثال الاول أو عرضاً عاماً له كما في المثال الثاني (قال والا) بان لم
يشترك تلك الجزئيات في ذاتي آخر أصلاً كالجوهر بالنسبة الى مجموع أفرادہ أو اشتركت في ذاتي آخر
داخل في الاول كالجسم بالنسبة الى مجموع أفرادہ وكالانسان

أن الاولى تركه اذ لا فائدة في ذكره نعم يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعاني الحرفية والضمائر المستترة
والمتمصلة والقضايا والاقية بان المراد الاخبار عنه ولو في غير قالب اللفظ الموضوع له أو عن مراده أو
باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلاً الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله
لكل شيء) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقة أو اضافية (قال ذاتي آخر الخ) خاصة
للذاتي الاول ان كان أخص وعرض عام له ان كان أعم والاول بالنسبة الى هذا الذاتي بالعكس (قال فهو
مشترك الخ) التعريف الضمني له لفظي أو اشتركت فيه بالمعنى اللغوي والمعرف بالمعنى الاصطلاحي وتعلق
بينها به بحسب المعنى الاصلی فلا يلزم توقف الشيء على نفسه هذا والاولى ترك قوله بينها (قال والا الخ)
النفي متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيحصل قسمان (قال فاشترك تام) ومنه النوع الحقيقي فانه
مشترك تام دائماً كالأجناس مافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل
فاشترك ناقص دائماً قريباً أو بعيداً كالأجناس بالنسبة الى افراد ذاتي أخص منها (قال الى افرادہ)
أي أو فردين منه

وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده (١) فكل ذاتي مميز الماهية في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه * وكل ذاتي سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي اخص منهم ^{ان} وجد الاخص كالحيوان * وانما ^{ان} المطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته ^{مخرج النزاع الآخر صادرة}

(١) (قوله بالنسبة الى مجموع افراده) زاد المجموع لما سبق أنه بالنسبة الى بعض افراد

(قال مجموع افراده) أو مجموع فردين أحدهما من نوع والآخر من آخر (قال فكل ذاتي) هذا مفرع عن الشرطية الأولى * وقوله الآتي وكل ذاتي سواء * بالنسبة الى المعطوف عليه أعني مشترك تام مفرع عن الشرطية الثانية وبالنسبة الى المعطوف مفرع عن الشرطية الأولى (قال مميز) أي بالذات لا بالواسطة (قال في الجملة) أي تاماً أو ناقصاً (قال ولو بالنسبة) تفسير مطلقاً (قال الى افراد نفسه) كالحاصل والناطق (قال سواء) أي لم يكن مميزاً بالذات أصلاً لا تاماً ولا ناقصاً (قال بالنسبة) أو مجموع فردين لم يكن بينهما ذاتي مشترك خارج عن ذلك الذاتي على التقدير الآتي (قال الى افراد نفسه) مجموعها (قال ذاتي) نوعاً أو جنساً (قال عن الواحد) جزئياً أو كلياً (قال تمام) أي بحسب العرف وأما بحسب اللغة فقد بسأل بها والمطلوب الوصف فيقال ما زيد ويجاب بأنه عالم وقد يسأل بها والمطلوب الخلق ولذا قال فرعون أولاً أين خوكه (ألا تسمعون) الجواب الذي لا يطابق السؤال حين سأل موسى بفره (ومارب العالمين) وأجاب موسى بأنه (رب السموات والارض) وقال ثانياً (أن رسولكم الذي أرسل اليكم لجنون) حين كرر موسى الجواب وقال (ربكم ورب آبائكم الأولين) تنقيطاً لفرعون وتنبيهاً على انه تعالى لا يعرف كمه (قال تمام حقيقته) أي الجملة ان كان الواحد شخصاً أو صنفاً أو المفصلة ان كان نوعاً أو جنساً سافلاً أو متوسطاً

(قال كالحيوان بالنسبة الخ) الاولى كالجوهر بالنسبة الخ ليكون في كلامه اشارة الى أن المشترك التام قسمان مالا يشترك جزئياته في ذاتي آخر أصلاً وما اشترك هي في ذاتي آخر داخل فيه (قال فكل ذاتي مميز) أي بالذات فلا يدخل في هذه الضابطة الحيوان بالنسبة الى مجموع افراده (قال الى افراد نفسه الخ) أي مجموعها والا لم يتحقق تقيض قوله ولو الخ لان كل ماهو فرد الاخص فرد الاعم (قال فرد مشترك الخ) سواء لم يميزها أصلاً كالجوهر لمجموع افراده أو ميزه عن المشارك الجنسي بواسطة الجزئ كثال المصنف (قال تمام حقيقته) جملة أو مفصلة بخلاف تمام الذاتي فيما يأتي فانه مجمل فقط

المختصة به بمعنى المختصة بنوعه (١)

الذي هو افراد الانسان كان مشتركا ناقضا (١) قوله حقيقة المختصة به بمعنى المختصة بنوعه الخ) أي ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم إنه مقول في جواب السؤال بما هو عن زيد وحده وأن البائيل عن الواحد طالب لتام حقيقة المختصة به * ثم اعلم أن المقول في جواب ما هو على ثلاثة أقسام *

(قال المختصة) قال عبد الحكيم الاختصاص بالنظر الى السؤال انتهى فلا حاجة الى ما ارتكبه المصنف (قال به) أي بحذف المضاف على الضمير المجرور في به على تقدير أن يكون الواحد شخصياً أو صنفياً. وأما على تقدير كونه نوعياً أو جنسياً فلا حاجة الى القول بحذف المضاف كما لا يخفى (قوله أي ليست) هذه الحاشية لبيان فائدة تفسير المختصة بقوله بمعنى المختصة بنوعه والحاشية التالية اعترض على ذلك التفسير مع جوابه * وما قيل إن قوله أي ليست مشتركة الخ دفع للزوم اختصاص الشيء بنفسه بان الاختصاص هنا بمعنى الجزء السالب على سبيل التجريد يكذبه تفريع قوله فلا يرد الخ والاعتراض الآتي في الحاشية التالية فانه بعد دفع لزوم ذلك أولاً لا وجه للاعتراض ثانياً * على أن الجزء السلبى هو عدم الوجود في الغير لا عدم الاشتراك فيه وبينهما فرق كما لا يخفى

(قال المختصة به) قد يقال إن الباء داخلة على المقصور أو السببية أي حقيقة التي اختصت بسببه أو لاعتبار المدخول فلا حاجة الى حذف المضاف تأمل (قال المختصة بنوعه) قد يقال يلزم على هذا جعل الاضافة بالنسبة الى المسؤول عنه الشخص أو الصنف لامية وبالنظر الى المسؤول عنه النوع أو الجنس بانية (قوله أي ليست) أقول هذا التفسير دفع للزوم اختصاص الشيء بنفسه بحمل الاختصاص على لازم الجزء السلبى وهو عدم الوجود في الغير كما قيل * وما يقال إنه يكذبه تفريع قوله فلا يرد والاعتراض الآتي في الحاشية التالية إذ لا معنى لذكره بعد دفعه أولاً ففيه انه يجوز كون التفريع من المفسر بالفتح وأنه ذكر الاعتراض نوطاً للجوابين الآتين * لكن يرد عليه انه لا معنى للمدول عن حمله على الجزء السلبى الى حمله على لازمه لاندفاع ما ذكره بكل منهما هذا. وعلى ما ذكرنا يكون قوله فلا يرد بيانا لفائدة تفسير المختصة به بالمختصة بنوعه * وقد يقال انه مع التفسير لتلك الفائدة * وفيه انها تحصل به فيلزم ما قبله مع أن في التفسير دفع الابراد الآتي فليحمل عليه لئلا يخلو المدول عن المعنى الحقيقي عن نكتة (قوله الانسان الخ) كبرى الشكل الثانى * وقوله الآتى وان السائل الخ اشارة الى

محضر المنع من كبر
دليل المعارض بتجريد
المراد من المدلول الأوسط

بأنه لا ضرورة للمصدر دليل المطلق
كسبب المنع من كبر
المختصة بنوعه هو الانسان
سطوته ينتج سطوته بالسلب
بكله ما هو عن زيد وحده
بمراد في هذا

ط
فدفع بان التفريع للزوم
الزوم والمنع من كبر
ذكر الاعتراض نفس ما كان
الاعتراض بان الانسان
جزء من الانسان
ببعضه

قسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحيوان وقسم بالعكس أى يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى محدود كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى المختصة بنوعه) أى بنوع ذلك الواحد . واما أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء بنفسه وهو فاسد . وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان . ويمكن أن يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد

(قوله بحسب الشركة) أى فى السؤال تارة (قوله والخصوصية) أى فى السؤال تارة أخرى ان لم يحدد السائل (قوله أى بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ماهر شخصى أو صنفى لا مطلقا يدل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فانه انما يلزم ذلك اذا كان المراد بالحقيقة الحقيقة المجملة بان يكون المسئول عنه واحداً شخصياً أو صنفياً لا المفصلة أيضاً للفرق بين المختص والمختص به بالتفصيل والاجمال . وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام كالحيوان الناطق (قوله الواحد) الشخصى (قوله أن يقول) أى بخلاف ما اذا كان قوله المختصة به على ظاهره فانه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فاما على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأما على تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجمة (قوله ويمكن) اشار بقوله ويمكن وبذكر ويجاب بصيغة الجهورل والاستقبال الى ضعف كل من الجوابين أما الأول فلأن الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك

صغراء وهى ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم اشارة الى أن قد اراد معارضة هذا القول صريحا ولضابطة المصنف التزاما (قوله الشركة الخ) أى فى وقتين أو وقت لكن بالنظر الى سائلين (قوله مقولا) أى بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حمله بحسب الشركة عقلا (قوله يستلزم) أى اذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا (قوله أعم من النوع) ان أراد أنه أعم من حيث الذات فلم وغير مفيد أو من حيث وقوعه فى الجواب فممنوع اذ المسئول عنه اذا كان واحدا شخصا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجملة وان كان نوعا أو جنسا كان الجواب بالحد

وعن المتعدد تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبما هما أو بما هم عن زيد وعمرو أو مع بكر طالب للانسان أيضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب

التمام فينبذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص أو بأن يقال إن المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على أن الاختصاص اضافى كما لا يخفى

لامفهومه وأما الثانى فلان ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافياً اليه كونه حقيقياً ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) أشخاصاً أو أصنافاً أو أنواعاً أو أجناساً أو مختلفات (قال عن زيد) أو عن الرومى (قال للانسان) الذى هو تمام الذاتى المشترك وهكذا فيما يأتى * وكتب أيضاً الذى هو تمام حقيقته الجملة المختصة بنوعه (قال وعن الانسان) وعن الحيوان أو الجسم طالب لحيدهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذى هو تمام حقيقته المفصلة المختصة (قال عن زيد وعمرو) أى فيما هما (قال أو مع بكر) أى فيما هم (قال وعن الانسان الخ) أو عن فرديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام فى الآتين

التمام (قوله أو بأن يقال) ويمكن الجواب بان المراد المختصة بمفصل نوعه لكن يعود الاعتراض بالنسبة الى المسؤل عنه النوعى أو الجنس (قوله بفرد نوعه) لو قال بافراد نوعه لم يخرج الى قوله بناء على الخ لانه حينئذ يكون المحصر حقيقياً ولم يتجه أن ارادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً فلا معنى للعود اليه مع ارتكاب حذف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على أن اضافة الفرد للاستغراق المجموعى لم يلزم السكر على ما فر منه (قال الذاتى) فى التعبير بالذاتى هنا والحقيقة فيما سبق تفنن والمراد من المشترك أعم من التام والناقص ولا يخفى ان المطلوب بالسؤال عن الاشخاص أو الاصناف أو عنهما عند اتحاد النوع أو عن كل مع النوع المندرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك التام كالسؤال عن الواحد وعن الاجناس وعن كل وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة اليه والناقص بالنسبة الى كل منها والجنس المندرج تحته ان كان فبين المطلوبين العموم والخصوص المطلق بحسب التحقق (قال بينهما) الثانية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن صنفيهما أو فرديهما (قال للجسم) أى لجملة اذ المطلوب هنا هو الحقيقة الجملة الا أنه أقام المفصل مقامه لعدم وجود لفظ مفرد بإزائه (قال العقل العاشر) وكذا باقى العقول ومطلق العقل فلو ترك قيد

إما بميزه الذاتي ان قيده بقيد في ذاته أو بميزه العرضي ان قيده بقيد في عرضه أو المميز المطلق ان لم يقيد بشئ فالسائل عن زيد وحده أو مع عمرو باى شئ هو في ذاته طالب للناطق أو الحساس أو النامي أو القابل للأبعاد الثلاثة وبأى شئ في عرضه طالب لمثل الضاحك أو الماشي والسائل عن زيد وهذا الفرس باى شئ هما في ذاتهما طالب للحساس أو النامي أو القابل وبأى شئ في عرضهما طالب لمثل المتنفس أو المتحيز وقس عليه • اعلم

في الحدود والرسوم الناقصة فتأمل

يجوز التعريف به في الحدود والرسوم الناقصة والكبرى وهي كل ما يجوز التعريف به فيهما يصح في جواب أى شئ مطوية (قوله فتأمل) إشارة الى منع المقدمة الرافعة بمنع كبرى دليلها بسند أن الجنس كالحيوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع أنه لا يصح في جواب أى شئ هو كما مر في الحاشية المنوطة على قوله أو غير مميز (قل إما بميزه الذاتي) بدل الموصول (قل قيده بقيد) أى المميز بالفتح (قل أو القابل للأبعاد) هذا اذا كان المضاف اليه لكلمة أى عنوان الشئ أو الموجود أو الجوهر وأما اذا كان عنوان الجسم فالسائل طالب للثلاثة الاول أو الجسم النامي فلاولين أو الحيوان فلاول لوجوب كون المطلوب كالجواب أخص مما أضيفت هي اليه (قال أو الماشي) خالف غيره في تجوز الماشي من الاعراض العامة في جواب أى شئ في عرضه (قل وهذا الفرس) ولا يجوز ذكر العقل العاشر بدل هذا الفرس ان قيل في ذاتهما بخلاف هذا الشجر فالمطلوب النامي أو القابل وهذا الحجر فالمطلوب هذا

تأمل (قوله فتأمل) إشارة الى أن المراد بالجواز الوقوعي فلا يتجه ما يقال ان الحيوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع انه لا يصح في جواب أى شئ هو اذ لا يقع به بخلاف الفصل فتدبر (قال أو المميز المطلق) يوم عدم جواز الجواب بالمميز الذاتي أو العرضي وليس كذلك ولو قال أو مطلق المميز لكان أولى وبشبه بما ذكرنا التأمل في قول النحاة المفعول المطلق ومطلق المفعول (قال بأى شئ هو) لا يخفى ان العادة جارية بذكر أى شئ هو في السؤال عن الواحد وعن المتعدد إجماع الى اتحاد الجواب كما أن ذكر ضمير الواحد موضع المتن في قوله تعالى (والله ورسوله أحق أن يرضوه) إشارة الى أن رضاه كل عين رضاه الآخر فلا حاجة الى التقييد بان كان السائل عن زيد وحده (قال للناطق الخ أو) أى لمميز ذاتي يكون أخص مما أضيف اليه أى (قال بأى شئ هما) كان فيه مع ذكر أى شئ هو بالنظر الى المتعدد تفننا أو احتياكا على ما قررنا فافهم

وأما أن يشرع في عرضه فيصير ذكر
القولين كما به بالمعنى ولا
في مرضى أن قلنا بأنه فائس
وأن يقر بأنه فصل بناء على ما
النظر من جنس ينص
ذكر في ذاتها البض

[illegible]

اولا. لا تخافوا ولا تحزنوا
واستمعوا لقول ربكم
فانهم يريدون ان يخرجوك
من اوطانكم واثباتهم
فيها فاعلموا ان الله
هو العزيز الحكيم
فانهم يريدون ان يخرجوك
من اوطانكم واثباتهم
فيها فاعلموا ان الله
هو العزيز الحكيم

﴿ فصل في الكليات الخمس ﴾

القابل (قال ان ذاتي) الاضافة بالنسبة الى قسم من الذاتي أعني ما كان عين الماهية بيانية وبالنسبة الى
 غيره لايمية (قال الماهية) الجنسية أو النوعية (قال الحقيقية) كأن المراد من الماهية الحقيقية ماهية
 محصلة بنفسها اندرجت تحت مقولة من المقولات العشرة ومن الاعتبارية ما ليست كذلك بان اتزعما
 العقل من تلك الموجودات وانصف بها الشيء لغة أو اصطلاحاً أو اتزعما من عند نفسه فيدخل في
 الاعتبارية الوجوب والامكان والقدم والحدث ومفهوم المشتقات فانه من الماهية الاعتبارية صرح به
 في شرح المواقف ومصطلحات النحائب والمناطق مثلاً والآنسان ذو رأسين وناب الفول ولا يشك
 بالامتناع فانه منتزع من باري تعالى فتأمل (قال في الواقع) لاعتبار المدخول (قال من غير مدخل)
 تفسير في الواقع (قال ولذا عسر) فيلزم عسر التميز بين حدها ورسمها الحقيقيين أيضاً (قال بمجرد عدم)
 كلام السيد قدس سره صريح في أن مادخل في الماهية الاعتبارية اما جنس أو فصل قريب (قال
 الموضوع له) اللغوي أو العرفي (قال بينهما) أي بين حدها ورسمها الاسميين (قال في السكليات الخمس)
 أي في تقسيم الذاتي والعرضي اليها وترد فيها * وكتب أيضاً أي طوائف قال الامام أبو حيان اذا لم يلفظ
 بالميز اطراد التناء للمؤث وعدمها للمذكور وأجاز العكس ومنه مبتدأ من الشوال * وكتب أيضاً كأنه نزل

وَبِالنَّظَرِ إِلَى مَا كَانَ عَنِ الْمَاضِي لَا سَبِيلَ لِلْإِصْحَاقِ
بِغَيْبِهِ إِلَّا بِالْإِحْصَاءِ وَالْفَتْحِ عَلَى مَا يَرْتَوَى
وَالْقَلْبُ عَلَى مَعْنَى تَقْدِيرِهِ مَعَادَتُهُ

(قال الحقيقة) وهي ماهية اندرجت تحت إحدى المقولات العشر أفرادها موجودة بوجود أصلي (قال
مالم يكن) نشر على وفق اللف (قال الماهية) هي ما ينزعها العقل من أمور موجودة في الخارج كالوجوب
والامتناع والإمكان وصائر الأمور الاصطلاحية أو يخترعها من عند نفسه كإنسان ذي رأسين صرح به
عبد الحكيم بالبسط واليراد بالأمور الموجودة أفراد الماهية في نفس الأمر لا الموجودة بوجود أصلي
وقيل إن الامتناع منتزع من الباري تعالى وفيه أن انتزاعه منه ليس أولى من انتزاعه من أفراد
الممكن فتدبر (قال بمجرد) قضيته أن ذاتي الماهية الاعتبارية يكون نوعاً وجنساً وفصلاً وهذا إنما يتم
إذا حملت تلك الماهية على ما يعبر الحقيقة الشخصية وغيرها وجعل إضافة الذاتي إلى الماهية بالنسبة
إلى الأول ببيانته وإلى الأخيرين لامية تعسف ويمكن أن يراد الدخول من عدم الخرج فيكون الذاتي
بالمعنى الخاص وقس عليه قوله المالم يكن خارجاً (قال الموضوع له) متنازع فيه كقوله المالم يكن
الواقع (قال ولذا سهل) إنما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح أو الواضع

بانی تمام افراد ممکن
مقتضی بیرون وجود
علیه تمام امور الله

قد سبق أن الكلى إما ذاتي وإما عرضي فالذاتي أن كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقي كالإنسان والشمس ويعرف

(١) (قوله أن كان عين الحقيقة الخ) لا يخفى أن التعرض لكونه عين الحقيقة أو جزأها مما لا حاجة إليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على أن كل نوع حقيقي عين حقيقة مآخذه من الجزئيات . وكل جنس هو جزء أعم . وكل فصل

المذكر الالفاظ في إطلاق اسم العدد كما في الجمع بالآلاف والنساء منزلة الاناث (قال عين الحقيقة) احتراز عن الحقيقة الجنسية (قال بحيث الخ) احتراز عن الحد (قال بما هو) أي بما فيها هو . وكتب أيضاً الأولى ترك هو (قوله عين الحقيقة) يعني أن كون الذاتي عين الحقيقة أو جزءها قد علم في صدر الفصل السابق فلا حاجة إلى التعرض له بخلاف كونه متلبساً بالحيثيات المذكورة فيحتاج إلى التعرض لها إلا أنه لما لم يعلم هناك أن العين وكذا الجزء ماذا فهما عليه هنا مع التعرض لتلك الحيثيات المذكورة (قال ويعرف) لم يقل ويرسم أي رسماً اسمياً لعدم الجزم بكون هذا التعريف غير ما اعتبره المصطلح الأول . وكتب أيضاً أعترض على هذا التعريف وتعريف الجنس باستلزامها الدور فانه ما لم يعرف أن نوع زيد وجنسه ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه أو عنه وعن هذا الفرس بما فالمعرفة الثانية مثبوتة على المعرفة الأولى فلو عرف النوع والجنس بالمقول في جواب ما هو لزم الدور . وأجاب عنه عبد الحكيم بمنع التوقف المذكور لجواز حصول المعرفة الثانية بمعرفة كون الكلى تمام الماهية المختصة أو المشتركة . وأقول على تقدير تسليم التوقف لافساد في نفس التعريف أيضاً لأن كلا من العرفين السابقين تصديق كما لا يخفى فإذا عرفاً بما ذكر يتوقف تصورهما على تصور المقول

(قال عين الحقيقة) بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو (قال بحيث يكون الخ) احتراز عن الحد التام أن قيل بإطلاق الذاتي عليه وبيان لا واقع أن لم يحكم به (قال عن المتعدد الخ) لو قال بدل قوله عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد عنها لكان أخصر وكفى إذ المقصود بالحيثية إخراج الحد التام وهو لا يقال على الجزئيات في جواب ما هو . إلا أن يقال أراد بيانها بنحو يخرج الجنس أن لم يعتبر إخراجها بقوله عين الحقيقة (قوله على أن كل نوع) الاوفق بالمتن على أن كل ما هو عين حقيقة ما مآخذه من الجزئيات فهو نوع حقيقي . إلا أنه نبه على أن المتعارف حمل المرف بالكسر على المرف (قال ويعرف الخ) تنبيه على أن المصنف لم يجزم بكون تعريف الكليات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون

بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة في جواب ما هو

ولا يتوقف تصور المقول على تصورهما وان توقف التصديق بكون الشيء مقولا على التصديق بكونه نوعا
أو جنسا * نعم يلزم الفساد بالنسبة الى الغرض من التعريف لكونه تعريفا بالحكم على طبق الفساد في
تعريف العرب بما اختلف آخره على ما ذكر في الفوائد الضيائية * ثم إن هذا الاعتراض غير مختص
بالتعريفين كما لا يخفى (قال بأنه) اعترض بأن مدخول الباء يلزم أن يكون من التعريف مع أن اسم أن
عبارة عن المعرفة * وأجيب بأنه انما يلزم ذلك لو كان المراد ويعرف بهذا التعريف وأما اذا كان المراد
ويعرف بهذا الطريق فلا تأمل (قال على كثيرين) الجنس يحمل على هؤلاء الكثيرين أما في غير
جواب ما فظاهر وأما في جوابها فبأن يقال ما زيد وعمرو وبكرو هذا الفرس فيجواب بأنهم حيوان فأنشد
خروجهم بمضهم الى اعتبار فقط قيدا للمقول * واعترض بخروج مثل الحيوان بالنسبة الى الحصص مع
انه نوع وبعضهم الى اشعار تعليق المقول المشتق بعلمية المأخذ وبعضهم الى قوله في جواب ما هو وقيل إن
يجله على المتقين ضمنى * وكتب أيضا حصصا أو أشخاصا أو أصنافا (قال بالعوارض) أي لا مختلفين
بالحقيقة * وقيل أي لا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة حتى يفيد ما يفيد قيدا فقط من الاحتراز عن
نحو الجنس (قال في جواب) قد يقال في كلامه احتباك حيث حذف هنا (ومأم) بقرينة قوله المار على
كثيرين وهناك على واحد بقرينة قوله ما هو وقوله الخصوصية. وبهذا يندفع عدم ملازمة هذا القول لقوله
على كثيرين * وقد يندفع بأن المراد انه مقول كثيرين دفعة أو دفعات (قال ما هو) أي السؤال

التعريف المذكور هنا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره (قال بأنه كلي الخ) أي بهذا الطريق
لا بهذا التعريف فلا يلزم أخذ المعرفة في التعريف وقس عليه ما يأتي (قال كلي مقول الخ) أي دفعة
أو دفعات فلا ينافيه قوله والخصوصية (هذا) ولا يتوقف معرفة مقولية الشيء في جواب ما هو على معرفة
كونه نوعا لانها معلومة من كونه تمام الحقيقة المختصة بمجربياته بالحيثية المارة كما نبه عليه المصنف بتقديمها
الحصر على التعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للدور (قال على كثيرين) خارجة
أو ذهنية بناء على أن الحقيقة هي الماهية الثابتة في نفس الامر فلا ينتقض بالنوع المنحصر في فرد والذي
لا فرد له * وفيه تغليب للمذكر على المؤنث * ولو قال على السكرة المتفقة الحقيقة لكان أخصرا وأولى
والمراد الحل عليها للاتفاق فيها واختلاف العوارض كما يفيد تعليق الحكم المشتق فلا ينتقض ما نبهنا
التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس (قال لا بالحقيقة الخ) مرتبط بقوله
بالعوارض لا بقوله مقول والا انتقض التعريف جمعا بالاجناس بالنسبة الى حصصها * وأما اخراجها بالنسبة
الى أنواعها وأشخاصها فهو اما بما مر منا واما بحمل القول على الصريحى فافهم (قال في جواب ما هو)

نشارة ان الرتبة
كون الباء للفظ عدم
صحة الخبر صحتها

لان تعريف بوضع المبنى
بالنظر الى حصصه ولا
ببينة بصيغة الترتيب
صاح

بحسب الشراكة والخصوصية والا فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق (١) بحيث يكون محولاً في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحیوان الانسان والجوهر للحيوان ويعرف بأنه كلى مقول

مساو او اعم (١) (قوله فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى ان الظاهر ان نقول من اجزائها لکننا عدلنا عنه الى ما ترى للآن يتوهم اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ ^{نطاق} كل الانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس

(قال والخصوصية) أى فى السؤال (قال والا) بأن لم يكن عين الحقيقة أصلاً أو كان عين الحقيقة المشتركة فإن كان الثانى بأن كان جزءاً إلخ أو أن كان الأول بأن لم يكن جزءاً أعم كذلك إلخ (قال من أجزاء) ما فوق الواحد (قال الحقائق) النوعية أو الجنسية (قال بحيث يكون) احتراز عن الفصل البعيد (قال بما هو) فيها (قال من جزئياته) الإضافية (قال الحقيقة) النوعية أو الجنسية (قوله اذ كما) دليل لعدم الاختصاص المستفاد من الكلام (قوله كذلك) وسببنا منا آخر الفصل التالى بيان امتناع تركيب الفصول من الاجناس والفصول * على أن نؤمن الاختصاص بما عدا الفصول من الانواع والاجناس باق لاختصاص الحقيقة بالجنسية والنوعية اللهم الا أن يحمل الحقيقة على ما به الشئ هو هو * او يقال إن الفصول حقيقة نوعية بالنسبة الى الجنس وإن لم تكن كذلك بالنسبة الى أفراد الماهية التى هى فصول بالنسبة اليها (قوله وفصول) لم يتعرض لتركيب الخاصة

أى فى جواب السؤال بما فى ما هو وهو يستعمل فى الواحد والمتعدد كما مر فلا يرد أنه لا يلزم قوله على كثيرين (قل من اجزاء) أى كأننا من الخ فكلمة من متعلق بمقدر صلة قوله أعم وهى من الحقيقة المختصة محذوفة (قل عن المتعدد) الأولى تركه لان ما قبله كافى فى اخراج سائر الكليات (قل للانسان) اشارة الى تعميم الحقيقة من النوعية والجسمية (قوله لكنا عدلنا) يعنى ان المقام مقام الاضمار لكنا وضعنا الظاهر موضع المضمر لنكتفى به الى اشارة الى اختلاف الحقيقةين (قوله اختصاص الخ) مندفع بارتكاب الاستخدام ولذا قال يتوهم (قوله اذ كما) أى وذلك الاختصاص فاسد اذ الخ قوله اذ علة لمقدر أشار اليه بقوله يتوهم (قوله للجناس الخ) ربما يقال توهم الاختصاص بما عدا الفصل باق اذ المراد بالحقيقة ما به يجاب عن السؤال بما هو و قدفعه بان الفصل حقيقة نوعية بالنظر الى حصصه لا ينفع اذ المراد ان الفصول من حيث هى فصول لها أجناس وفصول . وكذا

معناه الى المعنى في قوله تعالى
وقوله في قوله تعالى

المقدمة
توقلتها
في الفصل

عن ابن النبی
والنقل والرفع

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

البريد

الشيخ والشيخ

لافتاسی والا

وَلَا تُفَصِّلُ

وفضولاً بآق

۱۰۰

بالنظر إلى الفضا

وقد غنى بالمدينة

عَلَى أَنْ يَصِفَ

و من بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

اطلقت

السؤال الثاني

1792.

1

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو بحسب الشركة فقط وأن لم يكن جزءاً اعم كذلك بل جزءاً مميز لها في الجملة (١)

والفصول أجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء مميز لها في الجملة الخ) أي سواء ميزها عن جميع الأعيان من المشاركات الجنسية كالفضل القريب أو عن بعضها كالفضل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده أو مع عمرو بأي شيء هو في ذاته كان

والعرض العام من الاجناس والفصول كالانسان والحيوان بالنسبة الى الناطق وحصصه (قال ماهو) بنا (قال بحسب الشركة) بيان للواقع (قال وان لم يكن) بأن لا يكون أعم أو يكون أعم ولكن لا يكون بالحيثية المارة (قال بل جزء) أشار بإعادة الجزء الى أن النقي غير متوجه اليه • وكتب أيضاً كان الاولى أن يقول بان كان جزءاً مميزاً لها (قال مميز لها) أي لتلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله كالفضل) الكاف هنا كالاتية استقصائية (قوله بأي شيء هو الخ) أو بأي شيء هما في ذاتهما

دفعه بان المراد بها ما به الشيء هو هو ^{مخرج} الجنس أيضاً الا أن يقال بان ما أعم من العلة النافعة والناتجة المنافي لما قاله عبد الحكيم من أن الحقيقة بهذا المعنى لا تكون الا تمام الماهية (قوله والحساس للحيوان) كأنه لم يتعرض لتركب الخاصة والعرض العام لان تركبهما من حيث النوعية والجنسية لان حيث كونه خاصة أو عرضاً عاماً (قال مقول على كثيرين) لا يقال ان كلا من الجنس والنوع والفضل جزء جزئيات والجزء لا يحمل على الكل لانا نقول حملها عليها باعتبار كليتها لا كونها أجزاء أو نقول انها أجزاء عقلية لا خارجية والمنافي له الثاني • فان قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها • قلت ان أردت بالاتحاد الذهني فمنوع لان الحمل هو اتحاد المتغيرين في الذهن خارجاً أو الخارجى فسلم وغير مفيد لعدم منافاته للجزئية فتأمل (قال بالحقائق) الجملة أو المفصلة (قال ماهو) أي المسئول عنه ولذا عبر بضمير المفرد المذكر وقد يقال عبر به لان المفرد أصل الثنية والجمع والمذكر أصل المؤنث (قال بل جزء) إشارة الى توجه النقي الى قيد العموم والحيثية المارة المعبر عنها بقوله كذلك فعلى الاول يكون الفصل قريباً وعلى الثاني بعيداً (قوله من المشاركات الخ) إشارة الى أن الكلام في فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الجنس لان وجود فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الوجود فقط لبثائه على تركيب الماهية من أمور متساوية ممتنع كما يشير اليه المصنف (قوله كالفضل القريب الخ) الكاف استقصائية ان كان مثلاً للذاتي المميز عن جميع الأعيان وإشارة الى الخاصة ان كان مثلاً لمطلق المميز عن جميعها ولو قال وهو الفصل لكان أولى . وقس عليه قوله كالفضل البعيد (قوله فانه) علة لتعميم التفسير

عبد
فرقة بان بالنسبة
عبد الحكيم
الذي
ما به الشيء
عند تقدير صدق

بحيث لا يكون محمولا في جواب ما هو بل في جواب أى شئ هو في ذاته فهو فصل لها
 مساويا كان أو اعم كالناطق والحساس (١) للانسان ويعرف بأنه كل من مقول على الشئ في
 جواب أى شئ هو في ذاته والعرضي

الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو
 الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق
 والحس ولم بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما
 جزموا ان في الانسان جزءا جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي
 الحيوان جزءا جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين
 ووضعا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وأرادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين
 هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامى والقابل للابعاد

(قل بحيث) الحثية هنا كالحثيات الآتية بيان للواقع لا للاحتراز عن شئ وكذا قوله يميز لها هنا
 وفيما يأتى (قل فهو فصل) أى قريب أو بعيد (قوله ولو بالقوة) ولو كان المراد بالنطق النطق الباطنى
 (قوله وأرادوا بهما) أى مجازاً بطريق ذكر الشئ وإرادة مبدئه (قل على الشئ) شخصاً كان
 أو صنفاً أو نوعاً أو جنساً واحداً أو متعدداً ولم يقل على كثيرين وعلى واحد لانتقن

(قل بحيث لا يكون الخ) الحثية هنا كالاتيتين بيان للواقع لا يقال الحثية هنا للاحتراز عن
 الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً. وقس عليه العرض
 العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تعميم للتعاطفين (قوله وضعا أقرب الخ) هذا مشعر
 بان الحساس أقرب العوارض الى الحيوان وأنه أقيم مقام الفصل. وفيه أنه ينافى ما يأتى من أنهم أخذوا
 الحساس والمنحرك بالارادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما وقد يجاب عن اليراد الاول
 بحمل الاقربىة على الاضافية (قوله وأرادوا) أى مجازاً كما أشار اليه بقوله اللذين الخ (قوله كما حققه الخ)
 قالت الحكماء الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من
 الكيف القسم من العرض القسم للجوهر (قل على الشئ) واحداً أو متعدداً. ولم يقل على كثيرين
 وعلى واحد للاختصار (قل في ذاته) حال من هو بتأويل أولا والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشئ
 في حد ذاته بتمكن المظروف في الظرف أى ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض وكذا قولهم

فهم ما لم يذم الفرد
 كونه ذاتاً لها هو المشتق
 وقوله من يميزها عن الاشياء
 الاظهر لعموم كونها من
 عوارضه اذ لم يميز
 بكونها عرضية احد
 طالم يميز بكونها ذاتاً
 يعني صادرة

بحسب
 قوتها مرادهم بالحيرة هنا
 التردد في الميزان لا الحياة
 وشعبان لك قول الحس
 في المعنى كقوله في الروح
 بالعرض الحس والحركة
 بأمره فظهر الدور

أن اختصاص بحقيقة واحدة من الحقائق مبرزاً لها عن جميع ماعداها بحيث يكون مبرزاً
 في جواب أي شيء في عرضه فهو الخاصة لها مساوياً كان أو اخص كالضاحك بالقوة أو بالقدر
 للانسان والمنتفس للحيوان وتعرف بأنها كلية مختصة
 (قال ان اخص) قد يقال يخرج عن هذا البيان الانسان بالنسبة الى الناطق والناطق بالنسبة
 الضاحك والضاحك بالنسبة الى المتعجب وبالعكس فيما عدا الأولين وكذا يخرج ذلك كله بالنسبة
 الى الحساس والمأشئ وإن لم يخرج بالنسبة الى الحيوان ولو قال أن اخص بكل من الكلبيات لم يبرز
 ذلك لا يقال ان الكلام في الخاصة الحقيقية كما قال فهو الخاصة لها لأننا نقول لو كان كذلك لقال في التعريف
 الآتي كلية مختصة بالحقيقة وللزم خروج ما ذكر من الكلبيات الجنس تدبر (قال من الحقائق) النوع
 والجنسية (قال فهو الخاصة لها) الانسب بالسابق واللاحق ترك الالام (قال أو اخص) ومنه الضم
 كالرومي للانسان (قال والمنتفس) المنتفس ولو بالقوة خاصة اخص من الحيوان لان الحيوان إما برز
 وإما بحري فالمنتفس ذو البري وأما البحري فستنشق (قال بأنها كلية) أقول لا يجوز ارجاع هذا
 التعريف الى المعرف والا يلزم أخذه في التعريف فالصواب أن يقول بأنها كلي مختص الخ أي

في عرضه (قال اخص) بصيغة المجهول يقال خصه بكذا واخصه به . والآخص اختصاص بالشيء مبرزاً
 له عن الخ وعدل عنه تنبيهاً على أنه لا خاصة لهاية المعدومة لان المعدوم مساوب في نفسه فلا يتصف
 بشيء لا اختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الخ) ولو باعتبار حصصه فلا
 يرد أن الانسان بالنظر الى الناطق وهذا بالنسبة الى الضاحك وهذا بالنسبة الى المتعجب وبالعكس في
 الاخيرين خواص مع عدم دخولها في التعريف الضمني للخاصة وخروجها عن سائر الكلبيات حينئذ
 ولك القول بأنه لا خير في الخروج من تلك الجهة لأن المضر بقاء الواسطة من كل جهة (قال كالضاحك
 بالقوة) أشار بالنالين الى أن الحقيقة أعم من الجنسية والنوعية (قال بأنها كلية) أي ماهية كلية فلا يلزم
 أخذ المعرف في التعريف . أو ذكر الكلية هنا مبني على لغة هند انسانية وفي القاموس انه مؤلّد فالاول
 أن يقول بأنها كلي مختص والقول بأنه لا يصح الا بتقدير الموصوف كالأمر مندفع بان المراد بالكلية
 معناه الاصطلاحي لا الاغوي فلا يلزم مطابقتها مع الموضوع (قال مختصة الخ) احتراز عن الجنس والنوع
 بالنظر الى ما تحتهما ان لم يعتبر مجموعهما والا فهما خارجان بقوله أي شيء . وكذا عن الفصل البعيد بالنسبة
 الى ماهو بعيد له لا إلى ماهو قريب له وعن العرض العام من حيث انه عرض عام وقوله في عرض
 احتراز عن الفصل القريب فان قلت يخرج بقيد الكلية جميعها فلا حاجة الى باقي القيود قلت أريد

بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه وأن عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالتنفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرف بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً

وغيرهما من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون الخ) سواء كان يميز في الجملة أولاً

أمر كلي الخ تأمل (قل بالشيء) احتراز عن الجنس أما بالنسبة إلى الأنواع فظاهر وأما بالنسبة إلى نفسه فلاقتضاء الاختصاص التغاير بين الطرفين • وكذا عن الأنواع بالنسبة إلى نفسه أو الأصناف وعن الفصل البعيد بالنسبة إلى ما هو بعيد عنه لا إلى ما هو قريب عنه وعن العرض العام بالنسبة إلى ما هو عرض عام له • وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب بحسب (قل يكون محمولا) قد يقال يقتضض هذا البيان بمفهوم الجزئي لأنه ليس محمولا على نفس الحقائق بل على ما تحتها من الأشخاص (قل منها) أي من الحقائق سواء كان مع ذلك محمولا على ما تحتها من الأصناف والأشخاص كما لماشي أو من الأصناف فقط كالكلبي المحمول على الانسان وعلى ما تحتها من الروبي والحبشي دون زيد وعمر أولاً يكون محمولا على ما تحتها أصلاً كالنوع فإنه محمول على الانسان والفرس دون ما تحتها من الأصناف والأشخاص • وبهذا يعلم أن التعريف الآتي تعريف بالأخص تأمل • وجهه أن النوع وإن لم يكن محمولا على ما تحت حقائق نوعية لكنه محمول على ما تحت حقائق جنسية من الأنواع (قوله أولاً) كالشيء

بها المعنى الاصطلاحي كما مر ومعنى التأنيت غير ملحوظ هنا وتوصيفه بالاختصاص باعتبار اللفظ فعلى هذا لا حاجة إلى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قل بالشيء) أي جنساً كان أو نوعاً عالياً كان أو سافلاً • ولم يقل بالنوع لأنه إن أراد النوع الحقيقي لم يشمل بعض الإضافي والجنس أو الإضافي لم يشمل بعض الحقيقي والجنس العالي أو الأعم بطريق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الأخير ويلزم القول بأن التعريف الخاصة النوع إذ خاصة الجنس العالي عرض عام واختيار الشق الأخير (قال على كل منها) أي أو على ما تحتها (قال على ما تحت حقائق) أي أو على أنفسها ففي كلامه احتباك فلا يرد انتقاض الجبئية بمفهوم الجزئي لعدم حمله على نفس الحقائق ولا التعريف بالأخص لعدم شموله لما لا يجعل على الأفراد كالنوع ولا المناقاة بين كلامي المصنف • الآن هذا إنما يتم لو سمع حذف العاطف مع المعطوف بأوه ويمكن الجواب عن الأول بأن المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثاني بحمل

ان ادعى ان الشيء نفسه
لا يمكن ان يكون عرضاً عاماً
لأنه لا يمكن ان يكون
عرضاً عاماً لشيء واحد
فلا يقتضاء الاختصاص
التغاير بين الطرفين •
وكذا عن الأنواع بالنسبة
إلى نفسه أو الأصناف وعن
الفصل البعيد بالنسبة إلى
ما هو بعيد عنه لا إلى ما
هو قريب عنه وعن العرض
العام بالنسبة إلى ما هو
عرض عام له • وقوله في
جواب أي شيء هو في
عرضه احتراز عن الفصل
القريب بحسب (قل يكون
محمولا) قد يقال يقتضض
هذا البيان بمفهوم
الجزئي لأنه ليس محمولا
على نفس الحقائق بل على
ما تحتها من الأشخاص
(قل منها) أي من
الحقائق سواء كان مع
ذلك محمولا على ما تحتها
من الأصناف والأشخاص
كما لماشي أو من
الأصناف فقط كالكلبي
المحمول على الانسان وعلى
ما تحتها من الروبي
والحبشي دون زيد وعمر
أولاً يكون محمولا على
ما تحتها أصلاً كالنوع
فإنه محمول على
الانسان والفرس دون
ما تحتها من الأصناف
والأشخاص • وبهذا
يعلم أن التعريف الآتي
تعريف بالأخص تأمل •
وجهه أن النوع وإن لم
يكن محمولا على ما تحت
حقائق نوعية لكنه
محمول على ما تحت
حقائق جنسية من
الأنواع (قوله أولاً)
كالشيء

الحقائق التي لها الماصدق على الاعم من النوعية والجنسية * بقي أنه ينتقض التعريف بالشئ ونحوه
 بالقياس الى الجوهر لعدم اندراجة تحت حقيقة * وبجواب ابن الحذور هو بقاء الواسطة من جميع الجهان
 كما مر (قوله سواء) توطئة لمعارضة قول المناطقة بعدم حمل العرض العام أصلا (قوله فعلى هذا الخ) في
 ان المفرع عن التعميم انما هو صحة كونه مقولا في جوابه لا لزومه فلو قل فعلى هذا يصح كون العرض الخ
 لكن أولى (قوله وقد قلوا الخ) أي فيكون التعميم مخالفا لذلك القول (قوله لا يقال) جواب المعارضة
 بتحرير المراد (قوله بل خاصة) أي ومرادهم بقولهم انه غير مقول في الجواب انه من حيث هو عرض
 عام غير مقول في الجواب لان شأنه الادخال وان كان مقولا من حيث انه خاصة اضافية فقولهم لا ينال
 التعميم (قوله لا نقول) قض للتحرير باستلزام فساد هو بقاء الواسطة بين الكليات (قوله أن
 الخاصة الخ) أي ما يطلق عليه لفظ الخاصة فلا يرد أن لفظها مشترك لفظي وتقسيمه خارج عن أقسام
 التقسيم اذ ليس تقسيم الكل الى الاجزاء ولا الكل الى جزئياته الاضافية * ثم ظاهر قوله الآتي خرج
 عنها أن النسبة بين الخاصتين هي التباين وهو ممنوع اذ لم يعتبر في الاضافية الا التميز عن بعض الاغيار
 سواء ميز عن البعض الآخر أولا * نعم لو اعتبر قيد فقط لانجيه (قوله وهي الخاصة الخ) لو قل الخارج

تدريجاً في العرض العام والشئ
لا يستلزم له لا مطلقاً ولا
مضافاً فافضاد الطلبات
في المنة مبني وقابل لغيره
إضافته غير الملقب وافر
في العرض العام نظراً إلى
موضوعه اعرف في الخاصة
فلا نقض أضيق بآخر

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام أو تبقى واسطة
بين الكلليات الخمس * والثاني باطل فتعين الاول * ولا يخلص الا بأن يقال السؤال بأي شئ
في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار * وان كان السؤال بأي شئ هو في ذاته
سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم * أو بأن يقال عدم كون العرض العام
مقولاً في جواب أي شئ في عرضه مبني على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف
بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك *

(قوله أو تبقى واسطة) بأن يكون العرض العام منحصراً في المفهومات الشاملة (قوله والثاني باطل) قد
يقال إنها داخلة في العرض العام من حيث حملها على الحقائق واسطة من حيث كونها مميزة في الجملة ولا
بأس في بقاء واسطة من بعض الحثيات وانما البأس في بقاء ماهو واسطة من جميعها * وبهذا يندفع ما
أوردنا على المصنف سابقاً (قوله بالاعم) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه
مقولاً في جواب أي شئ كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأي الاخرى مع انه مقول في
جواب أي شئ وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما . الاول وفقاً والثاني على رأي الاخرى مع أن
كلاهما مقول في جواب ماهو . ويمكن أن يكون هذا وجه الأمر بالتأمل (قوله وإذا) أي لبناء عدم
المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب القدماء . أي لعدم اتفاق الفريقين على أحد الأمرين

المميز عن الخ لكان أولى ولم يتوهم الدور (قوله باطل) لاستلزامه عدم حصر تقسيم الكل إلى أقسامه
(قوله فتعين الاول الخ) أي فيكون المميز في الجملة عرضاً عاماً من حيث كونه مميزاً (قوله ولا
يخلص الخ) المحصر ممنوع لجواز أن يكون مقولية العرض العام من حيث انه خاصة مطلقة لجنس المسؤول
عنه لا من حيث انه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى يرد قوله لانا نقول الخ كما يمكن أن يقال ان وقوع
الحساس في جواب الانسان أي جسم نام من حيث انه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان
(قوله من التحكم) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذاتياً أهم من العرض العام فيطلب بأي
لأن في الخاصة الاضافية نقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه (قوله الغير المجوزين) مشعر بلهم
لو جوزوه لصح وقوعه في الجواب فمدار صحته جواز التعريف به بخلاف الذاتي فان الاطلاع به على
كنه الشئ علة لصحة وقوعه في الجواب فلا يرد انه لو كان المدار ذلك لم يقع النوع والفصل البعيد

(واعلم انه قد تتصادق هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة في مفهوم الملون.

فصل في اقسام الذاتيات

ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو فتأمل فيه

تركناه رعاية للمذهبين على انه لو تعرض لكونه مقولا في جواب أي شيء لم يتناول المفومات الشاملة للأشياء (قال الكليات) المنطقية (قال في مفهوم واحد) من الكلي الطبيعي (قال كالمشي) وكالحساس فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحيوان والانسان وعرض عام للناطق وكالحيوان فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه كذلك وكنس للانسان وعرض عام للناطق. والنقوى الاول الجنسية وفي الثاني الفصلية (قال للانسان) ونوع لخصه بل لكل فرد من أفراد الانسان مع عارض المشي ان كان المشي طبيعة نوعية لاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة للجسم وعرض عام للحيوان والانسان وكنس للأسود والأبيض وفصل للكيف ونوع للكيف. وكانه أشار بقوله كما قالوا الى انه ليس نوعاً حقيقياً للكيف بل نوعاً إضافياً وانما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصصه (قال في اقسام الذاتيات) أي في اقسام الانواع الثلاثة للذاتي أعني النوع والجنس والفصل ^{الذي هو المقسم الى اقسام} ^{التي هي المقسم الى اقسام} ^{التي هي المقسم الى اقسام}

والجنس في الجواب لعدم جواز التعريف بالأول وفقاً وبالاخيرين عند الأخراء. بقي أن الأولى أن يقول بدل قوله بالاعم بالعرض العام ليدل على أن الأخراء بمنعون كونه تمام التعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا الخ) قد يقال مقتضى ما يأتي في القول الشارح حيث الحق الجواز إذا اختار عنده مذهب المتقدمين لا الأخراء ومقتضى هذا هو التسوية بينهما ولعل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أي وكونه مقولا. ولو قال بدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها في جواب أي شيء هو لكان أولى (قال واعلم أنه الخ) وانه اذا كان الكلي غير النوع لا بد من تصادق نوعين فيه لأن كل كلي نوع بالقياس الى حصصه واذا كان نوعاً حقيقياً غير اضافي لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال الكليات) مافوق الواحد (قال وكما قالوا الخ) فيه مساحاة والاولى والمثلون لتصادق الكليات الخمس فيه كما قالوا وأشار بصيغة التبرئة الى أن نوعيته على ما قالوا من أنه نوع للكيف اضافية والمعدود من الخمسة الحقيقي فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار الحصص (قال في اقسام الذاتيات الخ) أي أنواع الذاتى فالجمعية باعتبار الانواع والاشخاص والا لفرد التعميم والمراد الذاتى بالمعنى الاعم.

(قال لا جزء له ا ه الخ) فيه به على أن المراد بالبسيط هو الحقيقي لا الاضافي أعني المركب من الاجزاء
المتشابهة (قل كاتواع المجردات) فيه إشعار بلن الجوهر عرض عام لها وهو منف لما سبق في بحث
ما هو لا شعاعه بأنه جنس عال ولما سألنا لكونه نصا في ذلك . الا أن يحمل كل على مذهب (قل ثم
النوع الخ) مقسم اعتباري للنوع الى الحقيقي والاضافي فلا ينافيه تصادقهما * ولم يقل وأيضا النوع إما
حقيق للتفنن وللإشارة الى مقابلة التقسيمين لان الاول حقيق (قل الاخص منه الخ) لم يقل
الشمول عليه إشارة الى أن في عد نحو الرومي من الصنف دون الضاحك بالفعل نمحكا * واعتبار
الانسان في الاول دون الثاني لأينفع لدفعه لانه اعتبر لتحصيل الكلّي الاخص اكون الابيض الذي
هو جزؤه أعم من وجه واعتباره في الثاني لذلك غير محتاج اليه فتأمل (قل على ذاتي) لو قال كلّي
لاحتاج الى اعتبار قيد كونه مقولا في جواب ما هو لاخراج الصنف لا الاولية لانها وإن استلزمت المانعية
اسكن تبطل الجامعة لاخراج النوع السافل بالنسبة الى الجنس العالي * ولو قال ماهية لم يحتاج الى قيد
إن كانت بمعنى ماهه يجاب عن السؤال بما هو ويكون قوله في جواب ماها مستدركا (قل في جواب ماها)

كالحيوان والجسم (١) ويسمى نوعاً اضافياً * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في
النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان . وصدق الحقيقي بدون الاضافي في
النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس

(١) قوله كالحيوان والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما يحمل عليهما في
الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي * واذا سئل عن الجسم والعقل
العائر بما يحمل عليهما الجنس العالي وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعاً
اضافياً كالانسان

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العائر) او مطلق العقل (قل والجسم) والشجر والعقل العائر
(قال اضافياً) النسبة في الحقيقي والاضافي هنا كالتسوية فيهما في الجزئي والكلّي الحقيقي والاخر
وقد مر بيان ذلك فتذكر (قال المعنيين) المنطقيين (قال الحقيقي) الطبيعي (قال الحقيقي) المنطقي
(قال الحقيقي) الطبيعي (قل كالنقطة) أي على أنها غير مندرجة تحت الكيف كسائر المقولات
او أن الكيف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة نوعية تحتها أصناف هي النقطة المركزية والمحروطة
وغيرها لا جنسية تحتها أنواع هي تلك النقاط

احتراز عن الفصل ولو مركباً وما يقال إنه داخل فينتقض به التعريف ممنوع لجواز كون حل الجفر
عليه من حيث أنه نوع اضافي والحقيقة معتبرة في التعريفات على أن نقض ما عدا الحد التام انما يكون
بالحقق وهو ليس كذلك لجريان الدليل الآتي لبساطة الفصل السافل في الجميع . وكونه حاداً غير معلوم
فضلاً عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيل الحيوان والحجر ما هما أجيب بالجسم وهو جنس
قريب للحجر وبعيد الانسان (قوله للحيوان) لم يقل لما اشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً
لاحد المتشاركين سواء كان قريباً للآخر كما في هذا المثال أولاً (قل بدون الاضافي) الاولى بدونه
(قل الحقيقي) مستدرك بخلافه في قوله الحقيقي المركب الخ وكأنه ذكره هنا لمواقفته (قل كالنقطة الخ)
على القول بوجودها . وأما على القول بانها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعاً * ثم ان هذا مبني على تعريف
الكيف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ولا لا قسمة والآ بأن فسر بعرض لا يقبل لذاته
قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل يكون الكيف عرضاً عاماً . وعلى القول بكون العرض عاماً لا جنساً وأشار
بالكاف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لها وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعاً منحصرة
في أفرادها . والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم ان المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عمومًا وخصوصًا
ان كان كانت العقول العشرة

ط
وان كان الجنس ضالماً
ولانت العقول العشرة
اشخاصاً فليس في فرد
صانع
وان كانت العقول العشرة
الاشخاص والجنس عرضاً عاماً
العقل فليس في فرد
لكنه بتمثيل العقل لاشخاصه

ان كان كانت العقول العشرة

نحوه
بالدليل ان الترتيب البعيد
قد قسم لا قسم
غير ان الترتيب البعيد
صالح

المندرج تحت جنس آخر كالحیوان ٥ وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب ما هما جنس قريب لها كالحیوان للانسان والجسم الثاني للحيوان ٥ وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون بعض فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان ٥ وفصلها ايضا اما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للانسان والحيوان ٥

(قل الماهية) النوعية أو الجنسية (قل مع كل) لفظة كل لا تقتضي التعدد الخارجى بل ولا الوجود الخارجى فيشمل التعريف الجنس المنحصر في نوعين أو نوع ٥ وكتب ايضا احتراز عن الجنس البعيد (قل من مشاركتها) أى الماهيات المشاركة لها فلاولى مع كل واحدة (قل وان لم يكن) رفع للايجاب السكلى (قل مع الكل) أى السكلى الافرادى لا المجموعى والا فالجنس البعيد مقول على المجموعى (قل دون بعض) اشارة الى أن رفع الايجاب السكلى متحقق في ضمن السلب الجزئى بالمعنى الاخص (قل عن جميع) اما معنى السكلى الافرادى أو المجموعى ٥ وكتب ايضا ومعلوم ان كل ما يشارك الماهية في الجنس القريب يشاركها ايضا في الجنس البعيد من غير عكس (قل في الجنس القريب) أى كما يميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس البعيد فان كل ما يميز عن المشاركات في الجنس القريب يميز عن المشاركات في الجنس البعيد من غير عكس (قل البعيد) أقول ان الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في

مطلقا ويعلم بما ذكرنا منك كل من الترفيقين فافهمه (قل المندرج الخ) احتراز عن الجنس البسيط ولو قل في الجنس المركب لكفى (قل من مشاركتها الخ) ولا ينتقض بالجنس المنحصر في نوعين أو نوع لانه ليس بمحقق الوجود على أنه يكفى اصلحة ايراد السكلى التعدد الذهنى ولو فرضا (قل قريب) سواء كان قريبا لكل من المشاركات كما في المثال الأول أولا كما في المثال الثانى ولذا قل لها (قل مع الكل الخ) اللام للعهد والسكلى السابق افرادى بقرينة اضافته الى النكرة فلا يتوهم كونه مجموعيا (قل بل مع الخ) اشارة الى أن التقي في قوله لم يكن الخ متوجه الى قوله مع الكل وأنه رفع للايجاب السكلى (قل بعيد لها) وان كان قريبا لبعض مشاركتها (قل الجنس القريب) والبعيد (قل عن مشاركتها)

أى عن بعض مشاركتها في بعض الاجناس البعيدة لاني كما والا لم يكن النامي مثلا بالنسبة الى الانسان فصلا بعيدا (قل في الجنس البعيد فقط الخ) أقول فقط قيد التميز بمعنى التعريف ما يحصل به التميز عن المشاركات في الجنس البعيد لا التميز عنها في الجنس القريب وبه يخرج عنه الفصل القريب لانه يميز الشيء

ط
اللازم له ان السلب الجزئى بالغنى
الاعم وقول متحقق في غيره
باعتبار لازم صالحة

لعمري ان السكلى
لا يمكن ان يكون
العام صالحة

للسافل بدون العكس وكل مقسم للسافل مقسم للعالي بدون العكس ثم الانواع ترتب (١)
نزولا من النوع العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسى نوع الانواع وما

(١) قوله ثم الانواع ترتب الخ اعلم انهم وضعوا للتمثيل

(قال للسافل) أي لكل سافل نوعاً أو جنساً وكتب أيضاً بالواسطة (قال بدون العكس) القنوي
(قال وكل مقسم) أي بلا واسطة أو بالواسطة كالناطق والحساس المقسم للجسم النامي الاول
بالواسطة والثاني بلا واسطة وكتب أيضاً من التقسيم بمعنى تحصيل القسم لا بمعنى ضم القبود. الا بان
يراد بالقسم ماله دخل في التقسيم (قال للسافل) أي لكل سافل (قال مقسم للعالي) أي بالواسطة (قال
بدون العكس) القنوي (قال الانواع) الاضافة وكتب أيضاً كان اللام لاستفراق طائفة طائفة
من الانواع الاضافية المترتبة وجماعة جماعة منها بمعونة المقام فلعني ان كل جماعة جماعة منها ترتب
نزولا فالنوع المفرد خارج ومحط الفائدة قوله نزولا لا لاستفراق فرد فرد منها حتى يكون المعنى أن كل
فرد فرد منها ترتب الخ فانه باطل لاقتضاء الترتب أموراً متعددة ولا بمعنى الكل المجموع حتى يكون
المعنى مجموع الانواع مترتبة لعدم كون القضية حينئذ كلية شاملة لجميع الجماعات كالجماعة المندرجة تحت
الجوهر والمندرجة تحت الكيف الى غير ذلك (قال ترتب) بان يقال الجسم نوع الجوهر والجسم النامي
نوع نوعه والحيوان نوع نوعه والانسان نوع نوع نوعه وكتب أيضاً المراد بالترتب أن يكون
الفوقاني جزءاً من التحتاني. ولعدم صحة ذلك في الفصول لم يتعرض للترتب فيها مع تعرضه للترتب في الانواع
والاجناس (قال ويسى) التسمية باعتبار الأغلب أو اللام مبطل للجمعية فيشمل نوعاً سافلاً تحت نوع
قط كالعقل العاشر تحت العقل. أو الالكلام في أنواع مترتبة فوق اثنين وأما النوعان المترتبين فتروكا البيان
أما على ان الجسم معنى العقل صريح

فينتفض التعريف ويمكن الجواب بان المراد بما ماعية ليس هو جزءاً منها (قال بدون العكس) بللعني
القنوي الاعم من الاصطلاحى. أو المراد من العكس هو الكل بطريق ذكر المطلق وأرادة المقيد فلا
يرد أن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهي صحيحة هنا هذا ثم المراد من السافل والعالي
الفوقاني والتحتاني فيشمل المتوسط جنساً أو نوعاً (قال وكل مقسم) الأحسن الاختصار والمقسم بالعكس
ثم ان المقسم للنوع الحقيقي والمقوم للجنس العالي غير معقولين كما نبه عليه بقوله المار من الاجناس
وبقوله كان جزءاً (قال ثم الانواع) أي جنس النوع الاضافى يقبل الترتيب النزولى باعتبار بعض
جزئياته الاضافية كالطائفة المندرجة تحت الجوهر ونحوه ثم مدار الترتيب على كون فوقاني جزءاً التحتاني
ولذا لم يحكم بحجراته في الفصول (قال من النوع) أي من النوع الاضافى كالجسم الى النوع الحقيقي

الانواع التي تسمى بالانواع
الاضافية التي تسمى بالانواع
الاضافية التي تسمى بالانواع
على سبيل المثال

ان الناطق هو الانسان
فان الناطق هو الانسان
فان الناطق هو الانسان
فان الناطق هو الانسان

ان يكون هذا سافراً لا يفي
ان يفصلها عما يكون سافراً
ان سافراً الا ولا يبارك

الاولى للادراك الثاني للبيان
صريح

بينهما أنواع متوسطة

الزواجا

والتوضيح كليات مرتبة صعودا وتزولا وهي الانسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق
ثم الحيوان المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أخذوا كلا من الحاسر
والتحرك بالارادة مع تساويهما لتردد في أن فضله القريب أهو الحساس أو المتحرك
ثم الجسم النامي وضعوه مراكبا لعدم وجداهم في كلام العرب مفردا موضوعا لمجوده
الجسم النامي ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للأبعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق
ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ولم يحدوه لانه جسر
غال ليس فوقه جنس آخر فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل

للقلة ويؤيد مقتضاء التزول مامنه وما فيه وما اليه وقس عليه قوله جنس الاجناس (قال وما بينهما)
أي ان كان (قال أنواعا) جنس (قوله كليات) طبيعية (قوله أن فضله) أي أقرب العوارض اليه
حتى لا ينافي ما مر في الحاشية من الجزم بان الحس أقرب العوارض الى الحيوان لا ذاتي له (قوله
بماهية) بمعنى ما به الشيء هو هو لا بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو حتى لا يخرج الاشخاص والفصول
الجوهرية من التعريف ثم انه لا بد من تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى أو من القول بان

السافل كالانسان في كلامه احتباك (قل أنواع) الاخصر الاولى نوع متوسط وكذا قوله أجناس (قوله
والتوضيح الخ) أي لتوضيح الجنس والنوع المنطقي أجناسا وأنواعا طبيعية مرتبة (قوله ثم الحيوان)
المعطف مقدم على الربط والالم يصح الحمل وفي جوازه في المعطف يتم تأمل (قوله المتحرك بالارادة) أنه
بالقوة فلا يرد أن هذا ينافي ما مر من عد الماشي خاصة للحيوان لان معنى الماشي المتحرك بالارادة
يدفع بان المرادف للمشي الحركة بمعنى الانتقال والتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه (قوله مع تساويهما) أنه
ولا يتصور فصلان في مرتبة لماهية واحدة (قوله في أن فضله الخ) أي ما يقوم مقام فضله لكونه أقرب
العوارض فلا ينافي القول بانهما من العوارض (قوله مراكبا) إشارة الى أنه من اقامة الحد مقام الحد
لعدم العلم بداله الاجمالي (قوله المرسوم الخ) ربما ناقصا (قوله ولم يحدوه الخ) الاولى أن يزيد ولم يرت
ربما تاما لثلاث تكون الدعوى ذات شقين والدليل ذا ثلاثة شقوق وجعل قوله فلا يمكن خارجا عنه
خلاف الظاهر (قوله جنس آخر) الأولى ترك آخره وهنا مقدمة هي أن ما لاجنس فوقه لا فصل له طر
لوضوحها فلا يرد أن في التفريع نظراً لعدم توقف الحد الناقص على الجنس لما سيأتي من أن نرى

ميراث
الانسان
نظم
العربية
ميراث
نظم
الانسان
نظم
العربية
ميراث
نظم
الانسان
نظم
العربية

ميراث
نظم
الانسان
نظم
العربية
ميراث
نظم
الانسان
نظم
العربية

على جنس فوق الجوهر * وانما يمكن الرسم الناقص كما سيجي * الاشارة اليه * وانما اعتبر النزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المترتبة باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم . حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص منه * ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه * فالترتب في الانواع لا يكون الا بطريق النزول * وفي الاجناس لا يكون الا بطريق الصعود * وعبرة الصعود والنزول مبنية على أن ما تحت الشيء لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه

بأنه لا يخلو عن ذلك
فإن من المصنفين من
الجنس الجنس
فإنه لا يخلو عن ذلك
فإن من المصنفين من
الجنس الجنس
فإنه لا يخلو عن ذلك
فإن من المصنفين من
الجنس الجنس
فإنه لا يخلو عن ذلك

وجئت مشر بزيادة الوجود الخاص على الماهية وهو ليس بزيادة عليه تمامي (قوله الخصوص) وكونه محولا عليه وعلى غيره الجنس (قوله العموم) وكونه محولا على ماهية مع غيرها (قوله النزول) أي الخصوص التدرجي (قوله الصعود) أي العموم التدرجي (قوله مبنية) أي موقع العموم والخصوص المذكورين مبنية الخ يعني أن وجه الشبه بين الصعود والعموم هو الشمول وبين النزول والخصوص هو عدم الشمول فاستعمل الأول من كل لثنائي منه (قوله ما تحت) نشر معكوس (قوله بخلاف ما فوقه) فانه شامل له

اولا في زيادة الوجود
فإن من المصنفين من
الجنس الجنس
فإنه لا يخلو عن ذلك
فإن من المصنفين من
الجنس الجنس
فإنه لا يخلو عن ذلك
فإن من المصنفين من
الجنس الجنس
فإنه لا يخلو عن ذلك

الانسان بالناطق حد ناقص (قوله لان النوعية الخ) أي فلا يرد أنه إن أريد الترتيب من العلة الى المعلول لزم أن يعتبر النزول فقط في الانواع والاجناس ضرورة أن الجزء علة الكل دون العكس * أو بالعكس لم يعتبر الا الصعود فيهما * أو الاعم لم يكونا على طريقة واحدة * وحاصل الدفع أنا نختار الشق الاول لشرافة العلة لكنها ملحوظة باعتبار الوصف لا الذات والنوعية الاضافية لكونها بكون النوع محولا عليه وعلى غيره الجنس معلولة لما فوقه والجنسية باعتبار ما تحتها لتوقفها على الكثرة المختلفة للحقائق (قوله الاضافية) مشعر بامتناع الترتيب في الأنواع الحقيقية وهو كذلك لأن الحقيقي تمام الماهية المختصة فلو كان فوق آخر لكان جنساً وجزأها (قوله المفهوم) الاولى مفهوم اخص وكذا فيما يأتي (قوله لا يكون الخ) ليكون الانتقال من الأدنى في وصفي النوعية والجنسية الى الأعلى فيهما (قوله مبنية على أن ما تحت) أي مبنية على استعارتهما للعموم والخصوص لمشابهتهما في الشمول وعدمه لان ما الخ وإلا فلا يوصف شيء من الانواع والاجناس بهما حقيقة (قوله في الأغلب الخ) لا يظهر فائدة التقييد به * نعم لو حمل المانحت على العرف والشمول على الاحاطة الناقصة لظهرت فائدته لكنه خلاف المتبادر * وأما القول بأنه احتراز عن مادة الأعم والاخص من وجه ففيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو ما فوق حيث

من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (١)

ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا متلافيها من حيث إنه فرد خاص ومعرض للجوهر (١) (قوله بسيطين) وقد قالوا ببساطة الجنس العالي وسكتوا عن بساطة الفصل

والناطق فرد ومعرض له . بقي ان الاعتبار الثاني من حيث إنه جزء . (قال غير متناهية) امتناع التركيب من تلك الاجناس والفصول ليس لجرى ان يرهاني التطبيق والتضايقات اما على القول بوجود الطبائع فاعلم بما يربها بحسب الخارج . واما على القول بانها امور انتزاعية من الهوية البسيطة فالاتها بها بانتها . اعتبار العقل . على أن عدم تنافها يعني لا يفت عند حد ولا يجرى ذلك البرهانان في ذلك بل لا يستلزم امتناع تفعل الماهيات بالكنه . والكلام على ما قاله شارح المطالع في الماهيات المعقولة وكما بالا مكان (قال لامتناعها) لا يبعد عود الضمير الى التكرار والتركيبين أعني التركيب من المتساويين والتركيب من الاجناس والفصول الغير المتناهية (قال بسيطين) تقييد الفصل هنا بالسافل وتقسيمه في صدر

للجواهر مع أنه يأتي عنه سابق كلامه ولا حقه ينافي جملة جنساً عالياً للانسان (قوله واعتبار الناطق) أي وكاعتبار الجوهر في ضمن اعتبار الناطق الخ . والاخصر الأوضح بدل قوله واعتبار الخ أن يقول ومن حيث إنه عرض عام للناطق (قوله ومعرض للجوهر) إذ كونه عين الجوهر باطل للتأخر بالعموم والخصوص . وتركيبه منه ومن أمر آخر باطل لما يأتي (قال من امرين متساويين) لأن الشيء إما جوهر أو عرض فإن كان الاول يكون الاول جنساً له وان كان الثاني يكون إحدى المقولات التسع جنساً له فلا يكون مركباً من متساويين . وكان هذا أولى من الاستدلال عليه بأنه لو كان مركباً منهما فاما أن لا يحتاج أحدهما الى الآخر . أو يحتاج كل الى الآخر . أو أحدهما الى الآخر والكل باطل . أما الاول فلوجب الاحتياج لتحصيل كمال الاتصال . وأما الثاني فللزوم الدور . وأما الثالث فللترجيح بلا مرجح لانه يمكن الجواب باعتبار الشق الثاني ومنع الدور مستنداً بتغاير جمعي الاحتياج كما في احتياج الميولي الى الصورة في البقاء والصورة اليها في التشكل . وباختيار الثالث ومنع الترجيح بلا مرجع لجواز أن يستلزم مفهوم أحدهما الآخر لجواز التغاير مفهومهما مع التساوي في الصدق (قال ولا من اجناس الخ) لانه يستلزم امتناع تفعلها بالكنه لان الذهن لا يحيط باجزائها تفصيلاً (قال لامتناعها) أي الاجناس والفصول الغير المتناهية . وعود الضمير الى التكرار والتركيبين بعيد لعدم ملائمة لقوله بل تنتهي الخ (قال بسيطين) هذا مشعر ببساطة الفصل السافل بخلاف ما في الحاشية المنوطة على قوله المار فان كان

ان يكون عرضاً لثلاث يلزم تقوّم الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو إما من الاجناس البعيدة للانسان * وإما من فصوله البعيدة * وعلى التقديرين يلزم تكرور الجنس الواحد والفصل الواحد في الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت ^{لكنه لا يمتنع ان يكون} الفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لا من افراد العرض لثلاث يلزم التقوّم المذكور فيعود محذور التكرور لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فردية * قلت العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركباً من جوهر ومفهوم آخرهما جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فرداً المطلق الجوهر ان يكون مركباً منه والالام ^{فإنه لا يمكن} الجوهر المجردة من الماهيات البسيطة ^(بأنه لا يمكن ان يكون الجوهر البسيط في نفسه محققاً في نفسه بل هو بالعرض والافراد فقط) بالسافل (قوله ان يكون) يقال في الفصل السافل النوع تحت مقولة الكيف مثلاً لا يجوز ان يكون جنسه من مقولة أخرى كالكس لثلاث يلزم تقوّم ما هو من الكيف بما هو من الكس مثلاً (قوله تقوّم) أى تحمله (قوله فهو) أقول في التفريع نظر إذ لا يلزم من انتفاء كونه عرضاً كونه من أحد الامرين المذكورين لجواز كونه من الجوهر بأن يكون الجوهر عرضاً عاماً له ومع ذلك كان خارجاً عن كل من الامرين بأن يكون عرضاً عاماً لبعض وخاصة لبعض آخر ان كان أعم من الجنس السافل وخاصة للكل ان كان مساوياً له (قوله للانسان) أو جنسه القريب بان يكون الحيوان جنساً للناطق كما كان جنساً للانسان (قوله وانما يعود) حاصله منع كون الجوهر ذاتياً للناطق بل هو عرض عام فلا يعود المحذور (قوله مركباً منه)

سافلاً لانه المميز عن كل المشاركات وهو حينئذ فصل الفصل لأنفسه لكان أولى لعدم جريانه في الكل (قوله أن يكون عرضاً) مخصوص بفصل سافل ونوع يندرجان تحت الجوهر * فلو قال أن يكون عرضياً له لثلاث يلزم كون عرض الشيء جزءاً فهو الخ لجرى في جميع المقولات * ويمكن حمله على هذا بتكلف (قوله الاجناس البعيدة) لترك قيد البعيدة لكان أخصراً وأشمل ولم يمتنع الى التأويل لعدم التعرض للاجناس القريب بان عدم كونه إياه ظاهر لوضوح لزوم التكرار (قوله تكرور الجنس) مقتضى هذا أن اعتبار الجنس الواحد كالجسم النامي في ماهية الانسان تارة من حيث إنه جنس الحيوان وأخرى من حيث أنه جنس الناطق ممتنع * وفيه تأييد لما أسلفته في معنى قوله ولا يتكررالخ (قوله قلت العود الخ) هذا منافي لمذهب القائلين بان الجوهر جنس لجميع افراد * والقول بأن المراد أنه جنس لجميع الجواهر الموجودة أصالة لا ظلاً كفصول الانواع بعيد * على أنا لانسلم ان فصولها كذلك * وكون كلامه مبني على كون الجوهر عرضاً عاماً بإباده تخصيص هذا الحكم ببعض (قوله والالام الخ) إشارة الى النقص الاجمالي

﴿فصل في اقسام المرضيات﴾

كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية في أحد وجودها الخارج
والذهني او في كليهما فهو عرض لازم لها • ويسمى الاول لازم الوجود الخارجى كما
للتار • والثاني لازم الوجود الذهني

مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل

أى ومن غيره (قوله مع أن العقول) اشارة الى المقدمة الرابعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة ان
بالإضافة البساطة الخارجية • ونسليمها مع منع الرابعة ان أريد بها الذهنية لان التركيب الذهني لايت
تركيب الخارجى بان يقال لانها من البساطة الذهنية ^{بأنها} هي من المركبات الذهنية ^{بأنها} لايت
الخارجية (قل المرضيات) كان أجمع لمشاكلة قوله المار في اقسام الذاتيات (قل انفكاكه) انفكاك
الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الاول بدون الثاني فلا يشمل التعريف للسفاد هنا شبهة
افراد العرض العام اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية الملزومة فلا بد من القول إما بان المسمى
القلب أى امتنع انفكاكه الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا بمعنى السلب والانتفاء (قل عن الماهية
نوعية أو جنسية (قل في أحد) في هنا وفي الآتى لا اعتبار المدخول ليس بأشئ ^{ملازمة} ^{لا بد} ^{منه}

(قوله مع أن العقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بسائط خارجية لذهنية • على أنا نقول لو لم يكن
حقيقة الفصل القريب جبرها اسكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض اثلاً يلزم وجود الشيء
الحقيقة . وكان في كلامه السابق اشارة الى هذا حيث فرع من عدم جواز كون جنس الفصل عنه
كونه من الاجناس البعيدة أو من فصوله البعيدة فقط مع قيام احتمال كونه من الجوهر بمعنى كون الجوهر
عرضاً عاماله • والى هذا اشار بقوله فتأمل (قل المرضيات) أى أنواع العرضى • والمراد بالجمع •
الواحد واشاره على الثانية لمشاكلة قوله المار في اقسام الذاتيات (قل إن امتنع انفكاكه) أى لايجب
أن يفارقها وإن وجد في غيرها فله عبد الحكم • فلا يرد أن انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود
الاول بدون الثاني فلا يشمل التعريف الضمنى للأزم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة
الى جعل المعنى على القلب أو جعل الانفكاك بمعنى السلب والانتفاء (قل لها) الاولى تركبة
يتوهم الدور لكون التعريف الضمنى للأزم الماهية حينئذ (قل لازم الوجود الخارجى الخ) أى لا
الموجود الخارجى فلا يرد أن بين هذا وقوله كالخارج تنافياً لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود

كالكلية للعنفاء (١) والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق

(١) قوله كالكلية للعنفاء لم يقل للانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم في الاذهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا تكون الكلية لازمة لها بخلاف العنفاء وغيرها من الماهيات

(قل كالكلية للعنفاء) كون الكلية وأنواعه من هذا القسم مبنية على ما مر من كونها من اواحق الصور الذهنية كالجزئي فداته تعالى بناء على امتناع عقله كما لا يكون كلياً لا يكون جزئياً. وأما على القول بكونها من عوارض الماهية وتنفير الكلية والجزئي بما كان بحيث أو حصل في العقل لجوز اتحادها مع كثيرين أو لم يجوز فمن القسم الأخير ولا يتوقف التفسير المذكور على الحصول بالفعل ولا على الحصول بلامكان كما في ذاته تعالى على القول بامتناع عقله وتنفير هو الذي اختاره السيد قدس سره وارتضاء عبد الحكيم (قوله من الماهيات) أي التي يتعلق الاحساس بوجودها (قوله عند الاحساس) احساساً ظاهرياً أو باطنياً (قوله لازمة لها) فتشملهم لازم الذهني بالكلية الانسان والحيوان غير صحيح. وقيل أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان كما اعترف به بقوله جزئية أمر جزئي لا ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو والمزوم هو الثاني لا الأول والمفارق عنه الكلية هو الأول لا الثاني فتشملهم صحيح لا غير عليه. أن قيل إن الماهية بهذا المعنى منطبق في ذلك الامر الجزئي. قلنا لو سلم فلا نل عدم انصافها بالكلية (قوله بخلاف العنفاء) سادها ان الكلية من لأعراض المقارنة بالنسبة الى الماهيات الموجودة ومن الأعراض اللازمة بالنظر الى الماهيات المعدومة. لكن يقال أن يقول إن العنفاء يمكن وجود أفرادها والاحساس بها فالكلية لها عرض مفارق كالمالح للبحر.

وذلك على أنه النار وقس عليه الآتي (قل كالكلية للعنفاء) الأولى كالكلية اشريك الباري ليكون المزوم بمنع الفرد في الخارج (قوله من الماهيات الموجودة الخ) أي بمعنى وجود أفرادها فلا ينافي هذا ما سبق من أن الحق ان وجودها عبارة عن وجود أفرادها ولا يرد انه لو كانت موجودة في الخارج يكون الكلية لازم الماهية لا لازم الوجود الذهني (قوله لانها قد ترسم) أي قد يتوهم ارتسامها في الاذهان جزئية عند الاحساس بجزئياتها فتتوهم مفارقة الكلية عنها فكل من المقارنة والارتسام توهمي فلا يرد أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان أمر جزئي والكلام في الماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو (قوله عند الاحساس) متعلق بمقدور بيان لوقت الارتسام جزئية لا بقوله ترسم وإلا لانجه ان كلامه يفيد كثرة عدم الارتسام جزئية عند الاحساس بها وإيس كذلك. ويمكن الجواب

بالفعل كالضاحك بالفعل الانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع
 الماهية كالضاحك بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل (١)

التي لم يوجد لها فرد في شئ من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم فرد
 من الازمان على وجه الجزئية في شئ من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة فادار
 موجودة في الازمان فتكون لازمة لها في الذهن (١) (قوله للبحر) اذ يمكن
 الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا تفارق عن مجموع البحر اصلا فليتنامل (١) (١)
 كالضاحك بالفعل) ولقائل ان يقول تتمثل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح

(قوله لم يوجد الخ) او وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول بل
 (قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فليتنامل) كأن وجهه أن التمثيل للعرض اللازم يشارك بالفعل
 انما يتم لو لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فانه لو صدقت عليها لكانت
 من العرض المفارق عن الماهية بالفعل وهو ممنوع لجواز خروج البحرية وكونه مباحا كثيرة جدا
 من الحقيقة خروج الحوضية عن حقيقة مافي الحوض ألا أن يقال إن البحر ماهية اعتبارية لا
 على القطرات (قال ثم الخاصة) وكذا العرض العام اما شامل كالمشي بالقوة والمتجيز للانسان واما
 شامل كالمشي بالفعل والابيض له لعدم صدق الاول على الزمن ومن يموت قبل المشي والثاني على ان

بان كلمة قد لتحقيق (قوله ولم يتعلق بها الخ) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلو فلا يتجه ان
 قاصر لبقاء شق آخر وهو ما وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من
 والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستغنى عنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الازمان) ان
 الازمان فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج فقيه تنبيه على أن قولنا كل
 معدومة كلى بالضرورة انما يصح اذا اخذت مشروطة عامة (قل كالضاحك) مثل لاشق الاول
 والثاني بالعرض العام تفننا أو للاحتباك (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بيانية أى عن مجموع
 هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن الكثرة داخلة في مفهوم البحر فلا يصدق ماهيته على
 صدق السكلى على جزئياته وان صدقت عليها صدق السكل على أجزائه حتى يقال إنه اذا زالت
 الملوحة يكون المالح من العرض المفارق بالفعل ولا يقاس على النهر فضلا عن الحوض ويؤيده
 القاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوص الماء اتخذ لنفسه
 (قال ثم الخاصة الخ) الاشميل وكل منهما اما شامل لجميع أفراد الماهية كالضاحك والمشي بالقوة لا

وهي ايضا اما خاصة النوع (١) كما تقدم .

اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للانسان مساو له وشامل لأن الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب . فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فإنه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افرادة . اللهم الا ان يراد بالضحك بالفعل معنى آخر وهو الاثار الظاهرة المحسوسة تأمل (١) (قوله اما خاصة النوع الى آخره) ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لأن المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات أو بواسطة جزئه المساوي . وكذا خاصة

(قوله المساوي للانسان) قد يقال يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب ومثله وما ذكره مجرد دعوى (قال وهي ايضا) أي الخاصة شاملة أولا (قل كما تقدم) أي من المثالين (قوله فيه) أي في هذا القسم (قوله خاصة) أي بعضها . وإلا فالنوع خاصة الفصل القريب لا خاصة لنفسه . وقس عليه قوله وكذا خاصة الفصل البعيد (قوله خاصة للنوع) أو بواسطة ما هو خاصة بالذات كالضحك الخاصة بواسطة المتعجب الخاصة بالذات (قوله جزئه المساوي) أو بواسطة ما هو بواسطة

أو غير شامل كالضحك بالفعل والماشي كذلك الا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان أشهر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها اليهما (قوله اذ الضحك بالفعل الخ) اشارة الى صغرى الشكل الثاني المطبوعة كبراهما . تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للانسان والخاصة للغير الشاملة للانسان ليست بمساوية له للزوم كونها أخص (قوله مساو له الخ) في جعل الضحك مساويا له صالحة لأن المعتبر في المساواة حمل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساوي له حقيقة هو الضاحك (قوله هو الكاتب) المحصر اضافي والاصناف خواص غير شاملة للانواع (قوله تأمل) وجهه دفع ما يقال في منع المساواة من انه يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب . وما ذكره مجرد دعوى بان المراد المساواة بحسب الصدق وبمجرد جواز الافتراق للانسان لا يقدح فيه نعم لو اعتبرت بحسب المفهوم لانجيه على أنه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فتدبر (قل إما خاصة) تقسيم اعتباري لاجتماع القسمين في نحو الضاحك (قوله ويندرج فيه) ان أراد اندراج جميع افراد خاصة الفصل لزم كون النوع خاصة لنفسه أو بعضها لم يندفع النقص بالنوع الذي هو خاصة بالذات للفصل وجعله مندرجا في خاصة الجنس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بواسطة ليندرج

واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للجسم * وخاصة الجنس عرض عام للذات
الاخص منه * وخاصة الذاتي الاخص

الفصل البعيد تدرج في خاصة الجنس فلا تقض بهما كما لا يخفى *

أو بواسطة الخارج الاخص (قال وإما خاصة) اداة الانفصال هنا لمنع الخلط لا الجمع لا اجتماعها في الجنس
الغير الشاملة للجنس (قال كالمتنفس) المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبري كما مر والمنع
الا أن التنبيل به على مذهب الحكم والافوه عرض عام للجسم لشموله للجواهر الفردة أيضا (قال
وخاصة الجنس) أي الشاملة والآ فالإنسان والناطق والضاحك مثلا كل منها خاصة الحيوان مع انه
بعرض عام لما ذكره. وكذا الحساس خاصة لما فوقه من الاجناس والفصول مع انه ذاتي لما تحت
الانواع وإن كان عرضاً عاماً لفصولها القريب بحكم الحساس مثلاً بالنسبة الى الفصل الذي تحته شجرة
البيان بالمقايسة * وكتب أيضا أي كل خاصة كل جنس عرض عام لكل ذاتي أخص وكذا الكلام
في الاتيين (قال للذاتي الاخص) جنساً أو نوعاً أو فصلاً (قال وخاصة الذاتي) شاملة أو غير شاملة

فيه ما هو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضاحك الخاصة للإنسان بواسطة المتعجب وكذا ما
بواسطة الخارج الاخص (قوله فلا تقض بهما) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخلية في القسم
وهي خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد المقسم خارج عن الأقسام. والمحل
بتحرير الاقسام وقد يجاب بان الفصل نوع لأن كل كلي بالنظر الى حصصه نوع ويتجه عليه انه جنس
لاوجه لهذا التقسيم لانحصار الخاصة في خاصة النوع حيثئذ (قال وإما خاصة) انفصال خلوي لا جسمي
خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجتماعهما في الخاصة الغير الشاملة للجنس لا يجري في نحو التنفس
للحيوان (قال والمتحيز للجسم) الحيز أعم من المكان عند المتكلمين لشموله للجواهر الفرد دون المكان
ومساو له عند بعض الحكماء فإن أريد به السطح الباطن من الجسم الحاوي الحساس للسطح الظاهر
المحوى فالمتحيز خاصة غير شاملة لعدم شموله للفلك الاطلس أو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم فانه
ويؤيد الاخير اشتغال الكلام حيثئذ على مثال القسمين (قال وخاصة الذاتي) أي خاصة الغير الشاملة
بافراد نوع منه عرض عام للذاتي الاخص إن تحققت هي فيه فلا يرد أن الإنسان والناطق والضاحك
خواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستلزم أن يكون
حكم نحو المتنفس الذي ليس شاملاً للحيوانات لاختصاصه بالبري متروكاً (قال للذاتي) الاولى

خاصة الذاتى الاعم بدون العكس • وقد تطلق الخاصة على قسم من العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان والحيوان. وتسمى خاصة مضافة. وما تقدم خاصة مطلقة • فالعرض العام قسمان • يميز الماهية في الجملة. وغير مميزات اصلا كالشيء والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والمتنع (تنبيه) اللزوم الخارجى هو امتناع انفكك اللزوم عن وجود اللزوم

(قال خاصة) غير شاملة (قل بدون العكس) القولى • وكتب أيضا أى فى المسئتين أما فى الأولى فلأن بعضا من العرض العام للذاتى الاخص كالشيء والممكن العام بالنسبة الى الانسان عرض عام للجنس أيضا. وبعضا آخر كالحيوان والحساس بالنسبة الى الناطق عين الجنس أو ذاتى له • وأما فى الثانية فالمسئلة الأولى ولأن الحيوان خاصة للذاتى الأعم كالحساس مع انه ذاتى للانسان وعرض عام للناطق (قل وقد تطلق) أى بلا اشتراك الفعلى على ما نقله عبد الحكيم عن الشفاء (قل الماهية) النوعية أو الجنسية (قل مضافة) أى بالنسبة الى الجوهر (قل والممكن العام) الغير المقيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم (قل اللزوم) أصليا (قال وجود اللزوم) الوجود فى كل من اللزوم والمزوم أعم من أن يكون محوليا

(قال خاصة الذاتى الاعم الخ) أى غير شاملة له • وإن كانت شاملة للذاتى الاخص (قل بدون العكس) أى العكس الكلى فى المسئتين (قل عن بعض ما عداها) أى فقط فلبعض هنا مأخوذ بشرط عدم التحقق مع البعض الآخر (قل فالعرض العام) فهو أعم مطلقا من الخاصة المضافة ومن وجه من مطلق الخاصة ومباين للخاصة المطلقة (قل والممكن) أى الخاص بقرينة المقابلة فلا يلزم شمول الشيء لنفسه وانبره (قل هو امتناع) هذا مختار المصنف وفسره الجمهور بامتناع انفكك تصور شئ عن شئ • ومرادهم بامتناع الانفكك أعم من أن يكون تصوراها فى زمان واحد أو فى زمانين بدون تخطى زمان بينهما وما يقال انه مخصوص بالشق الثانى لأن تصور اللزوم تابع لتصور المزوم ولأنه يمتنع توجه النفس نحو شيئين فى زمان واحد ففيه أنه يكفى للتبعية التأخر الذاتى وإن التوجه المذكور لو سلم امتناعه قائما يكون اذا كان بطريق الاخطار. وأما اذا كان أحدهما ملحوظا بالذات والآخر بالتبع فلا على أن الدليل منقوض بالتضاييق لتعقلمهما معا (قل انفكك اللزوم الخ) الأولى انفكك شئ عن وجود آخر نهاميا عن نوم الدور وقس عليه ما يأتى (قل عن وجود اللزوم الخ) بأن يتحققا زمان واحد (قل فى الخارج) المراد بالوجود فى الخارج الوجود الاصلى لا ما هو خارج الذهن أعم من أن يكون محوليا أو رابطيا فيشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة العالم وزوم الجوهر للجوهر كلزوم الميولى للصورة والعرض

في الخارج تحقيقا كلزوم الحرارة للنار أو تقديرا كلزوم التحيز للعنفاء على تقدير وجود
في الخارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود

أو رابطاً فيشمل التعريف لزوم الجوهر والعرض والأمر الاعتباري كل لمشله والمخالفه كلزوم
للعورة والحياة والعلم والنبوة للابوة والمعرض للعرض والحرارة للنار والقيام بالذات للجسم. وظاهر
العدم لعدم العلة لعدم المعلول أو لوجود كعدم الفرسية للإنسان مندرج في اللزوم للأمر الاعتباري
(قال في الخارج) المراد بالوجود في الخارج التحقق المبين للتحقق العلمي والذهني سواء كان
ظرفاً للوجود المحقق أو المقدر للزوم أو ظرفاً لمنشأ انتزاعه. فظهر فصول التعريف للزوم بين النسبة
سواء كان أحد طرفيها وجوداً أو عدماً أو أمراً اعتبارياً آخر أولاً. وقد سبق في بيان النسبة بين
أن التحقق في اللزوميات أعم من التحقق بحسب الواقع المحقق أو بحسب الفرض (قال أو قد
تقدير ممكن كثال المصنف أو تقدير ممنوع كلزوم القيام بالذات لشريك الباري على تقدير وجود
الخارج (قال انفكاك اللازم) بحسب النفس وأصيلها عن الوجود الذهني والعلمي للزوم سواء
في العلم أيضاً أولاً. ولذا صح اتصافه إلى البين وغيره فعلى ما ذكره ليست الملكات لا
لأعدامها بشئ من الزومين أما بالزوم الخارجى فظاهر وأما بالذهني فلأنها ليست لازمة إلا بحسب
نعم لو بين اللزوم الذهني بامتناع انفكاك تصور شئ عن شئ كما فسروه بذلك في بحث الملا
الالتزامية وفسره به السيد هنا وتبعه عبد الحكيم حتى أبطل المعنى الأول بأن الوجود الظلي لا يفرز
منه أثر خارجي وكانت تلك الملكات لازماً لها لزوماً ذهنيّاً بهذا المعنى وبما ذكرنا ظهر أنه قد ينز

للجوهر كلزوم التحيز للجسم وبالعكس والعرض للعرض كما مر ولزوم الأمور الاعتبارية لها ولحالتها
الابوة للنبوة والقيام بالذات للجسم ولزوم السلبية كلزوم عدم الفرسية للإنسان قاله عبد الحكيم. ولأن
أن بعض هذه الامثلة إنما يتم على القول بعدم وجود المقولات النسبية وأنه لا يندرج في الأمر الاعتباري
لزوم عدم لعدم العلة لعدم المعلول لأنه لا وجود في الخارج لشئ من اللزوم واللازم ولو بافت
منشأ انتزاعه محمولاً ولا رابطاً وهو ظاهر ولهذا قال عبد الحكيم هنا قسم ثالث وهو لزوم الشئ الآ
في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وإن كان ظرف الاتصاف ذهن كلزوم عدم المعلول لعدم العلة
يمكن اندراجها في اللزوم الذهني على رأى المصنف (قال كلزوم الحرارة الخ) فيه إيماء إلى أن اللازم
من العرض اللازم (قال انفكاك اللازم الخ) أى نفس اللازم لا العلم به والا لم يصح ما ذكره من النار
ومن قسم اللزوم الذهني إلى البين وغيره (قال كلزوم السلبية للعنفاء الخ) يمكن جعله مثلاً
افتراق اللزوم الذهني عن الخارجى لأن عروضها للعنفاء ليس إلا باعتبار الوجود الذهني ومادة اجتهاد

لأنه لا ينفك عن العلم
بأنه لا ينفك عن العلم
بأنه لا ينفك عن العلم

بأنه لا ينفك عن العلم
بأنه لا ينفك عن العلم
بأنه لا ينفك عن العلم

بأنه لا ينفك عن العلم
بأنه لا ينفك عن العلم
بأنه لا ينفك عن العلم

مفردين كانا (١) كلزوم الحرارة للنار. او مركبين كلزوم احدي القضيتين للآخرى
للدليل. او مختلفين كلزوم المعارف لتعريفاتها (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان

(١) (قوله مفردين كانا الى آخره) تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين وغير المتصادقين
لا تعميم لغير المتصادقين فقط والا لم يصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفاتها لاز
والتعريف متصادقان قطعاً (وايضاً) هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل
في المتصادقين ايضاً كما لا يخفى (٢) (قوله وعلى التقادير الى آخره) اي على تقدير

لا جهتها فلا تكون الشرطية موجبة وذلك لأن القول بان اللزوم فيها بمعنى الاتصال المتع
دون نفس امتناع الانفكاك. واللزوم والضرورة في الحليات بمعنى نفس امتناع انفكاك
ثم طرفاً للزوم حقيقة هنا سواء جهة او نوعاً ليس الا نسبتي المقدم والتالي. الا أنهم لما اطلقوا
والملزوم على موضوعها مساحة فيما كان محمولها الوجود كقولنا كلما كان النار موجودة كانت
موجودة لزوماً كما اطلقوها على أنفسهما حقيقة صح القول بان غير المتصادقين قد يكونان مفرد
لم يطلقوها على موضوعي المقدم والتالي فيما كان محمولها العدم كقولنا كلما كان المعلول معدوماً
معدوماً لزوماً (قال كلزوم) أي وكلزوم نفس إحداها لنفس الأخرى لزوماً خارجياً وكذا في
الآتين التاليتين سواء كان بينهما لزوم بحسب العل أيضاً أولاً (قال ان احتاج

الاتصالية في المفردين والمركبين والمختلفين وجهة النسبة الإيجابية الحلية في ما أمكن فيها
بالاشتقاق أو بندي هو كأن يقال في مثال المفردين النار حارة أو ذات حرارة باللزوم وكما كانت
موجودة كانت الحرارة موجودة هذا على رأى عصام من أن اللزوم في كل من الحلية والشرطية
النسبة ويؤيده أنهم عرفوه بامتناع انفكاك شئ عن آخر ولم يفرقوا في التعريف بين اللزوم في
الشرطية وقال عبد الحكيم اللزوم في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قال كلزوم المعارف)
على الغالب والا فإما يتم التمثيل لو انحصر به انحصر التعريف في المفاهيم المركبة (قوله والا
التمثيل) حمل الكاف على التمثيل لمواقة السابق والا فينتج انه لم لا يجوز كون الكاف
ويكون التعميم لغير المتصادقين فقط (قوله غير مختص) أي بحسب نفس الامر فلا بد
والا لم يصح مغن عن قوله وأيضاً «هذا التعميم» لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل الى
المتصادقين الخ) انما يتم الجريان لو عم المركب من التام وغيره وأما اذا خص بالتام فلا (قال ان احتاج

عنه
واللزم ان يكونا الى الابد
الشرطية شرطية كل
كأنه الشرطية في التام
لوجود لا يشترط الا
القديم

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع (١١١) واللام هنا لا تكون الا في قوله لا يجوز ان يكون الزاوية قائمة في المثلث الا في المثلث القائم والزاوية القائمة لا تكون الا في المثلث القائم والزاوية القائمة لا تكون الا في المثلث القائم

الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوي الزوايا الثلاث للقائتين للمثلث وكلزوم النتائج
 لإدلة الغير البينة الانتاج كالشكل الثاني والثالث كما سيجي والا فبين كلزوم الزوجية
 للاربعة خارجا وذهنا

الجزم) بعد تصور الطرفين والنسبة والازوم (قال فغير بين) ونظري وكتب أيضاً ولا لزوم بين العلم
 بالازوم والعلم باللزوم هنا لا بينا ولا غير بين بل بين نفس المعلومين بخلاف القسم الآتي فقد يتحقق الزوم
 بين المثلثين كما اذا لم يحتج الجزم الى شيء بعد التصورات ولزم من تصور المثلثين تصور الازوم. وقد لا يتحقق
 كما اذا احتاج أو لم يحتج لذلك (قال تساوي) الظاهر المساواة بدل التساوي اذ ليس المقصود مساواة
 كل من الزوايا للأخرى كما هو مقتضى التفاعل بل مساواة مجموعها لمجموع القائمتين فكل من لامي الزوايا
 والقائتين بمعنى الشكل المجموعي (قال القائمتين) متعلق بالتساوي والمثلث متعلق بالزوايا حال
 عنها (قال والا) بان لم يحتج بعد التصورات المذكورة الى شيء بان كانت القضية المنقذة من الازوم
 والمزوم من الأوليات أو احتاج الى حس أو حدس أو تجربة أو تواتر أو وسط لازم للطرفين فتتدرج
 في اليقنيات الست. ومثال المصنف من الأخير (قال فبين) وبديهي بالمعنى المقابل للنظري (قال
 الزوجية) لزوماً ماهياً

أي بعد تصور الطرفين من حيث أنهما لازم ومزوم فلا حاجة الى تصور النسبة والازوم ومن قال بها
 بعد تصورهما أراد بعد تصورهما من حيث الذات فلا نزاع معنى لكن يتجه أنهما اذا اعتبرا حيث
 أنهما لازم ومزوم يصدق تعريف البين على غير البين لان تصورهما فيه من تلك الحقيقة يستلزم الجزم
 بالزوم فالحق اعتبار تصور النسبة بخصوصها (قال الجزم) فيه تجوز والأولى احتياج في الجزم (قال
 للقائتين الخ) اللام هنا متعلق بالتساوي وفي قوله للمثلث مرتبط بالزوم وبالزوايا على سبيل التنازع
 والتساوي بمعنى المساواة واللام الداخلة على الزوايا وعلى القائمتين بمعنى الشكل المجموعي يعني ان مجموع
 الزوايا الثلاث للمثلث مساو لمجموع القائمتين وتلك المساواة لازمة للمثلث ثم المراد بالقائتين المستقيم
 الخططين وبالمثلث ما لا يكون في الكرة اذ قد يكون الزوايا الثلاث الكرى أكبر من قائمتين لجواز وقوع
 ثلاث قوائم فيه بالفعل ولا يمكن أن يقع في المثلث السطحي الا قائمة (قال للأدلة الخ) متنازع فيه لكل
 من الزوم والنتائج (قال والا فبين) أي وان لم يحتج الجزم به الى دليل فبين وقضيته ان ما احتاج الى
 حس أو حدس أو تجربة أو نحوها من البين وهو مناف لما قاله في شرح الاثيرة من انقسام غير البين
 الى النظري المفتر الى الدليل والبديهي المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أراد بالدليل هنا

بلازوم البين بالمعنى الاضطراري
 كما اذا احتاج الى ما يثبت ذلك نظام
 تصور للزوم البين بالمعنى الاضطراري
 الاول ام لا فان المثلث القائم لا يثبت
 ويرجع الثاني ثم في الاول
 بغير صدق

وان لم يحتج الجزم به الى دليل فبين وقضيته ان ما احتاج الى
 حس أو حدس أو تجربة أو نحوها من البين وهو مناف لما قاله في شرح الاثيرة من انقسام غير البين
 الى النظري المفتر الى الدليل والبديهي المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أراد بالدليل هنا

وقد يطلق اللزوم على اللزم البين بالمعنى الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم موجباً للعلم باللازم وكافياً في الجزم باللزوم بينهما كلزوم المعارف لتعريفاتها وللدلالة البينة الانتاج والطرفين للاعراض النسبية

من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين اوصاف

(قال وقد يطلق) بالاشتراك اللفظي بناء على الاصل في الاطلاق الحقيقة وكتب أيضاً المعنيان ليسا لمجرد لفظ اللزوم بل هما اللزوم الذهني كما مر أو للبين فالمناسب تقييد اللزوم بالبين . ويلاحظ الأول قوله الآتي فالمعبر فيها اللزوم الذهني في الجملة (قال العلم) تصوراً أو تصديقاً وكذا العلم الثاني (قال موجهاً) أي مستلزماً استلزماً خارجياً استعقابياً أولاً (قال وكافياً) أي محتاج إلى حس أو حدس أو وسط برهاني أو تصور اللزوم قصداً فالبين بهذا المعنى أخصر البديهي الأولى (قال كلزوم) اللزوم بين نفسى اللزوم والمزوم وكذا بين عليهما في كل من الأول خارجي كاللزوم بين العلمين في المثال الأخير وان قال شمس الدين في رسالته المنفردة باللزوم إن اللزوم الخارجى البين بالمعنى الاخص وان امتنع عقلاً لسن ليس له مثال واقعى على ما بين ذهني القاصر انتهى (قال والطرفين) كالضارب والمضروب للضرب

اللزوم بالضرورة
بالمزوم الذي هو المسمى بالضرورة
ان المذكور في المتن بالضرورة
بالمعنى الاخص بالضرورة

ما يشمل الحس ونحوه لكن لا يوافق مثال البين (قوله من اللزومين الخ) أى اللزوم بين مفهومين متصادقين أولاً أو اللزوم الخارجى والذهنى (قال وقد يطلق الخ) قيل المعنيان ليسا لمجرد لفظ اللزوم بل هما اللزوم الذهني أو للبين فالمناسب تقييد اللزوم بالذهنى أو البين وأقول في كونهما قسمين للزوم نظر لأن المصنف مثل فيما يأتى للزوم البين بالمعنى الاخص بلزوم المعارف لتعريفاتها وهو لزوم خارج كما صرح به ذلك القائل لأنه يلزم من تحقق الحيوان الناطق اصالة تحقق الانسان كذلك لا من غير الاول فلا تحقق الثاني اصالة ويلزم من العلم به العلم بالانسان وكذا في كونهما قسمين للزوم البين قاله الفاضل البزدي في حاشية التهذيب من أن لغير البين في مقابلة كل واحد من معنى البين معنى مخصوص ويلزم منه أن يكون غير البين بالمعنى الاخص أعم من غير البين بالمعنى الاخص (قال وهو ما يكون بالمزوم الخ) تصوراً أو تصديقاً وكذا قوله للعلم الخ كما يشعر به الامثلة (قال وكافياً الخ) زاده على تعريف الجمهور لتلايقه عليه ما أورد عليهم في دعوى كون هذا المعنى أخص من أن المعتبر في المعنى المار بالتصورين كافيين في الجزم باللزوم وهو غير معتبر هنا فيجوز أن يكون تصور المزوم موجباً لتصور اللازم ولا يكفيان في الجزم باللزوم لكن يمكن الجواب عنهم بان المراد العموم والخصوص بحسب التخصيص

والمسكات للاعدام المضافة اليها مثل الجهل والمعنى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند أهل المعقول. وأما عند أهل العربية فالمعتبر فيها لزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية.

(قل والمسكات) اطلاق اللازم والمزوم على نفس المسكات والاعدام كما يقتضيه التمثيل بها للبين بالمعنى الأخص المعروف بما ذكر من اطلاق اسم العلم على المعلوم والا فقد سبق انه لا لزوم بين أنفسهما بل بين عليهما وأن اللازم بين الادراكين لا يستلزم اللزوم بين النفسين (هذا) ولا تلتفت الى ما في الرسالة المذكورة من جعل لزوم البصر للمعنى مثالا للبين بالمعنى الأخص من اللازم الذهني بالمعنى الذي ذكره المصنف واعترافه بمجاوز اللازم بين الادراكين بدون اللازم بين نفس المدركين وقال إنه لم يطلع على مثال واقعي له (قل وهو) أي اللازم البين بهذا المعنى * وكتب أيضا أي اللازم الذهني بهذا المعنى (قل الخارجة) التقييد بالخارجة يشعر بأن المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً مندرج عندهم في المدلول المطابق وفقاً للمناطق والالتزامي الذي استعمل عندهم كذلك مندرج عندهم في المدلولات الالتزامية خلافاً للمناطق (قال في المدلولات) يخالف لما في عبد الحكيم حيث قال دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوعة للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به * وأما عند المنطقيين فإن كان اللفظ مستعملاً مجازاً في المدلول التضمني أو الالتزامي

والمادة المذكورة لا تحقق لها فلا قدح في أخصيته (قال والمسكات الخ) مثل بهذا تنبيهها على أن البين بهذا المعنى يتحقق فيما كان بينهما لزوم ذهني فقط كما يتحقق في ما عداه لكنه انما يتم لو قيل بأن وجود اللازم في الذهني ظلي لا أصلي بناء على ما قاله عبد الحكيم من أن الوجود الظلي لا يترتب عليه أثر خارجي أي أصلي * وأما اذا قيل بأن وجود اللازم في أي ظرف كان أصلي فلا لأنه لا يلزم من تحقق المعنى في ذهن ظلي تحقق البصر اصالة فتأمل (قل المضافة) أي معنى وفيه إشارة الى أن الاعدام انما تكون ملزومة للمسكات اذا تصورت بالسكنه (قل وهو المعتبر الخ) أي اللازم الذهني البين بالمعنى الأخص وليس الضمير عائداً الى البين بالمعنى الأخص وان أوهمه العبارة (قال عند أهل المعقول الخ) أي الحكماء فالمعقول مقابل المنقول وليس المراد الباحثين عن المعقول أعني المناطق بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية لعدم ملائمتها لما سبق من أن موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي (قال الخارجة في المدلولات الخ) أي باعتبار الوضع الأصلي * وأما بحسب الوضع المجازي فندرجة في المطابقة فلا يرد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكيم من أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل

لممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والقول الكاسب يسمى معرفاً اسم فاعل وتعريفاً والمكاسب يسمى معرفاً اسم مفعول .
فإن كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب من الجنس والفصل القريبين فهو حد تام
كالحيوان الناطق للانسان والجوهر القابل للابعاد للجسم

الى لوازمها البينة (قوله من تصوره) اجتياز عن التصديقات بناء على ان المراد بالتصور
هو الصورة الحاصلة الغير المقارنة للحكم المقابلة للتصديق كما هو المتبادر

التعريف وقس عليه تعريف الدليل الآتي (قل الكاسب) أي الكاسب تصوره تأمل (قل فإن
كان بجميع) الباء هنا وفيما يأتي كالباء في قول ابن الحاجب بالواو رفعاً والالف نصباً (قل من الجنس)
أو فصله وكذلك الفصل على القول بتركيبه (قل القريبين) الحاصلين بالكنه التفصيلي أو
الاجمالي (قل المحض) فيرد على الرازي حيث قل في شرح المطالع إن الفصل وحده إذا أفاد التميز
الحدي فهو مع شيء آخر أولى بذلك . وتبعه السيد قدس سره حيث ذهب في شرح المواقف الى أن
المركب من العرض العام والفصل القريب . وفي حواشي التجريد الى أن المركب منهما أو من الخاصة
والفصل القريب حد ناقص مع أنهم اطبقوا على أن المركب من جميع الذاتيات والخاصة رسم تام لكل

عبد الحكيم كما أن تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادهما
بالذات (قوله الى لوازمها) قد يقال من الملزوم بالنسبة اليها التعريفات بالنسبة الى معرفتها تدبر (قوله
البينة) أي بالمعنى الاخص لعدم الاحتياج في اخراج البين بالمعنى الأعم الى ارادة التحصيل بطريق
النظر (قوله هو الصورة) لا مطلق الادراك والا انتقض التعريف بالحجة (قل فالقول الكاسب الخ)
نسبة الكاسب الى القول كنسبته الى التصور المجاز إذ الكاسب هو الانسان فراده الكاسب قتله
بجمل المجاز في الاسناد أو الحذف أو بمعنى المكاسب بجمل المجاز في المسند (قل والمكاسب) أي
تصوره (قل والفصل القريبين الخ) أي حقيقة أو حكماً فيشمل التعريف قولنا في تعريف الانسان جسم
نام حساس متحرك بالارادة ناطق . قل عبد الحكيم المراد بهما الحاصلان بحقيقتيهما بالكنه الاجمالي
أو التفصيلي اذ لو كانا حاصلين بلوجه لكان المرف هو ذلك الوجه انتهى . أقول تمامية ما ذكره
متوخة على أمرين الاول كون الفصل القريب مركباً مع انه أقوم البرهان على بساطة جميع الفصول
للتاني كون العلم بالشيء بوجه نفس العلم بذلك الوجه . وأما اذا كان علماً بذلك الشيء فلا (قل والجوهر
القابل) إشارة الى أن المراد بالقريب القريب بالنسبة الى المحدود وان كان بعيداً بلاضافة الى شيء آخر

والاقتصر السابق لا المراد
للعلم ان سر التصديق وقوله
ظاهر المبني في قوله لا يراد
هذه الاطلاق انما هي
تلا برهان ان العلم بالفظ
المشتركة في القاء بعض غير
صحيح صادق

والاقتصر بمعنى الان ضروري
بان مراده بالشيء الآخر الذات
الاخر لا سطر او قول بذكر
الاسم لا بذكر الاشارة
وانك تعلم ان بذكر الاسم
سبيل لغيره لا بذكره صادق

أو يعضها المحض (١) كالفصل القريب وحده أو مع الجنس البعيد خذ ناقص كالنفس
للإنسان والجوهر الحساس للحيوان *

(١) (قوله أو يعضها المحض الخ) يرد عليه أنه يستلزم أن يكون المركب من الفصلين
البعيد والقريب أو البعدين أن يجوز التعريف بالأعم وأن يكون مجرد الجنس أن يجوز
مع ذلك التعريف بالمفرد جدا ناقصا وليس كذلك * والجواب أن ذلك مجرد احتمال غير
عبر محقق فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم * وكذا
الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخلق
أو مع العرض العام بل من الفصل القريب مع أخذها رسما ناقصا

(قوله يرد) حاصل الإيراد أن كلاما من الأمور الثلاثة مما يصدق عليه التعريف وأنه ليس مما يصدق عليه
المعرف ينتج من الشكل البناء أن بعضا مما صدقات التعريف لا يصدق عليه المعروف وهو فاسد
رأى المتأخرين المشترطين للمساواة * وحاصل الجواب الأول منع الصغرى أن أريد أن كلاما من
الأمور مما صدقاته المحققة. وتسليمها كالكبرى ومنع استلزام الدليل للفساد أن أريد أنه من
المصادقات * وحاصل الجواب الثاني منع الكبرى على تسليم كون تلك الأمور من المصادقات
(قوله عليه) أي على مانعية التعريف (قوله الجنس) والفصل البعيد وحده (قوله فلا ينتقض)
أي منعاً (قوله ولو سلم) أي كون ذلك الاحتمال محققاً (قوله أو مع العرض) أن يجوز التعريف

(قال أو يعضها الخ) الباء هنا وفي السابق واللاحق كالباء في قول ابن مالك قارفع بضم الخ في كونه
للتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشيء مصوراً أو متحققاً بنفسه مندفع بجعل ما قبل الباء أعم مطلقاً
بعدها (قوله أو البعدين) أي والبعيد فقط أن يجوز التعريف بالمفرد * وقوله مجرد الجنس أي والجنس
القريب والبعيد أو البعidan ففي كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرد أعم من القريب والبعيد ودفع
التنقض غير منحصرة في ما ذكرنا لا انتقاضه بالمركب من الجنس مطلقاً والفصل البعيد واحداً أو متعدداً
(قوله أن يجوز مع ذلك التعريف) يتجه أن البعدين وكذا مجرد الجنس عند مجوز ما ذكر من أفراد المراد
فلا ينتقض به مانعية التعريف وإنما انتقض به عند مشروط المساواة. إلا أن يقال أنه حينئذ يعتبر في
المساواة فيه بقرينة اشتراطها (قوله أن يجوز مع الخ) مشعر بالترديد في تجويزه خلافاً لظاهر المتن (أو
احتمال على الخ) إنما يتم لو كان المنطق عبارة عن القدر المعند به ولم يرد بتلاحق الأفكار. وأما إذا كانت
عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب وزاد به فلا (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم انتقاض التعريف

عنه
جواب المتأخرين لأن المنطق البناء
منه جميع قوانين الاكتساب
نزداد بتلاحق الأفكار كذا
فثبت من تقريره أنها
صادقة

كثبت هذه الآية ثم رتبته أن
الشيخ كتب بـ "القديم" من

وان لم يكن بالذاتي المحض فان كان بالخاصة مع الجنس القريب كالحیوان الضاحك
للإنسان او مع جميع الذاتيات كالحیوان الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسماً تاماً
أكل من الحد التام والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع
المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان الغرض مما أخذ في التعريف

بلاعم وكذا مجرد العرض العام (قل وان لم يكن) أى سواء لم يكن هناك ذاتى أو كان لكن لم يكن
محضاً (قل المتأخرون) قل بعضهم إذا لم يكن مع عرض عام آخر يكون مجموعهما خاصة مركبة ولا
يتمنع كالطائر الولود للخفاش (قل بان) تقرير الاستدلال ان كل ما أخذ في التعريف إما ما يفيد التميز
أو الاطلاع على الذاتى ولا شئ من العرض بما يفيد شيئاً منها فلا شئ مما أخذ في التعريف بعرض عام •
وقوله والحق الجواز الخ منع الحصر فى الصغرى • وقوله وأيضاً الخ منع الكبرى على تسليم حصر

الحد الناقص بالفرد الغير المحقق بناء على انه حد تم وعدم الانقراض به مخصوص بما عداه كما يأتى
فلا نسلم انه ليس من افراد المعرف بالفتح (قل وان لم يكن بالذاتي الخ) النفي متوجه الى كل من
المقيد والتقييد لا اتبهد ههنا وان كان هو الاصل لاستلزامه عدم صحة قوله الذاتى ولو بالخاصة (قل قل
كان بالخاصة) أى الخاصة الشاملة لجميع الافراد شاملة لجميع الأوقات كما ضاحك بالقوة للإنسان أولاً
كالنفس بالفعل للحیوان البرى وهذا مراد من قل ينبئ تقييد الخاصة باللزامة لان المفارقة أخص
من ذى الخاصة فيكون تميزاً بالاختصاص والا لانجيه أن دليله انما يجرى فى المفارقة بالفعل (قل رسماً تاماً
كل الخ) هذا مشعر بان المركب من الذاتى والعرضى عرضى وفيه رد على • قوله السيد قدس سره من
ان المركب من الفصل القريب والعرض العام وكذا من الفصل والخاصة حد ناقص لان الفصل وحده
إذا أفلد التميز الحدى فهو مع شئ آخر أولى بذلك (قال والا فرسم ناقص الخ) قضيته أن يسمى المركب
من الفصل اقريب والخاصة رسماً ناقصاً وهو أكل من الحد الناقص بناء على ان ضم العرضى الى الحد
الناقص يجعله رسماً ناقصاً أكل كما أن ضم الخاصة الى الحد التام يجعله رسماً تاماً أكل وأن يكون المركب
من تمام الذاتيات مع الخاصة والعرض العام رسماً ناقصاً أكل من الحد التام (قل وان منع المتأخرون)
انما يناسب هذه الغاية لو منعوا وقوع العرض العام فى التعريف مطلقاً ما اذا منعوا التعريف به وحده فلا
(قل بناء على زعمهم) أقول كلامه مشعر بانهم منعوا وقوع العرض العام معروفاً وجزءاً له • وبه صرح السيد
قدس سره وحينئذ فتقدير الدليل العرض العام غير مشتمل على الغرض من التعريف وكل أمر كذلك
يمنع كونه معروفاً أو جزءاً أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان الغرض الخ • قوله أن الغرض

ثم التعريف مطلقا إما حقيقى ان قصد به تحصيل صورة جديدة . وإما تنبيهى ان قصد به احضار صورة مخزونة • ومنه التعريف اللفظى

أرادوه فى كتب الكلام فى قولهم طريق معرفة العلم عند الغزالى هو القسمة والمثال . مثلا إذا قلنا الجسم إما نامى أولا والنامى إما حساس أولا قد يحصل حد الحيوان . وإذا قلنا المنحيز اما ماش أولا والماشى اما ضاحك قد يحصل رسم الانسان • وأما تقسيم المرف الى أقسامه كقولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف فانه فى قوة قولنا الكلمة أمر ينقسم الى هؤلاء الاقسام الثلاثة ولذا قل عبد الحكيم فى الحواشى الغفورية إن تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوى فلا يستدل عليه (قل التعريف مطلقا) حدا أو رسما تاما أو ناقصا (قل تحصيل صورة) فى ذهن من له التعريف (قل احضار صورة) بعد تحصيلها الابتدائى فكل تنبيهى مسبوق بكونه حقيقيا (قل ومنه التعريف اللفظى) التعريف اللفظى عند المحقق التفاضلى من المطالب التصوريه ومطالب ما الشارحة للاسم . وهو والاسمى عنده مترادفان ولذا عرف الاول فى شرح الشرح والثانى فى التلويح بتعريف واحد وهو ما يقصده به بيان ما نقله الواضع ووضع الاسم بأزائه سواء كان بلفظ مرادف أو بالوازم أو بالذاتيات • وعند السيد قدس سره مآله الى التصديق بالوضع وأنه حقيقة من مطالب هل المركبة وان سئل عنه بما نظرا لاستلزام احضار المعنى بعد التصديق بالوضع وأنه طريقة أهل اللغة وخرج عن المرف واقسامه الاربعة وحقه أن يكون بالمناظ مفردة مرادفة ان كانت والا فمركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله . وأنه مغاير للتعريف الاسمى الذى من مطالب ما الشارحة • ثم الظاهر أن

وأنه لم يكن مرادف
نسبا صدر ٢

اليهما وهو تعريف بالخاصة وليس المراد به تقسيم أمر أعم من المرف ذاتى أو عرضى الى أمرين متعقبين فى الذاتية والعرضية أو مختلفين فيهما . ثم تقسيم أحدهما ان كان أعم كذلك الى أن ينتهى الى المرف ومقابلته لان الحاصل به قد يكون رسما تاما وقد يكون حدا كما يقال فى تعريف الانسان الجسم اما نام أولا والنامى إما حساس أولا والحساس اما ناطق أولا . فلا يجوز عده رسما ناقصا واعتبار بعض الافراد فى التسمية نحكم بل ترجيح المرجوح كما هو ظاهر (قل احضار صورة مخزونة) أى بعد حصولها الابتدائى ، إما بذلك التعريف أو بآخر أولا ولا فائدة فى القول بأن كل تنبيهى مسبوق بكونه حقيقيا (قل ومنه التعريف اللفظى الخ) أقول ذهب المحقق التفاضلى الى أنه من المطالب التصورية • وقد يؤيد بأنه قد علل القوم وجوب تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده المتقدم على طلب حقيقته بما الحقيقة المتقدم على التصديق بهليته المركبة لان هذا انما يتم لو كان التعريف اللفظى داخل فى مطلب ما والام يثبت وجوب التقدم له لجواز كون المتقدم على بقى المطالب هو التعريف اللفظى الخارج عنه وإلى أنه مرادف للاسمى • وينتج عنه أنه البديهى

منه سلاطة أو مفسر أو غيره
منه سلاطة أو مفسر أو غيره
منه سلاطة أو مفسر أو غيره

منه سلاطة أو مفسر أو غيره
منه سلاطة أو مفسر أو غيره
منه سلاطة أو مفسر أو غيره

وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه في الدلالة. وأيضا التعريف مطلقا إما خفي
ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسا
المصنف وافق التفارقي في كون اللفظي من المطالب التصورية والسيد في مغايته للاسمي (قال
تعيين معنى) فيه مساححة والعبارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين
لفظ مبهم. وقولنا الفصنفر الاسد بمعنى ما وضع له الفصنفر هو ما وضع له الاسد (قال لما علم وجود
الموصول مختص بالماهيات أي متحصل في نفسه من غير دخلنا فيه. وهذا يتضح خروج تعريف
المصنف عن هذا القسم وان أشعر كلامه في الحاشية الآتية بمزوجه عنه بقيد الوجود. وكتب
أي وجوده المحمول سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا. كالانسان (قال في الخارج)
في أحد الأزمنة على سبيل منع الخلو (قال كتعريف الانسان) مع قطع النظر عن ملاحظة الوجود
يقبل التعريف اللفظي دون الاسمي * والسيد قدس سره الى انه من المطالب التصديقية ومطلب
المركبة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع * واستدل عليه بأنه لا
من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقا * والجواب أن الصورة قبل التعرف
اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المدركة اليها وبعده تعود الى المدركة والمقصود منه هذا الحاصل
الثاني لا الأول. والى انه مغاير للاسمي والفرق بينهما أن اللفظي خارج عن المعرف وأقسامه وبكيفية
وجوبا بلفظ مفرد مرادف ان أمكن والا فمركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وانه أنسب باللفظ
الاصطلاح بخلاف الاسمي في الكل * وكلام المصنف ظاهر في موافقته للعلامة في كون من المطالب
التصورية والسيد في مغايته للاسمي ولا يخفى وجهه مما ذكرناه ويمكن تطبيقه على مذهب السيد بأن
بالتنبيه التنبيه حقيقة وبضميره في قوله ومنه أعم من المجازي بالاستخدام فيكون إشارة إلى أن
لفظي لأن مراد العلامة انه من المطالب التصورية مجازا وان كان من التصديقية حقيقة أو على
العلامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معلوم الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم
أعم منه في الأول (قال وهو تعيين معنى الخ) فيه مساححة والأولى ما عين وأوضح به معنى
والقول بان العبارة الخالية عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث انه عين به معنى لفظ مبهم
لو كان المراد بيان التعريف اللفظي العقلي لا أعم منه ومن اللفظي (قال وأيضا التعريف)
وكل منهما اما الخ لكان أخصروا وأفيد (قال في الخارج) أي في نفس الأمر فتعريف نحو الوجود
والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقيا *

واما اسمي ان كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير ان يعلم وجوده في الخارج . سواء كان موجوداً في نفسه كتعريف شئ من الأعيان قبل العلم بوجوده . أو لم يكن موجوداً فيه مع امكانه كتعريف العنقاء أو مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور

ووضعه الاسم بازائه وعدمها . (قال عما يفهم) أي من حيث إنه مفهوم لوحظ ووضع الاسم بازائه في اللغة أو الاصطلاح (قل من الاسم) أي اللغوي أو الاصطلاحي (قل من غير ان يعلم) أقول أن كان مدار اسمية التعريف وحقيقته ملاحظة اعتبار الواضع للمفهوم . ووضع الاسم بازائه وعدم ملاحظة ذلك فالظاهر أن يقول سواء علم وجوده أو لا وعلى الثاني سواء كان موجوداً في نفسه الخ وان كان المدار العلم بوجود المرفوع وعدم العلم فالظاهر أن يترك (قوله ان كان كاشفا عما يفهم الخ) ويقول إما اسمي ان لم يعلم وجوده . وكأنه ادعى أن ما علم وجوده لا يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم أصلاً بل ما كان كاشفاً عنه مختص بما لا يعلم وجوده فيكون قوله من غير ان الخ بيانا للواقع لا قيداً احترازياً (قل وجوده في الخارج) أقول كل ما لا يعلم وجوده في الخارج ينبغي أن يكون تعريفه كاشفاً عما يفهم من الاسم من غير عكس كلي (قل كتعريف شئ) فإن كان بعين ما وضع الاسم بازائه فخذ اسمي . أو بلازمه فرسم اسمي . وكذا الكلام فيما يأتي (قل من الاعيان) الجوهرية أو العرضية (قال أو لم يكن موجوداً) أي دائماً بان يكون من الماهيات الاعتبارية حقيقة وزعماً (قال وسائر الامور) قل بعض المحققين إن الأمور الاعتبارية التي

(قل واما اسمي الخ) لا ينبغي أن مدار اسمية التعريف على عدم العلم بوجود المرفوع كما يؤخذ من المقابلة ومن الحاشية المنوطة على قوله الآتي فيكون تعريف الرومي وبه يشعر قول شارح المقاصد بان تعريف العلم المذكور في مقدمة الشروع اسمي وبعد الاطاعة بمسائله ينقلب حقيقياً . فالأولى أن يقول واما اسمي ان كان تعريفاً لما لم يعلم وجوده . ودعوى ان الكاشف عن مفهوم الاسم مختص بما لا يعلم وجوده ليكون قوله من غير ان يعلم بيان الواقع ممنوعة لجواز أن يعلم وجوده ويكون كاشفاً عنه . نعم كل ما لم يعلم وجوده يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم بلا عكس كلي (قال سواء كان موجوداً) وحينئذ يمكن كون تعريف واحد حقيقياً واسمياً باعتبار شخصين أو شخص في وقتين (قل من الاعيان) جمع عين بمعنى ما يقوم بذاته وحمله على ما يعلم العرض تعسف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كتعريف شئ مخالفاً لتأليه ان جعل العطف في قوله وسائر الخ مؤخراً عن الربط ولا وليها ان لم يجعل (قال أو مع امتناعه الخ) ويجري في كل من هذه الاقسام الحد والرسم كما يكونان في الحقيقي لان التعريف ان كان بعين ما وضع الاسم بازائه لغة أو عرفاً فخذ اسمي أو بلازمه فرسم اسمي وكل منهما يكون تاماً وناقصاً (قال وسائر الامور الخ)

الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة (١) مع الانواع
فيكون تعريف الروى بالانسان الايض اسماً

(١) قوله حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة الخ. وذلك لان ماهية الروى مثلاً انما تكون
ماهية مقابلة للماهية الزنجى باعتبارنا مع الانسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد
ثم وضعنا لفظ الروى بازاء الاول ولفظ الزنجى بازاء الثانى. والا فها ليسا بماهيتين متباينتين

لما وجود في نفس الامر كالوجود والامكان والوجوب لمحققات حدوداً أو ربما كالحقائق الخارجية.
فالصواب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية. أو براد بالوجود الخارجى الموجود في نفس الامر (قل
اعتبارية) أى ماهيات مركبة نوعية اعتبارية. وقوله حاصلة الخ علة لاعتباريتها. والمعنى ان وحدتها التوبى
حاصلة باعتبارنا العوارض المخصوصة متحدة مع تلك الانواع وتجميع المنضم والمنضم اليه نوعاً واحداً
أنهما في الحقيقة أمران يمتازان في الوجود لم يحصل من مجموعهما أثر غير مجموع آثارهما بل ربما يكونان مقولتين
بخلاف الناطق مع الحيوان فانهما متحدان في الوجود الخارجى وحصل من المجموع ذلك الأثر. وكلاهما
مفهوم المشتقات وغيرها (قل مع الانواع) أى ووضع الاسماء بازائها (قل اسماً) أى حداً اسماً ان كان
الداخل فيما وضع له الروى مفهوم الايض أو ربما اسماً ان كان الداخل فيه مفهوم المتولد ببلاد الروى
(قوله باعتبارنا) أى باعتبارنا مجموع الانسان وعارض البياض تارة نوعاً واحداً مع انهما نوعان متماثلان
في الوجود الخارجى متدرج كل منهما تحت مقولة. وتجميع الانسان وعارض السواد تارة أخرى مع انهما
كذلك (قوله والا فها) أى الانسان المعروض للبياض والانسان المعروض للسواد. وأما العارض
فدواع متباينتان وانهم اندرجا تحت جنس واحد (قوله ليساً) كان الاولى والا فليس شئ من الروى

المراد بها ما لا وجود له في نفس الامر (قال اعتبارية الخ) وكون الجنس في الماهية الاعتبارية
من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهى وهو باطل لوجوب
كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسماً) أى حداً اسماً على ما في الحاشية أو ربما اسماً
ان اعتبر مع الانسان المتولد ببلاد الروى (قوله ماهية مقابلة الخ) أى ماهية نوعية اعتبارية مقابلة
(قوله ثم وضعنا الخ) قد يقال لا مدخل للوضع في كونهما من الماهيات الاعتبارية بل مجرد اعتبار مجموع
الانسان وعارض البياض مثلاً شيئاً واحداً كاف في كون الروى مثلاً من الماهيات الاعتبارية
الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشعر به (قوله والا فها الخ) فيه استخدام حيث أريد بالرجوع
مجموع العارض والمعرض وبالضمير الثانى (قوله ليسا بماهيتين الخ) الأوفق ليسا بماهيتين متقابلتين

والا فها ليسا بماهيتين متباينتين
المنضم اليه
باعتبار
بالانسان
لأن
المنضم
والمنضم
اليه
المنضم
باعتبار
باعتبار
باعتبار
باعتبار

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان . فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذا قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه أولا . فلذا كانا من الماهيات الحقيقية للوجود في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمثالها فتأمل فيه

والنحجي نوعا واحداً بل كل منهما نوعان ممتازان بحسب الوجود الخارجى لم يترتب من مجموعهما أثر غير أثر مجموع الجزأين (قوله فلا اعتبار) أى فلا اعتبار انضمام البياض والسواد الى الانسان واتحادهما معه بحيث يعد كل منهما مع الانسان نوعا واحداً مدخل الخ والافكل من المنضم والمنضم اليه ممتاز في نفسه باعتبار الوجود عن الآخر كما مر (قوله الى الحيوان) بحيث اتحد المنضم مع المنضم اليه في الوجود الخارجى وترتب عن مجموعهما أثر هو غير مجموع أثر الجزأين (قوله وأمثالها) منها مفهومات المشتقات * قل في شرح المواقف مفهومات المشتقات نحو الابيض والاسود خارجة عن المقولات لانها أجناس ماهيات لها وحدة نوعية مثل السواد والبياض والانسان والفرس وكون الشيء ذا بياض لا يتحصل به ماهية نوعية * قل عبد الحكيم لان التركيب من الشيء والعرض العام القائم به اعتبارى لتبذ كل منهما في الوجود (قوله فتأمل) أى حتى تعرف الفرق بين الانضمامين وتعرف ان كونهما اعتباريا ليس باعتبار عدم

في ذاتها لدخولها تحت نوع الخ . ثم النفي متوجه الى المقيد أى فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد أن كلامه يفيدانها ماهيتان لكنهما ليسنا متباينتين . وليس كذلك اذ على تقدير عدم الاعتبار المار نكونان متباينتين لا ماهيتين لبثانه على توجه النفي الى القيد (قوله انضمام الابيض) أى البياض فهو من ذكر المشتق واردة مبدئه فلا ينافى قوله المار عارض البياض وجعل البياض فيه معنى الابيض وان اندفعت به لكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله في أحد) ظرفية الكل لمتعلق الجزء (قوله سواء اعتبرنا الخ) نبه به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج تحققها الى الاعتبار لا ما تحقق فيها الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضمام فيه ماهية اعتبارية (قوله بخلاف) مستدرك ذكره توطئة لقوله وغيرها (قوله وأمثالها) مثل ماهيات العرضيات كالضاحك والماشى كما سبق (قوله فتأمل) إشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضمام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

فتم بآفریدن
معی ملا و هود
الافقه لاسا
ما در اوطا
الحقیقی
معمولی
نقصه
نقصه
نقصه

فالنوع الحقيقي

(قوله فيكون تعريف الرومي الخ) فان قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم الوجود الخارجي قبل التعريف • قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجي عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلي الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الحقيقية . ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضي كون الصانع عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد والكثير وغيره فانها أمور اعتبارية قطعاً •

وجود الجزأين في الخارج بل باعتبار عدم الاتحاد في الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أي . يمكن لنفس الرومي بمعنى مجموع الانسان والبياض من حيث الاتحاد وجود خارجي حتى يندرج تحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج تحت المقولة انما هو للانسان والبياض بانفرادهما (قوله وهو خارجي) فهو من الشق الاخير في المتن . أعني الممتنع الوجود في الخارج كاجتماع الضدين (قوله في اخذ أي سواء كان وجوده بوجود كل من جزأيه العارض والمعرض كافي فرد الرومي . أو بوجود المعرض كافي فرد الجزئي والواحد (قل فالنوع الحقيقي) والعرض العام كلابيض فصل اعتباري في تلك الماهيات

الاسم بازائه كما يؤخذ من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تميز الاجزاء في الوجود انتفزا بهما وبأكثر المصطلحات ومفاهيم المشتقات والى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات المشتركة أولاً وموجوداً خارجياً أولاً وما عدا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف (قوله فان قلت) معارضة تمحيضية لان قوله فيكون تعريفاً الخ دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليل (قوله لكونه معلوم الوجود) اشارة الى الصغرى والكبرى أعني وكل ماهو معلوم الوجود الخارجي فل التعريف تعريف حقيقي مطلوب (قوله قلت لما كان) منع الصغرى ان أريد الوجود الخارجي لنفس مستنداً بانه لا وجود له فضلاً عن معلومته وتسليمها مع منع الكبرى ان أريد لافراجه مستنداً بوجود الفرد الخ (قوله ووجود الفرد في الخارج) ان أراد به الموجود بوجود المعرض فقط فمع الاقتضاء سلم لكن فرد الصنف ليس موجوداً كذلك أو بوجوده ووجود العارض فهو ممنوع كذا ولا وجود للكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال يجعل الهيئة اجتماعية جزء والقياس مع الفارق لا وجود الفرد الواحد مثلاً بوجود المعرض فقط (قوله في مفهوم الجزئي الخ) مناف لما مر من أن الجزئ

جنس اعتبارى فى الماهية الاعتبارية فلا اشكال بمحدودها على حدود الحدود (١)

(١) (قوله فلا اشكال الخ) وجه الاشكال أن الحدود المذكورة منقوضة بمحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقى كالانسان فى الانسان

ولا محذور فى كون كل من الفصل والجنس الاعتباريين أعم من وجه (قال على حدود الحدود) كأن المراد بلفظ الحدود المذكور أولاً التعريفات الاسمية للاصناف سواء كانت حدوداً تامة أو رسوماً تامة لا غير وثانياً التعريفات المذكورة لمفهومى الحد التام والرسم التام فيما مر . وثالثاً هذان المفهومان المعروفان . والمراد بالجمع الاول مناه الحقيقى . وبالجمعين الاخيرين ما فوق الواحد . والتعبير بالحدية فى الاول والاخير للتغليب . وفى الثانى مبنى على كون ذينك التعريفين عين ما اعتبره المصطلح . والمعنى أنه لا اشكال بالحدود والرسوم التامتين للاصناف على جامعية تعريفى مفهومى الحد التام والرسم التام بل يقال إنها من افراد ذينك المفهومين مع انها لا يصدق عليها تعريفهما المذكوران لا تنفاه الجنس القريب فيها كالفصل فى الحدود (قوله أن الحدود المذكورة) أى التعريفين المذكورين للحد التام والرسم التام (قوله التامة) صفة لكل من الحدود والرسوم . ثم إنه أشار بقوله ورسومها الى أن المراد بالحدود فى المتن فى قوله فلا اشكال بمحدودها ما يشمل الرسوم التامة على سبيل التغليب (قوله فيها) أى فى كل من الحدود والرسوم التامتين للاصناف

نعم المعلوم وهو الصورة الذهنية مع قطع النظر عن قيامها به . نعم لو جعل قسمًا للعلم أو جعل المعلوم مافى الخارج لم (قال جنس اعتبارى الخ) ويمكن جعله فصلاً اعتبارياً وجعل العرض العام كالأبيض جنساً اعتبارياً (قال بمحدودها) المراد بلفظ الحدود المذكور أولاً التعريفات الاسمية للاصناف وثانياً التعريفات المذكورة لمفهوم الحد التام والرممين . وثالثاً مفهوم الحد التام والرممين . فالمراد بالجمع الثلاث معناها الحقيقى . والتعبير بالحدود فيها مبنى على التغليب . أو حمل الحد على المرف الجامع المانع وبناء التعبير بها فى الثانى على أن التعريفات المذكورة عين ما اعتبره المصطلح الأول متوقف على اثباته المتعسر . والمعنى أنه لا اشكال بالحدود والرسوم التامتين للاصناف على جامعية تعريف الحد التام والرسم التام وعلى مانعية تعريف الرسم الناقص اذ هى تعريفات لم تكن بالذاتى المحض ولم تشمل على الجنس القريب (قوله أن الحدود المذكورة الخ) أى التعاريف الثلاثة للحد التام والرممين منقوضة الأولان جمعاً والاخير منعاً (قوله ورسومها التامة الخ) صفة لكل من الحدود والرسوم . والأوضح التامتين وفيه اشارة الى أن التعاريف الاسمية للاصناف لا تكون حدوداً ولا رسوماً ناقصين وهو كذلك بناء على تعريفاتهم . نعم لو عرف الرومى بالمتعجب المتولد ببلاد الروم لكان رسماً ناقصاً على الوضع المار (قوله اذ ليس فيها)

واعلم ان المعرفة مطلقا لا بد ان يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم كونه
لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علما به بوجه آخر مطلوب

﴿ فصل ﴾

ويشترط في الكل كونه اجلي من المعرفة ومعلوما قبله

الايض هـ والجواب ان الانسان وان كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية
جنس اعتباري بالنسبة الى الماهية الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز
يكون جنسا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال في مرادنا بمرادنا

جنس وكذا ليس في الأول فصل وقد لا يكون في الثانية خاصة بكل عرض عام كالايض
الاعتبارية (أى والمراد بالجنس المذكور في كل من تعريف الحد التام والرسم التام اعم من
الحقيقي والاعتباري (قل معلوماً) أى منصورا (قل قبل) قبلية زمانية (قل التعريف)
العلم بالتعريف (قل ولو باعم الوجوه) فيه ميل الى أن العلم بالشئ بوجه علم بذلك الشئ من ذلك
لا علم بنفس ذلك الوجه كما هو المذهب المنصور (قل به) الباء الأول لجرد الصلة والثاني
(قل اجلي) أى كونه أكثر ظهوراً منه عند السامع وإن لم يكن كذلك عند آخر فإن الشئ ذاته

اكتفى بنفي الجنس لانه كاف في نفي كونها حدوداً ورسوماً تامتين فلا يرد انه لا وجه للاقتصاري
لانتهاء الفصل القريب في حدودها والخاصة في بعض افراد رسومها (قوله والجواب) بالرفع أو الخ
الى الماهيات الاعتبارية (أى فتدخل في تعريف الحد التام أو الرسم التام لان الجنس المأخوذ
من الاعتباري ونخرج عن تعريف الرسم الناقص لاعتبار عدم اشتاله على الجنس القريب (أى
باعم الوجوه) أى ولو كان معلومته باعتبار اعم الوجوه بان يكون المعلوم ذلك الوجه ففيه ميل
العلم بالشئ بوجه علم بذلك الوجه كما هو المنصور لا بذلك الشئ كما هو المرجوح (قال لاستحالة)
الى الرافعة والشرطية مطلوبة (قال والتعريف يفيد الخ) أى فلا يرد أن تعريفه بعد تصور
ما يحصل الحاصل هـ ثم الباء في قوله به لصلته وفي قوله بوجه آخر لاعتبار المدخول ويمكن جعله
قوله به لكن انما يحسن بتقديمه (قال كونه اجلي من المعرفة) قال عبد الحكيم المعرفة من
الوجه الذي هو معرف لا بد أن يكون أكثر ظهوراً من المعرفة بالنسبة الى السامع لوجوب
معرفة كونه سبباً والسبقية في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل انتهى هـ فظهر

صريحه العبدية فوار
نفسه الرار في تمام التف
بغير يقين من ستم و
المقصود ان يكون معلوما
او مجهول لا ولا شئ من
اعلمه بمكتبته لمقصود
الى امر ولا شئ من
المجهول بمكتبته لا شئ من
المتقدم في المجهول
بالتجسس الصغير
في قوله
صريح

سكنه اهل داره واداره
نفسه في نفسه
العلم في نفسه
الروح في نفسه
الطاقة في نفسه
الحس في نفسه
الحركة في نفسه

اذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ . ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس في اللطافة . ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة

وقد هيئت

أو عرضاً قد يكون أجلى عند قوم بحسب علمهم وصنعهم دون قوم . فظهر شمول هذا الشرط للحد والرسم . وانما ذكره بصيغة التفضيل لان المعروف ظهوراً ما بالوجه الذي هو آلة الطلب كذا قال عبد الحكيم عن افادة السيد قدس سره (قال اذ الكاسب) أى العلم الكاسب المتعلق بالمعرف بالكم (قل علة) ثمة (قال على المعلول) أى على العلم المعلول المتعلق بالمعرف بالفتح (قال فلا يصح) الظاهر أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول أعنى نفس الماهية والأخفى والمساوى متفرع عن اشتراط كونه أجلى . وبالرابع أعنى بما لا يعلم قبل الماهية بشقوقه الثلاثة متفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله على طريق الف والفسر المرتب الا أن أحد الشرطين وما فرع عليه مضمّن عن الآخر وما فرع عليه ولذا اكتفى غيره بالأول وأدرج تعريف أحد المتضادين بما يشتمل على الآخر في التعريف بالمساوى معرفة وجهالة . وتعريف الملكات بعدم أعدامها في التعريف بالأخفى كما ان التعريف بما لا يعلم أصلاً مندرج فيه أيضاً بل في المساوى (قال كتعريف الروح) الحيوانى لا بمعنى النفس الناطقة

أما هذا الى ان نفس المعرفة
قد يكون صاعداً وقد يكون هابطاً
فلا ينافي هذا القول فنظر في قوله
أه لأن هذا هو مقتضى الكلام
صالح

هذا هو مقتضى الكلام
صالح

مما لا يوجب

معلوماً قبله من عطف السبب على السبب وقوله اذ الكاسب علة الملة فكانه قال يشترط كونه أجلى لانه معلوم قبله وما هو كذلك يكون أجلى فقله فلا يصح بجميع متعلقاته متفرع عن اشتراط كونه أجلى الا أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول متفرع عليه وبالرابع بشقوقه الثلاثة متفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله فلا يتجه ان أحد الشرطين وما فرع عليه مضمّن عن الآخر وما فرع عليه ولم يكنف باندراج الشق الأول والثالث منها في التعريف بالمساوى والثاني في التعريف بالأخفى عن ذكرهما اهتماماً بشأنها (قال علة يجب الخ) المراد بالعلة والمعلول العلمان المتعلقان بالتعريف والمعرف أو أنفسهما من حيث العلم بهما (قال كتعريف اللفظ الخ) أى كتعريف مدلول اللفظ بمدلوله المفاد بذلك اللفظ كان يقال الاسد أسد ويمكن أن يراد باللفظ نفسه وجعل الكاف للتنظير خلاف ما بعده (قال بما يشبه) عبارة عن الجسم فلا ينتقض مانعية التعريف بالعقول والمراد باللطافة عدم الادراك بالبصر أو سلب الكسافة لاعدمها عما من شأنه فلا يرد أن وجه الشبه لا بد أن يكون مشتركاً واللطافة غير موجودة في النفس لأنها من خواص الجسم (قال الروح) ان أريد به النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس الباطنى أو الروح الحيوانى فالمراد به الظاهرى وعلى التقديرين المراد بالحركة هو الارادية ولا يلزم التعريف بالاعم

ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف
بما يشتمل (١) على الابن أو بالعكس . أو بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل . أو
اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقديميا

(١) (قوله كتعريف الاب بما يشتمل الخ) فان الاب من له الابوة والابن من له

(قال قبلها) أى قبل العلم بالماهية وكذا المراد بقوله الآتين معها أنه بعدها مع العلم بها أو
(قال بما) أى بمفهوم (قال كتعريف العلم) أقول كل ملكة اذا عرفت بما يشتمل على عدمها فتعريف
على العلم به جعل لا واقعي لجواز تعريفها بتعريف آخر وتوقف العكس واقعي وفي افادة ذلك
معرفة السامع بتلك الملكة دور باطل وان اشعر كلامه في الباب الرابع في مواد الأدلة .
التعريف لا تنفاه الشرط أعني كونه معلوما قبل المعرفة لا الدور الباطل . وكتب أيضا وكذا
سائر الملكات بما يشتمل على اعدامها وتعريف سائر القيود بمفاهيم مقيدات بها (قال أصلا)
العلم بالماهية ولا بعد العلم بها كما لا يعلم قبل العلم بها (قال دورا تقديميا) أقول توقف كل من المفهوم
الآخر قد يكون جمليا من الجانبين كما في تعريف الجوهر بأنه ممكن ليس بعرض . والعرض
قائم بالجوهر . وقد يكون جمليا من أحدها وواقعا من الآخر كما في تعريف الملكات بما يشتمل
الاعدام كما مر وعلى التقديرين فلفهومان أمران متحققان في نفس الأمر وفي التعريف لأن
كل مفهوم قبل

لقد أتت في هذا الموضع
العلم بغيره فشرحت
بما يشتمل على العلم
بما يشتمل على العلم
بما يشتمل على العلم
بما يشتمل على العلم

(قال قبلها سواء) إشارة الى توجه النفي الى المفيد والمفيد (قال بما يدور) أى يتوقف (قال
الاب) أى تعريف أحد المتضامين بما يشتمل على الآخر (قال أو بعدها) أى بحسب ما
كما في مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعي وان كان العكس جمليا إذ لو علم به
بحسب الجمل لم يمنع تعريفها به اذا تصور التعريف بغيرها فتعريف العرض بما قام بخبر
ان تصور الجوهر بما قام بذاته وممنوع ان عرف بما ليس بعرض (قال بعدم الخ) هذا التعريف مما
المعرف ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف في الواقع لا مكان معرفة العلم بالصورة الخاصة
عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط بكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول
افادته معرفة السامع بتلك الملكة دورا باطلا (قال يعلم أصلا) ذكره تكيلا للأقسام والآ
فيه لامتناع وقوعه (قال التي تدور) بان كان كل من التعريف والماهية جزء الآخر أو قيده
الآب إشارة الى الصغرى والكبرى معاوية تقرير القياس الآب والابن مشتملان على الله
تضايفا حقيقيا اشتمال الكل على الجزء وكل مشتملين عليهما كذلك متعلقان معاً فلا يتجه منع له

هذا المختار من المنقولات في
 ولفظ من فاعله من
 في قوله تعالى
 (١٧٩) الما لم يخلق
 من غير الله
 من غير الله

في نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل

والابوة والبنوة متضايقان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان بحيث
 خلق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان
 الاول. ولا يمكن تعقل احد الكونين بدون الآخر ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل
 الآخر بل متعلقان معا بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم
 العلم عما من شأنه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كـ ^{تتمتع} ^{صاحب} ^{بجوابه} ^{لا} تعقل التعريف

الاحتراز عن مجموع التعريفين على الاول وتعريف الملكات بالاعدام على الثاني فائدة مهمة. واما اذا
 كان واقعيا من الجانبين وحينئذ لا يمكن تعريف شيء منهما الا بالآخر ولا يتصور الا ان يكون
 كل منهما جزءا وقيدا للآخر فالمفهوم ان حينئذ لا تحقق لهما الا بحسب التوهم فلا فائدة في اشتراط
 الاحتراز عن تعريف احدهما بالآخر (قل تقديميا في نفس الامر) أى يتوقف العلم بتلك التعريفات
 على العلم بالمادية وبالعكس بحسب الواقع ونفس الامر (قوله متضايقان) تضافا حقيقيا لا مشهوريا
 (قوله لا يعقل احدهما) اشارة الى تعريف المتضايقين والاضافة في احدهما للعهد الذهني حتى يفيد
 عموم السلب وكذا الكلام في الاحد في الموضعين الاتيين (قوله متعلقان معا) فالتعبير عن معية تعقل
 كل لتعقل الآخر بالدور الموضوع لتوقف كل من الامرين على الآخر على سبيل الاستعارة والتشبيه
 في الاستلزام والا فلا دور ولا توقف (قوله العلم) أى المعرف (قوله وانما تعرف الاعدام) إيمان المعرفة

القطر بالوقف صادرة

بما لا يتردد عند المعنى
 في قوله دور متكرر
 البنية البنية ان لان معنى
 المصحية ومعنى بنية
 الضبي الموصوفه المتكسفة
 اذا كان معنى المصحية
 ما لا يتردد

مستنداً بان المدعى الدور المعنى بين الأب والابن والدليل يثبتته بين الابوة والبنوة (قوله احدهما)
 أى شيء منهما فلاضافة للاستغراق ليعم السلب لا للعهد الذهني كما هو ظاهر فلا ينتقض مادية تعريف
 المتضايقين بالعدم والملكية وبالايجاب والسلب (قوله فان الابوة) استدلال على صدق المتضايقين على
 الابوة والبنوة وأشار الى الصغرى وقوله الآتى ولا يمكن الى الكبرى أعنى وهذان الكونان مما لا يعقل
 احدهما بدون الآخر (قوله كون الحيوان) مقبوض بالامومة بناء على أن الولد متولد من ماء الابوين. ويمكن
 أن يقل الابوة مصدر الاب بمعنى الاصل لا بشرط المذكورة كما ان النبوة مصدر الابن لا بشرطها
 والا لا ينتقض تعريفها الآتى بالبفتية ولا يندفعان بإيراد ضمير المذكور في التعريفين لانه عائد الى الحيوان
 وهو مشترك بين الكل (قوله تعقل احدهما) فلا يصدق تعريف الدور عليه الا بتجاوز لاختذ التوقف
 فيه (قوله عما من شأنه) عبر بما دون من تنبيهها على أن المتصف بالجهل في حكم غير العاقل ولتلا يلزم
 النقل لفظا والتكرار صورة (قوله وانما تعرف) من المعرفة ولا ينتقض الحصر بما اذا عرف الجهل بما

به الغرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقاً ومفهوماً حتى يبطل بمجرد
 (قوله في نفس الامر الخ) أى لا في مجرد الزعم فانه لا يقتضى أن يعاماً في الواقع بل
 في الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي الخ)
 فاذا أردنا تحديد الانسان حداً تاماً وقلنا إنه الجسم الناطق رد عليه أنه صادق على الجسم
 الناطق الغير النامي أو غير الحساس مع أنهما ليسا بانسان لأن النامي والحساس معتبران في

(قال به الغرض) احتراز عما لا يفيد الغرض إما لكونه أخفى مثلاً أو لكونه الاعم من المفهومات
 الشاملة لجميع الاشياء كالشيء على رأى المصنف من أن من الاعراض العامة ما لا يفيد التميز أصلاً
 خلافاً للمحقق عبد الحكيم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن تقيضها وإن كان ذلك النقيض
 فرداً باعتبار (قال وأن الحد التام) قد يقال لما علم أن الحد التام هو المركب من الجنس والفصل القريبين
 لا حاجة الى هذا الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال إن أريد بالجسم الناطق بمجرد هذين
 المفهومين فليس ذلك بمحد تام لا انتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه لكونه خلاف المفروض أو مع ما يستلزمه

لم يزد هنا والاخص بخلاف ما يأتى (قال الغرض من الخ) ليس المراد به التميز التام أو معرفة تمام الماهية
 والا لم يصح الا بالمساوى بل ما أراده المتصدي للتعريف بحسب المقام من امتياز الماهية عما تشبه به
 عند المخاطب ونحوه ثم في قوله فيما الخ إشارة الى أنه اذا كان الاخص أخفى والاعم مما لا يفيد التميز أصلاً
 كالشيء عند المصنف امتنع التعريف به (قال وإن الحد التام) تعريض بالتأخرين من حيث أن
 المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التعريف المار للحد التام فنصر بهم باشتراطها في الأول
 دون الثاني تحكم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستغنى عنه بالتعريف المار (قال حتى يبطل) بمعنى القاء
 التفرعية ويبطل بالرفع أو بمعنى اللام فيبطل منصوب وهذا حقيقة إشارة الى الرافعة والشرطية وهى لو لم
 تعتبر المساوات مفهوماً لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوبة وما في إلحاشية إشارة الى دليل الملازمة
 وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بعد حتى أو بما قبله (قوله حداً تاماً) جعلها
 (قوله وقلنا) يعنى لو لم تعتبر المساواة بحسب المفهوم لا صريحاً ولا ضمناً لم يعرف الحد التام بالمركب
 من الجنس والفصل القريبين لجاز أن تقول في تحديد الانسان حداً تاماً الجسم الناطق مثلاً فيرد الخ
 فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف المفروض حيث انتفى فيه الجنس
 القريب أو مع ما يستلزمه من النامي والحساس فع ان الدلالة الالتزامية مهجورة لا يصدق على غير
 الانسان (قوله على الجسم الناطق) أى وعلى الجسم الناطق الذى ليس بنام ولا حواس فإلى قوله أو غير

الاشارة الى السطر
 في قوله
 انما يقصد باللفظ
 السامع (١٣٢)
 في قوله
 في قوله

الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه * وشرطوا فيه أيضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة. ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز أو التشريك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء

لغوت هذه وصية غرض من التوضيح
 ولما جاء الى هذه البنية لان قوله

مفهوم الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون بالانسان ولا يندفع هذا بأنه مجرد احتمال عقلي بل محال ولا يخل التعريف الا بالتحقق لأنه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى (قوله ما يجب أخذه في الحدود) يشير الى أن ذلك

أعني النامي والحساس فمع أن الدلالة الاسمية موجودة كما سيصرح به لا يصدق على غير الانسان (قال تقديم الجنس) وقالوا إن تقديمه محصل الجزء الصوري حتى لو قدم الفصل لكان حاداً ناقصاً (الاولوية) وجه الاولوية ان الجنس لكونه أعم وأظهر عند العقل تقديمه أولى ولان الفصل لكونه أخص وقيداً مخصوصاً تأخيرها أنسب حتى يكون التخصيص بعد التعميم. ثم أن هذا الدليل جار في غير الحد التام (قال لا الصحة) بناء على انه ليس للحد التام جزء وراء أجزاء الماهية المنحصرة في الفصل والجنس (قال في الكل) الاولى تأخير قوله في الكل عن قوله من غير قرينة ظاهرة (قال استعمال المجاز)

أشار بتقديم المجاز الى كونه أردء من المشترك لتبادر ذهن السامع في المجاز الى غير المقصود وزنه في المشترك بينه وبين المقصود وإن كان المشترك أردأ نظراً الى كونه أقل استعمالاً ثم إنه لم يتعرض للالفاظ الغريبة الوحشية لعدم اخلاها باقادة المراد وإن احوجت الى التعبير السامع وتطويل المسار

لمنع الخلو (قوله الا بالتحقق) قال في رسالة الادب واعلم ان التعريف والتقسيم الاستقرائي لا ينقل الا بفرد محقق انتهى * والتعريف أعم من الحد التام الا أن يقال بتخصيصه بما عداه (قال قد الجنس) لانه أعرف لكثرة أفرادها والتخصيص بعد التعميم أوقع في النفس (قال شرط الاولوية) كما هذا مختار المصنف ولذا قدم الجنس وعطف الفصل عليه بالواو في تعريف الحد التام (قال في الكل) لو قال ويجب الاحتراز عن استعمال الفاظ غير ظاهرة الدلالة لكان أولى لشمله الالفاظ الغريبة الوحشية والقول بأنه لم يتعرض لها لعدم اخلاها باقادة المراد ممنوع لان الفرض علم السامع بسهولة ولا مفة له (قال المجاز) بالمعنى الاعم الشامل للسكنانية (قال من غير قرينة) اشارة الى جواز مثل تعريف العالم ببحر يلاطف الناس لوجود القرينة (قال ظاهرة) أي معينة للمراد ولو معاني متعددة سواء كانت عين القرينة المانعة أولاً وقوله من غير قيد المتعاطفين ولا يرد انه مستدرك بالنظر الى المجاز لزومه فيه ومنه يعلم انه لو جاز ارادة معانيها جاز استعمالها (قال وعن الاكتفاء) معطوف على قوله عن استعمال

والكبر للعلم الغني في قوله
 الادب وهو ما قام بالو
 اد عدم الشك في الا المقصود
 صادق

وهو كونه اظهر ان مشروط
 وسماذاته اقر من شرط
 الاضطرر سمانته وما
 لان شرطه وسمانته
 اكس اشترط اشترطه
 صادق

بالدلالة الالتزامية على ما يجب أخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الا برسوم
ناقصة ولا تعدد الحد التام اشي واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود

الاكتفاء ليس بمحذور في الرسوم والى أن المحذور في الحدود هو بالدلالة الالتزامية على
ما يجب أخذه فيها لا كل دلالة التزامية

(قال على ما) متنازع فيه لا كتفاء وليجب (قال في الحدود) أى التامة أو الناقصة (قوله بمحذور) قد يناقش
بان الفرق بين الرسم التام والحدين تحكم لتحقيق واجب الاخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قوله الرسوم)
أى التامة أو الناقصة (قوله في الحدود) أى التامة أو الناقصة (قال لا يفيد الجزئية) قل عبد الحكيم
في بحث الجزئي الاضافي إن هذا ليس بكلى على ما بين في محله فيجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه
الكلية وجه جزئي يكون مرآة لمشاهدة ذاته تعالى المخصوصة قال كيف وقد صرحوا بان لفظ الله علم
لذاته تعالى والتعريف بالعلمية لاحضار شئ بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل

وفي العطف تأمل لا بهامه ان الاحتراز عن الاكتفاء شرط في كل تعريف الا أن يقال بعدم ملاحظة
قوله في الكل بالنظر الى المعطوف ولو ذكره بعد الاحتراز وقال هنا وفي الحدود عن الاكتفاء امكن
أحسن وما قيل الاولى تأخير قوله في الكل عن قوله ظاهرة فيه ان المنبادر حينئذ كونه قيد قوله
من غير الخ ومعناه في كل من المجاز والمشارك وانه يوم أن هذا الاحتراز أيضاً مخصوص بالحدود وليس
كذلك (قال بالدلالة) أى بديها (قال على ما يجب) مرتبط بالدلالة وصلة الاكتفاء وهى عنه
محذوفة (قال في الحدود) متنازع فيه للاخذ والاكتفاء أو الاحتراز أو معمول ليجب في الموضعين
(قوله في الرسوم) الفرق بين الحد والرسم ان الرسم لاشتماله على العرضى ادون منه فلم يبالوا باشتماله
على الدلالة الالتزامية على ما ذكره ونظيره ما قاله بعضهم من أن الجنس يعرف به دون العرض العام
وان تساوي التمييز لشرفه بكونه ذاتياً فلا يرد أن الفرق بين الرسم التام والحدين تحكم لتحقيق واجب
الاخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قال الا برسوم) لتوقف ما عداها على الجنس أو الفصل وهو
منفرد في البسائط (قال ولا تعدد الخ) لانه او دخل أحد الحدين في الآخر لم يكن تمام ماهية المحدود
والا تعدد تمامها فيكون كل منهما محتاجا اليه ومستغنى عنه وهو باطل (قال على وجه جزئي) الاشتمل
نكرة الى كثرة ويقول بدل قوله الآتى وان أمكن نعم يمكن الخ لدخول نفي التعريف على وجه كلى
لا ينحصر فيه في كلامه حينئذ الا أنه اكتفى عنه باشتراط المساواة فيما مر . بقى أن قوله لان انضمام الخ
إنما يتم أو سلم عدم جواز تعريف الجزئي بالجزئي فينبغي أن يقول ولا التعريف بالجزئي ولا تعريفه لان الخ

كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود *

(قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ) ههنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون
 للماهية لا للفرد لكن رد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم لا يجوز
 أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق أن الجزئية
 الحقيقية لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف

الغرض من وضع العلم انتهى (قوله التحديد التام) فان قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى
 تعريف الجزئي الحقيقي بالثاني بناء على جواز انحصاره في فردا على رأى القدماء المجوزين للتعريف بالحد
 ولا يصح تعريفه بالأول بناء على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوماً
 رأى القدماء انحصاراً لا مفهوماً

(قال لان انضمام) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السكائية وجه جزئي * وماذا
 أن ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية فليس بكل على ما بين في محله كيف وقد صرحوا بأن الله
 الله علم لذاته الخصوصية والتعريف بالعامية لاحضار شئ بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضار
 جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم انتهى * ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئي ينال
 ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة
 بالانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم السكائية والاستدلال عليه بأن الجزئية من جهة الاحساس والحد
 من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوساً جار في كل موضع (قال لا يفيد) فلا بد
 تعريفه مانعاً (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السلبى من الحصر الى أن المراد بالماهية ما علمه
 لانه لو أريد بها ما به الشئ هو ولدخل الشخص أو ما به يجاب عن السؤال بما هو خارج العلم
 (قوله إن مدار التعريف) أى ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع
 المفهومين أولا (قوله على المساواة) يقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين الكل والجزئي في
 والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فيناقى ما سبق في بحث النسب (قوله في فرد) كقوله
 « كلما رزقوا منها من ثمرة » أو الثانى لاعتبار المدخول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لو قيل بأن
 القضية السكائية لا يعم الافراد المدومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجباً للسكائية
 الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أى على رأى المصنف من اشتراط المساواة مفهوماً

﴿ الباب الثالث في القضايا وأحكامها ﴾

﴿ فصل ﴾

بالاعم ولذا قلنا وان أمكن تعريفه الخ إشارة الى أنه لا يمتنع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك

في الحد التام دون الناقص كما مر (قال وأحكامها) الاحكام عند عصام الدين هو مفهوم النقيض والعكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل واللازم وهي عنده موضوعات ذكرية صادقة على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى سميت تلك القضايا أحكاماً تشبهاً لحصولها المذكور بحصول الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وعند عبد الحكيم هي عبارة عن معانٍ مصدرية هي مأخذ محمولات مسائل الاحكام بمن التناقض والعكس بالمعنى المصدري والتلازم والاول مبني على أن مسائلها يمكنها تقيض الموجبة السالبة سالبة جزئية وعكسها موجبة جزئية ولازم الحقيقة لزومية من عين أحد جزئياتها وتقيض الآخر والثاني مبني على انها يمكنها الموجبة السالبة متناقضة لالسالبة الجزئية ومنعكسة الى الموجبة الجزئية. والحقيقة لازمة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامها عند الأول انه في مسائل موضوعاتها

يرد أن اللائق قبوله بناء على إيراد المصنف لحصول المساواة بينهما صدقا (قال في القضايا) يشتر كلام المصنف في التناقض بان الاحكام مفهوم النقيض والعكس اللذين كل منهما موضوع ذكرى صادق على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى كما هو رأى عصام وفي العكس بانها التناقض والعكس بالمعنى المصدري المأخذين لمحمولات بعض المسائل كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال في الأول التناقض الموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة مثلاً وفي الثاني السالبة السالبة تنعكس كنفسها ونحوه وكأنه أشار في كل الى مذهب فعنى قوله في القضايا الخ على الأول في مسائل موضوعاتها الذكرية أنواع القضية والحكم فالجمع فيهما باعتبار الأنواع * وليس المعنى في مسائل موضوعاتها الحقيقية أشخاص القضايا لانه إن أريد بالاحكام المصادقات لزم مقابلة العام بالخاص أو المفهومات فعدم كون في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعلى الثاني في تعريف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام * ثم أقول المعنى الأول أنسب بجعل الباب قسماً من الرسالة التي مدلولها مسائل المنطق كما هو صنيع المصنف وما قاله عبد الحكيم من انه لا معنى لكون القضية موضوعاً ذكرياً لانه مفهوم تصوري مندفع بأن الحقيقة الواقعة موضوعاً مثلاً مفهوم تصوري وان كان ما صدقتها قضايا على انه يستلزم ان لا يصح نحو كل شكل أول منتج مع صحته وفقاً *

بالاعم بدو شيئا كونه افضى
القضايا اللازم من التبديل
الذي لا يجوز من غير علمه ان لا

بالاعم بدو شيئا كونه افضى
سنى لغو اوصافها
مما صدق

[illegible]

وإن كانت في غير هذا الموضع

واولا الزيد بالا سلام
 عترة اوسع كونا
 اذا المراد بها نفسي
 صادق
 و
 اشارة الى توحيد القرفون
 باني المص جعلي لا وافي
 نفسي بدور بصيرة

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

مصدق فيه أو كاذب فإن حكم فيها بوقوع ثبوت شئ^{شئ} أو لا وقوعه سميت حتمية والمحكوم
عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم أو ليس بقائم والاسميت شرطية والمحكوم
عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشروطية إن حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون
قضية أخرى أو لا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو
ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدهما عن الآخر أو لا
وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ^{تسمى} _{قائمة} ^{بسم}

أو ليس إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً وكل من الحلية
والتصلة والمنفصلة إما موجبة إن حكم فيها بوقوع النسبة وإما سالبة إن حكم فيها
بقوعها. فقد ظهر أن أجزاء كل قضية موجبة كانت أو سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب (١) و
نفس الثبوت (٢) والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين شاردة عن الأجزاء

الثلاثة للمنفصلة (قال وكل من الحلية) تقسيم لكل من الأمور الثلاثة بل لمطلق القضية باعتبار
التامة الخبرية (قال النسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال والاتصال) في التصلبات (٢)
والانفصال (قال والمنفصلات) (قال بالنسبة بين بين) أقول النسبة بين بين ثبوتاً كانت أو انفصلاً
انفصلاً وإن كانت قيداً للتامة الخبرية ومتقدمة عليها تحقيقاً وإحقاقاً إلا أنها مقيدة بكل من الطرفين
ومتأخرة عنه كذلك فجعل كل من المقيد بها أعني التامة وقيداً أعني الطرفين شرطاً من القضية وقيد
شرطاً لها مما لا يعقل له وجه وخروجها عن المقيد بها لا يوجب خروجها عن القضية كما أن خروج قيد
عنها لا يوجب ذلك وكما أن خروج البصر عن المقيد لا يوجب خروجها عن مسمى المركب إلا
فالسوابق مما أفاده بعض المحققين من أن المقيد بها أن يكونها وقالوا بأن النسبة التامة الخبرية في البراءة
الثبوت وفي السالبة الانتفاء إلا أنها قد يعتبران في نفسهما باعتبار أنهما تعلقان بين الطرفين فلا يحد

ظرفية الكل للجزء والباء لا بيان أن كان قوله حكم من الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع ولتعلقه بالكل
أن كان من الحكم بمعنى ادراكهما وحينئذ يكون الباء متعلقاً به بناء على التجريد (قال أو ليس
إشارة إلى أن المادة التي صلحت للتصلة الموجبة صلحت للمنفصلة السالبة وبالعكس ولو قل
قوله إما أن يكون العدد الخ إما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً لكان الطف للآخر
إلى أن ما صلحت للتصلة السالبة تصلح للمنفصلة الموجبة وبالعكس (قال وكل من الحلية) تقسيم للقضية
باعتبار النسبة التامة الخبرية وقوله المار فان حكم الخ تقسيم لها باعتبار نسبتها بين بين فلو قال والتقسيم
إما موجبة الخ لكان أخصر وكفى إلا أنه أراد التنبيه التام على جريان القسمين الإتيان في كل
الاقسام الثلاثة المارة (قال إما موجبة) بكسر الجيم أي موجب قائلها ففيها تجوز أو ذات إيجاب وكما
قوله سالبة ويجوز فتحها لكن لا يلزم السالبة (قال عن الأجزاء) أي أجزاء القضية ولو قل عن انتفاء
لكان أوضح وأنسب بقوله خروج الخ هذا وأقول إن اعتبرت في النسبة التامة الإضافة إلى
بين بين لزم تربع أجزاء القضية لأن التقييد بها داخل فيها كافي العمى وإن كانت هي شاردة فلا يحد

خروج البصر عن العمى عند أهل التحقيق من القدماء

ومما أشار إليه القدماء في هذا

(١) قوله وأما نفس النبوت والاتصال والانفصال الخ إشارة إلى بطلان ما اشتهر من أن القدماء أنكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع والاقوع عبارتين في الجملة عن اتحاد المحيول بالموضوع وعدم اتحادهما معه. وفي المتصلة عن الاتصال واللا اتصال وفي المنفصلة عن الانفصال واللا انفصال لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه وإنما أثبتنا المتأخرون وجعلوا الوقوع والاقوع

بها القضية. وقد يعتبر معهما الحصول فقط بحسب نفس الأمر إما على سبيل التردد كما في الشك أو على سبيل الاذعان كما في التصديق وقد يعتبر معهما الاحصول فقط فيثبت لا حصول النبوت وحصول الانتفاء متلازمان كما أن لا حصول الانتفاء وحصول النبوت كذلك. وقد يعتبر كل من الأمرين مع النبوت وحال لا حصول النبوت كما مر. وتعميم بعض القدماء التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة أي إدراك أنها النبوت حاصل أو لا حاصل مبني على الاعتبار الأخير والتعبير باللازم والحصول واللا حصول عندهم خروج عن القضية وشرط تحققها ولا بأس في ذلك (قال أهل التحقيق) إشارة إلى رجحان مذهب القدماء (قوله بالكلية) أي بالشرطية والشرطية (قوله عن الانفصال) فكل من الوقوع واللاقوع بناء على ما اشتهر من القدماء مشترك لفظي بين المعاني الثلاثة فالوقوع بين الاتحاد والاتصال والانفصال واللاقوع بين اعدامها بخلافها على رأي الآخرين فإن كلا منهما مشترك

قوله المار ثلاثة. وإن لم تعتبر لم تكن لازمة فلا يصح قوله خروج الخ تدبر (قل خروج البصر) أي مثل خروجه في كونه للآزم الذهني وإن كان الملزوم في أحدهما تمام المدلول وفي الآخر جزاء (قوله عن اتحاد الاتحاد اصطلاحاً بمعني القيام. أو يقال نحو قام زيد في تأويل زيد قائم في الماضي) قوله وإنما أثبتنا المتأخرون (كان وجه عدولهم أنهم لما قالوا إن التمايز بين التصور والتصديق إذا كان علماً يكون بالورد فتعلقهما متمايزان زعموا أن أجزاء القضية أربعة يتعلق التخيل والنوم والشك في صورها بالنسبة الناقصة والتصديق بالتامة. ويرد عليهم أن التصور لا حيز فيه ويتعلق بكل شيء كما قاله المحقق الدواني فيتمتع بنفسه وبمورد التصديق وإن التمايز بينهما ليس بالمورد. ثم المراد التعلق ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى. وما نؤمن من أنه يلزم على هذا إما عدم اتحاد العلم مع المعلوم أو كون أمر واحد نصوراً وتصديقاً على تقدير تعلقه بالتصديق مندفع بأنه باعتبار الوجود الأصلي في الذهن علم والظلي فيه

وكذا الأمر بالانفصال

عنه

والمراد بالانفصال

التي هي العينية لقائمة

الاصولية الخارجية واللا حصول

عدهما فخر من الذي ليس قائماً

بالنبوت باعتبار الثابتة

الآن لا حيز له في الخارج

عبارتين عن ذلك . فعني زيد قائم أو ليس بقائم عند القدماء أن القائم متحد مع زيد أو ليس
بمتحد . وعند المتأخرين أن اتحادهم واقع أو ليس بواقع . ولا يخفى أنه فاسد إذ من القدر
من عرف التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا شك أن النسبة
حكم عليها بالوقوع واللاوقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة . ولو سلم أنها
باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مستحيل

ممنوى على رأيهم (قوله ولو سلم) قد يقال إن من قال بان ما اشتهر باطل وفاسد مستحيل وقوله ان
القدماء الخ دليله ومن قال ان ذلك تعبير باللازم موجه ومانع يستند أنه تعبير باللازم ومنع السند
غير مفيد فنهى المشار اليه بقوله ولو سلم غير موجه (قوله بعدم الاتحاد) وعدم الاتصال وعدم الانفصال

معلوم (قوله واقع) أي مطابق لنفس الامر ولو بحسب دلالة اللفظ (قوله ولا يخفى) اعادة لما سبق
لطول الفصل والافيكفى أن يقول وذلك لان من الخ (قوله اذ من القدماء) اشارة الى الواضحة والتبريد
مطوية وقوله ولا شك دليل الملازمة (قوله التصديق بأدراك الخ) المتبادر عرفاً من هذه العبارة الأدبية
فلا يتجه ان التعريف يصدق على التصور المقابل للتصديق (هذا) ومقتضى كلام الدواني صدق
التخييل وأخويه وكأن مراده صدقه مع قطع النظر عن العرف فلا ينافى ما ذكرنا . ثم قوله أن الخ
الامر الاجمالى المتعلق للتصديق وليس هذا متعلقاً له فلا يرد انه يلزم في كل تصديق تصديقات
متناهية فيقلسل (قوله ولا شك) علة لعلية قوله اذ من القدماء لقوله انه فاسد (قوله ولو سلم)
لو قرر اذ كنيراً ما يستعمل لو سلم من جانب المعلن بمعناه كما نقله حفيد التفتازانى عنه فلا يرد أن
ببطلان ما اشتهر مستدل بقوله اذ من الخ والقائل بانه تعبير باللازم مانع مستنداً بذلك ومنع السند
لا يفيد فنهى المشار اليه بقوله ولو سلم غير موجه . على انه يمكن تصوير المنع بالدعوى والسند بالحق
فيتوجه اليه المنع (قوله تعبير باللازم) بناء على أن المراد بالنسبة الثبوت وباللاوقوع اللاحق
ولا حصول الثبوت مع حصول الانتفاء متلازمان فكأنهم قالوا ادراك أن الثبوت أو الانتفاء
(قوله فنقول الحكم) أقول لو نم هذا الدليل لدل على أن في السالبة نسبتين العدم المقيد بالان
والاتحاد اللازم له وفي الموجبة نسبة واحدة هي الاتحاد وهو مبين لما ادعاه من أن في كل منهما نسبة
وأنهما في السالبة عدم الوقوع والاتحاد وفي الموجبة الوقوع والاتحاد وعلى أن كل عدم مضاف جلي
لشيء كان ما أضيف اليه خارجاً لازماً للكل فيلزم أن يكون الوقوع في السالبة زائداً على الاجزاء

بدون تصور الاتحاد إذ الإعدام إنما تعرف بملكانها فيكون الاتحاد متصوراً مشتركاً بين الموجبة والسالبة. فإذا أنكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيها هربوا. فكيف ينكرونها بل إنهم لم ينكروا ذاتها وإنما أنكروا كونها من أجزاء القضية كما زعمه المتأخرون. نعم يتوقف على تصور الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الأجزاء وإلا يستلزم جعلها شئاً مستقلاً

(قوله بدون تصور الاتحاد) والاتصال والانفصال (قوله فيكون الاتحاد) والاتصال والانفصال (قوله فيما هربوا) أقول كما لا يلزم المتأخرين من توقف الحكم باللاوقوع على تصور الوقوع القول بوجودها ^{وإنما يلزمهم} آخر غير النسبة بين بين مشترك بين الموجبة والسالبة هو الوقوع حتى يكون ذلك الأمر نسبة أخرى بين بين أيضاً كذلك لا يلزم المتقدمين من توقف الحكم بعدم الاتحاد والاتصال والانفصال على تصور هذه الأمور الثلاثة القول بوجود النسبة بين بين على تقدير إنكارهم حتى يلزمهم الوقوع فيما هربوا والاقترار بما أنكروا والكر على ما فروا (قوله نعم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين شرطاً لا شرطاً (قوله لا يستلزم) أقول نعم لكن ذلك التوقف ليس منشأ لكونها من الأجزاء بل المنشأ هو أنه بعد القول بوجود النسبة بين بين لا يتصور القول بكون صفتها وما ورد عليها من الوقوع واللاوقوع جزأً سورياً القضية دون نفسها فإنه لا يجوز العقل كون الصفة جزأً سورياً للشئ دون الموصوف وإن جاز العكس كما على رأي القدماء فاتهم لما أنكروا النسبة بين بين وقالوا بأن النسبة التامة في الموجبات الثبوت مثلاً وفي السوالب الانتفاء قالوا بكونها جزأً سورياً دون صفتها أعني

لما مع أنهم لم يقولوا به (قوله إذ الإعدام) فيه تساهل لاشعاره بأن عدم الاتحاد عدم ملكة للاتحاد وليس كذلك والا لارتفع النقيضان فيما لم يكن الموضوع مستعداً للوجودي. والحق أنه سلب الاتحاد (قوله نعم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين جزء القضية. وأقول لهم أن يقولوا الموجب لذلك توقف تصور الحكم الذي هو جزء القضية عليها في كل مادة فيندفع ما ذكره بقوله والا لكان الخ لان التوقف فيه في بعض المواد كما أن لهم القول بأن موجهه أنه بعد القول بنسبة بين بين تكون موصوفة بالوقوع أو اللاوقوع ومضافة إلى الموضوع والمحمول مثلاً يقال في معنى زيد قائم ثبوت القيام لزيد واقع فلا وجه لكون الصفة والمضاف إليه جزء القضية دون الموصوف والمضاف (قوله لكن ذلك) منع لكبرى الشكل الأول المطوية المشار إلى صغرها بقوله يتوقف الخ وقوله

ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكاً كانت أربعة تصور المحكوم به
بكنهه أو بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به

لشأن البصر من أجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع
مع أنه خارج عن أجزاء هذه القضية وفقاً بين الفريقين فافهم هذا المقام. إذ قد راجع
الاعلام. والحمد لله على الانعام (١) (قوله المسماة بالنسبة بين بين الخ) إنما سميت بهذا
مشتركة بين الموجبة والسالبة إماماً جزءاً كما عند المتأخرين أو خارجاً موقوفاً عليه كعند

الحصول واللاحصول فانه خارج عن القضية وشرط لها عديم (قوله بين الفريقين) بدون ادراك
ينهم (قال القضية) جملة أو شرطية (قل أربعة) ترك التعرض للإدراك المتعلق بالنسبة بين
كونه شرطاً لانعقاد القضية وإذ يتعلق بما ليس بجزء منها (قل المحكوم عليه) موضوعاً أو متعلقاً
على الأول تصور نفس المحكوم عليه وعلى الثاني تصور أجزاءه وقس عليه تصور المحكوم
بكنهه (ذاتي أو عرضي) وكتب أيضاً أي الحقيقي أو الاعتباري والاسمي وكذا الكلام في
به وأما النسبة فليس لها إلا كنه اعتباري واسمي على ما تقدم (قل صادق عليه) زعماً
الواقع أولاً (قل مصحح للحكم) صفة بعد صفة أي صالح للحكم وغير آت له بحسب الزعم
اللائق طابق. وأما الحكم على كونه خبر مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه مرتب
للحكم عليه فيغني عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروط (قل المحكوم به) محمولاً أو نائلاً

والا سند المنع أو نقض مكسور (قوله لشأن البصر) أي ولشأن الضارب والمضروب من
القضية في قولنا الضرب مؤلماً ضرورة توقف تصوره على تصورها (قوله كما عند المتأخرين) ان
وكذا الكاف الآتية (قل ولا تنعقد) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في القضية استعارة مكينة
(قل ادراكاً أربعة) لم يتعرض للإدراك المتعلق بالنسبة بين بين مع كونه شرطاً لانعقاد
به من قوله خروج البصر عن العمى بمعونة قوله الآتي وتصور النسبة (قل مصحح للحكم) غير
غير آت ذلك الوجه عن الحكم كأن لا يكون مبيناً للمحكوم به في الحل الإيجابي ومساوياً في
نعت لقوله وجهه إشارة إلى عدم جواز تصور المحكوم عليه بوجه ينافي المحكوم به. والقول
مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لا جدرى فيه
فيغني عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروط ففيه أن إغناء اللاحق عن السابق غير قدح

أنهم ان ذل الخ ذاتي
عرضي مع قوله
كتب لم يفظر وكتب
مع قوله كنهه ولفظ
كتب بضم صا

كذلك وتصور النسبة العامة الخبرية كذلك (١) ثم الاذعان بها جازماً أو غير جازم ثابتاً أو غير ثابت مطابقاً للواقع أو غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة

(١) (قوله ثم الاذعان بها الخ) أى الادراك الاذعانى وكلمة ثم ههنا للتراخى الرتبى بناء على أن رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخى الزمانى وإلا لم يطرده الكلام فى الاوليات لان تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن كان تأخرها عنها فى النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك

(قال كذلك) أشار بذلك هنا أيضاً الى أن تصور النسبة كنهها ووجهاً غير تابع لتصور الطرفين فى السكنة والوجه إذ لا شك أن لها حقيقة وراء حقيقتيها ووجوهاً صادقة عليها . وكونها آلة لارتباطها لا يقتضى التبعية كما زعم البعض (قال بها) فالنسبة التامة تعلق بها ادراك . أحدهما تصور والآخر تصديق (قال أو غير جازم) هو الظن (قال أو غير ثابت) هو تقليد المصيب كالخطأ (قال أو غير مطابق) هو الجهل المركب (قوله أى الادراك الاذعانى) نسبة العام الى الخاص (قال الثلاثة) بل الأربعة كما مر (قال يسمى تصديقاً) فى جعل التصديق نفس الاذعان والاذعان من الادراك اختياراً لمذهب الحكماء من راجعين بساطة التصديق وكون الاذعان علماً لا فعلاً وترك لمذهب الامام من كون التصديق مركباً من الاذعان الفعلى والتصورات الثلاثة وللمذهب المسنحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الاذعان

(قال وتصور النسبة) أى من حيث اضافتها الى نسبة بين بين (قال كذلك) أى بكنهه أو بوجه صادق عليه وفيه شائبة الاستخدام لان السكنة بالنظر الى الأولين أعم من الحقيقى والاعتبارى وهما اعتبارى فقط . ثم إن تصورهما غير تابع لتصور الطرفين فى السكنة والوجه كالبداية والنظرية على ما قاله عبد الحكيم لان حقيقتيها ووجوهها مغايرة لحقيقتيها ووجوهها . وقد يستدل على التبعية بانها رابطة بينهما وعلى بداعتها انها فرد مطلق الوجود أو المدم البديهى . وينتج على الأول انها لو اقتضت ذلك لكانت المقولات النسبية كلها كذلك وعلى الثانى بعد تسليمه أن بداعة العام لا يستلزم بداعة الخاص لجواز كون القيد لمخصص نظرياً (قال ثابتاً أو غير ثابت) تعميم للجازم وقوله مطابقاً الخ تعميم للثابت ومقابله فيدخل فى مطابق اليقين وتقليد المصيب وفى غيره الجهل المركب وتقليد الخطأ (قوله أى الادراك الاذعانى الخ) إشارة الى عدم كون الاذعان فعلاً كما ذهب اليه بعض (قوله للتراخى الرتبى) وهو كون المتقدم أقرب الى قولاً بداهة محدود وفى اندراج هذا التراخى فيه تكلف . ولو قل للتراخى الطبعى الذى هو تأخر المحتاج من المحتاج اليه لكان أولى . ويمكن أن يراد بالرتبى ما ليس بزمانى بقرينة قوله لا للتراخى الزمانى (قوله فافهم)

النسبة بين بين

وكذا المركب لغيره

التصديق

بسيطه بنفس الاذعان

الفعل والابتداء شرط

انه بنوعه

في شرح العقيد

الفقيه

وهو على إطلاقه يسمى تصديقا وحكما، وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى إيجابا وإيقاعا وبشرط
تعلقه باللاقوع يسمى سلبا وانتراعا. وقد يطلق الإيجاب والإيقاع على الوقوع
والسلب والانتراع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما. واللفظ الدال على الإيقاع
أو اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة.

شرطا لا شرطا (قال وإيقاعا) وانباثا (قال والإيقاع) والاثبات (قال والانتراع) والنفي (ز)
يطلق (أي بالاشتراك اللفظي على مفهوم يصدق على كل من الوقوع واللاقوع فالحكم مشترك
بينهما وإن كان مشتركا لفظيا بين الإذعان وذلك المفهوم (قال ولو بالالتزام) هذا التعميم
إلى الوقوع تأمل. وكتب أيضا وعلى النسبة بين مجرد الالتزام لكن إذا كان النسبة
مدلولا التزاميا لا تكون النسبة بين بين التزمية أيضا لأن المدلول الالتزامي ليس إلا لما هو
الاضطرار كما في الحوادث الخيالية (قال يسمى رابطة) الضمير عند المصنف على ما أفصح به في
سواء كان ضمير الفصل أولا أم لا بمعنى مطابق هو المرجع كزيد في زيد قائم أبوه أو هو ضمير
التزامي هو الوقوع وباعتبار هذا المعنى الالتزامي صار رابطة فيلزم أن يكون الرابطة في نحو
في أنت الله وأنا الله نفس الموضوع. ونتيجة أن المعنى الالتزامي ملازم المعنى المطابق لزوماً بيناً

إشارة إلى أنه لو حمل الكلام على التغليب طرد في الأوليات وإرادة ذلك المعنى من ثم اتفان
أولى من التغليب إذا كانت موضوعة لمطابق التراضي. وأما إذا وضعت للتراضي الزماني وكان اشتراك
ذلك استعارة مصرحة تبعية فلا (قال وهو على إطلاقه) أي إذا لم يقيد بأحد الشرطين الاتيين
وبشرط تعلقه (الأولى وشرط لئلا يلزم العطف على معصولي عاملين على غير شرطه. بل الأخير
واللاقوع يسمى الخ. وقد يقال إن قوله بشرط الخ متعلق يسمى فلا يلزم ذلك (قال وقد
هل هو بالاشتراك اللفظي أو بالحجاز من إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق. كل محتمل (ز)
كل منهما) المتبادر منه أن إطلاق الحكم على كل من الوقوع واللاقوع بالاشتراك اللفظي
مطلق التصديق أو بالحجاز لا أنه موضوع لمفهوم عام صادق على كل منهما. ولو كان الإطلاق كذلك
الأحسن عليهما (قال ولو بالالتزام) كان المراد به هو الدلالة الالتزامية المعتمدة عقلا أو عرفا
أن قضية كلامه في الخاشية كون الوقوع مدلولاً للالتزامية للضمير وفيه أن المدلول الالتزامي
المطابق لزوماً بينا وهنا ليس كذلك. وأنه يلزم تخلف المدلول الالتزامي عنه في ضمير
لاختصاص الوقوع بالعمليات لأن البرادين مخصوصان بما إذا خص الأوزم بالعقل. بقي أن ظاهر

(١) (قوله ولو بالالتزام) اشارة إلى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له افراداً وتنفية وجمعاً كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون. فيكون دالاً على الموضوع ^{والمطابق} لأعلى النسبة فيكون اسماً لأداة هـ وحاصل دفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة قد ولو بالتضمن أو بالالتزام يسمى رابطة سواء كان أداة

ن ذلك المرجع لا يستلزم الوقوع فضلاً عن أن يكون بينا. كيف ولو كان مستلزماً له لكان ذلك المرجع أيضاً رابطة. غاية الأمر أن الجلية الواقعة خبراً أو حالاً مثلاً ما كانت مستقلة بالأداة أوجب فيها النحاة ما يذكر صاحبها ضميراً كني أو لام عهداً وانما واقعاً موقع الضمير وذلك لا يوجب كون الضمير دالاً على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخلف المدلول الالتزامي في ضمائر الانشائيات كقولك من في الدار أبوه راجعاً لاختصاص الوقوع بالحمليات. نعم لو ادعى أن الوقوع مدلول تضمني لم يكن بقاء المثابة في الفساد. ^{الظاهر} والله الهادي إلى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة بزمانية لإيراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون بين الرابطة والأداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر إلى المطابقة

شرطاً لحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع نارة بالالتزام وأخرى بالمطابقة أو بالتضمن وإن رابطة السلب تدل على الالاقوع بالمطابقة فقط فالنعميم بالنسبة إلى الوقوع هـ وقد يقال يتحقق التضمن في السلب كما في ليس والفرق بينه وبين كان بأن دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على الالاقوع بالمطابقة تحكم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع إلى الموضوع) أي عند أكثر نحويين والافند بعض هو حرف وهو المرضي للرضى لأن الفرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو متى حرفي. والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم ينصرف فيه مع أنه يأتي وجمع ويؤنث يرد بأن عدم انصرف أغلبى إذ قد ينصرف فيه كما في سوف. وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لأداة) اشارة إلى مضمون اقباس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس رابطة. وقوله أن ضمير الخ اشارة إلى دليل الصغرى. وقوله إنما الخ مع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لأن وزن يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (قوله أو بالالتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم الالاقوع النسبة بين بين في القضية لما في الخيالي وعبد الحكيم من أن الملزوم إذا كان متصوراً بالنسبة

كما في أدوات النفي أو كلمة كما في قام زيد أو إما كما في ضمير الفصل وكروابط الواقعة خبراً أو حالاً أو صفة عند النحاة مع كونها أسماء . ولا منافاة بين كونها أداة نفي على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل . ولوسلم أن كل رابطة أداة عند من تقسم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة أعني الاسم والكلمة والأداة تقسيماً اعتبارياً . ضمير الفصل إما باعتبار دلالة المطابقة وأداة باعتبار دلالة الالتزامية والكم كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وأدوات باعتبار دلالتها التضمنية غير غير مستقل هو النسبة الجزئية أعني النسبة إلى فاعل معين فلا حاجة إلى ما ذكره .

(قوله أو كلمة) ناظر إلى التضمن (قوله أو إما) ناظر إلى الالتزام (قوله وكروابط) وظاهر أن منسوبة المنكلمين نحو إنا أرسلنا وإني لبحر نفى وضمير المخاطب نحو أنت ضربتني (قوله أسماء) فيهم

أمكن تصوره بدون اللازم واللازم أن ينتقل الذهن من ملزوم إلى لازمه ولازم لازمه وهكذا وبغير وفيه تأمل (قوله كما في أدوات النفي) ومنها ليس كما يشعر به ظاهر كلامه الآتي (قوله ولا منافاة) لان غير المستقل لا يكون لازماً للمستقل إذا احتاج إلى غيره أيضاً كما هنا لان المعبر في الدلالة باللازم اللزوم البين بالمعنى الاخص ولو لم من تصور الملزوم تصور اللازم لم يكن معنى غير مستقل هو في تعميم اللزوم من العرفي (قوله تقسيماً اعتبارياً) ويؤيده مجيء على إما وكلمة وأداة والقول بأن قوله بخواصه يشعر بأن التقسيم حقيقى ممنوع لجواز أن يكون الافراد بعد ملاحظة الخبيثة فتدبره (قوله ضمير الفصل) قد يقال إنه يلزم حينئذ اجتماع قسمين باعتبار استعمال واحد وهو غير صحيح في التقسيم الاعتباري استعماله مرتين مثلاً باعتبارين (قوله باعتبار دلالة) أقول يمكن كونه إما باعتبار دلالتين مطابقتين كلفظة من إما وأداة فلا وجه لإثارة دلالتين مختلفتين مع لزوم الدلالة كما ذكرنا . واستلزامه استعمال المشترك في معنييه في نحو زيد هو القائم غير قدح لجواز بناء استعماله على مذهب من جوزه (قوله باعتبار دلالتها التضمنية) يتجه أن هذا لا يجري في كان وأنه إلى فاعل معين (وفي بعض النسخ إلى فاعل ما وهو أولى) إذ به ينحل ما أورد على قولهم الدلالة التضمنية تستلزم المطابقة لان فهم فاعل ما لا يحتاج إلى ذكر الفاعل وكان هذا أولى من حله بأن دلالة اللفظ الحدث والزمان ليست بتضمنية لانها الدلالة على الجزء في ضمن الكل وبأن النسبة إلى فاعل

وهي في الحملات (١) إما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد. أو جزؤه كما في (٢) زيد قائم أبوه أو خارج عنه كما في زيد هو جسم. وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما

العلامة التفتازاني في التهذيب من أنهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة. ولا يخفى ما فيه لأنه يستلزم أن لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع أنهم في صدد الأبحاث الشاملة للكل كما لا يخفى هذا (١) (قال إما نفس المحمول المرتبط بنفسه الخ)

إذ من تلك الروابط وأو الحالية ولام العهد (قوله ما في) من ضمير الفصل وروابط الجمل (قوله مع أنهم) أي مع أن ما في كلام العرب رابطة وبجانبهم لا يشملهم وهم في صدد الخ (قال إما نفس المحمول) كون الرابطة نفس المحمول أو جزؤه إنما يصح إذا كان كل منهما لفظياً وأما إذا كان عقلياً فلا لوجوب مغايرة النسبة لكل من الطرفين كما لا يخفى (قال كما في قام زيد) أو قلت أو قلنا وكتب أيضاً وأما زيد قام فداخل في قوله أو جزؤه لأن قام مرتبط بنفسه بالمستتر فيه والمجموع مرتبط بواسطة المستتر بزيد وقس عليه زيد قائم (قال كما في زيد الخ) وأنت قائم أبوك وأنا قائم أبي ونحن قائم أبونا (قال قائم أبوه) الخبر مجرد قائم عند عصام صرح به في حواشي الفوائد الضيائية في بحث الكلام وأما الفاعل فليس داخل فيه فضلاً عن الضمير المضاف إليه (قال أو خارج عنه) أي أو امر خارج تأمل (قال هو جسم) مبنى على رأى من جوز خلو الأسم من الاعراب والا فيتجه أن ضمير الفصل اسم عند المصنف فيكون مبتدأ وما بعده خبره فيكون الرابطة هنا جزء المحمول (قال وكادوات النفي) خالف غيره حيث جعل

مفهوم اجمالاً لأن الأول يستلزم عدم كون الدلالة منحصرة في الأقسام الثلاثة ضرورة تحقق الدلالة هنا والثاني في حيز المنع فتأمل (قال وهي في الحملات) تقسيم للرابطة اللفظية كما نبه عليه بقوله المار واللفظ لا اللفظية والا لم يتصور الشقان الأولان لأن مغايرة النسبة للمحمول وجزئه واجبة (قال إما نفس المحمول) لم يتعرض لكونها نفس الموضوع كما في هو جسم إشارة إلى أن الضمير إذا كان جزءاً أولياً من القضية لا يكون رابطة كما نبه عليه في الحاشية بالتمثيل بضمير الفصل وروابط الجمل فإن كلا منهما إذا كان موضوعاً جزءً ثانوياً (قال أو جزؤه) ويجتمع الشقان في نحو زيد قائم (قال كما في زيد قائم أبوه) الخبر مجرد قائم على رأى عصام الدين فالمراد بالجزء أعم من الحكمي بأن يكون موقوفاً عليه لربط المحمول خلافاً لما في الحاشية (قال أو خارج) أي لفظ خارج (قال وكادوات النفي) لم يقل وكما هو وليس هو ليطرد فيما لم يذكر هو ولشلا يرد أنهما مركبان مع أن الأداة لا تكون مركبة وإن اندفع بأن المجموع موضوع لوضع النسبة السلبية. ولا يرد على المصنف أن هذا يقتضى كون القضية ذات خمسة

وكذا كان زيد قائماً وأمثاله (٣) ومثل الأخير يسمى رابطة زمانية . وفي الشرطيات

في زمان البنية لا تؤخذ في وضع
الافعال بل في الاشياء والبنية
المعينة في افعالها التفسيرية

ارتباط نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه ما ذكره أئمة العربية من
أن الافعال موضوعة لمجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين أو إلى فاعل
على اختلاف بينهم فان قلنا إن كل رابطة أداة عندهم فلا بد أن يحمل تقسيم المنطق
المفرد إلى الاقسام الثلاثة على الاعتباري . وإن قلنا إن الاداة بعضها فلا حاجة إلى
(٢) (قال زيد قائم أبوه) فان المحمول بمجموع قائم أبوه لا مجرد قائم . والضمير الرابطة
جزء من ذلك المجموع وكذا الضمير في قولك زيد أبوه قائم فانه دال على زيد بالطائفة
وعلى ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة (٣) (قال ومثل الأخير
يسمى الخ) لا يخفى أن النحاة جعلوا مثل كان من الافعال الناقصة الدالة على معنى
مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة * فيبينها تناف وأجيب عنه بأنه من باب نفي
الاصطلاحين . وفيه نظر لانه إما أن يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه المنطقيون

الرابطة في نحو ما زيد أو ليس زيد هو القائم مجرد ما وليس دون مجموع ما هو وليس هو قائم كون أجزاء
السالبة بل الموجبة أيضاً خمسة عند المتأخرين والخامس العدم المضاف الى الوقوع في السالبة والوجود
المضاف اليه في الموجبة بإزاء العدم . وأربعة عند المتقدمين . قال السيد قدس سره إن ليس هو مجرد
التركيب لا المتراجي دال على رفع النسبة الإيجابية وبحسب وضع المجموع على وضع النسبة السلبية والمجرب
رابط لأحد الطرفين بالأخر انتهى * وقس عليه الكلام في الشرطيات (قال ومثل الأخير) لا يجيب

أجزاء عند المتأخرين وأربعة عند المتقدمين فيخالف ما مر لجواز كون هو موضوعاً أو تاركياً
حينئذ . ولك القول بأن مرادهم الأجزاء اللازمة (قال وكذا كان زيد قائماً) الأولى وكذا كان في نحو
زيد لثلاثتهم أن المشبه به المثال (قوله أو الى فاعل ما) النسبة على التقديرين غير مستقلة خلال
لعصام الدين على الثاني . وما يقال إنها حينئذ مفهوم كلي فتكون مستقلة فقيه ان مدار الاستقلال وعدمه
هو الملاحظة القصدية وعدمها لا كون المفهوم كلياً أو جزئياً (قوله فان قلنا) الأوفق الأولى فان قلنا
إن بعض الرابطة أداة إذ المقصود بيان مادة افتراق الرابطة عنها (قوله جزء من ذلك المجموع) فانه
إذ الخبر اما مجرد قائم كما قاله عصام الدين أو هو مع الفاعل وعلى التقديرين المضاف اليه فان قلنا
(قوله جعلوه رابطة)

أدوات الاتصال والانفصال وسلبهما . فالقضية مطلقاً إن اشتملت على الرابطة الخارجية
تسمى ثلاثية كما تقدم والا فتنائية نحو زيد جسم وأمثاله . وأعلم أن الموضوع

أو لا يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب إليه النحاة . ولا غلص إلا بما ذكرنا من أن
ليس كل رابطة أداة عندهم . أو التقسيم الذي أورده أهل المعقول اعتبارى فتأمل

التسمية عند وجهها ولذا خص التسمية بالآخر ولم يجعلها لتعريف من الأفعال الذاتية (قول أدوات)
الأولى التعبير بالألفاظ لثلاثية خروج إذا ومتى وكما مثلاً . وكون نحو متى داخلية باعتبار تضمن معنى
لا ينافي كونه سوراً باعتبار معنى آخر تضمني (قول فاقضية) أى المفوضة (قول مطلقاً) أى حلية
أو شرطية موجبة أو سالبة . إلا أن السالبة مطلقاً كالموجبة المنفصلة لا تكون الا ثلاثية . وأما الموجبة
المنفصلة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فكقولك أبرئني . أنت طالق على ما قدله بعض النحاة . وأما
في اللغة الفارسية فكقولهم تو بروى . من مبروم (قال والا فتنائية) بأن لم تشمل على رابطة أصلاً أو
اشتملت على رابطة هي نفس المحمول أو جزؤه . لكن ينتج أن مقتضى ما ذكره أن يكون هو جسم أو
أنت إنسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه أنه مشتمل على الرابطة
الخارجية عن المحمول وليس لك أن تقول إن الضمير إنما تكون رابطة إذا لم يكن موضوعاً والا لزم
القول بتخلف المدلول الالتزامى عن الدال (قول زيد جسم) والمراد بنحو زيد جسم مالم تشمل على

دالة على معنى غير مستقل (قوله من أن ليس كل رابطة أداة) فلا يلزم كون معناها الموضوع له غير
مستقل (قوله فتأمل) وجهه أن الجواب الأخير إنما يصح لو كان كان الناقصة مستقلاً باعتبار أحد معانيه
الضمينية وليس كذلك إذ النسبة غير مستقلة وهو ظاهر وكذا الحدث السكوني غير مقصود بالذات بل
هو ملحوظ بتبعية الاسم والخبر وكذا الزمان لانه ظرف الحدث وظرف غير المستقل غير مستقل نعم
هذا الجواب كالـؤال جار في نحو قام في قم زيد (قول أدوات الاتصال) في التعبير بالأدوات دون الألفاظ
تنبيه على أن نحو متى وإذا وكما أداة من حيث الدلالة على النسبة نظير ما مر في ضمير الفصل ثم الاداة
أعم من المفوظ وغيره كما في زرتى أكرمك (قول تسمى ثلاثية) نقض بنحو هو جسم . وأقول هو ليس
رابطة لان محل رابطة الضمير إذا لم يكن جزءاً أولياً من القضية كما مر . وقد يجاب بأنه ثنائية أما السكون
الموضوع نفس المحمول في الخارج . أولاً المراد بالخارجة الخارجة عنها في قوله وإلا الخ .
وينتج على الأول أنه يستلزم جعل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يجعل هو موضوعاً
وعلى الثاني أنه مخالف لقوله أو خارج عنه (قول والا فتنائية) الذي متوجه الى كل من المقيد والمقيد

يتحدان فيما عداهما كما كان الموضوع جزئيا حقيقيا أو كليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم
والانسان كلى. وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل ولو في أحد الازمنة عند
الشيخ. وهو الحق. وبالإمكان الذاتي عند الفارابي.

أو مهمة (قال يتحدان) فيبينهما عموم وخصوص من وجه بحسب الحمل وتقسيم الموضوع اليها اعتباراً
(قال الموضوع) الذكري (قال حقيقياً) بأن يكون موضوع الشخصية (قال أو كلياً) بأن يكون
موضوع الطبيعة (قال وذات الموضوع) ليس تعريفاً لذات الموضوع كما يتبادر لأنه سبق تعريفه بل
بيان لأحواله بل لأحوال العنوان حقيقة تأمل (قال العقل) سواء كان في ضمن الضرورة أو الدوام
أولاً (قال والفعل) أي سواء لم يكن العنوان في زمان كما في غير الزمانيات أو كان في جميع الأزمنة أو كان
في أحدها (قال وبالإمكان) أي العلم المتقيد بجانب الوجود سواء كان في ضمن الضرورة أولاً • وكتب
أيضاً زيف رأى الفارابي يكذب الوصفيات الأربع عليه حيث يكذب نحو كل كاتب أي بالإمكان
متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً أي بالإمكان وبأن النطفة يمكن أن يكون إنساناً فلو
دخل في كل إنسان لكذب كل إنسان حيوان • ودفع بأن عقد الوضع عنده هو الاتصاف بالإمكان
الفاق العلم المتقيد بجانب الوجود الصادق بالفعل وبالضرورة والحكم على تلك الوصفيات مقيدة
بالاتصاف بالفعل ولا نعلم اتصاف النطفة بالإنسانية بالإمكان المذكور لصدق قولنا لا شيء من النطفة

(قل ممالك الموضوع) أى فيه فلا يلزم خلو الصلة أو العفة التى هى جملة عن الراطة وكذا فيما مر (قل جزئياً حقيقياً) مشعر بأن المحكوم عليه أصالة فى نحو زيد عالم هو الصورة الجزئية وهو ممنوع كيف والنصف عالم هو ذو الصورة فالحكم عليه أصالة . فلو قيل بأنه مادة اختلاف الموضوعين لكان أولى (قل قصد الحكم) أى أصالة بأن يكون الكل موضوع الطبيعة فلا ينقص بنحو كل إنسان حيوان (قل وفات الموضوع) الاخصر الاولى وصدق العنوان على ذات الموضوع . ففعل الخ (قل العنوان) أى ان لم يغير فقد الوضع بجهة والافعى المنصورة انفاة (قل ولا مكان الثاني) أى ولا مكان العام المقيد بجانب الوجود الصادق بالضرورة والموازم والفعل لكونه أهم منها فلا يرد أن منعه يستلزم كمنع الوصفيات الاربع لكنب قولنا كل كائى بالمكان متحرك الاصابع لمحدى الجهات الاربع لان الحكم فيها مقيد بالاتصاف بالفعل وهو مندرج تحته كذا قلوا . وأقول جواز هذا التقييد ممنوع كيف ولو صح لم صدق كل مركوب السلطان فرس عند الغارابى لجرته فيه مع انه كاذب عنه اتفاقاً . ثم انه اعترض عليه بأن النطفة يمكن أن يكون انساناً فيلزم كمنب كل انسان حيوان لدخولها فى موضوع تلك

فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثاني لامكان ذكره على
الحمار • وصدق العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع • وصدق المحمول عليه باحدى الجهتين
الآتية يسمى عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في التحريك
نحو الانسان كل ناطق •

لان الانسان ناطق
والحيوان غير ناطق

بانسان بالضرورة وإن أمكن اتصافها به امكانا استعداديا (قال قولنا) وكذا كل ما كان
ولا شئ من مركوب السلطان بحمار ولا شئ من البياكن بفلك (قال على الحمار) وقولنا
مركوب السلطان حمار صادق بالاعتبار الثاني دون الاول (قل وصدق العنوان) المراد بالصدق
والعقد في الموضعين الحمل بمعنى الوقوع والاتصاف وإن كان العقد في الأصل بمعنى التركيب وإن
والحمل الوصف العنوانى والوصف المحمول والاضافة اخافة ذى الطرف الى الطرف (قل
الوضع) هو تركيب تقييدى (قل عقد الحمل) هو تركيب تام (قل المتعارفة) في التحرير ماحلها

القضية • والجواب أن الدخول في موضوعها ممنوع كيف والممكن الذاتى كون هيمولى النظم
الانسان لا كونه هيمولاها وصورتها النوعية انسانا بجميع أجزائه والمراد بالانسان هيمولا وتلك الصورة
بأما الجواب بأن هذا من اشتباه الامكان الذاتى المراد للفارابى بالاستعدادى والدخول على
لا الأول فنندفع بأنه إنما يصح لو حمل من شأنه في تعريف الامكان الاستعدادى بكون الشئ من شأنه
أن يكون وليس بكان على ما من شأن نوعه أو جنسه قريبا أو بعيدا وهو فاسد لاستلزامه كون الموضوع
مستعدا للكتابة مثلا • وأما لو حمل على ما من شأن شخصه أو نوعه فقط فلا يكون النقطة التى هو
المجادات مستعدا للانسانية (قال قولنا) بيان ثمة الخلاف (قل صادق) أى اذا انحصر مركوب
الفرس (قل على ذاته) فيه اشعار بعدم تحقق عقد الوضع في الشخصية والطبيعية وهو كذلك وعقد الوضع
في السوالب وهو بعيد إلا أن يراد بالصدق الاول الاتصاف بالوقوع والثاني الاتصاف به أو بالادنى
ولذا لم يقل والمحمول عليه • ثم أقول المراد بهما المعنى الثاني لئلا يستلزم عدم تحقق عقد الوضع
الموجبة السالبة الموضوع تأمل (قل يسمى عقد الوضع) هو تركيب توصيفى (١) (قل وصدق المحمول)
ويجب كونه صدق الكلى على الجزئيات كما هو الشائع فعدم صحة عكس قولنا بعض الجنس حيوان
ولا شئ من الحيوان بجنس لعدم صحة الاصل وعدم صحة النتيجة في القياس المؤلف منهما من الشك
الأول لعدم صحة المادة (قل عليه) أى على الموضوع لاعلى ذاته فلا يرد أن هذا مشعر بعدم جرم
عقد الحمل في الشخصية (قل ولا يراد بالمحمول الخ) استدل عليه بأن افراد الموضوع اما متعارفة

(١) قوله تركيب توصيفى . كذا بالأصل وهو غير ظاهر (محمود الامام)

انظم من لاد بالوضع الموضوع
وبالحمل على ما عاينه العقد
التيها باشتباه الامكان
الاصطلاحي والتامسي
فذلك ان تصادف عقد
لان بغير حصول العقد
التركيبى ابن آدم

(١) (قوله صادق بالاعتبار الاول) أى على أن يكون قضية خارجية . وأما إذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتى (٢) (قوله ولا يراد بالمحمول الأفراد الخ) يشير إلى أن القضايا المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الأفراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها من حرفة عن الجادة غير متعارفة سواء أريد العكس كما في المثال المذكور في المتن أو أريد من كل من الجانبين الأفراد مسورين بسور ^{بأن يراد من جانب الموضوع المفهوم وما سواها من حرفة عن الجادة غير متعارفة سواء أريد}

أنه لو أريد الأفراد من كل من الطرفين لم تصدق ممكنة خاصة أصلاً بل لا توجد مادة الافتراق لما هو أعم من الضرورية . واعتراض بأن الأفراد من الطرفين معتبرة من حيث أنها يصدق عليها المفهومان فتكون الجهات لعقد الحل . وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ الاعتراض عدم الفرق بين كون الوصف المحمول آلة الملاحظة وكونه محمولاً على الأفراد فإن الوصفين حينئذ آلة الملاحظة والحكم إنما هو بانحداد أحد المتصادقين على الآخر . وكسب أيضاً أى المحصورات والمهمات التي يراد من موضوعها الأفراد ومن محمولها المفهوم (قوله حقيقة فهي كاذبة) أى أذهنية (قوله كما يأتى) من أن الحمار داخل في مركوب السلطان في الحقيقة وفي الذهنية على المذهبيين .

المحمول فيمتنع الحمل أو متحدة معها فتتحصّر القضايا في الضرورية فلا يصح تقسيمها إلى الجهات الآتية . واعتراض بأن الأفراد من الطرفين ملحوظة من حيث صدق مفهومها عليها فلنكن الجهات لعقد الحل . وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ عدم الفرق بين كون المحمول آلة الملاحظة وبين كونه محمولاً على ذات الموضوع والتحقق هنا هو الأول لأن الحكم هنا بانحداد أفراد أحدهما مع أفراد الآخر أقول مراد المعارض المحسوس مستقلاً بجواز كون عقد الحل مركباً تقييداً بكفد الوضع ومما هو المحمول عند الجمهور مرآة له لأنفسه . وكون التقسيم إليها باعتبار انصاف ذات المحمول بوصفه لجواز تقييده بها كفد الوضع إذ لا فرق بينهما حينئذ لكون كل مرآة فيتحقق جميع الجهات فيه فليس منشؤه عدم الفرق المار (قوله المستعملة في العلوم) تفسير المتعارفة (قوله الأفراد) أى جنس الفرد فلا يرد أن كلامه يقتضى كون الشخصية غير معتبرة في العلوم لعدم إرادة الأفراد فيها وليس كذلك (قوله سواء أريد العكس) هل ينقسم المحمول حينئذ إلى الذكرى والحقيقى الظاهر نعم (قوله كما في المثال المذكور) إنما يتم إذا كانت اللام للجنس من حيث هو (قوله الأفراد) أو المفهوم كما في القضية الطبيعية ولم يذكره هنا كنفاء بقوله الآتى ولا استعمال الطبيعيات (قوله مسورين) إشارة إلى جريان السكبة والجزئية والمهمة في غير المتعارفة

﴿ فصل ﴾

الحلية مطلقاً موجبة كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذكري جزئياً حقيقياً سميت
شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو ليس بعالم • وإن كان كائياً فإن كان الحكم على
العنوان من غير أن يقصد سرأيته إلى ذات الموضوع سميت طبيعية • وإن أمكن سرأيتها
في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق أو كلى أو ليس بجنس • وإن كان الحكم على شيء قد

الكلى نحو كل انسان كل ناطق، أو بـ. ودر الجزئى نحو بعض الحيوان بعض الجسم، أو أحد
بـ. ودر الكل والآخر بـ. ودر الجزئى نحو كل انسان بعض الحيوان وعكسه • أو غير مسورين
وإذا اعتبر السلب كانت المنحرقات مرتقية إلى عدد كثير. وقد فصلها بعضهم ولا فائدة بعينها

(قال موجبة كانت) بيان مطلقاً (قال أو هذا عالم) أو أنت أو الذى فى الدار (قل أو ليس)
أو ليست (قال على العنوان) إقامة المظهر مقام المضمرة غير نكتة (قل أو كلى) مثال لممتنع السراية
بالنسبة إلى ذات الموضوع وإن أمكن سرأيتها بالنسبة إلى الاصناف . ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلى
لا تمتنع مطلقاً (قل أو ليس بجنس) ممكن السراية

(قوله أو غير مسورين) سلب العموم لا عموم السلب فلا يرد أن التقسيم غير حاصر لعدم شموله لما كان أحد
مستوراً دون الآخر • ثم الظاهر أن الفرق بين عالم يكون فيه مسورين وبين ما أريد فيه من الجانبيين المحذورين
بالاعتبار كالفرق بين المهلة المتعارفة والطبيعية عند إمكان سرأية الحكم إلى ذات الموضوع (قال مطلقاً)
موجبة الخ (أى متعارفة أو منحرفة ففيه رد على من أخرج الطبيعية من الاقسام وقيد المقسم بالضرورة)
(قال جزئياً حقيقياً) سواء كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علماً مع أنه أخصر . أو لأن النقص
يتعلق بالمعنى دون اللفظ (قال سميت شخصية) النسبة هنا وفى الطبيعية للكل إلى الجزء وإلى
الكلية والجزئية له إلى صفة ماصدة للجزء فلا نسب حينئذ تسمية الجزئية ببعضية . والتسمية بالمخصوصة
للكل بصفة الجزء وبالمخصوصة والمهلة له يتعلق أفراد الجزء (قال على العنوان) مشعر بوجود العنوان
وذات الموضوع فى الطبيعية وللإشارة إليه أقام المظهر مقام المضمرة (قال من غير أن يقصد) الآخر
الأولى بدون قصد سرأيتها الخ (قال أو كلى) أشار بالمعطوف عليه إلى المعطوف أعني إن أمكن سرأيتها
وبالعكس ففيه نشر غير مرتب • ولو قال بعد قوله أو ليس بجنس أو ليس بجزئى ليكون إشارة إلى غير
القسمين فى السالبة كالموجبة لكان أهمل (قال وإن حكم عليه الخ) قد يقال المفهوم هنا أن القسم
بالحكم أصالة العنوان وتبعاً للأفراد فينبغى ماسبق من أن الموضوع الحقيقى ما يقصد بالحكم عليه

السراية إلى ما تحت من الافراد الشخصية (١) أو النوعية فإن لم يبين فيها كمية الافراد كلا أو بعضها سميت مهمة نحو الانسان في خمر أو ليس في خمر وإلا سميت محصورة ومسورة

ولما تركوها في المتون (١) (قوله من الافراد الشخصية) ناظر إلى مثل قولنا كل انسان حيوان وقوله (أو النوعية) ناظر إلى مثل قولهم كل نوع كلى فإن كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكّل بنحو كل جنس كلى . وإن أريد النوع الاضافى فإن الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى ولا نوعى إلا أن يراد من النوع هنا مطلق الكلى الاخص من العنوان وإن كان جنسا أو خاصة أو غيرها

جنس لا يضاف له
تأخر لا يضاف له

(قل إلى ما تحت) تعنى حيث لم يقل إلى ذات الموضوع من الافراد (قل من الافراد الشخصية) أى فيما عدا مسائل المنطق (قل أو النوعية) أى فى مسائل المنطق • وكتب أيضا كلمة أو لمنع الخلط لاجتماعها فى نحو كل شئ يمكن تصوره (قوله كل نوع كلى) والمراد بمنزلة كل نوع كل جنس كلى وما أريد بقوله الآتى بنحو كل جنس الخ (قوله بنحو كل جنس) المراد بنحو كل جنس الخ كل فصل أو خاصة أو عرض عام كلى (قوله الكلى الاخص) وبعد ابقى الاشكال بنحو كل حلية ينوقف عليها الاتصال من اشكال أول منتج مما أفاده قضايا أو أقضية مبنيّة ومثبتة بالبرهان كقضية كذا كذا لا يقبل فرد ما يصدق عليه العنوان كقضية كذا كذا لا يقبل فرد كذا كذا

الاشكال في المتن والمصنف
مركز الجواب في المتن

والجواب انه مبني على القول بان مدخول مع متبوع كما فى جئت مع الامير لا تابع (قوله ناظر إلى مثل قولنا) أى مما لا يصلح المحمول فيه الا للأشخاص فيشمل كل حيوان جسم • والقول بان الافراد الشخصية فيها كان العنوان النوع الحقيقى أو مساويه . والنوعية فيها اذا كان العنوان الجنس أو مساويه ضعيف • على أن قوله الآتى كل نوع كلى يابى عنه (قوله ولا نوعى) لا يخفى انه لو قبل بان السكليات المشمولة للموضوعات المذكورة فى مسائل المنطق وكذا كل ما اندرج تحتها اندراج الاخص تحت الاعم أشخاص لها من حيث الصدق وان كانت أنواعا أو أجناسا أو غيرهما من حيث هى لان دفع الاشكال بما ذكره لا ينفى عن كل شكل أول منتج مما لا يجرى فيه الدفع الذى ذكره بقوله الا أن الخ ولما احتيج إلى التعميم (قوله الا أن يراد) أى أو يعتبر الجنس العالى نوعا بالظر إلى حصصه (قل والدال على الكمية) لم يقل اللفظ الدال اشلا يحتاج إلى تعميم اللفظ من الحقيقى والحكى لادخال الاضافة المنوية المفيدة لا استغراق أو العهد الدعى •

والدال على الكمية سورا . إما كلية إن حكم فيها على كل فرد . وإما جزئية إن حكم فيها على
بعض الافراد فالمحصورات أربع أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق إلا
فما كان المحمول مساويا للموضوع الذكري أو أعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق أو حيوان
ثم السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء

(قال والدال على الخ) لم يقل واللفظ الدال الخ * لأن السور كما يكون اما ككل وبعض وأما
كلامى الاستفراق والعهد الذهني وكلا الداخلة على النكرة في نحو لا رجل في الدار ومركبا كالتنوين
وليس بعض على ظاهر كلام المصنف بما يأتي كذلك يكون أمرا معنويا كالأضافة المعنوية القيد
للاستفراق أو العهد الذهني (قال أشرفها الموجبة) من قبيل محمد ﷺ أفضل قريش لامن نيل
يوسف أحسن اخوته (قال وسورها نحو كل) وقد يدل لفظ واحد على مجموع السور وعنوان الموضوع
كأى وما ومن الموصولات والذي والذى على القول بانها صيغ العموم كما هو المرجح في كتب الاميل
(قال ولا تصدق إلا الخ) أى اذا صدق فيها الاطلاق العام المنبر في مرجع المساواة والعموم القطر
والا فقد تصدق الممكنان في المتباينين أمكن انصاف أحدهما بالآخر ولم يقع كالفلك والساكن قه
متباينان لصدق قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائما وبالعكس مع انه يصدق أن يقال كل فلك ساكن
بالامكان (قال نحو لا شيء) انما يكون لا شيء بمجموعه سورا اذا دخل على عنوان الموضوع ولا
(قال على بعض الافراد) أى قطط والا فانتقض تعريف الجزئية بالكلية (قال نحو كل) أى
الافرادى لا المجموعى فان القضية المصدرة به مهولة عند عصام الدين وشخصية عند عبد الحكيم
ومحتملة لهما وللكلية والجزئية والطبيعية كما يؤخذ مما سبأنى من المصنف (قال ولا تصدق) أى
مقتضى ضابط المحصورات الاربع هنا انه لا حاجة الى تخصيص الموجبة في مرجع النسب المبادى
بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام لانه اذا لم تصدق الموجبة الكلية مطلقا الا في هاتين الصورتين
يلزم من الحل للإيجابى الكلى من الجانبين تساويهما لان حمل أحدهما على الآخر يثبت عدم كونه
ذلك الآخر مباينا أو أعم والعكس يثبت عدم كونه أخص فيكونان متساويين * وقس عليه البولي
الا أن يخصص الموجبتان بما عدا الممكنتين والسالبتان بما صدق فيه الدوام * وكون الكلام في معاد
المحصورات ياباه . فالاولى ترك هذا الضابط * وقد يوجه بالنظر الى الموجبة بانه لما كان المتبادر
القضية عند الاطلاق هو المطلقة العامة اعتبر ضابطها لمطلق الموجبة * وفيه مع انه عام مخصوص كما قال
منا أنه جار في السالبة أيضا (قال كان المحمول) أى فيه وكذا ما يأتي (قال نحو لا شيء) فيه مسافة
لأن السور هنا حقيقة وقوع النكرة في سياق النفي كما في نحو لا رجل في الدار لا كلمة لا مع اسماء

ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كلياً نحو لاشئ من الانسان بفرس . ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض . وتصدق فيما عدا المتباينين كلياً نحو بعض الحيوان انسان . ثم السالبة الجزئية وسورها نحو بعض ليس وليس بعض

فصور مجرد لا من حيث دخولها على النكرة نحو لاشئ في الكوز الا الماء . كما في لا رجل في الدار وان كانت من حيث ذاتها رابطة كما مر من المصنف فيلزم أن يكون من الحبيثة الاولى سوراً وخارجاً عن القضية ومن الحبيثة الثانية رابطة داخلية فيها كما أن ليس من حيث ضمه الى البعض أو الكل سور خارج عنها . ومن حيث ذاته رابطة داخلية فيها تأمل (قل ولا تصدق) أى اذا صدق فيها الدوام اعتبر في مرجع المبينة والا تصدق في غير المتباينين اذا صدق فيها جهة أعم مطلقاً أو من وجه وكان سورها مفارقاً بالفعل عن ذات الموضوع كقولنا لاشئ من الثائم بمسقية باحدى الجهات الاعم من ثوام ولاشئ من الحيوان بمنفرد باحدى الجهتين ولاشئ من القمر بمنخفض بالضرورة وقت التربيع أو باحدى الجهتين (قال وتصدق) أى اذا لم يكن من الممكنين كما مر (قال فيما عدا المتباينين) من المتساويين أو الاعم والاخص مطلقاً أو من وجه (قال ثم السالبة) فيه مسأحة اذ ليست السالبة الجزئية أشرف من بين المحصورات . والعبارة الخالية عن المسأحة وأخبرها السالبة الجزئية (قل وليس بعض) هذا ان اعتبر في الأولين كون السلب مقدماً على السور حتى يكون السلب فيهما سلب المحمول عن الموضوع لافي حكم سلب القضية وفي الآخر عكس ذلك حتى يكون السلب فيه في حكم سلب القضية

فقد تم من قسمة القضايا على السور
بابها
سادس

ثم حصله خارجاً عن القضية من حيث انه جزء السور وداخلاً فيها من حيث انه موضوع وهو بعيد (قال ولا تصدق الا فيما كانا متباينين) ليس المقصود معرفة السالبة السككية به لان معرفة التباين السككي متوقفة على معرفتها لما ذكر في بيان مرجع النسب فلوقفت عليها لدار وكذا البواقى (قل نحو بعض) ومنه واحد وسائر أسماء العدد وتنوين الوحدة في الاثبات والقليل والكثير وأمثالها (قل فيما عدا المتباينين) الأولى فيما لم يكونا متباينين (قل نحو بعض ليس الخ) انما تكون أسواراً للسلب الجزئى اذا أريد ليس في الأولين سلب المحمول عن الموضوع ليفيد السلب الجزئى مطابقة ورفع الإيجاب السككى التزاماً . وبه في الأخير سلب القضية الموجبة السككية ليكون بمكسهما في الاقادة لان كون الشئ سوراً له شرط بعدم دلالة على السلب السككى بالالتزام أو المطابقة . ولو أريد به فيها عكس ما ذكرناه لدلت عليه كذلك هذا ومثل الأخير كل ليس ان اعتبر دخول الكل على القضية قبل دخول ليس بان حالف الاعتبار العبارة ليتوجه السلب الى القضية فما في كلام بعضهم من حصر سور السلب الجزئى في

وليس كل (١) وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه مطلقا نحو بعض
الحيوان ليس بانسان وليس كل حيوان بانسان فكل من الكليتين أخص مطلقا بحسب
التحقق من الجزئية الموافقة لها في السكيف أعني الايجاب والسلب. ومباينة الجزئيتين
المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين

(١) (قوله وليس كل الخ) يشير بزيادة هذا المثال إلى أن رفع الايجاب الكلي مبني
عندم في السلب الجزئي ولذا جعلوا تقيض الايجاب الكلي هو السلب الجزئي
تقيضه الحقيقي هو رفع ايجاب الكلي كما ستعرف

ففي الأولين يكون السلب الجزئي بالمعنى الاعم مدلولاً مطابقياً ورفع الايجاب الكلي التزاماً
الأخير يكونان بالعكس. وأما اذا كان بالعكس بأن اعتبر السور مقدماً في الأولين حتى يكونان
سلب القضية وان بعد ذلك في الأول منهما والسلب مقدماً في الأخير حتى يكون السلب في
المحمول فالاولان يدلان على رفع الايجاب الجزئي مطابقة وعلى السلب الكلي التزاماً والأخير
عليهما بالعكس وحينئذ لا يكون شيء من تلك الاسوار سورا للسلب الجزئي لاشتراطه بعدم
على السلب الكلي لا مطابقة ولا التزاماً (قل وليس كل) وكذا كل ليس اذا خالف الات
العبارة وان كان بعيداً (قل وتصدق) أي اذا لم تصدق فيها جهة أعم من الدوام كما سبق (أو
أعم منه مطلقاً) كلمة أو في سياق النفي أو النهي بمعنى الواو كما في قوله تعالى « ولا تطع
آثماً أو كفوراً » لان المقصود هو النهي عن اطاعة كل منهما « وكتب أيضاً بان كان المحمول
مطلقاً كثال المصف أو من وجه نحو بعض الحيوان ليس بابيض أو مبايناً نحو بعض الانسان ليس
(قوله مندرج عندم) اندراج أحد المتلازمين في الآخر (قوله الايجاب الكلي) انما يرد
يريدوا بالنقيض في هذا القول النقيض المجازي (قل فكل من الخ) ذكر الفاء للإشارة إلى أن
كل من المحصورات الأربع مع الأخرى معلومة مما سبق من بيان صدق كل منهما فيما ذكر
المواد الخصوصية وهو كذلك (قل من الكليتين) الموجبة والسالبة (قل الجزئيتين) الموجبة والسالبة

الثلاثة مبني على الغالب والى هذا أشار بقوله نحو بعض الخ (قل وتصدق فيما) لو قل وتصدق
تصدق فيه الموجبة الكلية لكان أخصراً وأحسن (قوله مندرج) الأخصر الأول مساوٍ للسلب
(قوله ولذا جعلوا) يعني لو لم يكن مندرجاً فيه اندراج أحد المتساويين في الآخر لم يصح هذا
لان تقيضه الحقيقي رفعه والنقيض المجازي للشيء لا بد أن يساويه كما صرحوا به فلا بد انه انما

يوم من وجه والمهمة في قوة الجزئية (١) والشخصية في حكم الكلية (٢) ولا استعمال للطبيعيات
العلوم الحكمية (٣) الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات (فائدتان) إحداهما

(١) قوله والمهمة في قوة الجزئية الخ (يعنى أن المهمة الموجبة في قوة الموجبة الجزئية
أن المهمة السالبة في قوة الجزئية السالبة • ومعنى كونها في قوتها أنهما متلازمان فتنى
مدقت المهمة صدقت هناك الجزئية وبالعكس (قوله والشخصية في حكم الكلية) (٢)
وقوعها كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها عكسا مستويا إلى الموجبة الجزئية وعكس
نفسها إلى الموجبة الكلية وغيرها (٣) (قوله الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات)

قل عموم من وجه (مادة الاجتماع ما كان المحمول فيه أخص مطلقاً أو من وجه ومادة افتراق الموجبة
ما كان المحمول فيه مساوياً والسالبة ما كان ذلك فيه مبيناً (قل والمهمة في قوة الخ) الواو استثنائية
عاطفة لعدم العلم بمدخلها مما سبق (قل الجزئية الخ) فدرجة المهمة • غير الجزئية من المحصورات
كنسبة الجزئية مع ذلك التميز (قل ولا استعمال) لا صراحة كما في الموجبة الكلية ولا ضمناً كما في
شخصية (في العلوم) أى المسائل (الحكمية) أو دلالتها كما في الجزئية موجبة أو سالبة وكما في السالبة الكلية
لمراد من العلوم ما عدا مسائل المنطق لان جزئياتها طبائع • هذا هو الاول يحمل العبارة عليه وان لم
ين مراد المصنف كما يدل عليه قوله في الحاشية (قوله وفي انعكاسها عكساً الخ) ان كان محمولها كلياً

يدوا بالنقيض في هذا القول المجازى (قال والشخصية) استترادى لان الكلام في بحث النسب
الاحكام (قل للطبيعيات) ولما لم يذكر حكمها ولا نسبتها مع بواق القضايا (قل الحكمية) قد يقال
صها بالحكمة لئلا يرد أن الطبيعيات معتبرة في ضمن مسائل المنطق فان قولنا كل جنس يتوقف عليه
إبصال موضوعاته الحقيقية طبائع • وفيه ان الحكم فيه من حيث انها جزئيات للوضع الذكري وانه
كان بمجرد ذلك طبيعة لماد المخدور في نحو الكلى الطبيعى موجود في الخارج مما هو من مسائل
سكة وفاة (قوله فتنى صدقت) الاول كما صدقت المهمة لزم صدق الجزئية الخ (قوله صدقت هناك)
يقض بنحو الشمس مشرقة ان اعتبرت قضية خارجية لأن دخول البعض يقضى تعدد الافراد • وبجواب
فرض التمدد كان كما في كل قر منخفض في الخارج (قوله في وقوعها الخ) الاختصاص المفهوم من
خاتمة غير ملحوظ ولو قل في الوقوع لكان أولى • وكذا قوله انعكاسها • ثم كلامه مشعر بجواز حمل
على لان شخصية الكبرى يستلزم كون محمول الصغرى جزئياً الا ان نحمل على الشخصية صورة
وله عكسا مستويا) أى اذا كانت موجبة فتنى الضمير استخدام لان المراد بها في قوله وقوعها الخ أعم

أن لام التعريف في نحو قولك الإنسان كذا إن حملت على العهد الخارجي الشخصي
كانت قضية شخصية . وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية أو
حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا كانت مهملة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستمراري
فيه إشارة إلى أن المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم وقوعها
ولو مبادئ مسائلها فانه محل نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (١) كما إذا
بالإنسان زيد وأما النوعي كما إذا أريد به الرومي فالقضية إما طبيعية إن أريد جنس
النوع من حيث هو هو . أو مهملة

لا جزئيا كذا زيد (قال أن لام التعريف) وكذا الإضافة المعنوية إلى المعرفة (قوله كما إذا
بالإنسان) أي في قولنا الإنسان جزئي أو عالم (قوله زيد) أي إنسان متحقق في ضمن زيد (أو
أريد به الرومي) أي الجنس المتحقق في ضمنه كما يشعر به عبارته الآتية (قوله إن أريد جنس
أي بالإنسان جنس ذلك النوع أي الجنس المتحقق في ضمن ذلك النوع يعني الرومي . والمراد
العام والنوع الخاص وهو ظاهر (قوله من حيث هو هو) أي الإنسان هو أي الجنس المتحقق في
النوع (قوله أو مهملة) كما في قولنا الإنسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف

من الموجبة والسالبة (قوله إلى الموجبة الجزئية) كانه لم يقل ان كان محمولا كليا لثلاث بنوم انه قد يكون
جزئيا مع انه فاسد لانه اما عين الموضوع بحيث لا تغاير بينهما أصلا فلا يمكن تصور الحمل بينهما
ولو بالملاحظة والالتفات فالحكم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فلا يكون من
الجزئي على الجزئي قاله عبد الحكيم فمعنى هذا زيد أن ما صدق عليه ذات واحدة (قوله وعكس
أي عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عند المتأخرين موجبة جزئية وعكس
الشخصية عند سالبة كلية (قوله فيه إشارة) لانه توصيف في معنى التعليل (قوله عدم وقوعها)
لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة الكلية قائم مسائلها لكن تؤول كما يشعر
قوله في الخاتمة بتأويلها بالموجبة الكلية دون تأويل الطبيعية . فاندفع ما قيل ينتج على كون المراد
انها لا تقع مسائل الحكمة فواجه تخصيص عدم الاستعمال بالطبيعيات (قل على العهد الخارجي
ذكريا أو حضوريا أو علميا) (قوله جنس ذلك) يؤخذ منه انه يكفي لكون القضية طبيعية
باللام إلى قسم من مدخوله فيناق ما قلوا من ان لام القضية الطبيعية هي اللام التي أشير بها إلى
مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد . الا أن يراد الفرد الحقيقي ويرتكب التجوز في

بموجب هذا القول
الطبيعية لا تقع مسائل الحكمة
الحكمة فواجه تخصيص عدم استعمالها
بالطبيعية على العهد الخارجي

كانت كلية أو في ضمن البعض الغير المبين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي

ان أريد هو من حيث تحققه في ضمن الأفراد فتأمل (١) (قوله أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا) أي من غير تعرض لبيان كميتها كلا أو بعضا. وهذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستفراق والعهد الذهني إلا أن أهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه في لام الجنس ولذا مثلوا للام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع أن الخبرة لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الأفراد وليس المراد أن كل

(قال على الجنس) أي على تعيينه (قال من حيث هو) أي بشرط لا شيء من قصد تحققه في ضمن الأفراد (قال في ضمن الأفراد) هذا المعنى هو مفاد اللام العهد الذهني عند عصام الدين وعبد الحكيم لا خصوص التحقق في ضمن البعض الغير المبين فلام العهد الذهني عندهما للإهمال لا للجزئية (قوله أو مهلة) كما في قولنا الإنسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف (قوله من حيث تحققه) أي تحقق ذلك الجنس أو النوع في ضمن الخ (قوله في ضمن الأفراد) كما في قولنا الإنسان في خبر بمعنى أن النوع المهور منه أعنى الرومي من حيث تحققه في ضمن الأفراد في خبر (قوله فتأمل) كأنه إشارة إلى أنه لا يصح الكلية والجزئية هنا بأن أريد بالإنسان الرومي من حيث تحققه في ضمن كل فرد أو بعض الأفراد حيث لا تحقق لأداة سور يفيد ذلك * وأما احتمال كونها طبيعية أو مهلة فلا حاجة له إلى أداة (قوله من حيث هو هو) حتى يكون القضية طبيعية (قوله وليس المراد) حتى يكون اللامان للاستفراق

(قال على الجنس) أي على تعيين الجنس معتبرا من الخ لان ما حملت اللام عليه هو معناها لا معنى مدخولها (قال من حيث هو هو) أي بشرط لا شيء من التحقق في ضمن الأفراد * وأما الجنس المأخوذ لا بشرط شيء فاعم من الأقسام الآتية ولا يتحقق بنفسه (قال كما هو الاستفراق) الاخصر الاوضح وهو الاستفراق. وكذا في قوله كما هو العهد (قوله ان أريد هو) أي جنس الرومي من حيث تحقق الرومي في الخ (قوله من حيث) قيد النوع (قوله من أقسام لام الخ) المراد بالأقسام هي الأولوية ولام الجنس هنا لام الحقيقة بالمعنى الأعم الشامل للاستفراق والعهد الذهني وفيما يأتي لام الحقيقة بالمعنى الأخص القسم لما فلا يرد ما يقال إن سوق أمثال هذا الكلام إنما يكون عند مناقاة ما بهد إلا لما قبله وهنا ليس كذلك (قوله مع أن الخبرة) أي مع أن اللام فيها لا يحتمل الجنس من حيث هو ولا الاستفراق والعهد الذهني لأنه الخ

بمعنى ما ذكرناه من أن العهد الذهني لا يكون جزئيا
بل هو مطلق لا خصوص ولا اخصر
المتحقق في ضمن البعض الغير المبين
ولا كقولهم لا محالة أو أيضا
قوله لا محالة أو أيضا
أن لا قد لا خصوص ولا جزئية
المعنى في خبر الرومي من حيث تحققه في ضمن كل فرد أو بعض الأفراد حيث لا تحقق لأداة سور يفيد ذلك * وأما احتمال كونها طبيعية أو مهلة فلا حاجة له إلى أداة (قوله من حيث هو هو) حتى يكون القضية طبيعية (قوله وليس المراد) حتى يكون اللامان للاستفراق

على الأخيرين سور. وثانيتهما أن كلمة كل قد تستعمل أفراديا يراد به كل فرد من الأفراد
الممكنة المحققة في الخارجيات أو المقدرة في الحقيقيات أو من الأفراد الذهنية في الذهنيات

رجل خير من كل امرأة لأنه ظاهر الفساد ولا أن بعضا غير معين من الرجال خير من
البعض الغير المعين من النساء إذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث
تحققه في ضمن الأفراد مطلقا خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الأفراد أيضا
ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة هي أنه ما من خير من النساء إلا وفي جنس الرجل من
هو خير منها ولا يخفى أن هذه الفائدة إنما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من
الاستغراق ولا من العهد الذهني

ويكون القضية كلية (قوله غير معين من الرجال) حتى يكون اللامان للعهد الذهني ويكون القضية جزئية
(قوله إذ لا فائدة) إذ يعرف كل عاقل أن بعضا ما منهم خير من بعض ما منهم وكذا بالعكس (قوله
ولا من العهد الذهني) قد يقال إن تلك الفائدة تستفاد من العهد الذهني في اللام الأولى والاستنزاف
في الثانية بأن يكون المعنى جنس الرجل باعتبار بعض الأفراد خير من جنس المرأة باعتبار جميعها. بل
أن كلامه يميل إلى أن المهمة هنا ليست في قوة الجزئية تأمل (قال على الأخيرين سور) بخلاف
الثلاثة الأولى (قال إن كلمة كل) وكذا كلمة بعض قلها قد تستعمل أفرادية تارة وأجزاء أخرى
(قال قد تستعمل في أي لفظا أو أمرا أفراديا وكذا الكلام في قوله إلا في مجموعها تأمل (قال لا
بها) ومنه كل جزء من النار حارة (قال كل فرد من الأفراد) أقول المستفاد من معنى اليبس

(قوله لأنه ظاهر الفساد) وإن أفاد الفائدة الآتية (قوله بمعونة القرينة) كأنها ملاحظة ورود اللام
في مقام مدح الرجال وقد يقال إذا لوحظت عند كون اللام للعهد الذهني أفادت تلك الفائدة (قوله فائدة
جيدة) وحصول هذه الفائدة في المهمة دون الجزئية لا يتأني كونها في قوتها لأن معناه أنه كلما صدقت
المهمة صدقت الجزئية وبالعكس كما سبق لا أن كل فائدة توجد في إحداها توجد في الأخرى فليس
في كلامه ميل إلى أن المهمة هنا ليست في قوتها (قوله إنما تستفاد) الحصر بالنسبة إلى الاستغراق في
اللامين والعهد الذهني فهما كما هو ظاهر كلامه أو بالنظر إلى الاحتمال العقلي المعتبر وهو ما اتفق عليه
اللامين فيه. فلا يرد قضاؤها بأنها تستفاد من حمل اللام الأولى على العهد الذهني والثانية على الاستنزاف
(قوله من تفضيل الجنس) من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا (قال تستعمل أفراديا) نذكر
باعتبار لفظ الكل فلا حاجة إلى تقدير الموصوف وقس عليه قوله مجموعيا

كما إذا أضيفت

الجوامع وغيرهما من كتب النحو والأصول أن لفظ كل كما تستعمل بمعنى كل فرد فرد وذلك إذا دخل على التكررة وأريد بها المفهوم من حيث كونه مرآة للأفراد أو على الجمع المعرف كذلك يستعمل بمعنى كل جزء جزء وذلك إذا أضيف إلى المفرد المعرف سواء أريد به الفرد الشخص أو الجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا أو جميعها أو فرد ما نحو كل زيد أو هذا أو العبد حسن أو اشتريته وكل الكتاب أو الرمان في هذه الحجرة بمعنى الجنس من حيث التحقق بأحد التحقيقات المذكورة ككتبه أو أكلته . وعلى الاستعمالين لفظ كل سور الموجبة السكاية لا عنوان وكون القضية شخصية أو إحدى المحصورات مثلا مع قطع النظر عن كل الأجزاء لا يوجب كونها كذلك مع ملاحظته . وأما استعمال كل بمعنى مجموع الأفراد أو مجموع الأجزاء وإن جاز عقلا كما إذا كان الحكم مخصوصا بالمجموع من حيث المجموع كقولنا كل انسان في هذه القرية اليوم يحملون تلك الصخرة أو كل هذا الرمان عشرون مثاقيل بمعنى مجموع أفراد الانسان ومجموع أجزاء هذا الرمان كذا فلم يتعرضوا له في النحو والأصول فيما رأينا . ولعل المصنف كغيره من المنطقيين رأى استعماله بهذين المعنيين وتنبى كلامه على الاحتياط حيث ترك أولا استعماله بمعنى مجموع الأفراد . وثانيا استعماله بمعنى كل جزء جزء . إلا أن المثال الذي ذكره للاستعمال الثاني ظاهر في كل جزء جزء . وقد جاء كل بمعنى الأمر المتجزئ والمشتعل على الأجزاء كما جاء بعض بمعنى الأمر المشتعل عليه وهو بهذا المعنى غير لازم للإضافة كما في قولهم الكل أعظم من الجزء . وكما في القسمة المالية :

وما إن جوهر ربي وجسم • ولا كل وبعض ذو اشتغال

فحينئذ عنوان الموضوع لا سور • وكتب أيضا المراد بالفرد ما يصدق عليه العنوان سواء كان جماعة جماعة (ككل حزب بما لديهم فرحون) وكل طائفة أو فرقة أو جماعة كذا . أو لا ككل انسان كذا (قل كما إذا أضيفت) كأنه لا يسلم كون كل في قولك كل شيء أعظم من جزئه مجموعيا بل جواز أن يكون أفراديا (قل كما إذا أضيفت) أشار بقوله كما إذا أضيفت الخ في الموضوعين إلى أن الكل لازم

(قل كما إذا أضيفت) ولا يرد عليه قوله تعالى (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) في قراءة من أضاف القلب بناء على أنه استعمال لاستغراق الأجزاء مع إضافته إلى التكررة لانه لا استغراق الأفراد ودخوله على المضاف باعتبار المضاف إليه لا نفسه أو المعنى على القلب كما في • كل حنف أدري . بحري بمقدار • ثم أقول المراد بالإضافة إلى التكررة الإضافة معنى فلا ينتقض بكل شيء أعظم من جزئه لأن كلا باعتبار المعنى معتبر بعد إرجاع ضمير جزئه إلى الشيء فكانه قبل الشيء أعظم من جزئه

فقد ذكرنا في مقدمتنا في أول المطر
تجربا ومرصرا كذا صحيح

مراد بكثرة في سائر المحققين في قوله
وقوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
لمعرفة في سائر المحققين في قوله كذا
لا يصح أن يكرر قوله كذا

إلى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعا يراد به مجموع الأجزاء
 إلى المصنف إلى المعرفة نحو كل الرمان أكلته فحينئذ لا تكون سورا يراد
 الموضوع كما في قولك مجموع أفراد الإنسان كذا فإن أريد المجموع المشخص كانتسفر

الإضافة معنى سواء أضيف لفظا أيضا ككل إنسان كذا أو لا ككل في فلك يسبحون (قوله
 المعرفة) أي المفرد المعرفة لا الجمع المعروف أم ضمير الجمع والاعتراض على الاستعمال الأول فهو
 (كذلك بطبع الله على كل قلب متكبر جبار) بإضافة قلب على قراءة أبي عمرو وابن ذكوان
 استعمال فيه كل لاستفراق الأجزاء مع أنه مضاف إلى النكرة - وعلى الاستعمال الثاني بقوله تعالى
 الطعام كان حلا لبني إسرائيل وبقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المنع
 على عقله. حيث كان الكل فيهما لاستفراق الأفراد مع اضافته إلى المعرفة مدفوع بأن مراد
 أن ذلك هو الأصل في الاستعمال وبأنه لا نسلم أن الكل في الآية الأولى لاستفراق الأجزاء
 لاستفراق الأفراد وألبه ذهب القاضى في حاشية جمع الجوامع وكأنه أشار إلى الجواب الأول
 في الموضعين ويجوز أن يكون كما في الأول للإشارة إلى أن الكل إذا أضيف إلى الجمع المعروف
 ضمير الجمع يكون لاستفراق الأفراد أيضا نحو كل العبيد جاء وكلمهم آتية يوم القيامة فرد
 الإنسان) اللام هنا لتعيين الجنس من حيث هو هو (قل فإن أريد) أى بكلمة كل في
 الرمان الخ (قل الشخص) إرادة الشخصية أو السككية أو البعضية من الكل المجموعى فإذ لا
 من مدخوله بناء على أن إضافة كل إلى مدخوله بيانية البيانين فيتبعه في ذلك. فعنى كل الرمان
 الأولى المجموع المشخص الذى هو هذا الشخص من الرمان. وعلى الثانية كل مجموع هو كل

أى شئ كان والا فإن رجع الضمير إلى الكل يلزم كون الخردلة أعظم من كل جزء من أجزاء
 أو إلى الشئ يلزم خلو الكلام عن الفائدة. على أنه يمكن جملة أفرادها (قل إلى النكرة) أى
 المعروف أو ضميره (قل فحينئذ تكون) وكذا إذا أريد به كل جزء نحو كل زيد حسن (قل إلى
 أى لفظا ومعنى فلا يرد نحو قوله تعالى (كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل) فإن الكل فيه مع
 المعروف بلام الجنس وهو فى المعنى كالنكرة (قل كما في قولك) أى كلفظ المجموع فى الخ (قل
 الإنسان) الاوفق أجزاء الإنسان لكن به على أن الكل المراد به مجموع الأجزاء والمراد
 الأفراد متحدان حكما

وكل مجموع أو بعضه كانت كلية أو جزئية على حسب الإرادة .

﴿ فصل ﴾

الحلية مطلقا إن حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى أولا وقوعه للموضوع باعتبار مكانه وجوده فى الخارج تحقيقا ولو فى أحد الأزمنة سميت خارجية كما فى كل نارة سارة أو قدرا سميت حقيقية كما فى هذا المثال ونحوها فى كل عتقاء طائر بمعنى أن كل ما لو وجد من الأفراد الممكنة كان نارا

لرمان . وعلى الأخيرة بعض أفراد المجموع الذى هو بعض الأفراد من الرمان (قل كلية) ليس فرضه انقضاء جميع الاحتمالات أصحة إرادة الطبيعية بأن أريد طبيعة المجموع من حيث هى وإن لم يصح فى المثال المذكور كما لا يصح الكلية فيه أيضا وإرادة المهلة بأن أريد طبيعة المجموع من حيث تحققها فى المجموعات مطلقا (قل بوقوع) أى بوقوع ثبوت أمر فى الخارج سواء كان ذلك الأمر من العوارض الخارجية أو من عوارض الماهية أو من الذاتيات (قل للموضوع) أى الحقيقى واجبا أو ممكنا حاصلا (قل باعتبار) أما صلة حكم أو صفة الموضوع أى للموضوع المأخوذ باعتبار الخ (قل امكانه) لمراد به الامكان العام المقيد بجانب الوجود ليشمل الله تعالى عالم خارجية أو حقيقية (قل تحقيقا) أى بالفعل . وكتب أيضا تفصيل للوجود لا للامكان أيضا كما لا يخفى (قل أو قدرا) قدبر ممكن (قل ما لو وجد) الجلة الشرطية صفة ما . وكتب أيضا أى فى الخارج (قل من الأفراد الممكنة) عقد الوضع (قل كان نارا) أشار بكان هناك ويكون فيها يأتى الى جواز الاختلاف بين عقدى الوضع والحل فى عقد الوضع

(قل أو كل مجموع) ترك الاربعية والمهلة للعالم بهما مقايضة (قل الحلية مطلقا) أى محصورة أولا لأوجبه أو سالبة لأغناء الوقوع واللاقوع عنه (قل للموضوع) أى الحقيقى فلا حاجة الى التعميم من نفسه فى الشخصية ومن فردة فى غيرها (قل باعتبار) صفة الموضوع . ولو قل المنبر لكان أوضع (قل امكانه) أى عدم امتناعه (قل تحقيقا) تعميم للوجود (قل أو قدرا) لمنع الخلو (قل كفى هذا المثال) يؤخذ منه أن القضية التى موضوعها موجود الفرد فى الخارج ومجموعها من آثار وجوده الأصلية يصح جعلها حقيقية وخارجية . ونبه بكلمة لوفى التفسير على أن التقدير هنا هو الفرض المنبر فى الشرطية المتصلة لأن مجرد التقدير والاختراع . وبذلك وجد بعدها الى أنه معاف الى وجود الذات لا الى انصافها بالعنوان فتنبه (قل الممكنة) أى اعتبارا فلا ينافى ما مر (قل كان نارا) أقول أقاد بكان هنا ويكون فيها يأتى أن عقد الوضع لابد أن يكون متقدما فى التسليم

أو اعتناء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حاراً

(١) (قوله باعتبار امكانه ووجوده في الخارج) لم يقل للموضوع الممكن الوجود تحقيقاً بل زاد الاعتبار للإشارة إلى أن موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب أن يكون ممكناً في نفسه وأن موضوع الخارجية لا يجب أن يكون موجوداً محققاً في الخارج وأن موضوع الحقيقية لا يجب أن يكون موجوداً تقديراً في الخارج كما يظهر من مثاليين

الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه بأن يكونا ماضيين أو حاضرين على سبيل منع الخلو (قال أو اعتناء) بقيد عقد الوضع اعني قوله كان ناراً أو اعتناء بقوله في الخارج كما قيد عقد الحل به إشارة إلى أن عقد الوضع في الحقيقة كالخارجية قد يكون أمراً ذهنياً كما في قولنا بعض الممكن حار بخلاف عقد الحل قد يكون خارجياً كما في قولنا كل حار ممكن بخلاف عقد الحل فانه ذهني فقط (قال بالفعل) على مذهب الشيخ وبالإمكان على مذهب الفارابي (قال وجوده) تفنن حيث لم يقل لو وجد في الخارج يكون الخ (قال يكون حاراً) عقد الحل (قوله الموجود) في الخارج (قوله تحقيقاً) في الخارجية أو تقديراً في الحقيقة (قوله الخارجية) كأن ذلك في الموجبات الكاذبة والسوالب الصادقة والآ في الموجبات الصادقة يجب

على عقد الحل لأنه في المعنى قيد الموضوع الحقيقي وهو مع قيده يجب تسليمه قبل الحكم • وقد قبل أشار به إلى جواز الاختلاف بينهما في الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه • وفيه أن هذه إنما تصلح نكته لاختلاف الصيغتين لا لإثبات الماضي في الأول والمضارع في الثاني • على أنه إن أراد جواز اتفاقهما من حيث الذات فسلم لكن لا كلام فيه أو من حيث الوقوع في القضية فمضارع (قال هو على تقدير إشارة إلى أن الانصاف بالمحمول على تقدير الوجود كالانصاف بالعنوان (قوله للموضوع الممكن) أي ما يوافق ما اشتهرت روايته عن الشيخ وكذا لم يقل للموضوع الممكن المفروض وجوده تحقيقاً كما هو ظاهر الأخرى عنه وهذان هما المعنيان الأولان من المعاني الثلاثة التي ذكرها الدواني في حواشي التبيين ولم يرص بهما فراجع (قوله لا يجب أن يكون) إذا لم تكونا موجبتين صادقتين والا وجب انك موضوعهما وكذا فيما بعده (قوله تقديراً) تقدير ممكن (قوله كما يظهر) يعني لو وجب ما ذكر لم يصح قولنا إلا أني إن اجتماع التبيينين بصير يكذب موجبة خارجية أو حقيقية أو ذهنية ويصدق مطلقاً لئلا يلزم ارتفاع التبيينين إذ لو وجب لسكذبت السالبة الخارجية والحقيقية في المثال المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يثبت في الذهن
 من غير موضوع أو لا يثبت
 في الذهن من غير موضوع
 (١٦٧)

أوطأثرا في الخارج وإن حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني أو لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن
 ما تحققت ولو في أحد الأزمنة أو قدبرا سميت ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الأذهان

اجتماع النقيضين بصير

مكان الموضوع وكذا الكلام في الآتي يشهد بذلك قوله كما يظهر من مثالنا الخ (قال بوقوع الثبوت
 ذهني) أي بوقوع ثبوت امر في الذهن سواء كان ذلك الامر من العوارض الذهنية أو عوارض
 وإزاهية أو من الذاتيات (قال لما اعتبر) الاوضح الاوفق لما سيأتي في المدول والتحصيل أن يقول هنا
 اعتبر وجوده الذهني بلا فرض أو بواسطة الفرض فذهنية فإن كان بلا فرض بأن كان موضوعها ممكنا
 ذهنية حقيقية وإن كان بواسطة الفرض بأن كان الموضوع ممتنعا فذهنية فرضية فانهم وكتب أيضا
 الموضوع حقيقي اعتبر الخ سواء كان واجبا أو ممكنا بالامكان الخاص أو ممتنعا (قال بتحقيقا) كما في
 مكنة الخاصة (قال ولو في أحد الأزمنة) قد يقال إن الوجود الذهني لكل شيء سواء كان غير
 (على سبيل) أو زمانيا زمني حادث في بعض الأزمنة وإن كان الوجود الخارجي منقسم البهيا فالتناسب ترك
 (قال أو قدبرا) كما في كنهه لواجب تعالى تقدير ممكن على القول بإمكان نقله مع عدم
 أو وقوعه دائما أو ممتنع على القول بامتناع نقله (قال موضوعها) الحقيقي (قال بممكنا) بالامكان العام
 الوجود حسب أيضا أي ممكن الوجود المحمول في الخارج سواء كان له وجود رابطي أيضا كقولنا كل بياض
 ن أولا كئال المصنف (قال بوجد) صفة كاشفة وكذا قوله الآتي يحتاج وجوده (قال في الأذهان)

هذا الوجود المنعبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته كما يأتي (قوله بأن اجتماع النقيضين) الباء للتحقق
 ن أرا لثال بمعنى التثبيل ولو ترك قوله بأن لكان أولى (قال الثبوت الذهني) يؤخذ منه أنه يجب
 امر (قوله يؤخذ فيها) أن موضوعها ممكن الوجود في الذهن ويمكن الانصاف فيه بال عنوان واتصافه فيه
 موضوع بل بحسب نفس الأمر في الذهنية التحقيقية المقابلة للخارجية وبحسب فرض العقل في الذهنية
 موضوعية المقابلة للحقيقية (قال ولو في أحد الأزمنة) إيراد كلمة لو هنا لجرد مشكلة ما سبق والا فلا
 وجود لذكرها لأن الوجود الذهني لكل شيء ولو غير زمني حادث في بعض الأزمنة ويمكن جعل
 (قال أو قدبرا) أي قط كما سيأتي
 (قال بوجد في الأذهان) معناه أنه لو تصور لم يحتاج الى
 أو فاعبه له فلا يرد أن تفسير قوله موضوعها ممكنا به تفسير الاعم بالاخص لعدم تناوله ذات
 أو فاعبه لأن الوجود الذهني أعم من الفرضي وهو ثابت له تعالى (هذا) ولكون تصور الموضوع في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شمل الواجب تعالى والمراد بقوله بوجد في الاذهان الخ) أنه على تقدير وجوده في ذهن يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على أن ماهيات الممكنات الحقيقية لا فرضية فلا ف الحالات للقطع بأن زوجية الحمة إذا خلقت وطبعها ليس لها ماهية في الاذهان لا بأن يقال لو كانت الحمة زوجا فتحتاج في حصول ماهيتها في الذهن إلى فرض وجودها الخارجى بخلاف الممكنات فان ماهياتها تحصل في الاذهان بلا احتياج إلى فرض وجودها

انهم تركوه في الاذهان
ليس لها ماهية معدومة
وجرد لا ذهنية ولا خارجية

اجتماع القبضين (قوله فيشمل) لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود أو ممكن بالامكان العام قضية ذهنية حقيقية (قوله أنه) أى الموضوع الحقيقى (قوله فرض) أى فرض وجوده الخارجى (قوله بناء على) تأمل في الفرق بين المبني والمبنى عليه (قوله أن ماهيات) منها ماهيته تعالى • وكتب أيضا معنى ماهى الشئ هو هو (قوله بأن يقال) قد يقال إن بصيرية العنقاء وإن كانت ممكنة إذا خلقت وطبعها ليس لها ماهية في الاذهان أيضا الا بأن يقال لو كان العنقاء بصيرا غاية الامر أن الفرض هنا فرض ممكن وفي زوجية الحمة فرض محال (قوله الحمة) أى في نفس الأمر (قوله فتحتاج) تفريع

بمعنى الباري ما يقره

(قوله انه على تقدير) أراد ذلك ليشمل الموضوع في نحو الله تعالى واجب (قوله يحصل فيه) الأولى يكون ذلك بلا الخ (قوله بناء على) كان هذا من بناء المرف بالسكسر على المرف وهو مفيد بالنظر إلى من تصور المرف بغير هذا التعريف (قوله حقيقية) أى غير آتية عن التحقق في الخارج فيشمل ماهيات الممدمومات الممكنة وليس المراد بها المتحققة في الخارج فلا يرد عليه أنها إنما تكون للموجودات الخارجية بالفعل لا للممدمومات في الخارج ولو ممكنة خاصة كالعنقاء (قوله في الاذهان) خصها بالذكر لأن عدم الماهية لزوجيتها في الخارج غير محتاج الى البيان لأن لها ماهية فيه فلا يرد أن الظاهر ترك قوله في الاذهان • نعم الاخصر تركه بلا أنه تركه لتلك الفائدة (قوله فتحتاج) قد يقال لوجه احتياج تصور الحالات الى فرض وجودها في الخارج • وفيه أن ما في الذهن ظل ما في الخارج فاذا لم يفرض وجودها فيه لم تتحقق الصورة الذهنية (قوله الى فرض وجودها) فرض محال لا مطلقا بقريئة ماسبق فلا يرد أن الكلام الجارى في زوجية الحمة جار في بصيرية العنقاء مع أنه أمر ممكن لأن الفرض منها فرض ممكن (قوله بخلاف الممكنات) توطئة لقوله • وانما الخ فلا استدراك (قوله تحصل في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود • وأما في الممكن الممدموم فلا كيف وما في الذهن ظل ما في الخارج

فرضية فقولاك اجتماع النقيضين بصير مثلاً إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود
في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبته بذلك المعنى كان
خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن في
هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة
وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود
الذهن تحقيقاً أو فرضاً بصير في ذهن كان موجبة

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الإيجابي عليه خارجاً ولذا كان ماهيات الممكن

(قوله إلى فرضه) أي فرض الوجود الخارجي لماهيات الممكنات (قوله هو الحكم الإيجابي) لا المحال
في ذهن (قوله عليه) أي على الممكن (قال بصير مثلاً) إما ناظر إلى المحمول فيفيد أن نحو
النقيضين جميعاً أو حار كذلك أو إلى الموضوع فيفيد أن نحو شريك الباري بصير كذلك أو
المجموع فيفيد أن نحو شريك الباري جميعاً أو حار كذلك (قل بمعنى أن الاجتماع) أي
المتصف بالفعل أو بالامكان باجتماع النقيضين الموجود المحقق اهـ (قل في الخارج) متعلق بانصاف
الموضوع (قل في الخارج) متعلق بعقد الحمل (قل خارجية كاذبة) بسبب انتفاء المحمول وقيد الموضوع
ولو قل محال بدل قوله بصير لكان كذبه لانتهاء قيد الموضوع وظرف عقد الحمل (قل كاذبة) لأنه
قيد المحمول وقيد الموضوع (قل تحقيقاً) أي بلا فرض وجوده الخارجي (قل أو فرضاً) أي بعد

فإذا لم يوجد حقيقة أو فرضاً لم يوجد ظله والتفريق بينه وبين المحال تحكم (قوله وإنما المحتاج)
يقال إن قوله فإن ماهيتها الخ مناقض لما مر من فرض الوجود الخارجي في القضية الحقيقية وحال
توقف الحكم الإيجابي خارجاً كما في الحقيقية عليه بخلاف الذهني (قل فقولاك اجتماع الخ) قضية
أو جزئية أو شخصية أو مهولة (قل خارجية كاذبة) لعدم صدق عقد الحمل ولعدم انصاف الموضوع
بالوجود الخارجي تحقيقاً (قل لاستحالة) إنما يتم إذا لم تؤخذ جزئيتين أو مهولتين (قل وإن كان بصير
أن الاجتماع الممكن الخ) الاختصار أن الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لكنه أراد الإشارة
أن التقدير المتبر في الحقيقة تقدير الممكن (قل حقيقية كاذبة) لأنه ليس ممكناً في ذاته ولا متصفاً
(قل تحقيقاً) كلامه الآتي أعني قوله « ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض
ظاهر في أن الفرض يستعمل بمعنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا ماهية

هنية كاذبة (۱) واذا سلبت بذلك المعنى (۲) كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر

حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك (۱) (قوله كان موجبة ذهنية كاذبة الخ) لان
لبعض من عوارض الوجود الخارجى فلا يعرض لشيء في الذهن هذا إذا كان الحكم
ميجابا ذهنيا فرضيا وأما إذا كان إيجابا ذهنيا حقيقيا فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب
باعتبار قيد الوجود في الذهن بلا فرض فتأمل • (۲) (قوله وإذا سلبت بذلك المعنى الخ)
إن نقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج وجودا محققا يبصر في الخارج كان سالبة خارجية
صادقة ونفس عليه أخواته

وهذه التي هي مع قوله
وإذا سلبت بالذات
صادقة

وجوده الخارجى كما مر والأول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثاني الى الذهنية الفرضية هذا إذا أريد
بالتحقيق والفرض ما يتعلق بالوجود الخارجى كما في قوله المارين وتسمى ذهنية حقيقية وتسمى ذهنية
فرضية • وأما إذا أريد بهما ما يتعلق بالوجود الذهني كما في قوله السابق تحقيقاً أو تقديرًا فلا يكون في
هذا القول إشارة الى النوعين ولا يبعد القول بالاحتباك حيث جعل التحقيق سابقاً في مقابلة التقدير
والحقيقة في مقابلة الفرضية فنقول نترك هنا قوله أو تقديرًا بقرينة قوله تحقيقاً • وقوله حقيقة بقرينة
قوله أو فرضاً (قل ذهنية) حقيقية أو فرضية (قل كاذبة) لانتفاء المحمول فقط في الشيء الثاني وقيد
الموضوع أيضاً في الشق الأول (قوله في الذهن) فكذبه بانتفاء المحمول في نفس الأمر (قوله هذا)
أى كون كذبه لانتفاء المحمول فقط (قوله بهذا الاعتبار) أى باعتبار المحمول وانتفائه في نفس
الأمر (قوله قيد الوجود) وانتفائه في نفس الأمر (قوله بلا فرض) أى بلا فرض الوجود الخارجى
(قوله محققاً) فيه إشارة الى أن المحقق الى الاجتماع في المتن مجازاً (قل فالوجود المعتبر) أى بحسب

فالأول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثاني ناظر الى التقديرية • وتحكما على ما تعلقا بالوجود الخارجى
لا يوافق السابق واللاحق بالنسبة الى المعطوف عليه • وجعل المقابلة قرينة على أن المراد به عدم
فرض وجوده الخارجى تأويل قبل الحاجة • والقول بالاحتباك يجعل الأصل تحقيقاً أو تقديرًا حقيقة
أو فرضاً • عدم الاحتياج اليه مزيف بعدم سماع حذف العاطف مع المعطوف (قوله هذا إذا كان)
أى نأويل كذب الموجبة الذهنية بانتفاء المحمول فقط إذا الخ (قوله فتأمل) وجهه أن كون كذبه لانتفاء
المحمول فقط في الصورة الأولى ولا انتفائه وانتفاء قيد الوجود في الذهن بلا فرض فقط في الثانية كما هو
مقتضى كلامه إنما يتم إذا أخذت القضية في الصورتين ذهنية حقيقية • وأما إذا أخذت ذهنية تقديرية

مع وجود صدق
الصدق في صدق
عند صدق الصدق
لا يصدق الصدق
لكن بينهما
الصدق في صدق
مع وجود صدق

في موجبة (١) كل نوع منها معتبر في سالبته أيضا ولذا وقع التناقض بينهما (٢)

(١) قوله فالوجود المعتبر في موجبة الخ) وكذا الإمكان المعتبر مع موضوع الحقيقة مثلا في سالبته أيضا والا لم يكن بينهما تناقض كما سبق (٢) قوله ولذا وقع التناقض بينهما آخره) إشارة إلى دفع ما أوردوا على قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الإيجاب وحاصل الإبراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الإيجاب على جميع الأفراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الأفراد المعدومة (هذا) وحاصل الدفع أن الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته أيضا فيمتنع انصراف السلب

الحكم والصدق (قال منها) أي من الأنواع الثلاثة الخارجية والحقيقية والذهنية (قال في مان) أي بحسب الحكم (قوله وحاصل الإبراد) الإبراد معارضة لتحقيقية إن كان قولهم المذكور مدلا عن كتبهم وتقديرية إن لم يكن كذلك (قوله لجميع الأفراد) صلة الإيجاب للصدق (قوله عن بعض الأفراد) صلة السلب وكتب أيضا أي الأفراد الملحوظ معها العدم النفس الأمر في الحكم (قوله وحاصل الدفع) منع للملازمة بمنع مقدمة من دليلها أعني وصدق السلب عن بعض الأفراد المعدومة كإشعار إليه بقوله فيمتنع انصراف السلب الخ ولا يلزم من منع تلك المقدمة منع قولهم صدق السلب عند الموضوع للفرق بين العبارتين ولذلك قال ولا يلزم توقف الخ (قوله في موجبة) أي بحسب الحكم والصدق (قوله نوع معتبر) أي بحسب الحكم (قوله في سالبته أيضا) لأن سلب كل نوع رفع للإيجاب

فكذب فيهما يكون أيضا باعتبار تقدير الوجود في الذهن (قال في موجبة كل نوع) العموم المنع من كلمة كل معتبر بعد ارجاع الضمير في قوله سالبته إلى النوع (قوله الحقيقية) لم يقل والخارجية لأن اتحاد الوجود فيها يغني عن اعتبار اتحاد الامكان (قوله كما سبق) أي في قوله وإذا سلبته الخ فهنا مرتبط بما قبل قوله والا الخ وإلا فالظاهر كما يأتي (قوله ما أوردوا) الأولى أورد (قوله وحاصل الإبراد) نقض شبيه باستلزام الدعوى لفساد هو عدم التناقض بين الموجبة السلبية والسالبة الجزئية أو منع مجازي وقوله «لو صدق» سنده أو معارضة (قوله لجواز صدق الإيجاب) أي لجواز صدق الموضوع السلبية باعتبار الأفراد الموجودة وصدق تقيضه وهو السالبة الجزئية باعتبار الأفراد المعدومة فلا على جميع متعلق بالإيجاب. وقوله عن بعض متعلق بالسلب وليس متعلقين بالصدق (١) في حاصل الدفع لا متفرع عليه والا لم يبق فرق بين الإشارة وحاصل ما أشير إليه و

لأنه
الصدق
مع وجود صدق
عند صدق الصدق
لا يصدق الصدق
لكن بينهما
الصدق في صدق
مع وجود صدق

أوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجى المحقق ولو في أحد الأزمنة
ومع موضوع الحقيقية هو الوجود الخارجى المقدر الأعم من محقق ومن المفروض الغير
محقق أبداً ومع موضوع الذهنية هو الوجود المسمى المحقق ولو في أحد الأزمنة

في ترداد المدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع
أن الوجود المسمى اعتبره الحاطم مع موضوع السالبة واقع في حيز التيقن وصدق التيقن
لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الإيجاب فإنك إذا قلت ضربت
زيداً بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود
السوط. وإذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وإن لم يكن لك سوط أصلاً كما لا يخفى

ذلك النوع وإلا لم يكن السلب سلب ذلك النوع (قوله إلى الفرد) بل لابد من انصرافه إلى الفرد المسحوظ
مع لوجود المعتبر في الجلب نوعه وإن لم يوجد ذلك الفرد وكتب أيضاً في الفرد المسحوظ مع عدم
النفس لأمرى (قوله على وجود الموضوع) وعلى وقوع الضرب بذلك السوط (قل الخارجية) موجبة
وسالبة (قل مع موضوع الحقيقة) موجبة أو سالبة وكذا في الذهنية (قل المقدر) مقدير ممكن (قل
في المحقق) الظاهر أن المراد بالتحقيق والفرض هنا ما أورده سابقاً بقوله تحقيقاً أو مقديراً تأمل (قل
المفروض) أي فرض ممكن (قل المفروض) أي المقدر الوجود الخارجى في الحقيقة والذهنية

يقول أول الحاشية حاصله دفع الخ (قوله ولا يلزم) أي لا يلزم من امتناع الانصراف المذكور توقف
الخ حتى لا يدفع الإبراد لأن الوجود الخ ثم أنه نفي لزوم هذا التوقف لأنه في حكم عكس قبض
تقدمه لما زعم المورد من أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لصدق السلب عن الفرد
لعدمه فيكون لازماً له نفي اللازم يستلزم نفي المزموم (قوله على تحقق القيود) أي حقيقة أو حكماً
بشأن الوجود المعتبر هنا (قوله فذلك) نشر موكوس (قوله على صدور الضرب) أي على صدور
الضرب وعلى كونه منك وقوله الآتى وعلى وجود الخ أي وعلى كون ذلك الضرب بذلك السوط
(قل والوجود) مستغنى عنه فلو تركه إلى قوله والمراد من الفرد لكان أحسن (قل المقدر الأعم)
كاست بلا أكثر منهم حصى (قل من المحقق) الاخصر من المحقق وغيره (قل هو الوجود المسمى
المحقق) المراد بالمحقق والمفروض ما اتصف مروضه بالعنوان في ذهن تحقيقاً وفرضاً ولا ينافيه قوله
والمراد الخ لأن معناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الاتصاف بالعنوان كما يشعر به

أو المفروض الغير المحقق فيه أبداً • والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فرداً للعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا في الخارجية الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق في الواقع

(قال فرض وجوده) الخارجى أو الذهنى (قال الحمار) موجوداً أو معدوماً وكذا فرس له أربع أرجل مركبه السلطان موجوداً أو معدوماً • وكتب أيضاً في كون الحمار مطلقاً فرداً فرضياً للمركوب في الوجود سواء كان الفرض هنا بمعنى تقدير الوجود الذهنى أو بمعنى تقدير الوجود الخارجى بأن يكون محلاً لظاهر وكذا في كون الحمار الموجود فرداً فرضياً له في الحقيقة إلا أن يقال معنى قوله حال كونه المركوب حيث كونه فرداً للعنوان والحمار وإن كان موجوداً إلا أن تلك الحقيقة معدوم مقدار وجوده الظاهر ولو قال ما فرض وجوده أو تصانيفه أصبح التفريع من غير كلفة به ولم ينتج شيء مما مر (قال في مركوب السلطان) إذا كان عنوان الموضوع • وكتب أيضاً وكذا الروي في الأسود والذئب في الساكن والأر الدائم في العالم (قال في الحقيقة) فيه أنه لو كان الحمار داخل في المركوب في هاتين القضيتين لما كان لعدول الشيخ فيهما عن مذهب الفارابى قائدة فإن مخالفة العرف واللغة باقية ولما اشترطوا على مذهب الشيخ فعلية صفى الشكل الأول والثالث مطلقاً ولكانت الضرورية السالبة منسكة إلى فعاليتك القضيتين على رأيه ولما أطلقوا القول بأن الممكنة لا عكس لها فتأمل (قال والذهنية) على مذهب الشيخ كالفارابى (قال في الخارجية) أى خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابى (قال إذا فعل) علة لتفريع كل من دخول الحمار في هاتين القضيتين وخروجه في الأخيرة بطريق النشر المعكوس

معنى من يرضى
لأنه معناه
فرضه كونه المركوب
فرضه كونه المركوب
فرضه كونه المركوب
فرضه كونه المركوب
فرضه كونه المركوب
فرضه كونه المركوب
فرضه كونه المركوب

توصيفه الفعل بالمحقق والفرضى فيما يأتى • وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقاً أو تقديره إلا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كان ممكناً أو فرضاً لأن دخول الحمار في الفرد المفروض لكونه بوجه الذهنى محققاً ينافى الأول ولا مكانه ينافى الثانى ولا ما وجد في الخارج تحقيقاً أو تقديره محتملاً أو محالاً لأن كلامه صريح في اعتبار الوجود الذهنى ولأن الحمار في التفريع يعم الموجود والمعدوم بالتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله ما لكونه وعدم تمامية التقريب في قوله إذا فعل (قال في عروض) لم جعل التقدير في الذهنية مبيناً للتحقيق وفي الحقيقة أعم منه مع أنه فيهما معطوفان باو على التحقيق (قال لا في الخارجية) أى الموجبة الصادقة منها أو هذا مبنى على عدم اعتبار الاعتبار في تعريف الخارجية خلافاً للمصنف (قال محقق في الواقع) أقول الفعل المعتبر في عقد الوضع عند الشيخ أعم من المحقق في نفس الامر والمفروض في القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الحالية

الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها أعم من وجه من الآخرين لسبق الكل فيما كان الموضوع موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجود نحو كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر العلم والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مراكوب السلطان فرس اذا انحصر في الفرس وصدق الحقيقية بدونهما فيما كان الموضوع مقدرًا بحضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي نحو كل غنقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من المعقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقاضها أعني السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية

عم لان كل واحد من هذه الثلاثة لا يمكن ان يكون كاذبا في نفسه

اشارة الى انه لا بد من ان يكون الحكم في الخارج حقيقيا او ذهنيا او خارجيا
مع فرض ان الحكم في الخارج حقيقيا
او ذهنيا او خارجيا
كذلك ان الحكم في الخارج حقيقيا
او ذهنيا او خارجيا
فيكون الحكم في الخارج حقيقيا
او ذهنيا او خارجيا

(قال الموضوع) الحقيقي (قال في الوجودين) بان يكون ذاتيا أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين (قال الخارجية) أي خارجية الشيخ كما يقتضيه السياق وإلا فتكذب خارجية الفارابي في المثال المفروض كما يكذب فيه الحقيقية والذهنية مطلقا على ما فهمه المصنف بخارجية الفارابي أخص من الحقيقية وإنه كانت أعم من وجه من الذهنية لافتراقها عنهم نحو كل نار حارة فأقل (قال بدونهما) أي بدون الآخرين (قال في الخارج) لاعتبار المدخول «وكتب أيضا أي بخلاف ما لم ينحصر الحكم نحو كل مراكوب السلطان جسم فانه مادة الاجتماع للقضايا الثلاث أو ممكن فانه مادة افتراق الذهنية (قال مقدرًا) فلا تصدق الخارجية (قال من عوارض الوجود) فلا تصدق الذهنية (قال وكذا بين الخ) عموم من وجه

الذهني أعم مطلقا من الواقعي (قال الخارجية) أي خارجية الشيخ لا الفارابي كما يشعر به المثال الآتي لافتراقها عن الحقيقية وكذا الكلام في جميع النسب الآتية (قال والذهنية) أي الحقيقية لأن الذهنية الفرضية بمنع اجتماعها مع الخارجية والحقيقية لامتناع موضوعها (قال نحو كل انسان) أي بالثالين إلى أن اجتماع الثلاثة إنما يتصور فيما كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها (قال فيما انحصر العنوان) بخلاف ما إذا لم ينحصر العنوان فقط نحو كل فرس مراكوب السلطان فانها تنكذب خارجيا وحقيقية وذهنية أولم ينحصر الحكم فقط ككل مراكوب السلطان جسم أولم ينحصر ككل انسان حيوان فان هذين المثالين مادتا الاجتماع لها (قال والحكم) أي انحصرت كل من العنوان والحكم باعتبار الخارج في بعض الافراد الممكنة للعنوان (قال مقدرا محضا) أي في الخارج فتكذب الخارجية (قال الوجود) أي فيكون الحكم بوقوع الثبوت الخارجي فلا تصدق الذهنية (قال فيما كان المحمول من المعقولات الثانية) أي من العوارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

والمنية لصدق الكل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بإنسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من لأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجى عن الموضوع

(١) قوله نحو كل إنسان حيوان الخ لما قدمنا أن ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجودين (٢) قوله وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة أو ذهنية كالكلية والجزئية أو مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فإن سلب جميعها من غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى

قوله لما قدمنا (علة لصحة المثالبين) (قل لصدق الكل) من تلك النقائص (قل بعض الأنواع) أى لأجناس أو الفصول (قل وسلب العوارض) أى الخواارج المحمولة (قل عن غير موضوعاتها) الطبيعية (قل في الخارج) أى في الخارجية والحقيقية (قل ولا في ذهن) أى في الذهنية (قوله أو مشتركة) بأن تكون عوارض ماهية (قوله صادق) لكذب نقائضها (قل بدون الحقيقية) أى فقط فإن المثال المذكور لصدق الخارجية كما تصدق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصدق فيه الذهنية لكون

للخارجى من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسيبته بما هنا لأنها شاملة للذاتيات ولوازمها (قل في سلب) أى في القضية التى سلب فيها بعض الخ ففيه تسامح وكذا فيما يأتى (قل بعض الأنواع) أى فى الأجناس والفصول لأنه لا يصدق على الإطلاق لصدق كل حيوان جسم وكل ناطق حساس فلا بد من تقييدها بالتبائية وبما يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الأنواع الحقيقية لتباينها دائماً (قل عن بعض) أى عن بعض أفرادها لاعتنائه وإلا لكانت قضية طبيعية لاجزئية (قل موضوعاتها) الأولى معروضاتها (قل بعض الفرس) مشعر بأن المراد بالأنواع الأنواع الطبيعية الحقيقية (قوله سواء كانت) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض بالخارجية (قوله خارجية كالحرارة) فحينئذ صدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه النفي إلى عقد الحمل فقط إن وجد الموضوع. وفي الذهنية بتوجهه إلى المحمول وعقد الحمل. وفيما إذا كانت عوارض ذهنية صدقها بالعكس. وأما إذا كانت عوارض ماهية فباتتفاء عند الحمل في الثلاث (قل وسلب عوارض) أى في قضية حكم فيها بسلب الخ وهذا منقوض بنحو بعض العناء ليس بكتاب فاته تصديق حقيقة أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على ما هو معروض لذلك المعارض على تقدير وجوده فلو قل عن معروضها المعلوم الخ لكان أولى

المعدوم في الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا في الخارج وبدون الذهنية في سلب
عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج. ومن
الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض
العنقاء ليس بممكن في الخارج. وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن، وأما الموجبات الجزئية فالخارج
أخص مطلقا من الحقيقية (١) وهو ظاهر (٢) وتقيضاهما بالعكس لما سبق

(١) (قوله وهو ظاهر الخ) لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المنزوع
ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو

المحمول المطلوب من العوارض الخارجية (قال وبدون الذهنية) أي ققط فان المثال الذي ذكره كأنه
فيه الخارجية كذلك تصدق فيه الحقيقية (قال بدون الخارجية) أي ققط فان المثال الآتي تصدق في
الذهنية أيضاً. ثم المراد بالخارجية خارجية الشيخ وإلا فالحقيقية على ما ذكره المصنف لا تفارق خارجية
الغاري في نحو هذا المثال (قال وبدون الذهنية) لوقال سابقا وصدق الخارجية مع الذهنية بدون الخلق
الخ ومع الحقيقية بدون الذهنية الخ وصدق الحقيقية مع الذهنية بدون الخارجية لاستغنى عن قوله
و بدون الذهنية الخ وعن قوله الآتي وصدق الذهنية بدونها الخ (قال من الحقيقية) مادة الاجتماع
بعض مركوب السلطان فرس وبعض الانسان حيوان وبعض النار حارة ومادة اقتراق الحقيقية بعض
العنقاء طائر (قوله المقدر) كما في الحقيقية (قوله يصدق فيها) من غير عكس (قال بالعكس) ما

(قال نحو بعض العنقاء) تصدق خارجية لعدم الموضوع وذهنية لعدم كون المحمول عارضا ذهنياً (قال
عن موضوعاتها) وحينئذ تصدق الخارجية بانتفاء الموضوع وظرف عقد الحل. وكذا الحقيقية كما يشتر
به قوله الآتي وبدون الذهنية في مثل الخ لكن بانتفاء الثاني ققط فلو قال بدل قوله وبدون الذهنية
ومعها بدون الذهنية لم يحتاج الى ذلك القول الآتي (قال في مثل بعض) أي في سلب عوارض
الوجود الذهني عن موضوعاتها (قال وصدق الذهنية) بانتفاء ظرف عقد الحل (قال عن موضوعاتها)
أي الموجودة في الخارج وإلا لصدق الخارجية كالذهنية نحو ليس بعض العنقاء بطائر (قوله لأن
الموضوع) أقول هذا الدليل جار في الموجبتين الكليتين فينبغي أن يكون النسبة بينهما عموما وخصوصا
مطلقا لا من وجه كما سبق إلا أن يقال هنا مقدمة مطوية هي إن انحصار العنوان والحكم في بعض الأفراد
الممكنة لا يؤثر هنا بجمل العموم بينهما وجها بخلافه فيما مر كما يشير إليها قوله ولو انحصر ولا يبعد

يتم من الخارجية والحقيقية أعم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان
حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة . وبالعكس في نحو بعض
الانسان ممكن (١) وكذا بين تقيضيهما أعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين
تقيضها أعني السالبة الكلية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالأ مثله السابقة في بيان العموم من وجه

انحصر العنوان والحكم في بعض أفراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس
(١) قوله وتقيضها (الخ) وهما السالبتان الكليتان الخارجية والحقيقية لما سيأتي أن نقيض
كل نوع ما بمثاله في النوع وبخالفه في الكيف والكيم (٢) قوله وكذا بين تقيضيهما إلى
آخره (يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية أعم من وجه من

الاجتماع نحو لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من النار ببارد . ومادة افتراق الخارجية نحو لاشئ من
العنقاء بطائر (قال لصدق الكل) من تلك القضايا الثلاثة (قال وكذا بين تقيضيهما) أى كما ان بين
عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموم من وجه كذلك
بين تقيضى الأولين مع تقيض الأخيرة عموم من وجه (قال ويظهر ذلك) أى العموم من وجه بين
ذبتك التقيضين وهذا التقيض بالأمثلة السابقة . فإداة الاجتماع لا شئ من الفرس بانسان . ومادة افتراق
الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية لا شئ من العنقاء ببصير في الخارج . ومع الحقيقية عن الذهنية لا شئ

مرتباً بالفرع عليه لا بالتفريع فلا حاجة الى طلبها (قوله في بعض أفراده الممكنة) لأن صدق الجزئية
لا يتوقف على ثبوت الحكم لجميع الأفراد الممكنة في الحقيقية بخلاف الكلية (قوله نحو بعض مركوب
الخ) مادة الاجتماع ومادة افتراق الحقيقية بعض مركوب السلطان حمار (قوله بمثاله في النوع) أقام
المظهر مقام المضمر لأن الضمير ان كان راجعاً الى كل لازم موافقة كل نوع لكل نوع أو الى النوع لازم موافقته
لنوع مبهم وكلاهما فاسد . وحمله على كل نوع اعتبر التقيض له تكلف (قال وكل من الخارجية) الأخصر
وكل منهما (قال في نحو بعض النار) أى في ثبوت العارض الخارجى لموضوعه والمراد بنحو المثال الآتى
ثبوت المقولات الثانية لموضوعها (قال في نحو بعض الانسان) أى فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج
والذهن وكان المحمول من ذاتياته (قوله يعنى كل من السالبة) يعنى ان المراد النسبة بين كل منهما وبين
السالبة الكلية الذهنية لا بين مجموعهما وبينها وإلا لم يفد الكلام عمومية كل منهما عموماً من
وجه مع أنه المطلوب (قوله أعم من وجه) أى مبين للسالبة الكلية الذهنية مبينة جزئية متحققة في

بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات أيضا غير مثال المركوب *

﴿ فصل ﴾

لم يغير في المصداق والمحصلة

﴿ في العدول والتحصيل ﴾ المصداق من حيث العدول والمحصلة

الجملية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان

صحيح ذاتها للغيرية ~~بمعنى التحصيل~~

السالبة السالبة الكلية الذهنية وان كان بين الأولين عموم مطلق (٢) قوله ويظهر ذلك إلى آخره
أى يظهر كون كل من السالبة الكلية الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية
الذهنية بتلك الأمثلة لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان أو ضاحك ومدق
الخارجية والحقيقيه بدون الذهنية في نحو لاشئ من الإنسان أو العنقاء بممكن في الخارج
وبالعكس في نحو لاشئ من النار بحجارة في الذهن فانظر

والحقيقي

من العنقاء بممكن. ومادة افتراق الحقيقية مع الذهنية عن الخارجية لاشئ من النار بحجارة (قال غير
مثال المركوب) فانه لا يصدق سالبة كلية أصلا بل يصدق تقيضا فيه أعنى الموجبة الجزئية من كل من
الانواع الثلاثة * وكتب أيضا إما مستثنى من الضمير المضاف اليه في قوله اصدقها أو من مرجعها (قال
والتحصيل) بالمعنى الاعم الشامل للبساطة (قال مطلقا) موجبة أولا. محصورة أولا. خارجية أولا

ضمن العموم من وجه فلا يرد أن هذا مناف لما سبق من أن النسبة بين تقيضى العام والخاص من
وجه تبين جزئى (قال غير مثال الخ) حال من الضمير في قوله لصدقها لكونه في معنى الفاعل يعنى أن
مثال المركوب لا تصدق سالبة كلية أصلا لان قولنا بعض مركوب الساطان فرس صادق بكل من
الانواع الثلاث وهو تقيض السالبة السالبة الكلية (قوله في نحو لاشئ) صدق المثال الأول بالخارجية
والحقيقية لانتفاء ظرف عقد الحمل كصدق المثال الثانى حقيقية. وصدق الثانى خارجية لذلك ولا تتناه
وجود الموضوع كما أن صدق المثال الاخير ذهنية بتوجه النفي الى ظرف عقد الحمل فقط (قال وجوديين)
كان المراد بالوجودى لفظا مقابل العدمى بمعنى العدم المضاف فزيد أعنى وجودى لفظا لا بمعنى ما يدخل
في مفهومه العدم للاستغناء حينئذ عن قوله معنى لأن وجودية اللفظ وعدميته تكونان حينئذ باعتبار
المتى فلا يرد أنه لا معنى لكون اللفظ من حيث هو وجوديا وعدميا فينبغى ترك قوله لفظا * ثم أقول الأول
بمعنى أو. وقوله لفظا ناظر الى المحصلة المفروضة وقوله معنى الى المحصلة المعقولة. والنسبة بين المحصلتين
كالمعدولتين عموم من وجه لاجتماع الأولين في كل انسان حيوان والاخيرتين في المقرب لا عالم. وانظر

المعنى من المصطلح هو
 لا يخلو عن الفرق بين
 من المصطلح هو
 لا يخلو عن الفرق بين
 من المصطلح هو
 لا يخلو عن الفرق بين

والمعنى من المصطلح هو
 لا يخلو عن الفرق بين
 من المصطلح هو
 لا يخلو عن الفرق بين
 من المصطلح هو
 لا يخلو عن الفرق بين

في المدولة نحو زيد هو ليس بقاءم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقاءم
 يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبةها. وأما المعنوي فبان المدولة حاكمة بوقوع
 المحمول العدمي وهو ربط السلب. والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو
 الربطه وأيضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعم من
 موجبة المدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

(١) قوله بتقديم رابطة الايجاب. قيد الرابطة بقيد الايجاب مع أنهم أطلقوا
 لان الرابطة في السالبة أداة السلب فليس فيها تأخير رابطةها عن أداة السلب
 رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى

(قل وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والافهم الفرق في الشرطيات بالأمر الأول
 المعنوي أو اللفظي أيضاً قائم (قل موجبة) أي التي أحد شرطها على سبيل منع الظهور
 سالبة وكأنه لم يقل بين الموجبة المدولة التالي من الشرطيات لليل الى انه لا يجري العدول
 فيها (قل الشرطيات) أي المتصلة والمنفصلة (قل وأما المعنوي) أي الفرق (قل فبان المعنوي)
 أي فبأمرين أيضاً (قل العدمي) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط أو معنى فقط (قل والذهنية) أي
 (قل موجبة) أي سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان الكلام في الأولى

تركها لتلا يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لكان أولى (قوله فليس فيها) أي ليس فيها
 تأخير الح والالزم تأخير الشيء عن نفسه (قل وبهذا يفرق) ويلزم من هذا الفرق بالامر
 من الفرق المعنوي فان تقديم رابطة الايجاب في الشرطيات المتصلة متلا يفيد اتصال التالي
 وتأخيرها يفيد لا وقوع اتصال التالي الوجودي فظاهر أن التقديم في قوله وبهذا الاهتمام لا للحصر
 الشرطيات) أي التي تاليها سالبة (قل وسالبةها) أي التي تاليها موجبة (قل حاكمة) أي ذات
 أو محكوم فيها. وكذا ما يأتي (قال بلا وقوع) أي دالة على الحكم به فان كان الباء للتحقق فحق
 في ضمن الخالص فالمراد بالحكم اللادقوع وبالدلالة التضمنية. أو صلة الحكم فالمراد به العلم أو القيل
 الالتزامية. فالقول بأن الحكم هنا باحد المعنيين الاخيرين ليس على اطلاقه (قال من كل نوع
 الخارجية) من تقديم العطف على الربط ان كانت كلمة من للتبعض وبالعكس ان كانت للتبيين
 على تحقق الوجود) يعني ان وجود الموضوع في الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس

المع (١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(قوله يتوقف على تحقق الوجود المعتبر إلى آخره) لم يقل يتوقف على وجود الموضوع
كما قالوا للإشارة إلى تحقيق المقام بما يدفع الأوهام من أن ههنا وجودين . أحدهما الوجود
المعتبر الذي يعتبره الحاكم مع الموضوع . وثانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الأمر
وبينهما عموم من وجه إذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا
من وجوده في الواقع أن يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه . وقد يجتمعان فالوجود الأول
منزك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما عرفت وليمتاز السالبة الخارجية عن
السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس

(قال مع موضوعه) الحقيقي (قوله وجودين) ثانيهما صفة الأولى على ما يشهد به عبارة المتن أعني
على تحقق الوجود المعتبر الخ وكلاهما صفتان للموضوع على ما في هذه الحاشية والا لم يكن بين الوجودين
عموم من وجه لعدم صحة افتراق تحقق الوجود المعتبر في الواقع عن ذلك الوجود المعتبر. فضمير
وجوده في الموضوعين الآتين الموضوع لا لوجوده . والحق أن التحقق في عبارة المتن ليس عبارة عن
الوجود الثاني بل هو بمعنى مطابقة الوجود المعتبر للواقع فالوجود الثاني المشار إليه في المتن هو الوجود
الاصلي المطابق له كافي الحاشية (قوله الوجود) الاصيلي (قوله عموم من وجه) أي بحسب التحقق

ويعتبره الحاكم بخلافه في السالبة فانه وان كان مما يعتبره الحاكم الا انه لا يلزم أن يكون بحسب نفس
الأمر فلماذا بالتحقق في قوله على تحقق الخ الوجود الواقعي المطابق بالفتح لما اعتبره الحاكم (قوله وجودين)
يلزم اعتبارهما في الموجبة وهما متحددان بالذات متغايران بالحيثية حينئذ فلا يرد أن مقتضاه وجود
الموضوع فيها بوجودين وهو باطل (قوله بمعنى التحقق) أي تحقق الموضوع لا الوجود والا لم يصح قوله
وبينهما عموم الخ ولا يتنافيه قول المسان تحقق الوجود لانه على حذف المضاف أي ذي الوجود وهو
الموضوع أو من اضافة المطابق بالفتح الى المطابق كما أشرنا إليه (قوله ولا من وجوده) لو قال وبالعكس
لكفي (قوله وقد يجتمعان) أي وقد يتحدان كما في موضوع القضية الموجبة فانه موجود بوجود واحد
حيثينان . أحدهما بتحقيقه بحسب الواقع . وثانيهما باعتبار الحاكم لذلك الوجود . وليس المعنى أنهما أمران
متغايران بالذات صادقان على شيء واحد وهو ظاهر (قوله وليمتاز) أي باعتبار الموضوع كما أنه ممتاز عن
الذهنية باعتبار عقد الحمل (قوله وبالعكس) أي وليمتاز السالبة الحقيقية عن السالبة الذهنية وبالعكس

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيها وجب
الموضوع في الخارج تحقيقاً وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس
وبدونها فيما عداه سواء أمكن الموضوع

والنفي في النفي

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الاول
فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم
السالبة على الموضوع الموجود أي المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك
إذ قد زل فيه أقدام كثير من الأعلام

(قوله أي المقدر) أي المعتبر (قال سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على التحقق الواقع للوجود المعتبر مع موضوعه
(قال فيصدق) شروع في بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من كل من الأول
الثلاثة ومواد افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أي في كل موجبة خارجية محصلة كاذبة بلها
انفكك المحمول في الخارج (قال في الخارج) أي بالفعل (قال نحو كل انسان) هذا المثال يصح

ولو قل وليناز سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الآخرين لكان أخصر وشاملاً للامتنان
السنة المتصورة هنا (قوله والوجود الذي الخ) لم يقل والثاني مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر
وأوفق لتحقيقه في بعض السوالب والموجبات الكاذبة (قال فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قل
فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحمول فيها أمكن الموضوع
ووجد في الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحمول نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها بما
لم يمكن وجوده في شيء منها نحو لا شيء من الحالات ببصير لكفي في بيان النسبة واستغنى عن مثال
قوله الآتي ومن الذهنية الفرضية الخ وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق فقيه أن من موضوع
افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شيء من شريك الباري بممتنع ولم يذكره وجعل الكاف في قوله الآتي
كافي سلب العوارض الخارجية عن الحالات إشارة إليه غير كاف فيه (قال فيما وجد الموضوع في الخ)
الأخصر الأول موضوعه (قال وانفك) أي انتفى فقيه تجريد (قال عنه المحمول) سواء كان من العوارض
الخارجية نحو لا شيء من النار ببارد أو العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع أو الذاتيات كمال
المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فيما عداه) بوم أنه لو وجد الموضوع في الخارج فحينئذ
ولم ينفك عنه المحمول فيه لصدقت السالبة دون المعدولة لصدق قوله ما عداه عليه وليس كذلك لكن
مما حيث تصدق الموجبة المحصلة ولو قل وبدونها فيما أمكن الخ لكان أخصر وأتم

أراد السلب فصره
يتوقف على ما عليه
الحكم لا على خلاف
الايجاب فانه يتوقف
عليها
فإن لم يكن
وأنما اعتبر الوجود في
آثاره لا لاعتبار النفي
لأنه لا يصدق

ولم يوجد في الخارج تحقيقاً نحو لا شيء من العنقاء بجسم في الخارج أو لم يمكن نحو ليس شريك الباري تعالى بصيراً في الخارج ومن الحقيقية مع موجبها المدولة فيما أمكن الموضوع وانتك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو العنقاء أو الفرس ليس بكتاب أو لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما في سلب العوارض

فيه سالبة كل نوع من الأنواع الثلاثة باعتبار المحمول (قل ولم يوجد) بقي ما وجد وسلب عنه العوارض الذهنية كقولنا كل إنسان ليس بممتنع في الخارج فإنه تصدق السالبة هنا وتكذب المدولة (قال نحو لا شيء من العنقاء بجسم) في التمثيل به إشارة إلى افتراق السالبة البسيطة من الخارجية في مادة الموجبة الحقيقية (قال أو لم يمكن) كان الأولى تقديم هذا الشق • وكتب أيضاً سواء سلب عنه العوارض الخارجية كمثل المصنف أو الذهنية كقولنا ليس شريك الباري بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه إشارة إلى افتراق السالبة من مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال نحو ليس شريك الباري) المثال الأول تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه الدوالب إلا أن صدق الأخيرة في المثال الثاني باعتبار المحمول والأول باعتبار قيد الموضوع أيضاً (قال المدولة) المحمول (قال فيما أمكن) هذا صادق على المثال المذكور لمادة الاجتماع في الخارجية كصدق قوله الآتي في الذهنية الحقيقية فيما وجد الموضوع عليه ولمادة الاجتماع فهما كصدق قوله المار في الخارجية فيما وجد الموضوع وكذا كل من القولين المار والآتي على المثال الثاني والقول الثاني بخصوصه على المثال الأول هنا (قل الموضوع) الحقيقي (قل أو الفرس) سواء الب أو الفرس الثلاثة تصدق في هذين المثالين كالمثال الآتي باعتبار المحمول إلا أن صدق السالبة الخارجية في الأول باعتبار قيد الموضوع أيضاً كصدقها وصدق السالبة الحقيقية في المثال الأخير (قال كما في سلب) أشار بالكاف إلى سلب

(قل ولم يوجد في الخارج) قد يقال بقي من مواد الافتراق ما وجد الموضوع وسلب عنه العوارض الذهنية نحو كل إنسان ليس بممتنع في الخارج فكلامه غير حاصر لمواد الافتراق • أقول سيأتي من المصنف أن قولنا زيد لا يمكن تصدق خارجية والا لزم إرتفاع النقضين لأن الامكان لكونه معقولا ثانيا لا يثبت لشيء في الخارج فاذا ذكر من مواد الاجتماع (قل فيما أمكن الموضوع) سواء وجد في الخارج كما في المثال الثاني أو لم يوجد كما في الأول فظهر أن مادة اجتماع السالبة البسيطة والموجبة المدولة المحمول من الخارجية مادة لاجتماعها من الحقيقية (قل وانتك عنه) فتصدق باعتبارها انتفاء المحمول (قل أولا كاتب) هذان المثالان يصدقن سالبة خارجية لاتنفاء عقد الحمل فهما وقيد الموضوع في

الخارجية عن المحالات نحو لا شيء من الشريك يبصير في الخارج ومن الذهنية النفسية مع موجبها المعدولة فيها وجد الموضوع بذاته في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا وانفك عنه الموضوع فيه نحو الأربعة ليست بفرد أو لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن

(١) قوله فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن (إلى آخره) مما له ماهية حقيقية سواء وجد محققاً كما في الأربعة الموجودة في الذهن في أحد الازمنة أو مقدراً كما في كنه الأربعة تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وإن لم يقع أبداً فالمراد من الذات له

العوارض الذهنية نحو لا شيء من الشريك بمنتهى في الخارج ولو منسل بهذا حتى يكون فيه إنفكاك افتراق السالبة من الحقيقية في مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قل فيما وجد الموضوع) أي في موضوع محصلة ذهنية حقيقية كاذبة لانتفاء المحمول (قل بذاته) أي بما هيته بلا واسطة فرض من الخارجى (قال نحو الأربعة) وكذا المثال المذكور لمادة اجتماعها من الخارجية اعنى كل انشطار بفرد أو لا فرد في الذهن أو بمن الحقيقية اعنى المنفقاء أو الفرد ليس بكتاب أو لا كاتب في الذهن (قوله مما له) بيان الموضوع لا للوصول فانه عبارة عن القضية (قوله ماهية) بمعنى ما به الشيء (قوله حقيقية) الحقيقية هنا في مقابلة الفرضية لا الاعتبارية فدخل في الحقيقية الماهية المعدولة كنه كالمنفقاء وجبل الباقوت وبحر الزئبق وإن كانت ماهية اعتبارية (قوله بإمكان حصوله) هذا مبني

أولها أيضاً (قال الخارجية من المحالات) لو تركه وقال بعد قوله ببصير أو بمنتهى لكان أولى للاحتجاج إلى افتراق السالبة الحقيقية فيما كان المحمول من العوارض الذهنية أيضاً (قل وانفك عنه) أي تنصيف لعدم جواز انصاف الموضوع بالمحمول (قل المحمول فيه) سواء كان من العوارض الخارجية أو الذهنية أو الماهية وكذا المحمول في مادة الافتراق أعم من هذه الثلاثة وفي ذكر المثال مما يكون المحمول العارض الماهي هنا ومن العوارض الخارجية والذهنية في مادة الافتراق احتباك (قوله أو مقدراً) أي تقدير ممكن لا مطلقاً والى لم يمتنع إلى قوله على تقدير القول (قوله على تقدير القول) قضيته أن نحو تعالى واجب الوجود ليس ذهنية حقيقية على القول بامتناع حصوله في الذهن وهي مع منافاتها لتسمية الماريسماتزم بإطلاق حصر القضية فيها وفي الذهنية الفرضية والخارجية والحقيقية (قوله فالمراد من الذات) فعنى قوله بذاته باعتبار حقيقته التي الخ ويمكن أن يراد الذات التي هي الموضوع الحقيقي والأشياء حينئذ أن يقول هنا ماله ماهية حقيقية أو فيما سبق مما هو ماهية الخ وكذا للتنبيه على أن المثال

بذاته بل بواسطة الفرض نحو لا شيء من الحالات يبصر في الذهن أو بوجوده في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المدولة فيما وجد الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن أصلاً نحو لا شيء.

الحقيقية التي على تقدير حصولها في الأذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها الخارجي بخلاف ماهيات الحالات كما تقدم فالمراد من التقدير هنا هو الفرض المتعلق بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجي للحال ولذا كانا متقابلين هنا

أن المراد بالمقدر الوجود المقدر تقدير امكان «ولو كان أعم من تقدير امتناع ليشمل كنهه تعالى على القول بامتناعه لكان أولى لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود قضية ذهنية حقيقية على كل من التقديرين تأمل (قوله التي على) تفسيراً لها هي الحقيقية المرادة هنا بوجوده أي الموضوع (قوله الممكن) أي بالامكان الخاص وأنه كان الموضوع هو الله تعالى فإن وجوده الذهني ممكن خاص (قال بذاته) أي لا تحقيقاً ولا تدبيراً (قال بواسطة الفرض) أي فرض وجود الموضوع في الخارج (قال ببصير) المحمول في المثال الأول من الدواض الخارجية وفي الثاني من الدواض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيد المحمول في الثاني بقوله في نفسه لأن بعض الحالات كالأمور العامة الممتعة الوجود في الخارج حينئذ وجود بالوجود الرباطي كقولنا شريك الباري ممنوع وزيد ممكن أو حادث (قال فيما) أي في كل وجبة محصلة ذهنية فرضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) مر تفسيره (قال في الذهن أصلاً) أي لامع عدم

الاعتبارية هنا بين المختص والمختص به كافية أختار ما ذكره (قال أو بوجوده في نفسه) أي بالوجود المحمول (قال وانفك عنه المحمول) أي محمول السالبة لأن محمول المدولة ثابت لموضوعها وكذا فيما مر (قال كما في هذا المثال) أي في مادته (قال في الذهن أصلاً) أي لا حقيقية ولا فرضاً. وقد يقال يوم أنها لا تفرق عن الموجبة المدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الذهن حقيقة كما في الأربعة ليست بفرد ولو قل بدل قوله أصلاً فرضاً أي سواء وجد حقيقة أو لم يوجد أصلاً لكان أشمل وأولى (قال نحو لا شيء) ينتج أن عدم وجود المعلوم المطلق في الذهن فرضاً ممنوع كيف وهو يقتضي عدم صحة الحكم عليه وتوجيهه بما في الحاشية ونحوه تكلف فلو قال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن فرضاً نحو الأربعة ليست بفرد لكان أولى

بمعنى كونه ذهنية مدولة
لا ينبغي هنا أن يفترض حصول
في الذهن بالبيان صراحة

من المعلوم المطلق بعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان

(١) قوله لاشئ من المعلوم المطلق إلى آخره (المعلوم المطلق ما ليس له وجود أصلاً لا من الخارج ولا في ذهن من الأذهان فلا يكون معلوماً بالضرورة لا بشرط العلم بالبرهان الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لأن المراد أنه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معلوم مطلقاً وهذا الحكم صادق وإن كان معلوماً متصوراً في هذه القضية بعنوان المعلوم المتصور

لا تصدقوا ما رآه
نقدتم لم يكن صدقاً
سلم بركان مرصوداً
فمنها صدقة

فرض الوجود الخارجى الموضوع ولا مع فرضه (قال المعلوم المطلق) فانه يكذب فيه أن يقال
فرد وجد في الذهن بواسطة فرض وجوده الخارجى وصدق عليه المعلوم المطلق لا معلوم لانتفاء
الموضوع (قال بمعلوم) أى بمنصور (قوله ما ليس له) أى ما لم يقع له شئ من الوجودين سواء
له وجود أولا فالعدم المطلق اعم من الممتنع المطلق * وكتب أيضاً أى فى شئ من الزمان أو
بالنسبة إلى زمان مخصوص بناء على أن ليس المراد بالعدم المطلق المعلوم الدائمى (قوله وما)
أى الموضوع الحقيقى فى هذا الحكم (قوله الحكم) السلبى (قوله وان كان) أى فرد السلب
المطلق (قوله فى هذه القضية) السالبة (قوله بعنوان) بيانىة (قوله المطلق) أى لاتفصيلا وبخصوص

حضر بنو من ابا به
الحقيقه

(قال بمعلوم) ولا يصدق أن يقال كل معدوم مطلق لا معلوم لا انتفاء قيد الموضوع أغنى وجوده
الذهن (قوله ما ليس له) مقتضى قوله الآتى فلا يكون معلوما بالضرورة أن المعنى ما امتنع له الوجود
الخارجي والذهني فيساوي المعدوم المطلق المتنع المطلق وليس كذلك (قوله بالضرورة) قيد
لا المنفي لئلا يتوهم معلومية المعدوم المطلق بالدوام (قوله بالوجود الذهني) صلة الاشتراط لآلام
(قوله ثم هذه القضية) دفع لما يقال إن مثاله قاسد لأن موضوعه إما متصور أولا وعليهما مجتمع بل
المعلوم عنه لأن كل متصور معلوم والحكم على الشيء يقتضى تصويره فيلزم من سلبه إجماع التيقظ
وانصاف ذات الموضوع بكل من وضعي الموضوع والمحمول وبضده هذا ولو أجاب بأن المعدوم المطلق
قد يتصور فيعرض له الوجود الذهني فهو من تلك الحبيثة معلوم وموجود ومن حيث ذاته مجهول
وقسم للموجود والحكم عليه من الحبيثة الأولى وصحته من الثانية لكان أولى ويجرى نظيره
قولهم كل مجهول مطلق بمنع الحكم عليه فتأمل (قوله مشروطة بحكمة) ليس المراد أنها مشروطة
عامة دائما لعدم فهمه منها بل المراد أنها مشروطة عامة بالاطلاق العام لما قالوا أن المتبادر من القضية
المهمة الجهة الاطلاق العام الا في قضية موجبة عقد وضعها مستلزم لعقد حملها ككل كاتب منحل
الاصابع وسالبة عقد وضعها مناف له كافي لاشئ من القائم بقاعد فالمتبادر العرفية العامة فلا رد أن

الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما
وجه الموضوع نحو ليس الانسان لاناظقا والانسان ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم
السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف

لانها مشروطة وصفية هي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في صدق الشرطية
هنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم ان لا يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه
الشرطية في الواقع كما لا يخفى

بل بعنوان المعلوم المطلق (قوله مشروطة) صغرى (قوله هي حملية) كبرى (قال والمعدولة المحمول)
أى فى كل نوع (قال السالبة المعدولة) أى فى كل نوع (قال المحصلة) أى من ذلك (قال ومتلازمة)
الأولى ومتلازمة لها لأن التفاعل لا يسند إلا إلى متعدد (قال فيما وجد) أى بالوجود المتبر في موضوع
ذلك النوع (قال قد يحكم بثبوت) أى بوقوع (قال حكم السالبة) بمعنى اللاوقوع فاضافته إلى
السالبة اضافة الجزء إلى الكل (قال ليس بصيرا) هو

هذه القضية مهملة الجهة فلا معنى للحكم بأنها مشروطة عامة لكن يتجه عليه أن مقتضى الاستثناء
الثانى من قولهم المار تبادر العرفية العامة من قولنا لاشئ من المعلوم لثنافى عقدى الوضع
والحمل فيه (قوله مشروطة وصفية) يتجه بعد تسليم كونها فى حكم المشروطة دون العرفية وكونها شرطية
ل المعنى أن الدليل إنما يتم لو كان مادوى فى حكم اللزومية مثلها فى الانقياد من طرفين كاذبين (قوله
يلزم أن لا يكون) أقام جهة النسبة الاتصالية مقام المحمول فى التالى لتنصيب على انها فى قوة المتصلة
اللزومية لان الضرورة فى الحملات بمنزلة اللزوم فى الشرطيات (قال ومتلازمة معها) الاخصر الاولى
الاولى بما مر ومتلازمتان فيما الخ على أن فى نسبة اللزوم الى أحدهما صريحا والآخر ضمنا ترجيحا بلا
مرجح وكأنه لذلك عدل عن الملازمة الى التلازم فلم يف بمراده (قال قد يحكم بثبوت) وكذا بثبوت حكم
الموجبة اوضاعها تقوية للحكم (قال حكم السالبة) أى حكم فيها والمراد به اللاوقوع فالظرفية ظرفية
الكل الجزء ولا منافاة بين كونه حكما ومحكما به لاختلاف الجهة والاخصر الخالى عن التجوز بثبوت
السلب (قال إجماع النقيضين الخ) معناه على ما قاله الدوانى أن إجماعهم اشئ سلب عنه البصر فالمحكم
به حقيقة هو ما حكم عليه بالسلب لاحكم السالبة والا لم يصح الحمل لعدم اتحاد طرفيه فى قوله بثبوت
حكم الخ ناسخ (قال هو ليس بصيرا) أى هو ليس هو فليس بصيرا بمعنى سلب البصر لا عدم البصر
فلابد أنه لا فرق بين الموجبة السالبة المحمول وبين الموجبة المعدولة المحمول لتقديم رابطة الإيجاب على

لان الشئ انما يثبت بالوجود
بمعنى لا يكون ان يقصد به كونه
المستحيل ليس بعدم مطلق ولا سلب
بالفعل بل بالانتماء

بعدم البصر وسماها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بأنها مساوية للبصر البسيطة واعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع البصري المعدولة المحمول (١) لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية

(١) قوله لكنها في التحقيق الى آخره لان محمولها حكم السالبة وهو من النسب كذا معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب اعمى او لا كاتب خارجية او خفية فان محمولها المفهوم العدمي المركب من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي

(قال بعدم) وقوع البصر (قال للسالبة البسيطة) بل لا تغاير بينهما عند عدم إلا باعتبار ثبوت اللازم للموضوع في الاولى وعدم اعتبار ثبونه له في الثانية (قال واعم) الاولى فتكون اعم الخ لعمومها من العلم بمساواتها للسالبة البسيطة (قال من الذهنية) أي الحقيقية ان كان الموضوع من الممكنة أو الفرضية ان كان من الحالات وكتب أيضاً لامن الخارجية ولا من الحقيقية (قوله حكم السالبة) بمعنى اللا وقوع فلاضافة إلى الكل (قوله وهو) كبرى (قوله من النسب) التامة (قوله وكل لنا) كبرى ثانية وكتب أيضاً تامة أولاً. وقوعاً أولاً وقوعاً (قوله المعدولة) المحمول (قوله العقرب) كانه احتراز عن شريك الباري لا بصير أو لا كاتب فانه ذهنية ليس إلا وكتب أيضاً أولاً

اداة السلب فهما والفرق بذكر ليس في الأولى دون الثانية أغلبي (قال بعدم البصر) هذا ملائم للمعنى والأوضح بلا وقوع البصر (قال واعم) عطف اللازم على المزموم ولم يقل فتكون اعم مع أنه الظاهر اللازم للاختصار (قال حيث تصدق) لان الأتصاف بالسلب إعتباري لاحق في فرق بين أن شئ عن آخر وثبوت ذلك الانتفاء له إلا بالاعتبار فلا يرد أن هذا يهدم قولهم ثبوت الشئ للشئ فرع ودم المثبت له لانه مخصوص كما قاله عبد الحكيم بما كان الثبوت فيه حقيقياً (قال لكنها في التحقيق) على المتأخرين ورد المحقق الدواني في حاشية التهذيب قولهم وقال انها موجبة سالبة المحمول كما عليه المتأخرون ولكنها ذهنية وليست بمنزلة السالبة المحصلة المحمول في عدم اقتضائه وجود الموضوع فالتصنيف مخالف له وللمتأخرين (قوله لان محمولها) فيه اما أولاً فلانه لو تم قائماً يتم على رأى الدواني اذ المصنف يقول إنها معدولة المحمول فهو مفهوم عدمي وأما ثانياً فلانه بعد القول بأنها معدولة لا معنى للتخصيص بكونها ذهنية اذ يكون خارجية وحقيقية على حسب المحمول لأن المحمول حينئذ مفهوم عدولي نعم يقع التخصيص على رأى الدواني فتأمل (قوله خارجيه) لم يقل أو ذهنية لأن العمى عارض خارجي كما قال فلا يكون محمولها (قوله من المفهوم العدمي) صفري الشكل الأول وكبراه أعني وكل مفهوم كذلك يقع محمولها

مبدأ في القدر الثاني
مبدأ في القدر الثاني
مبدأ في القدر الثاني
صاحب

فيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفاً لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجى
 ما كان الخارج ظرفاً لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون
 وجود زيد موجوداً في الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجوداً فيه كما حققه الشرح
 في حاشية المطول. لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجى
 محالة يكون قيداً للثبوت لا للمحمول. فإن قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمى في الخارج
 وما الدليل على انه قد يكون ثابتاً في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية أو حشيرة
 قلت الدليل لزوم ارتفاع النقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس كاتباً فيكون

المراد من قولنا في الخارج في بيان معنى قولنا المقرب اعمى أو لا كاتب مع تسليم السند المذكور
 والاعتراف به (قوله قيد المحمول) وهو اعمى أو لا كاتب في المثال المذكور (قوله لا قيد الثبوت)
 قيد الثبوت وهو قولنا في الذهن مراد (قوله ظرفاً لوجوده) فلا يلزم كون مفهوم العدمى موجوداً
 الخارج بل اللازم منه كون نفس الأعمى موجوداً في الخارج وهو موافق الواقع (قوله الخارجية) أو الحشيرة
 (قوله بالثبوت) لاني القضية الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني وأن لم يكن الثبوت مقيداً بالخارج بل
 كان مقيداً بالذهن يكون نحو المقرب اعمى أو لا كاتب ذهنية فقط (قوله غاية ذلك) الجواب المنطوق
 (قوله فان الفرس) هذا حقيقة مقدمة واضحة وكتب أيضاً تقريره أن الفرس باعتبار الوجود الخارجى

الأول على الثاني إيجاباً فلا يرد أن الوجود المحمول أيضاً مدلول عليه أيضاً بالحمل لأنه يحمل فيه الوجود
 اشتقاقاً على الثابت في نفسه (قوله لا قيد الثبوت) أى والثبوت مطلق لفظاً مقيد بقولنا في الذهن
 إرادة فنكون القضية ذهنية (قوله فيكون) الاوضح أن يقول بدله فلا يثبت المحمول لغيره في الخارج
 فلا يقع محمول الخارجية والحقيقية أو بزيده بعد قوله لا لنفسه (قوله وجود زيد) أى حتى يلزم التسليم
 في الوجودات بنقل الكلام الى وجود وجوده (قوله الحاكمة بالثبوت) نبه به على أن المراد بالخارجية
 مقابل الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني لا مقابل الحقيقية فتقدير أو الحقيقية مستغنى عنه (قوله غاية
 ذلك) أى غاية الجواب السابق بقوله قلت قد تقرر أنه جواز ثبوت الخ فلا يتم التقريب لأن المدعى
 الضمنى في الكبرى وقوع ثبوت العدمى في الخارج والجواب يثبت جوازه (قوله في نحو زيد) مما
 يكون الموضوع موجوداً وقوله الا ترى فان الفرس الخ أى نحوه مما هو موجود خارجاً فارتبط الجواب
 بالسؤال ويمكن تحصيل الارتباط لحمل الكلام على الاحتباك (قوله فان الفرس) وكذا المقرب باعتبار

بهذا الاعتبار لا كاتباً والا لا ترتفع النقيضان عن أمر موجود وأيضاً الموضوع ههنا أعني
 لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً اثلاً يلزم رفع النقيضين لكنه لم يكن كاتباً
 كداهة فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم بقوله فإن الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
 يكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية وقوله والا الخ دليلها • وكتب أيضاً هذا بالنسبة
 الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الاعمى فهو ان يقال المقرب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعمى والا
 كان بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعمى والا لا ترتفع النقيضان • وينتجه على قياس ما يأتى في جواب
 النقض أنا لانلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى في الخارج بمعنى
 أن لا ينصف بالعمى فيه لا أن لا ينصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
 باعتبار وجوده الذهنى (قوله فيكون) قد يمنع الملازمة بان يقال لانلم لزوم اتصاف الفرس بحسب الخارج
 باللا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لالم ينصف بحسب شئ من الوجودين بالكتابة كفى لدفع
 رفع النقيضين اتصافه بحسب احدهما وهو الذهن هنا باللا كتابة وكذا الملازمة الآتية في النقض بان
 يقال لانلم اتصاف زيد في الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه باللا امكان لم لا يجوز أن
 لا ينصف في شئ من الوجودين باللا امكان حتى يكفى لدفع رفع النقيضين اتصافه بحسب احدهما اعني
 الذهن بالامكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والوجوب
 فان جاز اتصاف الأمر الخارجى بالأمر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك في نحو الأولين
 جاز في نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فافهم هذا
 المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود الذهنى ومن هذا يظهر أن اللا كاتب من عروض

وجوده الخارجى ليس لا اعمى والالكان بصيراً فيكون باعتباره اعمى والا لا ترتفع النقيضان • وما يقال
 ينتجه عليه أنا لانلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى في الخارج
 بمعنى أن لا ينصف بالعمى فيه لا أن لا ينصف به ذهننا انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهنى
 كالامكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والا لا ترتفع) قد يقال يكفى لدفع رفع النقيضين اتصافه ذهناً
 باللا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه باللا كتابة • وأقول نقيض الخارجية
 موافق لها في الخارجية كما سيأتى في التناقض فإذا لم يصح شئ من الموجبة والمعدولة خارجية ارتفع
 النقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من الـوال والجواب جار في قوله الآتى والا لا ترتفع النقيضان
 (قوله النقيضان) أى بمعنى المدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود (قوله وأيضاً الموضوع) يعنى

الفرس موجود فالسالبية البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فإن قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لا يمكننا والا لم يكن ممكنا بل واجبا أو متصفا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن أمر موجود

المأهية (قوله هذا جار) نقض اجمالى (قوله الامكان) لزيد مثلاً (قوله مع انه ليس كذلك) لا امر المعقولات الثانية التى هى من الدواىض الذهنية (قوله اذ نقول) مقدمة واضحة حقيقية * وكتب أيضاً خلاصته أن زيدا باعتبار وجوده الخارجى منتصف بالامكان لأنه ان لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان كان متصفا بالامكان لكنه لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان فكان متصفا بالامكان أما الملازمة فلثلا يلزم رفع النقيضين . وأما وضع المقدم فلانه لو كان بذلك الاعتبار متصفا بالامكان لكان متصفا بالوجوب أو الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله والا لم يكن دليلها . وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية . وقوله والا لارتفع الخ دليلها (قوله باعتبار وجوده) كما باعتبار وجوده الذهبى (قوله والا لم يكن) دليل المقدمة الواضحة (قوله بهذا الاعتبار)

أن إرتفاع النقيضين بمعنى العدول هنا يستلزم إرتفاعهما بمعنى السلب لأن هذه المادة مادة إجماعها فهو إما من تنمة الدليل أو دليل ثان (قوله هذا جار) أى بلا تغيير فيما قبل * قوله وايضا فيكون قد اجماليا وبتغيير فيما بعده فيكون تقضا مكسورا (قوله ثبوت مفهوم) أى لموضوع ممكن موجود فى الخارج كلما يشوبه الدليل والا لم يكن إرتفاع النقيضين محالا لانهما بمعنى العدول وإرتفاعهما عن المعدوم جار (قوله وجوده الخارجى) أى والذهنى لكن خص الخارجى بالذكر لكون الكلام فيه قوله لاننا قد يقال هذا الجواب لايجزى فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود مع كونه معقولا ثانيا وعارضا ذهاب بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لا موجودا والا لم يكن موجودا بل معدوما فيكون بهذا الاعتبار موجودا * وكذا اذا نقض بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وبالقدم والحدث والوحدة والكثرة * وأقول جريان الجواب ظاهر بأن يقال لاننا أنه باعتبار الوجود الخارجى ليس لا موجودا اذ غايته أن لا يتصف بالوجود فى الخارج لا أن لا يتصف به فى الذهن ليلزم كونه معدوما الى آخره فلهذا ما ذكره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان كقائلها من الوجوب والامتناع والمعدم وقس عليه الجريان فى البواق (قوله ليس لا يمكننا) أى بل هو لا يمكن فى

وأيضاً السالبة المدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت) لأنسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لا ممكناً إذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكناً فى الخارج بمعنى أن لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكناً بمعنى أن لا يتصف به فى الواقع ولو فى الذهن حتى يلزم كونه واجباً أو ممتنعاً كيف والامكان لما كان معقولاً ثانياً لم يكن ثابتاً شيئاً بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت

باعتبار وجوده الذهنى (قوله وأيضاً) نقض مذكور للدليل الثانى بأجراء الذبذة واسقاط مالا دخل له من البساطة والمدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصف زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم انصافه بحسبه بالامكان لعدم انصافه بحسب شئ من الوجودين به حتى يلزم انصافه بالوجوب والامتناع كما لزم انصافه تعالى بالوجوب من عدم انصافه بحسب شئ منهما بالامكان. ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصدق السالبة المدولة المحمول فهنا الجواب جواب الاعتراض الثانى على الدليل الثانى أيضاً • وكتب أيضاً أقول هذا جواب لاجمع مادة النقص لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجوب أو الامكان العام المقيد بجانب الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المعقولات الثابتة والدوارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معدوماً أو ممتنعاً أو منصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو منصفاً بلا وقوع الكتابة والا لارتفع النقيضان وقس عليه النقض بالتقدم والحدوث والوحدة والكثرة إلى غير ذلك (قوله ممكن) أقول إنما يتم إذا كان هذا معنى المدولة المحمول التى كلامنا فيه وليس كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعنى زيد هو ليس هو بممكن والا فزيد لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لازيد لا يكون ممكناً أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكن) أى مطلقاً (قوله واجباً) دفعاً لرفع النقيضين

الخارج فلا يكون الامكان ثابتاً فيه لزيد ولا تصدق السالبة المدولة المحمول فلا تصدق الموجبة المحصلة بقوله لأنسلم الخ. جواب عن قوله وايضاً السالبة الخ. وعاقبه (قوله أن لا يكون ممكن) بتعبير باللازم لأن هذا معنى السالبة البسيطة لا المدولة. فلو قل أن يكون لا ممكناً لكان أوفق (قوله حتى يلزم) بقوله والا لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سند المنع • وفيه إشارة الى جواب النقض

فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن

مفهوم اللا ممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفومات العدمية فسانس
معقول أول مختص بالوجود الخارجى كالامى أو مشترك بين الوجودين كاللا بى
واللا ممكن وغيرهما من تقايط المفومات المختصة باحد الوجودين أو المشتركة
معقول ثان مختص بالوجود الذهنى كالممكن والممتنع وغيرهما فانهم هذا المقام

(قوله كالامى) كان منشأ جمل العى من المختص بالوجود الخارجى هو أنه لكون استمداد البصر
مأخوذاً في مفهومه لا يتصف به الامور المتتمة والمعدومة بل انما يتصف به بعض الوجودات
لا يوجب كون العى منه لجواز اتصافه به باعتبار الحصول الذهنى كاتصاف الواجب بالوجوب
والامور الموجودة بالوجود والحدوث مع كون ذلك من المعقولات الثانية (قوله كاللا بصير) فان الغرض
والا كما متصف باللا بصير بحسب الوجودين وان اتصف الرجل البصير به بحسب الوجود للامر
فقط والواجب تعالى متصف باللا ممكن الخاص بحسبهما وان اتصف الانسان مثلاً به بحسب الخارج
فقط (قال الموضوع) الحقيقى

بالمعارضة (قوله كالامى) أقول وجه جملة مختص بالوجود الخارجى أن استمداد البصر مأخوذ في مفهومه
وذلك الاستمداد لا يتصف به الشئ باعتبار الحصول الذهنى وإلا لا يمكن عروض البصر ذهناً
الشئ لان معنى الاستمداد لشيء في ظرف إمكان عروضه للمستند في ذلك الظرف وهو محال وهو
نظير إتصاف الواجب بالوجوب لأن الاتصاف الخارجى به محال بخلاف العى (قوله فانهم) انما
الى أنه يتجه على جمل اللا ممكن في المشترك بين الوجودين أنه يستلزم إجتماع النقيضين لأن ذلك
متصف بالامكان ذهناً كما صرح به فاذا كان اللا ممكن مشتركاً بينهما كان متصفاً به ذهناً أيضاً وبذلك
بأنه مشترك بينهما بالنسبة الى غير ما هو معروض لنقيضه (قال فيقتضى) هذا وقوله الآتى وإن وقع
يد لان على أن موضوع الموجبة الذهنية موجود في الذهن بوجودين أصلي وظلى وقد يشكل ذلك
بما كان محمولاً منافياً للوجود فيسمى نحو كل مجهول مطلق يتمتع بالحكم عليه ولذا ذهب التفاتان الى
أنه إن كان موجبة لا يقتضى إلا تصور الموضوع حال الحكم كالتسالية ورد بأنه يهدم قولهم بغير
شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له فالأولى أن يقال الوجود الظلى الذى هو مناط الحكم تصوره بغير
الموضوع والأصلى وهو مناط الصدق الوجودى الفرضى الذى باعتباره يصدق على افرادة فعنى المثال

حال اعتبار الحكم إن آنا فأن وإن ساعة فساعة وإن دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة
البنية وإنه توقف (١) انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم
فصل ﴿ ولكن هذا الوجه لا يثبت إلا صراحة ﴾

الحلية مطلقا لا بد لنسبتها الإيجابية أو السلبية من كيفية الضرورة واللا ضرورة
والدوام واللا دوام والفعل والامكان في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية

(١) (قوله انعقاد الكل) أي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت أو خارجية أو حقيقية
موجبة كانت أو سالبة إذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد إشارة إلى أن المتوقف
على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام في الثاني لا في الأول فلم يرد عليه

(قال حال اعتبار الحكم) أي الوقوع (قال السالبة) البسيطة (قال انعقاد الكل) أي كل من الموجبة
المعدولة المحمول من الذهنية والسالبة البسيطة منها كسائر الموجبات والوالب (قال على وجود)
أي بالكنه أو بوجه صادق (قال الموضوع) الحقيقي (قال حال) أي حال مجرد اعتباره (قال الحكم)
أي الإذعان (قوله إذ لا بد) أي لا انعقاد القضية مطلقا كما مر أوائل القضايا من قول المصنف ولا تنعقد
القضية (قوله الموضوع) الحقيقي بالكنه أو الوجه كما مر (قوله الموضوع) الحقيقي في جميع القضايا (قوله
في الثاني) أي في الفرق بين الموجبة والسالبة بحسب الجهات (قال الحلية) في جعل الحلية مورد
القسم إشارة إلى أن الشرطيات لا تكون موجبة (قال مطلقا) موجبة أو سالبة حقيقية أو خارجية
أو ذهنية (قال الضرورة) أي الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وكذا الدوام أعم من الذاتي والوصفي

ما تصور بعنوان المجهول المطلق وفرض صدقه عليه بمنع الحكم عليه فهو كسائر الموجبات في هذين
الوجودين (قال حال اعتبار الحكم) أي الإذعان والمراد بالحكم في قوله المار اعتبار الحكم هو الوقوع
ولذا أتى بالظاهر (قوله من تصور) وهو وجود ظلي ومناط للحكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أي
الكائنة بحسب نفس الامر ولا ينافي هذا توصيفها بالإيجابية والسلبية لانه باعتبار حصولها في العقل (قال
والفعل) فيه أن الفعل متحد مع اللا دوام وكذا الامكان مع اللا ضرورة فينبغي تركهما إلا أن يقال
ذكرهما تنبيها على الاختلاف في التعبير لأن الغالب في المركبات هو التعبير عن ثاني جزئها بالمفهومات
العممية وفي البسائط بالمفاهيم الوجودية (قال وتلك الكيفية) المادة مشتركة بين الطرفين والنسبة
وكيفيتها لأن كلا منها جزء وعنصر للقضية قاله عبد الحكيم فلم يخلص التسمية بالكيفية هنا إما لأن
الكلام فيها أو لأن عنصريتها لكونها لبعض القضايا خفية ينبغي بيانها (قال في الحلية) مستدرك

قوله تعالى
 (٩٩٨)
 قوله تعالى
 قوله تعالى

فان لم يبين في العملية كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا فوجه وبما
 من اللفظ الدال على السكيفية أو حكم العقل بها مطابقين للمادة أو غير مطابقين جهة
 الوجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فلما
 ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخيرية مادام ذات الموضوع

وانما يصحح ما عتبه البعض من هذا

(قال مادة القضية) وكذا عنصرها وكل من هذين الاسمين ليس مختصاً بالكيفية بل يسبب
 من الطرفين والنسبة الأصلية الواقعية أيضاً (قال من اللفظ) أي في القضية المفروضة (قال الدال)
 بلا واسطة ان كان المراد على صورة السكيفية على حذف المضاف أو بالواسطة ان كان المراد على
 (قال على السكيفية) أي الواقعة الأصلية (قال أو حكم العقل) فيه مساححة والمراد الكيفية الظلية
 حكم العقل بثبوتها للنسبة إذ الحكم من قبيل العلم والجهة من قبيل المعلوم * وكذب أيضاً أي في
 المعقولة (قال وكذب الوجهة) أي المفروضة أو المعقولة (قال للواقع) الذي هو مادة النسبة (قال
 الجهة) أي المفترضة أو العقلية (قال النسبة) وقوعاً أو لا وقوعاً (قال مادام) مادام هنا للظرفية
 المحقق عبد الحكيم فيخرج عن التعريف ما يحمله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى كريد أو لا

(قال كيفية النسبة) أقام المظهر مقام المضمّر تنبيهاً على أن المبين قد يخالف ما في نفس الأمر
 على السكيفية) أي الكيفية الظلية التي هي جزء القضية لا السكيفية بحسب نفس الأمر فلا يدل
 دلالة عليها منافية لتجويز مخالفة الجهة للمادة * وقال عبد الحكيم المراد الكيفية بحسب
 الأمر * ومعنى الدلالة أنه يفهم منه ثبوتها فيها سواء كانت ثابتة أولاً (قال أو حكم العقل) فيه
 لأن الجهة هي السكيفية المعقولة التي حكم العقل بثبوتها قاله عصام * ثم إنه إما بالجر عطف على
 وكونها مبنية لكونها كالمرآة للملاحظة السكيفية الواقعية أو بالرفع عطف على ما * وهذا وتوصيف
 بالمطابقة باعتبار المدلول فلا يرد أنه لا معنى لمطابقة اللفظ للمادة (قال مطابقين) ظاهر في أن التعريف
 يكون مطابقاً للواقع وغيره وهو مخالف لما تقرّر من أن كل تصور مطابق للواقع والخطأ إنما يقع في الحكم
 الضمني بأن ما في الذهن مطابق لما في الخارج (قال يكون بعدم مطابقة الجهة الخ) قد يقال
 الكذب بعدم مطابقة الجهة للمادة منافي لتعريفه بعدم مطابقة النسبة للواقع * والجواب أن الجهة لكونها
 قيداً للنسبة يصدق عند عدم مطابقتها عدم مطابقة النسبة لأن عدم مطابقة المقيد قد يكون باغياً
 القيد (قال إن حكم فيها) أي حكماً ضمياً أو المراد بقوله بضرورة الخ بالنسبة التامة الضرورية وكذا

يجودا أو معدوما (١) في الخارج تحقيقا في الخارجية أو تقديرا في الحقيقية أو في ذهن
الذهنية تسمى ضرورة مطلقة نحو كل انسان حيوان أو ليس بفرض بالضرورة مادام

(قوله مادام موجودا أو معدوما) زاد قوله أو معدوما لئلا يرد عليه ماورد على من تركه

ل موجود لأن الوجود حينئذ ليس ضروريا في وقت الوجود بالنظر الى ذات الموضوع وان كان
وريا بشرط الوجود وبالنظر الى العلة والمقابل للضرورة حيث هو الامكان في جانب الخالف بمعنى
ب الضرورة في وقت الوجود عن الجانب الموافق وهو المسمى بالامكان العامي كما سيأتي فيمكن
من ذلك المثالين ضرورة بهذا المعنى وان صدقا ضرورة بشرط المحمول لا للشرطية حتى

خل فيه ذلك المثالان ويكون المقابل الامكان في جانب الخالف بمعنى سلب الضرورة بشرط
جود عن الجانب الموافق ولا ينافي كونهما ضروريين صدق تقيدها بالمقيّد بالامكان العامي خلافا
وانى حيث اختار الشرطية متمسكا بانه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة في الازلية لأن ما لم

ب له الوجود لا يجب له المحمول في جميع أوقاته فانه يتجه عليه أن نبوت الذاتيات ولوازمها ضروري
ات الا يرى انهم قالوا ان المحمول في كل كاتب حيوان ضروري للذات في وقت الكتابة (قال
جوداً) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا تنفاه المحمول
له أو معدوماً في السوالب التي صدقها لا تنفاه الموضوع (قوله ما زاد) أي المصنف على غيره من

يأتي (قال موجودا) اعترض بان نحو زيد موجود مما محمله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من
اد الامكان الخاص ويصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون بين الضرورية والممكنة العامة
نافعة لها كيفاً تناقض • واجيب تارة بان المتبادر منه مقابلة المحمول للوجود وأخرى بأن مادام هنا
لرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع أوقات وجود الموضوع وان
ن ضروريا بشرطه • واختار المحقق الدواني الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى
امكان بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بانه لو كان للظرفية
انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في أوقات وجوده • ورده
الحكيم بان نبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحو كل انسان حيوان بالضرورة
أنه لا يجب وجودها (قوله ماورد) فيه أما أولا فلأن الاعتبار باعتبار وجود الموضوع لا وجوده بحسب
ن الأمر • وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكيمة
احثة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المدومات. وبمبحث الأمور العامة متطفل

هذا هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود

هذا هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود

هذا هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود

أنه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعلوم نحو لا شيء من المحال يصير خارجية أو غير
لأن قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيداً للنسبة أو لضرورة
يقع ذلك القيد بالنسبة إلى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيز
نعم لو كان قيداً للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكان كونه
لتلك النسبة باطلاً كما حققه أبو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريف

المنطقيين (قوله لا يصدق) أى تعريف الضرورية المطلقة (قوله أو حقيقية) ولا شيء من
بصير خارجية ولا شيء من المعلوم المطلق بمعلوم ذهنية فإن كلا من الأمثلة كاذبة مع كذب
(قوله سواء) في عدم الصدق (قوله ذلك القيد) قال ذلك لأن الكلام في السالبة (قوله في حيزه)
السلب واقعاً في حيز ذلك القيد على الاحتمال الثاني ظاهر لكونه في حيز الضرورية المظروقة لذلك
وأما على الأول فبني على أن المظروف كالنسبة في حيز الظرف كقيد مادام (قوله للنسبة) وكذا
في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله في حيز النفي) لكونه ظرفاً لمدخل النفي (قوله لكن) استلزام
عدم الاحتياج إلى زيادة قوله ومعدوماً بجمل مادام قيداً للنسبة بين بين (قوله كما حققه) حاصله أن
كل من الضرورية والدائمة لو كان قيداً للثبوت فلا يتخلو إما أن يكفى في الممكنة والمطلقة
التقيضيتين لهما على تقدير المخالفة كما وكيفاً بالثبوت في الجملة كما هو المعروف فلا يكون بين

ط
أشهره أو أنه لو كان قيداً للوقوع
في ضمن اللا وقوع لكان في حيز
التقيضين بشرط عدم التماثل
صاحبه

أو مؤول بقضايا بائنة عن أحوال الأعيان كما قال المصنف في بعض رسائله • وأما ثالثاً فلان قيد ضروري
السلب لوقت الوجود يثبت ضرورة السلب مع عدم الموضوع بالطريق الأولى (قوله على ضرورة
أى على قضية حكم فيها بضرورة الخ) (قوله يقتضى) أى ولو حكم بأن السالبة الضرورية تقتضى
بعضهم لم يكن بينها وبين الموجبة الممكنة العامة تناقض لكذبهما عند عدم الموضوع (قوله سواء
أى في الاقتضاء) (قوله قيد النسبة) أى اللا وقوع لا الوقوع في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله إذا
علة لقوله يقتضى) (قوله واقع في حيزه) المراد به عدم توجه النفي إليه وإلا لا يتجه أن وقوع السلب
حيزه على الاحتمال الأول ممنوع سواء كان مادام ظرفية أو شرطية (قوله للنسبة بين بين) قيل لا يتجه
إلا على مذهب المتأخرين انتهى • وفيه أنه جار على مذهب المتقدمين أيضاً لانها وإن لم تكن
لكنها شرط عند (قوله لوقوعه في حيز النفي) فيكون معنى المثال أن ثبوت البصر للمحال في وقت
وجود الموضوع غير واقع بالضرورة (قوله كما حققه أبو الفتح) حاصله أن مادام في الضرورية أن

موجود أو لا شيء من الحالات يبصير في الخارج بالضرورة مادام معدوما فيه أو بضرورتها

الحاجة تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط انصاف ذات

بالق الأولين تناقض لجواز اجتماع امكان وقوع الثبوت أو اطلاقه في الجملة مع ضرورة لا وقوع
ثبوت أو دوامه في جميع أوقات الذات صدقا كما في كل قر منخفض بالامكان أو بالاطلاق العام وبعض
غير ليس بمنخفض بالضرورة أو دائما مادام الذات وأما أن يقيد الثبوت فيهما أيضا بذلك القيد فلا
صدق في نحو كل منخفض مظلم وكل قر منخفض مع صدق المشروطة والعرفية العامتين في المثال
الأول والوقتيتين المطلقتين في المثال الثاني وتكون المطلقة مساوية للدائمة مع أنه قد تقرر أن أهم
البيانات الممكنة العامة ثم المطلقة العامة (قال في الخارج) متنازع فيه لكل من الشقين وكذا قوله في
التمسك وكتب أيضا صلة موجودا أو معدوما بل وكذا في الذهن (قال بتحقيقاً) تفصيل لقوله موجوداً
للتأنيب ذكره عقبه (قال أوفى الذهن) أي تحقيقاً أو تقديراً بتحقيقاً أو فرضاً تأمل (قال في الذهنية)
في الحقيقية أو الفرضية (قال كل إنسان) كل من هذين المثالين مثال للضرورة المطلقة من الأنواع
الثلاثة (قال ولا شيء) مثال للضرورة السالبة من الخارجية والحقيقية دون الذهنية لعدم صحة قوله
إدام معدوما في الذهن ولذا لم يقل ببصير في الخارج أوفى الذهن وأما مثالها من الذهنية بقسميها

بما لثبوت فاما أن يكتفى في الممكنة العامة بالثبوت في الجملة فلا يكون بينهما تناقض لجواز اجتماع
امكان الثبوت في الجملة مع ضرورة لا وقوعه في جميع أوقات الذات فيما كان المحمول وصفاً مفارقاً ككل
بمنخفض بالامكان وبعض التمر ليس بمنخفض بالضرورة مادام الذات * وإما أن يقيد فيها الثبوت
بعدم مادام الذات فلا تكون أهم من المشروطة والعرفية العامتين والوقتيتين المطلقتين لعدم صدقها
في نحو كل منخفض مظلم وكل قر منخفض * أقول إن هذا الدليل جار في كون مادام موجوداً قيداً للوقوع
في ضمن اللاوقوع فهو باطل . ولذا لم يتعرض له مع عدم الحاجة حينئذ إلى زيادة قوله أو معدوما على
أنه بمنزلة جزء العلم فتقييده به ممتنع وأنه يمكن الجواب على الشق الأول بحمل جميع أوقات الذات على
معنى الكل الأفرادي فلا يصدق المثال المذكور ضرورة لاعلى معنى الكل المجموعي لكنه إنما يتم
إذا كانت كلمة ليس بالنسبة إلى قيد مادام لعموم السلب وأما إذا كان لسلب العموم كما هو المتبادر فلا
قوله تأمل (وجهه جواز أن يراد بقوله مادام ذات الموضوع موجوداً دوام وجودها تحقيقاً أو انتفاء أعني
عدم الأمرين في السالبة والأول في الموجبة فلا حاجة إلى زيادة قوله أو معدوما (قال أو بضرورتها) عطف
على معمولي عاملين مختلفين من غير شرطه فلوترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله فشرطة مرفوعاً

مادام وصف الموضوع فشروطة عامة إما بمعنى أن النسبة ضرورية بشرط الوصف

الموضوع بوصفه • ومعنى اشتراط الضرورة بالانصاف أن يكون للانصاف به معنى
الضرورة وتتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحرك الاصابع أو لا

فكقولنا لاشئ من المعلوم المطلق بمعلوم في الذهن مادام معدوما فيه (قل بمعنى) تغيير
أو بضرورتها مادام الخ لاقوله فشروطة عامة يشعر به كلامه في الحاشية تأمل (قل وون)
يدل عليه كلامه في الحاشية هنا وحوله إلا في أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أن قوله وون
على مدخول الباء لاعلى الوصف وأن الباء بالنسبة اليه بمعنى في (قوله بالانصاف) الذى هو
(قوله وتتوقف) أى تكون الضرورة معلولة للانصاف (قوله تحرك الاصابع) قد قلنا
لكون تحرك الاصابع علة للكتابة وضرورتها ومع ذلك تكون الكتابة المعلولة علة وضرورية
للضرورة التحرك بل ضرورة التحرك معلولة لعل التحرك

(قال بمعنى أن النسبة) يعنى أن مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها وذلك اثبت
باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة لها قاله عبد الحكيم فقوله أن النسبة الخ بيان الحكم الموقت بل
لهذين الاعتبارين لا معنى مادام فلا ينتج أنه فعل ناقص فوضعه لاحد الأمرين المذكورين
ولو سلم لزم استعمال المشترك في التعريف (قال ضرورية بشرط) بأن تنسب الضرورة الى مجموع
والوصف وإن كان الحكم على الذات فقط وهذا مراد السيد قدس سره بأن الموضوع في الشرط
بشرط الوصف مجموعهما • وقد يقال قضية قوله بشرط الخ كون الضرورة للذات والوصف
لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب الى مجموعهما • وفيه أن المشروط هو الضرورة لاسمها
مى اليه (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الآتى (قوله سواء كان مستقلا) أقول
بالمدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن الملزوم بمجموع الذات والوصف فلا يكون مستقلا
لا تتوقف على غيرهما واللازم من هذا استقلال المجموع • ويمكن الجواب بأن المراد باستقلال
استلزامه للمحمول في كل مادة وهو لا ينافى التعبير بالمداخلية نظرا الى عقد الوضع هذا • وهو
الكتابة لتحرك الاصابع أنها علة للحكم بضرورته فلا يردان أمر المدخلية بالعكس لأن تحرك
للكتابة وضرورتها • على أن الكتابة بالمعنى المصدرى تحريك الاصابع على الوجه المعلوم
فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولا كما في الخ) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل

يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصاب
بها كتبها بالضرورة مادام كاتباً أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان
في الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والا لكان الحجر الحار ذائبا ايضا وقوله ووقته
قوله الى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان
لنوع علة معدة للمجمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو

قوله (قضى) في قوة العلة لصحة المثال (قوله أن الضرورة) أى الضرورة المشروطة بالوصف
قوله في غير وقت) سواء كانت بعد الوصف كما ذكره المصنف أو قبله كما اذا كان المحمول علة معدة
لكمى مثال المصنف وكقولنا كل حية بيضاء سوداء بالضرورة قبل كونه بيضاء (قوله اذا كان
لنوع) أى عند الوضع (قوله علة معدة) أى لعقد الحمل وظاهر أنه اذا كان علة معدة لعقد الحمل
كأن علة معدة لضروريته أيضا (قوله كل حي) وكل نائم مستيقظ بالضرورة بعد كونه نائما (قوله
لادام) أنه حينئذ لا يصدق إلا اذا كان سالبة (قال وإن لم يكن) هذا ناظر الى مادة افتراق هذا
الشيء والعلوف عليه المقدر أعني ان كان نفس ذلك الوصف ضروريا الخ ناظر الى مادة اجتماع
شئين ونفس عليه قوله الآتي وإن لم يكن للوصف مدخل اه قال بشرط الكتابة فما دام في المعنى
الشرطية لا للظرفية (قال مادام كاتباً) أى في وقت الكتابة فما دام في المعنى الثاني للظرفية

قوله (إشارة) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحكم على الموضوع فلا حاجة
الى قوله ووقته لاخراج نحو المثال الآتي (قوله في غير وقت) نبيه على أن قوله ووقته في المتن معطوف
على مسبب الباء وانها بالنظر اليه بمعنى في (قوله لا تسمى) والا لبطل قولهم المشروطة بالمعنيين تنعكس
هنا ولو قل ليست مشروطة لكان أولى (قوله معدة) ويلزم منه كونه معدا لضرورة المحمول (قوله
محمول) أى حيوة مستفادة من الغيرو إلا لا تنقض بالبارى تعالى (قال وإن لم يكن) إشارة الى
شبهت لثبات المعنى الأول عن الثاني وما يقال الكتابة مثلاً لا بد لها من علة فتكون ضروري
بين القضايا معتبرة بمجرد النظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجية (قال أى بشرط
كتابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لآخر كالارتعاش فلا تكون الكتابة

أنها ضرورية في وقت الوصف وأن لم يكن للوصف مدخل في الضرورة فهو كالحيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين صوم من وجه إذ يتفارقان في هذين الثاني ويصدقان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقت ظهور كل انسان حيوان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقت ظهور

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقت ظهور) بجميع الذاتيات ولو أزمها ولو أزمها الوجودين مما له مدخل وضروري في وقته فلم يبق هناك

لا للشرطية فستبينه مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي) احتراز عن مادة (١) المعنى الثاني (قال ضرورياً) احتراز عن مادة افتراق المعنى الاول (قوله مما له مدخل) في معنى الناطق مثلاً وكونه موقوفاً عليه لضرورة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم بالضرورة مادام ناطقاً خفاء . ثم رابت عبد الحكيم صرح بان الناطق في كل ناطق حيوان لادخل

شرطاً لها . ويجاب بان الاشتراط بالنظر الى المثال أو الى أفراد الكاتب من حيث أنه كاتب (١) إنها ضرورية) بان كان المحمول ضرورياً في ذاته لذات الموضوع أو لم يكن لكن كان العنوان ضرورياً ومستلزماً له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف مجموع الشرطية والظرفية فهي أخص من المشروطة في وقته لانه كلما كفت إحداها في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس وفيه أن . معنى كفايتهما كون الوصف العنوان في وقت الانصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كما في كل كاتب حيوان فاللازمة ممنوعة (قال في هذين المثالين) ولا يصدق في المثال الثاني الحيوان ضرورياً لذات الكاتب في وقت الكتابة بشرطها لعدم كونها شرطاً للحوانية (قال ويصدق ونسى حينئذ ضرورة لأجل الوصف فهي أخص مطلقاً من المشروطة بكل من المعنيين (قال فيما كان العنوان) أشار به الى تحقق المعنى الاول . وبقوله ضرورياً الى تحقق الثاني ولا يخفى أن تركيب أحاديث القيد مع العنوان تركيباً توصيفياً والاخر إخبارياً تحكم إذ لم يعلم أحدهما قبل الآخر مع وجوبه بالقييد قبل الحكم فالاول أن يقول فيما كان العنوان مما له مدخل في الضرورة وضروري لذات وقت (قوله بجميع) الفاء للتفصيل أي جميع العنوانات اللواتي هي ذاتيات الموضوع الحقيقي ولو أزمها وقد يقال مقتضى هذا أن المراد بالمدخلة الاستلزام وإلا لانجه أنه لا مدخل للحساس في ضرورة الج في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم لشئ بدونه . وكلامه المار صريح في أن الم بها توقف الضرورة على الوصف وإن لم يستلزمها (قوله مما له مدخل) أي بشرط كون

العلم بغيره العنوان
في المعنى الاول وهو
العلم بكون العنوان
صريحاً صريحاً

وكل منخفض مظلم بالضرورة في وقت معين (١)

بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية (١) (قوله وكل منخفض مظلم بالضرورة آخره) ضرورة الانحساف والاطلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس من مازعه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المشرك وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ منها لجواز خلق الامر حينئذ ولجواز ازالة الحيولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن

بمعنى
قوله تعالى
ان ما زعمه الحكماء من
الشيء على الامور بان
الامر الاختياري لا يترتب
مشقة الزمان
المتغير

عقد الحمل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ (قوله مبني) تذكيره بغير ضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال ان كونه موجبا عند عدم لا يوجب كون الامر والاطلام ضروريين لجواز ترتيبهما عن امر اختياري هو الحركة فان الفلك عند مختار في حركته كما هو معلوم في محله تأمل (قوله فلا ضرورة) أي عقلية بخلاف العادية (قال في وقت معين) كان ذلك الوقت وقت الوصف العنواني أولا كأن يقال كل قر منخفض وقت الانحساف خلافا لخص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة (قال أوقات الموضوع) أي وجودا أو عدما

العنوان في قسمي العرض المفارق مما له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول فيصدق الخ قال الكافي في كافي في نحو الخ اشارة الى نحو قولنا كل منخفض جسم مما هو مثال القسم الاول والثاني متوجه الى المدخلية لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا كما في كل كلاب ضاحك (قوله مبني على) يعني أن القمر في نفسه جرم كد وكودته صادرة من الله تعالى بالاجاب على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس ففعل الحيولة الحاصلة بحركة الفلك بزول نوره فيرى ظلمته الاصلية فلا بردان كونه تعالى موجبا في افعاله لا يوجب كونها ضروريين لجواز ترتيبهما عن امر اختياري هو الحركة لأن المترتب منها زوال النور لا الاظلام والانحساف * نعم لو قيل بلهما زوال لا نجه فتأمل * بقى أنه لو حمل الاختيار فيما مر على اختيار موضوع العرض فقط لم يحتاج الى البناء على مذهبهم (قوله لكونها فعلا) جواب عما قيل الكتابة ضرورية في وقتها لأن الشئ مالم يجب لم يوجب بان مجرد وجوب الشئ بالعلة النامة لا يقتضي كونه ضروريا في وقته لجواز اشتغالها على الاختيار فلا تنكح واجبة فضلا عن معلوله * نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير لم وهو ممنوع ومر منا جواب آخر واليه أشار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل

الحاكم من بين أوقات الموضوع فوقتية مطلقة أو في وقت مالم يعينه وان كان متعينا
فنتشرة مطلقة نحو كل قر منخفض او ليس بمضى بالضرورة وقت الحيولة
وقت مامن أوقاته (١) أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة كمثل الضرورية أو مادام

أو جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل إن الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من
ضرورة بشرط الوصف فتأمل (١) (قوله أو بدوامها مادام الذات) أي مادام موجودا
معدوما ولذا غير العنوان لثلا يرد عليه دوام السلب عن المعدوم على نحو ماسبق في
ضرورة المطلقة لكن يشكل الامر فيما دام الوصف

وله (لذا غير) أي ولاراده التعميم المذكور غير المصنف العنوان ولم يقل كغيره مادام الذات موجودا
لكن الأولى أن يقول ولذا غير أسلوبهم تأمل (قوله لثلا يرد) علة للتعميم المذكور لاعلة للعلة ولا علة
غير العنوان (قوله فيما دام الوصف) حيث لم يمكن تغيير الأسلوب اذ عبارتهم أيضا كذلك (قوله
لثلا) كان وجهه ان مثل المثال الاول انما يقتضى وجود الموضوع لولم تكن المشروطة في قوة الشرطية
يتمثل أن يكون اشارة الى أن المثال الثاني لافرق فيه بين كونه دائمة وكونه مشروطة في المفهوم

وهذه الاشياء في
صغيرة ٢٠١٨

من أوقاتها لكان أوضح (قوله فاندفع) متفرع عن قوله كالا ضرورة الخ (قال عينه الحاكم) أي
بينا نوعيا وهو ما بسببه تكون أخص من المنتشرة المطلقة • ثم المراد التبعين بغير العنوان فلا يرد قض
تعريف بأن بعض ما هو خارج عن التعريف كالمشروطة العامة بالمعنى الثاني داخل في التعريف فلي
هذا النسبة بينهما هي المبينة • وقد يقال بتعميم التبعين وعليه ماسبق في بيان النسب (قال نحو كل قر)
كأن كل لا يقتضى التعدد الخارجى كما مر (قال أو بدوامها) لم يذكر الدوام الوقى والمنتشرى لعدم
اعتبارهما مع أن الدوام في وقت غير معين هو الاطلاق العام حقيقة (قال كمثل الضرورية) فيه مساححة
أي كمنظير مثالا (قوله ولذا غير العنوان أي عدل عن عنوان كلام غيره (قوله لثلا) علة العلة لا علة
لعلة وهو ظاهر (قوله يرد عليه) بأن يقال تعريف الدائمة غير صادق على نحو لاشئ من المحال بصير
لألا وجود لموضوعه خارجية أو حقيقية لاقتضاء قولهم مادام موجودا وجوده فان صدق دائمة بأن تصدق
عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض
المحال بصير بالنقل لعدم امكان وجود الموضوع وقس عليه ما في تعريف الضرورية (قوله لكن يشكل)
لا تنفاه تغيير العنوان الدال على التعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع وانصافه

فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصلي
بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوابل الركائز
ولا ضرر فيه بعد أن صدقنا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشئ من المعدم بغير

(قوله في مثل قولنا) من كل سالبة مشروطة أو عرفية كان وصفها العنوانى من العوارض الخارجية
(قوله موقوفتين) لان تقييد اللا وقوع أو كيفيته من الضرورة والدوام مثلاً باتصاف ذات الموضوع
بالموصوف الخارجى يقتضى وجود ذلك الذات المتصف به في الخارج ضرورة

بالعنوان ولو في السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قبله بالتأويل بان المراد بعدم كون
عدمه لعدم الذات فلا يرد أنه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى مادام الوصف مانع
موجوداً أو معدوماً أى بعدم الذات فكيف يشكل الامر فيه (قوله فليكن السالبة) أقول غاي
الاشكال أخذاً مما ذكرنا أنه لا يصدق تعريفهما على نحو لاشئ من المعدم بطائر خارجية أو عند
لعدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقنا عند عدمه كان تعريفهما غير صحيح
والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكذب بعض المعدم طائر بالاشكال
الحينى أو بالامكان الحينى بقوله فليكن الخ غير مرتبط بالاشكال ودفعه نعم لو كان الاشكال غير
منافات اقتضاء صدقهما وجود الموضوع لقولهم صدق السالبة لا يقتضى وجوده لاندفع به هذا وان
يدفعه بجعلها شرطية في المعنى كما أشار اليه سابقاً لتوقفه على كون العرفية في قوة الاتفاقية العامة
الخاصة ليصح كون مقدمها كاذباً وهو ممنوع (قوله في مثل قولنا) أى مما كان الوصف العنوانى من عوارض
الوجود الخارجى (قوله موقوفتين) مناف لما مر من أن المشروطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأن
لو كانت في حكمها لم يقتض وجود الموضوع (قوله ولا ضرر فيه) أى ولا قدح في هذا التوقف
صدقهما عند الخ لأن قولهم السالبة لا يقتضى صدقها وجود الموضوع مهمل فيسكنى لصدقه عدم اقتضاء
له في نحو المثال الاخير وقد يقال يكفى له عدمه في السوابل الغير الموجهة في تقييد عدم الضرر فيه
بعد ان الخ تأمل والأحسن جعل بعد بالضم وان بكسر المعزة والمعنى لا ضرر في ما دام الوصف
القول بهذا التوقف اذا صدقنا الخ لأنه غير مقتضى لوجود الموضوع عند منافات العنوان له هذا والمعنى
يقتضيه مطلقاً لان معناه مادام ذات الموضوع متصفاً به والانصاف يقتضى وجود المتصف في الخارج
في المثال الاول أو في الذهن تحقيقاً كما في لاشئ من الكلى بمنشخص أو مقديراً كما في المثال الاخير
واليه أشار بقوله فتأمل (قوله في مثل قولنا) مما كان الوصف العنوانى مانعاً عن وجود معروضه

ظرفية عامة كمثل المشروطة أو بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل أزلا وأبداً

مادام معدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وأبداً الخ) إشارة إلى جهة الأحكام الغير نحو الله تعالى حتى أو عالم بالفعل كما أن قوله أو في أحد الأزمنة إشارة الى جهة أحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل أو قاعد فلا يرد أن في أحد الأزمنة فنحن عن قوله أزلا وأبداً تأمل

قال بمعنى خروجها (أى من القوة) (قوله الغير الزمانية) أى الغير الحادثة في الزمان (قوله الى جهة أحكام) ومن هذه الأحكام نحو الله خالق ومحيى ومميت بالفعل (قوله تأمل) كأن وجه التأمل أن اد المراد بالأزمنة أعم من الأزمنة الحقيقية أو التوهمية كما قالوا إن مادام في الدائمى بمعنى جميع وقت الذات مع ظهور شمولها لنحو قولنا الله عالم بالضرورة أو دائماً مادام الذات وقولنا الزمان غير الزمان وبأحدها أحدها على سبيل منع الخلط فيشمل جميعها وأن المراد بالظرفية في قولهم في أحد الأزمنة أعم من أن يكون بطريق الحلول والمقارنة كيف ولولم تكن الأزمنة أعم من الحقيقية أو التوهمية لكان تعريف المصنف غير جامع لعدم صدقه على نحو قولنا كل يوم من أيام هذا الشتاء

قال ظرفية عامة) لم يعتبر فيها اعتبارى المشروطة لأن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلة والظرفية بخلاف الضرورة (قل أو بفعليتها) فيه مساحة لأن الجهة هو الفعل لا الفعلية وفي قوله بمعنى الخ أيام الدور فلو قال أو بفعلها بمعنى تحققها أزلا الخ لكان أولى (هذا) والحق كما قاله الرازى في شرح الطائفة أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة والكيفية لا بد أن تكون مغايرة له. وعد الطائفة من الوجهات لكونها في صورة الموجهة لاشتمالها على قيد بالفعل (قال أزلا) الأزل دوام الوجود في الماضي والأبد دوامه في المستقبل فينتج عليه أنه لا معنى للخروج من القوة إلى الفعل فهما لاقتضاه سبق عدم إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط وقوله خروجها ناظر إلى المعطوف ويحمل الخروج على ما يعم النبوت (قوله نحو الله تعالى) نبه به على أن المراد بالغير الزمانية حكم غير الزمان لأن قدمه ليس وفاقيا وغير أجزاء وهو ظاهر فلا بد من اندراجهما تحت الأمور الحادثة في الزمان بنسبته من الحقيقي والوهمي فالمراد بالأزمنة ما يعمه وإلا لا انتقض التعريف بنحو الزمان كم فعل وكل يوم من رمضان واجب الصوم (قوله كما أن) الكاف للقران (قوله إشارة إلى جهة) بمعنى أن الغرض بيان التسمين صريحا لاضمننا وهو لا يحصل بقولنا في أحد الأزمنة فلا يرد ما يقال إن مغايرة لا يوجب عدم الاستغناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء

أو في أحد الأزمنة ولو مرة فطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بإمكانها
سلب الضرورة الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام. ثم الاطلاق العام ثم...

(١) قوله كل انسان كاتب بالامكان العام إلى آخره) ومما يجب أن يعلم أن قولهم بالامكان
في أمثال هذه العبارة ان كان قيداً للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيداً للعقد
كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لأن كون الانسان ممكن الكمال
ضروري له في جميع أوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كالأبجدية

كذا بالفعل (قال أو في أحد الأزمنة) يخرج عن التعريف فنحو هذا اليوم كذا الا أن يراد بالازمنة
من الحقيقية والوهمية تأمل (قال بمعنى سلب الضرورة) هذا على مذهب الجمهور من أن امكان
سلب ضرورة خلافه وأما على مذهب البعض من أن امكان الشيء سلب امتناعه فبمعنى سلب الات
الذاتي عن الجانب الموافق الذي قيد بالامكان (قال وأعم الجهات) أي عموماً مطلقاً (قال الدوام)

مصاحبته لأجزاء الزمان والأزمنة على ما يعم الوهمية كما يشعر به كلام عصام الدين لعدم بيانها
صريحاً وإلى هذا أشار بالتأمل (قال سلب الضرورة) مشر بأن الممكنة العامة ليست قضية بال
بالنظر إلى الجانب الموافق وهو الموافق لما في شرح المطالع من أنها لا تشتمل على الحكم فهي
بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والحمول والنسبة وعدتها من القضايا كالم
الخيليات منها مع أنه لاحكم فيها بالفعل لكن قال عبد الحكيم الذي يقتضيه النظر بالصائب أن الحكم
بطريق الامكان إذا كان مغايراً لامكان الثبوت فالممكنة قضية موجبة مشتملة على الحكم وان
مغابراً فلا حكم فيها (قوله أن قولهم) وما ذكره جار في الدوام والفعل في بعض الأمثلة (قوله
تحققها) أي لم يمنع تحققها أو المراد بالتحقق في ضمنها تقييدها بجبهتها فلا ينافي وجوب تحققها فيها
صدقهما معاً في تلك المادة ولا يرد أن امكانه جار في الشق الأول أيضاً فلا وجه للتخصيص
في ضمن الضرورية) ويلزمه التحقق في ضمن البواقي لأن التحقق في الخاص يستلزم التحقق في
(قوله في جميع) إشارة إلى أن مادام في تعريف الضرورية للظرفية للشرطية خلافاً للتحقق
(قال واعم الجهات) من قبيل محمد وَاللَّهِ خير خلق الله فيلزم التأويل لثلاثي تفصيل الشيء
نفسه (قال ثم الدوام) اعترض بأن الدوام يستلزم الضرورة إذ لا بد له من علة واجبة بذاتها أو بغيرها

لأنه لا يمكن اعتبار أن الزمان
الحقيقي غلط في العلم كذا مع
عدم انقضاء السلك لأن
نفس الزمان انظر
في الظرفية تفصيليات
فانهم صا

الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين أعم من وجه من الدوام
ن كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيتين أعم من
الدوامين . وأما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف
وجه من سائر الضرورات وما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام أخص

(قال وأخصها) أى مطلقاً (قال الضرورة) أى في الجملة (قال الدوام الذاتي) مادة اجتماع
بلازمة كيفية الحيوان للانسان ومادة اقتراق المعنيين كيفية الاظلام للمنخسف ومادة اقتراق
ناتى كيفية التحرك للفلك (قال وان كان) أى كل من المعنيين (قال الدوام الوصفي) لاجتماع
لثلاثين في محل الحيوان على الانسان واقتراق الثالث في محل المتحرك على الفلك (قال وكل من
يتبين) عطف على محل اسم لكن وليست الواو استثنائية لكون هذا الكلام أيضاً دفع الوم
من قوله وأخصها الضرورة (قال من الدوامين) لاجتماع الامور الاربعة في محل الحيوان على
واقتراق الاولين في محل الانخفاض على القمر والاخيرين في محل المتحرك على الفلك (قال
بنة) غير الاسلوب بالنسبة الى هذه النسب لعدم سبق التوم في الكلام السابق بخلافها (قال
روريتين) أى كل نوع من أنواع الضرورة تأمل (قال والدوامين) الذاتي والوصفي (قال من
روريات) أى الضرورية الذاتية وفي وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين مادة الاجتماع

الى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود الملول فيساويها . ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا
القضايا بمجرد النظر الى مفهومهما . كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانحصرت في
رية الموجبة والسالبة لأن الحكيم بالنظر الى الغلة إما واجب أو ممتنع . على أن انحصار علته
زمنوع لجواز اشتغالها في بعض المواد على الاختيار (قال وأخصها) لم يقل نعم الضرورة لثلاثين
، جهة تكون أخص من الضرورة (قال لكن الضرورة) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الخ
، الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقته أخص مطلقاً من الدوام وتنبيه على أن
بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة أخص من الدوام الذاتية
. اتى والوصفية من الوصفي إلا أن هذا التوجيه لايجرى في الضرورتين الوقتيتين (قال وكل
روريتين) استئناف بياني لا يخفى فلا يرد أنه يأتي عنه كون هذا الكلام لدفع الوم الناشئ من
أخصها الضرورة (قال بين الضرورتين) أى النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الأربع
نسب إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين انفسهما فلا يتوهم الاستدراك (قال من
هذا شامل للضرورة الذاتية قاتها مع البواقي تصدق في نحو كل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

[illegible]

المختص من وجه نسبة الضرورية المطلقة
من المعنى الاول من معنى الشرط طرعا
وهذه النسبة بين معنيهما التي
للمعنى النسبة الضرورية المطلقة من المعنى
المختص في المعنى العامة التي
اشارنا اليها في المعنى العامة التي
اي بالمعنيين

والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق قسميان وجودية لا ضرورة
 خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيراً
 كفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص
 الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع
 بان من حكيمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والكيفية من
 كية والجزئية متخالفين في الكيفية من الايجاب والسلب لأن الدوام إشارة الى مطلقة
 لا واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقين للبيسطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول

والدوام الوفي (قال لا بالضرورة) كلمة لا هنا لسلب ضرورة الايجاب الذي هو الجانب الموافق
 سلب الامكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال لكنني) وقد يكفي في الوجودية اللادائمة أيضاً
 بان يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناء على ان الاطلاق الخاص هو سلب
 عدم عن طرفي النسبة معاً (قال بعبارة أخرى) أحصر (قال عن طرفي النسبة) أي قسمها (قال والكيفية)
 على كانت فلا يرد نحو زيد متنفس بالفعل لا دائماً (قال باللا ضرورة) اعترض انه عطف على
 مدلول عاملين مع عدم تقديم الجزور ووقعه عبد الحكيم بان قوله الى ممكنة معمول للإشارة المقدرة قبله

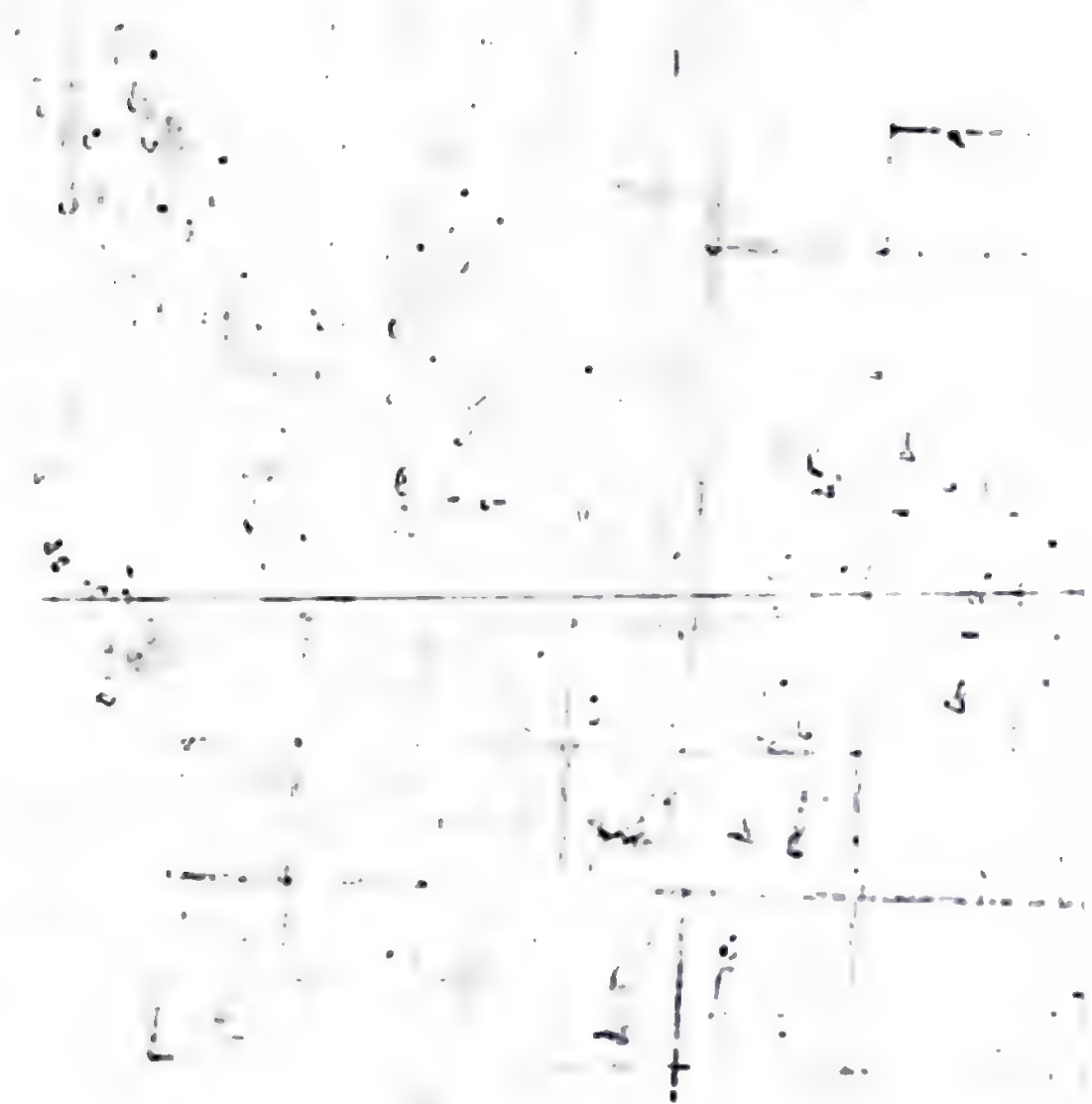
أن في الجانب الموافق المراد الطرف المدلول عليه صريحاً بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوضيغه بالموافقة
 من على اعتبار الغائبة الاعتبارية والالزم موافقة الشيء نفسه ثم عطف القيد بالنسبة الى الممكنة العامة
 لكنني عنه لان تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلاً (قال وكثيراً ما) لم يذكر التعبير
 الاطلاق الخاص في الوجودية اللادائمة لان الاطلاق العام ليس مدلولاً مطابقياً للدوام كما هو الراجع
 عنها وأنما ذكره لايتم على مذهب الثائل بان إمكان الشيء سلب امتناعه (قال طرفي النسبة) إن
 ريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقها بالكسر أو النسبة الثامة فالمراد عن نوعها (قال مركبات)
 أي مشهورة فيه اكتفاء (قال بسيطين) من توصيف الجزء أو متعلقة بصفة الكل (قال والكيفية)
 أي إن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينتقض بنحو زيد كاتب بالامكان الخاص (قال الى
 ممكنة عامة) الأول حذف الى لئلا يحتاج الى تقدير الخبر أو جعل اللا ضرورة معطوفاً على فاعل
 الإشارة بمعنى الشير مع اعتبار تقديم المعطوف على الربط لئلا يلزم خلو الخبر من الربط بالنظر الى المسطوف
 في المعطوف من لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه ولا الى جعل الإشارة بالنظر
 الى المعطوف بمعنى الدلول المطابق والمعطوف عليه بمعنى غيره لانه خلاف الظاهر وكأنه قصد الاختصار

الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع بان من حكيمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والكيفية من كية والجزئية متخالفين في الكيفية من الايجاب والسلب لأن الدوام إشارة الى مطلقة لا واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقين للبيسطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول

الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع بان من حكيمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والكيفية من كية والجزئية متخالفين في الكيفية من الايجاب والسلب لأن الدوام إشارة الى مطلقة لا واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقين للبيسطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول

المضارع	الماضي	المضارع	الماضي	المضارع	الماضي	المضارع	الماضي
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته
مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته	مباينته

صلى الله عليه وسلم



ما ثبت له المجبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون
 قضية المشتعلة عليهما بسيطة لامر كية بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل
 لا دائما فان معنى لا دائما لا شئ من الكاتبة بمتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان
 في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. وتقييد الموضوع ههنا
 بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذكري فان اتحادهما في الموضوع الذكري غير كاف في
 المركبة بل لابد من اتحادهما في الموضوع الحقيق والالصدقت المركبة الجزئية في قولنا
 بعض الجسم حيوان لا دائما لأن معنى جزئيتها أن بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس
 بحيوان دائما مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندم إذ الحكم في الجزئين فيها على شئ.

(قوله اذ ما ثبت) بمعنى من (قوله وحيث) أى لانه (قوله عن الموضوع) أى عن الاكتفاء بالاتحاد
 في الموضوع الذكري (قوله في الموضوع الخ) أى فقط (قوله الحقيق) أى ايضا (قوله لان معنى) علة
 اللازمة (قوله مع ان هذه) مقدمة رافعة

والحكمة فيكون ما ذكر مركبة (قوله اذ ما ثبت) كلمة ما تستعمل في ذوى العقول وغيرها قاله السيوطي
 من الاول قوله تعالى (والسماء وما بناها) أى والذي بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن (قوله بسيطة)
 أى بالامكان وقس عليه ماسبق (قوله لا دائما) أى معناها الالتزام التفصيلي وللإشارة الى إطلاق المعنى
 على اختياره على الإشارة كما أن ذكرها فيما سبق إشارة الى إطلاقها على المعنى المطابق فلا يرد أن الأولى
 أن يقول فان لا دائما إشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق (قوله للاحتراز) ولا يلزم من الاتحاد في
 الحكمية الاتحاد في الموضوع الحقيق كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما • نعم
 ثم اذا كانت القضية كلية (قوله ليس بحيوان) كلمة ليس رفع لدوام الايجاب فيفيد فعلية السلب
 سرور لدوام السلب فلا يرد ان الصواب وبعضه ليس بحيوان بالفعل لان اللادوام إشارة الى مطلقة
 • بقى أنه لا وجه لتقييد الجزء الاول بقوله دائما لاشعاره بان المقيّد باللاودوام هو الدائمة وهو فاسد
 لاولى أن يقول فان معنى جزأها حينئذ بعض الجسم حيوان بالفعل وبعضه ليس بحيوان بالفعل وبهذا
 شر قوله الآتى لزم أن الخ (قوله اذ الحكم) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى اتحاد
 قضيتين في الموضوع الحقيق فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخ لان تقييدها وهو كل

ثالثه الفعلات
الذاتية فتمت هذه
الضم من المبحث منها
ناراً صديراً

أول بطلب الضرورة في وقت معين عنه فممكنة وقتية أو في وقت ما فممكنة دائمة وهذه
الست بسائط غير مشهورة وقد قيد الحينية المطلقة بالادام الذاتي فقسر حينية لادائمة
هذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات أخر إذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية باللاضرورية
بأية وماعدا الدائميتين

قال أو بطلب (أى أو بالامكان الوقتى وهو سلب الضرورة الخ فهذا أيضا من أقامة الحد مقام الحدود
قال عنه) أى عن الجانب المخالف للنسبة التى قيدت بالامكان الوقتى (قال غير مشهورة) ثلاثها الاول
ثام ملحق فيها بفعالية النسبة كالمطلقة العامة وثلاثها الباقية أقسام ما حكم فيها بإمكان النسبة كالممكنة
العامة (قال الذاتى) فى الجانب الموافق المفيد للاطلاق العام فى الجانب المخالف (قال مركبات أخر)
أى غير المركبات السابقة باعتبار الجزء الثانى (قال ماعدا) وهى سبع من البسائط السابقة (قال
دائمة الضرورية) أى مع أنه لم يذكر ذلك فى المركبات السابقة الاتقييد المطلقة والممكنة الدائميتين
ذلك القيد فبقى خمس مركبات هى صحيحة غير معتبرة (قال باللاضرورية) أى فى الجانب الموافق
فى عين الامكان العام الذاتى للجانب المخالف أو مستلزم له على اختلاف الرايين (قال وماعدا)
بست من البسائط (قال وماعدا الدائميتين) أى مع أنه لم يعد ماعداها فى المركبات المشهورة

قال معين عنه) فيه شائبة الاستخدام لأن المراد بالجانب المخالف فيها من المخالف للنسبة التى قيدت
الامكان الوصفى وهنا المخالف للنسبة المقيدة بالامكان الوقتى (قال ويمكن) أقول ضابط التقييد فى
بسائط هو أن كل بسيطة يمكن تقييدها بسلب جهة هى أخص مطلقا أو من وجه من جهة تلك
لبسطة لجواز اجتماع الأعم مع تقيض الأخص كذلك صدقا لكن يلزم كون التقييد فى مادة افتراق
الأعم عن الأخص ويمتنع تقييدها بسلب جنبها لامتناع جمع التقيضين وكذا بسلب جهة تكون أعم
مطلقا من جنبها لامتناع اجتماع الأخص مع تقيض الأعم ومن هذا يعلم حال صور تركها المصنف
كتقييد البسائط الغير المشهورة بسلب جهاتها فليحفظ (قال مركبات أخر) أى غير المركبات السابقة
بأى باعتبار الجزء الأول كالدائمة المقيدة باللاضرورية الذاتية أو الثانى كالمطلقة العامة المقيدة باللاضرورية
الوصفية أو كل منهما كالمطلقة المنتشرة المقيدة باللاضرورية الوقتية المبنية أو الهيئة الاجتماعية كالمشروطة
العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية (قال ماعدا الضرورية) وهى سبع من البسائط المشهورة والست
الغير المذكورة المشهورة يستلزم قاصرة الكلام (قال باللاضرورية) مع أن القيد بها فيها
فتمت إحدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة (قال وماعدا الدائميتين)

باللادوام الذاتي كما يمكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وما
العائتين باللادوام الوصفي وما عدا الوقتية (١) أو المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوصفية

(١) قوله وما عدا العائتين باللادوام الوصفي الخ أى يمكن تقييد بعض ماعدا العائتين
بالبسائط باللادوام الوصفي وإن لم يمكن تقييد بعض ماعداها الآخر به كالدائمتين باللادوام

الممكنة العامة المقيدة باللادوام الذاتي وإن عد فيها غير لما قيد بذلك القيد (قال باللادوام) في الجواب
الموافق المفيد للاطلاق العام في الجانب المخالف (قال المشروطة) أى والضرورة الذاتية أيضا وما عدا
ست (قال باللاضرورة) أى في الجانب الموافق الذى هو الامكان الوصفي للجانب المخالف فالجواب
من المركبة حيث نذهب الى الحينية الممكنة * وكتب ايضا أى باللاضرورة بشرط الوصف أوفى وقت الوصف
(قال العائتين) أى والدائمتين أيضا (قال باللادوام) المفيد للاطلاق العام في بعض أوقات الوصف
للجانب المخالف فيكون الجزء الثانى من المركبة هي الحينية المطلقة (قوله كالدائمتين) الكمال
استقصائية (قوله لثلاث برد) أى وانما فسرنا المتن بذلك لثلاث الخ (قال باللاضرورة) التى هي الاكبر

وهي ثنتا عشرة نصفها مشهورة ونصفها الآخر غيرها. والمذكور فيما مر تقييد ماعدا الممكنة
بها من البسائط المشهورة فبقيت منها واحدة وتقييد الحينية المطلقة من غير المشهورة فالباقية
خمس (قال كما أمكن) الاخير الاول وما عدا الخ (قال ماعدا المشروطة) أى والضرورة الثانية
والمصنف تركها لان عدم تقييد العام يستلزم عدم تقييد الخاص وكذا البواقي وفيه تأمل * ولا بد
أن يراد بالمشروطة العامة القضايا التى تتحقق هي فيها فلا يكون في كلامه أكتفاء (هذا) وما عداها
عشرة (قال الوصفية) أى بشرط الوصف أوفى وقته (هذا) أو المشروطة العامة بالمعنى الاول يمكن تقييد
بجهة المشروطة العامة بالمعنى الثانى وبالعكس لان كل بسيطتين بين جهتهما عموم وجهى يمكن تقييد
منهما بسلب جهة الاخرى. ومنه يظهر جواز تقييد الضرورية باللاضرورة بشرط الوصف (قال
العائتين) قد يقال ان كلامه على هذا لا يفيد انضباط التقييد إلا بعد تدقيق النظر لاهام البعض
وأنه لو أراد بالعائتين القضايا التى تتمحققان فيها لشملتا الدائمتين وسهل الانضباط (قوله كالدائمتين)
الاولى وهما الدائمتان لثلاث يحتاج الى جعل الكاف استقصائية. ويمكن دفعه بان الثانية لا تشمل
العطف والربط مقدم عليه (قال أو المنتشرة) كلمة أو بمعنى الواو (قال باللاضرورة) في الكلام ثم
مرتب فكانه قال وما عدا الوقتية المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة وما عدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة
الوقتية الغير المعينة

المعينة أو غير المعينة وإن لم يعتبروا جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع ما عينه آية عن انفكاك

أن الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به إذا الضرورة والدوام الذاتيان أخص من الدوام الوصفي وتقيض الأعم مبان لعين الاخص فليحمل على هذا أخوات هذا لقول (١) (قوله أو المنتشرة الخ) لمنع الخلو فلا يردان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة. ويصح الحمل على منع الجمع والخلو فلا يلزم المحذور أيضا بناء على التوجيه السابق

الزنى للجانب المخالف الذي هي جهة الممكنة الوقتية أو الممكنة الدائمة (قوله لا يمكن تقييدها) لكنب قولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة في وقت ما بخلاف المنتشرة المطلقة مما عدا الوقتية المطلقة فإنه يمكن تقييدها باللا ضرورة في وقت معين كقولنا كل انسان منفس بالضرورة وقتا ما لا في وقت معين (قال تطلق) أى بالاشتراك المعنوي تأمل (قال الناشئة) أى كما أطلق على الضرورات الاربع السابقة أعنى الضرورة الذاتية والوصفية والضرورتين الوقتيتين

عنه
قوله انما يصح ذلك
اذا كانت ضرورة بشرط المحل
فانها سادة على الضرورة
تتحقق وان لم تكن لفصل
منه

(قال وان لم يعتبروا) إن كان قيده لقوله كما أمكن لقوله لم يعتبروا الخ سلب كل أوله ولما قبله فرغ للإيجاب الكلى (قوله لمنع الخلو) المتحقق في ضمن إجتمع المتعاطفين (قوله فلا يرد) لأنه يؤل المعنى إلى أن ما عدا هذين يقيد باللا ضرورة الخ لكن هذا التوجيه يستلزم قاصرة الكلام حيث يكون جواز تقييد المنتشرة المطلقة باللا ضرورة الوقتية المعينة متروكا (قوله على منع الجمع) أقول لا ينصور منع الجمع لأن بعض ما عداها كالمطلقة العامة يمكن تقييدها بهما ولا وجه لتخصيص الإراد بالوقتية المطلقة لكن الضرورية والمشرودة كذلك مع أيها ما جواز تقييدها بهما. على أنه يجب تشويش الانضباط فالأولى التوجيه أولا بالتوجيه السابق بل بما مرنا (قوله بناء على الخ) الأولى تقديمه على قوله فلا يلزم الخ (قوله على التوجيه السابق) وهو قوله يمكن تقييد بعض ما عدا العامين (قال تنبيه) في ذكر التنبيه هنا مسافة بحسب المعنى وكأن كثرة البحث عما فيه جعلته كالعلوم (قال الضرورة تطلق) مقتضى تعريفهم لها بامتناع الانفكاك ثم تقييدها أنها مشترك معنوي لكن قوله الآتى فلهم ضرورات ست يميل إلى أنها مشترك لفظي (قال على الضرورة) هي على ما في شرح المطالع أخص من الضرورة

المعنى انما يتحقق في الإيجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود (١) نحو الله تعالى عالم أوحى بالضرورة بخلاف السلب

(١) قوله نحو الله تعالى عالم أوحى الخ (فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى

فلا يفرض انتفاء ثبوتها له تعالى

لازاد (قال في الإيجاب) الخارجى أو الحقيقى كئثال المصنف أو الذهنى نحو الله تعالى لاجسم بناء على أن الاجسم لازم لماهية (قال المتوقف) صفة كاشفة كقوله الآتى الغير المتوقف عليه (قال يكون الموضوع) ويكون المحمول من اللوازم الخارجية أو الماهية دون الذهنية كالوجود والامكان العام له تعالى (قال واجب) لا يقال إن الضرورة في قولنا شريك البارى ممتنع بالضرورة ناشئة عن ذات الموضوع بحيث لو فرض الانفكاك انقلب الى ماهية أخرى مع أن الموضوع ممتنع الوجود لا نقول لا يلزم من فرض الانفكاك إلا انتفاء الوجود الذهنى لأن ثبوت الامتناع يقتضى الوجود الذهنى (قوله وجوده الخارجى) قد يقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية

الممكن لا يقتضى الوجود ولا العدم (قال إنما يتحقق) أى لا يتحقق فيه إلا حيث الخ (قال في الإيجاب) أى القضية الموجبة المتوقفة الخ سواء كانت خارجية أو حقيقية (قال يكون الموضوع) أى ويكون المحمول ثابتاً له في الخارج كما أشار اليه بالئثال (قال الغير المتوقف) هذه الصفة كالمتوقف فيما سبق بيان للواقع بنى أن السلب ليس كالإيجاب في الانحصار على الموضوع الواجب بل تصدق ضرورة السلب سواء كان الموضوع موجوداً واجباً أولاً لعدم اقتضائه وجود الموضوع (قال ولذا كان) أن كان إشارة الى قوله فالوجوب الخ فالعملية بالنظر الى المعطوف فقط اذ لم يعلم منه كون سلب الفرنسية عن الانسان ضرورياً بهذا المعنى وقوله اذ لا الخ علة قوله كان الخ أو اليه والى ما قبله فالعملية بالنظر الى المتعاطفين وقوله اذ لا الخ علة العملية (قال أو لم يوجد) إشارة الى أنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة بهذا المعنى صدق كل انسان لا فرس بها لجواز كون صدق السالبة لا انتفاء الموضوع فلا يردان سلب الفرنسية عنه يستلزم ثبوت عدم الفرنسية له فيتحقق الوجوب بهذا المعنى في الإيجاب مع أن موضوعه ليس بواجب الوجود (قوله وجوده الخارجى) نبه به على أن كون القضية ضرورية موجبة بهذا المعنى كما يتوقف على كون الموضوع واجب الوجود يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجى لازماً في الذهن أيضاً أولاً فلا يرد أن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية بهذا المعنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيها من العوارض الذهنية

هذا ان الارشاد انما يتحقق في الإيجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود (١) نحو الله تعالى عالم أوحى بالضرورة بخلاف السلب (١) قوله نحو الله تعالى عالم أوحى الخ (فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلا يفرض انتفاء ثبوتها له تعالى لا زاد (قال في الإيجاب) الخارجى أو الحقيقى كئثال المصنف أو الذهنى نحو الله تعالى لاجسم بناء على أن الاجسم لازم لماهية (قال المتوقف) صفة كاشفة كقوله الآتى الغير المتوقف عليه (قال يكون الموضوع) ويكون المحمول من اللوازم الخارجية أو الماهية دون الذهنية كالوجود والامكان العام له تعالى (قال واجب) لا يقال إن الضرورة في قولنا شريك البارى ممتنع بالضرورة ناشئة عن ذات الموضوع بحيث لو فرض الانفكاك انقلب الى ماهية أخرى مع أن الموضوع ممتنع الوجود لا نقول لا يلزم من فرض الانفكاك إلا انتفاء الوجود الذهنى لأن ثبوت الامتناع يقتضى الوجود الذهنى (قوله وجوده الخارجى) قد يقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية الممكن لا يقتضى الوجود ولا العدم (قال إنما يتحقق) أى لا يتحقق فيه إلا حيث الخ (قال في الإيجاب) أى القضية الموجبة المتوقفة الخ سواء كانت خارجية أو حقيقية (قال يكون الموضوع) أى ويكون المحمول ثابتاً له في الخارج كما أشار اليه بالئثال (قال الغير المتوقف) هذه الصفة كالمتوقف فيما سبق بيان للواقع بنى أن السلب ليس كالإيجاب في الانحصار على الموضوع الواجب بل تصدق ضرورة السلب سواء كان الموضوع موجوداً واجباً أولاً لعدم اقتضائه وجود الموضوع (قال ولذا كان) أن كان إشارة الى قوله فالوجوب الخ فالعملية بالنظر الى المعطوف فقط اذ لم يعلم منه كون سلب الفرنسية عن الانسان ضرورياً بهذا المعنى وقوله اذ لا الخ علة قوله كان الخ أو اليه والى ما قبله فالعملية بالنظر الى المتعاطفين وقوله اذ لا الخ علة العملية (قال أو لم يوجد) إشارة الى أنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة بهذا المعنى صدق كل انسان لا فرس بها لجواز كون صدق السالبة لا انتفاء الموضوع فلا يردان سلب الفرنسية عنه يستلزم ثبوت عدم الفرنسية له فيتحقق الوجوب بهذا المعنى في الإيجاب مع أن موضوعه ليس بواجب الوجود (قوله وجوده الخارجى) نبه به على أن كون القضية ضرورية موجبة بهذا المعنى كما يتوقف على كون الموضوع واجب الوجود يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجى لازماً في الذهن أيضاً أولاً فلا يرد أن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية بهذا المعنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيها من العوارض الذهنية

الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلاً وجوباً
اذ لا يكون فرساً بالضرورة سواء وجد في الخارج أو في الذهن أو لم يوجد في شيء
منهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وقد تطلق على الفرس
بشرط المحمول.

يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لأن
ماهية ممكن انفاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى
عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجباً بالذات بخلاف غير
لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل

بهذا المعنى مع أنه لا يجري فيها هذا الدليل حيث لا يلزم من فرض انتفاء تلك المحمولات لزوم
عوارض ذهنية إلا انتفاء الوجود الذهني الملزوم ولا يجوز فيه فتأمل (قال الغير المتوقف) لا بد
كان سلب الفردية والفرسية واجباً لذات الأربعة والانسان بهذا المعنى كان عدم الفردية والفردية
قولنا الأربعة لا فرد والانسان لا فرس بالضرورة واجباً كذلك قد نحقق الوجوب بهذا القول
الاجباب مع عدم كون الموضوع واجب الوجود لا نقول ان ذات الأربعة والانسان إذا لم
موجوداً أصلاً لم يثبت لها الفردية واللافرسية لاقتضاء ثبوت شيء للموضوع وجوده بأحد الوجوه
وانه سلب عنهما الفردية والفرسية. وكذلك الفردية واللافرسية سائر لوازم الماهيات والذاتيات يمكن
لأنه يمكن ثبوتها للماهية من حيث هي بل باعتبار أحد الوجودين أما كان (قال ولذا) أي لا بد
الوجوب الاجبائي في الموضوع الواجب الوجود دون الوجوب السليبي (قال كان) نشر على غيره
الف (قال بشرط المحمول) أي بشرط وقوع أولاً وقوع المحمول الواقع كما أشار اليه في الحاشية
في المتن بقوله بشرط كونه الخ وبشرط أن لا يكون الخ وإضافة الشرط إلى المحمول بيانية. والآق

(قوله يلزم انتفاء) أي يلزم عدم وجود الواجب تعالى لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم (قوله
الضرورة بشرط) أي بشرط هو (وقوع المحمول) في الموجبة وعدم وقوعه في السالبة ويكون ذلك
الوقوع واللا وقوع متحققين في الماضي أو الحال فالكلام على حذف المضاف أو التمييز كما أشار إليه
الحاشية بقوله (أي بشرط وجود الخ) لأن الوجود بمعنى الوقوع والعدم بمعنى اللا وقوع وقوله
صفة الشرط بمعنى الخارج من القوة إلى الفعل =
أنه قبله فلا يصح قولنا للامى الدائم
الاستقبال (قال المحمول)

لقد تم انتفاء البسيط
والوجوب المعدوم
وهو الموضوع لا يقرر
صحة

وهذا لا يثبت القرائن
شلا بشرطها
من حيث هي
بأنه موضوع
الانفكاك واللا
القلبت الى ما
ارزني صاف

واقع (١) نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل أو ليس بقاعد بالضرورة

(٢) قوله بشرط المحمول الواقع الخ) أى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة
المراد من الوجود والعدم ماهو الواقع في وقته إذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لاني
يبرده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذي هو الغد وبأجملة

لأن أو المضاف اليه (قال الواقع) أى لتخرج من القوة إلى الحصول حين الحكم أو قبله (وكتب
بينا) أشار بالتوصيف بالواقع الى كذب نحو قولك للامى الدائم هذا كاتب بالضرورة بشرط كونه
بنا وقولك الغناء موجود بالضرورة بشرط كونه موجودا بل الى كذب قولك الاول للامى إلى حين
الحكم وقولك محمد المهدي موجود بالضرورة بشرط كونه موجودا لأن المراد بالواقع الواقع في الحال
والنفس كما يظهر في الخلية (قوله وجود المحمول) المراد بوجود المحمول الوقوع وبعده الا وقوع
وهذا ظاهر (قوله في وقته) الذى هو زمان الحال أو الماضي ثم المراد بالوقت أعم من التحقيق أو التوهم
بشأن غير الزمانيات (قوله إذ لا ضرورة) من الضرورات الست المذكورة (قوله اليوم) ينقض
فيه الماضى بان يقال لا ضرورة اليوم في قيامه أمس لاني وقوعه لا تنفائه اليوم ولا في لا وقوعه لا تنفائه
بن الذى هو أمس والفرق بينهما وبين الاستقبال نحكم بحتم وكذا بفعلية قيامه غدا حيث لا قبل
لوقوعه فيه لعدم تحققه بعد ولا لا وقوعه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد فيلزم كذب قولنا زيد
ثم غدا بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم دائما وبالعكس وذلك رفع النقيضين وتخله أنه لا يلزم من
انقضاء ضرورة القيام غدا في الحال انتفاؤها غدا كما لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام أمس انتفاؤها أمس
لأن الأول لزم الثاني نعم لا علم في الحال بخصوص ضرورة أحد الطرفين ولا يلزم من انتفاء العلم
انتفاء المعلوم (قوله في قيام زيد) أى في نسبة القيام في الغد اليه ايجابا أو سلبا (قوله لاني وجوده) أى لاني
وقوع القيام على تقدير أن يقوم في الغد في نفس الامر (قوله ولا في عدمه) أى ولا في لا وقوعه على
تقدير أن لا يقوم فيه في نفس الامر فعلى ما ذكره يلزم على التقدير الأول كذب قولك زيد يقوم في
الغد بالضرورة بشرط أن يقوم فيه وصدق قولك زيد لا يقوم فيه بالامكان الوقوعى وعلى التقدير الثاني
كذب قولك زيد لا يقوم غدا بالضرورة بشرط أن لا يقوم فيه وصدق قولك زيد يقوم فيه بالامكان
الوقوعى وليس كل من قوله لاني وجوده وقوله لاني عدمه مبني على تقدير واحد من التقديرين المذكورين
لأن الأول مبني على التقدير الأول والثاني على الثاني قائم (قوله لعدم تحقق الخ) تفنن حيث لم يقل
نه أو ما يستلزمه فيدخل نحو زيد حيوان بشرط الانسانية في الضرورية بهذا المعنى (قال الواقع) أى

بغير الصبر بذكر الطرف مذكور

نكتة بالاشارة الى ان الضرورة
لا تنتفع بأشياء النسبة فتفقد
باعتبار قيم النسبة عند ذلك

بشرط أن لا يكون قاعدا بالفعل إذا لم يكن بعد تحققه بعلة الموجبة في وقت لا يقع في ذلك الوقت وإن كان فعلا اختياريا لا يجب على الفاعل إيقاعه في ذلك الوقت بشرط إيقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مسارة في

لا ضرورة في شيء من طرفي القيام الغير الواقع بعد وإن شرط أحدهما فالمراد الشرط لا مطلق الشرط ولو لم كان مفروضا ولذا قيد بالواقع

بشرط أن لا يكون قاعدا بالفعل إذا لم يكن بعد تحققه بعلة الموجبة في وقت لا يقع في ذلك الوقت وإن كان فعلا اختياريا لا يجب على الفاعل إيقاعه في ذلك الوقت بشرط إيقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مسارة في

لعدم تحققه أي العدم في الغد بعد (قوله الغير الواقع) أحد طرفيه بعد أي في الحال أو في الماضي (الشرط) أي في الحال أو في الماضي (قوله ولو كان) تفسير لمطلق فهو في حيز النفي (قوله قيد) (قال إذا الممكن) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص وله باعتبار الوجود الرابطي فيشمل في المثال الأول وله على القول بعدم وجود مقولة الوضع وعدم القعود في المثال الثاني والعنى في المقرب أعنى بالضرورة بشرط كونه أعنى كالمعدم في قولنا العتقاء أو شريك الباري معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوماً فإن كلاماً من تلك الأمور ممكن الثبوت في نفسه وإن كان واجباً بانتفاء الوضو في المثال الأخير أو بعلة أخرى هي انتفاء علة الوجود أولاً فإنهم (قال في وقت) حقيق أو (قال على الفاعل) كان الأولى عن بدل على لاستعمال الأول في الإيجاب والثاني في الإخبار بشرط المحمول (أي مع) أنها لا تصدق بالنظر إلى الاستقبال متساوية للفعل وأعم من الضرورة

في الماضي أو الحال (قال إذا الممكن) أي الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمولي أو الرابطي فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحقيقه هو ذلك الوجود وإيقاعه إفادة وجوده (قال أن لا) أي لا يتحقق فيه في قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فيما يأتي إقامة المظهر مقام المضمرة (قال فلا) يعني أن ذلك الممكن يجب وقوعه حينئذ وإن اختير مذهب الأشعري من كون الواجب تعالى في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شيء خلافاً للمعتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إلى وجوب الوقوع عند المعتزلة بالأولى كما أن قوله اختيارياً إيماء إليه عند الفلاسفة فأنفذ بأن الأولى عن بدل على وإن قوله لا يجب صفة كاشفة (قال فهو بشرط) مشعر بأن الشرط هو خلافاً لقوله بشرط المحمول الخ فيه مسامحة (قال في ذلك الوقت) مشعر بأن ضرورة القيام لزيد في الماضي وإن كان الحكم بها في الحال (قال بشرط المحمول) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح قائم غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية لأنه إذا لم يتحقق لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العلم به لتلا يلزم

مهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعني
الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة

بمعنى في الحاشية . وفيه أن هذا يستلزم أن لا يصدق الاطلاق العام ولا ضرورة من الضرورات
الاستقبال نحو زيد قائم غدا بالفعل وكل قر منخفض بالضرورة وقت الجبلولة الآتية وكل
غيره ويجوز أن لا يتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذب القضية . على أنه لو كفى إمكان تحقق
ونوع في الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامة عنها بنحو
في مقامه طائر لا مكان تحققه فيه . لا يقال إذا كان الحكم بالوقوع مستلزماً للعلم به لم تصح ممكنة أصلاً
لأن قول الحكم فيها يؤل إلى الحكم بإمكان الوقوع وهو معلوم حال الحكم بخلاف الحكم باطلاقه
أن لم يتحقق في الماضي والحال . وقس عليه المثال الثاني * بقي أنه حينئذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة
بأن في تعاريف الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة بغير الاستقبال (قوله وعدمه) حقيقة أو حكماً
فبمثل فيه القعود في نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعوده (قوله في وقته) الأضافة للمهد
والأوضح في الماضي أو الحال (قوله إذا ضرورة) أي لا ضرورة معلومة لنا اليوم لافي قيامه غداً وإن
وتم فلا يصح قولنا زيد قائم غداً بالضرورة بشرط أن يكون قائماً فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا في عدمه
ولا نحتاج فلا يصح التصديق بقولنا زيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلا يرد أنه ينتقض بقيامه الماضي
لأن قيامه أو عدمه الضروري أمس معلوم لنا اليوم وأن لم يكن ضرورياً فيه بخلافه في الغد (قوله لعدم
وقته) أي لعدم تحقق وقته . وقوله الآتي لعدم تحقق الخ أي وعدم تحققه بعد فنيه احتباك (قوله هو
قد) قض بفعلية قيامه غداً حيث لا فعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم
غداً بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم غداً دائماً فيرتفع النقيضان * وأقول لا ضرر فيه بعد حكم المصنف
بشروطها ولا يلزم رفع النقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وإن كان قائماً غداً لكنه ليس بقائم فيه
بأن الذات موجودة لأن اقيام من الاوصاف المفارقة بالفعل دائماً ولذلك لم يلزم الحكم بالمجهول (قوله
بالشرط) مشعر بأن الشرط هو الوقوع أو اللا وقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط (قال ضرورات
ست) بقيت ضرورة أخرى هي الأزلية وهي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلاً وأبداً كما في
ثبوت العلم للعقول العشرة عند الحكماء . وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المناطقة
بأنها في مقابلتها وهي ليست كذلك أو لميله إلى أنها الوجوب الذاتي كما يشعر به قول الحق الدواني
لا يمكن الذاتي إنما يتأفقه الضرورة الأزلية (قال أوقات الذات) أي حقيقية أو وهمية فلا تنقض
الضرورة الآتية في قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكماء بأن الكون والفساد

الوقعية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل
للكل. والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بما عداها. فأن سلب عن الطرف
المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

منخسف مظلم غداً بالضرورة مادام منخسفاً (قال للكل) شمول القسم للأقسام والكل لجزئ
الاضافية فيها عدا الضرورة بشرط المحمول فانه لا فرق بين الضرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة
بحسب الصدق وان كان الثاني أعم من الاول بحسب المفهوم ولذا كان مجرد الامكان الوقوعي مقابلاً
منهما (قال والوجوب) أى هذا الاسم فظهر الفرق بين المختص والمختص به (قال بما عداها) لا
يؤخذ منه أن الضرورية المطلقة مباينة للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي مع أن التعريف المار لا
يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل انسان ليس بفرس ولا شئ من المحالات يصير كان
بهما فيما سبق لانا نقول لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاص ماعداها بالوجوب
(قال عن الطرف المخالف) أى للطرف الذى حكم بإمكانه (قال فالامكان) أى فى الطرف الموافق
فى البواقي (قال فالامكان ذاتي) الامكان الذاتى لكونه سلب الوجوب الذاتى وهى أخص الضرورة
أعم من الامكانيات الباقية لاقتراحها عنها فى لاشئ من الانسان بحيوان بناء على أن الابطال ليس
بالذات كما مر مع اجتماع الكل فى كل انسان حيوان والامكان الوقوعي لكونه سلب مطلق الضرورة
وهو أعم الضرورات أخص من تلك الامكانيات لاقتراحها عنه فى كل تلك ساكن مع اجتماع الكل
المثال الثانى والامكان العامى لكونه سلب الضرورة الذاتية وهى أعم من الوجوب الذاتى وأخص
فالاولى تتركب من الرقعة التى لا تسمى التقييد بل هى الرقعة التى لا تسمى التقييد

آتيان (قال والضرورة بشرط) هذه أعم الضرورات كما أن الأولى أخصها (قال ومطلقاً)
المأخوذ لا بشرط شئ من التقييد بالذاتى وغيره لا الوجوب المطلق المأخوذ بشرط لاشئ فيها
(قال بما عداها) متعلق بالمختص المحذوف بقرينة السياق كى لا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين
على غير شرطه. والمراد بما عداها المواد التى لا يمكن تحقق الأولى فيها لا سائر الضرورات
فلا يرد أن هذا مشعر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهو مناف للتعليل
المارة لها إذ غاية ما لزم عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الأولى لاعدم تحقق الضرورات فيها
الجواب بأنه لا يلزم من اختصاص الوجود بالغير بما عداها اختصاصه بالوجوب بالغير فاقام يتم لو كانت
الباء داخلة على المقصور عليه (قال فان سلب الخ) أى بتقييد الطرف الموافق بالامكان (قال فالامكان)
لم يقل فامكان ذاتى تنبيهها على أن محط الفائدة هو الذاتى إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

مطلق الضرورة فالامكان وقوعي. ويسمى امكانا بحسب نفس الامر. أو الضرورة الذاتية
 مكان عامي أو الضرورة الوصفية فالامكان حينى أو الضرورة الوقتية المعينة فالامكان
 أو الضرورة فى وقت ما فالامكان دوائى. وكل منها اما امكان عام كما سبق وإما خاص
 ملتبس الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامى امكانا
 بيا ومن الوقوعى امكانا استقباليا أذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة

فى الضرورة أخص من الامكان الذاتى وأعم من الامكان الوقوعى لصدق الامكان الذاتى بدون
 التل الأول وصدقه بدون الامكان الوقوعى فى المثال الأخير. وقس على ذلك نسبة الامكانيات
 الباقية (قال أو مطلق الضرورة) لو قال أو الضرورة بشرط المحمول لكنى (قال فالامكان
 الاستيعال الامكان بهذا المعنى عند جمهور العامة (قال الوصفية) أى الضرورة بشرط الوصف أو
 وقت الوصف (قال وكل منها) أى من الامكانيات الستة (قال امكان عام) مجامع للضرورة فى الجانب
 الوقوعى وشان للضرورة فى الجانب الخالف الامكانا خاصيا لاستعماله بهذا المعنى عند الخاصة من الحكماء

فى معلوم وكذا فى البواقى (قال أو مطلق) أقام أحد المتساويين بحسب الصدق مقام الآخر اعنى
 ضرورة بشرط المحمول اظهارة لما خفى واخفاء لما ظهر (قال أو الضرورة الذاتية) مستغنى عنه بما مر
 لما بعده إلا أنه ذكره ايفاء بذكر جميعها فى محل وتوطئة لقوله الآتى وكل منها الخ لكن قضية
 الاختصاص هذه الاسماء بالبسائط بخلاف ما هنا فى كلامه تدافع. ولا يبعد جعل كل منها اسما
 ثم نفسه البسيط كالتصور (قال عامى) الباء للمبالغة. كاجزى. وقس عليه قوله الآتى خاصى ووجه
 سبب لا يجب اطراده ولا انعكاسه فلا يتجه أن الامكان الذاتى اعم الامكانيات فيلزم أن يسى هو
 (قال فالامكان) يؤخذ من هذه التعريفات بمعونة ملاحظة النسب المارة بين الضروريات الست
 (قال أن قبض الاعم أخص وبالعكس النسبة بين الامكانيات الست فأخصها الامكان الوقوعى
 الذاتى ثم الوقوعى ثم الحينى ثم العامى وأعمها الامكان الذاتى (قال وكل منها) أى مما يطلق عليه
 الاسماء الست أما الخ فى الضمير استخدام فلا ينتجه أن كلاما من الامكانيات الست المارة امكان
 فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال ان سلبت) قد يقال انها مطلوبة سابقا عن الطرف الخالف
 اليها فنحصل الحاصل. فلو قال بدل قوله عن الطرفين عن الطرف الموافق أيضا لكان أولى (قال
 من الخاص) أى الخاص الذى هو قسم من الامكان العامى الخ هذا. وقضيته اطلاق العامى والخاص
 هذا القسم ولا بد فيه لاختلاف الجهتين (قال امكانا خاصيا) لانه أخص مطلقا من العامى بالنسبة

الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقوله
زيد وعدم قيامه غدا (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميع الضرورات

(١) (قوله وهو الامكان الصرف الخالي الخ) فان قيام زيد غدا متلا لضرورة اليوم ^{لا يلزم} لا يلزم
الاجباب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلمه في اليوم أو في الماضي ولا في جانب السلب
لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وانما يتحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق في
قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في
من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال أو في الماضي فانها متحققة في وقتها
بعلمها الموجبة لها فهي ضرورية واقفا للضرورة بشرط المحمول. هكذا حقق الشيخ الزمان
ونقله شارح المطالع . وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعي

(قل الشاملة) شمول المساوي المساوي نظراً إلى الصدق. والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فذلك
عن جميع (والتحقيق أنه خال عن العلم بخصوص ضرورة الاجباب أو السلب بشرط المحمول
فان قيام الخ) أي القيام المنسوب إلى زيد ايجاباً أو سلباً (قوله في جانبه الاجباب) أي في زيد
غدا (قوله في جانبه السلب) أي في زيد ليس بقائم غدا (قوله إذا جاء) أي وإذا جاء بغير قيامه

للموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحكماء فالنسبة للمستعمل بالفتح لا
المستعمل وقس عليه العامي (قل الشاملة) أي بحسب المفهوم فلا يرد أن التعبير بالشمول فيه
مطلق الضرورة أعم مطلقاً منها وليس كذلك لانهما متساويان لأن التساوي بحسب الصدق
(قوله لضرورة اليوم) أي معلومة لنا كما قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كما يشعر به ماقى الله
أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعيناً في الماضي أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل
لا يتعين فيه أحدهما بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعيينه في زمان من الازمنة المتناهية
موقوف على حضور ذلك الزمان (قوله وهو ظاهر) الاولى تركه لان دعوى الظهور هنا دون
السلب تحكم مع احتياجها إلى جعل قوله والا الخ تنبيهاً أو علة لظهور الحكم (قوله ممكن صرف) من
بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غدا أو ليس بقائم غدا بالفعل (قوله وبهذا التقرير) من بيان عدم
الضرورة بشرط المحمول بالقياس إلى المستقبل ظهر بطلان اطلاق ما قيل من أن الامكان الوقوعي
الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب الخالف للطرف الذي حكم بإمكانه يستلزم

بأن البواقى فإن أحد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما. وأقلها الضرورة بشرط المحمول
قد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقئية عن الطرفين وإن وجدت

بشرط الوقوع وإنما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية لا مطلقا (١) (قوله وأقلها الى
نقرا) إنما قال أقلها لأن الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت أعم من
الضرورات ووجدان فرد الأعم أسهل وأقل مؤنة من وجدان فرد الأخص لأن
الأعم أكثر وفرد الأخص أقل . وإنما كانت أعم من الضرورة في وقت ما لأنها

الضرورة بشرط المحمول

ماضيا (قوله يستلزم) وجه الاستلزام أن الضرورة بشرط المحمول عند ذلك كطلق الضرورة تتحقق
الاستقبال كما تتحقق في الماضي والحال والامكان الوقوعى سلبها عن الجانب المخالف فيتوقف صدق
لامكان بهذا المعنى على عدم تحقق ذلك الجانب فالدفع رفع التقيضين يلزمه تحقق الجانب الموافق فظهر
استلزام الوقوع قولنا زيد قائم بالامكان الوقوعى إنما يصدق إذا لم يتحقق سلب القيام فيلزم وقوع
قيام . ووجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند المصنف إنما تتحقق بالنظر الى الماضي أو الحال كما
من والامكان الوقوعى هو سلبها عن الجانب المخالف بالنظر اليهما فيصدق الامكان إذا لم يتحقق ذلك
الجانب فهما سواء لم يتحقق في المستقبل أيضا فيتحقق الجانب الموافق فيه أو تحقق فيه حينئذ لا يتحقق
الموافق (قل بخلاف الموافق) أى الامكانات (قال أحد طرفيها) أى موافقا أو مخالفا (قل وأقلها) أى
شقة (قوله الضرورات) قد عرفت ما يتوجه على مساواته للفعل وكونها أعم أعم الضرورات (قل يطلق
الامكان) الخالص (قل والوقئية) أى المعينة أوفى وقت ما

لهذا الطرف بناء على تحققها في الاستقبال لان الحكم بذلك الامكان يستلزم عدم وقوع الجانب
المخالف والا لكان ضروريا بشرط المحمول فلو لم يقع الجانب الموافق لزم ارتفاع التقيضين فلي هذا
لا يمكن سلب الضرورة بشرط المحمول عن الطرفين بالقياس إلى المستقبل ضرورة تحقق احدهما فيه
ووجه ظهور بطلانه أن الحكم بقيام زيد مثلا غدا صحيح بالامكان الوقوعى مع أنه لا يلزم منه قيامه
فذا العدم تتحقق الضرورة بشرط المحمول في المستقبل وان تحقق نظرا إلى الماضي والحال فالامكان
الوقوعى إنما يستلزم الخ (قوله يستلزم) فيمتنع الامكان الاستقبالى (قوله كانت أعم) قد عرفت منا
بجه مساواتها للفعل وعمومها من سائر الضرورات (قوله وإنما كانت) دفع لتوهم مساواتها للضرورة في
وقت ما ولم يبين عمومها من البواقى لوضوحه (قل وقد يطلق) لم لم يذكر اطلاقه على سلب الثلاثة من
جانب المخالف فقط (قل وان وجدت) اشارة الى أن اخصية هذا المعنى بالنسبة إلى الامكان الخالص

الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخص

﴿ فصل ﴾

الشرطية ان حكم فيها بموجب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة
توجب كعلية المقدم للتالي في المتصلة أو لتقيضه

كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في
وقت ما قامها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الامور
الاختيارية ضرورة واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى

(قال اتصال التالي) موجبتين أو سالتين أو مختلفتين كما سيأتي في المتن (قال أو انفصاله) صدق
جمعا وتفريقا (قال كعلية المقدم) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة عامة كقول
في المتصلة كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان انسانا وفي المنفصلة دائما إما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا أو لا
انسانا أو جزأ أخيرا كالمثالين باسقاط الحيوان في المقدم وان كانت جزئية جاز كونه ناقصة غير الجزء الأخير
كالمثالين أيضا باسقاط الناطق وبذكر صور الجزئية وأما إذا كان التالي علة ففي المنفصلة لم يكن كونه
محمولا لا إلى جميع الاقسام المارة والا لانجبه أنه اعم من الاستقبالي والى أن ما قاله القطب الرازي
أنه أعم منه مفهوما ومساو له صدقا من دفع بأن نحو قام زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا اللفظ
دون الاستقبالي لتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه (قال بموجب اتصال) يؤخذ من جعل العجب
الذي هو الضرورة صفة للنسبة النامة في الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الوجهة فيه
كالخلية وبه يصرح في فصل الاقترايات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهره
الآتي أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها الحكم
المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولما كان الحكم بلزوم السلب سلبا كما في الخلية (قال للعلة)
أي لاعتبار علاقة أو لوجودها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة
لزومية واتفاقية باعتبارين (قال توجبه) لأجاجة اليه لأن العلاقة هنا أمر يسره يستصحب المقدم
التالي أو تقيضه وجوبا لكن ذكره لعدم سبق تعريفها (قال في المتصلة) أي الكلية أو الجزئية وعلى
الاول يلزم كون المقدم علة عامة للتالي كمثل المتن أو جزأ أخيراً منها نحو كلما كان زيد ناطقا كان انسانا
وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان انسانا

وهو اعم من
الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخص
الشرطية ان حكم فيها بموجب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة
توجب كعلية المقدم للتالي في المتصلة أو لتقيضه
كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في
وقت ما قامها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الامور
الاختيارية ضرورة واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى
قال اتصال التالي موجبتين أو سالتين أو مختلفتين كما سيأتي في المتن قال أو انفصاله صدق
جمعا وتفريقا قال كعلية المقدم اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة عامة كقول
في المتصلة كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان انسانا وفي المنفصلة دائما إما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا أو لا
انسانا أو جزأ أخيرا كالمثالين باسقاط الحيوان في المقدم وان كانت جزئية جاز كونه ناقصة غير الجزء الأخير
كالمثالين أيضا باسقاط الناطق وبذكر صور الجزئية وأما إذا كان التالي علة ففي المنفصلة لم يكن كونه
محمولا لا إلى جميع الاقسام المارة والا لانجبه أنه اعم من الاستقبالي والى أن ما قاله القطب الرازي
أنه أعم منه مفهوما ومساو له صدقا من دفع بأن نحو قام زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا اللفظ
دون الاستقبالي لتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه قال بموجب اتصال يؤخذ من جعل العجب
الذي هو الضرورة صفة للنسبة النامة في الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الوجهة فيه
كالخلية وبه يصرح في فصل الاقترايات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهره
الآتي أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها الحكم
المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولما كان الحكم بلزوم السلب سلبا كما في الخلية قال للعلة
أي لاعتبار علاقة أو لوجودها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة
لزومية واتفاقية باعتبارين قال توجبه لأجاجة اليه لأن العلاقة هنا أمر يسره يستصحب المقدم
التالي أو تقيضه وجوبا لكن ذكره لعدم سبق تعريفها قال في المتصلة أي الكلية أو الجزئية وعلى
الاول يلزم كون المقدم علة عامة للتالي كمثل المتن أو جزأ أخيراً منها نحو كلما كان زيد ناطقا كان انسانا
وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان انسانا

مادة أو معلوليته لاحدهما أو معلوليتهما لعدة واحدة

قوله أو معلوليهما إلى آخره (ترك التضايف مع أنه مذكور في كتب أكثرهم لأنه

المقدمة كانت مقصود عليه من
المتصلة جاز كونه مطلق العلة عليك بأخذ الأمثلة من المثالين المذكورين (قال في المنفصلة) أى
الحقيقية والافعلية المقدم فى مانعة الجمع لأخص من تقيض التالى وفى مانعة الخلو لأعم من تقيضه
مثل الهمما بالكاف . مثال الاول إما أن يكون الشئ حيوانا ناهقا أو انسانا والثانى إما أن يكون
انسانا ناهقا أولا انسانا فان المقدم فى الأول علة للحمار الاخص من تقيض الانسان وفى الثانى علة
لأعم من تقيض اللانسان بناء على أن انتفاء العلة لا انتفاء المعلول . ومثل بعضهم لكون
المانعة التقيض فى مانعة الخلو بقولنا اما أن يكون زيد فى البحر أو لا يفرق . وفيه أن الكون فى البحر
الكون فى البر الأعم من تقيض التالى معلولا علة واحدة كيف ولو كان الكون فى البحر علة للفرق
لأن يحصل الفرق من حصوله تأمل حقه (قال لاحدهما) اكتفى هنا بالكاف المذكور عن ذكر معلولية
الانص أو أعم من تقيض التالى وعن ذكر معلولية تقيض المقدم أو أخص أو أعم من تقيضه لعين
الانفصلة . وقس عليه قوله أو معلوليتهما (قال أو معلوليتهما) أى معلولية المقدم وأحد الأمرين
الان فى المتصلة أو تقيضه فى المنفصلة . مثال الاول كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيقا . والثانى

وہی افسانہ کہنا ہے
میرزا علی محمد صاحب
ولہ الخ

سميتا اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل . وإما أن يكون

باق الاتصال الى آخره) أى يكون صدق التالى متصلا بصدق المقدم اتفاقا
رجية لذلك الاتصال . والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما في الواقع ولو في
قولنا اذا طلعت الشمس غدا يحىء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

(ن) اشار بالتفسير الى أن الاتصال صفة صدق التالى فهو متصل والمتصل به صدق المقدم
المقدم (كأن اللام بمعنى الباء (قوله اتفاقا) تميز عن نسبة حكم في المتن إلى مدخول الباء
ن والتقدير وان حكم فيها باتفاق كون صدق التالى الخ (قوله نحقق مضمونهما) أى لا مطابقة
واقع كما هو معنى الصدق المقابل للكذب وانما قال ذلك لما أسلفه في الحاشية في بيان النسب
ان صدق كل قضية بالمعنى المقابل للكذب أزلى وأبدى فلو كان الصدق هنا بهذا المعنى لزم
ولنا كلما كان آدم عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا قضية اتفاقية صادقة كما أن قولنا
أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهدي موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمعنى
بمعنى تحقق المضمون في الواقع (قوله ولو في أحد الازمنة) كأنه أشار به الى أنه ليس المراد
موس الواقع في الماضي أو الحال كما في الضرورة بشرط المحمول حتى يكذب المثال الذى ذكره
الاتفاق) أى اتفاق الاتصال المذكور في المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا أو كان لكن

(قول اتفاقيتين) النسبة هنا وفي الزومية والعنادية لكل الى نوع الجزء ان قيل بأن اللزوم
الاتفاق نوع النسبة الاتصالية والانفصالية كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال بأن الشرطية
موجبة . والى قيد الجزء ان قيل بأنها كيفياتها وحكم بأنها تكون موجبة (قوله أى يكون) تنبيه
صدق التالى متصل بالكسر وصدق المقدم متصل به فالانصال ان كان مصدرا لمعلوم كما هو المتبادر
صدق التالى والا فصفة صدق المقدم وقس عليه الانفصال (قوله اتفاقا) كأنه اشارة الى أن الاتفاق
قضية القضية (قوله والمراد بصدقهما) دفع لما يتوهم من أن المراد بصدقهما تحققهما معا في الماضي
كما هو المعتبر في الضرورة بشرط المحمول الواقع كما يدل عليه قوله قولنا الخ لا يدفع لحل صدقهما
مطابقة مضمونهما للواقع فانه مع دفعه بما مر في بحث النسب انما يناسب لو قال بدل قوله قولنا الخ
كما كان نوح عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا ليست قضية اتفاقية (قوله قولنا) أى
بمعنى النظر الى القيد بحث اذ المعلوم كونها اتفاقية مطلقا لا اتفاقية خاصة . ولعله مبنى على أنه يكفي
أن يكون الفرع عليه علة ناقصة (قوله واتفاقية) أى على تقدير كونه شرطية أو المعنى يمكن أن

الانسان موجودا وإما أن يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى
فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل أو بسلب ذلك الاتفاق وتسمى
خاصة . وقد يطلق على المعنى الأعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا للصدق
فرضا وان لم يصدق فى نفسه أو سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما فى قوله
كان الفرس كاتباً فالانسان ناطق . ثم المنفصلة مطلقاً أن كانت حاكمة بالانفصال فى

لا علاقة مشعورة أو الانفصال المذكور سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً أو كان لكن لا من نوع
نوعه لكن علاقة مشعورة (قال العنقاء موجوداً) هذا فى الحقيقة وأما فى مائة الجمع فكذلك
الامى اما أن يكون هذا كاتباً أو أسود وفى مائة الخلو فكتة ولنا له إما أن يكون هذا كاتباً أو لا
(قال وقد يطلق) أى بالاشتراك اللفظى (قال فرضاً) أى فرض ممتنع كثال المصنف أو غير
كلما كان العنقاء موجودا كان الانسان ناطقاً أو واقع كثال الاتفاقية الخاصة (قال وان لم يصدق
بالمعطوف عليه المقدر إلى الاجتماع مع الاتفاقية الخاصة وبالمعطوف المذكور إلى الاتفاقية
المنفصلة مطلقاً) لا بشرط شئ

يكون اتفاقية فلا يرد أنه يمكن جعل إذا ظرفية فلا تكون شرطية فضلاً عن كونها اتفاقية (قال قد
قد يقال المعلوم سابقاً كون المتصلة الاتفاقية ماحكم فيها باتصال صدق التالى للمقدم اتفاقاً أو بسلب
يعم الاتفاقية العامة والخاصة فلا وجه للتخصيص الا أن يقال اراد بهذا المعنى المستفاد من
الضعف والمثال (قال على المعنى الاعم) أى فى الإيجاب إذ الاتفاقية العامة السالبة أخص من
الاتفاقية الخاصة السالبة (قال باتفاق صدق) أى صدقه فى ذاته وان لم يصدق على تقدير صدق
أو بشرط صدقه على ذلك التقدير كما هو المتبادر لقولنا لو لم يكن الحمار ناهقاً كان ناهقاً اتفاقية على
دون التالى (قال فرضاً) لو قال ولو فرضاً لكان فى كلامه إشارة إلى مادة اجتماعها مع الاتفاقية
ومادة افتراقها عنها بلا حاجة إلى قوله وان لم يصدق فى نفسه (قال اتفاقية عامة) ومنها أما
ديباجات الكتب قاله عصام الدين (قال ثم المنفصلة) أى لا بشرط شئ لا بشرط لاشئ والاشئ
الشئ إلى ما ينافيه واجتماع المتنافيين . ولا بشرط شئ والا لزم تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره المستلزم
القسم قسماً وقس عليها كل ما وقع مقسماً (قال مطلقاً) أى عنادية أو اتفاقية (قال حاكمة) أى محكومة
بفقيه يجوز كما فيه قوله تعالى (من ما يوافق) (قال فى الصدق) ربما يقال ان هذا يستلزم كون الشئ
الحقيقية الموجبة قضيتين لاشتمالها على ادراك وقوع الانفصال فى الصدق ووقوعه فى الكذب .

واعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
لم يحكم بالثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب
في اول حكم يثبت منها كذا ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
ار لم يحكم بالثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب
في اول حكم يثبت منها كذا ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
منها كذا ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
المستبين الاول لكن لابد ههنا حيث وقع من تعريف المنقصة علم ان غير من المنقصة ان في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب
الاول منها بالثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب

فان اعدا ما حكم انما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
في اول حكم يثبت منها كذا ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
ار لم يحكم بالثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب
في اول حكم يثبت منها كذا ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
منها كذا ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة فاعلم ان ما في هذه الاصلية من ثمة
المستبين الاول لكن لابد ههنا حيث وقع من تعريف المنقصة علم ان غير من المنقصة ان في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب
الاول منها بالثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب بل يحكم بعدم الثقة في الكذب

له سه رتوم دوشمنه عالم قه زى سه يه ي ماينع الجبهه معه
 كه نه ركي تونه كه نه ركي له مو عالم نه كه نه چي بلكه م

٤٢٠

گوته ركي تونه كه نه ركي له مو عالم نه كه نه چي بلكه م

له

له سه رتوم دوشمنه عالم قه زى سه يه ي ماينع الجبهه معه
 كه نه ركي تونه كه نه ركي له مو عالم نه كه نه چي بلكه م

...

فصل في مائة
منه في الصدق والكذب
لا يلزم الفصلان
فصل في مائة
منه في الصدق والكذب
لا يلزم الفصلان

فقط أو بسلبه سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا وقد يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط فهما ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الجملة المرددة المحمول بل في مطلق التردد اذ التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون

وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى (١) قوله والكل لا يخلو عن أحدها في الاغلب وانما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول أهل المعاني تقديم المسند لكذا أو لكذا اذ ليس بين

الانفصال في الصدق والانفصال في الكذب وفي مانعة الجمع بالمعنى الاخص الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الاعم فان كلا من الحكم والمحكوم به أمر واحد ومن هذا ظهر أن أعمية مانعة الجمع بالمعنى الاعم من كل من قسمها بحسب الصدق دون المفهوم (قال وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظي (قال قيد فقط) أو بجعله قيدا للحكم (قال عنها) أي عن تعريفها (قال كما في المنفصلات) استقصائية

مشتلا على تصديقين فتكون قضيتين الا أن يقال الحكم الثاني لاستفادته من قييد الانفصال قيد لا يمتد متعلقه قضية (قال سميت مانعة الخلو) مثل بعضهم لها بنحو زيد إما أن يكون في البحر لا يفرق ويرد عليه أنه يجوز ارتفاع الجزئين بأن يكون في البر ويفرق في ماء الخوض فلا تصدق بوجه مانعة الخلو الا أن يحمل البحر على الماء المفرق أو يراد بالفرق التوغل في ماء البحر أو يراد بالجزء الثاني أن لا يفرق فيه وكأنه لهذا عدل عنه المصنف (قال نحو اما أن يكون) إشارة الى أن كل مادة يصنف فيها منع الجمع بصدق بين تقيضي جزئها منع الخلو (قال الاخيرتان) أي الاسمان الاخيران والثابت لمراعاة اللفظ. وفي قوله عنها استخدام (قال على المعنى الاعم) وتكون كل منهما أعم من وجه من الأخرى وأعم مطلقا من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المعنى في التقسيم (قال قيد فقط) أي عن تعريفها وأما جمل فقط قييدا للحكم فهو لا يجعل التعريف للمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية الا أن يحمل الشمول على التحقق في مادتها (قال ويجرى جميع) أي جنس كل منها فلا ينتج أنها انما شرطية فلا تجرى في غيرها (قال بل مطلق التردد) أي ذى التردد أو المراد بقوله في الجملة في زبد والالزم اختلاف معنى الجريان بالنسبة إلى مدخول بل وما قبله (قال كما في المنفصلات) أشار بالكلام إلى تالي المتصلة المركبة من مقدم جملة ونال منفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ما هي قضية بالفضل واللام

قعدة المنفعة الثانية
 في التكاثر في قعدة الحلية في الموضع
 ثلثت احد الاربعين صاغة
 (٢٣٧)
 قعدة التكاثر في قعدة الحلية في الموضع
 ثلثت احد الاربعين صاغة
 (٢٣٧)

بمجرد أن المحولة على شيء كما في الحملات المرددة المحمول. وفي التقسيمات وغير
بما في سائر القيود والكل لا يخلو عن أحدها في الأغلب. وقد يكون كل من
التفصلات ذات أجزاء ثلاثة فصاعدا

بين منع جمع لما قالوا لا تراحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما أو لا منع خلو لأنهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكروه بطريق الترديد (١) (قوله كل

(١) قوله (قوله أو لنكتة) كذا بأسل الحاشية ولم يوجد المكتوب عليه في النسخ التي بأيدينا

الحكم في الشرطية مطلقا ان كان
شرطية

ان يكون وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أو الأربعة كما في المثال المذكور فان العدد الواحد لا يتألف من مجموع الاقسام الثلاثة وإن خلا عن اثنين منها (١) (قوله العدد إما الخ) لأن الجمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الأربعة . أو زائد عليه كاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثا أربعة وربعا ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائدة على اثني عشر . أو مساو لها كالسنة فان نصفها ثلاثة وثلاثا اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا . وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبني عليه

ان صرح قد زكبت المتصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وانهم كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلتين تأمل وأنهم كما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار كان الشمس طالعة كان النهار موجودا فؤلف ظاهرا وخفيا من جزئين وانهم كان الثاني منهما مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أي متصلة أو

(أنه بل يكفي الخ) بأن يكون تقيض أحد الأجزاء مساويا لمعين البواقي فكون مركبة من الشيء . بنيف (قوله فان العدد الواحد) منقوض باحدى عشر الا أن يجعل العدد على ماله كسر (قوله لأن الخ) إن كان في التعليل نشر مرتب فانما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص ناقص عن كونه والزائد مازاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمى ناقصا والناقص زائدا تسمية للكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كمن ابتدائية فيصدق العدد بما له مجموع الكسور التسعة كالفين وخمسمائة وعشرين وبما يكون له منها كثال المصنف (قوله وثلاثا أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذنا من مخرج وكان عدد أحدهما مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لمعين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا لا ينبغي لأهل الحساب فحمله على ما أرادوه ليس لأن مساواة العدد للعدد المفاخر غير موجودة ولغفه لأنها تقتضى المفاخرة بين المتساويين لانه ان أريد المفاخرة الاعتبارية بينهما فسلم وغير مفيد لثقتها هنا . أو الذاتية فمنوع . كيف ولو كانت شرطا لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجمعة لئلا يكون المثال مصنوعا فاللام في قوله العدد للعهد أي العدد الصحيح المنطق اما الخ فلا يرد أن سم كون الكتاب من علم الحساب وإطلاق العدد يعينان ارادة المعاني اللغوية (قال ثم الحكم) الاخصر

طريق ملائمة من غير ان ينافي مع مقتضىها وان لا يوجب في غير المصلحة ما لا يتبع
 هذا الذي هو ما قلناه في المصلحة العامة (٢٤٠)

على جميع الازمان والامكانات الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت متممة في قسم
 فكلية. أما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلا ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو
 والبتة. وأما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة. ودائما ليس او على بعضها المطلق غير
 أما موجبة وسورها فيهما نحو قد يكون. وأما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون او على
 بعضها المعين فمخصصة نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا

منفصلة (قال على جميع) على هنا وفيها عطف عليه بنائية (قال في نفسها) كوضع فاعية زيد في
 كان زيد حمارا كان حيوانا فان هذا الوضع وان كان متمم في نفسه لكن ممكن الاجتماع مع المقدم (قال
 نحو كلا) مما يفيد عموم الازمان لفة والامكان اصطلاحا بخلاف نحو من وما وأين وجبنا فان القيود
 المصدرة بها مهيئة (قال نحو قد يكون) نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
 يكون الشيء حيوانا أو انسانا الاتصال في الاول على وضع الناطقية والآ تفصال في الثاني على

الانساب بالجزاء ثم الشرطية ان حكم فيها على الحكم ثم الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع قوله في الشرطية
 من ظرفية الكل للجزء. ويمكن حمله على الأذعان أو نسبة بين بين (قال والامكان) ذكرها لأن
 الازمان أمر ثابت لفة وعموم الامكان معتبر عند المناطقة في كاية الشرطية وعموم الامكان لا
 عموم الازمان لأن الزمان معتبر بالفعل والوضع معتبر بالامكان فيجوز نبوت حكم الشرطية في
 الامكانات الممكنة دون الازمنة بأن يمنع حصول المقدم في بعضها وبالعكس لأنه يجوز تحقق الحكم
 جميع الازمان وعدم تحققها باعتبار بعض الامكانات الممكنة فبين الله وبين عموم من وجه بحسب التحق
 ثم المراد بكون الحكم في جميع الازمنة مقارنته اياها فلا ينفق التعريف الضمني الموجبة الكلية
 يكون موضوع المقدم فيه غير زمني نحو كلما كان الله موجودا كان عالما أو نفس الزمان نحو كلما كان
 موجودا كان الفلك متحركا (قال نحو كلما) المراد بنحوها كل اداة تفيد عموم الازمان لفة والامكان
 اصطلاحا فان لم تكن كذلك كن وما وأين فالقضية المبسوطة بها مهيئة نحو أين تكن أكن (قال ومن)
 هذا ظاهر في العموم بخلاف كلما ودائما (قال نحو دائما) وقد يكون سور المتصلة (قال نحو ليس
 المتبادر منهما كونها دالين على رفع الایجاب الكلي مطابقة والسلب الجزئي التزاما. نعم لو خالفت الجازمة
 الاعتبار لصح التمثيل بهما فلو قال نحو البتة ليس ودائما ليس لكان أحسن (قال أو على بعضها)
 يقل أو على بعضها مطلقا مع أنه أخصر لئلا يتوهم كون قيد الاطلاق للاطلاق بأن يؤخذ البعض لاشارة
 شيء لا للتقييد بأن يؤخذ بشرط شيء هو عدم التعين (قال نحو قد لا يكون) وكذا نحو ليس كلما وليس

طريق الحكم بالاعتبار
 جميع الامكانات الممكنة
 فمقتضى بعض الازمان بان
 يجوز حصول المقدم متعملا
 بعض الازمنة فانه
 المحقق عيبه تبرره

نفسه كالمصدر بلفظ. ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاجمال هناك فيجربى فيها
 الجوريات الاربع وما فى حكمها أيضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واورضاعه
 الحليات باعتبار افرادة * وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالى مساويا
 ومنه لان زمره من جميع الارزمنة والارزمنة شخصية صادرة

فبما مثلاً. ومثال قد لا يكون أيضا هذان المثالان لكن بعكس الوضعين السابقين (قال بلفظ ان
 أى فى المتصلة (قال بدون الخ) حال من لفظ أو من ضمير المصدر (قال فيجربى فيها) أى
 مرتبة متصلة أو منفصلة (قال وما فى حكمها) من الشخصية والمهمة (قال أيضا) أى كما تجرى فى الحليات
 (لكن) الجريان فيها أى الشرطية (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال التالى مساويا) أى فى

مما يكون أداة السلب داخلية على سور الايجاب الكلى فيدل على السلب الجزئى بالالتزام ورفع
 الكلى بالمطابقة (قال أو على بعضها) أقول ان كان ضمير بعضها هنا وفيما سبق راجعا
 لالزمان انجب أن المعتبر فى الجزئية بعض الأزمان وبعض الأوضاع معالا إحداها إلا أن يقال
 كقول أحدهما لأن بعضيتها لاعلى التعيين يستلزم بعضية الأخرى وأنه يستلزم أن لا يكون نحو
 زمان جفتى راجبا أكرمك مما حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان شخصية وقد
 من عبد الحكيم بأنها . شخصية أو البها وإلى الاوضاع ينتجه مع الابراد الثانى أنه مناف لتقبلهم
 شخصية بنحو ان جفتى اليوم أكرمك مما حكم فيها فى زمان معين بلا تعرض للوضع . أو إلى الأوضاع
 فانها الابراد الاول والثالث (هذا) والاخصر أو المعين (قال وإلا فهلة) فثبت أن ما حكم
 بها على جميع الأزمان بلا تعرض للأوضاع أو بالعكس والى حكم فيها على وضع معين فى جميع الأزمان
 بالعكس من المهمة وليس كذلك إلا أن يقال التقسيم الشرطية الممكنة المعبرة والأولان ليسا بمعتبرين
 من عبد الحكيم من اصطلاحهم على اعتبار الاوضاع فى مفهوم الشرطية مع الأزمان المعبرة فيها
 حسب الفقه والأخيران ممتنعان لأن عموم الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان والوضع المعين ان تقي
 نفسه كان جميع الأزمنة زمانا له فيتعين زمانه وان تجدد بحسب الأزمنة لم يتعين . تقي أن كلامه
 يربح فى عدم وجود القضية الطبيعية فى الشرطيات وهو كذلك عند الجمهور (قال ولو بدون تعيين)
 أن كون القضية المصدرية باحدى هذه الثلاث مهمة إذا لم تكن مصاحبة لتعيين الخ (قال لكن فيها)
 ليس على أنه ليست كلية الشرطية باعتبار كلية المقدم والتالى والام يكن قولنا كلما كان زيد انسانا كان
 زمانا قضية كلية كما أن كلية الجزئية ليست باعتبار كلية المحكوم عليه أو به وإلا لكان قولنا زيد
 انسانا والانسان نوع كئيتين (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال مساويا) أى بحسب التحقق

للمقدم أو أعم منه مطلقا . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي . ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي . والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبه الكلية وإنما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما

التحقق وكذا في البواقي (قال أو أعم منه) مثالها في الزومية ظاهر وأما في الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الجار ناعقا وكلما كان الشيء فلما أعظم كان منحركا وان منع عبيد الحكيم كون نالى الاتفاقية أعم (قال مطلقا) أى وتكذب فيما كان النالى أخص مطلقا أو من وجه أو مباينا (قال ومن مانعة الجمع) أى العنادية وكذا مانعة الخلو (قال تباين كلي) كالشجر والحجر وكتب أيضا أى بشرط أن لا يكون بين تقيضيهما تباين كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأخص أو لا بشرط شيء أن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأعم وقس عليه قوله الآتى بين تقيضيهما الخ (قال ومن مانعة الخلو) لم ينرض للحقيقة لأنها لكونها مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبتها الكلية لا تصدق إلا فيما كان بين عيניהما وتقيضيهما تباين كلي كالزوج والفرد (قال تباين كلي) كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا انسان (قال السالبة الكلية الخ) والمراد من السالبة الكلية منها ما توجه السلب فيه إلى الاتصال لا إلى اللزم

سواء تساوى محولاهما بحسب الحمل أولا (قال تباين) أى مطلقا ان كانت مانعة الجمع بالمعنى الأعم وبشرط العموم من وجه بين تقيضيهما ان كانت بالمعنى الأخص وقس عليه مانعة الخلو (قال تصدق في مادة) أى لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هنا لكان أخصر وأقاد الحصر صريحا واستغنى عن قوله الآتى وإنما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية (قال وإنما تصدق) أقول هذا الحصر بالنسبة إلى قوله ومن مانعة الجمع الخ يخالف لما قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عيניהما منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس وهذا ان توافقا ايجابا وصليا وإلا فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فإن يقتضى صدق نحو ليس دائما ما أن يكون هذا الشيء لاحجراً أو لاشجراً سالبة كلية مانعة الجمع مع أن بين جزئيهما عموما من وجه ونحو ليس دائما ما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً مانعة الخلو مع أن بين تقيضيهما عموم من وجه إلا أن يخص قولهم والا فالصادقة الخ بما إذا اختلفا في الكم أيضا . بقى أن السالبة الكلية من مانعة الجمع صادقة فيما كان المقدم أخص مطلقا فتصدق من مانعة الخلو بين تقيضيهما لما مر فى كلامه قصور فتأمل (قال ومن مانعة الجمع) أقول لم يقل ومن مانع الجمع والخلو فيما كان بينهما مساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر في الأولى المساواة بين المعينين بالذات وان استلزم المساواة بين التقيضين لأن تقيضى المتساويين متساويان وفي الثانية بالعكس (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشيء والممكن العام . والجواب أنهم يرفعان عن الالشيء من حيث أنه تقيض الشيء فتصدق

على. ومن مائة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مائة الخلو فيما كان بين تقيضيهما
 والواجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد التي كذب فيها سالبته الكلية
 الشرطية في الاصل قضيتان إما حليتان كالمثلة المتقدمة أو متصلتان نحو كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن
 الشمس طالعة او منفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
 دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او لا يكون او مختلفتان فهذه ستة اقسام

والان تصدق كل من الزومية والاتفاقية في مادة المساواة كالعموم المطلق لصدق الاولى في
 الانسان وناهية الحمار والثانية في انسانية الشيء وناطقيته وكذا المراد في مائة الجمع والخلو
 الب إلى الانفصال لا إلى العناد والاتفاق والافتصادان في غير ما ذكره المصنف (قال تباين
 كل فرد والشجر والحجر (قال مساواة) كانبانية شيء وناطقيته فتكذب فيما كان بينهما
 مطلق كالانسان والحيوان أو من وجهه كالحيوان أو الابيض أو تباين كلى كالشجر والحجر (قال
 مائة الخلو) يعلم من حال مائة الجمع ومائة الخلو أن السالبة الكلية من الحقيقية لاتصدق إلا فيما
 لا يمكن من العيين والتقيضين مساواة. ثم لا يخفى أن مساواة العيين يستلزم مساواة التقيضين فلو
 لم يكن مائة الجمع الخ ومن مائة الخلو الخ ومن المنفصلات الثلاث فيما كان بينهما مساواة لكفى
 أن لا كان الانفصال والتنافي في مائة الجمع بين العيين وفي مائة الخلو بين التقيضين عدل عن
 (قال مساواة) كاللا انسان واللائق فتكذب فيما كان بين تقيضيهما عموم مطلق أو من وجه

مائة الخلو كلية (قال مساواة) قد يقال هذا مناف لما قالوا إن سالبة كل من مانتي الجمع والخلو
 من مادة موجبة الأخرى. ولما قالوا إن بين موجبيهما تباينا كليا لأن التساوي بين شيئين
 لا يعدم تركبهما من أكثر من جزئين وقد يقال أنه مبني على الغالب (قال في الأصل) الأولى تأخير
 قضيتان (قال إما حليتان) ينتقض الحصر بنحو ان جاءك زيد فأكرمه فان التالي هنا مركب
 من الموضوع في المقدم والتالي وهما حليتان في اطلاق المتصلة عليهما مسامحة وقس عليه مثال المنفصلتين
 فهذه ستة اقسام) أي أولية فلا يرد أن كلاما من المحلية والمتصلة والمنفصلة يكون مقدا وتاليا فيكون
 المنفصلتين ستة والمجموع تسعة لأنها اقسام ثانوية على أنه يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه

إلا أن أدوات الاتصال والانفصال أخرجهما عن حد القضية بالفعل وهما أيضا إما صادقان
نحو كلما كان زيد أنسانا كان حيوانا أو كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا أو مختلفتان بأن
يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا أو بالعكس كعكس الأخير
مستويا (١) لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية لا تصدق (٢) في الرابع بل مختصة بالثلاثة

(١) قوله لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية الخ أقول هذا ما قالوا لكن جريان
الاحتمالات الأربعة في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الأول
كلام ظاهري والتحقيق أن مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقين

أو تبان كلي (قل وهما أيضا) أي طرفا المتصلة الزومية الموجبة • وقد يقال إن هذا التقسيم مجرد
محتملات مطلق الشرطية فالضمير راجع إلى طرفي الشرطية مطلقا (قال اما صادقان) أي فقيتان
صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا في الأقسام الثلاثة الآتية (قال كعكس الأخير) نحو قد يكون إذا
كان زيد حيوانا كان فرسا (قال الكلية) بخلاف الجزئية (قال من المتصلة) أي بخلاف المتصلة
بأقسامها الثلاثة (قال الزومية) بخلاف الاتفاقية العامة • وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمعنيين (قال
في الرابع) فيلزم أن تصدق فيه السالبة الجزئية لئلا يلزم رفع النقيضين. ولما علم من قوله المار كعكس
الأخير الخ صدق الموجبة الجزئية فيه يعلم أنه لا يصدق فيه السالبة الكلية أيضا دفعا لجمع النقيضين
(قال بالثلاثة) كما مر من الأمثلة (قوله هذا ما الخ) أي الفرق بين الكلية والجزئية من الموجبة المتصلة
الزومية في القول بأن الأولى مختصة بالثلاثة الأولى والثانية تجري في الاحتمالات الأربعة (قوله منها)

القضية المركبة من المختلفين سنة أقسام (قل إلا أن) بيان لفائدة قوله في الأصل (قال وهما أيضا) أي
طرفا مطلق الشرطية متصلة أو منفصلة • وحمله على المتصلة الزومية الموجبة بقرينة المثال لا يلائم قوله
المار وطرفا الشرطية الخ وقوله الآتي وأيضا طرفا (قال اما صادقان) أي في الأصل أو بعد التحليل واعتبار
الحكم فيهما فلا يرد أن هذا التقسيم مناف لقوله إلا أن الخ لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية
بالفعل (قل أو كاذبتان) أي قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قل كاذبان لكان أولى وكذا الكلام
في عديله (قال كعكس الأخير) أي كالتقضية الحاصلة من عكس الخ (قال لكن الموجبة) أي ولذا فيه
العكس بالمستوى (قوله لكن جريان) من إقامة الظاهر مقام الضمير فإن هذا هو المشار إليه بهذا (قوله
والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التي أوردها الشيخ أبو سعيد قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لن ندره
(٢٤٥)

نبه على اشبه المذكورة
اشبه المذكورة
بما هو شرطه

عصا في ان الحوض لم يمتلئ
لا يجيء في الخلق لم يمتلئ
صادق

بمنطق عليه من أن التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا
من الفرنسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة الكلية الى الموجبة
بنية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان

المتصلة (قوله من أن التالي) حاصله أن التالي في هذا المثال حيوان بشرط شيء هو تحققه في ضمن
هبة لحيوان لا بشرط شيء * وقوله والا أي وان لم يكن التالي حيوانا بشرط الشيء بل كان حيوانا
بشرط شيء لم ينعكس الخ * ثم إن هذه الملازمة ممنوعة لجواز الانكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط
أنه لو صح ما ذكره لم يكن التالي أعم من المقدم ولا المحمول أعم من الموضوع ولا الموجبة الجزئية
الوجبة الكلية ولا نعكس الموجبة الكلية بنفسها ولما احتاج إلى اشتراط كلية كبرى الشكل
أن (قوله في قولك) وكذلك إذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا بمنزلة ما ذكره (قوله لم ينعكس)
في صدق العكس * وكتب أيضا أي عكسا مستويا (قوله لأنه) أي زيدا الذي هو حيوان وهذا
للازمة (قوله انما يكون) هذا الحصر ممنوع (قوله اذا كان) أي زيد المذكور * وكتب أيضا
أن إذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ * وقوله لا اذا كان حيوانا أي لا اذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ

من جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه أن الحيوان في التالي ليس مأخوذاً بشرط شيء من التحقق
ضمن الفرس حتى ينتج الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق في ضمنه حتى يرد أنه
يمكن لا يصح عكسه بقولنا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا بل هو مأخوذ لا بشرط شيء الأعم
أن الأول كون الماهية المطلقة أعم من الخلوة فباعتبار تحققه في ضمن الشق الاول يصدق العكس وفي
ضمن الثاني لا ينتج الاختصاص بهما وبهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أي مقيد في
من الأمر بكون الحيوانية الثابتة له متحققة في الخ (قوله لا مطلق الحيوانية) أي ولا الحيوان في ضمن
الانسانية وقوله لا إذا كان حيوانا في ضمن الانسانية أي ولا إذا أريد مطلق الحيوان ففي كلامه
شك فلا يرد منع قريب قوله لأنه الخ مستفداً بأن المدعى في ارادة مطلق الحيوانية والدليل
أن عدم كونه حيوانا في ضمن الانسانية * بقي أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط
شيء فمع أن المستعمل له الحيوان المطلق ينتج أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس
لإيجاز ارادة المأخوذ لا بشرط شيء * وان أريد به ذلك ينتج منع الملازمة بمنع الحصر في دليلها اعني
بأنه لا يمكن أن يكون الخ كيف ويكون فرسا اذا كان حيوانا لا بشرط شيء (قوله والا لم ينعكس) قد يعارض

حيوانا في ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن
الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالي بل اطلق كان
اللزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجزئية وإن قيد يكون
التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفى

لا يقال مطلق الوجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بقال
من مطلق الوجبة كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية
بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة
من مطلق الوجبة

وشارة إلى أكبر وأصغر
صدق في هذه الصفة يستلزم
استلزام مطلق الكذب
لصحة صدق

(أوله لا تصدق) أي لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالي كاذبا لا امتناع أن يستلزم
لأن الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلأن اللازم
بأن الكاذب يستلزم كذب المزوم. وأما صدق الكاذب فلأن المزوم فيها صادق
من المزوم مستلزم لصدق اللازم (٣) (أوله مختصة بالصادقتين الخ)

(أوله والا لزم) أي يلزم اجتماع الصدق والكذب في المقدم والتالي إلا أن الأول في الأول
في الثاني بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجعل تدبر (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال
أي من المنفصلة) (قال بالصادقتين) أي اللتين لاعلاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هذا
بأن ظهور أن أول منع الخلو (قال كلية) بيان لمطلق (قال من المنفصلة) مثالها عنادية ظاهر واتفاقية
لا ينبغي الامي دائما أو قد يكون أما أن يكون هذا أسود أو كاتبا (قال بالمختلفتين) كون الجزئية
مختصة بما ذكره في المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأما بالنظر إلى الظاهر تصدق حقيقية

بأن الكاذب (قد يقال هذا الدليل جار في الجزئية فإن تألفت منهما كما قاله المصنف لزم تخلف الدليل
لأن عدم انعكاس الموجبة الكلية للزومية المركبة من مقدم كاذب وتال صادق أو عدم تركبها منهما
الجواب أن المراد بالاستلزام هو الكلي لا الجزئي بقرينة قوله والا الخ فإن كذب اللازم فيه لجواز
أنه أخص لا يوجب كذب المزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق اللازم فلا يجرى فيها (قوله
بأن اللازم) أي لأنه مساو للمزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوي
المراد بالخاص (قال الاتفاقية الكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التعميم من الاتفاقية العامة والخاصة
المنفصلة بالصادقتين (فلا تصدق في الثاني والرابع) (قال بالمختلفتين) أي بالصادقة والكاذبة دائما
الاتفاقية مطلقا وفي العنادية الكلية وعلى بعض الأوضاع في العنادية الجزئية وإن كانتا صادقتين على
مع آخر كأن تألف من عين الاعم وتقبض الاخص نحو قد يكون هذا الشيء حيوانا أو لا انسانا
المتبعضين عليه كأن تألفت من عين الاخص وتقبض الاعم وكذا الكلام في مانع الجمع والخلو
من مانعة الجمع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانع الجمع والخلو تصدق في مادة المنفصلة الحقيقية.

بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المقدم صادقا أولا ان كانت اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقتين) لان مالا يجتمعان في الصدق عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا كاذبتين أو تكون إحداها صادقة والاخرى كاذبة كما أن مالا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداها صادقة والاخرى كاذبة

من صادقتين كأنما الجمع نحو قد يكون إما أن يكون زايد حيوانا أو لافرسا في الحقيقية أو انسانا في مانعة الجمع لتحقق العناد الحقيقي والجمعي في المثال الأول على وضع الصاهلية فقط والجمعي في الثاني على وضع الناهقية أيضا وعن كاذبتين أيضا كأنما الخلو نحو قد يكون إما أن يكون زيد لاحيوانا أو فرسا في الحقيقية أو لافرسا في مانعة الخلو لتحقق العناد الحقيقي في الأول والخلوى في الثاني على وضع تخصيص الحيوان بالصاهلية كالخلوى في الثاني على وضع التخصيص بالناهقية (قل بغير الصادقتين) سواء كانتا كاذبتين أو إحداها كاذبة والاخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبتين. وعليه نفس قوله الاكثي بغير الكاذبتين (توهم الصدق) كافي مانعة الجمع (قوله أو اتفاقا) إلا أن مالا يجتمعان في الصدق اتفاقا يخص بالكاذبتين كقولنا للرعي الأمي إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً كما أن مالا يجتمعان في الكذب اتفاقا يخص بالصادقتين كقولنا للرعي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتباً. وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقا حقيقية ليست إلا (قوله في الكذب) كأنما الخلو (قل طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فيها بالمعنى الاعم والمقصود بيان وادعها بالمعنى الاخص وجعل المعنى مختصة بقسم من أعمى الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قل ومن مانعة الجمع بالكاذبتين ومانعة الخلو بالصادقتين لكان أخصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الآتي إما أن يكونا صادقتين (قوله والاخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هنا وفي مانعة الخلو انما يجري في العنادية (قل وأيضا طرفاها) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة التامة الخيرية المأخوذة في طرفها بالقوة وما سبق تقسيم لما باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة للواقع وعدمها فالاولى تقديم هذا التقسيم (قل كطرفي الخ) فيه اشعار بأن طرفي المحصلة والمعدولة تكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية لا ممنوع. ولعم

المعدولة إما موجبتان كما سبق أو سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار
وجودا أو مختلفتان نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا . ولا عبرة في
باب الشرطية وسلبها بإيجاب الاطراف وسلبها أيضا بل بوقوع الاتصال والانفصال ولا
وعهما فالحكم بلزوم السلب

أن لا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن يكونا صادقتين أو يكون أحدهما صادقة
والأخرى كاذبة

والثانية موجبة أو سالبة (قال والمعدولة) أى من الحلية (قال في ايجاب الخ) يعنى أن الايجاب والسلب
يكون الشرطية واقعة أو لا واقعة أيضا من الاعراض الأولية لها بل هما من الأعراض اللاحقة لها
وعلة الجزء الذى هو النسبة بين بين لا الجزء الذى هو أحد الطرفين على سبيل منع الخلط ويجوز أن
يكافئ معنى إدراك الوقوع واللاوقوع على أن يكون قوله بل بوقوع الخ على حذف المضاف أى بل
بوقوع (قال بلزوم السلب) أى للسلب أو للايجاب كالحكم بلزوم الايجاب لأحدهما ايجاب
بقرينة وسلب اللزوم أى لزوم السلب أو الايجاب لأحدهما سلب . ثم ان كلا من السلبين المضاف اليه
ينضاف إلى اللزوم بمعنى اللا ووقوع وان الافيد الاوفق بالفرع عنه أن يقول فالحكم بوقوع انصاف
لسلب أو انفصاله ايجاب وبسبب الاتصال سلب إلا أنه أراد أن يشير إلى أن السالبة اللزومية ماحكم
بها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب بخلاف السالبة الضرورية فانه ماحكم فيها بضرورة السلب لا بسلب

لايجاب والسلب من الحالى والأولى أو الحقيقى والصورى وعمت المعدولة من الموجبة السالبة المحمول
كأن له وجه ما به بقى أن كلامه ظاهر فى عدم جريان العدول والتحصيل في الشرطية وهو كذلك عند
بد الحكم خلافا اعصام (قال إما موجبتان) قد يقال المحصر بالنسبة إلى المشبه به منقوض بنحو زيد
ثم زيد انسان ولو أريد من الايجاب الصورى (قال ولا عبرة) يعنى ليس الوقوع واللاوقوع عارضين
لشرطية بواسطة عروضهما التقديم والتالى بل عارضان لها بواسطة العروض للنسبة بين بين فالمراد بالايجاب
السلب الوقوع واللاوقوع (قال فالحكم) هذا فى اللزومية والحكم باتفاق السلب ايجاب وبسلب
اتفاق سلب . وكذا الحكم بوقوع عناد السلب ايجاب وبسلب العناد سلب . هذا والاخصر الأشمل
أن يقول فالحكم بوقوعهما ايجاب وبلا وقوعهما سلب (قال بلزوم السلب) أى بوقوع لزومه لتقديم
الايجاب أو سلب صورى فلا يرد أن قضيته عدم الفرق بين الموجبة اللزومية والموجبة السالبة المحمول
لضرورة ولا نقض تعريف ايجابهما بالحكم بلزوم السلب فى السالبة الضرورية لأن اللزوم فى
آخرين هو الموضوع على أن المراد بالحكم هو الصريحى والحكم بلزوم السلب فى الأخيرة ضمنى

إيجاب وبسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي (١) بتقديم أداة السلب على أداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ^{هو تنبيه} كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال . فيبينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع

(١) (قوله بتقديم أداة السلب الخ) لم يقل وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كلية دون دلالة التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع التأخير كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم أن يكون الليل موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يجزى صمرو ويحتمل أن يكون موجبة إن كان بمعنى يلزم أن لا يجزى صمرو. وأن

الضرورة كما مر (قال ايجاب) بمعنى إدراك الوقوع (قال سلب) بمعنى ادراك الالاقوع (قوله لان دلالة) أى دلالة تقديم أداة السلب على أداة الشرط على كون الشرطية سالبة (قل لا يلزم) بأن لا يمكن أحدهما نقيض الآخر أو مساويا لنقيضه أو أخص من نقيضه * والحاصل كل حكمين ليسا مادة المرجية الكلية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين (قال من فرض) فرض ممكن (قال محال) سواء لزم من فرض انفكك أحدهما محال كإنسانية زيد وناطقيته أولا كئثال المصنف (قل فيبينهما) سواء كان بينهما لزوم كلى أيضا على جميع الأوضاع كإنسانية شئ وناطقيته أولا كئثال المصنف للكليتين (قل لزوم جزئي)

(قوله لم يقل وتأخيرها) أقول فيه ابحاث * الاول أنه مناف لما مر في بحث المدول والتحصيل حيث قل بتقديم رابطة الايجاب على أداة السلب في المدولة وتأخيرها في البسيطة وبهذا يفرق بين مرجية الشرطيات وسالبتها * واعتبار غالبا فيما مر يأباه سوقه الثانى أن النفي في المثال الاول لتوجهه الى اللزوم الذى هو نوع الاتصال أو جهتها مقدم على أداة الشرط حكما ولا مانع من تعميم التقديم في الفرق . الثالث أنه يسقط احتمال المثال الثانى للمعنى * الثانى عن الاعتبار أنه يستفاد منه عرفا ودوقا أنه لا يجزى صمرو لا أنه لا يلزم أن يجزى * الرابع أنه قضية اتفاقية لازومية كما يشعر به (قوله بمعنى يلزم) وإلى هذه أشار بالتأمل (قال كل حكمين لا يلزم) بأن لا يستلزم اجتماعهما اجتماع النقيضين فهذا احتراز عن مائة الموجبة الكلية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين (قال من فرض اجتماعهما) أى لم يمنع اجتماعهما سواء كان واجبا كاجتماع إنسانية زيد وناطقيته فيثبت بصدق الموجبة الكلية والجزئية في اللزومية ولا يصدق سالبتهما منها أو غير واجب فيثبت بصدق الجزئية من الموجبة والسالبة دون الكلية منها (قال فيبينهما لزوم جزئي) أقول ان أراد اللزوم الجزئي مطلقا ولو فرضيا فلم لكن يتجه أنه لا يتأتى

سنة (١) هو وضع وجوده مع الآخر وإن لم يجتمعا في الواقع أصلا كوجود الانسان
وجود الغفاه (٢) فلا تصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وإن صدقت من الاتفاقية

ون سالبه ان كان هو بمعنى لا يلزم أن يجي صمرو فتأمل (١) (قوله هو وضع وجوده
الآخر) إما بان تقتضيها علة واحدة أو بان يكون بين عليهما اقتضاء بوجه لان ذات

ان لا يكون بينهما عناد كل حقيقي أو جمعي (قل وضع وجوده) بيانية (قل مع الآخر) أى
مع الزوم لا الاتفاق (قال وان لم) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق الزوم أو الاتفاق
جزئياً كإنسانية شئ وناطقته وناطقة الانسان وناطقة الحمار (قل يجتمعا) أى بالفعل (قل أصلا)
في الزوم والاتفاق ولا كليا ولا جزئياً كثال المصنف (قل هناك) أى في الحكمين المذكورين (قل
الكلية) وإلا لزم جمع النقيضين ولعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال
يطلب الزوم الكلي فلا يصدق هناك الزوم الجزئي وإلا لزم جمع النقيضين (قل وان صدقت)
أنه قد لا تصدق هناك السالبة الكلية الاتفاقية كناطقة الانسان وناطقة الحمار (قل من
يقول) كالمثال المذكور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولي علتين متضابتين لكن قل عبد
الحكم ان هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والثالث الأول (قوله لأن ذات) فتأمل أن يقول لو

من السالبة الكلية من اللزومية إلا بمعنى عدم صدق سلب الزوم الفرضي كليا وهو خلاف معناها
فان ولا حاجة حينئذ في دفع الابراد الآتي إلى قوله في الحاشية إما بان تقتضيها الخ ويمكن تحقيقه
في النقيض بتعميم الفرض من فرض المحال وغيره أو الزوم الجزئي تحقيقاً فيرد أنه يشترط فيه مدخلة
فهم في اقتضاء التالي كما صرح به وهي منتفية في الحكمين المذكورين على إطلاقه ولو جعل قوله بأن
تتبعها الخ قيداً لم يصح قوله وان لم يجتمعا الخ لأن المراد باقتضاء علة لهما ارتباط أحدهما بالآخر
لست بمنع الانتكاس بينهما نعم لو قل فليس بينهما عناد كل لجواز الاجتماع على بعض الخ لصح (قل
مرد) أى أحد الحكمين (قل السالبة الكلية) أى لصدق الموجبة الجزئية من اللزومية سواء
صدقت الموجبة الكلية منها وحينئذ لا تصدق سالبها الجزئية لئلا يلزم اجتماع النقيضين أولاً (قوله إما
تقتضيها) أى كان فعمل ما كان المقدم والتالي على معلول واحد بأن تكون إحداهما تامة والآخرى
شعبة أو على معلولين متضابيين أو الشرط علة مضائف الجزاء أو بالعكس لكن قل عبد الحكم ان
لهذه الصور الأربع كالصورة الأخيرة المصورة بأن يكونا معلولي علتين متضابتين مجرد مصاحبة
(قوله علة واحدة) أى بجهة واحدة إذ لو كانت مقتضية بمجهتين لكان وضع وجوده مع الآخر بطريق

وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكك أحدهما عن الآخر محال فليس بينهما لزوم كلي
والله لم ينفك أحدهما عن الآخر أبداً كمنطقية الانسان وناهية الجمار لجواز الانفكك
على بعض الاوضاع الممكنة

كل منهما لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لا اللزوم
بناء على أن مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكك (٢) قوله فلا تصدق هناك

كفي للزوم الجزئي بين الحكمين المذكورين عدم إياه ذات كل منهما عما ذكره (كفي لانقضاء اللزوم الكلي
بين معلولى علة واحدة كوجود النهار وإضاءة العالم عدم إياه ذات كل منهما عن وضع وجودهما بعلتين
ليس بينهما اقتضاء بوجه فلا يصدق هناك الموجبة السكينة من اللزومية مع أنه خلاف ما قرره قديمهم
(قال لا يلزم) بأن لم يكونا معلولى علة واحدة ولا ما جعل مقدمهما معلولا للآخر ولا علة تامة أو جزئية
أخيراً منها له قافهم (قال من فرض) فرض ممكن (قل أحدهما) أى كل منهما فلاضافة للاستفراق (قل
محال) سواء لزم من فرض اجتماعهما محال كالزوجية والفردية والشجرية والحجرية أولاً كمثل المصنف
(قال لزوم كلي) سواء كان بينهما لزوم جزئي كمثل المصنف أولاً كالزوجية والفردية (قل وان لم ينفك)
إشارة إلى أنه قد ينفك كل منهما كالزوج والفرد والشجر والحجر أو أحدهما كحيوانية الشيء عن انسانيته
في قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً (قل أحدهما) أى شيء منهما

الاتفاق (قوله لا يأتي) أى يقتضى مثل الخ فهو من ذكر اللازم وإرادة المزوم فلا يرد ما قيل إنه لو كفى
عدم إياه كل منهما عنه للزوم الجزئي لكفى لانقضاء اللزوم الكلي بين معلولى علة واحدة عدم إياه كل
منهما عن وضع وجودهما بعلتين لا اقتضاء بينهما فلا تصدق هناك الموجبة السكينة من اللزومية مع أنه
خلاف المقرر . وما يقال إن عدم إياه كل لا يقتضى الاجتماع فضلاً عن اللزوم الذى هو المدعى لكن يتجه
منع اقتضاء كل منهما لهذا الوضع ومنافاته لقوله وان لم يجتمعا الخ (قوله بناء على الخ) قيد النفي لالتمس
(قوله بامتناع الخ) أى ولا امتناع له فى هذين الحكمين (قل انفكك أحدهما) عموم السلب فى لباس
سلب العموم أى شيء منهما فلا يتجه أن حيوانية شيء وانسانيته مما لا يلزم من فرض انفكك أحدهما
عن الآخر محال مع اللزوم الكلي بينهما (هذا) ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض انفكك
أحدهما عن الآخر محال فبينهما لزوم كلي فلا تصدق هناك السالبة الجزئية من اللزومية ولا الموجبة
الحقيقية وممانعة الجمع كلية أو جزئية وان صدقت من ممانعة التلوي (قال فليس بينهما) وبينهما عند جزئي
على رأى المصنف (قل لزوم كلي) سواء تحقق اللزوم الجزئي أولاً خلافاً للكاتبي حيث ادعى اللزوم

وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من الزومية.
 من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

الكلمة الخ) لان معنى تلك السالبة أن لا يوجد لزوم على شئ من الاوضاع
 وقد وجد على بعضها (١) (قوله هو وضع وجوده بدون الآخر) مبنى أيضا على
 أن لا يكون بينهما ولا بين علمتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
 يمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه أيضا (قوله
 الكلام في العنادية الى آخره)

وضع وجوده) بيانية (قال بدون) أى بطريق العناد لا الاتفاق (قوله اقتضاء بوجه) أقول مجرد
 من إزائقاء الاقتضاء بين الحكمين وبين علمتهما غير كاف لدفع الإبراد الآتى بل لابد من ضمنية
 بين أحدهما وتقيض الآخر أو بين علمتهما أى الاحد والتقيض المذكورين اقتضاء فان حاصل
 أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم الكلى المستلزم
 الجزئى (قل فلا تصدق الخ) بل تصدق السالبة الجزئية منها لئلا يلزم رفع التقيضين (قل وكذا
 كلام) ولو قل في الضابطة الاولى فيبينهما لزوم جزئى وليس بينهما عناد كلى وفي الضابطة الثانية
 بينهما لزوم كلى وبينهما عناد جزئى لاستغنى عن هذا الكلام ولكان اقرب إلى الضبط (قال
 كلاً أى نقياً (قل والجزئية) أى (انبائاً) (قوله يمكن الانفصال) احتراز عن مادة الاتصال اللزومى
 كلى وفيه تفتن مع قوله في المتن كل حكمين لا يلزم من فرض انفكاك احدهما الخ (قوله بدون الآخر)

أن بين كل شئين (قوله مبنى أيضا الخ) أقول لاحاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الإبراد هو أن
 هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم الكلى المستلزم للعناد
 وهو قاسد هنا لأن سلب اللزوم الكلى أعم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية
 اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئى فكيف يستلزم العناد الجزئى على أنه لو سلم ورود
 ينفع هذا البناء إذ غايته عدم وجود ما يقتضى اللزوم لوجود ما يقتضى العناد من كون المقدم علة
 ليس التالى مثلاً ومن هذا ظهر أن تقييد قوله وضع وجوده بدون الخ بكونه بطريق العناد لا الاتفاق
 لماعلى مافى الكلية الأولى وجرياً على مذاق المصنف وم (قوله على جواز) أى عدم امتناعه

وما قال الكاتبي من أن بين كل شئيين حتى التقيضين لزوما جزئيا

يعني كل حكمين يمكن انفصال أحدهما عن الآخر في الصدق فينبهما عند جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق أحدهما بدون الآخر وإن دام عدم الاتصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا تصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مائة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال أحدهما عن الآخر في الصدق فليس بينهما عند كلي في الصدق وإن دام الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا تصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مائة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في الانفصال في الكذب في مائة الخلو ويتضح من المجمل حال المنفصلة الحقيقية العنادية

أي لا بطريق الاتفاق بل بطريق العناد (قوله وان دام) أي سواء لم يدم الاتصال بينهما كزوج وقود والشجر والحجر والأكل والمقود أو دام كئثال المصنف (قوله عدم الانفصال) أي الاتصال (قوله لا يصدق) والا لزم اجتماع التقيضين (قوله يمكن عدم) أي يمكن اتصال أحدهما بالآخر وكتب أبو احتراز عن مادة الانفصال الكلي العنادي الحقيقي أو الجمعي وفيه تفتن مع قوله أول التنبيه كل حكم لا يلزم من فرض اجتماعهما الخ (قل لزوما جزئيا) فلي هذا لا تصدق السالبة الكلية الزوبية لزوما من المواد كما لا تصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مائة الجمع بخلافهما على ما قرره المصنف

فيصدق بالوجوب فلو عبر به لكان أولى بل الأوفق الأخصر أن يقول بأن لا الخ (قوله ينزوي حكمين) لا يخفى أن هذه الضابطة إنما تتم إذا عمم العناد من الحقيقي والفرضي فرض يمكن والامتناع قوله وان دام عدم الانفصال بينهما لأن العناد الجزئي في الصدق لا بد فيه من مدخلة المقدم لاخر من تقيض التالي في الجملة فلا يدم الانفصال بينهما نظير ما ينشأ في الضابطة الأولى (قوله من مائة الجمع يوم صدق السالبة الكلية العنادية من الاتفاقية وهو فاسد ويدفع بارتكاب الاستحسان في ضم صدقت والأولى أن يقول فلا يصدق هناك السالبة الكلية المائة الجمع من العنادية وان صدقت الخ وكذا الكلام في قوله الآتي فلا يصدق الخ (قوله وكذا الكلام) بتبديل الصدق في الحكمين بالكذب في مائة الخلو وذكرهما في الحقيقية (قوله في مائة الخلو) لكن الوضع فيها وضع تحقق أحدهما عدم تحقق الآخر (فاق وما قاله الكاتبي) بيان لوجه مخالفته للكاتب حيث أثبت اللزوم الجزئي للحكمين

من الشكل الثالث بأن يقال كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما (١) وكلما تحقق النقيضان الآخر فقد يكون إذا تحقق أحد النقيضين تحقق النقيض الآخر (٢) ففسطة لأن

قوله وكلما تحقق النقيضان إلى آخره (اعلم أن نتيجة هذا الدليل اما لازمة له أولا الاول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم أن لاتصدق سالبة كلية أصلا وهو باطل وإن كان الثاني فاما أن لا ينتج الشكل الثالث واما أن لا يستلزم الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدرح في هذا الدليل ولهذا قال ففسطة (٢) قوله (لكن بما ذكره ثبت ما ادعيناه من الكليتين المذكورتين قبل

قال نحو النقيضين وأخص منهما (قال ببرهان) ولو تم هذا لا يمكن أن يقال إن بين كل شئيين ملازمين كلياً عناداً جزئياً ببرهان من ذلك الشكل بأن يقال كلما انفك المتلازمان كل عن الآخر بأحدهما وكلما انفك المتلازمان انفك الآخر فقد يكون إذا انفك أحد المتلازمين انفك الآخر فنحن الموجبة الكلية لازمية في شئ من المواد ولا السالبة الكلية العنادية الحقيقية أو الجمعية تحقق أحدهما (لزوما) (قال تحقق الآخر) لزوما (قال تحقق النقيض) لزوما (قوله الشكل الثالث) لأن القديمتين صادقتين (قوله الشكل) فيكون المقدمتان كاذبتين (قوله بما ذكره) أي الكاتب

اجتماعهما في الواقع وسلب الزوم الكلى لحكمين لم يمنع انفكاك كل منهما عن الآخر واطلاق أي الزوم الجزئي بين كل حكمين (قال ببرهان) مرتبط بمدخل حتى أو قوله بأن بمعنى كأن وإلا لم اقرب هـ ثم إنه اقتصر على برهان النقيضين لأن الزوم الجزئي بينهما أخفى وانه لو بدل النقيضين لشدتين بالشئيين لاستلزم مطلوبه صريحاً (قال من الشكل الثالث) وقد يستدل ببرهان من كل الأول بأن يقال قد يكون إذ تحقق أحد النقيضين تحققا وكلما تحققا تحقق الآخر • ورد بأن نرى حينئذ اتفاقية لعدم الملاقة فاللازم من الدليل المقارنة الجزئية لا الزوم الجزئي • وأقول هذه نرى بعينها عكس لصغرى الشكل الثالث وقد تقرر أن عكس الموجبة الكلية لازمية هو الموجبة الجزئية لازمية فلا وجه للقول بأنها لازمية دون عكسها (قال ففسطة) أي دليل باطل موهوم وليس لأن ظاهره صحيح وحقيقته فاسدة (قوله لاتصدق سالبة) أي ولا موجبة كلية عنادية حقيقية افئة الجمع (قوله الكل الجزء) أي فلا تصدق القضيتان لزوميتين فلا يثبت بهما الزوم الجزئي (قوله بمباطلان) لم لا يجوز أن يقال إن المؤلف من الموجبتين الكليتين اللزوميتين من الشكل الثالث (قوله لكن بما ذكره) أي بدليل هو نظير ما ذكره الكاتب في كونه قياسا من الشكل الثالث

الاصغر والا كبر أن قيدا بقيد وحده فسدت المقدمتان وأن قيدا بقيد مع الآخر أو في
ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة

من البرهان الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل النقيضين في المقدمتين بالحكمين
المذكورين والمتحقق في السككية الثانية بانفكاك كل عن الآخر لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كما ذكره
المصنف إذا قيد نالهما بالقيد الثاني وحينئذ يتغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المنبت بالقياس
هو اللزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه مثلا والمطلوب
اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لأننا نقول كل من النقيض
والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فيتم التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر
على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الحاشية (قال الأصغر) الذي هو نال الصغرى (قال
والاكبر) الذي هو نال الكبرى (قال قيدا) صراحة (قال بقيد وحده) بيانية (قال فسدت) وتكون
كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب ونال صادق واما النتيجة فن الصادقتين تبصر (قال المقدمتان)
أي استلزامهما لأنه كلما تحقق النقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده • وكتب أيضا
وفسدت النتيجة (قال قيدا) صراحة (قال بقيد مع الآخر) بيانية (قال أو في ضمن) بأن يكون كل من
المقيد والمقيد نفس نال المقدمتين كما أن الكل نفس المقدم والتالي في النتيجة لا أن المقيد فيها نفسها والمقيد
أوضاع مقدمها (قال صحتا) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن قال

مؤلفا من موجبتين كليتين لزوميتين ثبت ما الخ بأن يقال في بيان السككية الأولى كلما تحقق حكمان
لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال تحقق أحدهما وكلما تحققتا تحقق الآخر وفي بيان الثانية كما
تفارق حكمان لا يلزم من فرض انفكاك كل منهما عن الآخر محال افتراق أحدهما وكلما تفارقتا افتراق
الآخر • وبما ذكرنا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ما ذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيئين
حتى المتلازمين بأن يقال كلما تفارق المتلازمان تفارق أحدهما وكلما تفارقتا افتراق الآخر لكن ينبغي عليه
بعض ما ذكره المصنف في بيان استدلال كوزالكانتي سفطة (قال ان قيدا) قد يقال المقيد هنا وفيما يأتي
من أجزاء النتيجة فلا أصغر والا كبر مجموع المقيد والمقيد في قوله ان قيدا مساحية (قال فسدت
المقدمتان) أي كذبت المقدمتان وكذا النتيجة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرف
الشرطية لا يستلزم صدقها (قال وان قيدا) أي لنظرا لا معنى فقط والا لانحد مع الشق الأخير (قال
أو في ضمن المجموع) تخبير في التعبير (قال صحتا الخ) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق أحد النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه (١)
وبالمطلوب .

أقوله وهو غير المطلوب الى آخره (اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين
أن أحدهما في بعض أوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال
على الثالث .

نفق أحد النقيضين تحققا وكما تحققا تحقق الآخر فكلما تحقق أحدهما أى مع الآخر تحقق الآخر
(قال وصحت) عطف على السبب (قال لكن) أى لكن لا يتم التقريب لأن اللازم من
بالمثال حين التقييد بالقيود الثاني قد يكون الخ (قال اللازم) أى النتيجة فهو من إقامة المظهر
بغير (قال قد يكون) ولا يلزم من صدق هذه الشرطية المؤلفة من الكاذبتين جزئية أو كلية عدم
في الحالة الكلية للزومية من نحو النقيضين كطلوع الشمس ووجود الليل إلا بمعنى ليس البتة
كل الشمس طالعة مع وجود الليل كان الليل موجوداً مع طلوع الشمس حيث تصدق الموجبة هنا
ببطلانية ولا محذور في ذلك (قال اذا تحقق) إلا أن هذا اللازم بين بنف فلا حاجة الى اثباته
بأن لا يصلح محلاً للنزاع (قال وهو غير) لأن المطلوب هو اللزوم الجزئي بين تحقق نفس النقيضين
بعض الأوضاع الممكنة واللازم من القياس هو اللزوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للآخر
معية الآخر له المتعنتين على بعض الأوضاع (قال المطلوب) أى مطلوب الكاتب فسطحية
بل على الشق الثاني من جهة انتفاء التقريب . وأما على الشق الأول فن جهة كذب المقدمتين
له اذ المطلوب (أى مطلوب الكاتب) قوله بمعنى ان (أى لا بمعنى ان أحدهما في بعض الأوضاع
تتبعه يستلزم الآخر بل لا بمعنى ان تحقق أحدهما مع الآخر الذي هو نفس المقدم الممتنع يستلزم الآخر
ذلك الأحد الذي هو نفس التالي الممتنع أيضاً) قوله مقتضى الاستدلال (أى ان لم يقيد الاصر

لصدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها إلا إذا كانت اتفاقية خاصة (قال مع الآخر) أى أوفى
من المجموع (قال وهو غير المطلوب) فلا يتم التقريب (قوله اذ المطلوب) أى المطلوب الصريح
البرهان هو اثبات الخ (قوله بمعنى أن أحدهما) أى لا بمعنى أن تحقق أحدهما مع الآخر يستلزم
بق الآخر مع كما هو اللازم من الدليل على الشق الثاني (قوله بالشكل الثالث) يعنى أن الاستدلال
مذكور على اللزوم بين كل أمرين يقتضى كون هذا اللزوم نظرياً واللازم على الشق الثاني بدس ليس
على النزاع ولا محتاج إلى الاستدلال فلا يكون مطلوب الكاتب بخلاف كون أحدهما مستلزماً

وَمَنْ الْبَيِّنُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُهُ عَلَى وَضْعٍ تَحْقِيقُهُ مَعَ الْآخَرِ ذَلِكَ الْوَضْعُ لَيْسَ مِنْ أَوْضَاعِ
الْمُمْكَنَةِ الْجَمْعُ مَعَهُ فَلَا تَصْدُقُ هُنَاكَ مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ لَزُومِيَّةٌ إِذَا الْحُكْمُ فِيهَا عَلَى بَعْضِ
الْأَوْضَاعِ الْمُمْكَنَةِ كَمَا أَنَّ الْحُكْمَ فِي السَّكَلِيَّةِ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْضَاعِ الْمُمْكَنَةِ وَالْأَلَمْ يَصْدُقْ حُكْمٌ
كُلِّيٌّ لَزُومِيٌّ مُوجِبًا كَانَ أَوْ سَالِبًا بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيدَ بِالْقَيْدِ الثَّانِي فَإِنْ تَحْقِيقُهُ مَعَ الْآخَرِ حَبِطَ

وَالْأَكْبَرُ فِي الْمَقْدَمَيْنِ بِالْقَيْدِ الثَّانِي. وَأَمَّا إِذَا قِيدَ بِهِ فَقَتَضَى الشَّكْلُ الثَّلَاثُ أَنْ تَحْقُقَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ
يَسْتَلْزِمُ تَحْقُقَ الْآخَرِ مَعَهُ وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ الْآخِرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيدَ بِالْقَيْدِ الثَّانِي الْحُكْمُ (قَوْلُهُ مِنَ
الْبَيِّنِ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيدَ الْحُكْمُ بِبَيَانٍ لَكُنْ مَطْلُوبُ الْكَاتِبِ كَاذِبًا وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ بِبَيَانٍ
لَكُنْ تَقْبِيحُ الدَّائِلِ صَادِقًا فَيُظْهِرُ مِنَ الْمَجْمُوعِ انْتِفَاءُ التَّقْرِيبِ (قَوْلُهُ لَيْسَ مِنْ أَوْضَاعِهِ) قَدْ يَنْقَلِبُ
إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَضْعُ مِنَ الْأَوْضَاعِ الْمُمْكَنَةِ إِذَا انْصَرَفَ الْمَطْلُوقُ إِلَى قَيْدٍ قَطْعٍ وَأَمَّا إِذَا بَقِيَ عَلَى إِطْلَاقِهِ
وَكُنْهُ لَا بِشَرَطِ شَيْءٍ فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَضْعُ مَعَ كَوْنِهِ مُمْتَنِعًا فِي نَفْسِهِ مُمْكِنًا لِلْجَمْعِ مَعِ الْقَدَمِ فَتَصْدُقُ
الْمُوجِبَةُ الْجَزْئِيَّةُ الْإِزْمِيَّةُ هُنَاكَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ صَدَقِ السَّالِبَةِ السَّكَلِيَّةِ الْإِزْمِيَّةِ الْإِبْهَامِيَّةِ لَيْسَ الْبَيِّنُ
إِذَا كَانَ الْعَدَدُ زَوْجًا عَلَى وَضْعٍ كَوْنُهُ فَرْدًا كَانَ فَرْدًا مِثْلًا وَلَا مَحْذُورٌ فِيهِ فَتَأْمَلْ (قَوْلُهُ وَالْأَلَمْ) بَانَ كَانَ الْحُكْمُ
عَلَى بَعْضِ الْأَوْضَاعِ الْمُمْتَنِعَةِ (قَوْلُهُ لَمْ يَصْدُقْ) كَمَا ذَكَرَهُ الْقُطُبُ فِي شَرْحِهِ لِلشَّمْسِيَّةِ (قَوْلُهُ إِذَا قِيدَ)
أَيُّ الْأَصْفَرِ وَالْأَكْبَرِ فِي النَّاتِجَةِ بِتَبْيِيهِ تَقْيِيدُهُمَا فِي الْمَقْدَمَيْنِ (قَوْلُهُ تَحْقِيقُهُ) أَيُّ تَحْقُقَ أَحَدَهُمَا

لِلْآخَرِ فِي بَعْضِ الْأَوْضَاعِ الْمُمْكَنَةِ (قَوْلُهُ وَمِنَ الْبَيِّنِ) أَقُولُ مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ إِنَّمَا بِحَسَنِ إِبْرَاهِيمَ
دَقِيقًا لَمَّا يُقَالُ لَمْ فَسَدَتِ الْمَقْدَمَتَانِ وَالنَّاتِجَةُ عَلَى تَقْدِيرِ تَقْيِيدِ الْأَصْفَرِ وَالْأَكْبَرِ بِقَيْدٍ وَاحِدٍ وَصَحْنَا وَصَحَتْ
النَّاتِجَةُ هَلِي تَقْدِيرِ تَقْيِيدِهِمَا بِقَيْدٍ مَعَ الْآخَرِ وَسَوْقُ كَلَامِهِ لَا بِوَاقِعِهِ (قَوْلُهُ فَلَا يَصْدُقُ) الْفَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى
النَّاتِجَةِ. وَقَوْلُهُ وَمِنَ الْبَيِّنِ الْحُكْمُ دَلِيلُ الْمَقْدَمَةِ الْوَاضِعَةِ. وَقَوْلُهُ الْآخِرُ إِذَا الْحُكْمُ الْحُكْمُ دَلِيلُ مِلَازِمَةِ الشَّرْطِ
الْمَطْلُوبَةِ (قَوْلُهُ وَالْأَلَمْ يَصْدُقُ) أَيُّ لَوْ عَمَّ الْأَوْضَاعُ مِنَ الْمُمْتَنِعَةِ لَمْ يَصْدُقْ الْحُكْمُ إِذَا مِنْ الْأَوْضَاعِ حَبِطَ
مَالًا يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْمَقْدَمُ مَعَ التَّالِي كَعَدَمِ التَّالِي فَلَا يَصْدُقُ الْمُوجِبَةُ السَّكَلِيَّةُ الْإِزْمِيَّةُ وَمِنْهَا مَالًا يَمَانَدُ
لِلتَّالِي صَدَقَ الْمَقْدَمُ عَلَيْهِ كَوَضْعِ صَدَقَ الطَّرْفَيْنِ فَلَا تَصْدُقُ السَّالِبَةُ السَّكَلِيَّةُ الْإِزْمِيَّةُ هُوَ مِنْ هَذَا يَلْمُ أَنَّهُ
لَوْ عَمَّتْ لَمْ يَصْدُقْ حُكْمٌ كُلِّيٌّ عِنَادِيٍّ مُوجِبًا أَوْ سَالِبًا أَيْضًا (قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا الْحُكْمُ) مَرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ فَلَا
يَصْدُقُ أَيُّ لَا يَصْدُقُ مَطْلُوبُ الْكَاتِبِ وَهُوَ مُوجِبَةُ الْحُكْمِ بِخِلَافِ نَتِيجَةِ الدَّلِيلِ فِيمَا إِذَا الْحُكْمُ فَتَكُونُ غَيْرَ مَطْلُوبَةٍ

تتألف من بقية بقية لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان إذا انصرف المطلق الى المقيد

يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا
في هذا فأن قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار
مع الآخر شيء * كذلك بدون ذلك الفرض هو شيء * والتأني بالشكل الثالث حينئذ
الزوم الجزئي بينهما بالاقتدار الاول لا بالاقتدار الثاني فلا ثبت للزوم الجزئي بين كل
بين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى

وهو (استلزامه) أي استلزام تحقق أحدهما مع الآخر للآخر مع ذلك الاحد استلزام المحال للمحال.
لما استلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير النقيض المذكور والمدعى غيره فلا قريب (قوله
بأن) منع لقوله في المتن وهو غير المطلوب الذي هو مقدمة من مقدمات سفطية الدليل المذكور
بأنه أدعى قوله اذ المطلوب اثبات الزوم الجزئي الخ . والجواب اثبات المدعى بتغيير الدليل (قوله
الكاتب) ومطلوبه ومدعاه (قوله ما ذكرتم) أي اثبات الزوم الجزئي بين النقيضين بمعنى ان تحقق
مدعاهم الآخر الذي هو نفس المقدم المحال مستلزم للآخر مع ذلك الأحد فيتم التقريب (قال لم
يسأ) أي الأصغر والا كبر صراحة (قال بقيد) أي لا بقيد وحده ولا بقيد مع الآخر أو في ضمن
سواء (قال انما تصدقان) قد يمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على اطلاقه وكونه

ليس ربطه بقوله كما هو مقتضى أو بقوله اذ المطلوب (قوله من أوضاع الخ) أي ليس من الأوضاع
شأنه لمقدم النتيجة الذي هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الأصغر والا كبر بالقييد الثاني
وله ما ذكرتم) أي فيتم التقريب (قوله قلت كل) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد
الكاتب أن بين كل شيئين بأي اعتبار اخذا لزوما جزئيا وأما إذا كان مراده أن بينهما لزوما جزئيا
على بعض الاعتبارات فلا (قوله فلا يثبت) أي ضمنا ولو قال بدل قوله كل شيئين النقيضين
كان أوفق بقوله اذ المطلوب الخ (قوله فلا يتم) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون
م (قال وكذا إذا) أقول بيان سفطية ما قاله الكاتب بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة على
ثبت الشكل الاول نظير ما سبق وهو مندفع بنظير جوابنا هناك من إبقاء الأصغر والا كبر على
لأنهما وأخذهما لا بشرط شيء فانه حينئذ لا يرد شيء . فالحق في جواب الكاتب منع كلية كبرى
به مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالا فيستلزم محالا آخر وهو عدم الزوم بين الشكل
جزء . وأما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من أجزائه دخل في انتضاء

الثاني فها مقيدان به معنى وآلا بطل انعكاس الموجبة الكلية اللازمة الى الموجبة

الجزئية اللازمة وسيتضح

فصل في التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما

لا بشرط شئ فتأمل (قال فهما) أى الاصغر والا كبر (قال معنى) وحقيقة فليس تالى المقدمتين اعم من مقدمهما بحسب الحقيقة (قال والا) أى وان لم ينحصر صدق المقدمتين فى الانصراف إلى القيد الثانى والتقييد به معنى بل صدقنا بدون ذلك لكان الاصل اعنى كلا من المقدمتين صادقا م كذب العكس فيبطل بذلك قاعدة انعكاس الموجبة الكلية اللازمة لظهور التخلف فى تينك المقدمتين (قال اختلاف القضيتين) لا المفردين ولا المفرد والقضية (قال بالايجاب) الباء للتحقق فالظرف مفعول مطلق للاختلاف أى اختلافا متحققا بالايجاب الخ أو للملازمة فصفة أو حال من القضيتين (قال والسلب) لإلحاح الشرط والاتصال والانفصال والمدول والتحصيل وغير ذلك (قال لذاته) أى لا بخصوص المادة كما فى كليتين أو جزئيتين مختلفتين كيفما إذا كان موضوعهما اخص أو مساويا ولا بواسطة الأمر المساوى كلا أو جزءا ذلك الجزئية وهنا ليس كذلك فبأن استلزام الكل للجزء بديهى وان لم توجد تلك المدخلة فتأمل (قال لم يقيدا) بان أخذنا لا بشرط شئ (قال والا بطل) أى وان لم ينحصر صدقهما فى انصرافه اليه بأن صدقنا عند عدمه لبطل ضابط انعكاس الخ لصدقهما حينئذ وكذب عكسهما (قال وهو اختلاف) قال المصنف فى بعض كتبه قولهم اختلاف القضيتين جنس فاختلف المفردات والمفرد والقضية ليس بداخل فى المحدود حتى يحتاج إلى الاخراج وقولهم بالايجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض فهو مستغنى عنه بقوله بحيث يقتضى الخ لأنه يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والمدول والتحصيل انتهى ملخصا . اقول أراد بلجنس ماهو كالجنس أو الجنس باعتبار مفهوم اجمالى يمكن التعبير به عنه والا لانجه أن الجنس من المفردات والمذكور مركب لكنه يتجه على قوله وقولهم بالايجاب الخ انه لو لم يذكره لزم كون سلب السلب تقيضا له لصدق التعريف حينئذ عليه فيلزم أن يكون للسلب تقيضان لأنه يصدق عليه مع كل من سلب السلب والايجاب انه اختلاف القضيتين بحيث الخ فالخلق أنه للاحتراز عن سلب السلب ولو سلم أنه ليس له فاغناء اللاحق عن السابق غير محذور كاغناء قوله بالايجاب والسلب عن قوله القضيتين (قال بحيث يقتضى) أى يكون الاختلاف متلبا بحالة هى الاتحاد والاختلاف الآتيان يقتضى ذلك الاختلاف بها أو تلك الحالة لذاته الخ (قال لذاته) احتراز عن نحو زيد انسان زيد ليس بنطاق مما يكون ذلك الاقتضاء فيه بواسطة تساوى

المراد بالمراد
في الوجودات
بنوعين

بما. ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم
 بهما الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما
 المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع أو المقدم
 كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه
 نسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة
 طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون

هذا انان هذا ليس بناطق أو بمتعجب فالتناقض في الاولين بواسطة الكل ان اعتبر كون
 في قوة الانسان وبواسطة الجزء ان اعتبر كون الانسان في قوة الناطق بخلاف الامر الاعم فانه
 بين ايجاب القضية وسلب لازمها الاعم نحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعها في نحو الحجر
 بلزومها الاخص خلافا لعصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقها في نحو الحجر (قال
 الطاهر ترك الباء هنا وفيما يأتي وادخال في على التناقض (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما
 تفيد بالذكرى يلائم الاول (قال المحكوم به) محمولا أو ناليا (قال في الكيف) مستغنى عنه
 بصريحا في التعريف (قال فيما كان) أي في قضيتين (قال اعم) أي من المحمول أو التالي

ومن نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مما تعارف عندهم أنه فيه لخصوص
 ان اندرج حقيقة في الواسطة (قال باتحاد) الباء بمعنى في والمعنى على القلب أي يشترط في
 في الكل اتحاد النخ والنسكة فيه المبالغة في الشرط ببلوغه الدرجة القصوى في الزوم بحيث
 شروط شرط له (قال الذكرى) الاولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قل باتحاد
 لن نسبة بين بين واختلافهما النخ لكان اخصر واولى (قال معهما) أي مع الاتحاد والاختلاف
 وقد يقال تخصيص الاختلاف في الكية بالمحصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجبة
 اولى اما تقييد الثانية بالوجهة أو اطلاق الاولى مع أنه يوم جريان الجهة في كل قضية بل
 أن يقول واختلافهما في كية المحكوم عليه إن كانت لكذب النخ ويترك الاختلاف في الكيف
 عنه بما في التعريف والجهة اكتماء بقوله الآتي وإما بحسب الجهة (قال المحكوم عليه) قد
 تلاف الكية يتنافى اشتراط الاتحاد في الموضوع الذكرى لانه لنظ الكل والبعض ويدفع
 مع في الحقيقة ما اضيف اليه وانما ذكر البيان كية افراده نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين
 لكن لا كلام فيها (قال لكذب) دليل المقدمة الرافعة وهي الشرطية . مطويتان (قال أو المقدم)

الممكنة المطلقة والعرفية العامة هو الحينية المطلقة والوقئية المطلقة هو الممكنة المطلقة والمنفردة المطلقة هو الممكنة الدائمة * وأما تقاض المركبات فهو المفهوم المردود يقضى جزئياً فتنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى آخره) لا يخفى أن قيد المخالفة في الكيف من عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف يقضى مبيانيا للضرورة * وحاصل الدفع أن الاعم هو الممكنة العامة الموافقة

الممكنة الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو في وقت الوصف الاول للاولى والثانية للثانية (قال المركبات) أى تقاضها المجازية ولذا اختلفنا جنساً وانحدنا كما في الكلية وكيفا فيها وفي الجزئية والركبة جزئية (قال فهو) تذكير الضمير اما باعتبار تأويل المرجع بالجمع أو باعتبار الخبر لعدم اشتراط بحسب المعنى العرفي أو ببطلان الجمعين بالاضافة واللام (قال المفهوم) الكاذب ان كانت كاذبة والصادق ان كانت كاذبة (قال المردد) أى المردد فيه ترديدا واقماً بين قيسى الجزئين معاً أن التقبض هو قبيض الجزئين من حيث أنهما وقع الترديد بينهما * وكتب أيضاً أى ترديدا

منزوعة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حمل الحيوان على الكاتب وصدقهما فيها لا يكون مدخلاً ويكون له مدخل في الضرورة كما في حمل تحريك الأصابع عليه وكأنه مبنى على عدم سماع بين الممكنة بشرط الوصف والا فلا يتم دليله فتأمل (قوله ان الممكنة أعم) إشارة إلى الصغرى الكبرى مطوية تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقبضها لانكون أعم منها أو يقال الممكنة أعم من الضرورية وتقبض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلأنها أعم الموجهات والاعم بجامع من * وأما الكبرى فلما مر في تعريف التناقض ويمكن تحريره من الشكل الأول (قوله ان) من الصغرى أو الكبرى (قال وأما تقاض) هل قبيض الشخصية المركبة منفصلة مافعة أو عملية مرددة المحمول. كل محتمل. ولذا لم يذكرها (قال فهو المفهوم) أى التقبض الدال عليه من دلالة الجمع على الجنس لأعلى فردة لأن التعريف لا يكون للفرد فالمرجع المذكور معنى نظير قول طالع المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية. وارجاعه إلى التقاض بتأويل الجمع مستلزم من التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد ويمكن كون اللام والاضافة مبطلين لمعنى الجمعية من الأفراد لبراد الجمع الإشارة إلى تعدد أنواعه كما أنها على سابقه الإيحاء إلى كون التعريف جامعاً بين الأفراد (قال بين قيسى) يعنى تأخذ قبيض الجزئين بعد التفصيل ثم تردد بينهما (قال جزئياً)

مادام كاتباً لا دائماً فذلك إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحيني . وإما بعض الكاتب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي . ويسهل ذلك بعد تحقيق تقاض البساط على ما سبق لكن التردد في تقاض المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى أن كل فرد لا يخالو **عن حكى** تقيضيهما على أن يكون حملية كلية مرددة المحمول لا بالنسبة الى نفس التقيضين القضييتين الكليتين على أن يكون منفصلة مانعة الخلو

خلوياً (قال مادام كاتباً) إن كان مادام للشرطية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الاول فالأصل صادق والتقيض كاذب بكذب جزئيه وان كان للظرفية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الثاني فالأصل كاذب بكذب جزئه الاول والتقيض صادق مؤلف من صادق وكاذب (قال لادائماً) أى لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل (قال أما بعض) هذه المنفصلة مركبة من الشيء ومن اعم من التقيض مطلقاً بحسب الكمية ومن وجه بحسب الجهة فان الدوام الذاتي أعم من وجه من الضرورة الوصفية التي هي تقيض الامكان الحيني كما مر والامكان الحيني أعم من وجه من الاطلاق العام للتقيض الدوام الذاتي . مادة الاجتماع كل كاتب متحرك الاصابع . مادة افتراق الامكان الحيني كل فلك ساكن مادة افتراق الاطلاق العام كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وأما تقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان الخاص أو بالفعل لادائماً فتركب من الشيء وأخص مطلقاً من تقيضه جهة وان كان أعم مطلقاً كما قال بالنسبة الى الخ أى بالنسبة الى حكى التقيضين السكل فرد فرد (قال حكى تقيضيهما) بمعنى الوقوع واللا وقوع والاضافة إضافة الجزء الى السكل (قال مرددة المحمول) ترديداً خلوياً (قال على أن) مبنى عليه للمعنى لالانفى (قال منفصلة) صادقة إن كانت المركبة كاذبة وكاذبة ان كانت صادقة

أى أو محمول جزئياً أو المعنى جزئياً حقيقة أو حكماً فلا ينتقض بالجزئية (قال في تقاض المركبات) هذا انما يتجه اذا لم يؤخذ الموضوع في الجزئين متحداً بتقييده في السالبة مثلاً بالنسبة له المحمول في الموجبة والا فطريق الجزئية كالكلية بلا فرق كان يقال إما كل جسم حيوان دائماً أو لاشئ من الجسم الذى هو حيوان بمحيوان دائماً في المثال الآتى (قال بالنسبة) أى التردد الواقع بين الوقوع واللا وقوع الذين هما حكمان يقتضى الجزئين بالنسبة الخ (قال لا يخلو) أى ولا يجتمع فيه الحكمان أيضاً للانفصال الحقيقي بين الايجاب لكل فرد وسلب ذلك الايجاب لكن اعتبر في تقيض الجزئية منع الخلو فقط لما قاله عبد الحكيم من أنه الواجب في كونه قيضاً لها ولا دخل فيه لامتناع اجتماعهما (قال على أن يكون) الأوضح فتكون الخ (قال مرددة المحمول) فيراد بالاختلاف في تعريف التناقض أعم مما بين

عن قائض المركبات الكلية

برية في الكيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف فلا
 بينهما وكذا الكلام في أن نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من
 (١) (قوله كما في قائض المركبات) انما اعتبر في قائضها ان تكون منفصلة مائة
 لمانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين
 لا يكذب أحد الجزئين أو كليهما وإذا كان بكذب أحدهما كان أحد جزئي النقيض
 منفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة. وإذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي النقيض
 معا فلا بد أن يكون الحكم في النقيض على وجه يحتمل صدق أحد الجزئين
 في كليهما لوجود التمانع الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه لا يكون
 أن يكون تلك المنفصلة مائة الخلو بالمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل

(أن استقصائية) (قال قائض الخ) قال عصام يكتفي في قائض المركبات الكلية أيضا تلك
 الكلية باعتبارها في الجميع اقرب إلى الضبط واسهل استعمالا في الخلف حيث لا يحتاج الا إلى
 قضية واحدة بخلاف ما إذا كان النقيض منفصلة فإنه يحتاج إلى ابطال قضيتين (قوله في قائضها)
 المركبات كلية أو جزئية (قوله صدق المركبة) كلية أو جزئية (قوله وإذا كان) أي كذب المركبة
 تأمل (كان وجه الامر بالتأمن ان مائة الخلو بالمعنى الأخص كما تصدق عن صادقتين كذلك

فحين أو اجزائهما والا انتقض جمعا بقائض المركبات كلية أو جزئية لأن المتناقضين وان لم
 الإيجاب والسلب لكن اختلف اجزائهما بهما وكذا الاختلاف في الجهة والاتحاد في النوع ولك
 من التعريف بالتناقض بين القضية وتقيضها الحقيقي (قوله في قائضها) أي المركبات الكلية
 كما لا يأتى عنه ظاهر قوله أن تكون منفصلة. وحمل المنفصلة على ما يعم الحلية الشبهة بها وان ايده
 الدليل في قائض الجزئية يزيفه تعليق الحاشية على قائض الكلية ولزوم عموم المجاز (قوله
 من كل الخ) أي بسببه أو معه والمقابلة الاعتبارية بين صدق الكل والجزء كافية في السببية
 متصلا (قوله على وجه يحتمل) أي يصح ذلك الحكم مع يقين صدق الخ فلا تصدق مائة
 بلنى الأخص اذ لا يعلم فيها صدق أحدهما أو كليهما اذا قطع النظر عن خصوص المادة لتركها
 للمعنى وأعم من قبيضة (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مائة الخلو بالمعنى الأخص لم يصح

لأن تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلما
عن البعض الآخر دائما كما في بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما (١) وهو كاذب مع كذب
قولنا إما لاشئ من الجسم بحيوان دائما وإما كل جسم حيوان دائما (٢) بخلاف تلك الجملة
المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية أو دوام اللاحيوانية فهي صادقة

(١) (قوله وهو كاذب) لما عرفت أن حكمى المركبة متحدان في الموضوع فهذه الركي
تدل على أن بعض الجسم حيوان في وقت دون وقت آخر . ولا يخفى كذبه لأن بعض
حيوان دائما والبعض الآخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة

تصدق عن صادق وكاذب وليس الحكم فيها إلا بامتناع كذب طرفيها سواء كان كل من الطرفين صادقا
أو كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا فلتكن فيما إذا كانت المركبة كاذبة بكذب الطرفين مركبة من
صادقين وفيما إذا كانت كاذبة بكذب أحدهما مركبة من صادق وكاذب ولذا كانت مركبة من الشئ ومن
أعم من التقيض كمية دائما فانهم (قال دائما) أو بالضرورة (قال بالفعل) أو بالامكان الخاص (قال
وهو كاذب) في قوة التعليل لصحة المثال (قال قولنا إما لاشئ الخ) هذا مركبة من الشئ ومن آخر
من التقيض كمية وجهة فتصدق مائة الجمع وتكذب مائة الخلو اصدق الاولى من الكاذبتين وكذا
الثانية منهما فلو قيل بأن تقيض الجزئية الكاذبة مائة الجمع الصادقة وبالعكس لم يحنج إلى العدول
تلك العملية مع أنها في قوة منفصلات شخصية مائة الجمع فانها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان
دائما وإما ليس بحيوان دائما . وظاهر أنها مركبة من الشئ ومن أخص من التقيض فليتأمل (قال دائما
أو بالضرورة (قال عن دوام) أو عن ضرورتها (قوله في الموضوع) أى في الموضوع الحقيقي (قال
حيوان دائما) فلا يسلب عنه الحيوانية (قوله ليس بحيوان) فلا تثبت له الحيوانية

فيما إذا كان رفع المركب برفع أحد جزئيه فقط اذ هي ماحكم فيها بالانفصال في الكذب وعدمه
الصدق كما سبق من المصنف في الحاشية . فاندفع ما قيل إن الحكم فيها بالمعنى الاخص على وجه يحنج
صدقهما وصدق أحدهما اذ تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لأنها لا تصدق عن صادق وكاذب
والا لكانت بالمعنى الاخص مساوية لها بالمعنى الاعم (قال لان تلك) فيه نشر معكوس (قال فيما كان المحمول
بأن يكون خاصة غير شاملة للموضوع ولازما لبعض مصادقه (قال إما لاشئ) منفصلة مائة الجمع صاد
لتركبها من الشئ ومن أخص من تقيضه كما وجهه هذا . ولم يقل بأن تقيض المركبة الجزئية مائة الجمع

أخرى ليصدق المركبة الجزئية وإنما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضاً مفارقاً
 والقعود وغيرها . نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بأن بعض الجسم حيوان دائماً
 ليس بحيوان دائماً لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي وإن اتحدتا في الموضوع الذكري
 ليس جزء المركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع
 كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه باللا دوام كما لا يخفى فتأمل (٢) (قوله بخلاف تلك
 الواردة بالمحمول الخ) فإن المفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم إذا
 لم يفر من الجسم بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما كما هو مدلول تلك الجملة

ذلك أي الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى (قوله مفارقاً) بخلاف ما إذا كان عرضاً لازماً
 بالقوة (قوله لكن ليس) استدراك لنوم أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من جزئي المركبة
 أن يتقفا في الموضوع الحقيقي والذكري فيصدقان ويكون كذب تلك المنفصلة لذلك

كأن صدق كل منهما كذب الأخرى ليتوافق تقييد الكلوية والجزئية في الاشتغال على الترتيب
 والجزئية وتقييدها في كونها حملية . وأما القول بأن الجملة الاتية في قوة منفصلات شخصية
 الجمع قتها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً وهي مركبة من
 زعن أنقص من التقييد فجاءه مانعة الجمع أولاً أولى فقيه أما أولاً فلان حكم الشيء اجالا غير
 تفصيلاً . وأما ثانياً فلان الجهة غير معتبرة في انمقاد مانع الجمع والخلو والا لم يكن المنفصلة
 كونه لتقييد مثال الكلوية شيئاً منهما لأن كلا من جزئيهما أعم من وجهه من الآخر جهة فالتمثال
 مركب من التقييد لما سبق في الخصوصية فتصدق مانعة الخلو باللفظ الاعم (قوله وبمدها
 ال) الأنسب وبسلبها أخرى لأن الجزء الثاني سالبة لا معدولة لكنه نبه به على تساويهما هنا
 سواء السالبة في المركبات وجود الموضوع (قوله ذلك) أي صحتها والاشارة به إلى الاتصاف بالمحمول
 وعدمه أخرى مع بعدها محوكة إلى الاستخدام (قوله نعم يصدق) إشارة إلى منشأ زعم القائل
 من الأصل في المثال المذكور للمركبة الجزئية وهو عدم الفرق بين الجزئيتين حال التركيب وبينهما
 التفصيل . وقوله يصدق إشارة إلى الواضحة والشرطية اعني كما كانتا صادقتين صدقت المركبة مطلوبة

كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما أو لا حيوانا دائما أو كان بعضه حيوانا دائما والبعض الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاختلالات الثلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الأصل المقيّد بالأدوام فيما كان المحمول عرضاً مفارقة نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائما وحينئذ يكذب النقيض بهذا المعنى لأخذ الدوام في جزأيه اذ لو صدق لوقع أحد الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتباً دائماً أو لاشئ من الانسان بكاتب دائماً أو كون بعضه كاتباً دائماً والبعض الآخر ليس بكاتب دائماً والكل باطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقاً آخر وهو جعل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لاشئ من الجسم بحيوان دائماً أو كل جسم حيوان دائماً أو بعضه حيوان دائماً والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً وظهر أيضاً أن المراد من الحكمين اللذين وقع التردد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية

(قوله بهذا المعنى الشامل) أى بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما (قوله واستفيد) هذا مع قوله وظهر أيضاً نشر معكوس (قوله مما ذكرنا) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيواناً الخ (قوله وظهر) أى

وقوله لكن إشارة الى منع الملازمة بسند انه ليس جزء الخ (قوله كان ذلك) فيه مساهلة والاختصار الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحكم صادقا صادق (قوله سواء كان كل جسم) لأن الجزء السلب من تلك الحلية رفع الإيجاب الكلى فيصدق بالسلب الكلى وهو الشق الثانى وبالإيجاب والسلب الجزئيين وهو الشق الثالث (قوله فيصدق النقيض) يعنى يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من أحدهما لشموله للاختلالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيتين الكليتين فانه يخرج عنها الشق الثالث ولذا كانت كاذبة (قوله وإنما يصدق) أى اذ فهو علة لقوله مع كذب الأصل (قوله كاتب بالفعل) قيد المحمول والجهة محدوفة أو بالعكس (قوله أولاً شئ الخ) لم يقل أولاً كاتباً مع إخصريته وانسبته بقوله المار أو لا حيواناً لأن كلمة لا هنا للسلب وكل ليس قد يجيى رفع الإيجاب الكلى إذا خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما مر انكالا على التصريح بالسلب الكلى فى المتن (قوله مما ذكرنا) من أن صدق النقيض لشموله للاختلالات الثلاث (قوله ليس بحيوان دائماً) متنازع فيه للوقوع واللا وقوع (قوله وظهر ايضاً) من قوله بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم (قوله من الحكمين) صريح فى أن التردد بين الحكمين فى تسمية النقيض حلية مرددة

لا أمل وتقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك
بما يتألف له في الكيف والسكم كما ان تقيض الشرطية موافق لها في الجنس من
والانفصال وفي النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والسكم
بناء على أن تقيض كل شيء في الحقيقة رفعه وانما اطلقوه

المحيطة وسلبها بالدوام (قال من الخارجية) من للتبعيض بناء على تقديم العطفين على الربط
ل من هذه الانواع الثلاثة وللتبيين بناء على العكس (قال تقيض الشرطية) أى كل شرطية
النوع (التعرض للموافقة في النوع) من عن التعرض للموافقة في الجنس (قال والعناد) بل
ومن العناد او الاتفاق الانفصالي أيضا (قال له) الاولى لها (قال كل شيء) أى ايجاب بقرينة
الرفع (قال رفعه) أى وبالعكس فلا يلزم أن يكون تقيض الرفع رفع الرفع دون الايجاب (قال
أى التقيض

ساحبة (قال وتقيض كل) أى تقيض ماصدقه فضمير قوله له عائدا إلى المضاف المحذوف
نوع فلا يلزم اتحاد الموافق بالفتح والموافق فيه والعموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارتباط
في الخ بما قبله والا لم يصح قوله في ذلك النوع (قال ومخالف له) هذا كقوله الآتي ومخالف
عن عنه بما مر (قال تقيض الشرطية) أى تقيضها الحقيقي فلا يرد أن المركبة الكلية تقيض
بالفصلة كما سبق مع مخالفتها في تلك الامور لأنها تقيض مجازى * وفي قوله جميع ذلك ايماء
إلى (قال وفي النوع) قد يقال التعرض للموافقة في النوع من عن التعرض للموافقة في الجنس
لأنه لو لم يكن لزوم أن موافقة التقيضين الاتفاقيتين في الاتفاقية كافية وان كانت احدهما منفصلة
عن منفصلة (قال من اللزوم) صريح في أن الشرطية لا تكون موجهة وفقا لعبد الحكيم (قال
ن) بل في خصوص انواعه اتصاليا أو انفصاليا وكذا في انواع العناد (قال جميع ذلك) أى
لزم من قوله وتقيض كل الخ (قال كل شيء) أى وجودى بمعنى مالا يكون في مفهومه سلب
والشئ المراد بالشئ الايجاب لانه لا يشمل تناقض المفردات. والكلام وان كان في القضايا إلا
الشئ على وجه العموم. أحسن هذا * وإذا كان الرفع تقيضا له يكون هو تقيضا للرفع لأن
نسبة منكورة (قال في الحقيقة رفعه) لم يقل وبالعكس لان التناقض من النسب المتكررة * ونوم
تقيض السلب سلبه مدفوع بقوله سابقا وبالعكس كما ذكرنا ثم إن المراد برفعه ما يعم رفعه في نفسه
القضية والمفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى العدول ورفعه عن شئ وهو في المفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى

مجازا على ما يساوى النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام تقيضا للدوام الذاتي مع أن تقيضه الحقيقي رفع الدوام * وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولا وتحصيلا بحيث لا يصدقان معا على شئ واحد ولا يرتفعان معا عن الوجود في طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما تقيضا للآخر كما سبق في باب الكليات * وأما النقيضان بالمعنى الأول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم *

﴿ فصل في العكس المستوى ﴾

وهو تبديل أحد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الأصل

(قال مجازا) اطلاقا لاسم أحد المتلازمين على الآخر فالعلاقة التلازم وانما لم يكن الاطلاق حقيقيا لاعتبارهم في تعريف التناقض الاقضاء الذاتي لامتناع الصدق والكذب (قال الاطلاق العام) أو الحق (قال الذاتي) أو الوصفى (قال الدوام) الذاتي أو الوصفى (قال أحد جزئي) الاضافة للاستغراق أى كل واحد من جزئيهما (قال القضية حملية أو شرطية) (قال بقاء كيف) أى مع بقاء كيفه المحقق وصدقه المفروض (قال الاصل) من اقامة المظهر مقام المضمحل

السلب وان عموم الكل معتبر بعد قوله رفعه والا لفسد المعنى (قال مجازا) قضيته اطلاق تقيض زيد انسان على زيد ليس بناطق وليس كذلك * الا أن يقال لا يطلق عليه لعدم اتحاد المحمول * وينبغي عليه أنه شرط النقيض الحقيقي * ولا يبعد القول بأن هذا الاطلاق مخصوص بما إذا لم يوجد النقيض الحقيقي (قال وقد يطلق) هل هو بالاشتراك اللفظي أو بوضعه لمعنى بعم القسمين (قال عن الوجود) أى عما وجد في ظرف ثبوتها لشيء خارجا أو ذهنا قوله في ظرف متعلق بالوجود والمراد بالثبوت هو الرابطي (قال كالانسان) وهما مرتفعان عن العناء خارجا لذهنا (قال ولا عن موضوع) هذا مدار الفرق بين النقيض بهذا المعنى وبينه بالمعنى المار (قال في العكس المستوى) بالمعنى المصدري أو بمعنى أخص القضايا الآتية * والتنصيص على الاول فقط بقرينة التعريف ضعيف لجواز أن يكون في هو استخدام . وجعل قرينته كون الكلام في احكام القضايا انما يتم على رأى عبد الحكيم من انها المعاني المصدرية التى هى مأخذ محولات المسائل لاعلى رأى عصام من أنها مفهوم النقيض والعكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل (قال ودو تبديل) أى تبديل وصفه بوصف الآخر مع بقاء عنوانها بجمل الاول موصوفا بالثابته وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع في نحو ضرب زيد لعدم تبديل الصفة ولا تبديل بعض البشر حيوان ببعض الحيوان انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة

في جميع المواد (٤) وقد يطابق على أخص القضايا اللازمة للأصل الحاصلة

بأن من الأصل لا مطلق الحكمين (٢) (قوله على أخص القضايا الخ وإنما القضايا لأن السالبة الكلية مثلاً لها من القضايا الحاصلة بالتبديل لوازم عديدة لثبوتها والسالبة الجزئية وعكسها في عرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي السالبة الجزئية وكذا لكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة أعم من عكسها بحسب الجهة مثلاً قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم

بإطلاق) أن كان الضمير للعكس المستوى فالمراد بالتبديل تبديل أحد الجزئين وإطلاق أيضاً على أخص القضايا متروك بالمقايضة أو لمطلق العكس فالمراد بالتبديل ما هو أعم من ذلك بتبديل لوازم) المراد هنا ما فوق الواحد بخلاف الجمع الآتي * وكتب أيضاً باعتبار الكم

والا لا تنتقض التعريف بتبديل كل إنسان حيوان ببعض الحيوان فرس * والقول بأن مراد أن يوضع أحد الجزئين موضع الآخر وبالعكس فلا حاجة إلى جعل الإضافة للاستغراق مدفوع لا يدفع الإبراد إلا مع قرينة ووجودها هنا ممنوع وجعل المعرف قرينة لا يخلو عن الفساد منه) أي بقاء صدقه المفروض في الفرع بلا واسطة فرع آخر فلا ينتقض جامعية التعريف نفية الكاذبة وما نعتيته بعكس السالبة الكلية الضرورية بما هو أعم من عكسها ببقاء الصدق في الأول وكون الصدق في الثاني بواسطة العكس فلو قل بدل قوله الآتي على أخص الخ على الحاصلة الخ لكنني * بقي أن في القول ببقاء الصدق فيما كان الأصل كاذباً دون العكس مسامحة بتبديل (بإطلاق) مجازاً من قبيل إطلاق اسم السبب على المسبب أو حقيقة بالغلبة لكثرة استعماله في كل في الضمير استخدام تأمل (قال على أخص القضايا) أي مالا أخص منه فلا ينتقض الضمني للعكس بهذا المعنى جمعا بالموجبة الجزئية في عكس الموجبتين (قال الحاصلة) صفة كاشعربه الحاشية فالمراد بالتبديل أعم مما يحصل العكس أو صفة الاتخص (قوله لوازم) ما فوق فتناسب ترك قوله عديدة (قوله هي أخص) بحسب الكلية (قوله وكذا لكل) أفاد بهذا المراد لأن السالبة الخ أن المدلول من قولهم العكس المستوى هو القضية اللازمة للأصل الخ كره إنما يلزم في عكس السالبة الكلية مطلقاً وعكس الموجبة الموجبة وأما فيما عداها فالقولان (قوله لوازم عديدة) أي غير عكسها فلا بد أن قوله أعم من عكسها يستلزم كون الشيء أعم (قوله من عكسها) الآتية بقوله لكل الخ من عكسها أو من عكسها (قوله بحسب الجهة)

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئيهما عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس إلا عكس الحملات والتصللات الزمنية

قولنا بعض الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة اللتان كل منهما أعم مطلقا من الحينية المطلقة * وقس عليه البواقي

(قال لعدم امتياز) أى بحسب المفهوم وذلك لأن مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالي المعاند والمعادنة من الطرفين وعروض المقدمة لاحدهما والتالوية لآخرهما إنما هو بالوضع بخلاف المنفصلات الزمنية فإن مفهوم مقدمها المزموم ومفهوم تأليهها اللازم وربما يكون الشيء ملزوما لا لازما (قال ولا فائدة) أقول إن فائدة الفائدة هنا ليس إلا لانتفاء الامتياز الطبيعي فلا فائدة في فني الفائدة هنا ونفي الاعتبار عما يمكن أن يكون في الاتفاقيات قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فإن المقدم مستصحب للتالي كليا بخلاف التالي (قال الاتفاقيات) أما الخاصة فلأن مفهومها موافقة التالي الصادق للمقدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمم جواز موافقة التفسير

الاتفاقيات
الخاصة
بأنها لا تكون
مستصعبة
للتالي
فإنها لا تكون
مستصعبة
للتالي
فإنها لا تكون
مستصعبة
للتالي

متنازع فيه للمنعكة وقوله لوازم وقوله أعم (قال ولا اعتبار) أى أولا عكس لما لأن المراد بالتبديل ماله تأثير في المعنى لأن مباحثهم بالنظر اليه والقول بالتغاير ممنوع أن أريد التغاير مع التأثير وغيره فبأن أريد التغاير مع عدمه (قال لعكس) مستويا أو عكس تقيض (قال المنفصلات) الأولى والاخر أن يزيد والاتفاقيات الخاصة ويترك قوله ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقوله المفيد لما قاله عصام من أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبع * ثم إن طرفي الاتفاقية متوافقان في الصن وليس بينهما استصحاب فليس المقدم مستصحب للتالي فضلا عن كونه والا لوجبت العلاقة بينهما لأنها امر بسببه يستصحب المقدم التالي على ما قاله عبد الحكيم فتكون لزومية * فاقيل إن الاتفاقية قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فإن المقدم مستصحب للتالي كليا دون العكس وم (قال ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالي للمقدم فيها ليست كمكها لجواز كون التالي أعم فيفيد عكس الموجبة الكلية فيها * والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن الأمور الصادقة صادقة على جميع الأوضاع والأحوال المتحققة معها في نفس الأمر إنما يصح إذا كان متساويين تأمل (قال في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا بد أن يخصص بالاتفاقيات الخاصة لئلا يتجه أن عكس الاتفاقية العامة غير صحيح لجواز موافقة التالي الصادق تحقيقا للمقدم

حكمة كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان
 أو التالي أعم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضي .
 بل إن عكسها الكلي بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائميتين والعامتين تنعكسان
 بغير مطلقه . فإذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان بأحدى الجهات الأربع من
 زرة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس الكل إلى قولنا بعض الحيوان
 بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لادائمة

فإن لم يصدق وإن جاز العكس (قال فالموجبة) حتمية أو شرطية (قال فما كان) أى فى أصل
 (الدائميتين) ولا تنعكس شئ من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الأخرى لصدق قولنا كل
 حيوان بتلك الجهات الأربع وكذب بعض الحيوان كاتب بأحدها لكن هذا فى المشروطة إذا
 (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعض) فإنه لو لم يصدق هذا لصدق
 لاشئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فإذا ضم كبرى إلى الاصل صغرى ينتج
 من الانسان أو ليس الانسان دائما مادام الذات أو مادام الوصف (قال إلى حينية)
 بالاضافة إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسفا لادائما صدق
 المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لادائما أما الجزء الاول منه فلانه لو لم يصدق لصدق
 لاشئ من المظلم بمنخسف دائما مادام الوصف فإذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الاصل صغرى
 لاشئ من المنخسف أو ليس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال وأما الجزء الثانى فلانه لو

الصدق بخلاف العكس (قال كلية) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان محمولها كليا
 الجزئية فتشمل المهمة (قال موجبة جزئية) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكسه بعض المسمى
 الانسان لأن التحقيق عدم صحة حمل الجزئى لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر
 مع إلى الكلية فقط (قال فن الدائميتين) أفاد بذلك أن الحتمية لا تنعكس مالم تكن موجبة لجواز
 نفاق ضمن الموجبة الغير المنعكسة كالممكنة مع كذب العكس فيها على ما قاله أبو الفتح (قال تنعكسان)
 فصر الاول تنعكس (قال إلى حينية) لا إلى ما هو أخص لصدق كل كاتب انسان بأحدى الجهات
 أربع دون عكسه الموجبة بما هو أخص من الاطلاق الحينى (قال ومن الخاصتين) الاولى هنا وفيما
 يترك من (قال إلى حينية لادائمة) مشعر بان لادوام الاصل كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية
 عامة . ويتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لا تنعكس

ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين (١) على مذهب الشيخ في عقد الوضع •

(١) قوله على مذهب الشيخ في عقد الوضع الخ) فيه إشارة إلى انعكاسهما على مذهب

لم يصدق لصدق تقيضه أيضا اعنى كل مظلم منخسف دائما فبضمه صغرى إلى الجزء الاول من الأصل كبرى ان كان كلية ينتج كل مظلم دائما وهو باطل لتقييد ثبوت الاظلام في الأصل بالأول وبالعكس ان كان جزئية ينتج بعض المنخسف دائما وهو أيضا باطل لان نفي الدوام عن الاظلام يستلزم نفيه عن الانخساف أيضا (هذا) وكان من لم يكتف بضم تقيض الثانى إلى الجزء الاول من الأصل غير معترف باستحالة النتيجة بل ضمّه إلى الجزء الثانى أيضا ليحصل نتيجةتان متنافيتان وقال ان الجزء الثانى من العكس إذا كان الأصل جزئيا لا يجرى فيه دليل الخلف بل يثبت بدليل الافتراض فآله أراد بالجمال المأخوذ في تعريف الخلف ما هو محال مع قطع النظر عن الأصل (قال ومن الوقتيتين) بسيطين أو مركبتين (قال إلى مطلقة عامة) أى دون حينية مطلقة هى أخص منها لصدق كل منخسف مضم به إحدى الجهات الخمس مع كذب بعض المضى منخسف حين هو مضى (قال للممكنتين) لصدق قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين مع كذب بعض مركوبه حمار بالامكان العام كالجبهة الأخص لكن مقتضى ماسبق من أن الحمار داخل في مركوب

كما يأتى إلا أن يخصص بما يكون مستقلا لا قيذا لقضية أخرى (قال ومن الوقتيتين) أى بسيطين أو مركبتين والأولى ومن الوقتيات ليشمل الأربع بلا تعميم (قال إلى مطلقة عامة) صريح في أن الجزء الثانى من مركبات هذه القضايا غير منمكة وهو كذلك للخلف . وقد يعال بأنه سالبة ممكنة عامة أو مطلقة عامة وهما لا تنفكسان . وفيه أن حكم الشيء انفرادا غير حكمه اجتماعا وعدم انعكاسهما عند الاستقلال والانفراد والال لم ينعكس الجزء الثانى من الخاصتين أيضا (قال للممكنتين) أى الخارجيتين بناء على رأى المصنف (قال على مذهب الشيخ) انما يتم الفرق بين مذهبي الشيخ والفارابى إذا كان مذهبه في عقد الوضع اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الأمر لأنه حينئذ لا يتم ما أورد لاثبات عكس الممكنة من العكس والخلف لتوقفه حينئذ على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول الممتنع عند الشيخ . وأما إذا كان مذهبه الاتصاف بالفعل بحسب فرض العقل فلا لان الامكان والفعل الفرضى متلازمان والصغرى الممكنة تنتج في الشكل الاول عندهما (قوله إلى انعكاسهما) أما إلى الدعوى الاولى فلأن المتبادر من القيد كونه احترازا وأما إلى الثانية والثالثة فلأن الفارابى استدلى على انعكاس

الوقتية كبرى من الجزء الاول
صغرى لم يفرض للعكس
في صوته كون الجزء الاول
كلية لان منافاة صغرى
الطبيعية للجزء الاول
في العكس بطريق الاستدلال
دون التصرف في
اكن التصرف في
الى الاستدلال

سلبية الكلية تنعكس الى نفسها فن الدائميتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية
 كلية ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي

رأى في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية
 اليها متلازمان وان الممكنة تنتج في صغرى الشكل الاول على مذهب الفارابي

السلطان في الحقيقة والذهنية وجوب تقييد الممكنتين بالخارجيتين (قوله الممكنة العامة) أى الموجبة
 بالجزئية (قوله متلازمان) أى وجوداً على رأى الفارابي وانتفاء على رأى الشيخ فيجوز على رأى
 الفارابي دون الشيخ اثبات انعكاس كل من الممكنة العامة الموجبة والسالبة الضرورية الى نفسها
 على العكس المتوقف على انتفاء الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأى الفارابي دون الشيخ
 (قوله ينتج في الخ) أى فيجوز اثبات انعكاس كل من القضيتين المذكورتين بدليل الخلف المتوقف
 على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأى الفارابي دون الشيخ (قال الى دائمة كلية) ولا
 على الضرورية ضرورية على مذهب الشيخ لصدق لاشئ من مركوب السلطان بجمار بالضرورة
 كذب لاشئ من الحار بمر كوب السلطان بالضرورة * واما على رأى الفارابي فالاصل كاذب ولذا
 كذب العكس ضرورية ومن هذا المثال يعلم عدم انعكاس المشروطة بالمعنى الثانى كنفسها أيضاً تبصر
 قل فبينة بالادوام) مثلاً إذا صدق لاشئ من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالادوام الوصفين

المتكئين تارة بأنه لو لم يصدق في عكس قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بعض مركوبه
 بالامكان العام لصدق تقييده وهو ينعكس الى مايناقى الاصل اعنى لاشئ من الحمار بمركوبه
 بالضرورة واخرى بضم تقييد العكس التى هي سالبة كلية ضرورية بالكبروية الى الاصل لينتج
 الخلف. ومنع الدهوى المدللة راجع الى مقدمة معينة من دليلها وما يقبل المنع من الاول انعكاس التقييد
 بالضرورة. والثانى كون الاصل صغرى لان بواقى المقدمات محل الوفاق (قوله متلازمان) أى وجوداً
 لاشئ ان جعل قوله الاكفى على مذهب الخ متنازعا فيه لمتلازمان ولتنتج وجوداً وعدماً ان جعل قيداً
 ثانى فقط (قال والسالبة الكلية) حملية أو شرطية ويدخل فيها الشخصية قلها تنعكس كلية اذا كان
 عمومها كلياً والا فشخصية (قال الى نفسها) أى مثلها كما وكيفاً ولم يقل الى سالبة كلية لانه أخصر مع
 ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشئ الى نفسه (قال الى دائمة كلية) قيد الكلية هنا وفيها يأتى
 استدراك (قال الى عرفية عامة) هل هذه القضية بسيطة . أو مركبة أولاً ولا . الاقرب الثالث

في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواق التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لهما

لادائما أى كل منخسف مضى بالفعل صدق لاشئ من المضى بمنخسف بالدوام الوصفى لادائما في البعض أى بعض المضى منخسف بالفعل أما الجزء الأول منه فلانا نضم تقيضه اعنى بعض المنخسف مضى بالفعل حين هو مضى صغرى الى الجزء الاول من الاصل كبرى ينتج بعض المضى ليس بمضى حين هو مضى وهو محال أما الجزء الثانى فلانا نضم تقيضه أيضا اعنى لاشئ من المضى بمنخسف دائما كبرى الى الجزء الثانى من الاصل صغرى ينتج لاشئ من المنخسف بمنخسف دائما وهو أيضا محال (قال في البعض) لافى الكل بأن تكون كلية . وكتب أيضا قال في البعض لكنب اللادوام فى الكل إذا كان موضوعه أعم كلا دوام العكس فى المثال الذى ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى منخسف بالفعل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائما وان كان الانخساف غير مخصص بالقمر تأمل (قال وهذه) أى الدائمات والعامتان والخاصتان مع قطع النظر عن كونها سالبة تأمل (قال التسع) وهى الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لصدق قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع مع كذب لاشئ من المنخسف بقمر بكل منها كالاخص (قال الموافقة لهما) كقولنا فى عكس بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما بعض المضى ليس

(هذا) ولم يقل إلى عرفية خاصة كلية لأن الموجود فيها اللادوام فى الكل وهو كاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا فى عكس الجزء الثانى من لاشئ من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما كل مضى منخسف بالفعل لصدق تقيضه وهو بعض المضى ليس بمنخسف دائما . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنعكس الى نفسها يتجه أنها بالنظر الى الجزء الأول لا يكون أخص القضايا اللازمة للاصل لصدق السكلية وهى أخص من الجزئية (قال المنعكسة السوالب) الاولى ترك السوالب لثلا يحتاج إلى الاستخدام فى هذه بأن يراد بها الدائمات والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجعل السوالب صفة القضايا . بل الاولى وهذه الست هى السوالب المنعكسة (قال للبواق) لصدق لاشئ من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بقمر بأى جهة قيدت (قال لا عكس لها) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام دون العكس (قال إلافى الخاصتين) لأن قولنا بعض المنخسف ليس بمضى بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما يقتضى تنافى وصف الاضائة والانخساف الصادقين على ذات الموضوع كل منهما فى وقت فكما يجوز سلب أحدهما عنه لادائما بل عند كون الآخر موجودا يجوز سلب الآخر كذلك (قال تنعكس فيهما)

الكيف والعكس وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا أو عكس تقيض ثابت
وهو أن يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافى الاصل . وعدم
بها رأسا أو الى ما هو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف في بعض المواد .

في الادوام الوصفى لادانما (قال القضايا) أى كلها بسيطة أو مركبة (قال الى عكوسها) أى الى
التي كانت بسيطة والى كل من جزأيه ان كانت مركبة . وكتب أيضا أو الى اعم من عكوسها
بالتلف (لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصتين الجزئيتين السالبتين وإن كان بدليل
أن يضم تقيضه بالكبروية الى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لا يجرى في الجزء
الذي ينبغي استثناءه وقس على ذلك نظيره في عكس التقيض وكذا لا يجرى في انعكاس السالبة
فيض كما يأتي (قال تقيض العكس) أى نفسه ان كان بسيطا وكل من جزئيه ان كان مركبا (قال
الصل) أى نفسه ان كان بسيطا أو احد جزئيه فقط على ما ذكرنا أو كل من جزئيه أيضا على
(قال لمنافى) كأن ذكر منافى الاصل بطريق التمثيل والا فاستحالة اكثر النتائج لادخل لها

الجزء الايجابي من الحصر (قال في كيف) مستدرك كالاجاب في عكس الموجبة فلو قال بدل
لأنه الخ الجزئية لكفى (قال أو عكس تقيض) أقول دليل الخلف لا يجرى في عكس تقيض
رأسا في السالبة فلمدم تكرر الاوسط ان كانت كلية وذلك لعدم صحة جعلها صغرى أو كبرى
ان العكس ان كانت جزئية . وأما في الموجبة حملية أو شرطية فلمدم صالح تقيض العكس لكونه
جزئية لكبروية الشكل الاول وصغرويته وكذا لا يجرى في بعض افراد عكس تقيض المتأخرين
نقول إن في تعميم العكس تغليباً والمراد بتقيض العكس في تعريفه أعم من الحكى فيشمل لازم
(قال بالتلف) متى به لاستلزامه الباطل على تقدير عدم حقيقة العكس أو لأنه استدلال على
من ورائه على قياس دليل الخلف (قال وهو أن يضم) أى الخلف هنا لا مطلقا فلا يرد أن هذا
لا يخلص لأن الخلف اثبات المطلوب بإبطال تقيضه . واعلم أن هاهنا دليلين آخرين العكس
بهم . والمصنف لم يذكر الأول لان بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس
العكس فاثبات عكس الكل به مستلزم للدور ولا الثانى لأنه مخصوص بالوجبات والسوالب
الانقضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم للدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث
أو اثبات انتاجه موقوف على العكس (قال رأسا) أى بالكلية وفي جميع المواد كما في السالبة
فيأبدا الخاصتين

الصارح

صارح

فان قلت فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا كلما تحقق
عن المضمون المحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق أحدهما مع الآخر يصدق عكسه الجزئي
التيضاحان محقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق أحدهما مع الآخر يصدق عكسه الجزئي
لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتنعة الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن قلت لما كان ذلك
الاصل مقيدا بقيد مع الآخر او في ضمن المجموع كما عرفت (١) كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم

بالاصل . فلو قال منتج المحال كما قال غيره ليعم الكل لكان أظهر (قال فان قلت) كانه قد رتب
باستلزام تلك الدعوى خلاف ما قرره سابقا من ثبوت العكس للموجبة اللزومية (قال فلا عكس)
رأسا للموجبة مع أنه خلاف ما قررت سابقا (قال أيضا) أي كما لا عكس رأسا للقضايا التي ثبت تحقق
عكسها في بعض المواد (قال في قولنا الخ) وكذا في قولنا كلما كان زيد فرسا كان حيوانا فانه وان صدق
العكس على تقدير حيوانية زيد مع صاهليته إلا أن ذلك من الاوضاع المتنعة الاجتماع مع مقدم العكس
ويجاب بما يأتي (قال نعم) منع لقوله بدون العكس (قال مع الآخر) أي أوفى ضمن المجموع (قال
يصدق) أي يصدق عكسه الجزئي بأن جعل ذلك التقدير من أجزاء المقدم لا من الأوضاع (قال لكن)
اثبات لما هو المنوع (قال المتنعة الاجتماع) أي فيكذب ذلك العكس الجزئي (قال المقدم الممكن)
يكون المقدم ممكنا اذا قيد بقيد فقط على رأى المصنف أو كان لا بشرط شيء أيضا على رأينا (قال لك)

(قال فان قلت) معارضة تقديرية بقياس استثنائي غير مستقيم . تقريره لو كان عدم الانعكاس ثابتا
بالتخلف لزم عدم انعكاس الموجبة المتصلة اللزومية لكن التالي باطل . أما الملازمة فلصدق الاصل
الخ . وأما بطلان التالي فلأنه خلاف ما قرره سابقا من انعكاسها . ويمكن جعله منعا مجازيا
أو قضا شبيهيا باستلزام الفساد (قال كلما تحقق) قد يقال نحقق التقيضين محال فيجوز أن يستلزم
محالا وهو عدم بقاء اللزوم عند فرض وقوعه لجواز استلزام المحال للمحال فيكون القضية انافية
وقد مر أنه لا فائدة في عكسها . لكن انما يتم إذا قيل بعدم صحة انعكاسها . والقول بأن ذلك مخصص
بما كان بينهما علاقة ووجودها هنا ممنوع لا يتمشى على ظاهر كلام المصنف في بحث النسب
عدم الاختصاص به (قال نعم على تقدير) منع ملازمة دليل المعارضة بمنع دليلها اعني قوله لصدق الخ
وقوله الآتي لكن ذلك اثبات المقدمة المنوعة (قال مع ذلك المقدم) أي مقدم العكس وكونه
ممكنا على تقدير كون تالي الاصل مقيدا بقيد فقط (قال قلت) منع لقوله بدون العكس في دليل
الملازمة المطوية كقوله المار لعم الخ إلا أنه لا يمكن حينئذ اثبات المنوعة (قال كان ذلك) أي فيكون
كل من العكس والاصل صادقا ولا يلزم التخلف في هذه المادة (قال من أجزاء المقدم) أي أجزاء المقدم

﴿ فصل ﴾

في عكس التقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف . وحكم الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى (١) وبالعكس فالموجبة السكالية تنعكس الى نفسها فقولا كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لاحيوان ~~هو~~ لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية

(١) (قوله وبالعكس) اي وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوى

عكس تقيض للشرطية الاولى (قال المحكوم به) محولا أو ناليا (قال المحكوم عليه) موضعا أو مقدا (قال الصدق) المفروض (قال والكيف) المحقق • وكتب أيضا لم يتعرض لبقاء السك لا وجودا ولا عدما لبقائه في الموجبات دون السوالب (قال وحكم الخ) أي كما وجهة وقبول انعكاس (قوله أي وحكم السوالب) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا كما يتبادر فانه لا فائدة في هذا المعنى (قال فالموجبة) حملية أو شرطية • وكتب أيضا مفرع عن قوله وحكم الموجبات الخ وقوله الآتي والسالبة كلية كانت الخ مفرع عن قوله وبالعكس (قال بنسكس الى قولنا الخ) والا لصدق تقيضه أعني ليس بعض اللاحيوان بلا انسان ويلزمه بعض اللاحيوان

لا يلزم من لزوم العكس للاصل انعكاس الاخص إلى قضيته عند انعكاس الاعم اليها لجواز أن لا يكون الأعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهي أن الأعم لازم للاخص (قال في عكس التقيض) أي بالمعنى المصدري كما هو الظاهر أو بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فحينئذ يكون في الضمير استخدام • ثم إنه لم يذكر إطلاقه على تلك القضية اما لاندراجها تحت ما صرح في العكس المستوى أو لعلم به بمقايضة (قوله أي وحكم السوالب) فيه مسامحة لان عكسه قولنا حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا (قال فالموجبة) في التفريع نشر مرتب (قال كل لاحيوان) والا لصدق تقيضه ويلزمه بعض اللاحيوان انسان ونضم صغرى إلى الاصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان وكذا لو لم يصدق في عكس كل لاحيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق تقيضه ويلزمه بعض الانسان لاحيوان فنضمه إلى الاصل لينتج المحال. هذا في الحملية. وأما في الشرطية المتصلة فلأنه لو لم يصدق في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لزم انتفاء اللازم مع وجود المزموم وهو ينافي اللزوم (قال للموجبة الجزئية) لصدق بعض اللا انسان حيوان دون

ان الخاصيتين تنعكس فيهما الى عرقية عامة جزئية. والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس
الى جزئية على التفصيل المذكور

على التفصيل المذكور في انعكاس كل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنا فن الدائميتين

لنصل هذا اللازم صغرى والاصل كبرى ينتج بعض اللا حيوان حيوان وهو محال أو نمكـه
استويا الى بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان (قال ولا عكس)
بنة وكذا لا عكس للنسج العـير المنعكسة السوالب أعنى الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث
ممكن لصدق قولنا كل قر لا منخفض باحدى الجهات التسع مع كذب كل منخفض لاقر باحدها
من (قال الجزئية) حلية أو شرطية (قال والسالبة) حلية كانت أو شرطية (قال الى سالبة)
لاشئ من الانسان بحجر ينعكس الى قولنا بعض اللا حجر ليس بلا انسان والا لصدق نقيضه
لا حجر لا انسان ونمكـه عكس نقيض الى كل انسان حجر وهو يناق الاصل ولا يجرى
لذلك كالا يخفى (قال على التفصيل) ومنه أن لا تنعكس الممكنتان من الموجبة عكسا مستويا
نكـان من السالبة عكس نقيض أيضاً فانه يصدق قولنا لاشئ من الحمار بلا مركوب السلطان
الامكانين ويكذب بعض مركوب السلطان ليس بلا حمار باحدى الجهتين كالأخص (قال
إذا الموجبات في عكس المستوى (قوله موجهة أخرى) فيه تغليب أو المراد ولو بالاعتبار فلا ينتج
عكس المطلقة العامة الموجبة الى نفسها لا الى موجهة أخرى (قوله فن الدائميتين) ومن الخاصيتين
بناء لادامة ومن الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث الى مطلقة ولا عكس للممكنتين عند

(قال الى سالبة جزئية) أما في الحلية فلانه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الحجر أو ليس بعضه
ليس بعض الانسان بلا حجر لصدق نقيضه أعنى كل لا انسان لا حجر وينعكس بعكس النقيض
حجر انسان وهو يناق الاصل . وأما في الشرطية فلانه إذا صدق قد لا يكون أو ليس البنة إذا
الضيقا لليل موجود صدق قد لا يكون إذا لم يكن الليل موجودا لم يكن العالم مضيئاً والا لصدق
العكس بعكس النقيض الى ما يناق الاصل ومنه يعلم أن اثبات عكوس السوالب مطلقا متوقف
لن عكوس الموجبات (قال على التفصيل) مرتبط بقوله تنعكس في الموضعين (قوله في انعكاس)
عما فيشمل عدم انعكاس الممكنتين السالبتين والتسع الغير المنعكسة سواليها (قوله الى موجهة
أشئ مغايرة للاولى مغايرة حقيقية ولو باعتبار التبديل فلا يرد أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة

وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به بقاء الصديق دون الكيف

الشيخ (قال وعند المتأخرين) وجه المدول عن طريق القدماء ورود المنع على ما ذكره فانهم
الحملات الموجبات من لزوم صدق ما ادعوا لزومه للنقيض من عدم صدق العكس لئلا يكون الخفي
لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة المحصلة ان كان معدولة المحمول بان كان الاصل محصلة للموضوع
انسان حيوان أو لاحجر ولا الموجبة المعدولة المحمول ان كان محصلة المحمول بان كان الاصل
الموضوع كمثل لا حيوان لا انسان بل الانتقاض بموجبة تحمؤها من المفومات الشاملة كمثل
يمكن عام فانه صادق مع كذب كل لا يمكن عام لا انسان وسالبة موضوعها من قاض تلك المفومات
كلا شيء من الا لا يمكن العام بلا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان ليس يمكن عام
على ما ذكره في موجبات الشرطيات من ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم لئلا يترك
انتفاء اللازم محالا فلا يلزم منه انتفاء المزموم بل وجودة لجواز استلزام المحال المحال واجب
ايراد الشرطيات ببداية استلزام انتفاء اللازم لان انتفاء المزموم والحملات باخذ قبض موضوع الامر
في العكس سلبيا لا عدوليا فيكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي على ما اعترف به الحكماء
المتأخرين وعليه السيد وعبد الحكيم لا تقتضي وجود الموضوع وان اقتضته على رأى المنصف كما
النقيض سالبة سالبة المحمول وهي لا تكون سلب السلب لا ينافي الايجاب إلا باعتبار نفس الامر
في قوة الموجبة المحصلة إلا أن هذا الجواب لا يجزى فيما كان الاصل معدولة الموضوع أو تنحصر
الحكم بما عدا المفومات الشاملة وتناقضها على قياس تخصيصهم تقيضي المتساويين . قال عبد الملك
وحيث ان يكون لنقيض المحمول افراد موجودة فيتلزم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة . وفي اشارة

مع
 فاعلم ان
 السبب لا يغاير
 النظام
 انما هو
 انما هو
 انما هو

ط
وہذا جوابی بشارت و معجزہ
بطلان السنہ ط ان الاول
جوابی بقرآن الہامی فاول
معدوم ہوا علی الاول
الشر صادق

ليس الى قضية أخرى ولا حاجة الى التغليب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية (قلنا
المتأخرين) عدلوا عن طريقة القدماء لعدم تمام ادلتهم المارة في الحملات الموجبات لورود الشرط
مستندا بأن نقيض العكس لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة لا المحصلة ولا المعدولة المحمول والنقيض
محمولها من المفهومات الشاملة ككل انسان أو شيء - يمكن عام وسالبة موضوعها من نفاذها وليس
من المفهومات الشاملة كلاً شيء - من اللا يمكن العام بلا انسان أو بلا شيء - لأنها صادقتان مع كل
العكس لاقتضائه وجود الموضوع في الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الا
في الثاني وفي الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ممنوع لجواز كونه محالاً واستلزام
الحال آخر وهو وجود الملزوم لا انتفاؤه - وأجيب عن إيراد الحملات تارة بأخذ النقيض سلباً لا معد

يكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لا شئ من اللاحويان بانسان • وحكم
 بينهم بالاضاحك السوالب في العكس المستوي لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة
 العكس اليه بالعكس المستوي
 السوالب

الجواب بغنى عن الاول فتأمل (قال وحكم الموجبات) كما وجهه وقبول انعكاس • وكتب
 موجبات أو شرطيات (قل بدون العكس) أي بالنسبة إلى قبول الانعكاس والافهم السوالب
 بالوجه حكم موجبات العكس المستوي فيما تنعكس (قل فالموجبات) أي من الحملات وكذا
 أي قوله وأما السوالب (قل منعكسة) أي بعكس النقيض للمتأخرين (قل الى ما انعكست الخ)

لعكس درجة سالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع عند المتأخرين والنقيض سالبة
 الاول وهي لكون سلب الساب في حكم الايجاب في قوة الموجبة المحصلة • وأخرى بتخصيص
 كما عدا المفومات الشاملة وتفاضلها كتخصيص نقيض المساو بين بها والشرطيات بتبادله
 بالانزاع • أقول يتجه على الثاني مع عدم ملائمته لقواعد المنطقية انه إنما يتم لو انحصر الزاد
 والبالبة في الموجودة والاول انه لا يتمشى فيما كان الاصل ومدلة الموضوع ككل لاجوان
 من • ولعلكم انهما لا يوافقان مذهب المصنف من اقتضاء الموجبة سالبة المحمول وجود الموضوع
 بتخصيص نقيض المساو بين بها • وعلى الاخير أن دعوى البدهة في محل النزاع غير مسموعة
 لعندي الجواب عن النقيضين بأن العكس في الاول صادق لكفاية التعدد الذهني ولو فرضا لبراد
 لا سابق في بحث النسيب والاصل في الثاني كاذب لصدق نقيضه أعني بعض اللا يمكن الام
 لكفاية مأمور عن ايراد الشرطيات بأن ذلك مخصوص بما إذا كان بينهما علاقة كنهائية زيد
 أنه ولا علاقة هنا • بقي أن فساد الدليل لكونه ملزوم الدعوى لا يستلزم فسادها ونقض الحكم
 بتغييره لجواز تخصيصه بما عدا مواد النقض فكيف يكون وجهها للمدول (قال حتى يكون)
 ما هو علة ناقصة لأن بقاء الحكم لم يعلم بعد (قل ههنا أيضا) أي في عكس نقيض الأجزاء
 بدون العكس) أي في قبول الانعكاس لأن القابل له من السوالب الكلية هنا ثمانية وفي
 بل العكس المستوي ثلاثة عشر (قال فالموجبات) أقام المظهر مقام المضمحل لان المراد بها هنا
 بل في ماص ما يعم المتصلة الازمنية • ولم يعم ههنا مع الاغناء عن قوله الآتي والشرطية الخ ليكون
 مصرحاً في رد السكاكي مع أنه غير صريح في أن الموجبات الكلية المنعكسة ست والجزئية
 كذا فتان فلو قال فوجبات السوالب المنعكسة منعكسة الخ لكان أوضح (قل الى ما انعكست الخ)

واما السوالب فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فن الخلاصتين الى حينية
لادامة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس
الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحمليات والشرطيات *

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره (قوله والشرطية الموجبة الكلية الى آخره وتوقف
الكاتبى فى انعكاسها مبنى على زعم الازوم الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد
(قوله ولا عكس للبواقى من الحمليات والشرطيات)

أى ان كانت تلك الموجبات من الست المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من التسع
الباقية لصدق كل قر لا منخسف باحدى الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بقدر ابعادها
(قال الوقتين) بسيطتين أو مركبتين (قال والشرطية) أى الازومية إذ مر أنه لاعبرة بانعكاس
الاتفاقيات ومطلق المنفصلة (قوله مبنى على زعم) فانه حينئذ لا يتم القول باستحالة ما يستلزمه دليل
الخلف من النتيجة. مثلا إذا قيل لو لم يصدق فى عكس كذا كان الشئ انسانا كان حيوانا ليس البتة إذا
لم يكن حيوانا كان انسانا. لصدق قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صغرى الى الاصل
كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وهو محال اتجه منع استحالة لثبوت الازوم الجزئى
بين النقيضين ببرهان من الشكل الثالث (قال ولا عكس) أى على رأى المتأخرين فى عكس النقيض
(قال للبواقى) بواقى الحمليات هى الدائمات والعامتان والمطلقة العامة والممكنتان وبواقى الشرطيات هى
السالبة الكلية والموجبة والسالبة الجزئيتان الازوميات (قال من الحمليات) . قال بعضهم لصدق لاشئ

أى انعكست السوالب بالعكس المستوى اليه (قال واما السوالب) تفصيل لقوله بدون العكس وإشارة
الى أن ما انعكست اليه السوالب هنا مثل ما انعكست اليه موجبات العكس المستوى كما وكيفيا وجهة فذلك
القول بالنظر الى عدد القضايا المنعكسة (قال ومن الوقتيتين) الاولى الوقتيات (قوله مبنى على زعم الخ)
أى زعم عدم تمام ما استدلوا به على الانعكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق فى عكس نحو قولنا كذا
كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا سالبة كلية لصدق تقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا
فاذا ضم صغرى الى الاصل انتج المحال وهو الازوم الجزئى بين النقيضين لأنه يتجه عليه منع استحالة
على زعمه المذكور هذا * واقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجرى دليل الخلف فيها ولم يمكن منع
استحالة النتيجة لانها الازوم الكلى بين النقيضين فاللايق تردد الكاتبى فى أن عكسها كلية أو جزئية
لا فى أنها تنعكس أولا (قال ولا عكس للبواقى) هى فى الحمليات الدائمات والعامتان والمطلقة العامة

﴿ الباب الرابع في صور الأدلة والحجج ﴾

يقول مؤلف من قضيتين فصاعداً يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى

تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا إلى نفسها الصديق الأصل بدون العكس في قولنا
يكون إذا كانت الأرض مضيئة يلزم أن تطلع الشمس فإنه صادق مع كذب قولنا

البلاد بعيد بأحدى الجهات الفعلية ولا شيء من الحمار بلا مركوب السلطاب بأحد الأماكن
بعض ما ليس ببعيد خلاء بأحدها وبعض ما هو مركوب السلطان حمار بأحدهما انتهى. أقول مثال
لا يفتى عن مثال الحمار ومن نظائر المثال الأول لاشئ من شريك الباري بحجر ولا يتم الكلام
والظنير إلا إذا كان كل منهما خارجية أو حقيقية (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون إذا
الشيء حيواناً لم يكن إنساناً فإنه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً
لأن صور (أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور) (قال والحجج)
لم يكتف عن القول بالتأليف لئلا يلزم أخذ المعرف في التعريف ولا بالعكس لئلا
يقضي من (قال فصاعداً) لادخال الاستقراء فإنه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب

مكتنن . وقد يقال الفعلية منها تنعكس مطلقة عامة بدليل العكس لأنه لو لم يصدق في عكس
من الإنسان بفرس بأحدى الجهات الخمس بعض ما ليس بفرس الإنسان بالفعل لصديق تقيضه وهى
كس إلى لاشئ من الإنسان بلا فرس دائماً ويلزمه كل إنسان فرس دائماً ولذا ذهب بعض إلى أن
السؤال في عكس تقيض الفريقين كحكم موجبات العكس المستوى . والقول بأن السالبة المدولة
ستلزم الموجبة المحصلة مدفوع بأخذ النقيض سلبياً لا عديلياً كما مر فتأمل (قوله إنما لم تنعكس)
بذكر دليل عدم انعكاس السالبة الكلية والجزئية (قوله إلى نفسها) أى نظيرها في الجزئية . ولو
السالبة جزئية لكان أولى (قوله بدون العكس) أى فيما كان المقدم أعم مطلقاً من تقيض التالى
لأن صور الأدلة (أى في مسائل موضوعاتها الذكرية الأدلة والحجج المنطقيتان من حيث الصورة
وموضوعاتها الحقيقية الأدلة والحجج الطبيعيتان من تلك الحثية فصح عد هذا الباب جزءاً من الكتاب
نوع لبيان المنطق بمعنى المسائل (قال من قضيتين) عدل عن قول بعضهم من مقدمتين تحاميا عن
لـ (قال فصاعداً) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع أجزائه في تعريف الدليل (قال
نسب) لم يقل يحصل أو يلزم من التصديق الخ لئلا يحتاج إلى التقييد بقيد النظر ثم إنه أفاد بنسبة
كتساب إلى التصديق أن الكاسب والمكتسب من العلم لا المعلوم فالنطق يبحث عن أحوال الأول

ولو في الادعاء ظاهر استواء كان له استلزام كلى لتلك القضية بالذات أو بواسطة مقدمة
أجنبية أو غريبة أولم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين أو الظن كما في
الامارات أو غيرهما كما في السفسطة

قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار (قوله ولو في الادعاء الى آخره) هذا القيد للتلاخيص
الادلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهر التلاخيص للتلاخيص
التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب الخصم بل وللتلاخيص القياس الشرعي لان
الشاعر كالمغالط يدعي في الظاهر تحصيل التصديق بما أورده والحق أنه ليس بدليل حقيقة

قوله كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزاؤه من افراد الدليل كذلك مجموعها عند المصنف على
مما يأتي في الحاشية في الفصل الثالث من أن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك
يصدق على مجموع القياسين فصاعدا. وقيل رد على عبد الحكيم حيث قل تبعنا للتفتازاني انه لا يصدق
على المجموع بل على كل واحد واحد ولا ينافي الأول كون الكبرى الثانية من القياس المركب اجنبية
وخارجة عن الدليل لان ذلك ليس بالنظر الى المجموع بل بالنظر إلى القياس الاول منه بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة فافهم (قال في الادعاء) كلمة في لاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء بحسب الظاهر (قل
بالذات) هذا في القياس البسيط بالنسبة الى النتيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزءا من القياس
المركب أولا (قال أو بواسطة) هذا في القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الثانية وفي
قياس المساواة الذي هو اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة كما سيصرح به المصنف (قل كما
في الامارات) الكاف هنا كالذي قبلها والتي بعدها استقصائية (قوله فتأمل) لعله إشارة الى أن تقسيم
وجعل المعروف والحجة واجزائها موضوعا مبنى على اقامة المتعلق بالنتج موضع المتعلق (قال ولو) الغاية
منوجهة إلى كل من القيد والقيد (قال في الادعاء) ظرف مجازي. أو كلمة في لاعتبار المدخول (قل كما
في البراهين) أي انواع البرهان من اليقينية للست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو الظاهر
(قوله وجود النهار) واذا كذب هذا كذب قولنا قد لا يكون إذا طلعت الشمس كانت الارض مضيئة
(قل كما في السفسطة) أشار بالكاف الى القياس الشرعي فليست استقصائية (قوله لتلاخيص) بناء
على أن المتبادر من الاكتساب ماهو في الواقع (قوله مع عدم) قيد الأدلة به لان المتبادر من الادعاء
ماهو بحسب الحقيقة لا مايمع الظاهري والا لم يحتج الى قوله ظاهرا (قوله يدعي في الظاهر) انما ينة
هذا لو لم يرد الشاعر بقوله الخمر ياقوتة سيالة مثلا القشبية والمجاز كما في زيد أسد بل اراد الحكم الخيالي
بناء على أن النفس أطوع له من الحكم العقلي والا فهو يدعي التصديق حقيقة (قوله والحق أنه) أي

قوله ينة أي في الظاهر
السمعة العادلة والمظبوط
المظبوط بينه وبين
في المطلق الدليل مع قيد
المركب واما التلاخيص
اطلاق القياس عليه
المصنف كالمعظم بطلان
عليه القيد من القياس
المعظم والسمعة كعب
الحكم بطلان عليه
القياس من القياس
المرسل وقيل في هذا
سلام المحدث حيث
قال لا يشهد تعريفه
القياس المركب في
دليل وجهه المصنف
في المطلق القياس
عليه مما نأخذ من
صداق

القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى ونتيجة له • وقد تطلق النتيجة على أخص
بالا لزامه له • والقضية التي يتوقف •

فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل (قوله وقد تطلق النتيجة) على
القضايا اللازمة له (كما في باب المختلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى أو
لا ولم يقتصر على إطلاقها على أخص القضايا اللازمة كما اقتصر في إطلاق العكس إذ
يستنتج أمها من دليل يستلزم الاخص بخلاف العكس فتدبر

الدليل بل القياس إلى الصلوات الخمس التي منها القياس الشرعي ظاهر بل صريح في أخذ القسم
بمثل الشرعي أيضا (قال وتلك القضية) سواء كانت لازمة للدليل أولا وعلى الأول سواء كانت
القضايا اللازمة أولا (قال ونتيجة له) أي للدليل فالنتيجة غير مختصة بالقياس (قال وقد تطلق)
ذلك الفعلي (قال على أخص) المناسب لكلمة قد على أمها الخ (قوله كما في الخ) أي إطلاق
نتيجة على أعم القضايا اللازمة المستفاد من كلمة قد كما في باب الخ (قوله فتدبر) إشارة إلى أن هذا
الدفع به الاعتراض على مختلطات الشكل الثالث بأن كلا من الدائميتين الصغريين مع كل من

أحد الأدلة الفاسدة والمغالطات والقياس الشرعي ليس بدليل فيلزم ترك قوله ولو في الادعاء ظاهرا
بما فسأل (وجهه أن الخروج إنما يجب إذا أريد بالعرف الدليل الحقيقي وأما إذا أريد به ما يعم
بوري كما يؤيده بجهنهم عن المغالطات والشعريات فلا دخل واجب وكلام المتن مبنى عليه (قال
مكتسبة) فيه تجوز أو المراد المكتسب عليها فلا ينافي التعريف المار للدليل (قال النتيجة على الخ)
بأن إطلاق النتيجة على أعم القضايا المكتسبة من الدليل هو الكثير وإطلاقها على أخصها قليل
وخالف لما قاله عبد الحكيم تبعاً للسيد والشارح المطالع من أنها لا تطلق إلا على أخص القضايا
لأنه للدليل وما سياتي في باب المختلطات مبنى على التجوز. ويؤيده ما اصطلاحوا عليه في باب العكس
واللفظ الأخص واقع من النسخ والواقع من المصنف الأعم ويؤيده قوله في الحاشية كما في باب الخ
الجملة مثالا لإطلاقها على أعم القضايا المأخوذ صريحا أولى من جملة مثالا لأمها المستفاد من كلمة قد
قوله كما في باب (الكفاف استقصائية) قوله على إطلاقها (لم لا يجوز أن يكون ما قلنا يانا للإطلاق
للاخص بزعمهم فيكون اقتصاراً عليه (قوله إذ قد يستنتج الخ) علة لقوله ولم يقتصروا وقوله كما
نصر الخ على الترتيب وهذه العلة صريحة في أن إطلاق النتيجة على أعم القضايا اللازمة قليل وعلى
أخصها كثير خلافاً لظاهر المتن (قوله فتدبر) إشارة إلى دفع ما أورده شارح المطالع على مختلطات

صحته على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءاً منه كالصغرى والكبرى أو خارجة عنه كالمقدمة الاجنبية أو الغريبة والحكم الضمني بإيجاب الصغرى في الشكل الاول وكتابة كبري ونحوهما وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها أو يشار اليها بلفظ

(قوله أو يشار اليها بلفظ) كالقيودات المشيرة اليها وكلفظة اذا الدالة على وقوع المقدم ونقطة الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية واحدة كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا عن الرفع بدلالة أداة الشرط على الانتفاء لانها لا تفعل الاول

السبع الغير المنعكسة السوالب ينتج أخص مما ذكره كما سيأتى إلا أن استنتاج الاعم من البليات المستلزم للأخص لا يستلزم اطلاق النتيجة اصطلاحاً على الاعم لجواز أن يكون ذلك الاستنتاج مبني على زعم عدم استلزام الدليل للأخص وكتب أيضاً وجهه أن دليل الخلف مثلاً في باب العكس وان أفاد انعكاس القضية الى أعم القضايا اللازمة أيضاً إلا أنهم انما أوردوها لاثبات أخصها (قال من) أى الدليل والمراد بها ما سنده في قوله وصحة الدليل (قال مقدمة) وهى بهذا المعنى مقدمة للمعنى الاعم (قال والحكم الخ) أى ككون الصغرى موجبة وكون الكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكماً ضمناً تأمل (قال القضايا) الصريحة (قال الاجزاء) للدليل (قوله وكلفظة اذا) وكذا لما (قوله على وقوع) أى على وضعه (قوله انتفاء الخ) أى رفعه (قوله الاول) الغير المعلوم عند الحكم

الشكل الثالث حيث قال ان الصغرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الخمس أغنى الوقيتين والوجوديتين والمطابقة العامة ينتج حينئذ لاداعة في الثلاثة الأول ولا ضرورة في الرابعة وجنباً لطفة في الاخيرة هـ وهى أخص مما يتبع الكبرى لكنه انما يدفعه إذا كان الاطلاق على الاعم عرفياً وممنوع عنده حيث قل من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة (قال مقدمة له) الاولى ترك له لاشعاره بدخوله في الاسم ولا بهامه الدور في تعريف المقدمة وكذا في قوله نتيجة له (قال كالصغرى) إشارة الى المقدمة الشرطية والاستثنائية أو الكاف استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قال والحكم) قال الجلبى يكفى لإبراد الكاف التثنية كون مدخوله مما يؤخذ منه المثال انتهى فلا يرد أن الحكم الضمنى ليس بقضية فلا يصح التثنية لانه قوة صغرى دليله هذا موجبة وكبراه كلية المحكوم بهما حكماً ضمناً . وأما تأويله بكون الصغرى موجبة والكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكماً ضمناً فلا يخرجها عن المساحة (قال ونه تطوى) فالمراد بالمؤلف في تعريف الدليل أعم من الحكى (قال أو يشار اليها بلفظ) عطف على

بشروط بصحة مادته وصورته أما صحة الصورة فبأن تكون مستجمعة
لذاتها بعدد وأما صحة المادة فبأن تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل
إلى الصورة الصحيحة إلى العلم بالمطلوب فلا يصح

الثاني في مقام الاستدلال فاعلم (١) (قوله كما في الاستدلال بأحد المتضايقين الخ)
يتكاثران ذهننا وخارجا فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علما تصوريا أو تصديقا وإنما
ما وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه

في العلوم بالضرورة أو النظر (قوله في مقام الخ) في شرح العقائد النسفية للتفتازاني
أن كلمة لو بحسب اللغة تستعمل قارة لافادة أن انتفاء الأول في الماضي المقرر سبب لانتفاء
الثاني وقارة للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول من غير تعيين زمان إلا أن الاستعمال
يمنع وكلامه في شرح التلخيص ظاهر في أن الاستعمال الثاني منطوق ولذا اعترض عليه المحقق
فدفعه بان القرآن لم ينزل إلا على لغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعمال أيضا
لأن الأشيع هو الأول (قل وصحة الدليل) صحة الدليل عبارة عن استلزامه للنتيجة وهو
من المادة والصورة كما بينه المصنف فلا يتجه أنهما ليستا خارجتين عن صحة الدليل فكيف
سلبا شرطا لها مع أن الشرط خارج عن المشروط (قال فبأن تكون) الباء هنا وفيها يأتي للتحقق
(قارة) صدقا قطعيا أو ظاهريا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وقد يقال أو ادعائيا أو زعميا
لأن الشرط والمغالطة من الصناعات الخمس (قال فلا يصح) هذا مفرع مما قبل الحيثية والمطوقان

بشروط. أو على بطوى فالمراد السكلي بدون الإشارة لثلاث يلفو الشق الأخير. ولو قال أو الإشارة
لكن أحسن (قوله الاستثنائية) أي التي شرطيتها متصلة فلا يتجه منع التقريب مستقدا بأن
لا يجري فيما إذا كانت منفصلة (قوله عن الرفع الخ) أي للإشارة إلى المقدمة الرافعة بلفظ
فبأن تكون (كلمة بأن بمعنى كأن صرح به الجلال المحلى فلا يتجه أن بيان صحتها به قاصر
لأن الأوسط منها لا من أن الشرط الخ وقد يجعل الباء للتحقق أو للسببية فيكون مدخوله علة
لأن لشرائط نذكرها) أي لانتاج القياس فلا ينافي عدها أجزاء الصورة (قال وأما صحة المادة)
فستأن بلا ملاحظة الترتيب ونحقق الشرائط فيهما (قال فبأن تكون) الباء للتحقق أو السببية كما مر
فم معنى على تحقق المعرفة في التعريف أو سببها فلا يلزم اتحاد الظرف والسبب مع المظروف
ب (قال صادقة) أي ظاهريا أو ظاهريا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وفيه تنبيه على أن

المتضايقين استدلالا وهو نفس
ما في استدلال المتضايقين
المطلوب استدلالا
جاءه صريح

المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن أن تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين إلا من اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليها دورا معيا (١) كما في الاستدلال بأحد المتضايقين على الآخر أو علمت بعده (٢) كمواد الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل أو لم يعلما أصلا كمواد الادلة التي تدور عليها دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب

فتأمل (٢) (قوله كمواد الادلة المشتملة على المصادرة الخ)

مفرعان منها (قال كالمادة) الكاف هنا وفي النظيرين الآتين استقصائية (قال أو علمت) أي علم الدليل المشتمل عليها فافهم (قال كمواد) أي كبعض موادها وهو ما كان عين المدعى دون بعضها الآخر أيضا (قال الأدلة) أي الادلة المشتملة على المصادرة بدور باطل تأمل (قال المشتملة) اشتمال الموصوف على الصفة (قوله فتأمل)

الشعر والمغالطة ليسا من افراد الدليل حقيقة ولذا لم يقل أو ادعائيا أو زعميا فلا قصور في كلامه (قال كزوجية الخ) أي كالتفضية المأخوذة منها المجمولة مقدمة واضحة مثلا لقياس ينتج قولنا العالم حادث فيه تسامح (قال ولا المادة) هذا كما قبله متفرع عما قبل الحيثية لان المراد بالمناسبة فيه أعم من الثاني والعلى وما يأتي متفرع عن الحيثية ويمكن جعل ما هنا وما يأتي متفرعا عنها على النشر المعكوس لتفرع الاول عن قوله إلى العلم بالمطلوب . والثاني عن قوله من العلم . (قال لا يمكن) مشعر بأنه لو امكن العلم بها علما كذلك صحت وان لم يكن بالفعل فلو قال التي لا تعلم الخ لكان اخصر وأولى (قال في البرهان) أي في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) إشارة الى أن النفي في قوله لا تعلم متوجه إلى كل من المقيد والقييد (قال تدور عليها) أي تتوقف على المطلوب والتأنيث باعتبار الدعوى (قال بأحد المتضايقين) أي بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال كمواد الادلة) هي التي يتوقف العلم بها على العلم بالمدعى بدون العكس بأن كان له دليل آخر يمكن اثباته به كما في الحاشية ومن هذا ظهر أن النفي في قوله بلا دور باطل متوجه إلى المقيد والقييد معا فلا ينتج أن هذا عين الشق المار لان الدور منحصر في التقدمي والمعنى والاول باطل بخلاف الثاني فإذا لم يشتمل على الباطل اشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه اشعار بأنه لا دخل في المصادرة للصورة وهو كذلك ففي قولهم هي توقف الدليل على المدعى نجوز (قوله فلا يعلم) الفاء داخلة على محمول النتيجة والكبرى مطوية (قوله وانما يعلمان) إشارة الى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب

بالأربعة أقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم
لصدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة

فإنه على أن المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم
ببطلان تلك الأدلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور الباطل كما وهم لان مجرد
وقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب
أو انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما اذا كان له

يزيده أن العلم بها عقبيه لأمه فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدليل) توقف الكل على الجزء
(قوله هذا الشرط) أي تقدم العلم بالدليل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أي في نفس الأمر تأمل (قوله
توقف) أي في نفس الأمر (قوله انحصر) أي في نفس الأمر لا باعتبار الجعل (قوله أو لم ينعكس)
أي يجب نفس الأمر وان انعكس بحسب الجعل (قال فالدليل) قدم أن الدليل عند المصنف يصدق
بمجموع أقسامه القياس المركب كما يصدق على كل واحد منها وعلى سائر الأقسام البسيطة (قال مستلزم للنتيجة)
أي كذا وان كانت كل من المقدمتين أو احدهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو حيوان
بالقبول أي القياس البسيط سواء لم يكن جزءا أو كان جزءا من القياس المركب كالأقسام التي جزء
لكن باعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قال المقدمة الاجنبية) المشتملة على الأكبر بقرينة ما يأتي

لهم وان النفي فيه متوجه إلى قيد القبلية (قوله فتأمل) إشارة إلى دفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون
نعم أحد المتضامين على الآخر بالذات كافيا للاستدلال به على الآخر بأن اللزوم المعتبر في الدليل
متقاضي وهو يقتضي تغاير زمانى العلم بالمطلوب والدليل نعم لو اعتبر اللزوم المعنى بأن اعتبر بين المعلومين
كان له وجه فافهم (قوله هذا مبنى) أي تحقق المصادرة بدون الدور الباطل واستلزامها لفساد الدليل
قوله توقف العلم) أي بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه ما قام به
العرض وكل ما قام به العرض جوهر صحيح وان عرف العرض بما قام بالجوهر لان هذا التوقف جملى
واقضى لجواز تعريفه بما لا يقوم بذاته (قوله كما اذا انحصر) الكاف هنا استقصائية بخلاف الآتية (قال
الدليل) الفاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الخ (قال أربعة أقسام) قضينه بطلان قولهم ينحصر
الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية أو الغريبة من المقسم دون
أقسام إلا أن يقال باندرجاه في القياس بتعميمه من القياس الحكيم (قال صدق المقدمة) قد يقال كما
أن كذب مقدمتي القياس أو احدهما ليس مانعا عن الالتزام الكلى وان كذبت النتيجة فليكن

عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه فى كل مادة كما فى قياس المساواة
كقولنا الدرة فى الحقة والحقة فى البيت فالدرة فى البيت بواسطة صدق أن ظرف الظرف
ظرف (١) فى الظروف الخارجية

دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر (١) (قوله فى الظروف الخارجية متعلق بالصدق
وقيد به للإشارة الى أن تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف) ذهنا كما كان

(قال غير لازمة) بطريق الاكتسبات (قال لاحدى) أى لشيء منها (قال القضايا) ما فوق الواحد
(قال فى كل) رفع للإيجاب السكلى إشارة الى أن تلك المقدمة غير لازمة إذا كانت كاذبة (قال قياس
المساواة) وسيأتى فى الفصل الثالث وجه التسمية به عند عبد الحكيم وعصام * وكتب أيضا الذى
هو اسم للقياس الاول لكن بالنسبة الى النتيجة الأخيرة (قال بواسطة الخ) سواء انضمت اليه أولا قن
بمجرد المنضم اليه لا يستلزم كليا إلا بواسطة كون تلك المقدمة صادقة وأما المجموع فلا فرق بين كونها صادقة أو
كاذبة فى كاية الاستلزام الذاتى وهو ظاهر وسيأتى ذلك فى الحاشية المنوطة على قوله الآتى وقسم غير مستلزم
كليا فكل واحد من اقيسة القياس المركب بالنظر إلى النتيجة بالذات ومجموعها من القسم الاول والقياس
الاول منه بالنظر إلى النتيجة الأخيرة منه من القسم الثانى (قال ظرف الظرف) الاوفق للقياس أن يقال
بواسطة صدق أن مظهر الظروف مظهر فى الظروف الخارجية كما أن الاوفق لهذا أن يقال فى

كذب المقدمة الاجنبية غير مانع هنا عنه وان كان ما يستلزمه كاذبا فلو ترك لفظ الصدق لكان اولى (قال
عن الدليل) أى عن الدليل الذى ثبت له الاستلزام السكلى بواسطة وهو القياس الاول بالنسبة الى النتيجة
الأخيرة وأما عن مجموع الاقيسة بالنسبة اليها فلا (قال غير لازمة) السلب المستفاد من الغير عموم السلب
بالنسبة الى قوله لاحدى الخ وسلب العموم بالنسبة الى قوله فى كل مادة لا عموم السلب بالنسبة اليه أيضا
لأن المقدمة الاجنبية إذا كانت صادقة كانت لازمة وان لم يكن لزومه لخصوص احداها (قال كما فى قياس
المساواة) اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الأخيرة ودخل فيما عطف عليه لاستلزامه نتيجة غير
موافقة للمطلوب فى الاطراف لكن أفردته بالذكر لانفراده باسم مخصوص (قال بواسطة) فيه احنباك
حيث حذف بواسطة صدق أن مظهر الظروف المظروف مظهر بقرينة المثال وقولنا البيت ظرف الحقة
والحقة ظرف الدرة بقرينة قوله ان ظرف الخ (قوله ذهنا) أقول الذهن من الظروف الخارجية أى
الموجودة فى الخارج فيلزم صدق المقدمة الاجنبية فى المثال المذكور وجعل نسبة الظروف نسبة العام
الى الخاص لا المظروف الى الظرف يستلزم عدم صدق المقدمة الاجنبية فى مثال المتن . نعم لو قال فى

أن الأدلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الأطراف كقولنا كل إنسان جسم
حيوان وكل حيوان حساس فانه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس
وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الأكبر كما إذا كان سيق هذا الدليل لدعوى
أن الإنسان رومى كما تكذب في قياس المساواة في نحو

لقولنا البيت ظرف الحقة والحقة ظرف الدرة فالبيت ظرف الدرة (قال وكما في الأدلة) المراد
ببيان الأولى من الأقيسة المركبة وبالنتيجة الغير الموافقة ماهو نقيجتها بالذات وبالمطلوب ماهو
قياس الأخير (قال لنتيجة) لازمة بالذات (قال غير موافقة) رفع للإيجاب السكلي (قال المدعى)
نتيجة القياس الأخير من القياس المركب (قال وقد تكذب) وذلك إذا كان موضوع تلك المقدمة
من الأكبر وكتب أيضا هذا بيان لفائدة الصدق في قوله المار بواسطة صدق المقدمة الأجنبية
أن قوله الآتى كما تكذب الخ بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ (قال
المقدمة) أى الأجنبية المشتملة الخ بقرينة ما مر في كلامه نوع احتباك (قال على الأكبر) أى

ظرف الخارجى اسكان فيه نظير تلك الإشارة (قال وكما في الأدلة) المراد بهاماعدا القياس الأخير
قياس القياس المركب وبالنتيجة الغير الموافقة نقيجتها (قال غير موافقة) أى غير موافقة له في جميع
الزوايا سواء كانت موافقة له في بعضها أم لا (قال كقولنا كل إنسان) مثال للمطلوب والدليل لا للثانى
لأنه مسامحة فيه (قال جسم) أقول يمكن الاستدلال عليه بأن كل حيوان حساس وكل حساس نام
جسم فالنتيجة في الصورة الأولى لا يوافق المطلوب في شئ من طرفيه والدليل يستلزمه بضم مقدمتين
أولاهما بالصغروية والأخرى بالكبروية وفي الثانية لا يوافقه في الأصغر فقط والدليل يستلزمه بضم
ثالثهما كل إنسان حيوان صغرى اليه ومن هذا يعلم أن قوله الآتى المشتملة على الأكبر ناظر إلى خصوص
الزوايا ودخال الاشتغال عليه في تعريف المقدمة الأجنبية فاصد إذ قد تشتمل على الأصغر وانها
زواحدة ومتعددة (قال بواسطة صدق) صدق المقدمة الأجنبية في هذا القسم فيما تم تقريبه وكذبها
لأنهم بان كانت النتيجة أعم مطلقا أو من وجه من المطلوب أو مبينا له لكن إذا كان المدعى موجبة
(قال وقد تكذب) بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق قولنا وكل حساس الخ كما أن قوله كما
نفس الخ بيان لفائدته في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ ويظهر منهما فائدته في قوله بواسطة
من المقدمة الخ (قال أن كل إنسان) أو دعوى أن كل إنسان أبيض (قال كما تكذب) كان معلوميته
نفس قوله في الظرف الخارجية ساغ جعله مشبها به فلا حاجة إلى جعل السكاف للقران (قال في قياس
مساواة) أقول في شرح المقاصد الموجود في الموجود في الشئ إنما يوجد فيه إذا كان الموجودان متأصلين

اجتماع النقيضين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغربية هي
(١) مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة
لها في الأطراف

في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فانهما صادقتان

على ما هو اكبر في النتيجة الاخيرة (قال اجتماع النقيضين) قد يقال انما تكون تلك المقدمة في نحو هذا
المثال كاذبة لو كانت هكذا وكل موجود ظلا في الموجود أصيلا في الخارج موجود أصيلا في الخارج لم
لا يجوز أن يكون المحمول هكذا موجود ظلا في الخارج لأن الوجود في الخارج بواسطة الذهن لا بدونها
مع أن هذا القياس من الغير المتعارف الذي اختلف فيه محمولا المقدمتين فليس بقياس المساواة لأن
اتحادها شرط القسمية به كما سيأتي (قال في الذهن) موجود ظلا (قال في الخارج) موجود أصيلا
وكتب أيضا ينتج أنه موجود ظلا في الموجود أصيلا فعلم مما ذكرنا أن كلامه فيها إذا أريد باجتماع
النقيضين صورته المعلومة وأما إذا أريد به صورته العلمية فالمقدمة الاجنبية كالنتيجة صادقة قطعا لأن
وجودها في الذهن أصيلا (قال مستلزم) للنتيجة بالذات (قال غير موافقة) رفع للإيجاب الكلي ان

ويكون الموجودان هويتين كوجود الماء في الكوز الموجود في البيت بخلاف وجود المعلوم في الذهن
الموجود في الخارج لأن الحاصل من المعلوم في الذهن صورة والوجود غير متأصل ومن الذهن في الخارج
هوية والوجود متأصل فظهر من هذا عدم اتحاد محمول الصغرى والكبرى في هذا المثال فلا يكون قياس
المساواة لان اتحادهما شرط فيه على ما سيصرح به المصنف الا أن يراد بالاتحاد أعم من الصوري وان
المقدمة الاجنبية والنتيجة ليستا صادقتين لانتهاء الشرطين لا يقال إنهما صادقتان إذا أريد باجتماع
النقيضين صورته العلمية لأن العلم من مقولة الكيف لانا نقول ذكر ابن سينا في الشفاء أن المستجمل
لا يحصل له صورة في العقل بل تصوره انما هو على سبيل التشبيه فكيف يكون من الكيف الذي هو
من الموجودات العينية فتأمل (قال المقدمة الغربية) صادقة أو كاذبة . وقد يقال الفرق بينها وبين المقدمة
الاجنبية حيث اعتبر صدقها نحكم الا أن يجاب بأن الغربية لكونها لازمة لاحدى مقدمات الدليل
نزلت منزلتها بخلاف الاجنبية (قال لاحدى القضايا) قال عبد الحكيم المقدمة الغربية مالا تكون لازمة
لاحدى مقدمتي القياس أو يكون لازمة ويكون طرفاها مغايرين لطرفي كل واحد من المقدمتين انتهى
وظاهره وجوب مغايرة كل من طرفيها لكل من طرفي المقدمتين وليس كذلك لوجوب موافقتها بطرف
اخر ملزومها والا لم يتألف منهما قياس منتج (قال غير موافقة) سلب كلي بالنظر إلى قوله لها ورفع

الأداة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لأنه حيوان وكل لا جسم
حيوان فانه إنما يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل
ب(٢) وقسم غير مستلزم كلياً وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول
بشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما

نائب النتيجة (١) (قوله هي مقدمة خارجة) احتراز بقيد الخروج عن الأجزاء مثل الصغرى
كبى وقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الاجنبية وقيد عدم موافقتها للقضايا
الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والحمول والمقدم والتالى
ببناؤها ليس بمقدمة غريبة نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازاً
ب(٢) (قوله وقسم غير مستلزم كلياً الى آخره)

فبطلت للقضايا كما يشمر به كلامه في الحاشية والسلب الكلى إن كان للإحدى المزمومة للمقدمة
بينة ففهم (قال وان استلزم) استلزماً جزئياً (قال العلم به) بمعنى اليقين (قال من الشيء) أى

باب الكلى بالنظر إلى قوله في الاطراف إن كان ضميرها للقضايا اذ لو كان للأحدى لكان سلباً كلياً
بأنه إلى قوله في الاطراف (قال وهو الأدلة) أى جنس الأدلة الخ * ولو قال الدليل المستلزم بواسطة الخ
أن أول (هذا) واعترض عبد الحكيم بأن الفرق بين المستلزم بواسطة عكس النقيض وبينه بواسطة العكس
فى أى حيث اخرجوا الاول عن تعريف القياس دون الثانى تحكم * وقد يجاب بأن اخرجه لعدم
الاطراف فيه وبعد الانتقال منه إلى النتيجة بالقياس إلى الثانى (قال عكس النقيض) أى عكس نقيض
بأنه كما يشمر به امنلتهم لأعم منه ومن عكس نقيض المتأخرين * وهل على تقدير ثبوت الاستلزام
حكم العكس المستوى أو عكس نقيض القدماء كل محتمل لموافقته للاصل في طرف دون آخر
نحو كل انسان) أقول يمكن الاستدلال عليه بأنه حيوان وكل لاحساس لحيوان فيكون الدليل
المستلزم بواسطة مجموع المقدمة الاجنبية والغريبة لانه بعد ضم عكس نقيض الكبرى الى الصغرى
يستلزم المدعى بواسطة صدق وكل حساس حكم (قال ليرتد) علة لقوله يستلزمه والمفعول له حصوله
في الموافق للاصل) توصيف في معنى التعليل وفي قوله في الموضوع الخ اقامة المظهر مقام المضمحل (قوله
لأنه إشارة الى أن قوله نعم دفع المناقاة بين ما ذكره المصنف وما نقلناه عن عبد الحكيم وكذا بينه وبين
أنه من قسم الغريبة إلى الاجنبية وغير الاجنبية لكن الاصل في كل من التعريف والتقسيم كونه
في الحقيقة لا لأعم منه ومن المجازى (قال غير مستلزم) أى لا يلزم من تحقق الدليل تحقق النتيجة لزوماً

كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم هذا مبنى على حمل الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لأعلى مطلق الاستلزام الأعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام الجزئي لهما قطعا مع أنهم أخرجوهما بقيد الاستلزام وأخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية من قسم المستلزم الكلي منع أنه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة

من العلم والظن بالشيء* (قل كما في الظن) كأن الكاف للتنظير بناء على أن استقبال السحاب المظلم دليل أصولي. وإذا أردت إبراده في صورة الدليل المنطقي تقول كلما استقبل السحاب المظلم بمطر لكنه استقبل فيمطر • لا يقال إن كاية الشرطية كاذبة لحصول التخلف كثيرا لانا نقول إنما تكون كاذبة إذا كانت يقينية وأما إذا كانت ظنية فلا كقولهم كل حائط ينتشر منه التراب ينهدم وقولهم كل طائف بالليل سارق (قوله بقيد الاستلزام) بل بقيد لذاته كقياس المساواة (قوله مع أنهم) أى مع أنهم فرقوا بينهما وبين قياس المساواة بأن أخرجوهما الخ فقله وأخرجوا قياس المساواة في حيز مع (قوله بقيد الاستلزام) لا بقيد لذاته (قوله قياس المساواة) أى مثله • وكتب أيضا الذى هو القياس الأول لكن بالنظر إلى النتيجة الأخيرة كما مر (قوله المستلزم بواسطة) من القياس الأول من القياس المركب الصادق بقياس المساواة نظراً إلى النتيجة الأخيرة (قوله ليس بمستلزم) أى قبل ضم المقدمة الأجنبية وأما بعد ضمها فاستلزامه الكلي ليس لخصوص المادة يدل عليه قوله ويعمموا المستلزم الخ (قوله بل بواسطة) بأن يكون المقدمة الأجنبية المشتملة على الأكبر في قياس المساواة والقياس المركب صادقة

كليا وإن استلزم العلم واليقين به الظن بها استلزاما كليا فهذا مبنى على أن تقسيم الدليل باعتبار الاستلزام النفسى كما يشعر به قوله المار سواء كان له استلزام الخ وليس المعنى أنه لا يلزم من العلم بالدليل العلم بالنتيجة لزوما كليا وإن استلزم العلم به الظن بها لزوما جزئيا لا بقاء قوله بناء على أن الخ عنه ولأن لزوم الظن في الاستقراء والتمثيل من العلم بمقدماتها كلى لاجزئى (قال كما في الظن) كان الكاف للتمثيل وتقرير الدليل هذا سحاب مظلم وكل سحاب مظلم ممطر • ولا يتعجه منع كلية الكبرى مستنداً بمجاوز حصول التخلف لأنه إنما يتم إذا كانت الكبرى يقينية • ونحن ندعى ظنيها على أنه يمكن أن يراد بالمطر ممكن الامطاد لكنه لا يناسب دعوى ظنية النتيجة لكونها قطعية حينئذ (قوله هذا مبنى) أى جبل هذا القسم الشامل للاستقراء والتمثيل قسماً للقسم الأول الذى هو القياس باعتبار انتفاء كلية الاستلزام مبنى الخ إذ لو عمم لكان قسماً له باعتبار انتفاء الاستلزام الذاتى (قوله وأخرجوا قياس الخ) أى ومثله

يطلب لهم أن يحملوا الالتزام على الكلي المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتمثيل
 قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة أو أن يحملوه على مطلق
 التزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى . اللهم الا أن يحملوه على الالتزام الكلي
 المستلزم كلياً من المستلزم وحده أو مع ضمنية مقدمة أخرى كما أشار إليه أبو الفتح
 بعدم ذلك الالتزام الكلي في الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر إذا الاستقراء مع ضمنية
 في جميع الأفراد والتمثيل مع ضمنية كلية الجامع مستلزمان كلياً وان لم يستلزم
 لهما لقياس المساواة ولا مخلص الابان يراد بالالتزام الالتزام الكلي المقطوع وحده
 ضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل

في الجواب (أي قال صواب لهم عدم التفريق بين الاستقراء والتمثيل وبين قياس المساواة بأن
 هو الكل بقيد الالتزام ان ارادوا به الالتزام الكلي وبقيد لذاته ان ارادوا به مطلق الالتزام
 به مثل قياس) اشار بالمثل الى القياس الاول من القياس المركب (قوله ويخرجوا الكل) أي
 أو الأربعة (قوله اللهم) استثناء بالنظر الى قوله مع أنه ليس بمستلزم كلياً (قوله على الالتزام
 الكلي) ليخرج الاستقراء والتمثيل (قوله ضمنية) بيانية (قوله محل نظر) حاصله أن الضمنية في
 كل ان جعلت من أوضاع المقدم يكون الالتزام في الكل جزئياً وان جعلت من اجزاء المقدم
 الالتزام في الكل كلياً من غير فرق (قوله بالالتزام) في تعريف القياس (قوله فيتأمل) كانه
 قدالة أنه قد يمكن القطع بحكم ضمنية الاستقراء اذا كان جزئيات موضوع القضية المستقراء
 مستقراً لكن حينئذ يكون الاستقراء تاماً لا ناقصاً وكذا بضمنية كلية الجامع في التمثيل كما اذا كانت
 الآتي . ومثل قياس المساواة . أي وقياس المساواة في كلامه احتباك * ويمكن شمول الآتي لقياس
 المساواة بطريق الكناية كما في مثلك لا يخل وكذا ما هنا بعد حذف المضاف لكن لا قرينة عليه
 بل ما يأتي قرينة خلاف المهورد (قوله قال صواب لهم) أي الصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما
 فيها بأن الخ (قوله ومثل قياس) العطف مقدم على الربط (قوله ويخرجوا الكل) فيه أنه حينئذ
 يخرج شيء من الاستقراء والتمثيل به لثبوت الالتزام الجزئي الذاتي فيها فينتقض مانعة تعريف
 ليس بهما (قوله اللهم الا) أي قال صواب أحد الشقين ليكون مخرج الثلاثة الاول واحداً ولا تكون
 لفظة في القيد المخرج الا أن الخ (قوله ولا يمكن) لجواز مخالفة الافراد الغير المستقراء للمستقراء في
 اليد وكون خصوص الاصل شرطاً أو افرع مانعاً في الثاني (قوله فيتأمل) اشارة الى أن توجيهه ليس

الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع أكثر جزئياته كقولك
كل حيوان غير التماسيح يحرك فكاه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك والفرس
وغيرهما مما رأيناه من الحيوانات كذلك

الملة منصوطة إلا أنه يحتمل أن يكون خصوص القيس عليه شرطا أو خصوص القيس مانعا (قال ومن
هذا) قد يقال إن القسم الرابع منحصر في الاستقراء والتثليل فالناسب أن يقول وعذا القسم إما استقراء
أو تثليل إلا أن يقال إن منه ماهو فاسد الصورة فانه غير داخل في تعريف القياس ولذا أخرجوا الضروب
العقيمة عن الأشكال بل مما هو داخل فيه من المغالطة ماهو فاسد المادة صرح به عبد الحكيم (قال
الحكم) بمعنى النسبة النامة الخبرية (قال جزئياته) أي جزئيات طرفه الذي هو الموضوع ثم المراد بها
الجزئيات الإضافية (قال غير التماسيح) قيد الموضوع بما عدا التماسيح لانه بعد ما علم أن الحكم متخاف
عنه يكون الحكم الكلي غلطا لا ظنيا مستفادا من الدليل ومن لم يقيد به نظر إلى ما قبل العلم

بمخلص أيضا لانه لا يلزم من عدم امكان القطع بحكم الضميمة فيه ما عدم الاستلزام الكلي الا يرى أن قولنا
زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل صارق مستلزم استلزاما قطعيا لقولنا زيد صارق مع كون المقدمة
الثانية ظنية الا أن يراد بقطعية الاستلزام قطعية النتيجة (قال الاستقراء الناقص) المراد به ما ألف
من قضايا مشتملة على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم على الكلي وفي قوله وهو استخدام فلا
يرد أن عده قسما من الدليل يناه في هذا التعريف لان الاستدلال صفة المستدل لا دليل (قال وهو
الاستدلال) تعريف الشيء بمتملقه بالكسر فيكون مجازا أو الاستقراء مشترك لفظي بينه وبين الحجة
الموصلة إلى الحكم الكلي الخ وقس عليه التمثيل (قال على الحكم) أي الحكم على الكلي فان كلية الحكم
كون المحكوم عليه كليا قاله عبد الحكيم فضمير جزئياته راجع إلى الكلي ويمكن أن يراد بالحكم
الكلي القضية الكلية اطلاقا لاسم الجزء الأخير الذي هو النسبة النامة الخبرية على الكل ويقال
بمخفف المضاف أي جزئيات موضوعه أو يراد به معناه الحقيقي وبضميره تلك أو المحكوم عليه استخداما
وفي الكل تكلف (قال بتتبع أكثر الخ) أي يزعم المستدل خلافا لعبد الحكيم ولا يلزم من ذلك
عدم صحة الحكم الكلي على الكلي لأن تتبعها صار سببا للظن بالحكم الكلي ثم ان قيد فقط
ملحوظ فلا ينتقض التعريف منعا بالاستقراء التام لأن تتبع الجميع يستلزم تتبع الأكثر والراد
بالجزئيات الحقيقية لأن المتتبع أفراد الإنسان والفرس مثلا وأكثرينها باعتبار الأنواع الصادقة عليه
فما قبل المراد بها الإضافية وهم إلا أن يراد بتبعها بتتبع جزئياتها الحقيقية (قال مما رأيناه) مشعر بأن المتتبع

الشيء عند الفقهاء قياسا وهو أثبات حكم في شيء لوجوده في مثله بعلمية الجامع
 في العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث واثبتوا علمية الجامع
 وهو ترتيب الشيء على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشيء الأول
 في مدارا كان يقال

قال التنزيل) وهذا التمثيل مثل الاستقراء الناقص في افادة الظن وإنما أفاد الظن لانه لا يلزم
 بثبتين في معنى واحد وهو التأليف في المثال المذكور اشتراكهما في جميع المعاني (قال شيء)
 في مثله) الأولى في آخر وكتب أيضا مقيس عليه (قال كالبيت) إلا ان الاجزاء المؤلف
 من الخشب والاحجار والتراب وفي الفرع هو الجواهر الفردة ثم ان صحة المثال مبنية
 في العالم معنى لا يشمل البيت تأمل (قال علمية الخ) قال عبد الحكيم تخصيص إثبات العلية
 بأشهر الوجوه المثبتة للعلمية (قال بالدوران) أي بالقياس المأخوذ في وسطه الدوران وكتب
 عبد الحكيم وقد يعبر عنه بالطرد والعكس أي الاستلزام وجودا وعدما (قال وجودا) أي رابطيا
 أي رابطيا * وكتب أيضا كل منهما تمييز عن نسبة الترتيب الى معموليه أعني الشيء والموصول
 اليهودي إشارة الى الطرد أعني كل ماله وجد ماله صلوح العلية وجد الشيء المعلوم والترتيب
 للعكس أعني كلما انتفى الشيء المعلوم انتفى ماله صلوح العلية * وإنما سمي هذا عكسا لانه

بل الحقيقة إلا أن يراد رأينا أفرادها (قال ومنه التنزيل) لم يقل والتنزيل لثلاثا يرد أن القسم
 مصرفيه وفي الاستقراء الناقص فلا معنى لمدحها بهضا منه ويحتاج الى جعل فاسد الصورة من
 سم كاقيل أو تقديم الربط على العطف كما يقال (قال اثبات حكم) أي الحكم بثبوت حكم
 الحكم ثابتا وإلا لم يوافق القول بان القياس منبئ عن الحكم لاثبات له (قال لوجوده) أي لوجود
 مرة أن الواحد الشخصي لا يقوم بمحلين والمراد بقوله في مثله في أمر آخر يكون مثله بعد الاثبات
 في الأول (قال بعلمية) أي بسبب كون الجامع علة وهذا مرتبط بالاثبات أو بقوله مثله (قال
 بيت) أي ما يعلم به الصانع مأخوذا لا بشرط شيء ولا يقدر في القياس اندراج البيت فيه لعدم
 كالا يقدر اندراج الاصغر في موضوع الكبرى في الشكل الأول (قال وهو ترتيب الشيء)
 الترتيب وجودا بالطرد وعدما بالعكس والأول في قوة كلما وجد ماله صلوح العلية وجد الحكم
 في قوة كلما انتفى الحكم كما تشير اليه عبارة جمع الجوامع الدوران أن بوجود الحكم عند
 الرصف وينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وما قبله نال (قال صلوح العلية)
 بل مجرد التلازم وجودا وعدما غير كاف في الاثبات بل لا بد من المناسبة وهو مناف لمدلوليين

علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه وجودا كما في البيت وعدما كما في الواجب تعالى وإما بالترديد كأن يقال علة الحدوث هو إما التأليف أو الامكان والثاني باطل بصفات الواجب تعالى فتعين الأول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الامارة * وأعلم أن نتيجة الدليل تابعة له لاخس مقدماته بالمعنى الاعم

عكس تقيض كما هو عكس مستولفة لما أريد بالطرد (قال علة الحدوث) أي حدوث البيت المقيس عليه (قال يدور) الكبرى هنا مطوية تقرير القياس هكذا التأليف أمر يدور عليه الحدوث وجودا وعدما وكل أمر يدور عليه الحدوث وجودا وعدما علة الحدوث (قال علة الحدوث) المقيس عليه (قال والثاني باطل) بنخاف الطرد وكتب أيضا وقد يبطل الاول أيضا بتحقيق الحدوث بدون التأليف في الجواهر الفردة (قال البرهان) كأن المراد بالبرهان ماعدا الاستقراء والتثليل وبالامارات نفسها (قال الدليل) بمعنى القياس لا بالمعنى الاعم تأمل (قال لاخس) بدل له * وكتب أيضا ان كان فيه الاخس والإلا قد يوافق الشريف في الحكم كما في الضربين الاولين من الشكل الاول وقد لا يوافق فيه كما في

كلا منها ومن الدوران مسلما مستقلا (قال يقال علة الحدوث) أي علة الحدوث الزماني لشيء عند الحكماء هي التأليف ولو لما يتعلق به تعلق التدبير والنصرف فلا يرد ان العقول والنفوس الفلكية والانسانية والجواهر الفردة مع عدم تأليفها حادثة لأن الاوليين قديمتان بالزمان ومتعلق الثالثة مؤلف على أن حدوثها الزماني ممنوع والرابعة منفية عندهم ولو بنى المثال على رأى المتكلمين لم ينتج إلا الرابعة وهي تندفع بما سنذكره (قال لانه يدور) صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال وأما) هذا الاتصال ليس جمعيا لجواز اثبات العلية بهما ولا خلويا لأن له طرقا آخر لكن خصهما بالذكر لكونها أشهر طرقه كما قاله عبد الحكيم (قال علة الحدوث) اشارة الى قياس استثنائي تقريره لولم يكن علة الحدوث وهو التأليف لكانت هي الامكان لكن ليست هي الامكان (قال الاول) قيل قد يبطل بتحقيق الحدوث بدون التأليف في الجواهر الفردة. وأقول المراد بالتأليف أعم من كون الشيء مؤلفا أو مؤلفا منه وقد سبق منا جواب آخر بيناه المثال على مذهب الحكماء (قال ان الاستلزام الخ) إنما يتم التفريع لوحملات الأمانة على الاستقراء والتثليل والبرهان على ماعداها وهو مخالف لما مر (قال مقدمات البرهان) أي من الشرائط الضمنية فيه فالمراد بالمقدمة المعنى الاعم (قال أن نتيجة الدليل) أي الذي يستلزم النتيجة لذاته لا بالمعنى المار لئلا ينتقض بالاستقراء الناقص لعدم كون النتيجة فيه تابعة لاخس مقدماته فافهم (قال لاخس مقدماته) أي مالاخس منه فلا يرد التناقض بما لا أخس فيه كالركب من موجبتين كلتيهما ولا يرد الضربان الاولان من الشكل الثالث لموافقة نتيجتهما للاخس الذي هو العكس المستوي فحفظ القول بان المعنى ان كان

فصل

القياس دليل

القياس دليل (فان وجد في المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد
 في كانت جزئية وان وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها
 في الكل هو انما قال بالمعنى الاعم ادهى كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء في هذه الامور تكون
 في المقدمات الخارجة كالعكس المستوى في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ
 يعقبنها جزئية كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة
 سالبة مالم يكن الاستلزام الكلي قطعيا كما

من الاولين من الشكل الثالث (قوله منها) أي من الأمور الثلاث أعنى كيف والعلم والكم
 في الاجزاء) التي هي مقدمات بالمعنيين (قوله كالعكس المستوى) قد يناقش بان العكس مطلقا ليس
 في شيء من المعنيين أما بالمعنى الاخص فظاهر وأما بالمعنى الاعم فلانها كما مر قضية توقف صحة
 على صدقها والعكس ليس كذلك وإن توقف العلم بصحته بمعنى الاستلزام المطلوب عليه * وفرق
 توقف الصحة وتوقف العلم بالصحة عليه (قوله وكذا عكس) في المستلزم بواسطة المقدمة الغريبة
 قطعيا) قد يقال إن قطعية النتيجة بقطعية المستلزم أعنى القياس لا بقطعية الاستلزام
 كلى فان الاستلزام الكلي قطعي في مطلق القياس وان كانت إحدى مقدمتيه ظنية أو كاذبة
 الاخص والافتد يوافق الشريف في الكم وقد لا يوافقهما (قال كيفا وكما) الواو الواصلة بمعنى
 الواصلة لمنع الخلط وكذا قوله وعلمنا (قوله تابعة للقضايا) قد يقال فلتحمل على ما هي أجزاء حالا أو
 لا يدخل فيها عكس المستوى ولا يحتاج الى حملها على المعنى الاعم (قوله كالعكس المستوى) هذا
 صحة بالمعنى الاعم لان المراد بتوقف الصحة في تعريفها المار توقفها من حيث الذات أو العلم ويؤيده
 ان عبد الحكيم المقدمة الغريبة عليه فلا يرد أنه ليس مقدمة بالمعنى الاخص وهو ظاهر ولا بالمعنى
 كلى لانه موقوف عليه لاعم بالصحة لا لنفسها (قوله وكذا عكس) هذا مشعر بان الدليل في قوله
 بين الدليل بالمعنى الاعم وليس كذلك إلا أن يجعل استطراديا (قوله قطعيا) أقول قطعيته مقدمة
 في مقدمات هذا الدليل من اليقينيات لا كون ذلك الاستلزام مجزوما به وهي تؤول الى قطعية
 الاستلزام وهو مقدمات القياس بقرينة قوله كما في البراهين فلا يرد ان قطعية النتيجة بقطعية

يستلزم النتيجة لذاته

في البراهين والاستلزام مقدمة خارجة عنها (قوله يستلزم النتيجة لذاته) ليس مرادهم من قولهم لذاته ههنا في الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس ونتيجة غير معلوم بل مرادهم نفى الواسطة في الاثبات أى لا يكون

(قال يستلزم) أى لزوماً نفسياً لا علمياً ولذا ترك قول غيرد متى سلمت (قال لذاته) قال عبد الحكيم المنفى في التعريف بقيد لذاته هو الواسطة في الثبوت لافي الاثبات فلا يخرج عنه الأشكال الثلاثة المحتاجة الى مقدمة غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات إلا أن البرق بين الاستلزام بواسطة العكس المستوى وبينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم بواسطة الثانى عن التعريف دون المستلزم بواسطة الاول نحيكم لم يظهر لى الى الآن وجهه انتهى وإنما يتم ما ذكره لو لم يكن لنقيجة شكل من الاشكال الاربعة واسطة في الثبوت والمصنف كما يشعر به كلامه هنا في الحاشية ميم ذلك لجواز تحققها في بعض النتائج كما في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك فزيد ضاحك بناء على أن ثبوت الضاحك لزيد بواسطة ثبوت المتعجب له فقيل المنفى في التعريف هو الواسطة في الاثبات وحكم يكون المقدمة الاجنبية واسطة في اثبات النتيجة الثانية للقياس الاول كما

المستلزم لا الاستلزام الكلى وإلا لم يكن القياس المؤلف من الخطايات مستلزماً قطعياً وليس كذلك (قوله والاستلزام) أى الاستلزام القطعى مقدمة ضمنية خارجة عن البراهين (قل دليل يستلزم) ظاهره أن الاستلزام هنا نفسى ويمكن حمله على العلمى وهو حينئذ استعقابى لا معنى لتعابر زمانى العلمين ثم إنه لا ينفقض التعريف بما عدا الشكل الاول إما لأن إطلاق القياس عليه بالمجاز كما يستفاد من كلام السيد والتعريف للقياس الحقيقى وإما لأن قيد بعد تفتن كيفية لا اندراجاً ونحوه ملحوظ فيه بقى أنه لم يقل متى سلمت لانه لا حاجة اليه سواء أعتبر في التعريف استلزام المعلوم للمعلوم أو العلم للعلم خلافاً لعبد الحكيم فى الثانى (قوله ليس مرادهم) رد على المحقق عبد الحكيم حيث حكم بان المنفى في التعريف هو الأولى لا الثانية ولا يخرج عنه الاشكال الثلاثة وكأنه مبنى على أن المراد بالاستلزام هو العلمى لا النفسى فلا نزاع بينهما معنى فتأمل (قوله فان انتفائها) لم يقل لوجودها بين بعض الاقضية وتبجته لان المعلوم هنا عدم العلم بانتفائها ولا يلزم منه الوجود وما قيل أنها متحققة في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك لأن استلزامه لزيد ضاحك مبنى على أن ثبوت الضاحك له بواسطة المتعجب فنوع اذ اللازم منه كون التعجب واسطة في عروض الضحك لزيد وابن هذا من كونه واسطة في لزوم النتيجة للقياس (قوله أى لا يكون) يعنى ليست الواسطة للنقطة الواسطة في الاثبات مطلقاً بل التى هى

من الاستلزام الذاتي أن لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية أو غريبة وان كان بواسطة
العكس المستوى في الأشكال الغير اليمينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة
بصورتها معا أو صورة تقيضها يسمى قياسا استثنائيا واشتمل على صورتها مستقيما
بأن كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير

الاجنبية أو الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلي والى كان العكس المستوى
المقدمات واسطة في اثباته في بعض الأشكال

من المستوى واسطة في اثبات النتائج للأشكال الثلاثة وادعى تخصيصها اصطلاحا بالمقدمة
بأن الغريبة حتى لا يخرج الأشكال الثلاثة وهذا أيضا إنما يتم لو لم يكن مقدمات دليلي الخلف
راض اجنبية فتأمل (قوله واسطة في الخ) في كون المقدمة الاجنبية واسطة في الاثبات دون واسطة
بأن تأمل (قال والمراد) أي اصطلاحا كما في تمة أبي الفتح (قال وصورتها) المراد بصورة النتيجة
القام أحد طرفيها بالآخر لا النسبة التامة وإلا فالنسبة في النتيجة تامة وفيها اشتمل عليه القياس
أنش على ذلك صورة التقيض (قال مستقيما) ولا يوجد هذا القسم في استثنائي اشتمل على مانعة
ولا القسم الثاني في ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم
في الفصل الآتي (قال متغيرا) تغيرا دائما (قال اسكنه متغير) دائما مادام الذات * وكتب أيضا

اجنبية أو غريبة والمراد بالغريبة عكس التقيض اصطلاحا كما صرح به في الفصل المار فلا يرد أن العكس
في مقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الأشكال الثلاثة عن تعريف القياس
عند المصنف ليست شيئا منهما (قال مقدمة اجنبية) كأن المقدمة الاجنبية منحصرة اصطلاحا في
المساواة وفي الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كما هو ظاهر ما رفل يرد أن مقدمات
الخلف والافتراض اجنبية فلا يدخل ما عدا الشكل في التعريف * ودفعه بتسليم كونها اجنبية
بأن قيد فقط بعدها غير حاسم لاستلزامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثاني والضرب السادس
الثالث عن التعريف لعدم جريان دليل العكس فيهما (قال على مادة) لو قال ان اشتمل على هيئة
بأن يسمى قياسا استثنائيا وإلا فاعترايا لكفي لان المادة لا حاجة الى ذكرها للزومها في كل قياس
بأن الهيئة بمعنى الترتيب الواقعي بين طرفي النتيجة وإن خالفها كيفما فيشمل صورتها وصورة تقيضها (قال
لأنها) أي هيئتها صورة لاحقيقة وكذا الكلام في قوله وصورة تقيضها فلا يلزم المصادرة في
استثنائي المستقيم ولا التصديق بالتقيضين في غير المستقيم (قال على صورتها) عطف على قوله أن

في الطلب في الشكل الاول المعيار للبواقى أو لتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا
عند اخذها * والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين حملا أو وضعاً

فوقه ولذا يطرح عند اخذها الى آخره) كما هو شأن الوسائط * وفيه اشارة الى
النتيجة من القياس الاقتراني

بناء على أن المراد توسطه بتمامه لافى الجملة وإلا فهو متوسط بينهما فيما عدا الشكل الرابع (قال
بأن) الاصغر والأكبر (قال حملاً) أى لكل من الآخرين كما فى الشكل الثانى أو لأحدهما
وكذا قوله أو وضعاً أى لكل منهما كما فى الشكل
أولاً أحدهما الأكبر كما فى الشكل الاول أو الاصغر كما فى الرابع فافى كلامه لمنه الخلو (قال أو وضعاً)

والقاعدة التى (أى فى الاقتراني فلا يلزم تسمية الشرطية صغرى وكبرى (قال صغرى) لاشتماله
لاصغر والتسمية لكل بصفة الجزء قاله عبد الحكيم لاباسم الجزء حتى ينتج أن الاسم لا يغير
بهمادون الاصغر للتمييز بين اسمى الشكل والجزء وقس عليها الكبرى (قال والجزء المتكرر)
خفية كما فى الشكل الثانى والثالث أو حكماً وصورة كما فى الشكل الاول والرابع (قال لتوسطه)
وسطه بين الطرفين فى الشمول لكونه اعم من الاصغر وأخص من الأكبر فى أغلب اشرف
لب وهو الموجبة السككية (قال بين طرفى) تأكيد أو فى قوله توسطه تجريده ولو قال لوقوعه بين الخ
أن اسم (قال فى الشكل الاول) أن أريد التوسط حالاً وفى جميع الاشكال أن أريد مطلق التوسط
مآلاً (قال المعيار للبواقى) إشارة الى وجه اعتبار الشكل الاول فى وجه التسمية وحمل البواقى عليه
لأنه لتوسطه (قال لاوسط مأخوذ على هذا من الوساطة وعلى الاول من الوسط (قال بين العقل) أى
بالسككية لمن رتب القياس وليس المراد به الجوهر المجرد الغير المتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف
لأسمى لتوسطه هنا (قال والهيئة) والتحقيق أن القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد
وسط عند الاصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً أو محمولاً يسمى شكلاً وباعتبار كمية وكيفية
سميته المقترنين يسمى قرينة وضرباً كما قاله المحقق الفغزازانى فعلى هذا اطلاق الشكل والضرب على
بنية المذكورة كاطلاقهما على الاقتران مجاز (قال من اقتران الحد) هذا لايجرى فى غير المتعارف الا
تعمد فى الحمل والوضع (قال حملاً ووضعاً) تمييز عن نسبة الاقتران الى الحد الأوسط أى من جهة
لمؤسسة كما فى الشكل الثانى أو الموضوعية كما فى الشكل الثالث أو من جهتهما كما فى الاول والرابع

يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كيفا وكما ضرباه وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا (١) على الاصغر والا كبر

﴿ فصل ﴾

القياس الاستثنائي (٢) مطلقا لا يتركب

(قوله وان لم تشتملا (١) الى آخره) كما في صغرى الاستقراء وكبراه وكما في كبرى المستلزم بواسطة عكس التقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات حمليات بعدد أجزاء الانفصال (٢) (قوله القياس الاستثنائي الى آخره) قدمناه على الافتراض على عكس ما في المتن

وتاليا أو مقدما (قال شكلا) قد يقال الشكل على القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من اقتران الاوسط كما يطلق الضرب عليه باعتبار اقتران الصغرى بالكبرى بل قال بعضهم لانهنى للشكل والضرب الا هذان (قال على ما بعدها) لم يقل على المقدمة الثانية ليشمل المقدمة الثالثة وما بعدها في الاستقراء مثلا (قال على الاصغر) ناظر الى المقدمة الاولى (قال والا كبر) ناظر الى ما بعد الاولى (قوله كما في صغرى) أى كما في المقدمة الاولى من مقدمات الاستقراء (قوله وكبراه) أى المقدمة الثانية والثالثة منها وسببنا في فصل اللى والانى أنه يجوز أن يقال في مثال الاستقراء كل أهل هذه القرية محوم

فكلمة أو لمنع الخلو ويمكن جعله حالا من الحد الأوسط وكذا من الأخيرين (قال كيفا وكما ضربا) وكذا نفس الاقتران يسمى شكلا وضربا مجازا (قال وقد يطلق الصغرى) هل يطلق الصغرى على شرطية القياس الاستثنائي والكبرى على مقدمته الاستثنائية حينئذ ام لا (قال وان لم تشتملا) سلب كل او في قوله على الأصغر الخ نشر مرتب (قوله كما في صغرى) كأن السكاف بالنظر إلى المعطوف عليه استقصائية (قوله وكبراه) أى كالمقدمة الثانية والثالثة وما بعدها في الاستقراء وقد يقال هذا لا يوافق المثال المار له لاشتمالها على الأكبر فيه الآن يراد به بعض افراده كما يقال كل أهل هذا البلد متعفن الا خلاط لأن زيدا محوم وعمر كذا وغيرهما من ادله كذا (قوله ذات حمليات) الظاهر وحمليات ثم مذكروا انما يتم فيما كانت الناليفات بين الحمليات وجزاء الانفصال مختلفة النتيجة وأما اذا كانت منحة فيها فلا كما في قولنا الكلمة لفظ لأنه اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف

والاخرى من شرطية او حلية مسببة او راضية او راضية
 من حلية وشرطية او من شرطيتين وهو بجميع اقسامه بين الانتاج
 كون المقدمة الشرطية موجبة لزومية او عنادية وكون احدى مقدمتيه كلية
 والاضلاع (١) ان لم يتحد حكمهما (٢) في الوقت والوضع والافتيديج بدون كلية
 ولا النجم اذا اقترن السعدان

نظامه بين الانتاج بخلاف الاقترااني ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ماعدا
 بالخلط والعكس والاقتراض فتأمل (قوله كلية باعتبار الازمان والاضلاع) (١)

من الاخلاط وعمرها وبكرا وخالد اكد ذلك (قال من حليتين) أي صريحتين ولا فقد يتركب
 الا هما مرددة المحمول كما سيأتي من مثال الاستثنائي من مانع الجمع والخلو (قال او عنادية)
 اوجعيا او خلويا (قال احدى) على سبيل منع الخلو (قوله غير كافية) هذا مبني على أن
 ان ذوات الازمان لا مع فرض كونها زمان أمر مقدر حتى يكون تعدد الازمان بتعدد
 كون الازمان أهم من الحقيقة والمقدرة (قال بدون كلية) بأن كانت المقدمتان شخصيتين
 النجم) وكقوله إما أن يقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان

لغة لفظ (قوله لأنه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظري
 لاشكال الثلاثة (قوله فتأمل) وجهه ان التوقف في الاثبات بالاقتراض ممنوع كيف وقد
 الاقتراض يكون بقياسين أحدهما من الشكل المطلوب اثبات نتيجته لكن من ضرب اجلي
 من الشكل الاول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الاثبات متى صدقت القرينة صدقت
 مع عكس الكبرى مثلاً ومتى صدقت معه صدقت النتيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيه
 النتيجة مقدمة شرطية وضم الواضحة اليها إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط
 لصحته التوقف في الخلف (قال من حليتين) لتلا يكون النتيجة أو قبضها مقدمة من
 بما يلزم المصادرة أو التصديق بالقبضين ولا ينافي هذا ما يأتي من نحو هذا الشيء إما حجب أو
 لكنه شجر فيكون لاحجراً لأن المراد بالحليلة ما ليس في حكم المنفصلة وهذه الحليلة في حكمها بل
 بل بها (قال أو من شرطيتين) أي قبل انحلال الشرطية وإلا فلا يمكن تركيب هذا القسم من
 من ثلاث شرطيات أو شرطيتين وحلية (قال موجبة) وإلا لم يلزم سلب اللازم أو العناد فلا يلزم
 لأن وجود المقدم أو التالي ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بصدقها
 العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به كما هو المطلوب في الحليلة على العلم بصدقها لدار (قال كلية)

الحول

عنه
 الا انها قد سماه شرطية
 اذ به يتم الاستدلال
 صادق

مأذكرة المحقق وهو يبي
 الا انها قد سماه شرطية
 كتب التي شطرا
 سأله العلم لا بد ان
 تكون نظرية وقد
 نقلا عن ابن الحاجب
 وشرحه هنا
 نظري الا انها
 صادق

في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه فيكون غالبا ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عن المقدم ينتج

انما قال باعتبار الازمان والاوزاع مع أن كلية الشرطية لا تكون الا باعتبارهما لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حملية وقد عرفت أن كلية الحملية باعتبار الافراد لا باعتبارهما فالولم يفيد بذلك لتوهم أن الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاوزاع وكلية تلك الحملية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار الازمان والاوزاع وعطف الاوزاع على الازمان للاشارة الا أن الكلية باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوزاع الممكنة الاجتماع معهما ايضا (٢) (قوله إن لم يتحد حكمهما الى آخره) هكذا قالوا ولا يخفى أنهم لو عمموا الكلية باعتبار الازمان والاوزاع هنا مما هو كلية حقيقة أو حكما لتشمل الشخصية

والا لاحتمل كون اللزوم أو العناد على وضع والاستثناء على آخر فلا يتحقق الانتاج (قوله وليس كذلك) أى لأن الاستثنائية جزء الشرطية أو بمنزلة فتكون تابعة لها فى كون كليتها باعتبار الازمان والأوضاع (قوله بل الشرطية) الاولى بل الشرط كون الكلية لأى منهما باعتبار الخ (قوله باعتبار الازمان) أقول بوم أنه إذا اعتبر جميع الازمان فقط حصلت الكلية لكن لانكفى وليس كذلك فالأولى أن يقول الى أن اعتبار الازمان فقط فى الكلية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن فى هذا ردّاً على القائل باستلزام عموم الازمان لعموم الأوضاع ووجه الرد جواز كون اللزوم متحققاً فى جميع الازمان غير متحقق فى بعض الأوضاع الممكنة . نعم عموم الازمنة يستلزم عموم الأوضاع الحاصلة فيها لامطلقاً كما هو المصحح للكلية (قوله لو عموا) وعندى أن هذا التعميم فاسد لاستلزامه انتاج القياس إذا كانت إحدى قدمتيه شخصية والأخرى مهولة لأنه يصدق عليه حيث قد أن احدهما كلية باعتبار الازمان والأوضاع فيلزم أنه ينتج قول المنجم إذا اقترن السعدان فى هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالباً لكنهما اقترنا وليس كذلك . نعم لو قلوا يشترط كلية احدهما حقيقة أو كليتها حكى لصح لكن لافرق بينه وبين ما ذكره فى التفصيل (قال وإلا فينتج) ولا بد حيث قد أن تكون المقدمتان شخصيتين لأن المراد بالانحداد كون الحكم على وضع وفى زمان معينين (قال فى هذه السنة) زمان معين وقوله مع طلوع تعيين للوضع فيكون القضيتان شخصيتين (قال ينتج) أن

عنه
فانظر في ظم راحته
لاها من ضيقها
يا عبناها ما عجز
اقول بنات الله واللى
انمولادك لم يكن
الانباي في
بقوه برار

بأن العكس واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم دون العكس • وقد
 بال المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه
 من حادثنا لم يكن متغيراً يثبت أنه كلما كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية
 فلما ثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وأن
 المنصلا حقيقية فاستثناء عين أى الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نفع الجمع

والكالية من الشخصية فى كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد
 به (فوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الى آخره)

ون العكس) أى إذا كانت لو استدلالية وأما إذا لم تكن فيجوز العكس كقول الشاعر
 ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

والاعلى هلاك عمر (قال ثبت أنه الخ) هذا التالي عكس تقيض للمقدم (قال لكن ثبت)
 (قال ثبت) نتيجه (قال لكن لم) الرافعة كاذبة كالنتيجة (قال فلا يثبت) نتيجة (قال ينتج تقيض)

منه الشكل إلى متعلق الجزء بالعكس لأن المنتج هو القياس المستثنى فيه عين المقدم (قال
 ناه) أى فيتحقق فى المنصلا المستقيم وغيره (قال ينتج تقيض) نقض بقولنا كلما كان هذا انسانا
 احك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقا مع كذب النتيجة • وأجاب المحقق التفتازانى
 بسبب أخذ التقيض رعاية الامور المعتبرة فى تناقض القضايا فيكون تقيض التالي ما ليس بضاحك
 • وأقول هذا الجواب إنما يصح إذا جعل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفعل أو بالامكان
 إذا جعل قيد المحمول فلا لصدق الرافعة • ويتجه أيضاً أن قولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك
 لكن لكننه ليس بضاحك بالضرورة صادق مع كذب النتيجة فالخ الجواب بأن هذا القياس
 لشرط هو كون الشرطية لزومية لانها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل باحدى الطرق المارة
 شالى وهذا ليس كذلك (قال كلما ثبت أنه) يتجه أن هذه القضية مؤلفة من حليتين غاية الامر بتحقيق
 حليتين فيهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جيئ به لمجرد ربط الكلام (قوله والشرطية
 ناه) المؤلفة من حليتين لا مطلقا فلا يرد أن التأويل فى المقدمة الاستثنائية كاف فى التألف من
 لية والشرطية فلا حاجة إلى قوله لأنه بمعنى الخ مع أن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل
 الشرطية (قوله هى عكس) عند القدماء (قال ينتج تقيض الخ) لا عينه لامتناع اجتماعهما (قال
 ناه الجمع) هنا وفى قوله كالملة الخلل للقرآن أو للتشبيه ببناء على أن استنباط الحكمين المذكورين

هذا هو المقصود من قوله
 كلما ثبت أنه كلما كان متغيراً
 كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية
 فلما ثبت الواقعة تالياً ولكن لم
 يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة
 مقدماً وأن المنصلا حقيقية فاستثناء
 عين أى الجزئين ينتج تقيض الآخر
 كما نفع الجمع

نحو هذا الشيء إما حجر أو شجر لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر واستثناء تقيض أيهما ينتج عين الآخر كما نعمة الخلو نحو هذا الشيء إما لا حجر أو لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً أو لكنه شجر فيكون لا حجراً

﴿فصل﴾

الافتراضي إن تركيب من حمليات صرفة يسمى افتراضياً حملياً كما تقدم والافتراضية سواء تركيب من متصلتين نحو كلما كان العالم متغيراً كان ممكناً (١) غير لازم لذات الواجب تعالى

فيه إشارة إلى أنه من حيث المعنى مؤلف من الحملية والشرطية أيضاً لأنه بمعنى أنه كلما ثبت هذه الشرطية ثبتت تلك الشرطية التي هي عكس تقيضها ههنا لكن ثبتت الأولى فيثبت الثانية أو لكن بطلت الثانية فيبطل الأولى (قوله كان ممكناً (١) غير لازم لذات الواجب تعالى احتراز

فيكون غير مستقيم (قل عين الآخر) فيكون مستقيماً (قل فصل) في تسميم مطلق الافتراضي أولاً إلى الحمل والشرطي وثانياً إلى المتعارف وغير المتعارف (قل ممكناً غير لازم) لو قال غير قائم بذاته تعالى لم ينتج أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم أما لكونه مختاراً فيه كما هو الحق لا موجباً كما زعمه الفلاسفة أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة

منهما بمعونة ملاحظة المعنى الإضافي أسهل من استنباطهما من الحقيقة لاحتياجه إلى تفسيره بهما (قل لكنه حجر) مقدمة رافعة كما يشعر به مامر وعبرة التفتازاني في التهذيب مشعرة بأنها واضحة وهي بحسب المعنى اللغوي دون الاصطلاحي فلا تنافي بينهما (قل عين الآخر) لارتفاعه لئلا يلزم ارتفاع الجزئين (قل كرامة الخلو) فللمنفصلة الحقيقية أربع نتائج ولكل من مانع الجمع والخلو نتيجتان ويتألف من الأولى الاستثنائي المستقيم وغيره ومن الثانية غير المستقيم فقط ومن الثالثة المستقيم فقط (قل لكنه حجر) مقدمة واضحة (قل كان العالم) قبل ينتج عليه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم إما لكونه تعالى مختاراً فيه أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة أقول فيه أما أولاً فلأن الموقوف عليه لعدم لزومه له تعالى إمكان وجوده بدون العالم لأن المقابل للضرورة هو الامكان وأما ثانياً فلأن كونه مختاراً لا يوجب كونه بدون العالم لجواز كون تقدم القصد على الإيجاد والابجاد على الوجود ذاتياً. وأما ثالثاً فلأن المصادرة غير لازمة لأنها إنما تكون بأخذ قس الأكبر أو وسط مثلاً أو ما يتوقف عليه لا تفصيله ألا يرى أن الاستدلال على قولنا هذا

من نسبة الطلب باسم كل صفة
فما إذا كان لصفة افتراضية
شرطية أو بغيرها
أو الأكبر اجراء ان لان
فيه حملية صادرة

يمكننا كذلك كان حادثا ينتج أنه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلتين
 أما أن يكون واجبا بالذات أولا يكون والثاني أما أن يكون ممكنا بالذات أو
 بالذات ينتج أن الشيء أما أن يكون واجبا بالذات أو ممكنا بالذات أو ممتنعا بالذات
 متصلة وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم

إن الله تعالى على مذهب الاشاعرة لأن وجود تلك الصفات ليس مقتضى ذاتها بداهة
 فهي ذات الواجب تعالى فيكون ممكنات لازمة لذاته تعالى وهي قديمة (قوله غير لازم)

وله على مذهب الاشاعرة (من أن صفاته تعالى زائدة على الذات لا عينها) (قوله ليس مقتضى)
 فزعمنا بقوله ممكنا (قوله وهي قديمة) فلو لم يذكر قيد غير لازم لذات الواجب لاقتضى
 حدوث الصفات وفيه أن مفاد الكبرى لزوم حدوث العالم لامكانه كما يدل عليه عود ضمير كان
 بها زائلا إلى العالم وصفاته تعالى ليست منه أما إذا عرفت بأنه ما يعلم به الصانع فلانها لا يعلم بها
 كالإلهي وصرح به في حواشي العقائد النسفية وآما إذا عرفت بأنه ماسوى الله تعالى فلانها
 غير الذات وما سواه على رأى الاشاعرة والكلام في مذهبه فذلك القيد غير محتاج إليه هنا وإن
 عاب به في مثال القسم الثالث أعني المركب من المتصلة والحلية (قال إن الشيء إما الخ) حلية

بأنه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق إنسان صحيح بلا مزية (قوله لازمة لذاته) فلو لم يقيد الممكن
 للزوم لذاته الواجب لانتج منه الملازمة الكبرى مستنداً بالتخلف في الصفات لأن نسبة الامكان
 عموم العالم غير متغيرة في الزوم وإنما المعتبر نسبته إلى مطلق الشيء والا لكان قولنا كلما كان
 حيوانا كان انسانا لزومية كلية صادقة فلا يرد أن مفاد الكبرى لزوم الحدوث للعالم لامكانه وصفاته
 ليست منه نعم لو جعلت اتفاقية لم تكن النتيجة كذلك وكلام المصنف ناظر إلى
 لزومية التي هي أشرف (قال أو من منفصلتين) أى حقيقة أو حكما كما في هذا المثال فإن
 الصغيرى والكبرى حلية ماردة المحمول في قوة منفصلة حقيقية (قال ممكنا بالذات) ذكر
 هنا غير محتاج إليه لأن الممكن لا يكون إلا ذاتيا وإلا لم أقبله واجبا أو ممتنعا لكن ذكره
 السابق واللاحق (قال أو من متصلة وحلية) أشار بالترتيب الذكرى هنا وفي القسم الأخير إلى
 المطبوع فيهما كون المتصلة صغيرى كما أنه أشار بالمثال هنا إلى أن المطبوع اشتراك الحلية مع تالى
 لزمى وبالترتيب في الغالب في الامثلة تقديم المنفصلة لا إلى أن كونها صغيرى هو

فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات أو مالا يقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج أن الموجود إما واجب بالذات أو ممكن أو من متصله ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن أو ممتنع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن أو ممتنع فالافتراض الشرطى خمسة اقسام وكل من الافتراض الحلى والشرطى ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به أو عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى (١)

احتراز عن صفات الواجب تعالى لأن وجودها ليس مقتضى ذواتها بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا مع انها قديمة (قوله سواء لنفس الصغرى (١))

مرددة المحمول كسائر ما جعله مثالا للمنفصلة في ما يأتى وذلك في قوة أن يقال اما أن يكون الشيء واجبا بالذات أو يكون لا واجبا بالذات واما ان يكون اللا واجب بالذات ممكنا بالذات أو ممتنعا بالذات فالشركة في الجزء الناقص الذى هو محمول في تالى الصغرى وموضوع في مقدم الكبرى (قل أو من متصلة وحملية) شار بالترتيب المذكور هنا وفي القسمين الآتين إلى أن المطبوع كون المتصلة هنا وفي القسم الأخير والمنفصلة في القسم الذى بينهما صغرى (قل وكل ممكن) الاوسط منها جزء ناقص من الصغرى وتام من الكبرى وكذا في مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بعد رجوع صفراء إلى المنفصلة الصرفة (قوله ليست مقتضى) أى حتى تكون واجب الوجود (قل ينتج أنه كلما لم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حملية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم لمطلق الافتراض المطبوع لعدم فرقهم بين كونها صغرى وكبرى كما يشير اليه (قل ينتج أنه) هذه النتيجة متصلة مقدما مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالى الصغرى ونفس الكبرى (قل نحو الموجود) أى بالوجود المحمول فلا ينتج منع كلية الكبرى الآتية بنحو العمى ويمكن تعميمه من الرابطة فيراد بالممكن فيها ما أمكن وجوده المحمول أو الرابطة (قوله احتراز عن) متضمن لامرين دخولها فيما قبل قوله غير لازم وجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة للأول وقوله مع أنها علة للثاني وقس عليه ما مر (قال الشيء) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود وإلا لم يصح قوله ومالا الخ (قل فالافتراض) أى أقسامه الأولية (قل سواء لنفس) أقول معنى كون الشيء محكوما به أو عليه لا آخر كونها طرفي نسبة واحدة فلا معنى لكون الأوسط محكوما به أو عليه لنفس الصغرى أو لاحد طرفيها وكذا لتاليها بأن المراد لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احد طرفيها * ويمكن توجيهه بأن المعنى في نفس الصغرى أو في احد

فإنه ففهم اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن كذلك بل من
فهم ففهم متعارف * أما الحمل ففكقولنا الدرة في الصدف

في الصغرى والكبرى مشتركتين في جزء تام كما في الحمل المتعارف وقوله أو
فهم ففهم مشتركين في جزء ناقص كما في الاقتراني الشرطي المتعارف

في غير المتعارف (قال محكوما به) هذا في الشكل الاول والثاني (قال او عليه) في الشكل
الاول (قال سواء لنفس) أي سواء كان محكوما عليه أو به لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة أحد
الثنائي اما أن يكون هذا العدد فرداً أو يكون هذا العدد زوجاً واما أن يكون الزوج زوج
زوج الفرد فان الزوج محكوم به لنسبة أحد طرفي الصغرى اعني الثاني (قوله كما في الحمل)
وبنا بأن استقصائية (قال بل من الخ) أي بل كان الاوسط (قال ففهم متعارف) سواء احم
الصغرى والكبرى كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك أو اختلفا كمثل
الاقبال إن من قبيل الثاني قولنا الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج ان
ما للجسم لانا نقول إنما لا ينتج لعدم تكرار الحد الاوسط لأن المراد بالناطق في الصغرى
ما هو في الكبرى الما صدق بخلاف ما اذا بدلنا الكبرى بالقضية الطبيعية كالصغرى

والنفس أصغر الصغرى لكن يتجه على الأول أنه لا يحسن التقابل لصدق الشق الأول على
أن يحتمل على كونه جزءاً أولياً أو ثانوياً فيها وعلى الثاني أنه لا يجري في الشق الثاني فلو قال
مفراً لكان أخصراً وأولى (قال فهو اقتراني) الأخصر الاوفق فتعارف (قوله كما في الحمل)
كان الى نحو قولنا كلما كان هذا انساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً مما هو شرطي متعارف
في الكبرى فيه مشتركان في جزء تام فليست الكاف هنا استقصائية وان كانت كذلك في
في كما في الاقتراني (قال وإن لم يكن) لم يقل وان كان من متعلقات الخ مع أخصريته لافادة
في التسمين (قال بل من متعلقات) هذا صادق بالشق الثاني أعني قوله أو لاحد الخ فتختل
فمعرفة غير المتعارف فلو قل بدل قوله من الخ وهو من الخ لكان أولى (قال ففهم متعارف)
محمولاً للصغرى والكبرى كما في المثال المار لقياس المساواة أولاً كمثل المصنف قيل لا يقال إن
في الثاني الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج الانسان مساو للجسم لانا نقول
لانتاج لعدم تكرار الاوسط ولو بدلنا الكبرى بقولنا والناطق فصل لانتج الانسان مساو لفصل
فيه نظر لا تبدل الكبرى بما ذكره بجملها طبيعية مع أن من شرائط الشكل الاول كلية

وكل صدف جسم فالدرة في الجسم وأما الشرطي فكقولهم كلما كانت الأرض ثقيلة مطلقا كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته أنها كلما كانت ثقيلة مطلقا كانت في وسط الافلاك ويتألف من الاشكال الأربعة بشروطها كالمتعارف

(١) قوله ويتألف من الاشكال الأربعة الى آخره (فان الاوسط ان كان متعلق بمحو الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول نحو هذا غلام رجل وكل رجل انسا فهذا غلام انسان ويشترط بايجاب الصغرى وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة

بأن تقول والناطق فصل ينتج أن الانسان مساو للفصل (قل وكل صدف) اذا بدلت الكبرى بقول وكل مافي الصدف مافي الجسم يرجع الى المتعارف (قل ثقيلة مطلقا) احتراز عن كرتي الهواء والماء فالاولى ثقيلة بالقياس الى كرة النار وخفيفة بالنسبة الى كرة الماء والأرض والثانية ثقيلة بالنظر الى كرة النار والهواء وخفيفة بالقياس الى الأرض (قل ينتج لذاته) رجوعه الى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل مافي مركز العالم في مافي وسط الافلاك (قوله متعلق بمحول الخ) أو محمول أحد طرفيها (قوله في قولنا غلام الخ) ناظر إلى اشتراط ايجاب الصغرى * وكتب أيضاً وفي قولنا ليس إذا كان الشيء غلام المرثة كان غلام الرجل وكل رجل الخ (قوله محمول الصغرى) أو محمول أحد طرفيها (قوله نعم هذا) ونحو كلما كان هذا غلام رجل كان غلام انسان ولا شيء من الحجر بانسان فليس البتة إذا كان هذا غلام رجل كان غلام حجر (قوله غلام المرأة) هذا وقوله التالي له وفي قولنا ناظر الى اشتراط اختلاف

الكبرى ولو كان غير متعارف كما سيصرح به المصنف. ولو سلم صحة كونها كبراء فصديق النتيجة ممنوع كيف ومرجع التساوي صدق موجبتين كائنتين مطلقتين من الجانبين وهنا تكذبان لصدق تقيضهما ولأن الجواب لا يجري فيما اذا بدلنا الكبرى بقولنا والناطق جوهر مع تكرر الاوسط * والذي يظهر لي الجواب بالقول باشتراط انتاج القسم الثاني بصدق المقدمتين عند الارجاع الى القسم الاول كما في مثال المتن حيث تصدق والصدف في الجسم والمقدمة الثانية فيما ذكر كاذبة عند الارجاع فليحذر (قل وكل صدف) ولو بدلنا الكبرى بقولنا والصدف في الجسم لكان قياس مساواة منتجا للنتيجة المذكورة لكن لا بلذات (قل مطلقا كانت) مركز العالم نقطة في كرة العالم تتساوى الخطوط الخارجة منها الى سطحها المستدير فالمنعنى على القلب أي كان مركز العالم فيها والوسط بفتح العين لاسكونه بناء على القول بأن الساكن متحرك والمنحرك ساكن (قوله فان الاوسط) قد يقال يجوز العقل كونه محمول الصغرى ومتعلق بموضوع الكبرى وكونه متعلقا لهما فلم يذكره إلا أن يجاب بأنه جعل مدار الفرق بين المتعارف وفيه في الصغرى اشرفها وتختلف الانتاج في الاحتمالين الباقيين وكذا في بقى الاشكال (قوله لتخلف الانتاج)

م أن غير المتعارف أن أحمد فيه محمولا الصغرى والكبرى

بغلام رجل وكل رجل إن. أن أو مذكر فالحق في الأول السلب وفي الثاني الإيجاب وفي
أغلام الرومي غلام إنسان وبعض الإنسان أبيض أو أسود والحق في الأول الإيجاب
الثاني السلب وأن كان متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى أيضا فهو الشكل
نحو هذا غلام رجل ولا شيء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط
أن مقدمتيه في السكيف وكلية الكبرى للتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
إنسان أو فرس حيوان فالحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب. وفي قولنا غلام
أن ليس بغلام رجل ولا شيء من المؤنث أو الفرس برجل فالحق في الأول الإيجاب وفي
السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم أو الجماد ليس بحيوان. وأن
إن متعلق بموضوع الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل
إن وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان إنسان. ويشترط بإيجاب الصغرى وكلية
في المقدمتين وأن كان متعلق بموضوع الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو

بسم
نحو ما إذا كان المحمول
في الكبرى
أنه لا يكون
أما أنه لا يكون
في الكبرى
وهو أشبه
بما ذكرنا

متشبهين في السكيف (قوله وفي قولنا) ناظر إلى اشتراط كلية الكبرى (قوله وفي قولنا)
لأن قولنا إذا كان هذا غلام المرأة كان غلام حيوان وبعض الجسم الخ (قوله موضوع الصغرى)
موضوع أحد طرفيها (قوله فغلام بعض الحيوان) الاتفاق لهذه النتيجة جعل الحيوان محمول الصغرى
الإنسان محمول الكبرى (قال أن غير المتعارف) قسمان أحدهما ما اختلف فيه محمولا صفراء وكبراء
ثاني ما اتفقا فيه فإن اتفقا الخ (قال أن أحمد) لم يتعرض لعدله بأن يقول وإن اختلفا

ثم مرتب كقوله الآتي للتخلف في قولنا الخ قوله في الكبرى أيضا أي كافي المتعارف
أول تركه (قوله فغلام) أقول يؤخذ منه أن ضابطة أخذ النتيجة في الشكل الثالث جعل موضوع
صغرى موضوعا وأضافته إلى محمول الكبرى بعد ادخال الدور الجزئي عليه وجعل محمول الصغرى
وله إذ لو أضيف موضوع الصغرى إلى محمولها بعد ادخال الدور وجعل محمول الكبرى محموله لزم
تخلف في نحو غلام المرأة إنسان وكل امرأة مؤنث إذ لا يصدق غلام بعض الإنسان مؤنث وفي الشكل
رابع جعل موضوع الصغرى موضوعا مضافا إلى موضوع الكبرى المدخل عليه الدور وجعل محمول
صغرى محموله إذ لو أخذت بإضافة موضوع الصغرى إلى محمولها المدخل الدور وجعل موضوع الكبرى
قوله للتخلف في نحو قولنا بنت الرجل حيوان وكل ذكر من بني آدم رجل فاندفع الاعتراض عليه بأن

فله تبيحان احدهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط أحد
المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك القياس بالنسبة
الى النتيجة الثانية

غلام انسان حيوان وكل رومي انسان فغلام بعض الرومي حيوان ويشترط بايجاب مقدمته

فله نتيجة واحدة لظهوره (قوله فغلام بعض الرومي) الموافق لقياس فغلام بعض الحيوان رومي
(قل فله تبيحان) قد يقال ان من الغير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان
ساو للناطق والناطق مابين للفرس وهو له تبيحان احدهما الانسان مساو لمابين الفرس والاخرى
الانسان مابين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية أعني وكل مساو لمابين الفرس مابين للفرس
مع أن كلامه هذا وقوله الآتي كالذي اختلف فيه المحمولان مشعران بأن نحو ما ذكرناه نتيجة
واحدة • وكتب أيضاً كثر اقياسات الاولى من القياسات المركبة (قل إلى النتيجة الثانية)

الموافق لقياس الشككين أن يقول بدل النتيجة فغلام بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان
رومي والى هذا اشار بقوله فليتنامل (قوله وكل رومي) أقول اذا بد لنا الكبرى بلا شئ من الحجر بحيون
انتج غلام بعض مالميس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة في جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم
انها نامة لأخس مقدمات الدليل كيفما محمول على نتيجة اقياس المتعارف أو على النتيجة باعتبار النسبة
النامة أو الناقصة المأخوذة من قيود الكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيما اختلفت المقدمتان كيفاً
وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة النامة سلبية لزم العلم في بعض الامثلة • ومما علم أن المراد
بالكبرى هو المقدمة الثانية لا المقدمة المشتملة على الاكبر وكذا حكم الشكل الثالث (قل فله تبيحان)
اعترض بأن من غير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مابين
لفرس وله تبيحان احدهما الانسان مساو لمابين الفرس والاخرى الانسان مابين للفرس بواسطة
صدق المقدمة الاجنبية وهو كل مساو لمابين الفرس مابين للفرس مع أن كلامه مشعر بأن له نتيجة أقول
صدق المقدمة الاجنبية هنا لخصوص المادة الا يرى أن قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مابين
لنوع ينتج لذاته الانسان مساو لمابين النوع ولا ينتج الانسان مابين للنوع لكنب كل مساو لمابين
النوع مابين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان (قل باثبات الخ) أي يذكر كليهما مضافاً أحدهما
إلى الآخر وليس المراد بالاثبات ادراك وقوع النسبة (قل أحد المحمولين) سواء كان الاول أو الثاني
واقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له. على أنه ينتج عليه أن اللائق حينئذ أن يقول المصنف

وليس صدق هذه المقدمة في نفس
المادة لما ظهر أن الفرق
داعى بريلوان شذالا
في الام لا ابريد
لما داه ما هو في الفرس
في الصغرى علم
القياس للصغرى لاه
ادان على اعم من
الانسان ليس الصغرى أو
مبني على الصغرى أو
ليس الايراد صدق
الصغرى والصغرى
والحققة الاجنبية
تترتب صدق

قياس المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذى
يختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير

كيفية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس عليه الشرطيات
ليكن باستخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتنامل (قوله لا بطريق
مطر والاكتساب الخ) واما القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته
وما يستلزمها بطريق الخلق

التي ينط فيها أحد المحمولين وقضية ذلك أنه لا يسمى قياس مساواة بالنظر إلى ما ليس فيها شئ من
لولين كقولنا الانسان مباين للفرس اللازم لقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك
الطامة صدق المقدمة الاجنبية في كل مادة أعنى كل مساو لمساوى الضاحك مباين للفرس وبأى اقتضاء
بارة أخرى لما ذكرناه أيضاً (قال يسمى) أى خارج عن القياس المستلزم لذاته (قال قياس المساواة)
فانه الكلى إلى ما يوجد في بعض أفراد عند عبد الحكيم وإلى ما يتوقف عليه انتاج افراده عند
عام الدين حيث قال ما حاصله فانه يتوقف انتاجها على مساواة الاصغر والاوسط وعدم تفاوتهما في
نسبة بنى إلى غيرهما هما مبدأ محمول الكبرى في الشكل الاول ومتعلقه (بالكسر) كساواة الماء والكوز
عدم تفاوتهما في النسبة بالمظر وفيه الى البيت في مثال الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت
قال فندرج (أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذى) أى كغير المتعارف الذى الخ (قال قولنا
واحد الخ) هذا ما اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى وأما ما اختلفا فيه فكقولنا الواحد نصف الاثنين

ول المحمولين أو المحمول الاول (قال إلى النتيجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام سمي قياس
المساواة لأن انتاجه يتوقف على مساواة ملزوم ج وملزوم في النسبة إلى ج باللزومية أى في قولنا
ملزوم ب وب ملزوم ج ومن لم ينتبه قل سمي به باعتبار الفرد المتغير فيه المساواة اتتهى ويؤيد الاول
بريانه في الشكل والثانى استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة
الى نتيجة الخ) قبل قضيته أنه لا يسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى
قياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة. أقول هى كذلك حيث ينهم من
عدم للمقدمات الاجنبية في قياس المساواة أنها ما فيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثا ونسب
فاننا إلى ما نسب اليه ثانيا وما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة يتوقف على مساواة الاصغر والاوسط
لأ محمول الكبرى في الشكل الاول الى آخر هو متعلقه بالكسر فتكون النتيجة

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الأربعة وقياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة أن الواحد نصف الأربعة لكنه غير منتج له لكذب المقدمة الأجنبية القائلة بأن نصف النصف نصف لأنه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس إنما هو بالنسبة إلى النتيجة الغير المشتملة على أداة التشبيه لا بالنسبة إلى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبذ كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبذ كالخمر وتمثيل بالنسبة إلى دعوى أن النبذ حرام (فائدة) للقياس إطلاق آخر على غير المستلزم لذاته لقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما في القياسات الخفية

النظر والاكتساب لما سبق الإشارة إليه من أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق الدليل وقد أخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهيات

والاثنتان ربع الثانية فهو أيضاً قياس غير متعارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربع الثانية وبواسطة صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربع الثانية ثمن الثانية أن الواحد ثمن الثانية وهذا نظير ما مر من قولنا الإنسان مساو للناطق والناطق مبين للفرض (قال إلى نتيجة أن الخ) قضيته أنه لا يسمى قياس المساواة بالنظر إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الأول كالمقدمة الأجنبية وهي قولنا الواحد ربع الأربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الأربعة ربع الأربعة فيثبت تعريف قياس المساواة قياس غير متعارف أنحد فيه محمولا الصغرى والكبرى وكان المقدمة الأجنبية كالنتيجة الأخيرة مشتملة على محمول الكبرى الأولى (قال قولنا النبذ الخ) ورجوعه إلى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل ما هو كالخمر فهو كالخمر (قال إلى دعوى) تفتن حيث لم يقل إلى نتيجة فانه يقال لها النتيجة بالمعنى الأعم (قال ان النبذ) وقياس أول من القياس المركب

وكذا المقدمة الأجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الأول لأن مراده بالكبرى كبرى القياس الأول لا الثانى الحاصل من ضم المقدمة الأجنبية إلى نتيجته (قال النظر والاكتساب) فالقياس على هذا أعم من وجه من الدليل المار وأعم مطلقاً من القياس المار إن كان معنى قوله لا بطريق الخ غير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شئ ومباين لما ان كان معناه معتبراً فيه عدم النظر بأن كان مأخوذاً بشرط لا شئ (قوله أن الاكتساب) صغرى قياس المساواة وكبراه مشار إليها بقوله وقد أخذ الخ وانقدمه الأجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

﴿ فصل ﴾

القياس الاقتراني المتعارف حمليا كان أو شرطيا أن كان الحد الأوسط فيه محكوما
في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل
الثاني أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني أو محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث
الشكل الأول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج والبواقي نظرية ثابتة بالخلف
المعكس أما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظري بدون نتيجته بضم تقيض النتيجة
الحدي مقدمته لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الأخرى ويلزم اجتماع

البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية وبين الأدلة أن القياسات
خفية دفعية الحصول لكونها سائجة دفعة مرتبة والأدلة مرتبة بالتدرج (١) قوله
محكوما به في الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء

الانضمام وكل ماهو كالحرام فهو حرام إلى النتيجة الأولى بالنسبة إلى تلك الدعوى (قل لما ينافي) من
نفس كما في ضرب الشكل الثاني وأخص منه كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث (قل اجتماع الخ)

أوله لكونها) استدلال بالأخص على الأعم فلا مصادرة (قال قياس الاقتراني الخ) قيده بالتعارف لثلا
ثون التعريف الضمني لكل من الاشكال الأربعة بالأخص (قوله كما إذا اشتركتا) المتبادر منه كونه ناقصا
لما قال لكاف في قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة إلى ما اشتركتا في جزء فلم من احدهما ناقص من الأخرى
استقصائية كما في قوله المار كما إذا الخ (قال على نظم) من نسبة المقتضى بالفتح إلى المقتضى (قل أما
ظف) أي الخلف في هذا الباب لا مطلقا وإلا لكان تعريفاً بالأخص نظير ما مر في المعكس وقس عليه
الآتي وأما المعكس الخ (قل فهو ابطال) أي اثبات ان صدق الشكل النظري بدون نتيجته باطل
بضم الخ (قل لا ينافي) تقيضا أو أخص كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما ينافي
والنسب بهذا أن يقول بدل التقيضين المتنافيين لكن للإشارة إلى لزوم اجتماع التقيضين على الثاني
ضرورة ان تحقق الأخص بوجوب تحقق الأعم اختبار التقيضين عليهما (قل إحدى مقدمتيه) أي
سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغروية أو الكبرى فيشمل الضرب الثاني
من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لا شيء من الجسم بسيط وكل قديم بسيط

التقيضين وأما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم إحدى مقدمتيه إلى عكس الأخرى مستويا أو أحد العكسين إلى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة أو لما ينعكس إليها أو بعكس الترتيب بأن يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واحد العكسين

تام أولاً حد طرفيها كما إذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق

على التقديرين (قال أو أحد) وذلك في الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع نحو كل إنسان أو بعضه حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان فبعض الحيوان ليس بفرس فانه إذا عكس كل من مقدمتيهما يرجعان إلى الشكل الأول هكذا بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس (قال العكسين) تثنية العكس بالمعنى المصدري (قال قياس معلوم) أقول القياس المنتظم مما ذكره إنما ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها كما أن المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس إليها لا نفسها فالظاهر ترك أو لما ينعكس إليها بالنظر إلى الأول وترك لتلك النتيجة بالنظر إلى الثاني تأمل (قال أو بعكس الترتيب) أي بعد عكس إحدى المقدمتين وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والخامس من الشكل الثالث * أولاً وذلك في الضروب الثلاثة الأولى والثامن من الشكل الرابع نحو كل إنسان حيوان وكل ضاحك أو بعضه إنسان فبعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق أو بعضه إنسان فلا شيء من الحجر أو ليس بعضه بناطق (قال أو أحد العكسين) الظاهر أن يقول وعكس إحدى المقدمتين أو كليهما أو عكس الترتيب بل الأولى أن يذكر الانعكاس بدل العكس وكأنه أراد بأحد العكسين واحداً من عكس الترتيب والعكس المستوي لمقدمة واحدة وبكليهما العكس المستوي

وضعت الكبرى بالصغرى إلى العكس أنتج ما ينعكس إلى النتيجة المطلوبة وكذا الخامس من الشكل الثالث * فاندفع ما قيل القياس المنتظم مما ذكره ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها فالظاهر ترك قوله أولاً ينعكس إليها (قال مستويا) أي أو بضم عكس أحدهما إلى عكس الأخرى * والآخر الأوضح بضم عكس إحدى المقدمتين إلى الأخرى أو إلى عكسها (قال أو بعكس) انفصال خلوى لاجتماع العكسين في الضرب الثاني من الشكل الثاني (قال لينتظم) أي قياس معلوم الانتاج لامع التقييد بأحد الأمرين بناء على ارتكاب الاستخدام في اسم الإشارة إذ لفظ الضمير في تعريفه للتصوير لا التقييد كما قاله بعض نظير الإنسان في تعريف اللفظ بما يتلفظ به الإنسان فلا يرد ما قيل المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس إليها لا نفسها فالظاهر ترك قوله لتلك النتيجة بالنسبة إليه إذ لم يذكر لاصريها ولا ضمناً حتى يترك (قال أو أحد العكسين الخ) أي واحد من العكس المستوي لإحدى المقدمتين وعكس الترتيب أو عكس كلتا المقدمتين هو الخ فالكلام من تثنية المشترك اللفظي لأن العكس الأول

بمعنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط
 (١) الاول فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج
 بل عند عدم احدهما فضروره النتيجة للمحصولات الاربعة مرتبة على وفق
 في النتائج الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
 به من الحلى والشرطى * الثانى من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية
 بل من صادر عن الواجب تعالى

بشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى الخ (اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر
 الاوسط * واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر ايجاباً
 لاجتماع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر في حكم الاكبر بداهة * كذا
 هو دليل لى للاشتراط المذكور * وقولنا لاختلاف النتائج اشارة

من القديمين بطريق الاستخدام (قوله في حكم الاكبر) لم يقل في نفس الاكبر كما قال في نفس
 لأن اندراج افراد الاوسط في نفس الاكبر يستلزم كون الكبرى موجبة كما أن اندراج الاصغر
 الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة (قوله للاشتراط) فان الاشتراط المذكور معلول
 اجين (قوله اشارة) كانه قال اشارة لان دليل الاشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو
 فاط معلول لا اندراج كما أن الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلولا عدم الاندراج فالاستدلال بأحد

القضية بقرينة قوله بضم وقوله إلى عكس الخ والثانى بالمعنى المصدري بقرينة قوله بأن يجعل الخ
 ما على المعنى المصدري بعيد وفي قوله كلاهما استخدام ولا يبعد حمل كليهما على العكس المستوى
 الترتيب (قال هو معنى) أى اصطلاحاً فلا يرد أن الارتداد صفة الشكل بخلاف العكس ولو
 المصدري فلا يصح الحمل لانه بحسب اللغة (قال كلية الكبرى) ولو حكى فشمّل شخصية
 على مذهب من جوز حمل الجزئى (قوله في نفس الاوسط) أى لافى الحكم به فقط والا لم
 إلى اشتراط ايجابها (قوله في حكم الاكبر ايجاباً) أى متعلق ايجاب أو سلب أو المراد بهما الوقوع
 وقوع كما هو أحد اطلاقيهما (قوله اشارة) قال اشارة لأن اختلافهما ليس معلولا للاشتراط لتحقيقه
 عدم الشرط وليسا معلولى علة واحدة لأن الاختلاف معلول عدم الاندراج والاشتراط معلول
 اندراج فلا يكون البرهان انياً إلا أن اختلافهما عند عدم أحدهما يستلزم اتحاد النتائج عند وجودهما

بالاختيار ولاشئ من الصادر بالاختيار بقديم ينتج أنه لاشئ من الخلق بقديم ونحو كما
كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج أنه ليس البتة اذا
كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * الرابع من مختلفتين في الكيف
والكم والكبرى سالبة كلية ينتج

الى دليله الا اني ولا ينافي ذلك كونه بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير
وكل متغير حادث نتيجه لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم
باستلزامه بديهيا والحكم باشتراطه نظريا مع أنه يمكن أن يكون ذلك تنبيها لا دليلا

المعلولين على الآخر (قوله يكون ذلك) أى كل من الدليلين اللئى والاني (قوله لا دليلا) حقيقيا
(قال بالاختيار بقديم) الا على ما عليه الامدى من أنه يجوز أن يكون تقدم القصد على اليجاد كتقدم
اليجاد على الوجود والواجب على القصد في أن الكل بالذات (قال سالبة كلية) مستغنى عنه

وهو والاشتراط معلولا الاندراج (قوله إلى دليله) أى الى شرطيته قياس استثنائي غير مستقيم هو
برهان اني (قوله لأن العالم) أى بعد قولنا العالم حادث وإلا لزم استدراك قوله لان (قوله ذلك تنبيها)
أو دليلا لبداية الاستلزام اذ لا يلزم من كون الشئ بديهيا كون بداهته بديهية كما أن نظرية الشئ
لا تستلزم كون نظريته نظرية (قال فضر وبه الناحية) مقتضى كلام المختار حيث قل نتجت الناقعة على
مالم يسم فاعله تنتج نتاجا ونتجها أهلها من باب ضرب عدم استعمال الناحية وما قاله عصام الدين من أن
نتج لا يستعمل إلا مجهولا مبني عليه لكن كلام شمس الموم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر في استعمالها
وعبارة المصنف مبنية عليه (قل من موجبتين كليتين) تقض بنحو القائل برؤية فرعون قتل
بجسيمته والقائل بجسيمته صادق لصدق المقدمتين دون النتيجة وفيه أن المراد بمحمول النتيجة هو
الصادق في القول بالجسمية لافيا بعم الربوية وإلا لكذبت الكبرى لاتحاد محمولها معه فالنتيجة صادقة
(قال كلية) مستدرك (قال بالاختيار بقديم) أى ذاتا وفقا وزمانا خلافا لمن جوز كون تقدم القصد
على اليجاد كتقدم اليجاد على الوجود في أنه بحسب الذات لا الزمان أيضا (قل جزئية) حقيقة
أو حكما فتشمل المهمة (قل اذا جعل) إشارة الى أن في قوله كمثل مساحمة وكذا ما يأتى (قل موجبة
جزئية) متعلق الجمل باعتبار صفته فلا يلزم نحصيل الحاصل ولو تركه لكان أولى وكذا ما يأتى (قل
سالبة كلية) لم يكتف بما قبله لئلا يتوهم أن المراد به عدم الاتفاق في مجموع الكيف والكم الصادق

مرتبة كمال الضرب الثاني اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * واما الشكل الثاني
فانه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما
فترد به النتيجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى
من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشي من القديم بمؤلف فلا
الجسم بقديم * الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشي من الجسم يبسط وكل
بسط فلاشي من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة
ان الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

اختلاف مقدمتيه (فقط ثمانية أضرب) (قل وكلية الكبرى) فقط اربعة أضرب (قل شرف
(شرف النتائج يقتضى تقديم الاولين على الاخيرين ولا يقتضى تقديم الاول على الثاني ولا
على الرابع بخلاف شرف الصغرى فانه يقتضى تقديم كل على ما بعده (قل بالخلف) بأن يضم
النتيجة بالصغرى الى الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى فيقال في الاول بعض الجسم قديم
من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف * ويقال في الثاني بعض الجسم قديم وكل قديم بسيط
الجسم بسيط (قل ومع عكس) أى بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعا مع عكس

تلاف في أحدهما إذ ليس نصا في الاختلاف في كل منهما فاندفع القول بان قوله أو كبرى سالبة
ستبقى عنه * نعم لو قال في الكيف وفي الكم لانتجه (قال سالبة جزئية) اعترض بان قولنا بعض
من الانسان لا شي من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة * وأجيب بأن الصغرى
من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق الكلى على جزئياته * وأقول
بالجواب بأن الكبرى كاذبة لصدق تقيضه أعنى بعض الانسان نوع لأن الانسان أعم من الذى
نوع ومن الذى هو شخص فليتأمل (قال اربعة مرتبة) والاحتمالات العقلية ستة عشر تسقط منها
بشرط الاول وأربعة بالثاني فبقى منها اربعة حاصلة من ضرب الصغرىين السالبين في كبرى
بكلية وضرب الصغرىين الموجبتين في كبرى سالبة كلية (قل والصغرى) قد يقال شرف
صغرى بوجوب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كلية والاخيرين
الجزئية فاعتبار شرف الصغرى يغنى عن اعتبار شرف النتيجة * ثم إنه اعتبر هنا شرف الصغرى
لأن الثالث شرف الكبرى لمشاركة الشكل الثاني في ترتيب الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه
الكبرى (قال من كليتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجعل تقيض النتيجة لايجابه صغرى
الشكل الاول كبرى القياس لكليتها كبراء لينتج تقيض الصغرى (قل وحدها) أى بلا عكس

في الثاني * الثالث من المختلفتين كيفاً وكما والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول
ايضاً * الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
بالخلف وبمعكس الكبرى في الاول * وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضاً فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط
ستة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها الاول من
موجبتين

الترتيب حتى يصير شكلاً أول (قال من المختلفتين كيفاً) ذكر اختلاف السكيف بتبعية اختلاف السك
والا فقد علم ذلك من اشتراط انتاج هذا الشكل باختلاف المقدمتين كيفاً (قال بالخلف) أى في الضربين
(قال ايجاب الصغرى) فسقط ثمانية اضرب (قال وكلية احدى) فسقط ضربان آخران (قال والكبرى)
لما كان موافقة الشكل الثاني للشكل الاول في الصغرى وموافقة هذا الشكل له في الكبرى روعي
ثمة شرف الصغرى وهنا شرف الكبرى (قال مع شرف) شرف الضروب يقتضى تقديم كل على
ما يليه إلا الثالث والرابع بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضى تقديمهما عليه (قال الاول من
الخ) تقديم هذا الضرب على ماعدا الثالث والخامس بالنظر إلى شرف كل من النتيجة والكبرى

الترتيب لكفاية عكس الكبرى في الرد إلى ان الشكل الاول وانتاج النتيجة المذكورة (قال في الثاني)
لم يكتف فيه بمعكس الصغرى لأنه يكون القياس حينئذ من الشكل الرابع والمعتبر فيه كونه من
الاول (قال جزئية) مستغنى عنه بما مر من اشتراط كاية الكبرى كما أن الاختلاف في الكيف
مستغنى عنه بقوله اختلاف مقدمتيه كيفاً. ومثلها الجزئية في قوله الآتى سالبة جزئية (قال بالخلف)
فيهما (قال في الاول) لاني فانهما لأن عكس كبراه موجبة جزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول
وصغراه لكونها سالبة لاتصلح لصغرويته ولا يجرى فيه عكس الصغرى ثم عكس الترتيب والنتيجة
وهو ظاهر (قال وكلية احدى) ولو في ضمن المجموع كما في الضرب الاول (قال للاختلاف) برهان آتى
وأما برهانه اللى فهو نظير ما ذكره في الحاشية على الشكل الاول (قال ستة مرتبة) حاصلة من ضم
صغرى موجبة كاية إلى الكبرى الأربعة وصغرى موجبة جزئية إلى الكبرى بين الكلبيين الموجبة
والسالبة (قال والكبرى مع الخ) أى جميعها كما في تقديم الخامس على السادس أو بعض منها كما في
غيره * هذا والتعبير في الكبرى بالواو وفيما بعده بمع يوم التحكم فلاخصر الاولى والكبرى وانفسها
(قال الاول من الخ) شرف الضرب يقتضى تقديمه على البواقي وان وجد فيه شرف النتيجة والكبرى

مؤلف كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية
 (١) لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر * الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 مؤلف جسم ولا شيء من المؤلف بتقديم فبعض الجسم ليس بتقديم ينتج
 جزئية لأكلية (٢) لما تقدم * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
 من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية * وانتاج هذه
 ثابت بالخلف

قوله لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر كما في قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
 فلا يصدق فيه كل حيوان فاطلاق بل بعضه (٢) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر
 كما في قولنا كل انسان جوهر ولا شيء من الانسان بفرض فلا يصدق فيه لا شيء من الجوهر

رب وعلى الثالث بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قال الثاني
 الخ) تقديمه على التالين بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الاخيرين بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قال
 الخ من الخ) تقديمه على الرابع والسادس بالنسبة إلى الامور الثلاثة وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى
 (قال جزئية) كئثال الضرب الاول (قال الرابع من الخ) تقديمه على الباقيين بالنسبة إلى الكبرى
 (قال سالبة كلية) كئثال الضرب الثاني (قال بالخلف) بأن يضم تقيض النتيجة في تلك الضروب
 الكبرى إلى الصغرى الا أن القياس المنتظم ينتج في الضربين الاولين ما هو أخص من تقيض

نسبة إلى بعضها (قال كليتين) حقيقتين أو حكمتين فتندرج فيه الشخصيتان كالقياس المشار اليه
 (قال) (قال من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس) النازل في رد قول اليهود
 أن الله على بشر من شيء إذ تقديره موسى عليه السلام بشر وهو أنزل عليه الكتاب (قوله فلا
 منق) لامتناع ايجاب الاخص لكل أفراد الاعم لاقتضائه عدم كون العام عاماً (قال الثاني من الخ)
 طرف من الاخيرين في الكبرى وما قبالهما في الضرب (قوله فلا يصدق فيه) لامتناع سلب الاخص
 فرد الاعم كلياً (قال الثالث من الخ) شرف الكبرى يقتضي تقديمه على البواق (قال الرابع
 الخ) قدمه على تاليه لأن كبراه أشرف (قال والكبرى سالبة) لو قال والكبرى كلية لكنني
 استثناء عنه بما مر في الشروط (قال ثابت بالخلف) هو هنا أن يجعل تقيض النتيجة لكلية كبرى
 شكل الاول وصغرى القياس لايجابها صفراء لينتج تقيض الكبرى فيما عدا الضربين الاولين وأخص

وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف
وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب
مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما للاختلاف فضروره الناجمة
لما عدا الموجبة الكلية ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) الثانى من موجبتين

بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس (١) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم

الكبرى وفي الاخيرين منها ما هو قبيضها كالضربين الباقيين (قال الخامس من الخ) تقديمه بالنظر
إلى الامور الثلاثة (قال والكبرى جزئية) كمال الضرب الاول إذا جعلت الكبرى جزئية (قال
الكبرى سالبة) جزئية كمال الضرب الثانى (قال ايجاب مقدمتيه) سقط به اثنا عشر ضرباً كل من
الصغريين السالبتين مع كل من الكبريات الاربع فهذه ثمانية وكل من الكبريين السالبتين مع كل من
الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قال مع كلية) سقط بها ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين
الموجبتين فبقى ضربان فقط (قال أو اختلافهما كيفاً) كالشكل الثانى (قال مع كلية) كالشكل الثالث

منه فهما (قال وبعكس الصغرى) ليصير شكلاً اول (قال وبعكس الكبرى) فيصير شكلاً رابعاً
وبعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى النتيجة ولا يجرى فيه عكس الصغرى
لأن كبراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول (قال والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية
(قال بالخلف) أى لا بعكس الصغرى لأن كبراه لجزئيتها لا تنفع كبرى الشكل الاول ولا بعكس
الكبرى ثم عكس الترتيب لانها سالبة لا تقبل الانعكاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصغروية الشكل
الاول (قال فضروره الناجمة) لم يذكر جهة ترتيبها لأنه لا يكفي فيه شرف الصغرى والكبرى والنتيجة
(قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ايجاب المقدمتين اثنا عشر ضرباً وبقوله مع كلية الصغرى اثنان فلا يبقى
من الستة عشر المنصورة إلا اثنان وعاد بقوله أو اختلافهما فى كيف ثمانية من الدوايق فصارت
الضروب عشرة وسقط بقوله مع كلية احدهما اثنان من الثمانية العائدة فبقى ثمانية أضرب قائم (قال
من موجبتين) جعله أولها لاشتمال كل من مقدمتيه على شرفى الايجاب والكلية (قوله من جواز كون)
فيمنع حمل الاكبر عليه كلياً (قال الثانى من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضى تأخير عن
الثالث لان شرف الكلية أولى من شرف الايجاب لكن قدم عليه لشاركته للأول فى ايجاب المقدمتين

جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة
 هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يعكس الى
 كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
 الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
 ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة
 جزئية بعكس كل منهما ايضاً * السادس منها والصغرى سالبة جزئية
 جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني * السابع منها والصغرى
 كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منها
 جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج
 الى النتيجة * ويمكن بيان الخمسة الاول

في المثال المذكور لأن بعض الحوادث عرض لأجسام

(نسخ مالة كلية) نحو لا شيء من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فلا شيء من الجسم بقديم (قال
 جزئيا) نحو كل مؤلف جسم ولا شيء من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بقديم (قال من المختلفتين)
 الرابع (قل والصغرى مالة) جزئية كئثال الثالث (قل ليرتد إلى) أى إلى رابع الشكل
 (قل والصغرى موجبة) كئثال الرابع (قل ليرتد إلى) رابع الشكل الخ (قال الخمسة الاول)

حكم الاختلاط (قال الثالث) قدمه لمشاركته للاولين في الرد إلى الشكل الاول بعكس الترتيب
أن تبينه أشرف من نتيجة ما بعده (قال كاية) مستدرك (قال الرابع) قدمه على ما بعده الكلية
ب (قال سالبه) لاسالبه كلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع سلب الاخص عن
كلها كما في قولنا كل انسان جسم ولا شيء من الحجر بانسان (قال بعكس) لابعكس الترتيب
كبراه لكونها سالبه لاتقع صفري الشكل الاول وكذا في الخامس (قال الخامس) قدمه على
السادس والسابع لارتداده الى الشكل الاول أولا وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان تبينه عين
الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه (قال السادس) شرف الشكل المردود اليه يقتضى تقديمه
السابع وشرف الاشتمال على الايجاب الكلى يقتضى تقديمه وتقديم السابع على الثامن (قال
الصفري) أى إذا كانت احدى الخاصتين ولا يجرى فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس
تقديمه أو عكس المتقدمين لعدم تحقق شرط اتجاها حيثئذ وكذا في الضرب السابع (قال الى الشكل
الثالث) المنتج للنتيجة المطلوبة (قال الثامن منها) لا يجرى فيه عكس المتقدمين وهو ظاهر (قال
لكن بيان) الا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهى لاتقع كبرى الشكل

بالخلف* وقد حصر القدماء ضروبه الناتجة فيها ذهبوا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا*

فصل* في المختلطات* الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها وأما نتيجهما

قد سما الميبيدي في دعوى جريان الخلف في الضرب السادس لان الموجبة الكلية التي هي نتيجة دليل الخلف فيه ان لم تمكن لا توافق صفرا في الموضوع والمحمول وان عكست فلجزئية العكس لا يناقض تلك الصغرى (قال بالخلف) المنتج لما يعكس الى ما ينافي المقدمة التي لم تضم اليها قيعض النتيجة وذلك البيان بان يضم قيعض النتيجة كبرى الى صغرى القياس فيما عدا الثالث من الحجة أو يضم صغرى الى كبرى القياس في الثلاثة الاخيرة منها* وخص القطب في شرح الشمسية الضم في الشق الاول بالضر بين الاولين منها (قال لكن) ضروب هذا الشكل في الخ (قل فعلية الصغرى) والاجاز أن لا يشرى الحكم بالا كبرى على ما هو اوسط بالفعل إلى ذات أصغر ثبت له الاوسط بالامكان في الشكل الاول كما في كل حمار مراكوب السلطان بالامكان وكل مراكوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكذب كل حمار فرس باحدى الجهات أو ثبت هو بالامكان للاوسط في الشكل الثالث كما في كل مراكوب السلطان مراكوب الراعي بالامكان وكل مراكوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكذب بعض مراكوب الراعي فرس باحدى الجهات (قال ممكنة) عامة أو خاصة* وكتب ايضا فقط ٣٠ من الاختلاطات المتصورة

الاول ولو ضم قيعض النتيجة إلى صفرا لم ينمقد الشكل الاول وأما السادس فلان النتيجة الحاصلة من ضم قيعض النتيجة صغرى الى كبرى القياس موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية وهو لا ينافي الصغرى التي هي سالبة جزئية لاجتماعهما في محل الاخض على الاعم المطلق (قال بالخلف) هو ضم قيعض النتيجة إلى احدى المقدمتين لينتظم قياس من الشكل الاول نتج لما يعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى (قال وقد حصر) وقالوا ان الثلاثة الاخيرة عقيمة لاختلاف النتائج وذكروا أمثلة له مقدمتها السالبة ليست من الخاصتين وقال الاخراء أنها ناتجة لكن يشترط في انتاجها كون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين ومنشأ الخلاف انعكاسهما على رأى الاخراء دونهم ولذا قال ذهبوا الخ (قل فعلية الصغرى) انما يتجه إذا اعتبر اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل في نفس الامر وأما إذا اعتبر بالفعل بحسب الغرض كما هو تحقيق مذهب الشيخ أو بالامكان كما هو مذهب الفارابي فيجوز كونها ممكنة (قال بان لا تكون) لم يقل بأن كانت مطلقة الخ للنص على ما يخرج باشتراط الفعلية من الممكنة العامة والخاصة (قال بل مطلقة) مستدرك نعم لو لم يذكر قوله بأن لا الخ لدفع به لوهم وجوب كون الصغرى مطلقة عامة

الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان بل غيرها
بها كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت احدها فهي في الشكل الاول

الحاصلة من ضرب ١٥ في نفسها فبقى ١٩٥ (قال احدى الوصفيات) وذلك ١٤٣ اختلاطا

ن ضرب ١٣ صغرى أعنى ماعدا الممكنين في ١١ كبرى أعنى ماعدا الوصفيات الاربع

كبرى (أما في الشكل الثالث فبالخلف والعكس المذكورين في المطلقات) وأما في الشكل

بما اعتدناج الاصغر في حكم الاكبر بالجهات المعتبرة له فان مفاد الصغرى ان الاصغر

لا يمتنع بالفاعل ومفاد الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط بالفاعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة

لها فيكون الاصغر محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة واعتراض بان كلا من الداعيتين الصغرى

لثالث ينتج مع الوقتيتين والوجودية اللاحقة حينية لادامة مع الوجودية الا ضرورية

لثالثة ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين حينية مطلقة وتلك الحينيات أخص مما ينبع

لذلك لانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة او دائما وكل انسان متنفس باحدى

السبع يصدق بعض الحيوان متنفس حين هو حيوان فانه لا تصاف الاوسط في الصغرى

واعتدناج في الكبرى بالاكبر لا بد من اجتماع وصفى الاصغر والاكبر حينه ولو قيل بدل الكبرى

من الانسان بمنتنفس بالفعل يصدق بعض الحيوان ليس بمنتنفس حين هو حيوان فوجب عدم

الوصفين في الاوسط حينه ما وقد أشار المصنف إلى دفع هذا الاعتراض بقوله المار أول الباب

للق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احدها) وذلك

اختلاطا حاصلة من ضرب ٤ كبريات في ١٣ صغرى (قال كالصغرى) في التحرير لدلالة الكبرى

فان لم يكن (الاخصر فان كانت كبراهما غير المشروطتين والعرفيتين فهي كالكبرى جهة أو

ما فعى الخ (قال كالكبرى) إنما يتم اذا كانت النتيجة بمعنى ما يلزم من الدليل مطلقا كما أشار

فبما مر وأما اذا كانت بمعنى أخص القضايا اللازمة له فلا لأن الصغرىين الداعيتين من الشكل

تقتجان مع الوقتيتين والوجودية اللاحقة حينية لادامة ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين

بمطلقة ومع الوجودية الا ضرورية حينية لا ضرورية وكل من هذه النتائج أخص مما ينبع الكبرى

من غير فرق (تأكيد لما قبله سواء كان معناه من غير فرق بين ماعدا الوصفيات الاربع أو

الشكل الاول والثالث أو بين الكبرى والنتيجة (قال كالصغرى) لدلالة الكبرى حيثند على أن

الم الاكبر بدوام الاوسط والاوسط ثابت للاصغر فيكون الحكم بالاكبر على الاصغر كاليجاب

وفي الشكل الثالث كعكس الصغرى محذوفاً عنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة

(قوله محذوفاً عنهما) أى عن الصغرى وعكسها (قوله المخصوصة) بالصغرى أى غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الاول وبمعكسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس في شئ من عكوس القضايا ضرورة ولا قيداً لضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في الثالث وقيد اللاضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط * ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى

حيث انه على أن دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستنداً للاكبر كان ثبوت الاكبر بحسب ثبوت الاوسط له إن دائماً فدائم وان ضرورياً كما في المشروطتين فضروري أو في وقت في وقت (قال كعكس الصغرى) بالمثلث والعكس المذكورين (قال محذوفاً عنهما) كان الاوضح الاخصر أن يقول إن النتيجة فيهما كالكبرى بساطة وتركباً وفي الشكل الاول يحذف عنها الضرورة المخصوصة بالصغرى (قال قيد اللادوام) وإنما يحذف قيد اللادوام واللاضرورة لأنهما سالبتان لاشتراط صغرى الشككين بالاجاب فلو لم يحذف القيدان لكان مع الكبرى قياساً آخر ولا دخل للسالبة في الشككين (قال والضرورة) يتوهم من صنيعة أن القيدان الاخيرين موجودان في عكس الصغرى أيضاً إلا أنهما محذوفان في النتيجة مع أنه لا يتصور وجودهما فيه فالأولى وعن الصغرى قيد اللاضرورة والضرورة * وكتب أيضاً أى الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وإنما نحذف لان الاكبر مما ثبت له الاوسط وما ثبت له الاوسط إذا لم يكن في الكبرى ضرورة جاز انفكاك الاكبر عنه فالصغر جاز

الاوسط له في الجهة (قال وفي الشكل الثالث) تبعية نتيجته للكبرى أو لعكس الصغرى مثبتة بالمثلث والعكس المذكورين في المطلقات (قال واللاضرورة) وإنما يحذف قيد اللادوام واللاضرورة لأنهما سالبتان لاشتراط صغرى الشككين بالاجاب فلو لم يحذف لكانا مع الكبرى قياساً آخر منهما ولا دخل للسالبة في صغرها كذا قالوا * وقد يقال إن حال الشئ وحده مخالف لحله مع الغير. الا يرى ان السالبة الجزئية المطلقة العامة مع عدم انعكاسها إذا انضم إلى إحدى العامين تنعكس (قال والضرورة) وجه حذفها أن الكبرى إذا لم تكن ذات ضرورة جاز انفكاك الحكم بالاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فلا يكون الحكم به على الاكبر ضرورياً لانه مما ثبت له الاوسط (قوله ناظر الى الصغرى) لكن عبارة المتن يوم خلافه فلو قال فيه بدل قوله واللا ضرورة الخ وعن الصغرى قيد اللا ضرورة

لاول وحينية مطلقة في الشكل الثالث . ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية
عرفية في الشكل الاول وحينية مطلقة في الثالث أيضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى
المشروطة الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة المخصوصة
من الضرورة الذاتية دوام ذاتي . ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي . ومن الضرورة الوفية
اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة اطلاق منتشري * والباقي بعد حذف اللادوام

احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد الا لضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط
ولا يخفى أنهم لو قالوا في الشكل الاول محذوفاً عن الصغرى قيد الا لضرورة مطلقاً

كانت مركبة (قل وحينية مطلقة) ان كانت الكبرى بسيطة والا فحينية لادائمة فالاولى ترك مطلقاً
وكذا قوله الآتي حينية مطلقة (قل والكبرى العرفية) سواء كانتا عامتين أو خاصتين أو مختلفتين

والا فخاصة (قل وحينية مطلقة) كان الاطلاق هنا للتعميم لا للتقييد فلا يرد أنه يستلزم أن تكون
نتيجة المؤلف من المشروطتين الخاصتين حينية مطلقة لان المراد من المشروطتين أعم من العامتين
والخاصتين والمختلفتين مع أن نتيجهما حينية لادائمة (قل عرفية في الاول) لانها الباقية بعد حذف
الضرورة الوصفية من الصغرى وكذا اللادوام فيما كانت مشروطة خاصة (قل وحينية في الثالث)
أعم من أن تكون حينية مطلقة بأن كانت الكبرى بسيطة أو حينية لادائمة بأن كانت مركبة (قل
وجودية لان كلا من الصغرى وعكسها مطلقة عامة فاذا ضم اليه لادوام الكبرى صارت وجودية لادائمة
(قوله ولا يخفى) أقول لا مزية أنهم لو قالوا كذلك لزم أن يكون نتيجة المؤلف من الصغرى المشروطة
العامة والكبرى العرفية الخاصة عرفية عامة وليس كذلك لان أخص القضايا اللازمة العرفية الخاصة
بل يلزم أن ينتج المؤلف من المشروطتين المختلفتين والكبرى خاصة مشروطة عامة ومن الصغرى المطلقة
العامة والكبرى المشروطة الخاصة مطلقة عامة مع أن نتيجة الاول مشروطة خاصة والثاني وجودية لادائمة
على أن مقصودهم الإشارة إلى أن لادوام النتيجة هو لادوام الكبرى لا الصغرى لأن لادوامها سالبة
ولا دخل لها في صغرى الشكل الاول ولو قالوا كما ذكره لكان مشعراً بأنه لادوام الصغرى (قوله الا
ضرورة مطلقاً) يوم امكان وجود الا لضرورة في الكبرى حيث قد وليس كذلك (قل دوام وصفي) مشر
بأن معنى حذف الضرورة تبدلها بجهة مخالفة لها في النوع أعم منها بدرجة لا ما يتبادر من جبل القضية
المقيدة بها غير موجهة والمعتبر العموم المطلق لا الوجهي ولذا لم يكن الباقي بعد حذف الضرورة الوصفية
الدوام الذاتي (قل اطلاق وقتي) ولم يكن الباقي الاطلاق العام لانه أعم من الاطلاق الوقفي إذ هو

طالبتهم بالعلم ان يكون ترك الصغرى
مطلقة في الوصفين سائلاً عن اطلاق
وكونه لا بشرط لا بشرط
وعرفية على ذلك لا بد من
طالبتهم بالعلم ان يكون ترك الصغرى
مطلقة في الوصفين سائلاً عن اطلاق
وكونه لا بشرط لا بشرط
وعرفية على ذلك لا بد من
طالبتهم بالعلم ان يكون ترك الصغرى
مطلقة في الوصفين سائلاً عن اطلاق
وكونه لا بشرط لا بشرط
وعرفية على ذلك لا بد من

وأما نتيجته

الساقطة بهذا الامر الثاني فهو ٤٨ ضربا حاصلة من ضرب الممكنتين الصغريين في ١٢ كبرى أعني ماعدا
 الممكنتين الصغريين ومن ضرب الممكنتين الكبيرين في ١٢ صغرى أعني ماعدا الممكنتين
 والضرورية ومجموع الضروب العقيمة ١٢٥ * ثم وجه الشرط الثاني أما في الصغريين الممكنتين مع ماعدا
 الدوام الثلاث من الكبريات الساقطة فلأمثال المذكور في الأمر الأول . ومع الدائمة والعرفية العامة
 منها فلأنا اذا قلنا كل رومى اسود بالامكان ولا شئ من الرومى باسود باحدى الجهتين فالحق الايجاب
 أو لا شئ من التركي باسود فالحق السلب ومع العرفية الخاصة فلأنها عرفية عامة مع قيد اللادوام وقد
 قالوا ان انتاج المركبة مع قضية أخرى منوط بانتاج أحد جزئيه معها وعدم انتاجها منوط بعدم انتاج
 شئ من جزئيه معها . والعرفية العامة قد عرفت حالها واللا دوام موافقة للممكنة كفا ولا دخل للنتيقتين كفا
 في الشكل الثاني * وأما في الكبيرين الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغريات الساقطة فلأمثال المذكور
 في الأول أيضا ومع الدائمة فلأنا اذا قلنا كل رومى أبيض دائما ولا شئ من الرومى بابيض بالامكان

في الشرط الثاني ثمانية (قال وأما نتيجته) استدلال على كون النتيجة دائمة أو كالصغرى بالخلف والعكس
 المذكورين في المطلقات . مثلا إذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ من الحجر بمنتهى بالضرورة
 أو دائما صدق لا شئ من الانسان بحجر دائما وإلا فيصدق تقيضه فنضمه صغرى إلى كبرى لينتج
 ما يتنافى للصغرى أو بعكس الكبرى إلى لا شئ من المتنفس بحجر لينتج المطلوب من الشكل الاول
 واعتراض بان هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائمتين الصغريين مع السوالب التسع الغير
 المنمكة دائمة إلا أنه قام البرهان على القم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد بالضرورة أو دائما
 ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التبريع لادائما مع كذب النتيجة باى جهة كانت
 وأجيب بأن المراد بلون الكسوف اما لون مطلق الشئ مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن منكفا
 ولا كاسفا أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولا فعلى الاول تكذب الصغرى
 كلية وعلى الثانى تكذب كلية وجزئية لان لون الشمس ليس بسواد دائما وعلى الثالث تكذب الوتية
 الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائما * أقول في الجواب نظر * أما أولا فلأن كذب الدائمتين
 الصغريين على الاول كلية لا يحسم مادة الاشكال لعوده فيما كانتا جزئيتين * نعم يمكن الجواب عليه
 بأن الكبرى كاذبة كلية لان لون الحبشى سواد دائما وكنيتها شرط في هذا الشكل * وأما ثانيا فلأن لون
 القمر ليس بسواد لما قاله الحكماء من أنه جرم كد صيقل * وأما ثالثا فلجواز أن يراد بلون الكسوف
 اللون الخيل في الكاسف عند النظر اليه وقت الكسوف فتصدق المقدمتان كلية ولذا خص الانتاج

عسى ما ذكره الخ في نظم وآدابها
 وذكر في مقدمه بنظم القافية الشرط
 بسوا الى الكسوف انما قاله الخ
 ١١٧

مع
 ان فلا خلاف في المشار المذكور
 بان لانت الصغرى في رومى
 بامد الاطراف والكنز
 فيه بامد من حيث
 الكبريات الساقطة
 في الدوام الثلاث
 مشهور

والضرورة مطلقاً (١) سواء كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة احدها فعلية المقدمات . وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة

(١) (قوله وسواء كانت وصيفة الى آخره) ترك الضرورة الذائمة لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتي على شىء من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى

حذف القيد بين الأولين المسميين بقيدى الوجود كما فى التحرير لان الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد الوجود موافقاً لها فى الكيف أو مع مركبة فلم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لان قيدى الوجود إما مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة ولا انتاج منها فى هذا الشكل (قال فعلية المقدمات) بان لا يستعمل فيه الممكنة لافى الصغرى ولا فى الكبرى أما فى الصغرى فلان الحق هو السلب فى كل ناهق مركوب السلطان بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة والايجاب فى كل صاهل مركوبه بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة. وأما فى الكبرى فلان الحق هو السلب أيضاً فى كل مركوب السلطان فرس بالضرورة وكل حمار مركوبه بالامكان والايجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوبه هذا اذا كانت الممكنة موجبة * وأما اذا كانت سالبة فلما يأتى فى الشرط الثانى من وجوب انعكاس السالبة فى هذا الشكل * وكتب أيضاً فسقط ٥٦ وبقي ١٦٩ حاصلة من ضرب ١٣ صغرى فى نفسها كبرى وهذا الشرط شامل لكل الضروب والثانى لما عدا الضربين الاولين وان لم يكن فيه فائدة بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة أعنى السادس والسابع والثامن لما سبق من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين فالأولى تخصيص الشرط الثانى بالثالث والرابع والخامس (قال المستعملة فيه) أى مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً كيفاً أو مع مركبة لم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لان قيدى الوجود فى المقدمتين اما مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة ولا انتاج فى هذا الشكل منها لفقد الشرطين المارين كذا فى التحرير (قال والضرورة مطلقاً) وانما تحذف لان الصغرى المشتملة على الضرورة اما مشروطة أو وقتية أو منتشرة وكبرها احدى الوصفيات الاربع لان المفروض عدم صدق الدوام الذاتى على شىء منهما وأخص الاختلاطات منها هو الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما لا تنمى الى النتيجة كما بين فى المطولات (قال أمور خصة) أى باعتبار جميع ضروبه لا مطلقاً إذ لا يجتمع الخمسة فى ضرب واحد منها مثلاً (قال فعلية المقدمات) بان لا تكون ممكنة عامة أو خاصة إذ لو كانت احدهما ممكنة لاختلفت النتائج (قال كون السالبة) مستغنى عنه بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة بما مر عن المصنف من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين

فإن شرطاً من اختلاف كل ضرب من هذه الضروب الثلاثين الضربين الأولين بينهما وبين الآخرتين في شرط الأولي وسلبه في الثاني

الضرب الثامن^x احدى الخاصتين و كبراه مما يصدق عليه العرف العام • واما النتيجة فهي في الضربين

لا بد أن تكون صفراء احدى الخاصتين فيحصل من ضربهما في ٦ كبريات ١٢ ضربا كالثامن . ثم وجه هذا الشرط انه للارتداد المذكور لا بد أن يتحقق فيه شرط الشكل الثاني • وقد مر انه اذا لم يصدق الدوام الذاتي على صفراء لزم أن يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب (قال الضرب الثامن) وذلك لان انتاجه معلوم بارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة • وقد علم ان ذلك الشكل انما ينتج السالبة الخاصة اذا كانت كبراه من الخاصتين و صفراء من الست المنعكسة • أما اذا كانت من الوصفيات الاربع منها فظاهر . وأما اذا كانت من الدائمتين فالنتيجة وان كانت ضرورية لادامة اودامة لادامة وهما كاذبتان لكذب احدى مقدمتي القياس إلا أن العرفية الخاصة أعم منها فنصدق وتنعكس الى النتيجة المطلوبة . مثلا إذا قيل بعد الرد الى الشكل الأول بعض متحرك الاصابع انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة مادام انسانا لاداما فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع دائما مادام الوصف لاداما فالخاصة صادقة مع كذب احدى المقدمتين فينبغي أن يكون صفري هذا الضرب من الخاصتين لكونها كبرى الشكل الأول وكبراه من الست المنعكسة لكونها صفري ذلك الشكل • وكتب أيضا الأولى ترك التعرض لاشتراط صفري هذا الضرب

احدى الخاصتين كما مر لتقبل الانعكاس وكبراه موجبة تنعكس سالبها لما مر أنه يشترط في ذلك الشكل إذا لم يصدق الدوام على صفراء كون كبراه مما تنعكس سالبها (قال الضرب الثامن) لان ظهور انتاجه بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فيلزم كون مقدمتيه بحيث إذا عكس الترتيب انتجنا سالبة خاصة لتنعكس إلى النتيجة . والشكل الاول انما تنتجها إذا كانت صفراء من الست المنعكسة السوالب بان يصدق عليه العرف العام وكبراه احدى الخاصتين • بقي أن كبرى الضرب السادس والثامن متحدتان في الشرط . والتعرض لكون صفري الثامن من الخاصتين مستغنى عنه . على أن التعرض له دون كون صفري السادس منهما تحكم فلو جعل الشروط أربعة وقال الرابع كون كبرى الضرب السادس والثامن مما يصدق عليه العرف العام لكفى (قال في الضربين) في شرح المطالع ما حاصله أنه ان لم تكن صفراهما احدى الوصفيات الاربع فالنتيجة كمكسها وان كانت احداها فهي كمكس الكبرى محذوفا عنه قيد وجود الكبرى ومضموما اليه لادوام الصفري ان كانا انتهى . والسر فيه أن تبيجهما عكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب فلو لم تكن كما ذكر لم تكن

وكذا صفري السادس وكبراه سالبها
لا بد ان يصدق الدوام على صفراء كون كبراه مما تنعكس سالبها
النتيجة انما تنتج السالبة الخاصة اذا كانت كبراه من الخاصتين و صفراء من الست المنعكسة • أما اذا كانت من الوصفيات الاربع منها فظاهر . وأما اذا كانت من الدائمتين فالنتيجة وان كانت ضرورية لادامة اودامة لادامة وهما كاذبتان لكذب احدى مقدمتي القياس إلا أن العرفية الخاصة أعم منها فنصدق وتنعكس الى النتيجة المطلوبة . مثلا إذا قيل بعد الرد الى الشكل الأول بعض متحرك الاصابع انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة مادام انسانا لاداما فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع دائما مادام الوصف لاداما فالخاصة صادقة مع كذب احدى المقدمتين فينبغي أن يكون صفري هذا الضرب من الخاصتين لكونها كبرى الشكل الأول وكبراه من الست المنعكسة لكونها صفري ذلك الشكل • وكتب أيضا الأولى ترك التعرض لاشتراط صفري هذا الضرب

في انعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغراهما او كان القياس من الست
 على الدوالب والا فطلقة عامة . وفي الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام
 على احدى مقدمتيه والا فكمعكس الصغرى . وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان
 الدوام الذاتي على كبراهما والا فكمعكس الصغرى محذوفا عنه

ذكرنا في هذا الاشراف مما مر قبيل هذا الفصل كما لم يتعرض لاشتراف صغرى الضرب السادس
 في الضرب السابع بمثل هذا الشرط لذلك بل لو قال بدل ما ذكره في الشرطين الاخيرين ورابعها
 كبرى الضرب السادس والثامن من القضايا المنعكسة وجعل الشرط أولا أمورا أربعة لكان أخصر
 مع وأولى (قال الأولين) اللذين ضرورتهما بحسب الجهة ١٦٩ كما مر (قال على صغراهما) والعكس
 المطلقة (قال القياس) بمقدمته (قال من الست) وذلك ٥٠ ضربا حاصلة من ضرب الدائميتين
 ١٣ في ١٣ ومن ضرب ٤ صغريات أعنى ما عدا الدائميتين من الست المنعكسة الدوالب
 كبريات هي الست المنعكسة (قال المنعكسة الدوالب) والعكس حينئذ الحينية المطلقة أو اللادائمة
 المطلقة عامة) وذلك ١١٩ ضربا حاصلة من ضرب ٧ صغريات من الغير المنعكسة الدوالب أعنى
 ما المكنيتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعنى ما عدا الدائميتين من المنعكسة الدوالب
 كبريات من تلك الغير المنعكسة (قال الضرب الثالث) الذي ضرورته بحسب الجهة ٥ كما مر (قال
 احدى) وذلك ٣٤ ضربا حاصلة من ضرب الصغريين الدائميتين في ١٣ كبرى ومن ضرب الكبريين
 اثنتين في الوصفيات الاربع (قال والا فكمكس) وهو إما عرفية عامة أو عرفية لادائمة في البعض .
 شب أيضا وذلك في ١٦ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع في نفسها (قال الرابع) كل
 ج ولا شئ من ا ب (قال والخامس) بعض ب ج ولا شئ من ا ب (قال على كبراهما) وذلك
 ضربا حاصلة من ضرب الدائميتين الكبريين في ١٣ صغرى (قال والا) بان كانت الكبرى من
 وصفيات الاربع (قال فكمكس) وهو اما حينية مطلقة أو لادائمة أو مطلقة عامة والنتيجة اما حينية
 مطلقة أو مطلقة عامة ٥ وكتب أيضا وذلك ٥٢ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع من الكبرى
 ١٣ صغرى (قال محذوفا عنه الخ) ودليل ما ذكر في كل من الضروب الخمسة هو الطرق المذكورة
 في المطلقات كأن يقال في الضريين الاولين من الضرورية المطلقة مع المطلقة العامة اذا صدق كل

انعكسا (قال وفي الضرب الثالث) لان بيان نتيجته بالرد الى الشكل الثاني وقد مر أن نتيجته دائمة
 ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكمكس الصغرى وصغرا عكس صغرى هذا الشكل فتكون النتيجة

اللا دوام . وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغرى . وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى . وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت

كاتب انسان بالضرورة وكل ناطق أو بعضه كاتب بالفعل فبعض الانسان ناطق حين هو انسان كمكس الصغرى اذ عكس الترتيب ينتج كل ناطق أو بعضه انسان بالضرورة وينعكس الى المطلوب وضم قبض النتيجة بالكبروية الى الصغرى ينتج لاشئ من الناطق بكاتب دائما وينعكس الى مايناقى الكبرى وفي الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة إذا صدق لاشئ من متحرك الاصابع بفرس بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فلا شئ من الفرس بكاتب دائماً إذ عكس الترتيب ينتج لاشئ من الكاتب بفرس بالضرورة وينعكس الى المطلوب وفي الضرب الرابع والخامس من نيتك المقدمتين إذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً ولا شئ من الفرس بكاتب بالضرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرس دائماً إذ عكس المقدمتين بان يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لادائماً ولا شئ من الكاتب بفرس دائماً ينتج المطلوب (قال وفي الضرب السادس) بعض ب ايس ج وكل اب * وكتب أيضا الذي ضروريه المنتجة ١٢ كالضرب الثامن كما مر (قل عكس الصغرى) فان كانت الكبرى احدى الدائميتين من الست المنعكسة فالنتيجة دائمة أو احدى الوصفيات الاربع منها فرعية عامة (قال وفي السابع) كل ج ب وبعض ايس ب * وكتب أيضا الذي ضروريه المنتجة ٢٦ حاصلة من ضرب الخاصتين الكبيرتين في ١٣ صغرى (قال كنتيجة الشكل الثالث) فهي اما حينية لادائمة أو وجودية لادائمة (قال وفي الثامن) لاشئ من ب ج وبعض اب (قال كعكس نتيجة الخ) فهي عرفية خاصة

هنا كعكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس (قال اللا دوام) لانه اشارة إلى مطلقة عامة سالبة لايجاب الصغرى وهي لا تنتج في هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولان القياس منها ومن الكبرى عقيم لتركيبه من السالبتين (قال الشكل الثاني) لارتداده اليه بعد عكس الصغرى وقس عليه الاثنتين (قال كنتيجة الشكل الخ) فان كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة حينية لادائمة أو ماعداها فوجودية لادائمة (قال وفي الثامن) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثني عشر حاصلة من ضرب الخاصتين صغرى في الست المنعكسة السوالب الكبرى لكن النتيجة في السادس دائمة ان كانت كبراه احدى الدائميتين وعرفية عامة ان لم تكن وفي الثامن عرفية خاصة مطلقاً

﴿ فصل ﴾ (١)

الاقترانيات الشرطية وقد عرفت أنها خمسة أقسام • القسم الاول ما يتركب من متصلتين
من ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله
في كليهما في كل منهما. وإما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون محكوماً عليه
في المقدم او التالي. وإما ان يكون جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى بان
يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة او منفصلة * النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج
الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل
منه ضرورة إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب
من مقدمتيه في الكيف والكم والجهة من اللزوم

ان فصل في الاقترانيات) سيأتى من المصنف أن مسائل العلوم قضائياً حملات موجبات ولا يخفى أن
هذه الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقتراني الحلى أو الاستثنائي فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية
بأنه كثير جدوى (قال الشرطية) تسمية المركب من الشرطيتين بالشرطية حقيقة ومن الحلية والشرطية
بأن تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولان اطلاق الشرطية على المنفصلة كاطلاق الشرطية
على المركب من الحلية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جعل المركب من المتصلتين أول
أقسام فقال القسم الاول (قال خمسة أقسام) أى وتعریفها وترتيب أقسامها أيضاً فظهر أن قوله الاول
بتركب من متصلتين كلفاظه الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لكفى الا أنه بعد
سبق لم يعتمد عليه (قل من كل منهما) أى المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية (قال أو تالياً) كلمة
الشرح الخلو فيشمل الشكل الاول والرابع . وفي ادخال في هنا ومن فيما مر على قوله كل منهما تقتن
منظرة إلى أن التعبير بفي هنا أحسن وقس عليه ما يأتى (قال وأما أن يكون) الاخصر أو ناقصاً منه
كل محكوماً عليه) أى مقدماً أو موضوعاً ففيه إجماع الى أنه لا يلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفرداً
أن يكون المشاركان حملتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية (قال أو به) اشار
بالتقسيم إلى شموله للاشكال الاربعة (قال في المقدم) ظرفية الكل للجزء (قال وهو المطبوع) أى بخلاف
الاخيرين من الانواع الثلاثة (قال في شرائط) متعلق بالفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدبر (قال
في الثلاثة الاخيرة) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهى لا توجد في الشرطيات (قال لآخر مقدمتيه)
أى ان وجد الاخصر بأن كان بين المقدمتين تفاوت أو المراد بالاخصر مالا يخص منه (قال من اللزوم)

(١) لم نكتب المحشى الاول على هذا الفصل برمته فليعلم

ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين او المختلفتين * وفي خصوص الاتفاق وعمومه إلا في صورتين احدهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني * وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما آله الى القياس الاستثنائي المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسط نالبا في اللزومية

(١) قوله فان كان من الضروب الناتجة الى آخره هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع ما يتوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يعني أن المنعبر في الموافقة جهة في العمليات ماسبق وفي المتصلتين اللزوم والاتفاق . ثم ان هذا موافق لما ذهب اليه عصام من أن الشرطية كالحللية يكون موجبة بخلاف ما قاله عبد الحكيم من أن اللزوم والعناد والاتفاق أقسام النسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم امكن أخصر وامكن حمله على المذهبين (قال ان تركب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخص في الصور الثلاث مع أنه لا يوجد إلا في الاخيرة ولو جعل ان في الموضعين استثناء فإيانيا لا ندفع لكنه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) ويتكفي في الانمقاد منهما الامتياز الوضعي فلا ينتج أن اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها فلا يتميز الاشكال الاربعة فلا تنعقد منهما (قال وفي خصوص) يشعر بان الاتفاق المقيّد بالعموم أو الخصوص ليس بجهة فينافي ما قبله فالاولى ايراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية العامة والخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج للسلب) وهو ماعدا الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أي في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أي لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الايجاب أو السلب (قال فان ما آله) لانه راجع إلى الاستدلال بصديق اللزوم مع الشيء على صدق اللزوم معه أو بكذب اللزوم معه على كذب اللزوم معه الذي يؤدي بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ما آله (قال من الضروب الناتجة الخ) وهي الضرب الثاني والرابع من الاول وجميع ضروب الثاني والاخير ان من الثالث (قال وأن يكون الموجبة) الاخصر كون اللزومية موجبة والاوسط نالبا في (قال لزومية) والا فلا ينتج لانه حينئذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حاكمة بموافقة أحد الطرفين للاوسط واللزومية بعدم الملازمة بين الاوسط والطرف الآخر وهي لاتنافي الموافقة بينهما المستلزومة لموافقة الطرفين لأن موافق الطرفين موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال نالبا في اللزومية)

يكن من الضروب الناتجة للإيجاب فيشترط معها امران * أحدهما ان يكون الاوسط
سما في الزومية * وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم
من الزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس
لان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من الزومية والاتفاقية انما
يشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر
اكبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينئذ
تقدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وهو لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه أعم كما
بان الحاشية ولجواز استحالة الملزوم وتحقق اللازم في الواقع (قال وان كان) او قال أو للإيجاب
كلى (قل في الزومية) إذ حينئذ يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم
لان ما إذا كان تابيا فانه حينئذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما
ان يكون الاتفاقية خاصة (لان المطلوب إنما يحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيء وهي
حق الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فيتحقق اللازم بخلاف
ما قل وقت صغرى) يعنى أن الاتفاقية العامة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تابيا
لان الاوسط حينئذ يكون متحققا في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم فيها فيكون موافقا
للاتفاقية عامة ولا يجوز أن يكون مقدما لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية
من الاكبر الغير الواقع والاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية (قال أو كبرى الشكل الخ)
فانه لو كانت كبرى يكون الاوسط مقدما فيها لانه يوجب صدق التالى فيها وهو الاكبر وعدم منافاته
لأنه لو كان منافيا للاصغر وهو لازم ومناف اللازم مناف للملزوم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد
للاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية (قوله فان موافقة) ناظر
الى الضروب الناتجة للإيجاب وقوله الاكبر وعدم الموافقة ناظر الى الضروب الناتجة للسلب ففيه نشر
من (قوله ويكون مآله) عطف السبب (قوله موافقا للملزوم) الذى هو الاوسط (قوله الذى هو
الاول أو الثالث) قوله أو الاصغر ان كان موافقا للاوسط الاكبر كانت الزومية صغرى الشكل

وقعت صفري (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا * قيل المؤلف من الاتفاقيتين أو المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا يكون قياسا * والجواب عنه بان المعتبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس * والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذي هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق (١) قوله وقعت صفري الشكل الاول الى آخره) فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصفري الثالث ولم يتعرض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا. وعدلنا عما قالوا التوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة (قوله عما قالوا) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط تاليا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحتمل في بادى الرأي الصغرية للشكل الاول والثاني والكبروية للاول والثالث ويحتاج في الاخراج الى التأمل (قال قيل المؤلف) صفري الشكل الاول وكبراه مطوبة والغاء في قوله فلا يكون داخلة على محمول النتيجة * والجواب الاتى منع كلية الكبرى (قال إذ النتيجة) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر في نفسه المستلزم للعلم به مع كل أم واقع والمعتبر في الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر وإلا لم يحصل الجزم في الكلية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الأكبر موجود في نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما قبل القياس (قال لان الترتيب) ولان العلة النائية من القياس هي الايصال إلى المجهول التصديقي فاذا انتفى انتفى القياس وقد يقال العلة النائية قد تنخلف (هذا) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى (قال ليس بنظر) كون النظر الترتيب ضعيف كما مر فلو قال لانه لا نظر فيه لكان أخصر وأولى (قال الناتج للسلب) بخلاف التا للايجاب فانه لا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والاكبر الواقع فهما مع الاجتماع بلا التفات إلى الوسط (قال فانه مفيد) لان الاوسط صادق في نفسه لايجاب احد

الاثنتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه * واما ما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان لاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل المتقدم من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فيثبت كذبت الكبرى لا بما اشار اليه ان الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لانها صادقة (١) بتحقيقا بلزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على الزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع عديدة فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج

(١) قوله لانها صادقة التزاما وتحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستلزم

لثنتين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قال غير منعقد) لثلا يلزم صدق الاوسط وكذبه مما (قال في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة لغير من معلومية النتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر لكذبه لا يوافق شيئا أصلا وكذا الشكل الثالث لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر مما في الواقع إن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقيم) اما ان ضربى الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلا يوافق الاصغر. واما في الباقية فلجواز صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصغرى وان يثبتها بالاول وفي الكبرى بالثاني صدقت المقدمتان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدمتان مع عدم تكرره وعلى التقادير لا اشكال (قال صادقة) فان من بري الاثنتين فردا يلتزم أنه زوج أيضا قول لعل الشيخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر لأن فردية الاثنتين لكونها محالا تستلزم عدم كونها عددا بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا نجا ما قاله المصنف . لا يقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط . لانا قول ان لزم نفس مشتركة الورد لانه على جواب المصنف يلزم أخذ الاصغر في الاوسط تأمل (قال ولا بما قيل) نفسه شارح المطالع بوجهين ثانيهما ما سيذكره المصنف وأولها انا فنختار أن الكبرى لزومية فانه كلما كان لاثنان عددا كان موجودا بالزوم وكلما كان موجودا كان زوجا بالزوم فلو انتج الزوميتان انتج القياس كذا الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعنى انما تصدق الكبرى كلية لو لم زوجية الاثنتين من مدعيته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العدية وهو ممنوع لأن الفردية الخ (قال وان حملت)

من كون الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين
لامطلق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثاني يشعده فيه
الأشكال الأربعة باعتبار الأجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف أربعة لان انتقاد

فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع أى عددا منقسما بمساويين يلزم أن
يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة . وما قيل
انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لا شيء من العدد بخمسة
زوج في الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير
يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان
الخمسة زوج وكل ماهو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الاول انها عدد . فلا يلتفت الى ما قيل
لو كانت الخمسة زوجا يلزم أن لا تكون عددا في الواقع فلي تأمل

بمجرد توسيع الدائرة وإلا فلا وجه لذكر هذا الشق لتخصيص الاشكال بالمؤلف من اللزوميتين
فلو تركه وقال بدل قوله المار ان حملت الخ ان كلية الكبرى فمنوعة لان الخ لكان أولى (قال لان
مقدم) حاصل رد الجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممتعة فغير مفيد
إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة فمنوع كيف والفرد مساو لتقيض الزوج
والمنفصلة المركبة منهما حقيقية (قال ليكون) غاية المنى (قوله فرض لوازمه) سواء كانت أجزاء كما
في المثال الآتى أو خوارج (قوله يلزم أن يكون) فيصدق لو كانت الخمسة زوجا كان عددا وكذا
صغرى القياس المذكور في المتن (قوله ثبوت المقيد) أى بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أى عدداً
فالمراد بالمقيد الزوج وبالمطلق العدد . ولو قل ثبوت الملزوم بدون اللازم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه
تنبيهها على جهة اللزوم (قوله انما تصدق) لو تم هذا لزم أن لا يصدق كلما كان زيد فرسا كان حيوانا
(قوله لكن لا شيء) الاوفق الاولى لا شيء من الخمسة الزوج بمعد (قوله فعلى ذلك التقدير) الاخصر
فاذا ضم بالكبروية إلى قولنا الخمسة زوج انتج من الخ (قوله إلى ما قيل) المدعى هنا لزوم عدم عددية
الخمسة الزوج وفيها مر عدم لزوم عدديتها فلا بد أن قوله فلا الخ مستغنى عنه بقوله وما قيل الخ والى
الفرق بينهما أشار بالتأمل (قال النوع الثانى) هو ما يكون الاوسط جزءا غير تام فيهما (قال باعتبار
الأجزاء) يعنى أن الحد الاوسط حينئذ ليس مقدما ولا تاليا بل جزء منهما أو من أحدهما (قال فله

الاشكال اما بين مقدمي مقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالى
الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدما متصلة مؤلفة من الطرف الغير
شارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليا متصلة مؤلفة من الطرف
غير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير
متشاركين فى النتيجة كوضعهما فى القياس من كونهما مقدما أو تاليا كقولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج
قد يكون إذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا
ان كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجودات. وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل
لنقصد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتل مشروط بكون
المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة بالمشاركة بين التالين مشروطة بالإيجاب المقدمتين

انواع (الاخصر الاحسن واصنافه أربعة لأن انفقادها اما الخ (قال تلك الاشكال) إشارة الى
أن الاصناف الحاصلة للنوع الثانى باعتبار ضرب الاشكال فى الاصناف ستة عشر لانفقاد كل من
الاشكال الاربعة فى كل من الاصناف الاربعة (قال متصلة جزئية) مركبة من متصلتين (قال مقدما
متصلة) أى فتكون أصغر قال للصغرى مرتبط بالطرف والاوضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى
وذلك الطرف قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فى المثال الآتى ونتيجة التأليف كل رومى متغير إذا
نتيجة القياس المركب من تالى الصغرى ومقدم الكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من
الكبرى بعض الموجودات حدث (قال وتاليا) وهى الاكبر (قال من كونهما مقدما) يعنى لو كان
الطرف الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع فى الاخصر مقدما مثلاً (قال وهذه النتيجة) أى
هذه المتصلة الجزئية تعم المشتل وغيره (قال بحسب الكمية) الاخصر كذا وكيفا وجهة (قال المشتل)
أى الشكل المنفرد من المتشاركين المشتل على شرائطه مشروط الخ (قال بكون المتصلة) أى التى
شاركت تاليا مع تالى الاخرى أو مع مقدم الاخرى والحاصل أن مشاركة التالى تكون موجبة فقط سواء
كانت كلتا المقدمتين أو احدهما ومشاركة المقدم تكون موجبة وسالبة (قال فالمشاركة) تفريع على
قوله مشروط ولا يخفى أن مفاد مدخول الفاء أن الشروط فيه المشاركة لا المشتل وأنه بشرط فيما كانت
المشاركة بين المقدم والتالى ايجاب احدهما لاعلى التبعين وليس كذلك فلاخصر الاحسن أن يقول
لكن المشاركة فى المشتل بين التالين مشروطة بالإيجاب المقدمتين والمقدم والتالى بالإيجاب ذى التالى

وبين المقدم والتالى بإيجاب احدهما وبين المقدمتين غير مشروطة بإيجاب شئ، وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة بأمرين . احدهما كلية احدى المتصلتين . وثانيهما بعد رعاية القوى الآتية أن يكون اخذ المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية * ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان في الكيف ومع أحد طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة إذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين في الصنفين الاولين الا أن الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو عكسها الكلى منتجا لمقدم الكبرى كما في المثال المذكور إذا فرض (١)

(١) (قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ) بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى

وبين المقدمين الخ أو ترك قوله بالمشاركة الى قوله غير المشتمل * ويمكن الجواب بان الاشتراط في المشاركة الكائنة في المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدهما التالى بقرينة ما قبل التفرغ (قال وبين المقدم) الاولى ترك البين في البين (قال وغير المشتمل) أى على شرائط الانتاج (قال القوى الآتية) بعيد هذا بقوله منها ومنها (قال أن يكون) يعنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم أحد المتشاركين بنفسه ان كان كليا أو بفرض كليته ان لم يكن إلى نتيجة التأليف بين المتشاركين بعد فرض كونهما منتجا أو إلى عكسها الكلى فرضا وان لم تنعكس كليا قايما منتجا الخ (قال مع نتيجة) حال من الاحد أى منتظما مع الخ وفي نسبة الانتاج إلى الاحد تجوز فلو قال ونتيجة الخ لكان أخصر وأولى (قال نتيجة التأليف) أى تأليف المتشاركين منتظمة مع الخ على قياس ماص (قال مع أحد المتشاركين) وهو تالى احدى المتصلتين إذ المشاركة حينئذ في التالى (قال إذا اتفقت) ظرف الاشتراط (قال ومع أحد) يعنى يشترط في الصنف الثانى إذا اختلفت المقدمتان في الكيف أن يكون نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة من المتصلتين منتجة الخ (قال مشروط بأحد) أى باستنتاج مقدم المتصلة الكلية من أحد المتشاركين بنفسه الخ أو استنتاج تالى السالبة من نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة كما في شرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثانى استنتاج القسم الثانى منه فقط خلافا لما بوجه ظاهر المتن (قال كلية) أى موجبة كلية فيما إذا الخ إذ على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر (قال إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا

منهم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المتصلة الكلية
وجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلي .
بينما أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئيته . ومنها أن جزئية
السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كليته . ومنها أن كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية
في قوة جزئيته (النوع الثالث) له ثمانية أصناف لان الشرطية التي هي أحد جزئي إحدى
المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي إحداها . وينقسمان

سما وكما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما
كان كل انسان حيونا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا كان بعض
الموجود حادثا لان تالي الصغرى اعنى قولنا كل رومي جسم مع نتيجة التأليف المفروضة
في قولنا كل رومي متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم
متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

كل مقدم كبراه حملية الخ لكان أوضح (قل حملية جزئية) أى لا كلية لأن القياس المؤلف في
مثل المار من تالي الصغرى ونتيجة التأليف لكونه من الشكل الثالث لا ينتج الكلية (قوله التأليف
مفروضة) قال ذلك لان القياس المؤلف من المشاركون من الشكل الاول ولم ينحقق فيه كلية الكبرى
قال نافعة) كما أشار وسيشير اليه (قال إن جزئية) أما في الموجبة فلأن المقدم الكلي ملزوم للجزئي
الجزئي ملزوم للتالي فالقدم الكلي ملزوم له . وأما في السالبة فلأن الجزئي أعم من الكلي وإذا لم
يستلزم الأعم شيئا أصلا لم يستلزمه الاخص أصلا وإلازم وجود الاخص بدون الأعم هف (قال فتى)
بأن معنى القوة هنا (قل مقدم المتصلة) أما في الموجبة فلأن اللازم باللازم الجزئي للخاص لازم كذلك
العام واللا لم يستلزمه الخاص . وأما في السالبة فلأن الخاص إذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام إذ
لا يستلزمه العام استلزمه الخاص (قال في قوة كليته) لان العام إذا لم يلزم من شئ لم يلزم الخاص منه
ولا يلزمه العام (قل في قوة جزئية) لان الجزئي لازم للكلي ولازم اللازم لازم وفي التعميم في القوتين
الاخيرتين من الكلية والجزئية ابما إلى رد من خصصهما بالكلية لتحقيقهما في الجزئية (قال لان الشرطية)
اعنى أن مابه الاشتراك لكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء اول من الاولى فتكون
ركبة من حليتين وجزء ثانوى من الاخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون
له الاشتراك جزئها وتلك الشرطية الخ (قل مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمنفصلة يكون لها

المشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة في الكل متصلة أح طرفيها متصلة أو منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان التما بينهما وكلما امكن التما يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحلية والمتص في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) ما يتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع « النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من مانهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقتين أو من حقيقة مع مانعة الجمع أو مع مانع الخلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانس منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدي المقدمتين وكلي

أحد الاحوال الاربعة فيكون ثمانية أصناف (قل بضروبها) وهي في الشكل الرابع خمسة لاثمانية و البواقي كما مر وقد مر من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار الزوم والعناد والاتفاق (قل أحد طرفي أي اذا كان أحد جزئي احدي المنصليتين متصلة فاحد طرفيها متصلة أو منفصلة فنفسه (قل ينتج أن يعني أن النتيجة في هذا المثال شرطية متصلة والحلية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والنصلة مقدمها مقدم نالي الصغرى ونالها نالي الكبرى نالها (قل اجتماع النقيضين) هما كونهما واجبه وعدمه أو قدرتهما وعجزهما أو وجود أو ايجاد أو امكان العالم وعده (قل ثلاثة أنواع) وجه الحد فيها كما مر (قل وله ست) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقة ومانعتي الجمع والخلو مع نظيرتها واحد مقابلتها فلو قل بدل قوله لانه الخ لانهما اما حقيقتان أو مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو أو مختلفتان (قل مع مانعة الجمع) الاولى ومانعة الخ (قل أو مانعتي الجمع) عطف على مدخول من والمراد الما الجمع بالمعنى الاخص بقربة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو (قل ولا يتميز) ولا الصغرى الكبرى كالابتياز الاصغر عن الاكبر لأن التمايز بينهما انما يكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهما هنا وكلامه يشعر بالتمايز في المؤلف من غير المتجانسين وليس كذلك • قل شارح المطالع وهو على أقسام وكيف ما كان لا يتمايز بعض الاشكال عن بعض انتهى . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفة يرجع ما ذكره المصنف (قل الكل) أي كل من الاصناف الستة (قل احدي المقدمتين) كانت الاخرى موجبة أولا فغير المنتج هنا السالبان فقط (قل وكلي) لم يقل وكليتها لانه لا يلزم

أحدها ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بأن لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبه لاعم موجبة نوع آخر لا سالبة المانعة الجمع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها

والنتائج فال مؤلف من الموجبتين السكيتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى لا يختارا أو يكون العالم قديما والبتة اما أن يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان واجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وأنه ليس البتة اما أن يكون لا يختارا أو يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية

فإن المقدمة الموجبة هي المقدمة السككية (قال ومنافاة) لو قل وتنافي السالبة والموجبة المستعملتين لكان ال لكن نسب المنافاة إلى السالبة اشرف الايجاب (قال فيه) أي في كل من الاصناف أي في كل من منها (قال ينتج سالبة) أي ينتج المختلفتان كيف إذا احداثا نوعا لامتناع وقوع الانفصال الحقيقي للواقع بين أمرين بعينهما وكذا في مانع الجمع والخلو (قال لاعم موجبة) أما عدم انتاج الحقيقية سالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز أن يكون بين أمرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما ب الانفصال الحقيقي بخلاف العكس المستثنى بقوله الا سالبة الخ لاستحالة الانفصال الحقيقي بينهما ب سلب منع الجمع أو الخلو بينهما . وأما عدم انتاج سالبة كل من مانع الجمع والخلو مع موجبة أخرى فلان سلب كل لا يتنافى ايجاب الأخرى فظاهر ان الاقسام المنفية الانتاج سنة والمستثنى منها (قال الا سالبة) فان سالبتهم مع الموجبة الحقيقية منتجة (قال لامتناع) أي لوجود التنافي المذكور فيه (قال واما النتائج) أي للاصناف الستة (قال من الطرفين) أي باعتبار جعل كل من الطرفين مقدما والآخر تاليا . وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الاشكال وبين صفراها وكبرها في الصنف الاول (قال ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجمع والخلو اللازم والملزوم وصدقهما مستلزم لصدق السالبة الحقيقية . واعترض بان الملازمة بين الشئتين نفسى جواز الخلو عنهما لجواز أن يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة ثم ان في الانفصلة الخ اجماء الى رد من قل ومنفصلتين سالبتين مانعتي الجمع ومانعتي الخلو وحقيقتين لعدم تقدمهما عن تاليها بالطبع . والقول بالتعدد الوضعي بعيد . لا يقال المنفصلة كذلك لانا نقول ملزومية الطرفين للآخر مغايرة للملزومية الآخر له بالطبع أيضا (قال وأنه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية فيها (قال وفي الصنف الثاني الخ) هذه الثلاثة هي المؤلفة من غير المتجانسين ولتمايز

مقدمها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة اجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن تقيضى الطرفين في الرابع • والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة اجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو • والمؤلف

الاشكال لا يفتج الا متصلة واحدة (قال من غير الحقيقية) اى وتاليها من الحقيقية لاستلزام طرف مانعة اجمع تقيض الاوسط المستلزم لطرف الحقيقية أو عينه ولا يكون مقدمها من الحقيقية والا لم تصدق النتيجة كلية (قال ومن الحقيقية) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية تقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينعكس لما مر (قال في السادس) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعة اجمع تقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة اجمع لما عدا الخلو ولا ينعكس اذ لا تكذب النتيجة كلية (قال الرابع والخامس) هما من المتجانسين ولا يتنايز الاشكال فهما (قال جزئيتين) لا كائنتين لجواز كون كل من الطرفين أو تقيضهما أهم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لحيوانا أو لاشجرا ودائما اما ان يكون لاشجرا أو لاحجرا وكقولنا هذا الشئ اما حيوان أو شجر واما شجر أو حجر (قال كل منهما) اى من النتيجةين (قال تقيضى الطرفين) اى الاصغر والاكبر (قال احدهما) اى فقط لوجوب كلية الاخرى (قال فهو في النتيجة) حاصل ما في شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين احدهما جزئية متصلتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفتان من تقيضى الطرفين في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى. ففي كلام المصنف خلل ولو قل كالرابع في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعة الخلو وكالخامس فيما عداها لكان اخصر وأوضح وصوابا (قال مانعة اجمع) مقتضى ما في شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلو وفي الآتي مانعة اجمع بعكس ما ذكره (قال من الاصناف) هذا ومعطوفه بيان لما عداها اذ التقى المستفاد من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيد (قال الاربعة) كان الحكم هنا بكون النتيجة في الصنف الثاني والثالث والسادس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين بخالف الحكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين
لاعلى التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي
البراق احدهما على التعيين مقدمها من مانعة الجمع في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن
السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشترا كهما في جزء
نفس من كل منهما وهو المطبوع * ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها

قال من الموجبة (الكلية كلناهما أو احدهما) قال ومنتج في الاول) وذلك لانه ان كذبت
لثلاثين صدق تقيضهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا للآخر فنكذب السالبة المنفصلة
مانعة الاوسط لاحد الطرفين المستلزمة لمعاندة الآخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئي السالبة
قال لا على التعيين) ولم ينتج احدهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند الشيء وما
يعانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند الا ناطق بخلاف اللا فرس (قال مقدم احدهما)
احدى النتيجةين المأخوذتين لا على التعيين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعيين
قال ومن مانعة الجمع) لا يخفى ان انتاج الثاني والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والا لم ينتج
ابن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر (قال ومن الحقيقية) لثلا يلزم كذب السالبة الغير
حقيقية . ولا يجوز العكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الثاني ومن مانعة الخلو في الثالث لجواز
صدق تقيض الاوسط الذي هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو
صدق سالبنا منع الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المنفصلة (قال ومن السالبة)
لا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف
سالبة وامتناع سلب ملازمة الاعم للاخص (قال ومن الموجبة) أى لامن السالبة لجواز كون طرف
موجبة اعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤلف من السالبتين
عقيم إذ يشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين . واستدل عليه في الاول بأنه يجوز
الامعانده الشيء الواحد كالجسم للمتلازمين كالانسان والناطق ولا للمعاندين كالانسان والا انسان
صدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثاني (قال في جزء ناقص) بان يكون
الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا (قال وهو المطبوع) لا الاول والثالث فوجه جل سابقه نوعا
المطبوع للنوع الاول من الصنف الاول (قال بين المتشاركين) أى في كل الاقسام الخمسة
استلزام منه ان يتميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزأين المتشاركين (قال الاربعة) أى من

وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعداً إما من نوع أو من أنواع . وبشرط في
انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصديق مانعة اخلو بالمعنى الاعم عليهما
واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة
مانعة اخلو بذلك المعنى أيضاً مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك ان وجد
ذلك الجزء والا فن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لا مزيد عليها . الاول ما يشارك
جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء
ثلاثة . الطرفين الغير المشتركين ونتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغير
أو لا متغيراً . واما أن يكون كل متغير حاداً أو بعض الممكن قديماً ينتج انه اما ان يكون كل
جسم حاداً أو لا متغيراً أو بعض الممكن قديماً . الثاني ما يشارك جزءاً من احدهما جزئين من

الاقتراي الحل (قل وربما يجتمع) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الخمسة (قل واحد منه
أى من النوع الثاني في الاقتراي الشرطي الانفصالي (قل شكلان) كما في مثال الصنف الثالث (قل
فصاعداً) كما في الرابع في المثال الآتي (قل من نوع الخ) تعميم للشكلين فصاعداً ومراده بالشكل
هو الطبيعي وبالنوع الشكل المنطقي أى سواء كان القياسان فصاعداً من شكل واحد كما في مثال المصنف
لصنف الثاني اذ التأليف فيه من تالى الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حمل من الشكل الاول وكذا
مع تالى الكبرى أو من اشكال كما في المثال الآتي من المصنف الرابع . أو بالشكل المنطقي وبالذو
الضرب أى اما من ضرب واحد من ضروبها أو من ضرب لكنه ينتج عليه مع انه خلاف المصطلح
انه بعد اعتبار تغاير الشكلين لا معنى لهذا التعميم فتدبر (قل الاعم عليهما) أى بان يكونا حقيقيين
أو مانعاً اخلو بالمعنى الاخص أو مختلفين احدهما حقيقية والاخرى مانعة اخلو (قل واشتمال الشكل
الاخص واشتمال المشتركين على الخ . لا يقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا قول لما علم
انفصال الاشكال باعتبارها وبينهما علم انهما الشكل (قل من نتيجة التأليف) أى من المشتركين
(قل التأليف) جمع تأليف والوضح التأليفات (قل مشاركة) مستغنى عنه بما مر في الشرائط (قل
منفصلة) لان المقدمتين مانعاً اخلو فيكون احد طرفي كل منهما واقفاً لواقف ان كان احد الطرفين
المشاركين صدق نتيجة التأليف والا فواقف أحد الطرفين الغير المشتركين فواقف لا يخلو عن قدي
التأليف وعن احدهما (قل كل جسم متغير) المؤلف من المشتركين اعنى مقدمي المقدمتين قيا
حمل من الشكل الاول من الضرب الاول (قل جزءاً من الخ) أى قط (قل جزئين) أى ل

الآخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة . الطرف الغير المشترك ونتيجتي التأليفين كقولنا
 اما ان يكون كل جسم لامتغيرا أو متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا أو كل متغير
 لهما ينتج اما ان يكون كل جسم لامتغيرا أو حادثا أو قدما . الثالث ما يشارك جزء من
 احدهما جزءا من الاخرى والجزء الآخر من الاولى جزءا آخر من الثانية ينتج باعتبار
 مشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول . الرابع ما يشارك كل
 جزء من احدهما كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء أربعة هي نتائج التأليفات
 الأربعة . الخامس ما يشارك جزء من احدهما كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من
 احدى جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج

لها من الاخرى ولا يشارك الجزء الاخير من الاولى لشيء منها من الاخرى فالمجتمع فيه قياسان
 (قال ونتيجتي) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو احدى اجزاء النتيجة او الجزء المشترك فالواقع
 في المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف أو ذاك فيصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الطرف الغير المشترك
 احدى نتيجتي التأليفين (قال جزء من احدهما) يؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله الاثنى
 المنتج الخ تشبيه في مجرد كون النتيجة ذات اجزاء ثلاثة (قال كما انتج الاول) مثاله اما كل
 من ناطق واما كل حجر حيوان واما كل ناطق ضاحك واما كل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما
 انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك واما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار احدى المشاركين وينتج
 ناطق الاخر اما كل انسان ضاحك واما كل حجر حيوان واما كل حيوان متحرك بالارادة والمتألف
 المشاركين اقترانيان حمليان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو
 احدى اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الاخرى اما المقدم أو التالي وأيما ما كان تصدق احدى
 مني التأليفين (قال ما يشارك) فيكون المجتمع فيه اربع اقسام (قال ذات اجزاء) مثاله اما كل
 من ناطق واما كل ناطق فرس واما كل فرس انسان واما كل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق
 انسان حيوان واما كل ناطق انسان واما بعض الفرس حيوان والمجتمع في هذا المثال
 مني من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع . ووجه الانتاج ان الواقع من
 احدى الاول اما الجزء الثاني أو الاول وعلى كل فالواقع معه من الثانية احدى جزئيهما فيصدق احدى
 نتائج التأليفات الأربع (قال منفصلتين) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل
 انسان حساس واما كل حيوان انسان ينتج اما كل انسان ناطق واما كل حجر حساس واما كل حجر

لتلحق (النوع الثالث) ما يكون شترا كما في جزء تام من أحدهما ونقص من الأخرى
 فإن يكون أحد طرفي أحد الشرطية منفصلة أو منفصلة ويشترط انجابها لشمال للشاركين
 على تأليف منتج من أحد الاشكال الأربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة
 اخلو بسننى الأعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة اخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن
 نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فإن كانت تلك الشرطية منفصلة
 فحكمها مع المنفصلة البسيطة حكم لقياس المركب من المنفصلتين للشاركتين في جزء تام
 من غير منهما في الشرائط والنتائج وقد سبقت فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبها وتعمل أحد
 جزئي النتيجة كقولنا لما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كما . واما
 أن يكون العدد فردا واما أن يكون متقسما ينتج أنه اما كلما كان العدد زوجا كان متقسما
 وبالعكس واما أن لا يكون العدد كما وان كانت متصلة فحكمها معها حكم لقياس المركب
 من المنفصلة والمتصلة وسيجي فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبها كقولنا دائما اما كلما كانت

تساوي وهي إحدى المنفصلتين . والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان
 حارس والمجتمع هنا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخذ من تعريف
 اصنف خامس وذلك لان الجزء المشترك لاحدهما من إحدى المنفصلتين ان كان واقعا فهو أحد
 اجزء النتيجة وبلا فيقع الجزء المشترك للجزئين فيقع معه من الأخرى احدهما فتصنع إحدى شيجتي
 التأليفين (قل إن يكون أحد طرفي) أي المقدم والتالي وهذا تصوير لنوع الثالث أي لا يتصور هذا
 النوع إلا بين الح (قل انشاركين) أي المقدم أو التالي من إحدى المنفصلتين ونقص الأخرى
 لا الصغرى والكبرى فإيه الاشتراك مقدم أو قل من أحدهما وجزء من أحدهما من الأخرى (قل
 من أحد الاشكال) فتتخذ تلك الاشكال باعتبار المشركين (قل الشرطية) منفصلة أو منفصلة (قل
 والنتيجة أيضا) لانه لا اشترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة اخلو كل الواقع غير خال عن
 الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الواقع ان كان الاول فذلك والا
 تحقت الشرطية مع المنفصلة البسيطة فتصنع تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما (قل أحد جزئي
 نتيجة) وجزؤها الآخر هو الجزء الغير المشترك (قل ينتج أنه اما) الظاهر أن يزيد بعد قوله وبالعكس
 قولنا وليس البتة لما أن يكون العدد زوجا أو متقسما (قل معها) أي المنفصلة التي هي الطرف الآخر
 من القياس (قل كقولنا دائما) المشترك فيه وهو التهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدم

الشمس طالعة فالأمر موجود وأما الشمس مظلمة ودائما أن يكون النهار موجودا
والليل موجودا ينتج (١) أما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا وأما أن يكون
الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من المحلية والمصلحة ولا يمكن المشاركة بين المحلية
والشرطية إلا في جزء تام من المحلية ونافس من الشرطية ويتعقد الاشتغال الأربعة بضروبها
بين المشاركين وله أنواع أربعة لأن المشاركة للحمولة أما تالي المصلحة والمحلية كبرى وهو
ظهور أو صغرى وأما مقدم المصلحة والمحلية كبرى أو صغرى والنتيجة في السلك متصلة
بصفة للمصلحة في الكيف فالنوعان الأولان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المصلحة وتاليها
نتيجة التأليف بين التالي الصغرى والمحلية الكبرى في الأول وبالعكس في الثاني كقولنا
إذا كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج أنه كلما كان العالم متحيزا كان
متغيرا وشروط إنتاجهما أن يكون تأليف هذه المحلية مع ذلك التالي منتجا ولو بالقوة لنتيجة
تأليف أن كانت المنصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولو بالقوة لتالي المنصلة السالبة

(١) قوله ينتج أما أن يكون الخ (هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة
موجبة مانعة الجمع وتاليها محلية كما هو مقتضى الشروط الآتية (٢)) قوله منتجا ولو بالقوة
تالي السالبة أن كانت الخ (كقولنا كل إنسان حيوان وقد لا يكون إذا كان كل جسم متحيزا
بعض الحيوان فديم ينتج قد لا يكون إذا كان كل جسم متحيزا كان كل إنسان قديما فان تالي

جزء الكبرى لأنه مقدمها (قل تام من المحلية) لا منافع كون شيء من طرف المحلية قضية فالمشاركة
ما يلزم أو بالحصول (قل بين المشاركين) باعتبار الحد الأوسط فيهما وهما الجزء التام من الشرطية
شعبة مقدمها أو تاليها ونعم المحلية (قل للمصلحة في الكيف) لأن الأقيسة المنتجة لها صغرها موجبة
نتج كقيمتها الكبرى (قل والمحلية الكبرى) لو قل بين تالي المنصلة صغرى والمحلية كبرى الخ لكان
فيه أحسن (قل أو بالعكس) أي بين المحلية صغرى وتالي المنصلة كبرى هذا • ثم إن قوله بين الخ
أمر في الثاني مستغنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حل المحلية في التأليف فتأمل (قل كان العالم)
الجهاني ويدخل فيه الفلك الأعلى أما لأن التجزأهم من الممكن أو لكون المكان بعدا
قل لنتيجة التأليف) مستدرك وكأنه ذكره مواقة للشق الثاني في التصريح بالنتيجة (قل أن كانت
منصلة موجبة) لأنه كما صدق المقدم صدق التالي مع المحلية وكما صدقت نتيجة التأليف • أما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم
الصغرى والحلية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم
متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا
ولا يشترط فيهما اشتغال المشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل
أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة
كلية أو جزئية والا فيشترط امران أحدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحلية

المتصلة السالبة أعنى قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حلية جزئية إلا أنها في قوة الكلية بناء
على القوى السابقة فهي كلية مع الحلية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا
جعل هذه النتيجة كبرى للحلية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم
وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة وأما صدق الحلية مع المقدم لأنها صادقة في نفس الامر فيكون صادقا على ذلك
التقدير . هذا في المتصلة الموجبة . وأما في السالبة فلأنه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحلية
لأنها صادقة في اواقع وكلما صدقتا صدق تالى السالبة حين تحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف
صدق تالى السالبة فنجعلها كبرى للمتصلة القائلة بأنه ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدق
التالى ينتج ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع
ثم انه اعترض الشيخ بأنه لا يلزم من صدق الحلية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لا تتج قولنا
كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعده وهو يستلزم سلب
الشئ عن نفسه . وأجاب تارة بفرض الكلام فيها لا يكون المقدم منافيا لصدق الحلية . وفيه أن عدم
المنافاة لا يقتضى صدقها على تقدير صدقها لجواز عدم المناقاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بمنع
كنب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه المحال . وفيه أنه دفع لنقض بقوله والا الخ
وأما المنع المشار اليه بقوله بأنه الخ فباق (قل الصغرى) الاول اراد الصغرى والكبرى منكرا لامرعا
(قل وبالعكس) أى من الحلية صغرى ومقدم المتصلة كبرى (قل فان اشتغلا على تأليف) إقامة المظهر
مقام المضمر فلو قل فان اشتغلا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قل أو بالقوة) كما اذا بدلنا الشرطية
السابقة بقولنا كلما كان بعض المنير حادثا كان الفلك حادثا فانه حينئذ يكون المشاركون على تأليف
منتج بالقوة لما سبق من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى . وقس عليه

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضة منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا
كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومي حساسا وكل فرس حيوانا ينتج كلما كان (١) كل
انسان فرسا كان كل رومي حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحلية والمنفصلة سواء
كانت الحلية كبرى أو صغرى وهو على نوعين « النوع الاول ما ينتج حلية واحدة وهو

(١) (قوله ينتج كلما كان كل انسان فرسا الخ) هذه النتيجة متصلة موجه كلية مقدما
نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب إذ
لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق
شرط استنتاج المقدم من الحلية معها كما نحقق في المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا
وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة
الكلية المذكورة في القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحلية الصادقة مطلقا مقدم
تلك المتصلة ومقدما يستلزم نالها فنتيجة التأليف يستلزم نالى المتصلة وهذا الاستلزام

(قال نتيجة التأليف) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحلية متى صدقتا صدق مقدم
المتصلة وكلما أو ليس البتة إذا صدق مقدمها يلزم نالها (قال أو مع كلية عكسها) لانه إذا صدق عكس
نتيجة التأليف صدقت وكلما أو ليس البتة إذا صدق عكسها صدق نالها أما الصغرى فلان العكس
لازم فصدقه مستلزم لصدق الاصل جزئيا. وأما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق
مع الحلية لما مر وكلما صدقا صدق مقدم المتصلة بحكم القوى السابقة وكلما أو ليس البتة إذا صدق مقدم
المتصلة صدق نالها (قال كلما كان) مثال النوع الثالث لما يكون المشاركان غير مشتملين على تأليف
منتج وقد انتجت الحلية مع النتيجة المفروضة مقدم المتصلة الكلية. ومثال النوع الرابع مما لم نشملا
طلب مع انتاج الحلية والعكس الكلى المفروض للنتيجة مقدم تلك المتصلة قولنا كل فرس حيوان وكلما
كان كل انسان حيوانا كان كل رومي حساسا المنتج لقولنا كلما كان كل فرس انسانا كان كل رومي
حساسا (قوله بل المفروضة) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم اشتغال المقدمتين المنتجتين لها
على شرائط الانتاج (قوله المقدم) أى كون مقدم المتصلة منتجة بالنتج من الحلية والنتيجة المفروضة
الاستنتاج بمعنى الانتاج مصدر مجهول (قوله بواسطة الحلية) أى بواسطة انضمام الحلية بالكبروية
لها (قوله الصادقة مطلقا) أى من غير اشتراط الصدق بامر فهو قيد الصادقة. ويمكن جعله قيد يستلزم
(قوله وهذا الاستلزام) أى وطرفا هذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل عملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك العملية اما من شكل أو من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما أن يكون العالم جوهرًا أو عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

﴿ تنبيه ﴾ القياس المقسم وأمثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتي بناء على أن المنفصلة مع كل عملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتي • النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة أو متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجة القياس ههنا (١) (قوله متحدة في النتيجة) وذلك الاتحاد بأن يتحد محمولات الكبريات الحملات

الخ فلا يتجه منع صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذي هو الاستلزام (قل اجزاء الانفصال) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياساً مقسماً • اما على الاول فلأن العملية الزائدة ان لم تشارك شيئاً من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته فيها يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد في الكم والكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحليتين أو بدونه فيحصل باعتبار المشتركين تبجتان وان لم تشارك فيه فحصل من المشتركين تبجتان فلا تكون النتيجة عملية واحدة واما على الثاني فلنظير ما مر بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئاً من الحملات الخ قل متغايرة الخ اشارة إلى شرطين لحصول القياس المقسم الاول التباين في الاوسط لانه لو اتحد قياسان فيه وهما متحدان في طرفي النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحد في الوضع والكيف والجهة وعدم التباين بين الحملات ان اتحدت فيه • والثاني الاتحاد في النتيجة وهو مستغنى عنه بما مره واعلم ان ههنا شرطين آخرين . الاول اشتراك اجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك البعض في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس . والثاني اشتراك الحملات في الطرف الآخر من النتيجة بين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء أو اقل منها أو اكثر بان يشارك حليتان
أو اكثر لجزء واحد . وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه اما مائة الخلو أو مائة اجمع أو
خفية . وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في الكل . فالصنف الاول يشترط انتاجه
بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج حينئذ ينتج منفصلة موجبة مائة
مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة
واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد
عدداً منفصلاً أو فرداً وكل منقسم زوج ينتج اما أن يكون هذا زوجاً أو فرداً وحينئذ

(١) قوله منتجة أى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى
بما كان في القياس متصلة ولا متصلة ههنا في القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى

(٢) موجبة) والا جاز كذب اجزائها فلا يصدق شئ منها مع احدي الحليات فتكذب النتيجة
الكلية) لاجزئية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا
يخرج (٣) قال بالمعنى الاصح) الشامل للحقيقية ومائة الخلو بالمعنى الاخص ولا يجوز ان يكون مائة اجمع
من الاخص لجواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتماع صدق أحد اجزائه مع احدي الحليات
فترصد النتيجة (٤) قال الصغريات) هذا يقتضى كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضى الاكثى
لان كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصغريات والكبريات في الاقضية الحليات الحاصلة فيه
اي ولو بالصغرى والكبرى ماله دخل في الصغرية والكبروية . ولو قال ايجاب اجزاء المنفصلة الصغرى
كأن أحسن (٥) قال وبالعكس) أى يشترط ايجاب الحليات الصغريات وكلية اجزاء الانفصال الكبريات
لان الدليل على الانتاج حين تحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الانفصال
مصدق مع ما يشاركه من تلك الحليات وينتج المطلوب (٦) قال بجزءه) الاولى ايراد اللام بدل الباء كما يدل
على قوله اولاً اجزاء وقوله الاكثى لجزء الخ (٧) قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل لتمدد القوى هو صفة
الحليات لا القوى هو صفة الاجزاء والا لقال بعدد الحليات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو اقل
ما (٨) قال بان يشارك) تصويره للاكثرية وتنبيه على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عند تلك المشاركة
لأن المساواة والاقضية (٩) قال بكون المشاركة) أى القياس المؤلف من المشاركين (١٠) قال مشتملة)
سواء كانت أو لم تكن المفسر بالفتح لكان أولى (١١) قوله بناء على الخ) قيد المتنى وقوله لان الخ علة التقي
كل مائة الخلو) لان الكلام في مائة الخلو الموجبة (١٢) قال من نتيجة التأليف) ونتيجة التأليف في

يكون القياس بسيطا . واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بأن يشارك حماية واحدة لجزئين فصاعدا أو عمليات متعددة جزء واحد أو امتداد حينئذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد العمليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله والا فؤلفة منها (أى من نتائج التأليفات) قوله ومن ذلك الجزء (الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك عملية أو عمليتان لجزئين منها . وبقي هناك جزء لم يشاركه عملية كما لا يخفى .

المثال الآتى هذا العدد زوج والجزء الغير المشارك فيه هذا العدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة (قال بأن يكون) تصوير للمشاركة الواحدة بمعنى ليس مدار المشاركة الواحدة على كون العملية واحدة إذ ربما تكون العملية واحدة والمشاركة متعددة ألا يرى أن قوله في مثال المتعدد كل عدد كم عملية واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكأنه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن العملية الواحدة المشاركة لجزئين مؤلفة بعمليتين (قل عملية واحدة) أى بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهي متعددة بقدر الاجزاء (قل أو عمليات) المراد بالجمع مافوق الواحد وكلمة أو لمنع التلويح ان أريد بالمتعدد أهم من الاعتبارى والحقيقى لتحقيقهما فيها يشارك عملية لجزئين ولمنع الجمع ان أريد به الحقيقى (قل مساويا) أقول هذا لا يتصور فى الشق الاول إلا أن يراد بقوله عدد العمليات العمليات المتعددة ولو بالاعتبار لكن تمثله بما ذكر للاقل بأبى عنها ويتصور فى الثانى كان يكون المنفصلة ذات جزئين والعمليات ثنتين مشاركتين لاحدهما فقط وكذا فى الثالث وهو ظاهر . وأما الاقلية فينتصور فى الثلاثة . أما فى الاول فظاهر . وأما فى الاخيرين فبأن تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والعمليات ثنتين مشاركتين لاحدهما أو لاثنين منها . وأما الاكثرية فينتصور فى الاخيرين دون الاول ونحوه كون المنفصلة ذات اجزاء أربع والعمليات خمساً واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواق مشاركة لجزء لا يقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط (قل اما أن يكون) مثال لما يشارك عملية واحدة لجزئين كما سبقت الإشارة اليه (قل باعتبار البساطة) النتيجة الاولى مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا العدد زوج مع العملية على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو بعض فرد كما أو أكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتيج التاليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسما أو لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج أو فرد قولنا هذا اما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم. وربما يتحد بعض نتائج التاليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة

(١) قوله ينتج باعتبار التركيب الخ) فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى الجزء الثاني للثانية ينتج القول الاول . وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني للحملية الثالثة ينتج القول الثاني . وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني لكل من الثانية والثالثة ينتج القول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مائة اخلو مؤلفة من نتائج التاليفات عطف السكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على

جزء الغير المشارك أعنى هذا العدد فرد والثانية مؤلفة من نتيجة تأليف التالى معها ومن المقدم والثالثة نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشارك (قل باعتبار التركيب) وباعتبار البساطة هذا العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد اما منقسم أو كم فلهذا ليس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحليات على عدد الاجزاء بحملية واحدة واجتمع فيه الشق الأول والثالث لان الحليتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة . من الانفصال وثانيتينهما مشاركة مع الثالثة لجزء واحد ولا يخفى أن هذه النتائج انما تكون إذا كانت الحلية الزائدة مشاركة لجزء من اجزاء الاقسام والا بان لم يشارك شيئا منها يكون حكم الاكثر حكم المساوى إذ تكون الزائدة اجنبية فلا تدخل لمساق الانتاج (قوله ينتج القول الاول) الحاصل بعد الترديد بين النتيجةين (قوله القول الثاني) أى يحصل من اعتبار المشتركين حليتان يحصل للقول الثانى بالترديد بينهما وقس عليه ينتج القول الثالث (قوله وعطف السكم) أقول السرفى ذلك ان السكم الملحوظ هنا هو المتحقق ضمن الفرد كما هو مفاد الكبرى فهو فى قوة الفرد فعطفه على الزوج بكلمة أو الفاصلة صحيح دون عطفه على الفرد فلا يتجه ما يقوم من ان السكم أعم من الزوج والفرد فالفرق بين المعطين نحكم

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشترك جزءا آخر منها والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيها كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم حجرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متمدة ينتج متصلات متعددة كذلك كما إذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية

الزوج في القول الثاني (١) قوله انتج سالبة جزئية الخ) أى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع (٢) قوله

(قل أو الجزء الغير المشترك) أى ان كان . ثم كلمة أو لمنع الخلط ان أريدت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أريدت باعتبار البساطة (قل سالبة جزئية) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشترك والا لصدق قبضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهي كلما صدق الطرف المشترك صدق نتيجة التأليف فبمعناها صرى لتقبض المطلوب لينتج من الشكل الاول استلزام الطرف المشترك للطرف الغير المشترك وكان بينهما منع الجمع هذا خلف (قل نتيجة التأليف) ولا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشترك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشترك فيجوز كونها أهم وجمعها مع الطرف الغير المشترك (قوله غير تابعة للمنفصلة) أى لا يلزم أن يكون تابعة أو المراد غير تابعة في الصورة المذكورة فلا ينتج عليه مخالفة الفرع لقبض الفرع عليه المحذوف بقرينة ان التأكيدية (قل متعددة) أى حقيقة أو حكما كما يدل عليه المثال (قل كذلك) أى مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك وبرهانه يظهر مما ذكرنا (قل بعض الحجر) نتيجة الشكل الثالث ولذا كانت جزئية (قل حتى لا ينتج) هذه النتيجة صادقة هنا ولا يتناقض صدق قولنا كلما كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا لانه انما يصدق موجبة كلية اتفاقية والنتيجة سالبة لازمية (قل في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون للتعديد حقيقيا كما هو الظاهر من

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مانعة للجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التأليفات سواء كانت الحمية واحدة (١) كقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو الإله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو المتعدد واجبا وباعتبار (٢) التركيب قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متحيز وهو الجزء المشارك للحمية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج (١) قوله كقولنا إما أن يكون الخ) هذه الحمية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفما لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الإله الواحد واجب وهو مع تلك الحمية ينتج من الشكل الاول ان الإله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحمية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحمية ينتج من الاول أن المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا (٢) قوله وباعتبار التركيب الى آخره) وبرهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة قولنا إما ان يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة للجمع كما عرفت

لان منافي اللازم منافي للزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا يعلم وجه مخالفة المصنف لغيره فتأمل (قل من ذلك) أى من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك والظاهر أن الشق الاول مبنى على وجود الجزء الغير المشارك والشق الثانى مبنى على عدم وجوده نظير ما سبق (قل واحدة) أى بحسب الظاهر فلا ينافى تعدد المنفصلة المنفرعة عن تعدد المشاركة بالصور المارة (قوله كلا منهما) أى من القياسين المنتظمين من ضم الحمية الى هى قولنا وكل واجب الوجود موجود الى جزئي المنفصلة حال كونهما كبيرين (قوله الشكل الثانى) الغير المشتمل على شرائط الانتاج وقس عليه الآتى (قوله هذا الانتاج) أى انتاج القياس لنتيجة التأليفين (قوله واذا ضم الحمية أى كل واجب موجود (قوله الى هذه المنفصلة) أى اذا جعلت المنفصلة صفى والحمية كبرى يعود الى ما شاركت الحمية لجزء فينتج منفصلة مشتملة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاها

أو متعددة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد قديما أو المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود * جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط يكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة . فالضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الحكم والكيف والجنس أعني المنفصلة والنوع أعني مانعة الخلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ما أنتجه

وإذا ضم العملية المذكورة إلى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة أيضا (١) قوله أو متعددة كقولنا الى آخره) فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا وجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع العملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا للمثل ما عرفت

نتيجة الاولى من حيث أنه جزء غير مشترك وكذا إذا جعلت العملية صغرى للمنفصلة الثانية (قوله نتج قولنا) أى بضم العملية الاولى إلى المنفصلة كما أن الثانية حاصلة من ضم العملية الثانية إلى العملية (قوله واجبا) الظاهر ذكر التقديم بدل الواجب لئلا يتحد بالنتيجة الثالثة (قوله قولنا اما أن يكون) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (قل الموجبة في الاشتراط) لو تركه إلى قوله لكن بالعكس لكفى (قل باستنتاج الجزء) أى يكون نتيجة التأليف مع العملية منتجة للجزء المشترك لكن النتيجة فيهما) أما في سالبة مانعة الجمع فلا أنه لو لم يصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشترك ونتيجة التأليف لازم للطرف المشترك ومنافى لللازم منافى للزوم فلا من السالبة المانعة الجمع هـ. وأما في مانعة الخلو فلا أنه لو لم يصدق سلب منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشترك كان قبيض ذلك الطرف ملزوماً لنتيجة التأليف وهى ملزومة للطرف المشترك ومن الطرفين منع الخلو فتكذب سالبته (قل كانت المشاركة) فان النتيجة لان تكون تابعة في الجنس فضلا عن النوع (قل موجبة ينتج) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص

لصنفان لأن بشرطيهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة وإلا فلا ينتج . القسم
 الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أنواع (النوع الاول) ما يكون
 لاوسط جزءاً كلياً من كل منهما ولا يتميز الاشكال الأربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط
 فيه أربعة أصناف لأن المتصلة إما صغرى أو كبرى وعلى التفديرين لاوسط إما مقدما
 أو تأليا وشرط في الكل كلية إحدى المقدمتين وإيجاب أحدهما وبعد ذلك فالمتصلة إما
 موجبة أو سالبة فإن كانت موجبة فالمتصلة أيضا إما موجبة فشرط انتاجه أن يكون
 لاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو تأليا ان كانت مانعة الجمع أو
 سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع
 فتكونا كما كان العالم حادثا كان موجوده فاعلا مختارا . وأما أن يكون موجوده فاعلا مختارا
 أو فاعلا موجبا ينتج إما أن يكون العالم حادثا أو يكون موجوده فاعلا موجبا مانعة الجمع
 وإن كانت المتصلة سالبة فالشرط أحد الأمرين . أما كلية المتصلة أو كون الاوسط تأليا ان
 كانت المنفصلة مانعة الخلو أو مقدما ان كانت مانعة الجمع فإن كانت المنفصلة مانعة الخلو

(قل ولا فلا ينتج) لأن سالبته أعم من سالبتهما ولازم الاخص . ليس بلازم للاعم دائما كذا قلوا
 فيه تأمل لانه إما يثبت عدم انتاج تنبجتهما لاعدم الانتاج مطلقا (قل فله أربعة أصناف) ولا
 يلاحظ في المناقشة هنا إلا حل مقدم المتصلة وتأليا لعدم امتياز مقدم المنفصلة وتأليا فلذا قال لأن
 (قل لاوسط إما الخ) فإن كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الشكل الثالث عن الرابع طبعا إذ الاوسط
 ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وإن كان تأليا فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع
 وإن كانت صغرى لم يتميز الاول عن الثالث (قل أو تأليا) فإن كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل
 الاول عن الثاني لعدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وتأليا أو كبرى له يتميز الثاني عن الرابع لما صر
 (قل فالشرط بالعكس) أي بشرط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتأليا ان
 كانت مانعة الخلو (قل والنتيجة فيهما) أما في موجبة مانعة الخلو فلان امتناع الخلو عن الشيء والملزوم
 موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم . وأما في سالبتهما فلان جواز الخلو عن الشيء واللازم يستلزم
 جواز الخلو عن الشيء والملزوم . وأما في موجبة مانعة الجمع فلان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب
 امتناع اجتماعه مع الملزوم وأما في سالبتهما فلان جواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه
 وبين اللازم (قل في الكيف والنوع) أي في كونها مانعة الجمع أو الخلو (قل مانعة الجمع) لامانة الخلو

الكيفية فان كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس تيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع
 وتبين المتصلة في السكم والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود ودنا اما أن يكون الليل موجودا أو الأرض مضبوطة ينتج ليس البتة اما أن
 يكون الشمس طالعة أو الأرض مضبوطة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط
 بوقفة المتصلة كما وكيفما وان كانت غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع أو
 مانعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة الخلو « تنبيه » اشتراط انتاج الموجبتين
 يكون الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الخلو أو نالها في مانعة الجمع إذا التزم موافقة
 نتيجة القياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالأولف منها ينتج بدون ذلك الشرط (١) موجبة
 جزئية مؤلفة من قبض الاصغر وعين الاكبر فيها يتركب من مانعة الخلو من

قوله بدون ذلك الشرط الخ (يعني سواء كان الاوسط مقدم المتصلة أو نالها في كل من
 معنى الخلو والجمع فالمثل المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون إذا كان العالم حادثا لم يكن موجوده

لأن يكون العالم قديما وموجوده فاعلا مختارا بأن يكون تقدم القصد على الابداء وتقدم الابداء على
 الابداء ذاتيا لازما كما سبق قلله عن الآمدى (قل ينتج القياس الخ) وبرهانه الخلف وهو ضم لازم
 من النتيجة إلى لازم المتصلة يلزم كنف السالبة المتصلة وكذا برهان انتاج المتصلة الجزئية مع
 مانعة الكلية مانعة الجمع الجزئية وانتاج غير مانعة الخلو الكلية سالبة جزئية مانعة الخلو (قل
 به كانت) إشارة إلى توجه النفي إلى التقييد والتقييد ليفصح برفع كل و برفع المجموع كان يكون المتصلة
 مانعة الجمع الجزئية فالحاصل منه ثلاثة شقوق (قل مانعة الجمع) كلية أو جزئية (قل يكون الاوسط)
 لأنها مر إذا الخ الكفى (قل قد لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدون موجبة الخ (قل بدون ذلك
 الخ) يعني لو كانت المتصلة مانعة الخلو والحد الاوسط نال المتصلة أنتجت متصلة جزئية من قبض
 الخ وهو مقدم المتصلة وعين الاكبر أعنى طرف مانعة الخلو لاستلزام قبض الاوسط لها وهما
 الحد من الثالث استلزام قبض المقدم لطرف مانعة الخلو ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم
 لانه أنتجت متصلة جزئية مؤلفة من عين الاصغر وهو نال المتصلة وقبض الاكبر أى قبض طرف
 فالجمع لاستلزام الاوسط إياها وانتاجها من الثالث استلزام التالى لقبض طرفها (قوله بمعنى سواء)
 أى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط لا اشتراط النفي فيكون المؤلف من الموجبتين

من الأصغر والبرهان الآخر فيما تركب من مائة الجمل ، وأما إذا كانت المنفصلة بجمعية
فإن كانت موجهة انتج للرجعي الباليين وإن كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني)
ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله مئة عشر مستغالا لان المنفصلة فيه اما مائة
الخلو أو مائة الجمل وكل منهما اما موجهة أو سالبة والمنفصلة اما صغرى أو كبرى والجزء
المشارك من المنفصلة اما مقدمها أو تأخيرها أو ينحصر الاثنان الاو بمئة بضروبها في كل منها والسبيل
ينتج نتيجةين احداهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن منفصلة
مؤلفة من نتيجة التأليف بين المشاركون ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة والاخرى
منفصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة
التأليف ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا
ودائما ما أن يكون كل حادث ممكنا أو يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان

فاعلا موجبا ان حصلت المنفصلة فيه على مائة الجمل وقولنا لا يكون إذا لم يكن العالم حادثا كان
موجده فاعلا موجبا ان حصلت على مائة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المنفصلة

مأخوذا لا بشرط شيء لا مأخوذا بشرط لا شيء (قوله على مائة الجمل) أى بالمعنى الاعم ولذا أمكن
حملها على مائة الخلو فلا يرد أنها منفصلة بجمعية فكيف تعمل عليها (قل الباليين) لأنه أخص منهما
ولازم الاعم لازم الاخص (قل شيئا) لأنه ليس كما يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا
الدليل يدل على أنها لا تنتج نتيجة من الاصل أنها لا تنتج أصلا فلا تقرب (قل اما مائة الخلو) لم يذكر
المنفصلة الخفية . فن قلنا لم يذكره لأن المراد بما معنى الجمل والمعلومها بالمعنى الاعم فتشملان عليها
قلت هذا الدليل جار فيما سبق فلم يبق فيها فيه بخصوصها وقد يقال أنها متروكة البيان بالقافية (قل متصلة
مركبة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشترك من المنفصلة منضما إلى المنفصلة حتى يكون لباسا مركبا من
جمعية ومنفصلة وينتج منه ثم يضم الطرف الغير المشترك من المنفصلة إلى المنفصلة التي هي نتيجة ذلك
ويبان الانتاج أن يقال كما صدق مقدم المنفصلة صدق التالي مع المنفصلة وكما صدقت نتيجة
التأليف (قل من المنفصلة ومن متصلة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشترك من المنفصلة منضما إلى
المنفصلة حتى يكون لباسا مؤلفا من جمعية ومنفصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم إلى الطرف
الغير المشترك من المنفصلة وهو في حكم القياس المؤلف من الجمعية والمنفصلة فن المنفصلة هنا تقوم مقام

متغيرا فداً ما أن يكون العالم ممكناً أو غير الواجب واجبا وفولنا اما أن يكون واجب واجبا واما كلاً كان العالم متغيرا كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الاولى في القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على أن المنفصلة فيه الحلية وباعتبار النتيجة الثانية حكم القياس المركب من الحلية والمنفصلة بناء على صلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدها وناقصاً لآخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة وان المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من لة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المشاركتين وان كان جزءاً من المنفصلة حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمنفصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المشاركتين .

﴿ فصل ﴾

قياس مطلقاً ان تألف من مقدمتين فقط يسمى قياساً بسيطاً كأكثر الامثلة

(فصل القياس مطلقاً)

كانت المنفصلة فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرف الغير المشترك بين المشترك فان كان الاول فهو أحد جزئي النتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة في نفس الامر . نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الآخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا التفصيل قال المصنف وحكمه الخ (قل واما كلاً) الظاهر أن يزيد وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجباً (قل باعتبار) قد يقال الاظهر العكس بان يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الحلية والمنفصلة في الثانية في حكم الحلية والمنفصلة (قل من الاخرى) وانما يتصور هذا النوع لو كان أحد حدى مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الاخرى في جزء تام . هذا ولحد الاوسط جزء تام المتصلة أو المنفصلة فان كان جزء تاماً الخ (قل كان حكمه حكم القياس) فيكون مثله في الشرائط وبراهينهما (قل الشرطيتين) كقولنا كلما كان العالم متغيراً فالواجب مختار ودائماً اما كلما كان مختاراً فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب ينتج دائماً إما كلما كان العالم متغيراً فغير ممكن واما الواجب موجب (قل ومن نتيجة التأليف) مثاله كلما كان العالم متغيراً فاما

بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين
بسم منى أو دارين

المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من أكثر منها قياسا مر با وهو اما مركب
من اقترانيين فصاعدا او من استثنائيين فصاعدا (١) او من الاقتراني والاستثنائي

(١) قوله او من استثنائيين فصاعدا لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس
بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما أن الانسان كما يصدق على زيد
وحده يصدق على مجموع زيد وعمرو وذلك لأن الوحدة والكثرة عارضان للماهيات

(قال من اقترانيين) قياسين (قال من استثنائيين) قياسين (قال الاقتراني) لم يشر بالترتيب
الذكرى هنا الى ترتيب القياسين والا لم ينحصر التقسيم بخلافه في قوله الاسنى والمؤلف من الاقتراني
والاستثنائي الخ حيث أشار به الى ترتيبهما انه لم يقل أحد بنسبة خلافه بالحق (قوله لان تعريف
القياس) أى التعريف المذكور في المتن وكذا إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضايا الخ بخلاف ما
إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضيتين الخ (قوله على مجموع قياسين) أى وان لم يكن لاحدهما دخل
بالآخر بان لا يكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمة الثانى بل سبق كل منهما لمطلوب على حدة كما يقتضيه
التنظير (قوله على مجموع زيد) هذا نظير ما في الحواشى الخالية من أن العالم كما يصدق على كل جنس

الواجب مختار واما العقول قديمة ودائما اما العقول قديمة أو الواجب مرید ينتج كلما كان العالم متغيرا
فكلما كان الواجب مختارا فالواجب مرید (قال وان تألف) الاخصر والا قياسا الخ (قال او من
الاقتراني) سواء قدم الاقتراني على الاستثنائي كما في القياس لطفى والحقى أولا ولو قل او من مختلفين
لكان أخصر وأولى لعدم نوم كون الترتيب الذكرى إشارة الى ترتيب القياسين (قوله لان تعريف
الخ) أى بأى تعريف كان والقول بان تعريفه بقول مؤلف من قضيتين يستلزم الخ لا يصدق على
القياس المركب من دفع بان ذكر القضيتين بطريق التمثيل والاكتفاء باقل ما يمكن به ونظيره تعريف
المجوز لكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فأكثر قضية حكم فيها بالتناهي بين قضيتين أو بلسه (قوله
على مجموع) أى المرتبط أحدهما بالآخر بان تكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمة الثانى ولا يأتى
عنه التنظير لانه باعتبار مجرد الصدق بلا ملاحظة الارتباط وعدمه وما قيل إن مجموعهما أعم من غير
المرتبطين بان سبق كل منهما لمطلوب على حدته ففيه أنه حينئذ لا ينحصر في مفصول النتائج وموصولها
الخروج نحو قولنا هذا انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان والعالم متغير وكل متغير حادث عنهما
مع دخوله في المقسم (قوله لان الوحدة) مشعر بأنه لو كانت الوحدة لازمة للماهية لم يصدق على مجموع
القياسين وهو ممنوع كيف وهو واحد اعتبارى نعم لو حملت الوحدة على الحقيقية لم (قوله عارضتان)

ط
لما ذكر ان يقول نعم ولكن
ابتراف القياس كمنه من
معه ميتين فقط صاغة

القياس الادلة بهذا القول
مقدمة المقدمة الشرطية من
الاشارة المذكورة بالواضحة
في صدارة

(١) لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب . وأما موصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجة كقولنا لان هذا الشبح انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم وامثاله كما اشرنا اليه والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراني والاستثنائي ان تألف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم يسمى عندهم

(١) (قوله كقولنا هذا الشبح جسم الخ) هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين . وأما المؤلف من الاستثنائيين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعني قولنا فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني والاستثنائي والمثال الاخرى للخافي والحق مفصولان لفصل الاقتراني الشرطي فهما عن نتيجة وظهور الكل تركناه في المتن (٢) قوله (والالصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع من ان

في اثبات هذا الشبح جسم (قوله من اقترانيين) حليين (قوله نتيجة القياس) أي وكذا المقدمة الواضحة التي هي النتيجة المضمومة إلى الشرطية الثانية ليحصل قياس بسيط آخر أعني قوله لكنه حيوان تأمل (قال والاستثنائي) مقتضى كلامه أن قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان

المطلوب والقياس (قال وهو المطلوب) مستدرك (قال ان فصل) لو قال هنا إن تركت نتيجة بعض البسائط وفيما مر ان ضم الى كل الخ لكان أولى تحاميا عن توم الدور فهما وعن نوم أن المراد بالفصل ذكرها بعد القياس الاخير فيها هنا (قال كقولنا لان) أي في الاستدلال على الدعوى المارة لان الخ ولو ترك قوله لان لكان أولى (قوله والمفصول المؤلف) أي كل منهما من اقترانيين حليين (قوله من استثنائيين) مستقيمين (قوله القياس الاول) نبه به على أن حذفها كاف لكون القياس مفصولا ولا حاجة فيه إلى حذف المقدمة الواضحة والا لبطل حصر القياس المركب في القسمين لمروج المثال المذكور إذا حذفت نتيجة القياس الاول فقط عنهما . فمن قال وكذا يحذف المقدمة الواضحة أعني قوله لكنه حيوان قد أخل بكلامه . وكذا تأويل النتيجة بما يعم الواضحة على أنه يأتي عنه ظاهر قوله أعني قولنا الخ (قوله والمثال الاخرى) الأولى والمثالان الاثنيان أو افراد المحمول (قوله لأن لفصل الاقتراني) ولو ذكرت نتيجة القياس الأول بعده لكانا موصولين (قال ان تألف) الاولى ان كان الاستثنائي فيه

المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وانهم لم يسموه باسم كقولنا كذا كان

من متصلتين أحدهما قائلة بأنه لو لم يصدق المطلوب لصدق تقيضه . وثانيتها قائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس الاقتراني الشرطي ومن حلية قائلة بطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره في شرح الشمسية من ان الخلقي قياس مركب من قياسين أحدهما اقتراني مؤلف من متصلة وحلية والآخر استثنائي بل ذلك القياس الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم المحال

على ما في شرح الشمسية كل فرس صهال كما ذكرنا وعلى ما في شرح المطالع كلما كان كل انسان فرسا كان صهالا ولا بأس بذلك ولذا قل عبد الحكيم وهنا اعتبر الحلية قطعا لطول المسافة (قوله من متصلتين) لزوميتين (قوله احدهما) وهي التي لا تكون إلا بينة بذاتها (قوله وثانيتها قائلة) وهي قد تكون بينة وقد تكون مكنتية (قوله نتيجة ذلك الخ) فتكون مكنتية بالقياس الاول (قوله ومن حلية) مكنتية أو بديهية (قوله في شرح الشمسية) أي تبعا لصاحب الشمسية (قوله الاقتراني) بل القياس الحاصل من مقدمتي التأليف من ذلك القياس الاقتراني تأمل (قل أن يسمى قياسا الخ)

كذلكهما فلنناقشها لننتج ذلك القياس البدهي الاتحاج (قوله قائلة بأنه الخ) أي قائلة بذلك ولو تأويلا ولذا لم يقل احدهما أنه الخ فلا يرد أن قضية كلامه هنا أن نحو قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان حساسا لكنه ليس بحساس ليس بقياس خلقي خلافا لكلامه في المتن فيبطل حصر القياس المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلقي والحقى لأن المقدمة الاولى في قوة لو لم يكن هذا الشيء ليس بإنسان لكان انسانا إلا أنه أقام الموجبة مقام السالبة السالبة المحمول في المقدم لكونها في قوتها واللازم مقام الملزوم في التالي لئلا يتحد مع المقدم تأمل (قوله وثانيتها) قضية قوله الآتي ذلك القياس الاقتراني دليل الخ أن هذه المقدمة نظرية ليست إلا . إلا أن يحمل الدليل على ما يعم التنبيه وأما المقدمة الاولى فبديهية (قوله فلا عبرة) أي لأنه وإن كان بحسب الظاهر قطعاً للمسافة باختصار إلا أنه في الحقيقة تطويل حيث طويت المقدمة الاولى من المتصلتين الماريتين لبداهتها والثانية بتريئة دليلها وهو ذلك الاقتراني والمطوى في حكم المذكور (قوله دليل المتصلة) أقول إذا توقف اثباتها على ذلك القياس احتجيج إلى القول بطل بعض المقدمات في صنيع كل من الشرحين وإقامة الدليل مقام الدعوى أقوى في التحويل من ذكرها بلا دليل فما في شرح الشمسية أخرى للاعتبار مع اشتاله على الاختصار (قل فينبغي) فيه اشارة بأنه لم يسم حقيقيا . وأما أنه لم يسم باسم أصلا فلا ولما

بسم
الشيء بالحق والصدق
بما يتطابقا لضمه
فلا عبرة وذلك
اشارة الى الملزوم
من عليه وضد
القياس

الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه منتظما بعض المقدمات مع بعض
المكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج لنتيجه وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق
النتيجة لكن صدق الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس)
في مواد الادلة اعلم أولا ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الالاقوع ان تساويا عند
المقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى شكا وان ترجح احدهما بنوع من
الاذهان والقبول يسمى العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث انقطع
عن الطرف الآخر بالكلية

بعد اشتغاله على مفهوم الحق حتى يتجه أن اللائق على ما ذكره المصنف تسمية الاستثنائي المستقيم
لبسط قياسا حقيقيا أيضا بل لان الشيء إذا قسم إلى قسمين وكان لأحدهما اسم مخصوص باعتبار لم
يصدق في الآخر ينبغي أن يكون للآخر اسم آخر مخصوص كذلك (قال صدق معه عكس) لم يقل
صدق معه عكس الكبرى منتظما مع الصغرى مع أنه أخصر وأظهر ليشمل الضرب الثاني ثم المراد
شكل الثاني ماعدا الضرب الرابع منه (قال في مواد الادلة) أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية الادلة
في حيث المواد (قال في النسبة) نبوية أو اتصالية أو انفصالية والمراد بطرفيها قسمها (قال أو الالاقوع)
الظاهر الواو الواصلة (قال من غير رجحان) تفسير تساويا (قال بنوع من الاذهان) أي يتعلق
بمن الأنواع الاربعة للاذهان أعني الظن والتقليد والجهل المركب واليقين (قال واعتقادا) واذعانا
فلا وحكما (قال جازما بحيث) تفسير جازما (قال اقطع احتمال) أي عند الحاكم وان لم ينقطع في

وان لم يسموه باسم فلا بد أن ذلك مستغنى عنه بذكر فينبغي (قال الشكل الثاني) قد سبق أن
ضرب الرابع منه لا يجري فيه دليل العكس بل هو ثابت بالخلف فالمراد بالشكل الثاني ماعدا (قال
في المقدمات) وهو الصغرى في الضرب الاول والثالث والكبرى في الثاني. والمراد ببعض المكوس
الكبرى فيهما والصغرى في الثاني (قال وكما صدق) نظرية أشار إلى دليلها بقوله منتظما الخ وكذا
صغرى ودليلها ان العكس لازم للأصل وصدق المزموم موجب لصدق اللازم (قال في مواد الادلة)
في مسائل مشتملة على تلك المواد احتمال الشكل على الجزء أو على ماصدقه (قال من الوقوع)
في طرفي النسبة فكلية أو بمعنى الواو كما في قو الشاعر * لنفسى تقاها أو عليها فجورها (قال بنوع من
الذهان) أي بقسم من الاقسام الاتية للاذهان والتصديق بان تعلق به ذلك النوع (قال جازما) من
ل من (ماء دافق) أي مجزوماً بمتعلقه (قال احتمال الطرف) أي تجويز العقل للطرف الخ

طريقة الالاقوع
المورد في الشرط
عدد 2

وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقا للواقع يسمى يقينا أو غير مطابق فيسمى
جهلا مركبا أو غير ثابت فيسمى تقليدا أو غير جازم فيسمى ظنا . والعلم المتعلق بنقيض
المظنون يسمى وهما وبنقيض المجزوم الذي هو ما عدا المظنون تخيلا . فقد ظهر أن الشك
والوهم والتخييل تصورات لا تصديقيات

نفس الامر (قال وثابتا بحيث) تفسير ثابتا (قال أو غير مطابق) في المظروف بأو نشر على غير
ترتيب الف فالاول عطف على الاخير من المتعاطفات بالواو والثاني على الثاني والثالث على الاول
(قال أو غير ثابت) مطابقا أولا وكذا قوله أو غير جازم (قال بنقيض المظنون) أو أخص من قبضه بأن
يكون كل من متعلق الظن والوهم حكما كليا وكذا مساوى قبضه وقس على ذلك نقيض المجزوم
(قال وبنقيض المجزوم) باقسامه الثلاثة (قال الذي هو) كاشفة (قال تخيلا) فينقسم إلى أقسام
ثلاثة (قال واليقينية) الواو ابتدائية لاعاطفة لعدم تفرع مدخولها مما سبق (قال تكنسب منها) بلا
واسطة أو بها

(قال بحيث لا يزول) أى يمتنع زواله به وليس المعنى يمسر زواله والا انتقض باعتقاد المقلد . ولو قل
بالتشكيك لكان أخصر وأولى (قال ومطابقا) بكسر الباء ويجوز الفتح (قال يسمى يقينا) قضيته أن
اليقين اعتقاد بسيط وهى كذلك عند الاجمال وأما عند التفصيل فلا لأنه اعتقاد الشئ بأنه كذا مع
اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا (قال أو غير مطابق) بيان مقابل القيود المأخوذة في تعريف اليقين بالنشر
المعكوس * وهل يدخل في الجمل المركب الاعتقاد الغير المطابق الغير الثابت أولا . كلام المصنف مشعر
بالثاني كقول الحكماء أنه لا اختلاف بينه وبين العلم بمعنى اليقين إلا بالمطابقة (قال أو غير ثابت)
مطابقا أولا (قال الذى هو) صفة المجزوم إشارة إلى شموله للتقليد وسابقه * وما يقال إنه حينئذ ينتقض
تعريف التخييل بالظن مندفع بأن تعلق الظن بنقيض المجزوم حال الجزم ممتنع والا لكان كل من
الطرفين راجعا مرجوحا . وقد يجعل صفة للنقيض وهو فاسد لاقتضائه كون المتيقن مثلا نقيض
المجزوم (قال تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لا بد في الحكم من الرجحان وهو غير موجود في
وقد يقال ان الرام حاكم بالطرف المرجوح مرجوحا والشاك حاكم بمواز كل من النقيضين بدلا
الاخر والتخييل حاكم بان نقيض المجزوم مخيل والجواب ان الكلام في الوهم بمعنى ادراك الطرف المرجو
لا في الحكم بذلك إلا دراك فانه أحد الاقسام الأربعة للتصديق وكذا في الشك والتخييل

القضية (١) اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية او
 نظرية نكتسب منها * اما البديهيات فست * الاولى الاوليات وهي التي يحكم بها كل
 عقل سليم قطعا أي جازما ثابتا

(١) قوله (فالقضية الى آخره) الفاء للتفريع لأن القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق
 بالواقع علم أن التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضا * نعم
 يطلق القضية على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي
 لقضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني

ان قلت (ان قلت الوهميات في المحسوسات كقولنا هذا الجسم أو كل جسم في جهة ومنجزه
 البديهيات مع عدم اندراجها في شيء من الاقسام ولذا جعلت في المواضع قسما سابعا قلت انها
 مبرجة في المشاهدات ويصدق عليها تعريفها لحكم العقل بها بواسطة القوة الباطنة التي هي الوجود
 كون من الوجدانيات وكان من جعلها قسما سابعا خص الوجدانيات بما يكون ادراكا بمحصل انفسها
 الوهميات بما يكون ادراكا بمثلها كما فرق بينهما بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح مختصر الاصول
 ما نقله عنه عبد الحكيم (قال قطعا) أي حكما قطعيا (قال أي جازما) لوجه ترك قيد المطابقة

اما يقينية (نسبة الكل إلى متعلق الجزء بالكسر ولو قال بذلك قوله أو مظنونة الخ أو ظنية أو جهلية
 لأن أخصر وأندب (قال تكتسب منها) أي ترجع بالاكتساب إلى البديهية بلا واسطة أو بها لتلا يلزم
 أو التسلسل (قوله فيلزم انحصار) لأن انحصار المتعلق بالكسر في أمور يستلزم انحصار المتعلق بالفتح
 متعلقها (قوله كأطراف) أشار بالكاف إلى المغالطات والقضايا الشعرية ان أريد بالتصديق
 بموجب الحقيقة لا أعم مما يحجب الظاهر (قوله والكلام في الثاني) قد يقال لو كان الكلام فيه لزم
 يكون بيان الجزء الثاني من القضية المركبة متروكا وكذا المقدمة المطوية من القياس لأن كلا منها
 بالقوة . ويمكن الجواب عنهما بأن مراده بالقضية بالفعل ما يتعلق به التصديق عند التكلم بأجزائه
 وقت كان وهو كذلك بخلاف اطراف الشرطية وعن الثاني بأن القضية المطوية قضية بالفعل وما
 بقوة ذكرها (قال فست) المشهور في أمثاله فسقته وقيد يتوهم أنه غلط كذلك لما قاله أبو حيان
 أنه إذا لم يذكر المعبر اطرد التاء للمؤنث وعدمها للمذكر وجاء العكس (قال عقل سليم) احتراز عن
 بيان المجانين وذو البلادة المتناهية (قال ثابتا) مطابقا للواقع

لا بد من قسمة لا تتم والاسم
 به المقسم والقسم عدم
 وجوب

ط
 انما المراد بالوجود الوجود
 العلم والفتى والقوة التي
 لا تستحق بالدرج اذ الوجود
 الحاصل بمنع الوجود جازم
 فثبت تلك المعاني في الجزئ
 مع قول الحق في فصل الطي
 والجزئ او بالوجود لا العظمى
 اهـ

تلا لا انت بهيمة
كنا لا نقى ونظرة
فلمكن يباغ غفيرة
الامر شرة لم يسجد والذرية
بارك

بمجرد (١) تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء . الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة مشاهدة الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار او كل نار حارة وان الشمس مضئبة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوفا او عطشا او غضبا وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية ومن ثم لا يثبت بها حقايق

(١) قوله (بمجرد تصورات الخ) أى هي مجردة عن المشاهدات والقياسات الخفية (٢) قوله او كل نار حارة) وههنا اشكال قوى هو أن الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار الملموسة لا حرارة كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض افراده فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف يكون تلك

المرغم بغيرها بالمشاهدة
لا يثبت شيئا مشاهرة املا
اذ انظروا ان النار والظلم
اعظم من الجزء ما سقى
به المشاهدة والله اعلم
فليس

للاواقع (قل بها العقل قطعاً) أى بعد تصورات الاطراف مع النسبة . وكذا الكلام فيما يأتى (قل مشاهدة الحكم) المراد بالمشاهدة مطلق الاحساس والمراد بالحكم المحكوم به أو النسبة الثابتة إلا أن احساسها باحساس الطرفين تأمل (قل أما بالقوى) أى الحس (قوله الحرارة المشهورة) المشاهدة ^{بشهادة طينة بعض} ~~وشر من لا يعلم~~ ^{اطلاق قوله ان النسبة التي تكرر مدركها بالوهم منه} (قل اوارتفاعهما) أى ان أحد النقيضين بمعنى السلب لا العدول والا جاز ارتفاعهما عن المعدوم (قل والكل أعظم) أى الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى (قوله والقياسات) أى التى في قضايا قياساتها معها والمتواترات والحدسيات والمجربات (قل مشاهدة) أى احساس المحكوم به والمراد الاحساس الخالى عن تكرر مشاهدة ترتيب الحكم عن التجربة وإلا انتقض التعريف بالمجربات (قل بأن هذه) هذان المثالان من الملموسات والأخبر من المبصرات (قل بالقوى الباطنة) صيغة الجمع للمشكلة فالمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهي الوهم فانه اختلف في أن هذه القوة ماذا . أهى احدى القوى المدركة المشهورة أم لا قل الامام كل من القوانين محتمل . والظاهر على الاول أنها الوهم كما قل عبد الحكيم (قل وجدانيات) قضية ما في شرح المواقف ان النسبة بين الوجدانيات والحسيات عموم من وجه لاجتماعهما في مدرك الحس الباطن واقتراق الاولى فيها نجمه بنفوسنا لا بالآلاتها كمشورنا بنواتنا وبأفعالها والثانية في مدركات الحواس الظاهرة فعلى هذا قوله يسمى في الموضعين بمعنى يطلق لا بوضع (قل لا تكون يقينية) أى من حيث أنها من المشاهدات وان كانت يقينية لتواترها لو كان أو اقامة البرهان عليها (قوله هذه النار) في وقت مخصوص

المجد بها في وجدانه • الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها

الكلمة بقرينة ^{هـ} والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا شاهدت الحكم في أفراد واحد فاض عليها من جانب المبدأ الفياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في أفراد جنس حيث لا يفيض العلم القطعي بالكلية جوذاً ان يكون هناك فصل ينضم اليه في أفراد أخرى يقتضي خلاف حكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل جزء ان يحرك في كذا لا في كذا

(قوله والجواب) هذا الجواب يقتضى أن يكون الموضوع المذكور في القضية المستقرا جنسا أو
 لونه أو عرضاً عاماً وفي السكلية المشاهدة نوعاً أو مايساويه أو أخص (قوله إذا شاهدت الحكم)
 إحدى القوى الظاهرة أو الباطنة (قوله في أفراد نوع واحد فاض الخ) مدار فيضان العلم القطعي
 حكم الكل بعدم احساس جزئيات كثيرة هو الوقوف على العلة عند السيد قدس سره في شرح
 أن لا كون تلك الجزئيات من أفراد نوع واحد (قوله كافي حرارة الخ) وتكافي تحرك تلك الأسفل
 من انسان مثلاً (قوله فتأمل) كأن وجهه أن هذا الجواب انما يتم لو لم يكن الاصناف مختلفة الاحكام
 كنحو كل جسم في جهة ومتجزئه من المشاهدات كما هو وليس كذلك (قال أو بالقوى الباطنة)
 بعد اها وهي الواهمة (قال في وجدانه) قد يقال ان الحسيات أيضاً كذلك حيث لا فرق بين ما ذكره
 أمثلة الوجدانيات وبين أن في أبداننا حرارة وخيشومنا رائحة كريهة وذاتقننا مرارة من امثلة الحسيات
 لا فرق بين نحو أن هذه الحية عدو الانسان وأن لها لونا كذلك مما لا ينسبه الحاكم إلى نفسه (قال
 في نظريات) ولكون تصور الطرفين كافياً للجزم فيها كما في الاوليات إلا أنه فيها بواسطة وفي

فمنها (فبكون موضوع القضية الكلية المشاهدة نوعاً أو فصله المساوي أو خاصة
أولاً وموضوع القضية المستقرة جنساً أو فصلاً بعيداً أو عرضاً عاماً (قوله في كل فرد) فالحسب
وبالذات هي القضايا الشخصية وأما القضايا الكلية فعقلية . لا يقال لو كانت عقلية لما هربت
لكن المعجم عن كل نار بعد احساسها لنار مخصوصة لانا نقول ذلك لعدم تمييزها بين الامثال
بالحكام الكلية عن احساسها (قوله فتأمل) وجهه أن هذا إنما يتم لو كانت الاصناف
متممة في الاحكام وهو ممنوع كيف وللرجل خواص يتمتع وجودها في الاثني وبالعكس فالاولى
ول كافي شرح المواقف ان الحكم بأن كل نار حارة مستفاد من الاحساس بجزئيات كثيرة
نفس على العلة (قال الثالثة قضايا) قد يقال هذا القسم قريب من الاوليات لان ظهور

[illegible]

يلزم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط
 شاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس الخمسة
 بآيات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند مشاهدة
 الحكم على التجربة كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهي لان تكون
 بنية عند غير المجرب الا بطريق التواتر السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل
 بواسطة (١) القياس الخفي الحاصل دفعة بالجديس الذي هو ملكة الانتقال (١) الدفعي
 (قوله بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالجديس الخ) وهذا القياس الخفي في الحدسيات
 انما يقياسها معها يكون على انحاء مختلفة كما لا تلي الاحكام لان لكل حكم دليلاً مغايراً
 لدليل الآخر بخلاف القياس الخفي في التجربات والتواترات فانه فيهما

لم يعد ما بلغ (قال باحدى الحواس) يقتضى اطلاق الحواس ونفى صحة مجرد تواتر العقليات صحة
 تواتر في الوجدانيات كالحسيات (قال على التجربة كالحكم الخ) مثل في شرح المواقف بما ذكره
 الحنف وبالحكم بان الضرب بالخشبة مؤلم أيضاً وقل عبد الحكم في ابرار المثاليين من قبيل الفعل
 تارة الى ان التجربات لان تكون إلا من قبيل التأثير والتأثر (قل هو ملكة الانتقال) اضافة السبب (قل
 المطالب) التي هي من تلك القضايا الحدسيات (قوله لان لكل حكم) علة للمقال (قوله للدليل الآخر)

نفى . واعترض بان للتواتر مدخلا في افادة العلم قانبات التواتر بالعلم يستلزم الدور . وأجيب بان
 من التواتر سبب نفس العلم والعلم بالعلم سبب العلم بالتواتر . ويتجه عليه أنه بمجرد حصول العلم بحكم
 قل بالتواتر وان غفلنا عن العلم بالعلم إلا أن يقال لا يلزم من الغلة عنه عدم حصوله للعالم (قل وحيث
 نط) إشارة الى أن القضايا المتواترات شخصيات (قل الغير المحسوسة) مخالف للقياس فلو قل
 نسبة أو المحسة لكان أولى (قل الحواس) المتبادر من اطلاق الحواس هي الظاهرة لكونها متفقا
 بها والمراد بالعقليات الغير المحسوسة بها ولو وجدانيات فلا يرد أنه يقتضى صحة التواتر في الوجدانيات
 بوقد (قل التجربات) وهي لان تكون إلا من قبيل التأثير كما سيثير اليه فلا يقال جربنا أن السواد
 نفاة قل عبد الحكم (قل مشاهدة) المراد بها مطلق الاحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب
 المعاني الجزئية المدركة بالوهم أو اضافة الترتيب إلى الحكم لمبدأ الصفة الى الموصوف (قل بالحدس)
 لم من قولهم الحدس سرعة الانتقال من ادبائى الى المطالب لأن فيه مساعة إذ السرعة من

ظاهره بان ذلك نكر البعس
 بالنسبة الى الذات الا
 فنظر القدرية البشادة
 الحساد من عبارة الشرح
 التجرب حيث قال واعلم
 ان الحدس قد يصل الى
 الشبهة دون رتبة الحدس
 الخفي اه خلافة فانظر في
 ابداء للاقتضاء لا تبيين
 اذا انظم من شرح التواتر
 ان القياس سبب للحدس
 بقرينة نظمه

من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس أما بحسب الفطرة الاصلية كما في صاحب القوة

على نحو واحد في جميع المواد فإنه في الاول لو كان اتفاقا لما دام ترتب الحكم على التجربة
لكنه دام. وفي الثاني لو كان كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا ولاشارة اليه نكر
القياس الخفي فيهما اذ التنبير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في الحدسيات وقضايا
قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على النكرات بعد تجريدتها عن معنى الوحدة كما تقر
في محله (١) (قوله ملكة الانتقال الدفعي الى آخره) اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة
السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية مجازي
باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالملكة فتأمل

الظاهر الاضافة لا التوصيف (قوله على نحو واحد) وفي شرح المواقف أن السر في تعدد القياس الخفي
الحاصل في الحدسيات واتحاده في المجرىبات أن السبب في الاولى معلوم ماهية والسببية وفي الثانية
بجهول الماهية وانهم كان معلوم السببية (قوله كالملكة) الكاف استقصائية والمعنى ان ذلك القسم هو الملكة

لوازم الحركة فيلزم وجودها في الحدس وهو ممنوع لجواز منوح المبادئ والمطالب للذهن دفعة بلا تقدم
طلب وارتكبووا المسامحة لتحصيل المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي إذ هو لغة بمعنى السرعة
في السير (قوله على نحو واحد) أي وحدة شخصية خلافا لما يصريح به المصنف لاتحاد الاوسط في
جميع المواد كما أشار اليه بقوله فإنه في الاولى الخ وباعتباره ينصف الدليل بالموحد والتعدد لأن حقيقة
وسط مستلزم للمطلوب كما صرح به السيد قدس سره فلا يرد أنه ان أريد الواحدة بالوحدة الشخصية
ينتجه أن موضوع المقدم في كل فرد غيره في آخر أو الوحدة النوعية يرد أن القياس الخفي في الاولين كذلك
(قوله اتفاقا) أي أو هذا الحكم مترتب على التجربة دائما وكل مترتب كذلك لا يكون اتفاقا فل
هذا القياس الخفي في المجرىبات اقتراني حملي من الشكل الاول وقس عليه المتواترات (قوله القياس)
ان كانت اللام من الحكاية ففي قوله نكر تجريد أو من المحكي ففي قوله عرفه تجريد أو في ضميره
استخدام والا لزم تحصيل الحاصل (قوله دون العكس) لأن الانتقال انما يكون بعد حصول الملكة
والعلة لا تكون كذلك (قوله فتأمل) وجهه أن قضية التشبيه أنه يجب حصول الملكة بممارسة المبادئ
وأن هذا القسم ليس منها وكل منهما ممنوع كيف والملكة الخلقية كعصمة الانبياء لا تحصل بها. ولا
يعارضه قول الحكماء كل ملكة كانت حالا لعله على المكتسبة كما قاله عبد الحكيم عن الشفاء. والحق

نسبة بالنسبة الى جميع المطالب وآما بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى
 منها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة
 بذكر مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية عند قربيه من الشمس وبعده وهي أيضا
 تكون يقينية لغير المتحدين الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفي أو غيره
 بل تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحدين وآما النظريات
 في القضايا التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجاً وآما
 بالبديهة في القضايا التي يحكم بها العقل جزماً بمجرد تقليد الغير والسكام منه الغير البالغ

ان كما في صاحب الخ (قال كما هنا وفيما يأتي استقصائية) (قال الى جميع المطالب) النظرية
 (اختلاف) كحصول صورة الشيء أي تشكلاته المختلفة (قال النورية الخ) الحاصلة (قال
 لربك) البينية (قال في القضايا) الصادقة (قال وترتيب) تفسير (قال في القضايا) الصادقة
 الكاذبة كما يأتي (قال جزماً بمجرد) غير ثابت (قال الغير البالغ) كان المراد بعدم بلوغه حد التواتر

قسم الثاني ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس
 بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الخ وهو الحاصل بممارسة المبادئ ملكة لكان أولى
 بالنسبة (أي للمدرك) (قال كما في صاحب) أشار بالكاف الى غيره بالنسبة الى بعض المطالب
 ان صاحب تلك القوة بالنسبة الى بعضها (قال كما في غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحكم
 ان يقال هذا الحكم ظني لا قطعي إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الاتي ذلك كيف ويجوز أن
 نور القمر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . ويؤيده ما قاله البهائي من أنه يجوز
 أن نصف كرة القمر مضيقاً ونصفه مظلماً بذاته ويدور على نفسه بحركة مساوية لحركة فلكه .
 لاجل منشأ الحدس وقوع الخدوف كما توسطت الأرض بينه وبين الشمس لكان له وجه ما
 مشاهدة) ظاهر في أنه لا بد في القسم الثاني من الحدسيات من تكرار الاحساس وكلامه في
 الانثوية صريح في لزومه فيها مطلقاً وهو الموافق لشرح المواقف لكن قل عبد الحكيم الحق ان
 بيان لا يحتاج الى المشاهدة فضلاً عن تكررها فان المطالب العقلية قد تكول حدسية • بقى أن
 المشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أو إضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة وإلا لانتج أن
 لأن أمر اعتباري لا يصلح متعلقاً للرؤية والمشاهدة (قال أو غيره) أي غير الاستدلال كالتواتر
 ذلك القياس الخفي قوله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أي المقدمات

آحاد لا يفيد الجزم أصلاً . وأما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات
بهمها العقل حكماً راجحاً مع تجوز تفضيلها مرجوحاً كالحكم بكون الطواف بالليل

استدلال بتقليد آخر إذ قد يكون الحكم التقليدي مقدمة من دلائل حكم تقليدي ثابت بهذا
ليل تقليد آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير إليه حيث نقول التقليد يفيد مثله

مساها بالتقليديات . قد يقال لا نسلم أنها بدسبية عنده بل هي نظرية يستدل عليها بخير المقلد « بالفتح »
يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجزوم الصدق كما أن خبر النبي عليه السلام نظري
بذلك عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمجزات وكل خبر كذلك صادق . ولأننا مناقاة هذا الاستدلال
بلد وأما المنافي له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد « بالفتح » ولأننا أن الاستدلال بخبر الآحاد
كأن من يعتقد بهم لا يفيد الجزم . كيف لا وإذا أقاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً
« وكذب أيضاً أي ونظريه حقيقة عند المقلد بالفتح » (قوله الحكم التقليدي) قد يقال صلاة زيد
لأنها صلاة من اتى الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك قسمة فن المدعى تقليدي
كبرى (قل فهم القضايا) المباداة أو الكاذبة كما يأتي (قل والامارات) لا يبعد أن يكون المراد
مارات الاستفراء والتشليل والمطالبة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبقرائن الأمور
الرجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب
للأرجل لظن سرقة أحد وانهدام الجدار ونزول المطر (قل يحكم بها العقل) أي يدبرها العقل
كأرجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبني على التجريد (قل مرجوحاً كالحكم) أي

صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيح وكل صلاة من هو كذلك قسمة فن المدعى تقليدي كالكبرى
به عليه أنه إن أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكأن المدعى تقليدياً ممنوع
أصح ولو ضمنا باعتبار ما يتدرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر إلا أن يجعل التباين على
الاعتباري (قل والامارات) كأنه عطف تفسير وإشارة إلى أن القرائن أهم من المناقاة والخارجة
للاستفراء والتشليل ومواد تلك القضايا الخشبية . والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قل
قضايا يحكم بها العقل القرائن والامارات حكماً إلحاً لكن أخصر وأظهر (قل حكماً) الاخصر
لأنه تركه (قل مع تجوز) تجوزاً مطابقاً لواقع أولاً (قل بكون الطواف) أخفت كلية
للمستفردة أو شخصية فتكون نتيجة اقتباس المنتظم من ضم صفى منه الحصول إلى القضية
كلية المستفردة أعني وكل طواف بالليل سارق . وأما إذا أخفت جزئية أو مهمة فتكون القضية

سارقاً وجميعها نظريات « واما الجهمية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب بالوهم (١) فقلما اما بزعم البداهة أو بواسطة الدليل انفاسد مادة أو صورة بزعم البرهان لحكم الحكماء بقدوم العالم فبعضها بديهية زعمها وبعضها نظرية فالجمليات لا تكون الا كاذبة كما أن اليقينييات لا تكون الا صادقة « واما التقليديات والظنيات

(١) (قوله العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق

كالحكم بكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكسب بالاستقراء الناقص فإن تلك القضية مستقرة أو كالحكم بكون أحد سارقاً بواسطة كونه طوافاً بالليل وكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكسب بقياس كبراه مستقرة فافهم (قال وجميعها) أقول انما يتم هذا لو لم يكن الظن مستقراً من الحس الغير التام بسبب البعد أو ضعف الحاسة وكذا لو لم يكن مستقراً من الحدس الغير القوى أو التجربة الغير الواصلة إلى حد يفيد الجزم والسماع من جمع يجوز العقل اتفاقهم على الكذب أو كان تمصيل القياس منها مع كون مقدمانه ظنية اختيارياً والسكل في حيز المنع قل عبد الحكيم في حواشي التحرير ويدخل في المظنونيات التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قوياً لا يكون الحدسيات قطعيات ولذا حكم البعض بأنها قطعيات (قال نظريات) مكسبة بالاستقراء أو التمثيل أو الخطابة (قال اما بزعم) صلة المقدر أعني وانما يستدل (قال بزعم البرهان) صلة المقدر أعني وانما يستدل به

يقينية لا ظنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم من المظنونيات على ما قاله عبد الحكيم وكذا الحدسيات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أو ضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهيات انما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيات لا يقتضى عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهيات ولا مما صدقات تلك الاربعة المعدودة منها والا لكان التعريف المأثور لها غير جامعة لعدم صدقها عليها (قال وأما الجهمية) معنى كون الجهل مركباً استلزامه لجهل آخر فاعتقاد الحكماء ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس المعنى أن مفهومه مركب حتى يرد أن مفهومه بسيط لانه ادراك الشيء على خلاف هيئته (قال اما بزعم) أى وذلك الحكم القطعي اما بسبب زعم النخ (قال أو صورة) لمنع انطوائه (قال بزعم البرهان) أى زعم المستدل أن دليله برهان مع كونه مغالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعم لان نظريته محققة لكن تأدية زعمية (قوله قالوا العقل) بيان لفائدة قوله المشوب النخ (قال الا كاذبة) فلذا جعلت هي آخر الاقسام واليقينييات

بعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة أقسام • منها
يقينية بديهية كانت أو نظرية كما سبق • ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم
بنظر فيصح أو عند طائفة كالحكم بطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مبررة الاجزاء •
أو غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين • وأما الحكم فقد لشرطوا في بطلانه الترتيب
والاجتماع • ومنها المسلمات بين المتكلمين وخصمه أو بين أهل علم كقبول القبول مسائل
علم الأصول • ومنها القبولات للأخوة من يحسن فيه الاعتقاد كالأخوة عن الانبياء

لواقع (١) قوله كالحكم بطلان مطلق التسلسل (فيه إشارة إلى أن المشهورات قد
تجمل لليقين لأن بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين

(قل بنظر فيصح) من القبح بمعنى استحقاق القم عند العقلاء لا يعني استحقاق القم عند
اللعول عاجلا والمقاب آجلا (قل ولو غير مبررة) تفسير المطلق (قل والاجتماع) أي القوم أو العقول
قل وعن العلماء (المأخوذ عن الانبياء) يقينية مكتوبة بالبرهان وعن العلماء قبيحات

أولها (قل بعضها) كانه تركه مثال كاذبة الاولى وصادقة الثانية احتياكا • على ان مثل الثانية صادقة اذا
أخفت جزئية (قل والبعض) لم يقل والباقي كاذب لئلا يتوهم كون الكاذب أكثر في كل منها (قل عند
جميع الناس) استغراق عرفي لأن اعتراف جميع أفراد الانسان في أي قرن وأي أقليم كان بعضهم
خاصة متمتع عادة قلداد أفراد الانسان الكائنة في قرن أو أقليم أو بلدة (قل كالحكم) أي اذا كان
قبيح من القبح العقلي الذي هو استحقاق القم عند العقلاء • ولا فهو من الشق الثاني (قل أو عند
طائفة) أي مثلا فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد (قل ولو غير راسخ) هنا مع
أطراف عليه المقدر تفسير المطلق (قل الترتيب) طبعا كما في سلسلة السبل والحلقات اذ فيها ترتيب
يقيني أو وضعا كما في الابداد فانه لا احتياج بين اجزائها (قوله تجمل لليقين) نظريا كتل المصنف
أو بسببها أوليا كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرها (قل كقبول) بناء على أن تلك المسائل مبررة
للمؤمنين (قل مسائل علم الأصول) لوقل مسائل أصول الفقه لكان أولى (قل من الانبياء) قل
للموافق لقبولات ما تؤخذ من يحسن الظن فيه انه لا يكذب انتهى • وهو ظاهر في أن المأخوذة
عن الانبياء ليست منها لأن صدقهم قطعي • والحق انها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو انه
علم من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق خلافا لما أقامه المصنف • الا أن يحمل على القضايا

عليهم الصلوات والسلام وعن العلماء * ومنها المظنونيات كما تقدم * ومنها الخيلات وهي التي يتخيل بها ليتأثر نفس السامع قبضاً أو بسطاً مع الجزم بكذبها كالحكم بأن الحمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهووعة * ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعاً في غير المحسوسات قياساً على المحسوسات كحكم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة

(قال قبضاً) ان افادت هجاء (قال أو بسطاً مع الجزم) ان افادت مدحا (قال بكذبها) أي بعد اعتبار الحكم فيها والآفهى تصورات وانته كانت في صورة القضايا ولذا قال وهي التي يتخيل بها ولم يقل يحكم بها فللناسب أن يقول في المثال كالتخيل بأن الحمر الخ * بقی أن هذا القيد مخالف لما قاله عبد الحكيم والسيد من أن الخيلات أعم من أن تكون مسلمة أو غير مسلمة صادقة أو كاذبة وملائم لما سبق من أن التخيل متعلق بنقيض ماعدا المظنونيات إلا أنهم لم يراعوا ما سبق ولذا لم يذكروا هنا الموهومات بمعنى متعلقات الوهم النقيض لالظن كالمشكوكات فيثبتد يكون الاقسام ثمانية بل تسعة (قال كالحكم) فيه نشر معكوس (قال بأن الحمر ياقوتة الخ) الحمر يذكر ويؤنث وقوله ياقوتة مبنى على لغة هذا انسانة قاله الإسناد القرطبي . وقوله سيالة صفة ياقوتة لاخير بعد خبر . وقوله مرة ان كان بكسر الميم فهي بمعنى الصفراء ومهووعة اسم مفعول وان كان بضم الميم فهي صفة مشبهة ضد الحلو والتأنيث بتقدير الموصوف أي قدرة مرة ومهووعة اسم فاعل كذا أفاد ذلك الاسناد رحمه الله (قل يحكم بها الوهم) أي العقل المشوب بالوهم كما مر (قل في غير المحسوسات) أي بأحكام مخصوصة بالمحسوسات كما أفاده قياساً على

الغير المتعلقة بالأحكام التبليغية بناء على أن كذبهم فيها جائز عقلاً وان لم يقع قلاً كما أشار اليه عبد الحكيم (قال يتخيل) فيه شائبة الدور والأخصر الأولى التي تتأثر في نفس السامع الخ (قال بكذبها) نسبة الكذب اليها باعتبار كونها قضية صورة أو بعد اعتبار الحكم والآفهى تصورات لا توصف بالصدق والكذب . ثم كلامه هنا مخالف لما قاله في شرح الأثرية من أن الخيلات أعم من أن تكون صادقة أولاً (قال ياقوتة) من قبيل انسانة فتانة (قال مرة) المرة بضم الميم ضد الحلو وبالكسر الصفراء والتهويع (في كردن) (١) قاله عبد الحكيم . وعلى كل فالمهووعة اسم مفعول . ويمكن جعلها اسم فاعل لكنه في التوصيف اسناد مجازي لان المهورع بالكسر حقيقة هو الشخص والمرة سبه . والقول بانه على الأول اسم فاعل وعلى الثاني اسم مفعول فحكم (قل يحكم بها الخ) أي يحكم الوهم بأحكام المحسوسات على ما ليس من شأنه الاحساس ولذا تكون كاذبة (قال بأن كل الخ) قد يقال الوهم لا يدرك الا المعاني

(١) في كردن فارسي بمعنى التقاؤ

على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوسات اعم مما (١) بالذات
بالواسطة فاللهومات هي الجهليات

(قوله اعم مما الذات) كما في قياس نفس الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دليله على
ليس فيكون الحكم بقدم العالم وهو ما لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق
ببنيته للوم بناء على ذلك القياس وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدمات الادلة في
بمثل الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

سبب والمراد بغير المحسوسات ما ليس من شأنها ان تدرك باحدى الحواس الظاهرة والباطنة
وان سواء كان معها امور محسوسة كثال المصنف أولا كالحكم بان كل مجرد له مكان (قل قياسا
شاهدوه) أي لما لم يشاهدوه من افراد الموضوع وهي المجردات على ما شاهدوه منها (قال والمراد
بليس) أي من الحكم في غير المحسوس بناء على القياس على المحسوس فان التعميم لكل من الحكم
بليس في عبارته مساححة (قل فاللهومات) تفريع من التعميم يعني إذا كان المراد اعم يكون ذكر
بذات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هي المشبهات المعروفة بأنها قضايا كاذبة
بالبينية أو المشهورة أو المسئلة أو المقبولة لأشبهاء لفظي أو معنوي (قوله كما في قياس دليله)
منه من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلاً مركباً فتأمل (قوله بمثل الحكم)
بمثل كل حكم غير مطابق ليس في غير المحسوس كالحكم بقدم كل فلك وبتأليف كل جسم من
ن والصورة كالحكم بالاحكام العقلية الاجتهادية الالامطابقة أو كان في غير محسوس لكن لا يحكم
بالمحسوس حتى يكون مبنياً على ذلك القياس كالحكم بقدم العقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

بليفتنع منه الحكم الكلي والجواب أن المدرك والحكم هو النفس والوم آله إلا أن الوم
بالتوى فتستعمله في غير المحسوسات أيضاً كذا قلوا (قوله كما في قياس الخ) السكاف هنا
سائية كما يأتي (قوله وهو ما لان) من مقدمات دليله ان أثر القديم قديم وهو مبني على موافقة الأثر
بأن في القدم قياساً على موافقتها في الحدوث كما يشاهد في الاجسام (قوله فتأمل) وجهه انه لا حاجة
بالتعميم لجواز أن يكون الحكم بقدم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأدلة في السبعة
من عليها التعريف المار لا يقال بندرج فيه الحكم بأن كل موجود فله مكان فليكن مقدماته ستة
لأننا نقول المراد بالطائفة المأخوذة في المشهورات ما يعتد به ولو باعتبار الكثرة والقائل به ليس
بما هو معلوم في محله (قل فاللهومات الخ) في حصر كل من طرف القضية في الآخر تنبيه على

وهذه الاقسام السبعة (١) متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن أو المقلد أو المظنون أو المجهول مشهوراً أو مساماً أو مقبولاً . وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلاً عند أخرى الا أن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسامة أو مقبولة الى غير ذلك *

(١) قوله وهذه الاقسام السبعة متصادقة (فلا بد من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً أو من حيث كونها مشهورات أو مسلمات فيكون جدلاً أو من حيث كونها مقبولات فتسمى خطابة وهكذا فلا يرد أن أدلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع

القول ببناء عدم مطابقة كل حكم على ذلك القياس يشبه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا إذا فتشنا كثيراً من تلك الاحكام لانجبد فيها ولا في مقدمات دليلها حكماً على غير المحسوس فضلاً عن أن يكون بحكم مختص بالمحسوس . ولا نسلم أن غلط الوهم منحصر على ذلك القياس فانه ربما يغلط في المحسوس صرح به الجاني وعبد الحكم كما يحكم بصداقة من لاصداقة له (قال الاقسام السبعة) فيه احتباك حيث ترك ذكر تصادق كل من الاقسام الاربعة السابقة مع تلك الاقسام السبعة بقرينة صدر الدليل وترك دليل تصادق أكثر الاقسام السبعة بقرينة ذكر تصادقها وذكر تصادق كل من الموهوم والمتيقن مع الخيل فلا ينتج أن الكلام في تصادق الاقسام السبعة نفسها فالصواب الاكتفاء عن المقلد بالمقبول وذكر الموهوم بدل المجهول تأمل (قال عند طائفة) يؤخذ منه أن المطابقة المأخوذة في اليقينية أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الزعم * ويتجه عليه أنه على هذا يندرج الموهومات في اليقينية فتكون الاقسام ستة لاسبعة (قال مخيلاً عند الخ) أى بشرط افادة كل من الموهوم والمتيقن قبضاً أو بسطاً (قال كونها يقينية) فيكون الدليل برهاناً كما يأتي (قال أو مسامة) فيكون الدليل جدلاً كما يأتي (قال أو مقبولة) فيكون الدليل خطابة (قوله كونها مقبولات) أو مظنونات (قوله وهكذا فلا يرد)

أن القضايا الكاذبة الشبيهة باليقينية أو المشهور أو غيرهما داخلية في الموهوم وفي الجهل المركب (قال بل المتيقن) كأن المراد بالمتيقن المجزوم به ولو جهلاً مركباً مجازاً فلا يرد أن كلامه يقتضى أن المطابقة المأخوذة في اليقينية أعم من الوانمي والزعم فيلزم اندراج الموهومات في اليقينية فيكون الاقسام ستة (قال الا أن المقدمة) بيان لطريق امتياز كل من البرهان والجدل والخطابة عن الاخيرين (قوله فلا يرد أن أدلة الخ) هذا الايراد نقض لجامعة تعريف البرهان بقياس من الشكل الثالث . تقريره أدلة مسائل

﴿ فصل ﴾

بالحجج الخمس (الدليل قياساً كان أو غيره أن كان جميع (١) مقدماته بالمعنى الاعم من حيث أنها يقينية يسمى برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث من منه تحصيل اليقين الذي هو أكل المعارف

الله مطالب يقينية فكيف تثبت بها . وحاصل الدفع أن تلك الأدلة وإن كانت من إن النقولة عن النبي عليه السلام إلا أن مقدماتها معتبرة فيها من حيث أنها إن يقينيات فتأمل فيه (١) قوله (إن كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم) لا يقال هذا

من كون الأقسام متصادقة وامتيازها بالحججيات (قوله إلا أن مقدماتها) أقول التواتر في ندمات لا يفيد إلا العلم بصدور الفاظها من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتها . ولو كذا من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لا يجري فيها التواتر فينبغي أن يقول إلا أن معتبرة من حيث أنها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات الخ لا من مجرد ربه من يعتقد فيه حتى تكون خطابة تأمل (قال الدليل قياساً) جعل الدليل مقسم الصناعات ليس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتمثيل في الخطابة (قال يقينية من حيث) أي النظرية (قال يسمى برهاناً) أقول ترك التسمية بما فيه ياء النسبة وذكر التسمية بما ليست فيه بما شرعى وعكس ذلك في الشرعى احتباك وتمنن * وكتب أيضاً وبرهاناً أيضاً (قوله لا يقال هذا)

من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه فقله أن أدلة إشارة الى الكبرى وقوله مع أن الخ ل الصغرى * والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف (قوله فتأمل) وجهه أن نازها تواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويبقينيها كون صدق شيئاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلا ينتج يقينيات مما لا حاجة اليه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات (قال الدليل قياساً) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الخمس القياس (قال ندمات) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فمرقتها متوقفة على معرفة الدليل فلوانعكس لجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور (قوله اقض لانعية التعريف الضمني للبرهان بأنه صادق الخ) (قال الذي هو) إشارة الى أن البرهان

الحق عندنا ان هذا صفة
اللزوم وقوله ان هذا الخ عطف
بعضه من مقدماته
ضبط لكن اه فتم ما جاز

صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانسان بمحرك فكه
الاسفل والفرس وغيرها غير التماس كذلك بالملاحظة وليس الاستلزام الكلي من
مقدماته فيلزم ان يكون برهاننا وليس كذلك لاننا نقول لكن اللزوم الجزئي على بعض
الاضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعاً مع ان كون هذا الوضع
ذلك البعض مضمون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع مقدماته بالمعنى
الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ^{بمع} حاصداً ^{بمع} السرايين مع شئ

عبر ببول على السرايين
بمع سبب في قسري
بالمعنى الاعم

أى تعريف البرهان (قوله صادق على الخ) إشارة الى صفى الشكل الثالث (قوله من مقدماته) حق
يقال ان هذه المقدمة غير يقينية فيخرج الاستقراء بسببها عن تعريف البرهان (قوله فيلزم ان
يكون) تفريع من النفي لالتمني (قوله وليس كذلك) إشارة الى كبرى الشكل الثالث (قوله لانا
قول) منع لصفى دليل صفى دليل النقص (قوله لكن اللزوم) وان لم يكن الاستلزام الكلي
من مقدماته لكن اللزوم الخ (قوله الجزئي على بعض) المحقق على الخ (قوله وان هذا) عطف على اسم
لكن • وكتب أيضاً الظاهر عندي أن يقول بدل هذا وان هذا البعض من الاوضاع متحقق وبطل
قوله مع ان كون الخ مع ان كون هذا البعض منها متحققا مضمون لا متيقن فانه يقال في المثال المذكور
إذا تحقق محرك الفك الاسفل لتلك الانواع على وضع اتفاق الباقي فنحقق لكل حيوان لكنه نحقق
لها على ذلك الوضع فنحقق لكل حيوان (قوله يقينية) لأن شرط كل من الصناعات الخمس أن
لا يكون فيه ما هو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمطلوبون أدون من اليقيني (قوله ولذا خرج هو)

أشرف الصناعات باعتبار الفائدة (قوله المؤلف) أى لانه مؤلف فالتوصيف إشارة الى دليل الصدق
لا الاحتراز (قوله من مقدماته) بالمعنى الاعم حتى يقال ان تعريف البرهان لا يصدق عليه (قوله فيلزم)
متفرع عن قوله هذا صادق أو من النفي في قوله وليس الاستلزام الخ (قوله لانا قول) منع لصفى دليل
صفى النقص (قوله الجزئي) يعنى أن للاستقراء الناقص مقدمتين أخريين احدهما أن اللزوم الجزئي
على بعض الاوضاع وهو وضع اتفاق الجزئيات الغير المستقراة مع الجزئيات المستقراة • وثانيهما كون
هذا الوضع الذى دارنه الحكم الاستقرائى الكلي في نفس الامر ذلك البعض والثاني مضمون لجواز مخالفة
مالم يستقرا للمستقراة . هذا والاخصر الاظهر أن يقول لكن اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع من

إلا فإن كان بعض مقدماته من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلا
تقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقتناع العاجز
من ادراك البرهان وما للاقتناع

يدخل في الخطابة فتأمل فيه

في الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كأن وجهه أن دخول مذكوره في الخطابة إنما يتم لو لم يكن من
مدماته ما هو جهلي وتخيلي وكذا لم يكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة أو كانت مقدماته
نقطة أخرى مظنونة غير مشهورة ولا مسلمة (قال والا فإن كان) أي وإن لم يكن جميع المقدمات
المذكورة يقينية من تلك الحثيئة سواء كان جميعها يقينية لكن لا من تلك الحثيئة فهذا يظهر بجامعة
لجل مثلا للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو كان بعضها يقينية وبعضها لا (قال
والمسلمات) أي ولم يكن بعضها الآخر أدون منهما سواء كان منهما أيضا أو أعلى فقس عليه (قال
سمى جدلا) وجدليا أيضا (قال هذا الفعل قبيح) في ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كما في
هذا المثال وتارة على صورة النتيجة كما في مثال المار تفتن كما في ترك الغناء فيسمى تارة وذكرها أخرى
قال وكل ظلم) الكبرى من المشهورات كما مر والصغرى نحتمل أمورا لكن الممثل له يقتضي أن
تكون مما هو أدون من المشهورات والمسلمات (قال واقتناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وما للاقتناع)

ندمات صحيحة وهو مظنون لا متيقن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كل دليل
يكب من المظنون والمقطوع فقط وبقوله دخل في الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة
من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله في الخطابة إنما يتم لو لم يكن من مقدماته ما هو جهلي أو تخيلي
لأنه لا يمكن سفسطة أو شعرا وكذا لو لم تكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة والا لكان
دلا لأن الشق الأول هنا ممتنع والثاني لا يقدح في كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الآخر
أدونها أو أعلى إذ الشرط عدم كون البعض الآخر أدون منهما (قال أو المسلمات) لمنع الخلط
قال هذا الفعل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لانه ظلم) هذه الصغرى وإن كانت محتملة
كونها موهومة أو مخيلة لكن ينبغي أن لا تكون هنا أدون من المسلمات والمشهورات والا لم يكن
لجل جدلا (قال الزام الخصم) أي إسكاته سواء كان الخصم معللا فيكون الغرض الخافه أو سائلا
كون الغرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضي كون الجدلي مجيبا فقط وهو مناف لما صرحوا به من
أنه لا يكون سائلا (قال واقتناع العاجز) أي أو اقتناع الخ قالوا الواصلة بمعنى أو الفاصلة وهذا
أن هو المشار اليه بقوله تعالى وجاد لهم بالتي هي أحسن (قال وما للاقتناع) وما للاقتناع يسمى دليلا

يسمى دليلا اقتناعيا أو من المقبولات أو المظنونات من حيث أنها كذلك يسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي أن يمتد منه لأنه سارق وكل سارق ينبغي أن يمتد عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم بما يفعله الخطباء والوعاظ

(١) قوله (ترغيب الناس الى آخره) فإن قلت قد يستدل شخص بأداة على محكم ظني من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور أكثرى

أى الجدل الذى الغرض منه الاقتناع (قل دليلا اقتناعيا) أى وما للالزام يسمى دليلا الزاميا والنسبة فى كل منهما نسبة المنيا الى الغاية (قل كقولك هذا) لو قل كقولنا هذا الرجل سارق لأنه طواف بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى تعاضى كونها من المظنونات ثم الصغرى الذى ذكرها المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهى أيضا ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تكون من المشاهدات أو من التواترات أو من الجاهليات مثلا (قل هذا الرجل الطواف) بالليل (قل والغرض منه) الضمير عائد الى المسمى بالخطابة (قل وتنفيرهم) كأن الواو بمعنى أو (قل والامارة قسم منها) كون الامارة قدما من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمران الزوم الجزئى على بعض الأوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثانى منهما مظهر وقد عرفت منا ما فيه وكذا كون الدليل النقلى قسمها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها مثبتة بالبرهان ان توقف بجميع مقدماته على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ما هو أدون من المقبول والمظنون ان توقف ببعضها على ذلك

الزاميا (قل يسمى دليلا) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض والزاجح العكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالبا بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اهم أشرف فلو قدمها على الجدل لسكان اولى (قل اقتناعيا) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقتناع مصدر المعلوم والمنيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قل هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل الطواف بالليل سارق وكل الخ (قل لانه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنونات وكرهه من المشهورات (قل ترغيب الناس) كلامه فى شرح الانبيرة مشرباً بأنه قد يكون الغرض منها اقتناع العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا ولسائر الكتب (قوله عليه) أى على دايه الذى هو فرد من أفراد الخطابة هذا الغرض فلا يصح قوله والغرض الخ (قوله الناس أعم) قد يقال المتبادر من الناس ما يكون أكثر من شخص واحد فلاولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد الترغيب

لأن من الدليل القلبي والامارة قسم منها، أو من الخيالات من حيث أنها غيالات فيسمى
بها كقول الشاعر .

لولا لم يكن نية الجوزاء خدمته • لما رأيت عليها عقد منتطق

أو من الموهومات من حيث (١) أنها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقة
بأنه لا واجب تعالى له مكان وجهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة فالدليل

سلي . على أنه يمكن ان يقال الناس أعم من المستدل وما مِنْ فِكْرٍ بل فعل يصدر عن
الإنسان إلا أنه جلب نفع أو دفع ضرر وأما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع أنه
بجانب اختلال انحصار الصناعات في الخمس لا يقتضيه تعريف الخطابة (١) قوله (من
يثابها موهومات) هذه الحيثية لاخراج الشعر ^{فإنه} لما عرفت أن المقدمة الموهومة عند
^{فإنه} ثمة مخيلة عند أخرى لكن الدليل المركب منها من حيث إنها موهومة سفسطة
من حيث أنها مخيلة شعري فقيود الحيثيات المعتمدة في مفهومات الصناعات للتقييد لا

وله أمم من المستدل) لأنه مخصوص بنير المستدل (قوله وما من فكر) ومن هذا يظهر أن الترغيب
التنزيه كما يترتب عن الخطابة كذلك يترتب عما عداها وإن لم يقصده المستدل (قل عقد منطلق)
يترتب منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وكأن المصنف لم يتعرض له لامكان أخذه من تعريف

من أن يكون بالقوة أو بالفعل وكذا التنفير (قوله إلا أنه) نعم . لكن لانلم اتحاد الاول مع الترغيب
ثاني مع التنفير . على أنه لو تم لزمت ترتب هذا الغرض عما عدا الخطابة فلا يكون للتخصيص وجه وجيه
ولا لا يقتضيه) بل يقتضى الدخول لثلاث يكون تعريفاً بالأعم (قال من الدليل) أى اذا كانت مقدماته
بعضها الادون منقولة عن شخص معتقد فيه واعتبرت من حيث انها منقولة عنه والا فلا واما كون
المرة منها قد مننا تحريره (قال فيسمى) والغرض منه افعال النفس بقبض أو بسط ليصير مبدء فعل
أو غيرهما ولا ينافيه ما قيل من ان الغرض منه افعال النفس بالترغيب والترهيب لانهما من لوازم
قبض والبسط فيكون الغرض في الجملة (قال شعربا) وشعراً ايضاً (قال لو لم يكن) قياس استثنائى غير
منهم شرطيته من الخيالات ورافضة المطوية من اليقينيات (قال وكل موجود له) كون هذا الدليل
بالاعتبار كبراه (قوله لا اخراج الشعر) خص الاخراج به لان التنازع الاعتبارى بينها وبين الشعر
لما هو الظاهر أو لا كنهه .

رضا القدره المريد بن عبد الله

حب علیا اور حضرت

فی نفسی الارزقہ العزیز

نفس الامم لا العلم والا

بسم الله الرحمن الرحيم

طاهر بن محمد

یہی ان القضاۃ کا ہے

وہی ہے جسے اللہ تعالیٰ

[illegible]

القائد مادة أو صورة على أخلاقه سفسة وأعظم منافع معرفتها التوق عنها وبشرط علم
المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليب الخصم وإسكاته ومن يستعملها في مقابلة

التعليل فلا يرد أن أخذ للمستدل المقدمة الموهومة في السفطة قد لا يكون لاجل أنها
موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية فلا وجه لتفيد الخبيثة ههنا تأمل فيه

التحليلات (قوله لاجل أنها) أى لاجل العلم بأنها موهومة كاذبة (قوله بل لزعم أنها) مقننى قوله السابق
لاخراج الشمران يقول بل لزعم أنها خبيثة (قوله تأمل فيه) كان وجهه أن عدم صحة التعليل مبنى على
كون التعليل بحسب العلم بأن يقال معنى قولهم في تعريف البرهان من حيث أنها يقينية من حيث العلم
بأنها يقينية. وأما إذا كان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها
موهومة في نفس الأمر مع عدم شعوره به (قل لانه موجود) الصغرى يقينية مكتوبة والكبرى وهمية
(قل على أخلاقه) أى سواء علم المستدل فساد أولاً أو سواء كان قياساً أو غيره (قل سفسة) قول
عبد الحكيم لا يشمل السفطة ما هو قد صد الصورة بخلاف المغالطة محمول على السفطة بالمعنى الأول
وكتب أيضاً بالمعنى الأعم (قل معرفتها التوق) أى تصور مفهومها أو اتسامها تأمل (قل بفساده) أى
من حيث المادة أو الصورة (قل يسمى مغالطة) وهى أخص مطلقاً من السفطة بالمعنى الثانى ومن وجه
منه بالمعنى الأول (قل والغرض منها) أى غرض المستدل من الاستدلال بمجزئيات المغالطة وأما غرض
صانع هذه الصناعة فهو التوق (قل ومن يستعملها) ليس المراد بالاستعمال في مقابلة الحكيم والجدلى

(قوله فلا يرد) فزيع على التنى أو قوله للتنديد (قوله تأمل فيه) وجهه أن كون الخبيثة لتعليل قائم
سواء كان بحسب العلم أو الواقع . أما الأول فلما ذكره المصنف . وأما الثانى فلأن تحليل أخذها في
المغالطة بكونها وهمية بحسب الواقع يقتضى كون الأخذ عالماً بكونها وهمية بحسب فيناتى كونها مأخوذة
لزعيم أنها يقينية . فبى أن التنديد كذلك إلا أن يراد به كونه قيداً بحسب نفس الأمر لكن ينتج أنه
فليحل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد فى شئ منهما (قل أو صورة) منع الخلو (قل على
أخلاقه) أى علم المستدل فساد أولاً أو استعماله في مقابلة الحكيم أو الجدلى . ولما جمل الإطلاق تعدياً
من القياس وغيره فمع الاستثناء عنه بقوله قل دليل الخ غير ملائم لما بعده (قل وأعظم منافع) المنفعة
الغرة المترتبة على الشئ وإن لم يقصد والغرض ما يقصد من الشئ وإن لم يحصل فبينهما عموم وجهى
فلا يرد أن هذا منافى لكون الغرض منها تغليب الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات

الحكيم سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاغبي * واما الغرض من السفطة في غير صورة
المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الغير الثابت وأضعفها
الغير الجازم وكل منها (١) يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه

(١) قوله (وكل منها يفيد مثله وما دونه الى آخره) فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن
إذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليد يفيد التقليد والظن
وأما الظن فلا يفيد الا الظن

لما حثت معهما بالفعل بل المراد بالاستعمال في مقابلة الاول أن يكون المقدمات شبيهة باليقينيات وفي
مقالة الثاني أن تكون شبيهة بالمشهورات والمسلمات فلي هذا لا تكون مغالطة واحدة سفطة ومشاغبة
ولا شخص واحد بالقياس الى مغالطة واحدة سوفسطائية ومشاغبا (قال مشاغبي) المشاغبة «يايك ديكرشور
نكيختن» قاله عبد الحكيم (قال أقوى العلوم) أي التصديقية تأمل (قال الجازم الثابت) الاول أن
يقول الجازم الثابت ثم الغير المطابق ثم الغير الثابت ولم يقل ثم الغير الجازم بدل قوله وأضعفها الخ مع أنه
أخصر وأوفق لاقتضاء ذلك بقاء علم آخر قوى * وكتب أيضا وسواء كان يقينيا أو جدليا مركبا (قال
ثم الغير الثابت) وهو التقليد (قال الغير الجازم) وهو الظن (قال مثله وما دونه) أي ان كان معه مثله
قط في اليقين أو مثله أو ما فوقه فيما عداه * وكتب أيضا ان كان معه مادونه فقط (قال في القوة) متنازع
فيه للنيل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أي اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل المركب
اذا كان البعض يقينية والبعض الآخر جهلية (قوله والتقليد يفيد) وكذا الجهل يفيد الجهل والتقليد

شبيهة باليقينيات (قال سوفسطائي) والدليل حينئذ يسمى سفطة بمعنى الحكمة الموهبة فهي اسم
القسم والقسم كالتصور وعلى الثاني يسمى مشاغبة وهي لغة تهيبج الحرب (قال الجدلي) بأن تكون
المقدمات شبيهة بالمشهورات او المسلمات (قال الجازم) لو قال الجازم الثابت المطابق ثم الغير المطابق ثم الخ
سكان افيد (قال وأضعفها) لم يقل ثم غير الجازم لتلا يفيد وجود علم قوى اضعف من هذا القسم
لا يقال الشك علم قوى اضعف منه لا نقول هو تصور والكلام في التصديق (قال يفيد مثله) أي
نفسه أو مع ما فوقه * وقوله مادونه أي بشرط انضمام مادونه اليه وهذا لا يتصور في القسم الاخير إذ
ليس في التصديقات ادون منه كما لا يتصور الانضمام مع ما فوقه في اليقينيات (قوله كما اذا كان) الكاف
استثنائية (قوله يفيد التقليد) إن كان جميع المقدمات تقليدية أو بعضها منها وبعضها ما فوقها

﴿فصل﴾

الدليل ان كان الجزء المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمى كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحى وبوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط

(١) قوله (ان كان الجزء المتوسط الى آخره) لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال بالتعفن مثلا لمى سواء قرر اقترانيا أو استثنائيا كما أشرنا في المتن وعبارة الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادم الاوسط على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل

والظن ان كان بعض المقدمات جهلية والاخر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية (قال الدليل ان كان) قد خالف غيره حيث جعل مقسم اللى والأنى مطلق الدليل دون البرهان وكتب أيضا مطلقا قياسا أو استقراء أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ما هو حد أوسط في القياس الاقتراني الحلى أو الشرطى أو مقدمة استثنائية في الاستثنائى سواء كانت واضحة أو رافعة (قال علة لها) أى علة للتصديق بنسبة المحكوم به الى المحكوم عليه باعتبار الذهن ^{لنفسه} والنسبة باعتبار الخارج وان لم يكن علة لثبوت المحكوم به في نفسه ولذا كان الاستدلال بثبوت الحيوان على ثبوت الجسم للانسان لميا كما قاله عبد الحكيم في بحث النوع الاضافى وكذا الميبدى هنا وقال الحيوان علة لثبوت الجسم للانسان وان لم يكن علة لثبوت الجسم في نفسه (قال بتعفن الخ) هذا جزء متوسط حد أوسط في الاقتراني الحلى وواضحة أو رافعة في الاستثنائى وقس عليه أمثاله (قال أو بوجود النار) هذا جزء متوسط واضحة أو رافعة في الاستثنائى كما سيظهر وقس عليه أمثاله (قوله اقترانيا) أى حليا لاشروطيا كما يظهر مما سندكر على قوله لانا نقول الخ (قوله أو استثنائيا) مستقبيا أو غير مستقيم

(قال الدليل) قياسا أو استقراء أو تمثيلا سواء كان برهانا أو غيره من الصناعات الخمس وفيه رد على الكاتبي وغيره حيث جعلوا المنقسم الى الانى واللى هو البرهان (قال المتوسط) سواء كان حدا اوسط كما في الاقتراني أو كما في الاستثنائى (قال في الذهن) قال عبد الحكيم أى علة للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر انتهى وظاهر كلامه ان الانى واللى انما ينحققان في قياس اقتراني حلى يكون موجبة المقدمات الا أن يحمل الاصغر والاكبر على المحكوم عليه وبه ويراد بالثبوت وقوع الثبوت اولا وقوعه اعم من الحقيقى والحكمى ليشمل الاتصال والافصال (قال والخارج) أى علة لتحقيق النسبة المتبعة في النتيجة باعتبار الخارج (قال فلمى كالاستدلال) لكلامه في إفادة اللمية أى العملية لكونها بحسب الخارج والذهن معا (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقى فلا يتجه منع الحصر

في الكبير في المراء
معنى الطمان
والا خلاطار من الارض
الذم والبلع والصفراء
والسوداء فالذم ما لم
يصل من اللون والبلغم
بارد رطب لمصل
من الماء والصفراء
ما يسمى لمصل
النار والسر والبارد
ما يسمى لمصل
التراب كذا في بعض
الكتب قريظ

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فأتى سواء كان معلولاً مساوياً لها (٢) في الخارج كالاستدلال
بالجى على النفعين وبوجود الدخان على النار نهائياً أو كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال
بالجى على الصداق وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانياً

لأننا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في الاستدلال بوجود النار على الدخان
وبعكسه وللإشارة إليه مثلنا بهما (١) قوله (بأن يكون علمه علة إلى آخره) فسر العلية

(قوله بوجود النار) لا يقال قد يمكن جعل وجود النار أوسطاً بوجود الدخان أكبر في الاقتراني الشرطي
كان يقال كما وجد المنصرى اليابس الحار وجد النار وكما وجد النار وجد الدخان لأننا نقول
الاستدلال حيث قد ليس على وجود الدخان بل على اتصال وجود الدخان بالأصغر (قال كانا معلولى)
أي الجزء المتوسط والنتيجة (قال قرر الجميع) المراد بالجميع جميع الاقسام أعني اللتى وقسمى إلى
لجميع الأمثلة المذكورة حتى ينافى ما في الحاشية من أنه قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في
الاستدلال بوجود النار على الدخان وبعكسه فالعنى سواء قرر مثال جميع الاقسام (قال اقترانياً) أي

سنداً بجواز أن يعمم الاوسط من الحقيقي والحكى . بقى ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط
في القياس الاستثنائي إنما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمته والا فتعريف الاوسط
منطبق عليه (قوله قد لا يمكن تقريره الخ) اقول فيه نظرم وجهين . الاول ان الاستدلال في الحقيقة
إنما هو باللازمة بينهما مع تحقق المزموم وهذا يمكن أدائه بالقياس الاقتراني بأن يقال الدخان لازم للنار
لوجوده وكل لازم لها موجود والثاني ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائي عائد في الحقيقة
للاقتراني وهو بجميع اقسامه عائد الى الشكل الاول بل الى الضرب الاول منه * وما يقال إن كلا من
الشكل الاول والقياس الاستثنائي بدعي في إعادة احدهما الى الآخر فحكم مندفع بأن البدعي مراتب
متفاوتة ويجوز كون الشكل الاول اجلى منه (قال علمه علة) أي العلم المتعلق به علة للتصديق المتعلق
بالنتيجة (قال فأتى) النسبة هنا للشكل الى صفة الجزء وفيما سبق للشكل الى الجزء فان الآن بمعنى
ثبوت العلم بمعنى العلة في نفس الامر كما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدليل المعقول (قال مساوياً
لما) متنازع فيه لقوله معلولاً وقوله ومساوياً (قال على النفعين) إنما تم المساواة لو أريد بالنفع مرتبة
مخصوصة منه كما تحقق وجد الجى والا فالتعفن اعم منه (قال نهائياً) قيل في إفادة الاستدلال لافي
سنته وكذا قوله المار ليلاً (قال كالاستدلال بالجى) أي بالوجود الرابطي أو المحمول لاحدهما على وجود
الآخر كذلك بطريق القياس الاستثنائي او الاقتراني (قال سواء قرر الجميع) أي جميع الاقسام

أو استثنائها أو غيرها • وأيضا الدليل

الفهنية بالعلية بين العلمين مثلا يلزم الفساد لأن مثل قولنا هذه المعلقة المشقة كلية لأنها
حاصلة في الدهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كل دليل لي مع أن علية الحصول
للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الدهن فلما زاد بالخارج هو الواقع الشامل للوجودين

حليا كما في أمثلة الحلي أو شرطيا كما في غير ذلك (قل أو استثنائها) كما في أمثلة المدخن مستثنا كما يقال
كلما وجدت النار وجد المدخن لكنه وجدت النار أو غير مستقيم كما يقال كما لم يوجد المدخن لم توجد
النار لكنه وجدت النار (قل أو غيرها) انما قل أو غيرها لأن القسم الدليل الشامل للاستقراء
والتمثيل لكنه انما يتصور اقسامان في الاستقراء اذا لم يجب افعال مقدماته على الاكبر كما يقال على
من أهل تلك القرية محوم لأن زيدا متعفن لاخلط وعمرأ وبكرأ وهكذا كذلك والعكس بأن يحصل
التعفن محمول المدعى والحلي محمول المقدمات • واما أمثلة القسمين في التمثيل فممكن يقال زيد كمرو
في التعفن وعمرأ محوم أو زيد كمرو في الحلي وعمرأ متعفن لاخلط لأن ما ذكر في تعريف التمثيل
وانبات علية الجامع يقتضى أن يكون الجامع علة بحسب الواقع لا العلم فقط فلا يتحقق الا في غير
التمثيل تأمل (قوله يلزم الفساد) أى في جامعية تعريف الحلي وجامعية تعريف الاتي (قوله لاها)
صغرى (قوله وكل ما حصل) كبرى (قوله أن علية الحصول) في الدهن والتعريف (قوله ذهنية)
قط (قوله هو الواقع) أى ما ليس في ضمن العلم والخارج بهذا المعنى هو الخارج بشئى الاعم

المارة من الحلي وقس الاتي أو جميع لأمثلة السابقة بناء على ما ذكرنا أو على التمثيل (قل أو غيرها)
من الاستقراء والتمثيل ومثالها كما يقال كل أهل هذا البلد محوم لأن زيدا متعفن لاخلط وعمرأ
كذلك وبكرأ كذلك أو يقال زيد كمرو في التعفن وعمرأ محوم • وقد سبق أنه قد تعلق الصغرى
على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشل على الاصغر والا كبرى كما في صغرى الاستقراء
وكبرام فلا حاجة الى انضمام وكل متعفن لاخلط محوم الى المقدمات المذكورة في الاستقراء لعدم
لزوم اشتغالها على الاكبر (قوله مثل قولنا) لاخصر الاولى لأن مثل قولنا هذه المعلقة حاصلة الخ
(قوله مع أن علية) اشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المارة دليل لي • اشارة الى صغره (قوله
ذهنية) لا خارجية فيدخل في تعريف الاتي ويخرج عن تعريف الحلي لأن التعريف فيه العلية بحسب
الخارج والدهن (قوله بالخارج) جواب بتحرير جزء من التعريف (قوله هو الواقع) هنا هو الخارج

ان توقف على حكاية كلام الغير فنقلى والا فعقلى (خاتمة) أسامى العلوم كالمناطق والكلام
بغيرها قد تطلق

بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى * والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم
بما لا يتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الخ) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو
للمعلول لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كاستدلال بمطلق الحرارة على
وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى
تدوين يصح الاستدلال بها ولذا لم نحتاج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

الاعيان المختصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهى
الاشياء أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل
من استحق العقاب أما الاول فلقوله تعالى أفصيت أمرى وأما الثانى فلقوله تعالى (ومن يعص الله
أمره فإن له نارا جهنم خالد فيها أبدا) أى ببعضها كقولنا الوضوء عمل وكل عمل يجب فيه النية .
الاول فظاهر . وأما الثانى فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والا فعقلى)
وقد بنى من مقدماته (قال قد تطلق) كما فى قولهم فلان يعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر

الاعم . وقد يقال عطفه على الذهن مشعر بإرادة المعنى الاخص المقابل للذهنى . على أنه ينتقض
بأن المعنى بجميع أفراد الانى الا أن يراد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى)
والعلة (قوله أو اعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون اعم كما يشعر به
الحكماء يجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ
استدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة المختصة لا لمطلق
الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تكون تامة أو مستلزما لها (قوله اما اخص مطلقا) فيه أنه يلزم
بوجود المعلول بدونها وهو ممتنع (قوله ولذا لم نحتاج) بل لو قيدها بالمساوى لكان كاذبا باعتبار مفهومه
كلام الغير) أى باعتبار جميع المقدمات قرينة أو بيضة أو بعضها ولكن قد يقال الشق الاول
لان من المقدمات البعيدة صدق الخبر وهو لا يثبت الا بالعقل . نعم لو خصت بالتقريبه لتحقيق
فإن مثال الاول قولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى أفصيت أمرى وكل عاص يستحق العقاب
له تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نارا جهنم خالد فيها أبدا) ولذا لم نحتاج الى تقييدها
وبعضهم سمى الثانى مركبا من العقل والنقل (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى

على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكية الحاصلة من تكرار تلك الادراكات حقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكية وبالعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التى تضبطها جهة وحدة

كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءاً من الدليل كافى قولنا لان الله تعالى قال كذا أو خارجاً موقوفاً عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته

تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثانى باعتبار المحال كما فى العرف كان علماً شخصياً وان اعتبر ذلك كان علماً جنسياً انتهى ويتجه أن علم الجنس اضطرارى ودخول اللام عليه كالصرف والنحو والمنطق ينافيه (قل على المسائل) اللام هنا وفيما يأتى للاستغراق المجموعى (قل وقد تطلق) بلاشتراك اللفظى • وكتب أيضاً كما فى قولهم فى تعريف كثير من العلوم (علم بأصول) قل عبد الحكيم ان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول وان كان الاطلاق الاول أيضاً حقيقة عرفية (قل على الادراكات) مجموع (قل وقد تطلق) هذا الاطلاق عند عبد الحكيم مجازى (قل حقيقة العلم) أشار بتفريعه عن الاطلاقات المذكورة الى أنها حقيقة اعتبارية حاصلة باعتبار وضع الاسم بازانها واطلاقه عليها (قل مجموع المسائل) فمعرفة العلوم بحسب حدها وحقيقتها لا تتصور الا بتصور تلك الادراكات أو الملكية أو المسائل إذ ليس معنى تصور الشئ بمحده إلا تصوره بجميع أجزائه محمولاً أولاً

التحرير ان لم يعتبر تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثانى باعتبار المحال كما فى العرف كان علماً شخصياً وان اعتبر ذلك كان علماً جنسياً انتهى • وما يقال إن دخول اللام عليه ينافيه من دفعه بان دخوله مطرد فى الاعلام المنقولة عن الوصف كما قرر فى محله (قل وقد تطلق) فى اعادته إشارة الى أن الاطلاق بلاشتراك اللفظى (قل مجموع المسائل) بن حصلت تلك المسائل أولاً ثم وضع اسم العلم لبازانها كما فى التحرير • واعتراض بن مسائل المعلوم تزايد بتلاحق الافكار فكيف حصلت قبل الوضع • والجواب أن المراد بتحصيلها ملاحظتها اجمالاً بعنوان القانون العاصم عن الخطأ فى الفكر وان كان بعضها حاصل بالثبوت • بقى أن جعل المنطق اسمها لما يستلزم أن لا يكون علماً شخصياً وان لم يعتبر تعدد المسائل بتعدد المحال لانها ممدومة بعدم بعض أجزائها والتشخص من لوازم الوجود • ولا الوضع خاصاً فى بعض الاعلام الشخصية فينبغى القول بوضعها لمفهوم كل صادق على البعض والكل • الا أن يقال إنه يكفى وجود ذلك فى خمسة علوم المبادئ العالية وخصوص الوضع

عاصراً لبقين من ضلالتين
بما لا يحسن هو المائل لهما
صلياً أو الجادى كذا
عادوا للمزعات
أو العلم الحاصل بها
أو الملكية الحاصلة بتكرار
الادراكات
وكونها مجرد المبادئ
المستقرات
المستقرات
زادت الامتداد
بأقرب نظم

ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هي الغاية كالمصمة له وموضوع كل علم يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته أو لمساويه بأن يجعل هو أو عارضه الذاتي

بذاته القطب. وأعترض بأننا لا نسلم أن حقيقة العلم ما وضع الاسم بزماته وأطلق عليه. ولو سلم فلا نسلم أن لامي العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون وضعها لمفهوم اجمالي صادق على ما ذكر والتعريفات لأجل وحدود اسمية له (قل التي تضبطها) أي تعريف يؤخذ باعتبار الجهة وحدة ذاتية وجهة بجهة عرضية (قل جهة وحدة) إضافة السبب إلى السبب (قل ذاتية) المراد من الذاتي هنا ما كان جزءا من المسئلة (قل عن عوارضه) أي من خوارجه المحمولة لاعتن ذاتياته (قل الذاتية) لا الغريبة (قل اللاحقة) هذا القسم يقال له العرض الاول وهو ما ليس له واسطة في العروض والقسم الثاني يقال له العرض الغير لاولى وهو ماله ذلك وكتب أيضا من الحقوق بمعنى الثبوت وكتب أيضا تعريف لعوارض الذاتية (قل أو لمساويه) جزءا أو خارجا فخرج اللاحق لامر أعم جزءا أو خارجا أو لامر أنص وهي هذه الاعراض الغريبة (قل بأن يجعل هو) أشار بالتفسير إلى نفي ما يتبادر من

في الاعلام أكثرى (قل ذاتية) صفة المضاف أو المضاف إليه وكذا قوله عرضية (قل كالمصمة) اللام هنا في المعلومات العهد الذكري (قل يبحث فيه) الضمير عند إلى العلم والعموم المستفاد من كل معتبر بعد ارجاعه إليه أي ما يبحث فيه أي علم كان فلا يرد أن الضمير اما عائد إلى كل أو إلى علم وعلى كل يفسد المعنى إذ ليس موضوع كل علم بمبحث عنه في كل علم ولا في علم مبهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيحا على أن التعريف غير مختص بموضوع علم دون آخر. ثم أن البحث بمعنى حمل شيء على آخر فيه تجريد ليرتبط بقوله عن عوارضه (قل عن عوارضه) أي جميع خوارجه المحمولة بمعنى أن أي خارج ذاتي له يستخرج إلى الفعل يبحث عنه فلا ينتقض تعريف الموضوع منعا بمساويه لأن من عوارضه الموضوع ولا يبحث عنه يجعله محولا للمساوي (قل أو لمساويه) جزءا أو خارجا مساواة بحسب التحقق فلا يخرج عن تعريف العرض الذاتي مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبين له حملا للمساوي له تحققا فخرج اللاحق لخارج أعم أو أنص وهما غريبان اتفاقا واللاحق بواسطة الجزء الأعم جنسا أو فصلا وفي غرابته خلاف (قل بأن يجعل) يعني ليس المراد من التعريف كون موضوعات المسائل نفس موضوع العلم ومجولاتها نفس عوارضه الذاتية والا لانجبه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم وانه

أو نوع أحدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي أو نوعه وهو في بعض العلوم أمر واحد كالكلمة في الصرف وفي البعض الآخر أمور متعددة متناسبة في أمر يعتد به عند أهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة في الإيصال في المنطق فسائل (١)

(١) قوله (فَسَائِلُ كُلِّ فَنٍّ إِلَى آخِرِهِ) أشار بالفاء إلى أنه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر أما كونها حمليات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحمل إيجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة أي النابتة . وأما كونها ضروريات مطلقات فلا ف العوارض الذاتية التي هي محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع أو لاجل مساويه المستند إلى الذات كان ذات الموضوع علها بالذات أو بالواسطة

التعريف من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحولاتها نفس عوارضها الذاتية وإن في نسبة الحقوق وإضافة العوارض والذات والمساوي إلى ضمير الموضوع مسامحة . والمراد ما يبحث فيه عن عوارض نفسه أو نوعه أو عرضه الذاتي أو نوع عرضه الذاتي اللاحقة لتلك الأمور لذاتها أو لمساوئها (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع وعرضه الذاتي (قال ويحمل عليه) أي على المذكور (قال عرضه الذاتي) فأنظر إلى الموضوع وعرضه الذاتي . وقوله أو نوعه فأنظر إلى نوع أحدهما (قال في الإيصال) الذي هو أمر معتد به لانه محمول الفن (قوله أشار بالتفسير) وهو «قوله بأن يحمل الخ» ثم الإشارة إلى كون البحث بمعنى الحمل ظاهر وأما إلى كونه بمعنى الحمل إيجابا فلان الحمل المستند إلى العوارض الذاتية لا يتصور أن يكون سلبا (قوله ذات الموضوع) المراد بذات الموضوع في بحث العوارض الذاتية نفس مفهوم الموضوع لانفس الأفراد ولا حقيقتها بخلاف ذات الموضوع في قولهم في تعريف الضرورية مادام ذات الموضوع موجوداً فإن المراد به نفس الأفراد . وذلك المفهوم قد يكون عرضا مقارنا بالفعل أو

مامن علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بنوعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول المناطقة كل حد تم موصل إلى السكته فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة للحوقها بواسطة أمر أخص (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع والعرض الذاتي والمراد بالنوع هو الإضافي والاصناف مندرجة فيه بتعميمه من الاعتباري والفصول مندرجة في ذوات الفصول أو في العوارض الذاتية فنجوزا فلا يبطل الحصر على تقدير حمل التردد على الخلو (قال ويحمل عليه) أي على أحد الأمور المذكورة المفهوم من أو فلا حاجة إلى التأويل بالمذكور (قل متناسبة) أي مشاركة في الغاية والا تعدد العلم بتعددتها (قوله من أن البحث فيه) حيث فسر الحقوق بالحمل المستند إلى العوارض الذاتية (قوله وأما كونها الخ) بيان وجه التفرع وأما بيان لمية اختيار الحملات على الشرطيات فهو أن الفرض الأصلي من تدوين العلوم معرفة

كل فن حليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبوتها له أو لعارضه الذاتي أو لنوع أحدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البته. وأما كونها كلييات فلا نهم انما بحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتكون قوانين يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل الأول ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول أو الثاني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد من أن يقع تلك

بلا مكان فاللازم مما ذكر كون المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فان المرفوعة ثابتة لافراد الفاعل مادامت فاعلا لامفعولا أو مضافا اليه. على أنه انما يتم ما ذكره لو لم يكن قولهم كل فاعل متحرك بالاستدارة وكل قر منخسف وقت الحيلولة من مسائل الحكمة والهيئة وهو تعالى خالق لافعال العباد ومرسل الانبياء ومعذب أهل النار ومُنعم أهل الجنة من مسائل الكلام (قوله واما كونها) لا يخفى أن كلية المسائل معلومة من الغرض من تدوينها لامن تعريف الموضوع كما يظهر من الدليل فالفرع بالنظر الى الامور السابقة فقط (قوله الاول أو الثاني) انتاج جزئيات الشكل الاول بدسبى لاحاجة الى استنباطه من قولنا كل شكل أول منتج كما لاحاجة الى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا كل نار حارة ولذا لم يحتج انتاج ذلك القياس المنتظم الى الاستنتاج من القول الاول فالاول ترك لفظة

حكم الافراد لا الاوضاع مع أخصارية الحلية وسهولته في الاستنباط (قوله فيكون ثبوتها) أقول بعد تسليم اتحاد ذات الموضوع هنا مع ماني تعريف الضرورية انما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخلة على العلة التامة ولم يكن المساوي عرضا مفارقا وكان قولهم لذاته نفى الواسطة في الثبوت. وفي الشكل نظر لانهم حلوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد محذور. انما كون الذات علة تامة له وعلى نفى الواسطة في العروض كما سيصرح به وجدت الواسطة في الثبوت أولا ومثلوا لللاحق بواسطة المساوي بالضعك العارض للانسان بواسطة التعجب. على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصغرى سهلة الحصول الى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المفسد للصلاة مادام معصيا لادائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجودا البته) كان هذا بيان لمية كونها كلييات لا بيان تفرعه عن التعريف (قوله فلا نهم) أقول يمكن استنباط الاحكام بضم مقدمة واضحة سهلة الحصول الى مقدمة شرطية كان يقال كلما كان هذا الدليل قياسا من الشكل الثاني كان منتجا لكنه قياس من الشكل الثاني (قوله من الشكل الاول) مقتضى هذا أن انتاج

(١) ان كانت نظرية فيثول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والدوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات السكيات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزءاً من العلم تسامحاً وهي اما تصورية هي تعريفات الموضوعات (٢) واجزائها وجزئياتها •

المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراه لا تكون الا كلية (١) قوله (ان كانت نظرية الخ) يشير الى أنها لا يجب أن تكون نظريات بل قد تكون بديهية كنتاج الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانهما من المسائل قطعاً وليس في تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات أو بديهيات لان الحقوق أعم من النظري والبديهي وقولهم لذاته لنفي الواسطة في الدروس لالني الواسطة في الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية

الاول وكلة أو (قوله نظريات أو الخ) أقول نعم لكن من قل بنظريتها لم يقل إن نظريتها معلومة من ذلك التعريف بل قل إن المسائل هي قوانين يحتاج في العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط هنا وقولنا كل شكل أول أو كل قياس استثنائي منتج ليس كذلك (قل من العلم) بمعنى المبركات لا الادراك أو الملكة والا فالجمل جزءاً هو ادراك المبادئ أو الملكة الحاصلة (قل هي تعريفات) لم يتعرض لتعريفات المفهومات التي تألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعرض فيما يأتي لدلائل

الشكل الاول نظري فيبقى ما في الحاشية الآتية وينجبه عليه أنه يستلزم التسلسل لان اقياس المنبت بالسكمر هنا قياس من الشكل الاول فيحتاج الى قياس آخر وهكذا الآن يقال إنه بالقياس الى الشكل الاول تنبيه. ولو قل قياس من الشكل الثاني لكان أخضر وأظهر (قوله بل قد تكون بديهية) نورد في العلم اما لازالة خفافها أو لبيان لميتها كما قاله السيد قدس سره أو لبيان أنيتها وسبب نحتها في الخارج وفي هذا رد على ما قبله التفتازاني من أن المسئلة لا تكون الانظرية لانها قتون يحتاج العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط منها (قوله كنتاج الشكل) أي كالتقصية المأخوذة منه وهي الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج فلا يرد أن هذا مركب ناقص فكيف يكون من المسائل التي هي قضايا حليات (قوله وليس في) نيه به على أن قوله يبرهن جملة مستأنفة ولذا قيده بقوله ان كانت نظرية وليس مفرعاً عن التعريف لاعلى أن امثائل بنظريتها يأخذها من التعريف (قوله كونها نظريات) أي كون جميعها اذ نظرية بعضها معلومة من قوله لمساويه (قوله لالني الواسطة) ولا لنفي الواسطة في الثبوت (قوله كون بعضها) أي والبعض الآخر وهو ما يكون لمساويه نظرية

وتعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدوداً كانت أو رسوماً واما تصديقية
في الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها . وتلك

(٢) قوله (تعريفات الموضوعات الى آخره) سواء كانت موضوعات المسائل أو موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم
الطبيعي المؤلف من الهيولى والصورة . وأما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع

القدميات التي تألف منها دلائل المسائل (قال هي الحكم) إشارة الى أن من عد الموضوعات جزءاً من
العلم أراد به الحكم بموضوعية الموضوع وأنه لا تنافي بين كونه مقدمة العلم وكونه جزء من العلم مساهمة
في زيادة الاهتمام وأن المراد بالمبادئ التصديقية مما يتركب منها الأدلة وما يتوقف عليه الشروع على وجه
يتميز به المسائل بتميز ذاتيا معتداً به لآما يتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندرج فيه التصديق
بوجود الموضوع ويكون هذا مراد من عد الموضوع جزءاً * ثم أن في قوله هي الحكم الخ مساهمة . والمراد
في موضوعية موضوع العلم المحكوم به كمالاً يخفى (قال والقضايا التي) أي دلائل القضايا التي الخ ان كانت

(قال والسوال) وهي تؤول بالمعدولات لا بالموجبات السالبة المحمول لانها لا تقتضي وجود الموضوع
ليكون محمولاً أعم من موضوع الفن الا أن ينبغي على رأي المجوزين لكون العرض الذاتي أعم أو على
أي المصنف من اقتضاها وجود الموضوع (قال والموجبات) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع
قوعها في علم الكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالكلية أعم من الحكمة (قال جزءاً من
العلم) والمبادئ تابعة له في المعاني المارة اذ لا مانع من حملها على الادراكات أو المدركات أو الملكة
لأن العلم هنا على المدركات تخصيص بلا مقتض (قال الموضوعات) أي بالذات أو بالواسطة فلا يرد
في كلامه قاصر حيث لم يتعرض لتعريفات المفاهيم التي تتألف منها تلك التعريفات على تقدير
لأنها لان تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة * وقس عليه قوله الآتي ودلائل المسائل (قوله
ان موضوعات) الا نسب بما هنا وبالتميم المار في تعريف الموضوع ترك قوله وجزئياتها ولذا تركه
سلامة في التهذيب (قوله أو موضوع العلم) الاولى موضوعات العلوم (قال هي الحكم) أي نفس
مصدق بها أو القضية المحكوم فيها بموضوعيته ففي كلامه مساهمة (قال بموضوعية الخ) وكذا بوجوده
ان ثبوت الاعراض الذاتية لشيء موقوف على وجود ذلك الشيء في ظرف الثبوت * والمراد بالمبادئ
عديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لآما يتألف منها دلائل المسائل قط والا لم يصح عد

القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علومًا متعارفة (١) أو نظرية يذعن بها المتعلم ويقبلها بحسن

المسئلة التي كان موضوعها نوع موضوع العلم (١) قوله (أو نظرية يذعن الى آخره) هكذا قالوا ولي ههنا بحثان قويان • الاول أن ههنا قسمًا ثالثًا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم يسموه باسم • الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية ظنية. ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون تقليديا عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقد وضع افليدس اصولًا وموضوعه لتكون مقدمات البراهين. الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل للتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمى لافى الواقع فتأمل فيه جدا

نظرية • وكتب أيضا لم يتعرض لدليل الحكم بالموضوعية

التصديق بموضوعية الموضوع منها • لا يقال عد الحكم بها وبوجوده منها ينافى عد الموضوع جزءا على حدة من الفن اذ لا يراد به نفس الموضوع لانه من أجزاء المسائل ولا تعريفه لانه من المبادئ التصورية فلا بد أن يراد به أحدهما لانا نقول يمكن ارادة أحد الاولين وعدّه جزءا على حدة لشدة الاعتناء مع أنه لا تنافي بين كونه باحد المعنيين الاخيرين من المبادئ التصديقية وعدّه جزءا لذلك وانما ينافى لو كان العد حقيقة (قال أو نظرية) أى يقينية نظرية لكونها مقدمات البراهين (قل ظن للمستدل) أى ظنا قويا قريبا من الجزم قاله أبو الفتح في حواشى نسخة الرئيس وبهذا يمكن الجواب عن البحث الثانى فى الحاشية (قوله قسما ثالثا) أقول الجواب عن الاول أنه ان أراد بقوله ثابتة بالدليل ثبوته به عند المتعلم فتحقق هذا القسم ممنوع كيف والمتعلم من حيث أنه متعلم ليس من شأنه الاستدلال على ماهو مبادئ للعالم الذى يتعلمه أو عند المعلم فتحققه مسلم لكنه عين الشق الثانى لان المراد النظرية عند المعلم لا المتعلم والالم يصح اتقسامه الى الاصول الموضوعية والمصادر. وعن الثانى بعد تسليم وضع الاصول الموضوعية لتكون مقدمة البراهين عند المتعلم أن الوضع باعتبار علمه بها عن دلائلها فى علم آخر لانها لا بد أن تبين فيه على وجه كونها مسائل لا باعتبار الاخذ من المعلم لكن هذا الاعتبار يخرجها عن كونه متعلما فتأمل (قوله وادعاء المتعلم الخ) علة قوله ولا بأس أو عطف على قوله كونها فيكون جوابا ثانيا عن البحث الثانى حاصل أو لهما حمل البرهان على ما هو عند المعلم فقط وثانيهما حمله على الزعمى

المستدل وتسمى اصولاً موضوعة أو بالشك والانكار الى ان تدبين في عملها وتسمى
بإدرات ولا يجب أن تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون
مسائل علم آخر * وان لا يكون من مسائل علم مدون أصلاً وبما ذكرنا ظهر أن قول
شيخ الرئيس ابن سينا (مهمات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات) غير مختص بالعلوم
كمية كما هم * وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام.

ل وتلك القضايا) وكذا مقدمات دلائل تلك القضايا (قال أو بالشك) عطف على يدعن بتقدير
بها والا فمطفاً على بحسن ظن يوجب مجامعة الشك للاذعان والقبول (نم)

ال (أو بالشك) عطف على قوله بحسن ظن بعد حمل الاذعان والقبول على إدراك النسبة الثابتة
برية مطلقاً بالتجريد أو على الاذعان الفرضي أو تضمينها معنى الاخذ على حد علقها بتناوياً بارداً
يلزم مجامعة الشك للاذعان. وأما العطف على يدعن بتقدير يأخذها ففيه أن عطف العامل المحذوف
أن معموله على العامل المذكور من خصائص الواو صرح به ابن مالك في الفيته (قال الى أن تدبين)
ال المتعاطفين (قال ولا يجب أن تكون) لثلا يلزم الدور أو التسلسل على القول بوجوب كون مسائل
لم نظرية (قال وبما ذكرنا) من أن مسائل كل علم حمليات موجبات كليات ضروريات (قال مهمات
لهم) هذه القضية مهمة فلا يتجه أن قولنا الكلي الطبيعي موجود في الخارج من المسائل وفقاً مع
بالمهمة ولا يصح الحكم بكونها كلية * قال المحشى المدقق هذا آخر ما أراد إبراده العبد المحتاج الى
لف مولاه عمر القفاري المردوخي الشهير بابن القره داغى من حواشى هذا الكتاب جعله الله تعالى
غنا به في الدنيا ويوم يقوم الحساب بجرمة من أوفى الحكمة وفصل الخطاب * وذلك بتاريخ الف
وثلاثمائة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله وجميع النبيين صلاة

تسجينا من عذاب القبر وعذاب يوم الدين آمين والحمد لله رب العالمين

جائنا قاريظ عدة لهذا الكتاب من كبار العلماء منهم العلامة الشيخ عبد المجيد البان شيخ
بد الاسكندرية. والفاضل الشيخ الحسيني الظواهري والمحقق الشيخ محمد الترجاني المدرس بمكرى
بلاد الاكراد. ومنعنا من نشرها عدم وجدان الفراغ الذي تشغله فنعتذر لحضراتهم

لقد أعطيت حقوق إعادة طبع حاشيتنا هذا على البراه

لناشره الشيخ فرج الله زكي الكردى

٤٧ ذى الحجة ١٣٦٢

﴿ جدول الخط والصواب ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٦	١٣	الجنس المال	الجنس له تعالى	٢٤	١٩	من العلاقة	من العلاقات
٣	١٦	المحدود	المحدود	٢٦	٤	وتخيلة	وتخيله
٩	١١	وشاهد	والمشاهدة	٣	٨	كالنداءين	كالندائين
١٠	١٣	وزكاه	والزكاه	٢٧	١٥	المتصل	المتصل
١١	١٥	من الموضوع	عن الموضوع	٢٨	١٠	لغات المبهمة	لغات المبهمة
١٢	١١	قلم مكتوب	وكتب أيضا	٣	٢٣	الماضي (الذي)	الماضي الذي
١٣	٢٠	مرتبا صلا	مرتبا صلا	٢٩	١٩	الى الجنس	الى الجنس
١٤	٨	المصنف	المصنف	٣٦	١٨	لا لامتناع	لا امتنع
٣	١٣	بان المعنى	بان المعنى	٣٩	١٣	المفارقة لها	المفارقة لها
١٥	٩	مستغنى عنه بذكر	مغن عن ذكر	٣	١٧	في الاصل	في الاصل
٣	١١	طويتا	طويتا	٣	١٩	بعد كونه	بعد كونه
٣	١٥	حجة	حجة	٣	٢٠	استلزام الوجود	استلزام الوجود
٣	١٩	أو اقتضاء	أو اقتضاء	٤٠	١٠	تقدير لا وجودها	تقدير وجودها
١١	١٤	في الحصول	الحصول	٤١	٨	المقول الاول	المقول الاول
١٦	١٨	ليس بجزئي	ليس بجزء	٤٢	١٨	فيكون	ويكون
١٧	٢٥	وضع الشيء	وصى الشيء	٤٤	٨	ذكر الامتناع بعد قول	ذكر الامتناع بعد قوله
١٩	١١	في العقد	في العقد			ذكر الامتناع بعد قوله	
٣	١٤	لها دائما	لها دائما	٤٥	١٠	التويه	التويه
٢٠	٥	لازمها	لازمها	٣	٢١	أمر اكليا	أمر اظليا
٣	١٧	أعني	أعني	٣	٢٦	مطلقا	مطلق
٢١	١٧	فوق الفصل	فوق الفصل	٤٦	١٨	أو يتبدل	أو يتبدل
٢٢	٩	ترك الباء	ترك الباء	٤٧	١٧	لتعلق الجرعة	كتعلق الجرعة
٣	١٥	أو الاصلاح	أو الاصلاح	٤٨	١٨	الى وجوده الطبيعي	الى وجوده الطبيعي
٣	١٧	بان المراد	من أن المراد	٤٩	١١	المجسم	المجسم
٣	٢٢	الايهام	الايهام	٣	١٨	زيدا	زيدا
٢٣	٧	المدخل	المدخل	٣	٢٤	ممنوع	ممنوعة
٣	١٣	مطلوب الى	مطلوب الى	٥٠	١٠	روايته تعالى	روايته تعالى
٣	١٧	عن الحقيقة	من الحقيقة	٣	١٥	جزئية	جزئية
٣	١٩	الدخول	الدخول	٣	١٥	وعند	أوعند

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٢١	أقسام	الاقسام	٧٧	٢٤ قال للجسم) أى قال للجسم النام) أى	
٢١	عدا النسبة	عدا نسبة	٧٨	١١ لان ممبزه لا أن ممبزه	
١١	كان المار	كان المذار	٧٩	٢٣ السائل السؤال	
١٧	هى النائم	هما النائم	٨٠	٢٣ قال للناطق الخ أو) أى قال للناطق (أى	
١٩	بناء زطاية	هنا رعاية	٨٠	١١ من بارى من البارى	
٢٠	أمكنه	أمكن	٨٠	١٥ قوله وكتب أيضا أى طوائف	
١٤	ناطقا	ناطق		الى قوله قال عين الحقيقة ليس	
٢١	والسبب	والسبب		من حواشى البنجوينى وانما هو	
١٥	جزئية ومطلقة	جزئية مطلقا		من حواشى الفاضل القرطبي على	
١٧	وبرى أن	وربما يقال أن		التهديب كتب هنا سهوا	
٢٠	أو عموم وخصوص مطلقا		٨٠	١٧ افرادها افرادها	
	أوبينهما عموم وخصوص مطلق		٤	٢٠ بالبسط بالبسط	
٢٠	الاftراق الاول	افتراق الاول	٨١	٢٥ تعريف تعاريف	
٢٢	وخصوص مطلقا	وخصوص مطلق	٨٢	١٦ التعريف المذكور تعاريفها المذكورة	
١١	دليلها	ودليلها	٤	١٥ مقول كثيرين مقول على كثيرين	
١٩-٢٤	المساواة	التساوى	٨٧	٢١ قال على ما وقوله على ما	
١٤	قال والمرجع	وكتب أيضا	٤	٢٢ ولا التعريف بالاخص. ولا ان	
٢١	ويكون (قال بان لا الخ تصوير			التعريف الاسنى	
	ويكون قوله بان لا الخ تصويرا		٤	٢٤ ويمكن ويمكن	
٢٢	وافتراق بانها	وافتراق ما هنا	٩٠	١٢ للكيف للكيف	
١٦	مثلا كلما كان آدم مثلا كلما	مثلا كلما	٩١	١٧ الحق الجوازاذ قال الحق الجواز أن	
١٦	للرومى الرومى	للرومى الامى	٩٢	٢٣ العرض عاما العرض عرضا عاما	
١٣	طرفى غير العناديات	طرفى العناديات	٩٣	١١ السبب الجزئى السبب الجزئى	
١٧	من الرسوم	من الرسوم	٩٨	١٢ محدود محدود	
١٠	الكلى المحمول	الكلى المحمول	٤	٢٥ لا الاصلاحى لا الاصلاحى	
١٤	مايجاب	ما به يجاب	١٠١	٨ الفصل السابق الفصل السافل	
١١	وكتب أيضا معرف أى		٤	١٦ بفعل سافل بفعل سافل	
	معرف وكتب أيضا أى		١٠٥	١٨ والاصناف والا فالاصناف	
٢١	كبراه الخ تقريره	كبراه تقريره	١٠٦	٩ تفصولها تفصولها	
٦	أنه لا يحتاج	أنه يحتاج	٤	٢١ أى خاصة الغير أى خاصته الغير	
١٠	أى مجموعها فردين أو مجموع فردين		١٠٧	١٦ المطلق المطلق	
١٦	تقييظا	تقييظا	٤	٢٣ زمان زمان	

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية كعدم الفرنسية		١٣٨ ٢٥ نسبت بين نسبة بين	
٢١ ٤ لوم الثاني الآخر لوم في الآخر		١٤٩ ٥ التسمية التسمية	
٢٠ ١١٠ لو انحصر به انحصر التعريف		١٥٠ ١٣ بدل من في القضية بدل في القضية	
لو انحصر التعريف		١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها لا كون هيولاها	
٢٤ ٤ لوعم لوعم		١٥٣ ٦ كاهو لاهو	
١١١ ١٢ في البقنيات في البقنيات		١٥٤ ١٩ يعضية يعضية	
١٤ ٤ اعتبر حيث اعتبر من حيث		١٥٦ ١٢ في المتباينتين في متباينتين	
١١٢ ٦ بمجرد بمجرد		١٥٨ ١٧ المصنف من المصنف	
١٢ ٤ وان امتنع وان لم يمتنع		١٦٦ ٦ أو حاضرين على أو حاضرين أو مستقبلين على	
٢٠ ٤ من معنى من معنى		١٦٧ ٢٤ ماهيته ماهية له	
١١٣ ٧ مثلاً مثلاً		١٦٩ ٢٢ الفرض منها الفرض فيها	
١١٤ ١٩ تعريف العرف تعريف المرف		١٧٠ ١٤ وخلف عقد وعرف عقد	
١١٥ ١٨ أو بمعنى المكتسب أو المكتسب به		١٧١ ١٧ أن المحقق أن في نسبة المحقق	
١١٦ ١٠ السادس الثالث		١٤ ١٥ أو اتفائه واتفائه	
١١٧ ٨ من الفرض من المرض العام		١٧٣ ٢٤ الانصاف الانصاف	
١٢٢ ٦ أو ربما أو رسوما		١٧٤ ٨ الامن الا أنه من	
١٢٣ ١٠ عن مجموعها عن مجموعها		١٤ ٢١ مال كونه حال كونه	
١٢٤ ١٩ تعريف حقيقي تعريف حقيقي		١٧٥ ٧ فطامع ما المانع	
٢٣ ٢ اجتماعية اجتماعية		١٠ ١٤ أو الحار والحار	
٢٤ ٢ الفرد الواحد فرد الواحد		١٤ ١٩ بينهما كما بينهما وبينها	
١٢٥ ١٧ بالمجموع بالمجموع		٢١ ٢٤ حقيقة حقيقة	
١٢٧ ١٦ اجلي الا أن اجلي لا أن		٢٤ ٢٤ يجب نفس يجب نفس	
١٢٩ ١٩ وأشار إلى وأشار إلى		٢٥ ٢٥ لم يعم لم يعم	
٢١ ٢ المذكورة المذكورة		١٧٦ ٢٥ من الموارض من عوارض	
١٣٠ ٨ من جهة واحد من جانب واحد		١٧٧ ٨ أي الاجناس أو الاجناس	
٩ ٢ بخلاف بخلاف		١٧٩ ١٢ الاولين الاولين	
١٣٢ ١٥ إلى التغيير إلى التغيير		١٨٠ ٢٤ الاولين الاولين	
١٣٣ ١٥ بديها بديها		١٨١ ١٠ طرف السب حرق السب	
١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام كونه في الاحكام		٢٣ ٢٣ مدخول مدخول	
١٣٦ ٢٣ يقول وانك يقول انك			
١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة والمنفصلة			
١٣٨ ١١ قيدها قيدها			

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٨ ١٨٢	الاهتمام	١٨ ١٨٢	الاهتمام
٢٢ ١٨٣	أحدهما وثانيهما	٢٢ ١٨٣	أحدهما وثانيهما
١٥ ١٨٤	من الاولين	١٥ ١٨٤	من الاولين
٢٥ ١٨٥	عقد المحمل	٢٥ ١٨٥	عقد الحمل
١٦ ١٨٦	أى فتصدقات	١٦ ١٨٦	أى فتصدقات
١٠ ١٨٧	هنا بوجوده	١٠ ١٨٧	هنا بوجوده
١٩ ١٨٨	لا حقيقة	١٩ ١٨٨	لا حقيقة
٢١ ١٨٩	أصلا فردا	٢١ ١٨٩	أصلا فردا
١٩ ١٨٨	وضع الموضوع	١٩ ١٨٨	وضع الموضوع
٢١ ١٨٩	حكما محكوما به	٢١ ١٨٩	حكما محكوما به
١٧ ١٩٠	يهدم قوله	١٧ ١٩٠	يهدم قوله
١٨ ١٩١	وجمل أحدهما	١٨ ١٩١	وجمل أحدهما
١٤ ١٩٢	أى لا يجاب	١٤ ١٩٢	أى لا يجاب
٢٤ ١٩٣	لا المحمول	٢٤ ١٩٣	لا المحمول
٢١ ١٩٤	تقرر أنه جواز	٢١ ١٩٤	تقرر أنه جواز
٢٣ ١٩٥	الجواب	٢٣ ١٩٥	الجواب
٢٤ ١٩٦	لحمل الكلام	٢٤ ١٩٦	لحمل الكلام
٢٢ ١٩٧	اختلافها	٢٢ ١٩٧	اختلافها
٢٤ ١٩٨	اختلافها	٢٤ ١٩٨	اختلافها
١٢ ١٩٩	الى شرطية	١٢ ١٩٩	الى شرطية
٢٣ ٢٠٠	لكلية كبرى	٢٣ ٢٠٠	لكلية كبرى
١٤ ٢٠١	مركب	١٤ ٢٠١	مركب
١٩ ٢٠٢	نتج	١٩ ٢٠٢	نتج
٢٦ ٢٠٣	به لوهم	٢٦ ٢٠٣	به لوهم

الفهرست

﴿ المقدمة وفيها بحثان . البحث الاول ﴾

صحيفة	صحيفة
١١	تعريف العلم واتقسامه الى تصور وتصديق
١٢	اتقسام العلم الى بدهى ونظرى . الخ
١٤	الموصل الى كل من التصور النظرى والتصديق . النظرى يسمى معرفة الخ .
١٤	بيان الاحتياج الى المنطق
١٥	موضوع المنطق وغايته .
١٦	البحث الثانى فى تعريف الدلالة
١٧	تقسيم الدلالة الى وضعية وطבעية وعقلية
٢٠	وتقسيم الوضعية الى مطابقة وتضمنية والتزامية
٢٤	تقسيم الدال بالوضع الى مفرد ومركب
٢٦	تقسيم المفرد والمركب الى حقيقة ومجاز الخ
٢٦	تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية
٣٠	تقسيم اللفظ الى المشترك والمنقول الخ
٣٤	الباب الاول فى المعانى المفردة
٣٤	فصل فى الكلى والجزئى
٣٨	المعقول الاول ٤٠ المعقول الثانى ١١٣
٤٢	الكلى المنطقى والطبيعى
٤٦	عدم وجود الكليات الخ
٤٩	تقسيم الجزئى الى المادى والمجرد
٥١	النسب بحسب الحمل بين الكليات
٥٨	النسب بين الجزئيات
٥٩	النسب بحسب التحقق
٦٦	النسب بحسب المفهوم
٦٩	الذاتى والعرضى ٧٤ المطلوب بكلمة ما
٧٧	المطلوب بكلمة أى ٨٠ الكليات الخمس
٩٠	أقسام الذاتيات
٩٨	عدم تركب الماهية من أمرين متساويين
١٠٣	أقسام العرضيات
١٠٤	الخاصة الشاملة وغيرها
١٠٧	تنبيه فى لزوم الخارجى والذهنى
١١٠	اللزوم البين وغيره
١١٣	اللزوم المعتبر فى الدلالة الالتزامية

مقدمة الدليل	٢٨٨	مقدمة	
صححة الدليل مشروطة الخ	٢٨٩	الباب الثاني في القول الشارح	١١٤
الدليل أربعة أقسام	٢٩١	التعريف حقيقي وتنبهى	١١٩
الاستقراء ٢٩٠ التمثيل	٢٩٨	التعريف حقيقي واسمى	١٢٠
فصل في تعريف القياس	٣٠١	فصل في شرائط المرف	١٢٦
تقسيم القياس الى الاستثنائي والاقتراضي	٣٠٣	الباب الثالث في القضايا وأحكامها	١٣٥
فصل في القياس الاستثنائي	٣٠٦	تقسيم القضية الى المحلية والشرطية	١٣٧
فصل في الاقتراضي	٣١٠	أجزاء القضية ١٥٠ الموضوع ذكرى وحقيقى	١٣٨
الاقتراضي المتعارف وغير المتعارف	٣١٣	في تقسيم المحلية الى المحصولات وغيرها	١٥٤
قياس المساواة	٣١٧	فائدتان في لام التعريف وكلمة كل	١٥٩
تقسيم الاقتراضي الى الاشكال الاربعة	٣١٩	تقسيم المحلية الى الخارجية والحقيقية والذهنية	١٦٥
الدليل على انتاج غير الاول	٣١٩	الذهنية حقيقية وفرضية	١٦٨
شرائط الشكل الاول وضروبه	٣٢١	الوجود المعتبر في الخارجية وغيرها	١٧٣
شرائط الثاني وضروبه	٣٢٣	النسب بينها	١٧٦
شرائط الثالث وضروبه	٣٢٤	فصل في المدول والتحصيل	١٨٠
شرائط الرابع وضروبه	٣٢٦	فصل في الموجهات واقسامها	١٩٧
فصل في المختلطات	٣٢٨	النسب بين الموجهات البساط	٢١٠
الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة	٣٢٨	تنبيه في اطلاقات الضرورة .	٢١٩
الشكل الثاني شرطه بحسب الجهة	٣٣٣	الوجوب بشرط المحمول	٢٢٢
الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة	٣٣٦	اقسام الضرورات والامكان	٢٢٥
فصل في الاقترايات الشرطية	٣٤١	فصل في أقسام المنفصلة والمنفصلة	٢٣٠
القسم الاول ثلاثة أنواع		تقسيم المنفصلة الى الحقيقية ومالعة الجمع الخ	٢٣٤
القسم الثاني ثلاثة أنواع	٣٩٠	الكلية والجزئية والاهمال في الشرطيات	٢٣٩
القسم الثالث أربعة أنواع	٣٥٧	تحتق صدق القضايا	٢٤١
القسم الرابع نوعان ٣٦٠ تنبيه القياس المقسم	٣٥٩	اللزوم الجزئى بين حكيم الخ	٢٥٠
القسم الخامس ثلاثة أنواع	٣٦٨	فصل في التناقض ٢٦١ شروط التناقض	٢٦٠
فصل في تقسيم القياس الى البسيط والمركب	٣٧١	تقائض الموجهات	٢٦٢
المركب قسمان : موصول النتائج ومفصولها	٣٧٣	فصل في المكس المستوى	٢٧٠
القياس الخلفى والحقى	٣٧٥	عكس الموجهات	٢٧٣
الباب الخامس في مواد الادلة	٣٧٧	دليل انعكاس القضايا	٢٧٧
البديهيات ست ٤٠٠ فصل في التالى والا	٣٧٩	فصل في عكس النقيض	٢٨٠
خاتمة في اطلاقات أسامى العلوم	٤٠٣	عكس النقيض عند المتأخرين	٢٨٢
(تحت)		الباب الرابع في صور الادلة والحجج	٢٨٥